



[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على عظمته وجلاله
وآياته وقدرته وإرادته
وأنه لا اله الا هو
العليم الغني المهيمن
المستعان عليه ولا حول
ولا قوة الا بالله العظيم

الطهارة	١	السنن	٥
المسح على كسر	٧	الحيض	٨
الاحكام	١٠	اوقات الصلاة	١٢
الاذان	١٢	سوط الصلاة التي يتدبرها	١٤
تختار النعوت	١٧	الاوقات التي يكون فيها الصلوات	١٧
النوازل	١٨	سجود السجود	١٩
صلوات المريض	٢٠	سجود السجود	٢١
صلوات المسافر	٢٢	صلوات الجمعة	٢٤
صلوات العبد	٢٥	الاستسقاء	٢٥
قيام رمضان	٢٥	صلوات الحار	٢٦
الاستسقاء	٢٧	الركاء	٢٨
زكاة الابل	٢٩	صدقة البقر	٣٠
ركاء الجبل	٣٠	ركاء الفضة	٣٢
ركاء العود	٣٢	ركاء الورد والورد	٣٤
من كور مع الصدقة لله وللجوز	٣٥	الوطء	٣٦
		الصوم	٣٧

الاعمال	٤٩	الحج	٤٩
الخيام	٤٧	الأحبار	٤٨
السجود	٥٠	خيار الشريط	٥٤
خيار العجب	٥٧	السج العاكس	٥٩
الاقبال	٥٧	المأخوذ	٦٥
السلم	٦٨	كتاب الصلوات	٦٩
كتاب الحج	٧٦	كتاب الاقوال	٧٧
كتاب الاستغفار	٨٢	كتاب التنكة	٨٧
كتاب الكوكال	٩٢	كتاب الكفارة	٩٧
كتاب الكعب	١٠١	كتاب الكعب	٩٥
كتاب العارة	١٠٨	كتاب القبط	١٠٩
كتاب الحن	١١١	كتاب المقوق	١١٢
كتاب احياء الموات	١١٤	كتاب الوقوف	١١٤
كتاب المساقاة	١١٦	كتاب النكاح	١١٦
كتاب الظلال	١٢٤	كتاب الرجعة	١٢٠
كتاب الخلع	١٢٤	كتاب الطهارة	١٢٤
كتاب العتق	١٢٧	كتاب العتق	١٢٠
كتاب التبر	١٤٦	كتاب الاستيلاء	١٤٧
كتاب الولاء	١٥٢	كتاب الخيام	١٥٢
كتاب النسيئة	١٦٠	كتاب العاقل	١٦١
		كتاب اليدود	١٦٢

نواد رابن ستم عن محمد بن رجب حاشا احببته بقطنه ولو لا القطنة لمخرج البول لا بأس بذلك
 ولا ينقض وضوء حتى يطهر على القطنة ولو اقبل داخل القطنة دون ظاهرها فلا وضوء عليه ولو اقبل
 ظاهرها فعليه الوضوء فان شرب امراته فانتشر وليس بينهما ثوب انقض وضوء استحسانا عند
 ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد ابو حنيفة لا ينقض ما لم يخرج منه شيء وهو القياس ولم يشترط في
 ظاهر الرواية مثل الفرج بالفرج وروى الحسن عن ابي حنيفة انه يشترط من الفرج بالفرج فذكر في
 الكرخي وهو ظاهر **قوله** والي اذا املا لم يرد به اذا فاء من او طعما او صمرا او ما اسودا
 اما اذا فاء بغيره انزل من الرأس لا ينقض الوضوء وان صعد من الخوف فذلك عندنا خلافا لابي يوسف
 وان كان دما انزل من الرأس وهو سائل ينقض الوضوء وان صعد من الخوف ان كان علقا لا ينقض الوضوء
 ما لم يملأ الفم وان كان مائعا وقد خرج بقوم نفسه لا يقوم البصاق ينقض الوضوء عندنا وقال
 محمد لا ينقض ما لم يكن ملاء الفم وكما ان في قدر ملاء الفم قال بعضهم اذا كان بحال بمنعه من
 الكلام فهو ملاء الفم وقال بعضهم اذا بلغ نصف الفم وقال بعضهم اذا كان لا يقدر على امساكه
 وهو الصحيح فان فاء قليلا حتى لو جمع ببلغ ملاء الفم قال ابو يوسف ان اتحد المجلس جمع والا
 فلا والله محمد ان اتحد السبب جمع والا فلا وتفسير اتحاد السبب انه اذا فاء ما يميل سكون النهر
 من الهجان والعينان كان السبب محتكما القليل اذا لم يكن حذرا لا يكون نجسا حتى لو امتلا الثوب
 منه لا يمنع جوار الصلاة كما يكون لا يصاب الروح فانه يصيب الثوب منه قليل قليل غير سائل
 فذلك ليس مانع جوار الصلاة وان كثر مروي عن ابن عمر محكي عن يوسف ولم يرو عن غيره خلاف
 ذلك وكان احما **قوله** والنوم مضطجعا يترد به خارج الصلاة اما في الصلاة فقد اختلفوا
 فيه ولذلك الموضع اذا نام في الصلاة مضطجعا ذكر في عمدة المفاتيح والاصح انه ينقض ويأخذ
 فان نام في الصلاة لا ينقض وضوءه سواء نام في ما اودا كها او ساجدا متجافيا بطنه عن تحديه الا انه
 روى عن ابي يوسف اذا تعبد النوم في السجود ينقض الوضوء وان نام خارج الصلاة فاما اذا
 مشتا مقعد على الارض موكدا نفسه عليه لا ينقض وضوءه ولو اسند ظهره الى ساريه فنام او كان
 مريضا فامساك الانسان وهو بحال لو زالت الساريه وحل الرجل عن الامساك لسقط واليتساءل
 مستويا لا ينقض الوضوء رواه خلف عن ابي يوسف وروى الطحاوي عن اصحابنا رحمهم الله انه اذا نام
 مستندا ينقض وضوءه ولو نام في ما اوفا عدا فسقط لا ينقض وضوءه حتى يستقر على الارض بما قال
 استيقظ حال ما سقط فلا وضوء عليه وعن ابي حنيفة انه قال ينقض وضوءه وقال بعض

ذكره

متحد وان فاء نائيا
 بعد سكون النفس من
 الهجان والعينان
 السبب جمع
 سقط

مشائنا اذا زال مقعدنا من الارض انقض وضوءه والسكران الذي لا يعرف الارض من السماء
 يحكمه في انقضاء الطهارة كالمغني عليه **قوله** والمهقره في كل صلاة ذات ركوع وسجود
 احتراز عن صلاة الجنازة وسجدة التلاوة والمهقره ان يسمع لصحبه صوت تواتر اسنانه او
 لم يند ذكره في الصلاة لحسن عن ابي حنيفة سوا فقه عامدا او ناسيا متوضيا او متيمنا ولا تبطل بها
 الغسل وذكر في الهاروني لوضوء في صلاة فريضة يوم فيها تعدد فقه فعليه الوضوء واجمعوا
 ان الضحك يقطع الصلاة ولا ينقض الوضوء والضحك ان يسمع نفسه والتبسم لا ينقض الوضوء وهو
 ان لا يسمع نفسه ولا غير وان تعدد الشهود قصه فعليه الوضوء لصلاة اخرى عند علمائنا
 خلافا لغيره **قوله** ثم يغني عن ذلك المكان فغسل رجله يرد به اذا اقتبل في مكان لسقر الماء
 المستعمل تحت قدميه اما اذا اعتسل على حجر صلب او على خشبة وهو بحال لا يستقر عليه الماء
 المستعمل غسل رجله بعد ما مسح على راسه وليس عليه غسلها ما نيا **قوله** وليس على المرأة
 ان تقصر طفايرها في الغسل اذا بلغ الما اصول الشعر اختلف المشايخ في هذه المسئلة قال بعضهم
 اذا بلغ الما اصول الشعر ولم يبلغ في داخل الطفاير لم يخرجها عن الحنابة وقال بعضهم خرجها
 وهو اختيار صاحب التمام وهو الصحيح والرجل كالمراة وقيل يجب على الرجل ان يصل الماء الى
 اناس شعره كيف ما كان مكث في كره في المحيط وان اعتسل الا قلف من الحنابة ولم يغسل ما وراء
 الجسد من راس ذكره بجزئية ومخرج من الحنابة لان ذلك خلقه **قوله** والمعا في الوجه للغسل
 انزال المني على وجهه الدفوق والشهوة اختلف اصحابنا رحمهم الله في هذه المسئلة قال ابو حنيفة
 ويعد الشرط هو الانفصال عن مكانه بشهوة وقال ابو يوسف الشرط هو انزال المني على
 وجهه الدفوق والشهوة فان وجد احدهما وعدم الآخر فلا غسل عليه وثمة الاختلاف انما يظهر في
 مسئلتين احدهما اذا احتلم واستنقظ فقبض على راسه حيلة حتى سكنت شهوته ثم سال المني فعد
 يجب عليه الغسل وعند ابي يوسف لا يجب عليه الغسل والناحية اذا جامع امراته فانزل شعرا
 اعتزل من ساعته قبل ان يبول ثم خرج ببقية المني قال ابو حنيفة ومحمد يجب عليه اعادة
 بقیة الغسل وقال ابو يوسف لا يرد به ذلك فان خرج المني قبل البول فالحكم فيه كالحكم في
 المني فان خرج المني بعد البول فلا غسل عليه في قوطم جميعا فان استيقظ من منامه فواي مديا
 على راسه او على غيره وقد تذكر الاختلاف ولم تذكر عليه الغسل عندنا وقال ابو يوسف
 لا غسل عليه حتى تنقظ بالاختلام واجمعوا انه لو كان منيا يجب عليه الغسل وان لم يذكر الاختلام

في

والصلوة

وان كان ودنيا ولا غسل عليه في قولهم وان عشي عليه او كان سكران او افاق فوجد على فراشه
او تحته مديان لم يدر منه الغسل ولا شبهه التام اذا استتقظ فوجد على فراشه مديان
حب عليه الغسل فان وطئ امراته في دبرها او عمل عمل قوم لوط وتوارت الحشفة وجب
الغسل على الفاعل والمفعول فذكر ان كان او ابى انزل او لم ينزل ذكر في الزنا دات وند نوا در
المعنى وهو الصحيح ولا يثبت حرمة المصاهرة بالوطئ في الدبر فان كان رجل خرج منه منى ان كان
ذكر منسرا حب عليه الغسل والا فلا خلا للشافعي رحمه الله **قوله** والفقهاء الخائنين
من غير انزال يريد به ان طلق الخائنين ويغيب الحشفة وقد قال محمد رحمه الله اذا
جامع امراته ولم ينزل وهي كرا لا يدر منه الغسل لان الحشفة لم تغيب فاذا التقي الخائنان وتوارت
الحشفة تربت عليهما احكام الجماع من اجاب الغسل عليهما وتجب لهما الزوج الاول وند نوا در
هشام عن محمد اذا وطئ جارية لا يوطئها فلا غسل عليه **قوله** وليس في المذني والودي غسل
فالمدى هو ما رقيقا صفر يخرج عند ملاعنه اهل او عند الفركم والودي ما ابيض خدج
عقب البول تعالى فان قيل فلم اوجبه انقراض الوضوء خروج الودي والانقراض حاصل في وج
البول قيل المسئلة ممنوعة فان بعض مشايخنا ذكر انه يخرج قبل البول وبعد ولين لم يفرق
الكلام في رجل به سلس البول لانه لا يعذر عن غير من الاحداث **قوله** والطهارة من
الاحداث جانب مما التمس في آخر ما ذكرنا احسن اراغ من تأير المايعات الطاهرات كالحل وما الور
وما اشبه ذلك فانها لا يفيدها زالة النجاسة الحكمية بالاجماع اما زالة النجاسة الحقيقية
فهذه المايعات جازية عند في حيفه واني يوسف وقال محمد وزفر لا يجوز كمان النجاسة
الحكمية **قوله** ولا مما غلب عليه غير احلف ابو يوسف ومحمد في الغلبة فمحمد مراعى
الغلبة بلون الماء وابو يوسف راعى الغلبة بالاجزاء وهو الصحيح فان تقع الحصى والباقي جاز الوضوء
به وان غير طهره ولونه وريحه فان طهره فهو على وجهين ان كان احدهما نجسا اذا بردت تحت
لا يجوز الوضوء به وان كان لا تحت ورقه الماء باقية جاز الوضوء به **قوله** م ولم ير لها اثر يبر
به نجاسة يرب عليها جريان الماء فان كان لا يرب عينه جريان الماء بان وقت فيه ميتته وا
في مكانه ينظر ان كان الماء كله يجري عليها او نصفه لم يجز الوضوء اسفل منه وان لم يرها اثره
وان كان يجري اكثره في مكان ظاهر جاز الوضوء اسفل منها والعذرات على السطح بمنزلة الميتة
في الماء فان كان يجري على العذرات اكثره او نصفه والعذرات على راس الميزاب فهو نجس وان

كانت متفرقة واكثر الماء يجري في مكان ظاهر فانه لا يتنجس بمسألة الماء الجاري الا ان يظهر فيه
طهره اولونه او رجه وروي محمد بن سلمة عن يوسف بن العاصم انه قال اذا كان الماء يجري في جوف
الحيفه ان كان اكثره لا يلا في الحيفه فهو طاهر وان كان لا في الحيفه اثم فهو نجس قال ابو نصر
وهذا القول اشبه بقول اصحابنا وقال ابو يوسف في ساقية صغير فيها كلب ميت قد سد
عرضها فيرى الماء فوقه وعنه انه لا بأس بالوضوء اسفل من الكلب اذا لم يتغير طهره اولونه او رجه وقيل
بان هذا ينبغي ان يكون قول في يوسف خاصة اما عند في حيفه ومحمد لا يجوز الوضوء اسفل من
الكلب وقد ذكر محمد في كتاب الاستبراء لوان خابية من خمر صببت في الفرات ورجل اسفل منه
يتوضوء ان وجد طهرها اولونها او رجهما نجسا الماء ولا يجوز الوضوء به ولزم بوجود شيء من ذلك جاز
الوضوء منه وهو طاهر **قوله** والغدير العظيم قال ابو حنيفة رضي الله عنه هو
الذي لا يخلص بعضه الى بعض ولم يفسر في ظاهر الرواية وفوضه الى اراي المتكلمين فان كان اكرابه
انه يخلص بعضه الى بعض حازه استتماله والا فلا وقد روي عنه في غير روايه الاصول
انه لو اعتدل اجبت في جانب ولم يضطرب الجانب الاخر جاز الاغتسال به والا فلا وعنه ان خرج
اليدين حتى يضطرب الماء كله وقال ابو يوسف لو حرل انسان يد في جانب ولم يضطرب
الجانب الاخر فهو عظيم لا ينجسه شيء الا ان يظهر فيه لون النجاسة كانه الماء الجاري والسبب لو
توضا رجل في جانب ولم يضطرب الجانب الاخر فهو عظيم والصحيح ما قال ابو حنيفة انه مفوض
الى اراي المتكلمين وبه اخذ الكرخي وسئل محمد رحمه الله عن الغدير العظيم فقال مثل
منجدي هذا وكان داخل مسجد ما ينيه في مائته وخارجه عشر في عشرة وقال ابو مطيع
البلخي اذا كان خمسة عشر في خمسة عشر جاز الوضوء منه وان كان عشرة في عشرة لا احد في
قلبي شيئا لا اشك فيه وقال نصير مالت شذاده عن حوض فيه عصير مقدار عشرة في
عشرة مال فيه انسان فقال هو كالماء يفسد ما يفسد الماء وروي عن جماعة مثل المعلى
واني سليمان وغيرهما ان الغدير العظيم مشر في عشرة وقال القتيبي ابو الليث رحمه الله
ان اكثرها واصل اصحابنا اذا كان عشرة في عشرة لا ينجسه شيء الا ان يظهر فيه لون النجاسة وعليه
الفتوي وذكر عن بصيرانه قال سالت ابا سلم بن الماء اذا كان طوله مائة وعشرة
دراعين فقال لا يتوضا فيه وان كان فيه انسان وتوضا فيه نجس من كل طيب عشرة اذرع هذا
كله في حد الطول والعرض اما العمق لم يذكر في ظاهر الرواية واختلف المشايخ فيه قال بعض

ماء

لا

س

ينبغي ان يكون عمق الماء اكثر وقال بعضهم شبر وقال بعضهم زيادة على عرض الدرهم
 الكبر المرفق وقال ابو جعفر الهندواني رحمه الله اذا كان حال لورفع بكفيه ان يحس اسفله
 ثم انصل لا يجوز استعماله وان كان لا يحس اسفله فلا بأس باستعماله فان كان له طول وعمق وليس له
 عرض كانها ممد منه بل وغيره فالمراد في ظاهر الرواية وقال ابو النضر محمد بن سلام يجوز الوضوء
 فيه اذا كان طول الماء يخلص بعضه لا بعضه وقال ابو سليمان الجرجاني لا يجوز وعلى قوله اذا
 بال فيه انسان او قوضا فيه نجس من كل جانب عشر اذرع وان كان الماء في المسجد فارد الدخول
 فيه وهو جنب فانه يتم ويدخل في المسجد فان كان الماء لا يخلص بعضه لا بعضه اعتل فيه وان كان
 يخلص بعضه لا بعضه لم يعتل فيه ولكن يرفع الماء ويغتسل خارج المسجد وفي كتاب الصلاة
 الحسن بن زياد في غير كبر الماء اذا اعتل في جانب منه وهو مما لا يضطرب كله يجوز للجنب
 ان يغتسل في جوفه ويستحي فيه ويغسل ثوبه من الخبايا في قول له خيفة سواها ان ذلك
 في البادية او على قارع الطريق الا انه اذا كان على قارعه الطريق كره وقال ابو يوسف
 لو كان الماء في الحمام ينصب من الانبوب والناس يعترفون منه بالقضاء نجسه حكم بطهارة ما
 لان حكمه حكم الماء الجاري ولو حكم نجاسة الحوض الصغير ثم دخل الماء منه من جانب وخرج من
 جانب اخر قال ابو بكر الاعمش لا يطهر الحوض حتى يدخل منه مثل ما فيه ثلاث مرات
 وقال ابو جعفر الهندواني بطهارة ما يخرج منه مثل ما فيه لان الماء الجاري اتصل به فصار
 الحكم للغلبة وبه اخذ الفقيه ابو الليث رحمه الله فلو نصب ماء في جوف اسفله ثم دخل فيه الماء
 فعزل الخيفة روايتان في روايه يعقود نجسا وفي روايه لا يعقود نجسا وهو الاصح وعلى هذا المني
 اذا جف على الثوب وفرك اصابعه الماء وجلد الميتة اذا دبع دباعة حكيمة بالتراب والتشميس
 ثم اغتسل به ما والبير اذا غار ما وها بعد ما نجست ثم عاد الماء فليس فيه نجاسة حتى يحكم بطهارة
 وهو اوسع للناس وقال محمد بن سنان رحمه الله هي نجسة على حالها وهذا اوثق وروي هشام
 عن محمد بن جعفر قال محمد بن سلمة **قوله** فان مات فيها قارة او عصفور في الاخر ما ذكر
 قالوا في البير من ذوات الروح اذا مات فيها ثلاث مرات ان كان قارة او عصفور وما
 اشبهها في الجحش يزرع منها عشرون دلو او ثلاثون وان كان حسانا او دجاجة وما في
 الجحش يزرع منها اربعون دلو او خمسون دلو او اتماء قال اصحابنا انه يزرع منها ما بين اربعين
 دلو او ستين لما روي عن ابن عباس انه قال يزرع منها اربعون دلو او نحو من اربعين دلو ولهذا

في الجحش

سلك اصحابنا هذا المسلك وذلك روي عن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في قارة
 ماتت في البير ولم ينفع ولم يسفح يزرع منها عشرون دلو او ثلاثون دلو او اتماء او ما اشبهه
 ذلك يزرع المأكلة مما كان من الفان والدجاجة عنزلة الفان وما كان من الدجاجة والشاة
 عنزلة الدجاجة وما كان من البير الرواية وفي رواية الحسن بن علي خمس مرات في الحكة
 وولد الفان عشرة دلاء وفي الفان والعصفور عشرون دلو او في الحمامة وما اشبه ذلك
 في الجحش ثلاثون دلو وفي الدجاجة والسنور اربعون دلو وفي الشاة والادى جميع الماء وعن
 ابي يوسف ومحمد بن علي ثلاث مرات في الحكة والفان عشرون دلو وفي الحمامة والدجاجة
 اربعون دلو وفي الشاة والادى كله وعن ابي يوسف في اربع قارات يزرع عشرون دلو وفي
 الحسن بن علي الفان اربعون دلو وفي الشاة عشرة دلو وعن محمد بن فارس كفيه الدجاجة اربعون دلو
 هذا كله اذا ماتت في البير وليس بها جراح فان كانت بها جراح او هربت الفان من الهرة او
 الهرة من الكلب يزرع جميع الماء سوا ما خرجت من البير حية او ميتة وكذلك في ذئب الفان
 وكل ما اخرج من البير حيا ولم يصب فيه الماء لا يزرع منها شي الا في الذئب والخنزير فان صاب
 فيه الماء ينظر ان كان سورا نجسا فالماء نجس وان كان سورا مكرها فالماء مكره ويستحب ان يزرع
 منها عشرة دلاء وان كان سورا مشكوكا في بطلان الجحش يزرع المأكلة هكدي ذكره عن
 ابي يوسف في الفان روي وذكر الفقيه ابو الليث رحمه الله في خراسته ما فيه اشياء اذا
 في البير وانفست فيه يزرع ما البير طه وان اخرجت حية كالبعوض والخنزير والكلب والخنزير والقط
 والتمر والاسد والذئب وكل ذي ناب من السباع وفيه ايضا في الابل والبق اذا اخرجت حية
 يزرع منها عشرون دلو وفي الفان اذا اخرجت حية يزرع منها عشرة دلاء وقال بعض اصحابنا
 في هذه الدواب لا يزرع شي من الماء وقيل يزرع كله لانها لا تخلو عن بول في الحادها وروي
 الحسن بن علي خيفة في الشاة والكل اذا كان تلطخ الحادها ببولها يزرع منها عشرون دلو
 وقال ابو يوسف يزرع المأكلة ولو ان غلته وقعت من امها فاخذها الراعي وبني مبتلة
 فاصاب ثوبه من لبنها اكر من قدر الدرهم لم يجز الصلاة في ذلك الثوب والخلعة نجسة فان تبست
 فقد طهرت حتى انها لو وقعت بعد ذلك في البير لا نجس الماء قال الفقيه وهذا اوافق قولهما
 اما على قياس قول ابي حنيفة السخلة طاهر كما قال في الاثنية وفي الدجاجة اذا كانت محبوسة
 لا يزرع منها شي وان كانت مخرجة منها عشرة دلاء وكله احتياط وفي السنور عشرة دلاء

مسألة
 حد الماء ان يخرج
 من الماء يعلو من راسه
 وان كان يعبر
 فهو ما يبري
 والدولة اذا
 تولدت من الحكة
 قال الحسن بن علي
 انها ليست نجسة
 وكذا كل حيوان حي ولو
 غلظ في وقت الماء
 القليل
 ينجس ويجوز
 الصلوة معها
 من هذه السواك

كما في الدجاجة وان كان آدميا ان طاهر من الحنابة والحدث وسائر النجاسات لا يزرع منها
شي وعنه حنفية يزرع عشرون دلو وان كان محمدا يزرع اربعون وان كان جنابا يزرع كله ولو ان
يبيد او حب الزرع منها عشرون دلو فزرع الدلو الاول وصبت في طاهر يزرع منها عشرون
دلو وكذلك اذا صبت في يزرع حب الزرع منها عشرون دلو فانه لا يحب ان يزرع منها
اكثر من عشرون دلو واصله ان البير الذي يطهر بما يطهر به الاول فان كان الواجب في احدي
البيرين اكثر من الاخر دخل الاقل في الاكثر حتى لو يزرع من يزرع عشرون دلو وهو الواجب منها وصبت في
يبرو حب ان يزرع منها اربعون فانه يطهر يزرع اربعين دلو وكذا لو صبت الاربعون في يبر
العشرون ولو صبت الدلو العاشر في يبر طاهر وقد كان الواجب منها عشرون دلو يزرع منها عشرون
في رواية اني سليمان واحد عشر دلو في رواية اني حفص وهو الاصح ولو مات القان في الحب
صبت في يبر اخرى اخرج مقدار ما كان في الحب ولا يكون دلو بعد في رواية عن يوسف
وفي رواية عشرون دلو وعن محمد يزرع الاكثر مما كان في الحب من عشرون دلو يزرعها اذا كان
الواقع في البير من ذوات الروح فان كان الواقع منها سرقنا يزرع المأكلة قليلا كان وكثيرا
وزوي عن يوسف في البنية والبنين المختلطين بالسرقين لا يجرى الماء فان وقعت فيها من بعض
الغنم والابل ان كان رطبيا فهو بمنزلة السرقين قليلا كان او كثيرا وان كان نابتا متكررا فذلك
وان كان صحاحا لا يوجب نجس الماء حتى يكون كيرا حشا واختلفوا في الكبر الفا حشا فبعضهم
اذا غطي وجه المأكلة فهو كير وحشوا فبعضهم اذا احدث مع وجه الماء وهو قول محمد
وزوي عن يوسف انه قد نبت في شبر وفي بعضهم مقدرا ما استكن في الناطة
ويستغسه وهو مروي عن حنفية وعليه الاعتماد وقال محمد بن سله اذا كان بحال
لا يسلم كل دلو عن يرم او يرم في فوكير وحشوا فبعضهم اذا كان ثلاث نترات فهو حش
وهذا اظهر لان محمدا رحمه الله دكن في الجامع الصغير يرم او يرم من يرم الغنم والابل
لسقطان في البير لا يفسد الماء فكن عن الثلاث فذلك بان الثلاث كيرة حش وزوي الحسن
في اليا بين لا يوجب نجس الماء وان كان كيرا حشا وان كان رطبيا وهو ثلاث فذلك لما فيه من الضرر
والبلوى ولهذا قالوا في يرم القان اذا وقعت في قرح خطه فطخت او دهن لا يفسد ذلك
مالم يغير طعمها ولو وقع عظم الميتة في الماء ان كان عليه لحم او دسم نجس الماء عند يوسف
والا فلا وان كان عظم الحمار نجس الماء بحال ولو توضع في طست فصب ذلك في البير فحسد

في يوسف يزرع المأكلة وعند محمد يزرع منها عشرون دلو **قوله** وان كانت البيرة معنبا
لا يزرع ووجب نوح ما فيها اخرجوا مقدار ما كان فيها من الماء فقد الذي ذكره انما هو قول اني
وطريق معرفة اخراج الماء عند من وجهين احدهما ان يحفر بحفرها حفرة مقدرة بعقود المصاب
من الماء وسعتها وتخصص ايضا على قول بعض المشايخ فاذا امتلأت الحفرة حكم بطهارتها
والثاني ان مصبت قصبة في وسط البير وتعلم مبلغ الماء في القصبة ثم يزرع منها مقدار عشر
دلو مسرعا من غير توقف ثم ينظر الى ما نقص من العلامة فان كان شبرا يزرع منها عن كل شبر
عشر دلو ان انتهى القصبة وروي عن محمد يزرع منها ما يتاد دلو في المئمة وفي رواية
ماتان وخمسون وعن حنفية يزرع منها ما يتاد دلو وفي رواية يزرع في رواية يزرع
حتى يعلم الماء من غير تقدير وهو الصحيح وعنه ايضا ان ذلك مفوض الى رأي المتبني وذكر
الكرخي انه يحكم بالاجتهاد فاذا سكن عليه حكم بطهارته وروي عن محمد بن سلمة انه قال يوتي
بوطيخ لهما بصران في امر نوح الماء فزرع منها مقدار ما حكا فيه وهذا القول اظهر واشبه
بقول الفقهاء واختلفوا في اعتبار الدلو قال صاحب الكتاب يعتبر بالدلو الوسيط المستعمل
في كل بلد وقال بعضهم يعتبر في كل بلد ولو كان لم يكن لها دلو معروف روي عن حنفية
انه يقدّر لها دلو يتبع ما يهبط اوطال وفي رواية عشر اوطال فاذا زرع من البير مقدار الواجب
لا يحب عليه غسل الرشا والبكر ونواحي البير ويكون طهارة هذه الاشياء بطهارة ونجاستها
بنجاسة البير وكذا من نوحا من الكوز في يد نجاسة ولو انفصل الدلو الاخير عن وجه الماء
ولم يتخ عن اس البير والماء يبقا طهارة راجل ان يستعمل من ذلك الماء ليس ذلك عند حنفية
واني يوسف خلافا لمحمد وافر **قوله** وسور الهرم والدجاجة المحلاة يسريده انه لم يعلم
بان الهرة اكلت الفئان وشربت على فورها ان علم ذلك فقد نجس الماء ولا يجوز استعماله اما في
الدجاجة ان علم ان في منقارها نجاسة نجس الماء وان لم يعلم به وهي محلاة فان الماء مكروه وان
كانت مجوسدة في مكان ولا تامل النجاسات فان سورها غير اهرم

باب التيمم

قوله ومن لم يجد ماء وهو مسافر او خارج المصر وبينه وبين المصنوع الميلا الى آخر ما ذكره
اختلف المشايخ في المسافة الميعة للتيمم خارج المصر قال بعضهم اذا كان خارج المصر نحو

البئير

التي

او اكثر

الميل حازله التيم وهو احتيا وصاحب الكتاب والميل ثلث فرسخ وذلك اربعة الاف خطوة
كل خطوة ذراع ونصف بدراع العامة وذلك اربع وعشرون اصبعاً بعدد حروف
لا اله الا الله محمد رسول الله وقال بعضهم اذا بعد من المصباح لا يسمع اصوات الناس
بجازه التيم وبه اخذ الكرخي وقال بعضهم اذا كان حال لو نودي من اقصي المصباح لسمع النداء
هناك بجازه التيم وقال بعضهم اذا كان حال لا يسمع الاذان وقال بعضهم اذا خرج مقدار
فرسخ اربع له التيم والفرسخ اثنا عشر الف خطوة وعن محمد اذا خرج مقدار ميل او ميلين سمع له التيم
قوله والتيم ضربان فكيفيته التيم ان يضرب يده على الصعيد الطيب الطاهر من غير جاز
اصابعه وقبل اصابعه ويد يده برقعها وينفضهما مرة واحدة في طاهر الرواية وعن يونس
ينفضهما من فوق ولا يجز عليه ان يطلع عضوي التيم بالتراب م يمسح بهما وجهه ويستوعب جميع وجهه
حتى لو بقي منه ولم يمسح به لا يجوز التيم كما في الوضوء ككي ذكره الكرخي في مختصره وعلى هذه
الرواية كون تحليل الاصابع في التيم فرضاً ولا في الفتاوى ان تم ومسح الكرخي وجهه وذراعيه
وكفيه اجراه رواه عن حنيفة والي يونس وفرجه الله وعلى هذه الرواية لا يكون تحليل
الاصابع فرضاً كما في الوضوء ثم يضرب يديه باثني عشر على ذلك الموضع او على موضع اخر كما ذكرنا
ومسح باطن كفه اليسرى ظاهر ذراعه الايمن وباطنهما م على طاهرها مية الايمن ولا يترك شيئا
على ما سبق ذكره ويفعل يده اليسرى مثل ما فعل يده اليمنى وذكر في موضع اخر انه بد من
اطراف الاصابع ومسح باطن اصابع يده اليسرى ظاهر ذراعه الايمن في المرفق ثم يقبض
بطن كفه اليسرى ومسح بها ظاهر ذراعه الايمن في الرسخ ومسح ظاهرها مية اليمنى باطنها مية
الايسر ويفعل يده اليسرى مثل ذلك فان كان المصباح مقطوع الذراع لمسح موضع المرفق من
خلاف الرقبة وعلى هذا مقطوع الرجل من الكعب في الوضوء ان يمسح على حايطة او على صخرة مما
لا غبار عليها جاز عندهما وقال ابو يوسف لا يجوز حتى يكون عليها من الغبار مقدار ما يمسح
هناك ذكر ابو الهيثم في مختلفة فان قصص يده وتيم بغبار او بهت الريح وارتفع الغبار في الهواء
واصابت يده الغبار وتيم به جاز عندهما سوا كان ذلك في التراب او لم يكن وقال ابو يوسف
لا يجوز التيم بالغبار الا عند العجز عن التراب والرمل ولا في شرج الكرخي قال ابو يوسف يمسح بالغبار
ثم يعيد رجوعه وقال الغبار عندي ليس من الصعيد ويجوز التيم على الارض الندية في قول
الحنيفة خاصة وان تم بالمخ ان كان بالماء لا يجوز بالاجماع وان كان جلياً فذلك عند يونس

يسرى

وقال ابو حنيفة ومحمد جازيهم وان تم بالاجر لا يجوز عند يونس خلافه لفر وذكر الكرخي
انما يجوز التيم بالاجر اذا كان مدقوقاً وانما هذا على قوطياً اما عند يونس حنيفة يجوز وان لم يكن مدقوقاً
وعلى هذا عمل قول يونس في غير المدقوق والمشهور من اصحابنا ان التيم بالاجر جاز من غير فصل
ولو كان معه ما فطن انه في التيم وصلى شرطه ان كان الماء معلقاً في عنقه او على ظهره او مقدم الرجل
وهو راكب او موخر وهو سابق لجز صلاته وان كان في مقدم الرجل وهو سابق وفي موخر وهو
قائد جازت صلاته وان كان الماء في رحله وقد وضعه غير وهو لا يعلم به فتم وصلى ثم وجده بعد
في رحله فهو على خلاف الذي ذكره فيما اذا التيم بعد ما وضعه بنفسه وان خلو وقت الصلاة
وليس له ما وكان معه من سائل عن الماء لم يسله حتى يتم وصلى ثم سأل عنه فخره بقرب الماء وتوضاوا عا
صلاة فان لم يخرج جازت صلاته ولا اعاده عليه فان سأل عنه ولم يخرج فيم وصلى ثم اخرج بقرب
الماء لم يلقب على قوله وصلاة جازت وعلى هذا اذا كان مع رفيقه ما ولم يطلبه حتى يتم وصلى ثم طلب منه
ذلك فاعطاه فانه يعيد صلاته فان طلبه منه ابتداءً فانه ياتى به فتم وصلى ثم اعطاه بعد ذلك لم يجب
عليه اعادة الصلاة فان طلبه ممن لم يعطه الا باكر من المثل حازله ان يتم وان كان مع رفيقه
ما ولم يطلبه فتم وصلى حازله قول يونس حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما
الله لا يجوز وكان ابو بكر الجصاص رحمه الله يقول بانه لا خلاف بينهم في هذه المسئلة لان ابا حنيفة
اجاب فيما اذا لم يغلب على ظنه انه ممنعه اياه وهو ما اجاباً فيما اذا غلب على ظنه انه لا يمنعه اياه
وسئل بصري عن ما موضوع في المفارقة في الحب ونحو ذلك اجوز للمساورة ان توضا به قال
يتم ولا توضا به لان ذلك ما وضعه الا لشرب الا اذا كان لما كبر بحيث استدل انه وضع للوضوء
والشرب فحينئذ توضا به ولا يتم وذكر في الفتاوى ان الرجل يعلم في قرية ما اقل من ميل ولكن
يعلم يقيناً لو ذهب هناك خرج وقت الصلاة فله ان يتم ويصلي وذكر محمد رحمه الله في المنسقي ان
المسافر اذا قرب من المصطفى دخل وقت الصلاة وهو يعلم يقيناً انه لو دخل المصطفى خرج وقت الصلاة قال
ليس له ان يتم بل يدخل المصطفى ويصلي بالوضوء وكذلك رجلان على احد مما توب والاخر عريان
فدخل وقت الصلاة فقال صاحب التوب للاخر امكث حتى اصلي وادفع اليك التوب وهو يعلم
يقيناً انه لو مكث خرج وقت الصلاة قال لا يجوز له ان يصلي عرياناً بل مكث حتى يصلي ويدفع اليه
التوب ويصلي معه وقال بعض اصحابنا منهم الحسن بن زياد يطلب المائنة الممنه ميلاً وفي الميمنة
ميلاً وفي الاقال ميلين وعن يونس حنيفة في المسافر اذا اخذ الماء وطع فيه يطلب الطلوع والعلو

ولا يبلغ ميلا فيض منقبه وباصحابه والظوق قدر لعمامة ذراع الى امر بعمامة وعن محمد بن بلع ميلا
ولوان عتريا دخل مكة فاجتنب في ليلة باردة او في يوم بارد وليس عنده ما يلبس به جازله ان يتم
عندك حيفه رضي الله عنه وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا يجوز وان كان مريضا وبه
حي وضع استعمال الماء وليس هناك احد موضيه جازله اليتيم وان كان له خادم او مال يمكنه
ان يستاجر من موضيه او كان محضه احد لعينه لو استعان به وهو حال لا يضر الوضوء فانه
لا يجوز له ان يتم ذكره في الفتاوي ولو اجتنب الرجل على جميع جسده جراحه او على اكره او به
جدري فانه يتم ولا يضر الموضع الذي لا جراحه به وان كان اكثر بدنه صحيحا فانه يغسله
ويربط الجبائر عليها فان ترك المسح وهو لا يضر جاز عندك حيفه ولا لا يجوز ترك المسح على
الجبائر الا ان تلحقه بذلك ضرر ولو كان نصف اعضا الوضوء صحيحا ونصفه جرحا لم
يدرك في طاهر الرواية وروى عن محمد بن محمد انه قال اذا كان على يديه جراحة لا يمكنه
غسلها وبوجهه ذلك فانه لا يتوضا ويقيم ولو كان يديه خاصة غسل ما بقي فبنت هذا
ان في النصف يتم اذا غسلا الوضوء اربعة فان كان اعضاء الوضوء جرحا واحد يتم ولا يضر المسح
وان كان اكره صحيحا غسل وربط على المخرج جيرة ومسح عليها فان لم يتم بالماء وهو لا يعلم
بذلك او كان عملا لا ينقص تيممه وقال محمد بن مقاتل الرازي في المتيمة من على الماء في
موضع لا يستطيع النزول اليه خوف عدو او سبع فهذا غير واجب للماء ولا ينقص تيممه
وقال يراقول اصحابنا قياتا ذكرها في الحيوان وان راى شربا با فطنه ما وهو في الصلاة
فانصرف لتوضا به م بين انه ان ذلك ليس بما استقبل صلاته سواء علم بذلك في المسجد
او بعد ما خرج منه ولو صلى المجرور في المصلى التيمم في السجود مخرج فانه يعيد صلاته ضحا
استحسانا وروى عن يوسف انه لا يعيد ولو كان مجوسا في السفر فلا اعادة عليه فان ورد
المتيمم على ما مكره وعليه يندب توضا بالماء المكروه وان قدر على ما شكوك وصعيد طيب
ونسبهم قال ابو حنيفة توضا بنبيد التيمم وقال في باب الصلاة فان تم معه احب اليه
وقال ابو يوسف احب الي ان توضا بالماء المشكوك م تيمم وقال محمد بن عيسى في الصلاة
واي الصلاة ترك لا يجزى وهذا اذا كان من التيمم حلا او فارصا اما اذا علا واشتد وقرب
بالرمد لا يجوز الاجماع وان طمخ اذ في طمخه فادام حلا او فارصا فهو على الاختلاف فلو غسلا
واستند قال ابو حنيفة رضي الله عنه شره حلال والتوضي به جائز وقال ابو يوسف شره

والماء

حلال والتوضي به غير جائز وقال محمد بن شره حرام والتوضي به غير جائز اما الاعتسال به من
الجبابة قال بعضهم لا يجوز وقال بعضهم يجوز وهو الاطهر وصورة جيد التمر ان تلقى بمرات
في الماخي مخرج حلا ونها وعدوتها اما الوضوء وصار دسلا لا يجوز الوضوء ولا الاعتسال به
وروى نوح بن كير عن ابي حنيفة ان التوضي بجيد التمر منسوخ بايه التيمم وذكر محمد بن الربيع
حنيفة من المتيممين وجدوا من الماء مقدارا ما يتوضا به احد ثم انقضت تيمم جميعا وذلك
لوقال لم رجل خذوا هذا الماء يتوضا به ايتكم شأ ولو قال هذا الماء جميعا لا ينقص تيمم به اما
عندك حيفه فلا نه لم يضر الحيفه لانه مشاع واما عندك ما وان صح فغيب كل واحد منهم لا
يكفيه وان تيمم لصلاة الجناح مخافة الفتور وصلى ثم حضر اخري قال ابو حنيفة وابو يوسف
لا يعيد التيمم وقال محمد بن تيمم بايا والفتوى اذا كان منهما مقدارا لا يمكنه ان يتوضا لا يعيد
التيمم وروى عن ابي حنيفة ان الولي لا يتم لانه لا يخاف الفتور ٥

باب المسح على الخفين

قوله المسح على الخفين جائز بالسنة أي بالخبر عن النبي عليه السلام قوله من كل حدث
موجب احتراز عن الجنبابة والنفاس والحيض على اصله يوسف اذا كانت المرأة مسافرة
لان اقل الحيض عند نومان ولبثان واكر اليوم الثالث قوله اذا لبس الخفين على طهارة وفي
بعض النسخ على طهارة كاملة فكل واحد منهما ليس بشرط وانما الشرطان حدث وهو على طهارة
كاملة وماء وهو انه اذا غسل رجليه ولبس خفيه ثم قطع مسافره على ما يفعله السفار من
غير ان حدث ثم غسل رجليه اعطاه فحدث بعد ذلك فان له ان تمسح على خفيه وان لم يكن
لبسهما على طهارة كاملة وكذلك اذا لبس خفيه على غرطه ثم خاض في عظماء فدخل الماء في
خفيه حتى غسل رجليه ثم غسل بقية اعضا الوضوء حدث فان له ان تمسح عليهما وان كان قد
لبسهما على غرطه من كل وجه فبنت ان الشرط ما ذكرنا قوله ولا يجوز المسح على الخفين
لمن وجب عليه الغسل صورته رجل لبس خفيه وهو على طهارة كاملة فاجب وعنده من الماء
مقدار ما يكفي الوضوء فدخل في الصلاة وهو في مدة فانه يتم في مخرج عن حكم الجنبابة
فاذا حدث بعد ذلك وعنده من الماء مقدار ما يكفي الوضوء وهو في مدة المسح فانه وضو

قال خواجه رازي في تفسيره
القدوس انما هو في الصلاة
لا يجوز المسح على الخفين
مما ذكره

في صلاة

ولا يمتنع على خفيه لانه حين وجب عليه الغسل نزل الحدث على الرجل ولا بد من رفع ذلك بالغسل
 فاذا غسله ولمس خفيه ثم احدث بعد ذلك فدخل وقت الصلاة وعند من الماء ما يكفي للوضوء
 فانه يتوضا ويمسح على خفيه لانه حين احدث استقر الحدث على الحنف فان من ماء غير ولم يعتدل
 من الحنايه مع القدرة على الاعتسال عادهما كانه اجنب لان فاذا دخل وقت الصلاة ولمس
 له من الماء المقدار الوضوء فانه يتم على ما ذكرنا ولا يتوضا فان احدث بعد ذلك وليس معه
 من الماء المقدار الوضوء فانه يتوضا ويغسل رجله ولا يمتنع على خفيه وان كان في مدة المسح فان
 احدث وعنده من الماء ما يكفي للوضوء وتوضا ومسح على خفيه وهذا معنى النام
 قوله ومن لمس الجرم فوق الحنف مسح عليه يسري به انه لم يحدث بعد ما لمس خفيه ولا
 مسح عليه حتى لمس الجرم فوقه لانهما على الحنف ثم مسح عليه ما فرغ احدهما فغسله
 ان مسح على الحنف وبعد المسح على الجرم فوقه الباقي هكذا ذكره في بعض الكتب وذكر في بعضها
 انه مسح الجرم فوق الاخر وبعد المسح على الحنف فان لم يمسح بعض حقه روى عن خفيه انه قال
 اذا خرج اكثر العقب من الحنف امسح منه وروى عن محمد انه قال اذا بقي من الحنف مقدار ما
 يجوز المسح عليه امسح منه وروى عن يوسف انه اذا خرج اكثر القدم امسح منه وقال
 يغتسل من تحتها يستقي فان قدر على المشي لا ينقص وان لم يقدر عليه امسح المسح وكذا في
 الكعب فهو بمنزلة الحنف يجوز المسح عليه والمفروض في مسح الحنف مقدار ثلاث اصابع سواء
 مدها من راس الاصابع الى الساق او وضعا وضعا ثم رفعها هذا هو اذا كان صحيح الرجل
 فان كان احدي رجله جراحه وعجزها حين يتوضا على الجريح والحنف ليس له ذلك
 لانه يصير تمام معنى المسح ومن الغسل وهذا لا يجوز لان المسح على الجريح بمنزلة غسل ما جرحها ولهذا
 لو سقطت الجريح من بر لا يسل المسح فلو لم يكن بمنزلة غسل ما جرحها لبطل المسح كما في الحنف
 وقيل ان يراعى اصله اما على اصله خفيه ينبغي ان يجوز لانه لا يري المسح على الجريح واجبا
 ولهذا لو ترك المسح على الجريح من غير ضرورة عذره عند خلافهما وان كان لحقه ضرر جاز ان يمسح
 على الحنف وجده بالاجماع واجهوا انه لو ادخل رجله الصحيحه والجرح وجهه في الحنف بعد ما مسح
 عليهما ثم احدث جازله ان مسح عليهما فان كان مقطوع الرجل من الكعب فربط به الملقطوع جازله
 لا يجوز له ان مسح عليهما ابدا لانه فان موضع المسح فلو مسح عليهما يكون جامعا بين الغسل والمسح
 على ما ذكرنا فان كان رجله مقطوعه فوق الكعب جازله ان مسح على الحنف الواحد لانه ليس

هذا هو الوجه في المسح على الجرح
 وهو ان يراعى اصله
 وان كان يراعى اصله
 وان كان يراعى اصله

له الا رجل واحد فان كان له جريح في موضع وليس تحت جميع الجريح جراحة كان ذلك
 تبعا للجراحه قوله ولا يجوز المسح على الجرح من ياله اخر ما ذكره روى عن ابن حنبله روى
 الله عنه انه رجح الى قولهما قبل موته بسبعه ايام وفي النوازل بثلاثة ايام قال
 الفقيه ابو الليث رحمه الله وبه نأخذ واختلفوا في المنع قال بعضهم ان يكون الى الكعب
 وقال بعضهم ان يكونا مقدار القدمين

باب الحيض

قوله اقل الحيض ثلاثة ايام وليالها يريد به ليالي يقع في بعض هذه الايام ولا يريد به
 ثلاث ليال متقدرة به تقدر به بثلاثة ايام وعلى هذا قال ابو حنيفة رحمه الله ان مرات
 الحرة في اول اليوم مذوقه تمام انقطع شهر راته في اليوم الثاني ساعة ثم راته في اليوم الثالث
 ساعة ثم انقطع بالعشي هذا حيض كله قوله الا ان يكون غلا في اختلف اصحابنا في الخلاف
 قال بعضهم هو الدم وقال بعضهم هو الجلد وقال بعضهم هو الحريطه وهو الاصح وقال
 بعضهم الاصح هو الجلد والاول اولى وذكر الشهيد رحمه الله في الجامع الصغير ان كان
 الجلد مشرا لا يحل اخذه وان لم يكن مشرا على وهذا الحق من الحريطه والخلاف قوله
 ولان ينقطع دمها عشرة ايام جاز وطهرها يريد به اذا انقطع الدم بعد تمام العشره والا ينقطع
 بعد تمام العشره ليس بامر لازم حتى يحل له ان يطهاها والدم سائل لان ذلك استحاضه وان
 انقطع قبل تمامها لا يحل وطها حتى يعتدل او يتيم او يمضي عليها وقت حب عليها فضا تلك الصلاة
 قوله والطهر اذا غفل بين الدمين في مدة الحيض فهو كالدم الجاري فضا على الاطلاق
 انما هو قول لي يوسف واحدي الروايتين عن خفيه اما عند محمد ان كان الطهر المتخلف من
 الدمين اقل من ثلاثة ايام ولو بساعه فهو كذلك وان كان ثلاثة ايام فضا عدان كان الطهر مثل
 الدمين او الدمان الشربعدان كان في العشره فهو ايضا كالدم الجاري وان كان الطهر الدمين
 فصل بينهما فمطران كانا جدا جازين ما يمكن ان يجعل حضا فهو حيض والا فضا حضا
 وان كان في الا جازين ما يمكن ان يجعل حضا فذلك كله استحاضه ولا يتصور ان يوجد
 الا جازين ما يمكن ان يجعل حضا لانه اذا كان كذلك يكون الطهر اقل من الدمين الا اذا رات
 قبل ان يها دما ايضا يكون الاول حضا ثم الاصل عندنا في يوسف وهو اقوال ابي حنيفة

اخذ

في مسائل الحيض ان الطهر المختل من الدمين اذا استقص عن خمسة عشر يوما لم يفصل بينهما ويكون
كالدّم المستمر من نظر ان كان ذلك كله في العشر فهو حيض سواء كانت المرأة مبتداه او صاحبه
عادة وان كان يزيد على العشر ان كانت المرأة صاحبه عادة ردت الى ايام عادتها وما زاد على
ذلك استحاضه وان كانت مبتداه فالعشر من اول ما رأت حيض واستوى في ذلك ما
رات من الدّم وما لم تزد وما زاد على ذلك فالذي فيه دم فهو استحاضه والباقي طهر فعلى هذا
لو رأت يوما ما فاقطع بانه عشر يوما ما رأت يوما اخر دما فالعشرة كلها من اول ما
رات حيض مبتداه كانت او صاحبه عادة ويوم من الحصة الباقية استحاضه والباقي طهر
وهذا عندنا وقال محمد بن الحسن في ذلك حيضا واصل اخر ان عندنا في يوسف
بدا الحيض بالطهر ويحكم به بشرط ان تكون قبل استدايه دم وبعدها تنهيه دم ويجعل الطهر
حيضا باحاطه الدمين ومن اصل محمد انه لا يبدأ الحيض بالطهر ولا يحكم به ومن الاصطلاحين
تطهر في مسائل منها ان المرأة اذا كانت عادت بها عشر ايام من اول كل شهر وطهرها عشر
يوما فزات مع قبل عشرتها يوما ما وطهرت عشرتها كلها ثم رأت بعد ذلك يوما ما
فيا ما العشر كلها حيض واليوم ان اللذان رأت فيها الدّم استحاضه في قول له يوسف
وفي قول محمد لا يكون في ذلك حيضا ومنها لو رأت قبل عشرتها يوما ما ورات يوما من
اول عشرتها طهر اخر رأت ثمانية ايام من عشرتها دما ورات اليوم العاشر طهر ثم رأت اليوم
الحادي عشر دما فطهرت في قول له يوسف حيض وان كان حتما وابتداهها بالطهر
وعند محمد يكون حيضا ثمانية الايام الى رات في ايامها ولو لم تزل قبل عشرتها يوما دما
والمسئلة عما لها حيضا تسعة ايام عندنا في يوسف ولا يبدأ الحيض بالطهر لانه ليس بعد ما
دم وعند محمد حيضا ثمانية ايام على ما ذكرنا ولو لم تكن قبلها ولا بعد هادام والمسئلة عما لها
يكون حيضا ثمانية ايام بالاجماع وانفق اصحابنا جميعا انه لا يكون حيضا من الجانبين حسنا
حتى يكون بينهما خمسة عشر يوما من الطهر فصاعدا وهذا من قولنا واصل الطهر خمسة عشر
يوما فان كانت المرأة صاحبه عادة فزات قبل ايامها ما لا يكون حيضا ورات في ايامها ما
يكون حيضا الا ان المجموع لم يجاوز العشر فذلك كله حيض بالاجماع وان رأت قبل ايامها
ما يكون حيضا ولم تزل في ايامها شيئا ورات قبل ايامها ما يكون حيضا ورات في ايامها يوم
او يومين ورات قبل ايامها ما لا يكون حيضا وفي ايامها ذلك ولو جمع بينهما مبلغ ما يكون

الاجماع في مسائل الحيض
ان الطهر المختل من الدمين
اذا استقص عن خمسة عشر
يوما لم يفصل بينهما ويكون
كالدّم المستمر من نظر
ان كان ذلك كله في العشر
فهو حيض سواء كانت
المرأة مبتداه او صاحبه
عادة وان كان يزيد على
العشر ان كانت المرأة
صاحبه عادة ردت الى ايام
عادتها وما زاد على ذلك
فذلك استحاضه وان كانت
مبتداه فالعشر من اول ما
رات حيض واستوى في ذلك
ما رأت من الدّم وما لم تزد
وما زاد على ذلك فالذي فيه
دم فهو استحاضه والباقي
طهر فعلى هذا لو رأت يوما
ما فاقطع بانه عشر يوما
ما رأت يوما اخر دما فالعشرة
كلها من اول ما رأت حيض
مبتداه كانت او صاحبه
عادة ويوم من الحصة الباقية
استحاضه والباقي طهر
وهذا عندنا وقال محمد بن
الحسن في ذلك حيضا واصل
اخر ان عندنا في يوسف
بدا الحيض بالطهر ويحكم
به بشرط ان تكون قبل
استدايه دم وبعدها تنهيه
دم ويجعل الطهر حيضا
باحاطه الدمين ومن اصل
محمد انه لا يبدأ الحيض
بالطهر ولا يحكم به ومن
الاصطلاحين تطهر في
مسائل منها ان المرأة
اذا كانت عادت بها عشر
ايام من اول كل شهر
وطهرها عشر يوما فزات
مع قبل عشرتها يوما ما
وطهرت عشرتها كلها ثم
رات بعد ذلك يوما ما
فيا ما العشر كلها حيض
واليوم ان اللذان رأت فيها
الدّم استحاضه في قول له
يوسف وفي قول محمد لا
يكون في ذلك حيضا ومنها
لو رأت قبل عشرتها يوما
ما ورات يوما من اول
عشرتها طهر اخر رأت
ثمانية ايام من عشرتها
دما ورات اليوم العاشر
طهر ثم رأت اليوم الحادي
عشر دما فطهرت في قول
له يوسف حيض وان كان
حتما وابتداهها بالطهر
وعند محمد يكون حيضا
ثمانية الايام الى رات في
ايامها ولو لم تزل قبل
عشرتها يوما دما والمسئلة
عما لها حيضا تسعة ايام
عندنا في يوسف ولا يبدأ
الحيض بالطهر لانه ليس
بعد ما دم وعند محمد
حيضا ثمانية ايام على ما
ذكرنا ولو لم تكن قبلها
ولا بعد هادام والمسئلة
عما لها يكون حيضا
ثمانية ايام بالاجماع
وانفق اصحابنا جميعا
انه لا يكون حيضا من
الجانبين حسنا حتى
يكون بينهما خمسة عشر
يوما من الطهر فصاعدا
وهذا من قولنا واصل
الطهر خمسة عشر يوما
فان كانت المرأة صاحبه
عادة فزات قبل ايامها
ما لا يكون حيضا ورات
في ايامها ما يكون
حيضا الا ان المجموع لم
يجاوز العشر فذلك كله
حيض بالاجماع وان رأت
قبل ايامها ما يكون
حيضا ولم تزل في ايامها
شيئا ورات قبل ايامها
ما يكون حيضا ورات في
ايامها يوم او يومين
ورأت قبل ايامها ما لا
يكون حيضا وفي ايامها
ذلك ولو جمع بينهما
مبلغ ما يكون

حيضا فان هذه الفصول الثلاثة اختلف اصحابنا فيه قال ابو حنيفة رضي الله
عنه الامر موقوف ان رأت في المدة ثمانية مثله كون حيضا وان لم تزل في المدة ثمانية مثله
لا يكون حيضا ويجب عليها قضا ما تركت فيها من الصلوات وقال ابو يوسف ومحمد
ذلك حيضا غير ان عندنا في يوسف كون ذلك عادة لها مع واحد وعند محمد لا يكون عادة
لها حتى تزي مثله من كل هو قول له حنيفة فان رأت قبل ايامها ما يكون حيضا وفي
ايامها ذلك غير ان المجموع لم يجاوز العشر فالمرء في عادتها يكون حيضا بالاجماع
والمرء في قبل عادتها عن له حنيفة روايتان في روايه الى يوسف عنه وهو قوله ان
ذلك كله حيض وفي روايه محمد عنه ان حكمه موقوف حتى تزي في المدة ثمانية مثله فان
في ايامها ما يكون حيضا وبعد ايامها ما يكون حيضا ولا يكون حيضا ان لم يجاوز العشر
لتجميع ما رأت يكون حيضا وان جاوز العشر فانه يرد الى ايام عادتها موقفا عاداتها
ويكون حيضا وما زاد على ذلك فهو استحاضه وان رأت بعد ايامها ما يمكن ان يجعل
حيضا ولم تزل في ايامها شيئا ورات في ايامها ما لا يمكن ان يجعل حيضا وبعد ايامها
ما يمكن ان يجعل حيضا ورات بعد ايامها ما لا يمكن ان يجعل حيضا وفي ايامها ذلك
ويجمع بينهما يبلغ حيضا فعن له حنيفة في هذه الفصول الثلاثة روايتان في روايه الحكم
فيها موقوف كما قال في المتقدم على ايامها وفي روايه كون حيضا بدلا عن ايامها وهو
قول محمد غير ان عند محمد لا يكون عادة لها بالمرء الواحدة كما هو قول له حنيفة وعند
له يوسف يكون ذلك عاداتها ويظهر الاختلاف فيما ادارات خلاف عاداتها مرة اخرى
استتم لها الدّم في الشهر الثاني فانها تزد في ايام عادتها القديمة عندنا وعندنا في يوسف
ترد الى اخر ما رأت ولو اياما رأت ذلك مرتين ثم استتم لها الدّم في الشهر الثالث فانها
ترد الى ما رأت من قبل الاجماع فلو كانت للمرأة عادة معروفة في كل شهر خمسة ايام ثم
استحضت فيضها خمسة ايام من كل شهر والباقي استحاضه **قوله** وان ابتدأت
مع البلوغ استحاضه فيضها عشر ايام من كل شهر يرد به عشر ايام من اول ما رأت
تسوا كان ذلك في العشر الاول او في الثاني او في الثالث واختلف المشايخ في تقدير
بلوغ المبتداه قال ابو عبد الله الزعفراني اذا تم لها سبع سنين وهو قول محمد
مقال الرازي واحد قول له نصر بن محمد بن سلام وقال بعضهم اذا تم لها سبع سنين

وعنه في نفي انبائه قال في رواية اخرى في انبائه ست سنين اذا رأت الدم قال
هو حيض اذا رأت من سبب زوال ذلك عن افه وهكدا قال ابو يوسف واجمعوا ان انبائه
خمس سنين وما دونهما اذا رأت الدم لا يكون حيضا وانته تسع سنين وما فوقها اذا رأت
الدم يكون حيضا واختلف المشايخ في انبائه ست وسبع وبمان قال بعضهم كون ذلك
حيضا والى بعضهم لا يكون حيضا **قوله** والمستحاضة ومنه سلس البول الى اخر
ما ذكره والمستحاضة هي التي لا يمضي عليها وقت صلاة الا والحديث الذي بسطت به يوجب
في ذلك الوقت وكذلك سائر ذوى الاعذار والا بقطاع الموجب لزوال العذر وان
يقطع وقت صلاته كما لا يكون ذلك موجباً لزوال العذر ولا مانعاً من اتصال الدم
الذي بالدم الاول ويبان ذلك المستحاضة اذا زالت عنها الشمس والدم سائل فتوضأت
على السيلان ثم انقطع عنها الدم قبل الشروع في صلاة الطهر وبعد ما شرع فيها
قل ان تعذر قدر السند او بعد ما قد قدر السند قبل التسليم عند له حيفه فتم
ذلك الا بقطاع حتى خرج وقت الطهر فانه ينقض طهارتها لان وضوؤها كان مبطلا
فمنقض بخروج الوقت فاذا توضأت للعصر وصلت فتم ذلك الا بقطاع حتى خرج وقت
غرت الشمس فانه لا ينقض طهارتها لان وضوؤها كان كاملاً فلا ينقض بخروج الوقت
ولكن يجب عليها اعادة الطهر لان الدم منقطع وقت صلاته كاملاً وهو وقت العصر فينب
انما صلت صلاته ذوى الاعذار والعذر زائل على هذا سلس البول والرعاف والدايس
واجرح السائل استوايهم فاذا ثبت هذا قال الشرح ابو الفضل الكرماني رحمه الله
في الجامع الكبير ان صاحب الجرح السائل اذا توضأ وصلى ثم انقطع فبذلك المسئلة على اربعة
اوجه ان توضأ وصلى على الاقطاع ودام الاقطاع لا يعيد شيئاً وكذلك اذا فعلها على
السيلان ثم انقطع وتم الاقطاع وذلك اذا كان الوضوء على الاقطاع والصلاة على
السيلان وان توضأ على السيلان وصلى على الاقطاع او انقطع في خلال الصلاة وتم
اعادته ولا تعيد الصلاة التي صلت بعدها ولو توضأت للعصر والدم سائل وشرعت في
الصلاة ثم دخل وقت المغرب توضأت واستقبلت ثم طهرت المستحاضة منقض بخروج
الوقت عند ما وجد دخول الوقت عند زوالها كان عند له يوسف من الخلاف
انما تظهر في موضعين احدهما اذا توضأت قبل طلوع الشمس ثم طلعت منقض طهارتها

المعذور اذا لبس الخف
ثم خرج الوقت الجحد
المسح عليه وكذا لو وضأ
بشيء التمر لم يقصانه
منعاً المعذور من المسح
اذا خرج الوقت جحد
لغيره اذا خرج ظهر لب
على الحديث لان طهارته ضرورية
والغزوة سقطت حكم
الحديث مع بناء الحديث
مخلوفاً لتوضأ المعذور
منقطعاً عند لبس
خفيه قبل طرق
فانه يصح في منة
من التسهيل

عند هضم خروج الوقت وعند زواله منقض لعدم دخول الوقت والثاني اذا توضأت
قبل زوال الشمس ثم زالت لا ينقض طهارتها عند ما عدم خروج الوقت وعند ما يوجب
وقد منقض لوجود دخول الوقت وقال ابن مقاتل يجب على المستحاضة ان تغسل
الثوب من الدم لكل صلاة وقال ابن سنان ليس عليها ذلك لان من الثوب ليس له من البدن
وقال ابو القاسم في المبطلون اذا كان بحال لا يسطر حته ثوب الا بحته من ساعته فان له
ان يصلي على حاله ولو كانت المرأة طاعة معروفة في الفاس وهي التي ولدت غير مرة فكل مارات
من الدم ولم تجاوز الاربعين فذلك كله نفاس لا جماع كما في الحيض اذا رجا وز العشرة
قوله والنفاس هو الدم الخارج عقب الولادة فان خرج بعد خروج بعض الولد ذكر في القواوي
انه اذا خرج اقله لا يصير حكمها حكم النفاس حتى ان الصلاة لا تسقط عنها فان اسقطت سقطت
ان استبان خلقة او بعض خلقة فانه يكون له حكم الولد وتصير المرأة نفاساً وينقض به العدة
وتصير الحائضه ام ولد اذا كان العلوق من المولى واما اذا لم يمتسك به من خلقة لا يكون
حكم الولد وان رأت الدم عقيبته ان امك ان جعل حيضاً جعل حيضاً وان لم يمكن جعل استحاضة
ثم الطهر المختل بين دمى النفاس لا يوجب الفصل عند له حيفه رضي الله عنه ولذا كان او
كثيراً حتى لو انها رأت بعد الولادة ساعة دماً فطهرت ثم رأت الدم عند تمام الاربعين ساعة
فلا رجوعون كلها نفاس عنده وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ان كان الطهر المختل بين
دمى النفاس اقل من خمسة عشر يوماً فذلك وان كان خمسة عشر يوماً فصاعداً فانه وجب
الفصل فيكون الاول نفاساً والاخر حيضاً ان كانت بلاءه ايام فصاعداً وان كان اقل من بلاءه

باب نفاس المستحاضة

قوله تطهير النجاسة واجب من بدن المصلي الى اخر ما ذكره والنجاسة على ضربين نجاسة
عليقة ونجاسة حفيفة فالنجاسة العليقة كالحج والغائط والبول والدم والقص والعد
وما اشبه ذلك والنجاسة الحفيفة كبول ما وكل نجاسة عند ما واما عند مجزئ فبول ما
يوكل مجزئاً وشربه حلال وان كانت النجاسة غليظة وهي الكرم من قدر الدرهم فضلها ونجاسة
والصلاة معها باطله وان كانت مقدار الدرهم فضلها واجب والصلاة معها جائز وان كانت
اقل من قدر الدرهم فضلها سنة وان كانت النجاسة حفيفة فانه لا يمنع جوار الصلاة حتى

تخففوا واختلوا في مقدار الثوب قال ابو حنيفة ونحوه اذا بلغ ربع الثوب وقال ابو يوسف شبر في شبر وفي رواية ذراع في ذراع وقد قيل مقدار القدر من واختلوا في قول في حقيقته في ربع الثوب قال بعضهم ربع كل عضو من الثوب ان كان دليلا في ربع الدل وان كان كما في ربع الكم والصحيح انه ربع جميع الثوب واختلوا ايضا في الثوب فمنهم من قال ربع جميع ثوب يصلي فيه ومنهم من قال ربع اقل الثوب الذي يجوز فيه الصلاة كالزاد ونحوه فان كانت النجاسة الغليظة على الارض تحت قدميه وهي اكثر من قدر الدرهم لا يجوز صلاته وان كانت في موضع مجوده فكذلك عندهما وعن حنيفة روايتان في روايته وان كانت في موضع يديه او رجليه جازت صلاته عند علمائنا الملاء خلافا للزاد فان اصاب اللز والاجر والخشب نجسته فعلى فصل على الوجه الطاهر جازت صلاته بخلاف البساط ولو اصاب البساط النجاسة في ناحية منه ان كانت في موضع قيامه منع جواز الصلاة وان كانت في موضع سجوده فعلى حنيفة روايتان في الارض وان كانت في غير ذلك الموضع اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يجوز سوا البساط صغير او كبير او قال بعضهم ان كان البساط صغيرا لا يجوز وان كان كبيرا جاز والحد الفاصل بين الصغير والكبير اذا دفع احد طرفيه لا يتحرك الطرف الاخر وان كان يتحرك فهو صغير ثم الارواح كلها نجسة غليظة عند ابي حنيفة رحمه الله والزيادة على قدر الدرهم تمنع جواز الصلاة وعندهما نجسة بخاسة خفيفة ولا تمنع جواز الصلاة في نفس ولا فروق من روث ما يولد الحمار وبهين ما لا يولد الحمار ووافقوا ابا حنيفة فيما لا يولد الحمار ووافقهما فيما يولد الحمار اما حر والطيور فعلى ثلاث مرات طاهر بالاشفاق كحر والحمام والعصفور وغيرهما من الطيور الصغيرة مما ليس له راحة خبيثة ونجس بالاشفاق كحر والدجاج والبط وغيرهما من الطيور الكبيرة كحر وهما راحة كريقه ومختلف منه حر وما لا يولد الحمار من سباع الطير كالصقور والبازي والحمام والغراب الكبير الذي ياكل الجيف وما اشبه ذلك قال ابو حنيفة رضي الله عنه لا يمنع جواز الصلاة ما لم يكن كثيرا او جشا وقال محمد رحمه الله اذا زاد على قدر الدرهم منع جواز الصلاة وذكر الهندي في قول ابو يوسف مع محمد والكوفي مع ابي حنيفة وقال بان دلائل ظاهر عندنا كحر وما يولد الحمار فحصل عنهما في هذه المسئلة روايتان في روايته والصحيح انه نجس بخاسة خفيفة عندنا حتى لو انه وقع في الماء القليل فتده وقد قيل لا ينجسه

مسألة

عند

مسألة

لقد مر صوفى لا واني حنيفة لو نجس ما لا ينصرف بالعصر والابو يوسف رحمه الله يغسل ثلاث مرات ويجفف في كل مرة ويحكم بطهارته وقال محمد رحمه الله لا يطهر بهذا ابدا وثمة الاختلاف يظهر في مسائل منها الخطه اذا نجست بما يجزى نجسه الجدي والحدود الجدي والسكين الموقد بالما النجس والحديد اذا نجس والحم اذا غلا في الماء النجس قال محمد لا تطهر هذه الاشياء ابدا وقال ابو يوسف يغسل الخطه ثلاثا ويجفف في كل مرة ولا يمسح بالخطه ولا يغسل الخريف حتى لا يبقى له بعد ذلك طعم ولا لون ولا رائحة وكذلك كل ما يطهر بالغسل وان وجد بعد الغسل احد هذه الاشياء لا يحكم بطهارته وتقوم السكين بالماء الطاهر ثلاث مرات ويطهر اللحم ثلاث مرات ويجفف في كل مرة ويبرد من الطبخ ولو صب على اللحم ما يجزى نجس يغسل ثلاثا ويؤكل ولو صب الخمر على خطه يغسل ثلاثا اذا جف طهر فان لم يوجد منه طعمها ولا ريحها غسل اكله والا فلا وعن حنيفة في الخطه اذا طخت بالخم لا تطهر ابدا قال محمد وعنه قول ابو يوسف يطبخ بالماء الطاهر ثلاثا ويرد في كل مرة ويحكم بطهارته ولو وقعت في الخمر وانفخت لم ينجس فالتفت فافلا لا يطهر ابدا وروى عن ابي حنيفة في دهن اصابته النجاسة فانه يجعل في اناء فيصب عليه الماء فيغلي الدهن على المافرة فيشئ فاذا فعل ذلك ثلاث مرات يطهر في المرة الثالثة ولو ان فانه مات في السم ان كان السم جامدا يبور ما حوله ويؤكل الباقي وان كان ما يغلي يورق ويضع به من غير الاكل ولا يستصباح ودينه ينجس وغيرهما وله ان يسمه ويبين ما فيه من الغيب فان لم يبين ذلك فالمشركي الحياران ساء رده على البايع وان شامسكه والجاسم ما اذا قور في المحفور على حاله وان لم يبق المحفور على حاله فهو ما بيع ولو ان دنا من خمر وقت فيه فان ومات لم يخرج الفان وصار الخمر طاهرا بعضهم يجل كلة وقال بعضهم لا يجل وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله ان لم يفسخ على كلة وان فسخت لا يجل وهذا القول اصح **قوله** ويجوز ازاله النجاسة بكل ما يجر طاهر الا ان كان من المذخور انما هو على اصلها اما على قول محمد لا يجوز ازاله النجاسة الا بالماء خاصه **قوله** والماء المستعمل انما هو قور محمد لان ذلك عند طاهر وبه اخذ مشايخ العراق اما على قول طاهر الماء المستعمل يجوز استعماله ثم عن حنيفة في الماء المستعمل ثلاث روايات قال محمد وهو رواية عن حنيفة انه طاهر وقال ابو يوسف وهو رواية عن حنيفة انه نجس بخاسة خفيفة كقول ما يولد الحمار وبه اخذ مشايخ طه وقال الحسن بن زياد وهو رواية عن حنيفة انه نجس بخاسة غليظة كالحمار وروى المعلى عن ابو يوسف ان المتوضي ان كان قد اصاب الماء نجسا

في كل ما يجر طاهر الا ان كان من المذخور انما هو على اصلها اما على قول محمد لا يجوز ازاله النجاسة الا بالماء خاصه قوله والماء المستعمل انما هو قور محمد لان ذلك عند طاهر وبه اخذ مشايخ العراق اما على قول طاهر الماء المستعمل يجوز استعماله ثم عن حنيفة في الماء المستعمل ثلاث روايات قال محمد وهو رواية عن حنيفة انه طاهر وقال ابو يوسف وهو رواية عن حنيفة انه نجس بخاسة خفيفة كقول ما يولد الحمار وبه اخذ مشايخ طه وقال الحسن بن زياد وهو رواية عن حنيفة انه نجس بخاسة غليظة كالحمار وروى المعلى عن ابو يوسف ان المتوضي ان كان قد اصاب الماء نجسا

قوله

وان كان طاهر لم ينجس الماء واجمعوا انه غير طاهر الا عند زوال اذا استعمله الطاهر فانه طهور
 يجوز الوضوء والقنوي على روايه محمد بن علي ما ذكرنا حتى انه لو صب في الماء الطاهر والطاهر
 غائب جاز الوضوء به وانما يصير الماء مستعملا اذا كان من غساله في ادم اما لو غسل القصاص
 والشاب الطاهر وغيرها لا يصير الماء مستعملا بالاجتماع واختلفوا في سبب استعماله قال
 ابو حنيفة وابو يوسف انما يصير الماء مستعملا باحد من امانيه القربة او باسقاط الفرض
 وقال محمد لا يصير الماء مستعملا الا بنيه القربة حتى ان من اغتسل او توضا يريد به القربة
 الله تعالى صار الماء مستعملا بالانفاق ولو اغتسل الحنبل او توضا المحدث يريد به التبرؤ وليس
 بدينه نجاسة حقيقة صار الماء مستعملا عندهما وعند محمد لا يصير مستعملا وهذا الاختلاف
 باختلاف فهم في الجنب الواقع في البير والداخل فيها لطلب الدلو قال محمد الماء طاهر والرجل طاهر
 وقال ابو يوسف الماء طاهر والرجل نجس لعدم التبرؤ والصحيح انه نجس نجاسة الجنابة
 لان الماء صار مستعملا بملاقاة اول عضو منه ماعنا ما خذ الماحكم الاستعمال اذا انفصل عن
 العضو فجمع في مكان ما دام على العضو لا يحد حكم الاستعمال وكذلك اذا رجع في
 موضع بار انفصل عنه متلاشيا فان توضا وبقي في يده المني لمعه لم يصحها المأفلة بالماء الذي
 على يده اليسرى لم يجز لانهما عضوان في حق الوضوء فيحق الا انفصال وان اغتسل من
 الجنابة وبقي على قدمه لمعه لم يصحها المأفلة بالماء الذي على راسه اجزاء لان جميع البدن في
 الجنابة بمنزلة عضو واحد ولو غسل يده للطعام او من الطعام صار الماء مستعملا لقوله
 الوضوء قبل الطعام بركه وبعد الطعام ينفي الفقر والهم ولو اغتسل الجنب في يده في يده اخرى
 هكذا في عشرة ابار والبر قال ابو يوسف نجس المياه كلها سوا كانت على يده نجاسة
 عينيه او لم تكن وقال محمد يخرج من البير المائنة طائرا والمياه الملائكة ان كانت على يده نجاسة
 عينيه صارت نجسة والا صارت مستعملة وما ورأى الملائكة ان وجدت الله صارت
 المياه كلها مستعملة والا فلا وان غسل الثوب في ثلاث اجانه او اكر خرج من المائنة طائرا
 بالانفاق وهو استحسان ولو ادخل راسه او خفه في الماء فيه ما لم ينجس قال محمد لا يجوز المسح
 والماء مستعمل وقال ابو يوسف جاز المسح ولا يصير الماء مستعملا ولو لم يقصد المسح فانه
 يجوز المسح ولا يصير الماء مستعملا في قولهما جميعا **قوله** مقدار الدرهم اختلف المشايخ
 في مقدار قال بعضهم مقدار رطل الدرهم الشهابي حتى لو اصاب ثوبه دهن نجس

مقدار الدرهم فضلي به الطهر بشم اذ اد حتى صار اكر من قدر الدرهم فضلي به العصفان صلاة
 الطهر جان و صلاة العصفان وقال بعضهم مقدار الدرهم العنود الزرقانية وذكر في
 بعض الاصل انه اذا اصابه مثل عرض الكف من البول ونحوه يمنع جواز الصلاة وفي العدة
 ونحوها ان برأت على قدر المقيال وزا منع جواز الصلاة والا فلا وهذا القول اصح وبه اخذ
 ابو جعفر الطوسي وفي رحمه الله وقال بعضهم مقدار المقعد واليه اشار صاحب الكتاب
 حيث قال فان تجاوزت النجاسة محرجها لم يجز فيه الا المايه وذكر في المحيط بان النجاسة اذا تجاوزت
 محرجها وجب غسلها عند محمد وعندهما يكفيها الاستحباب اذا كان المتجاوز اقل من قدر الدرهم
 ولو لم يتجاوز النجاسة محرجها وقد اصابته في موضع اخر نجاسة يسيرة فهو بمنزلة ما اذا تجاوز
 محرجها وذكر ابو بكر الجصاص في شرح الطحاوي ان مقدار الدرهم بقدر موضع الاستحباب
 والاستبراء جميعا وقال لانهم كانوا يستنجون ويستبرون فقدروا الموضعين جميعا بالدرهم
 وقال ابن ابي عمير او اد وان يقولوا مقدار المقعد فاستنجوا في محله فلم يقلوا مقدار
 الدرهم وقد روي عن النبي عليه السلام في مقدار الدرهم حيث رواه عتيق عن الزهري عن
 ابي هريرة وذكر القدر وري في شرح الكرخي عن عبد الله بن عثمان النبي صلى الله عليه وسلم قال
 فمن صلى وفي ثوبه من الدم اكر من مقدار الدرهم اعاد الصلاة ولان الصحابة والتابعين رضوان
 عليهم راوا مواضع الاستنجاء معفو عنه ولو اصاب موضع الاستنجاء نجاسة اكر من قدر الدرهم
 واستنجى ببلائه اجماز ولم يغسله ذكر الاختلاف في المشايخ في الفتاوى قال بعضهم لا يجوز ما
 لم يغسله لان النجاسة اكر من قدر الدرهم فلا يطهر بالحجارة وقال بعضهم اذا مسحه ببلائه اجماز
 وانقاه اجزاه وهذا القول اصح وبه اخذ الفقيه ابو الليث رحمه الله وفي موضع الاستنجاء قليل من غير ماء يغسل
 لا يطهر الا بالغسل وما كان علفا نجسا كالبرق الجلالة والابل غسل كل واحد منهما عشر ايام وفي موضع نجس ثم
 رواه يحنس شرا وفي المساء يحنس اربعة ايام وفي رواية عشرة ايام ويحبس الدجاجة ثلاث
 ايام ثم الجلالة ما كان علفا كله او اكر من العذرات وان كان علفا طائرا وليست بحلالة

باب اوقات الصلاة

قوله اذا صار ظل كل شيء مثله

كيفية الاستحباب
 بالمتن المذكور في متن
 قامة ضيفا وشاء
 ذكرنا وانما امكنه
 الاستحباب بالمتن
 جالس كل الاضواء
 مخافة فساد صوم
 المال بالمتن
 بتفصيل حال
 من يقوم حتى ينشأ
 كثره ويستحب
 فيصعد اصبعه
 قليل من غير ماء يغسل
 وفي موضع نجس ثم
 خضر ثم سبابت
 والمرأة تصعد اصبعها
 اول ما تدرك الواحدة
 كذا يقع في قبلها فتنزل
 فيجب الغسل ثم يغسل
 يد يمينها ثم يمينها
 الكراهية من اليد اليمنى

بان الشمس لم ترتب لان الطل يقصر في وقت الزوال فاذا زالت الطل قد طال علم بان الشمس قد
 اخذت في الزوال فان امتنع عن القصر ولم يحد في الطول اعلم بان ما هو الطل الاصل فيحتاج
 الى مثل كل العود ما عدا كل الاصل في قول في حيفه رضي الله عنه ومثل كل العود في يومه
 وهو رواية عن في حيفه قوله اذا خرج وقت الظهر في القولين بعد اذا صار كل شيء مثله
 ما عدا كل الاصل يخرج وقت الظهر ويدخل وقت العصر عند هما واذا صار مثليه خرج وقت
 الظهر ويدخل العصر عند في حيفه رحمه الله قوله والشق هو المحرم عندهما وروي
 اسد بن عسر عن في حيفه مثل قولهما قوله واول وقت الوتر بعد العشاء المذكورا هو
 قولهما اما عند في حيفه اول وقت الوتر اذا غاب الشفق غير انه ما مورس قدم العشاء على
 الوتر ومنه الاختلاف فظهر من صلاة العشاء احدث قوضا وصلى الوتر ثم علم انه صلى العشاء على غير
 طهارة فانه يصلى العشاء ولا بعد الوتر عند في حيفه وعند ما بعد قوله ما لم يغير الشمس
 قد اختلفوا في بعد هاتين بعضهم هو ان سغير الشجاع على الحيوان قال بعضهم بوضع
 الطست فان ارتفعت الشمس على جوانبه فهو الوقت المغير المكرم وان وقت في جوف الطست
 فهو الوقت المباح وقال بعضهم اذا تمكن من النظر الى القرص من غير كلفه ومشقة فقد تغيرت
 الشمس وقال بعضهم ان سغير القرص هو الاصح

باب الاذان

قوله الاذان سنة للصلوات الخمس والحجعة دون ما سواها ايجزا عن الاذان للتراخي
 والوتر وصداء الجحارة والعيذ من الكسوف والاستسقاء وصلوات الافراع وغير ذلك فان الاذان
 ليس بسنة في شيء منها قوله ولا ترجع فيه صورته ان ذكر السهاتن وحفظهما صوته ثم
 رجع ويمد بهما صوته وهو مذموب الشايع في حيمه الله قوله وترتل في الاذان ويجذر
 الاقامة قالت رسول ان يقول الله اكبر الله اكبر ويقف ثم يقول مرة اخرى مثله ويقف كذلك
 يقف من كل كلمتين الا اخر الاذان ويقول السامع مثل ما يقول المودل وعند الحيلة والحيلة
 يقول لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وان كان يقرأ القرآن قطعه ويقول مثل ما يقول المودل
 ويسبح ان تعاد كما اذا رده نقرأ بحب والمرأة والسكران والمجنون وروى عن في حيفه انه
 ان ان يكون المودل جازا وكذلك قال ان اذان من لم يحتمل ويكون الودن في المصير على الدابة

والوتر والجمعة
 والعيذ من الكسوف
 والاستسقاء
 والصلوات
 والافراع
 وغير ذلك
 والاذان
 ليس بسنة
 في شيء منها
 قوله ولا
 ترجع فيه
 صورته
 ان ذكر
 السهاتن
 وحفظهما
 صوته
 ثم رجع
 ويمد بهما
 صوته
 وهو مذموب
 الشايع
 في حيمه
 الله
 قوله
 وترتل
 في الاذان
 ويجذر
 الاقامة
 قالت
 رسول
 ان يقول
 الله
 اكبر
 الله
 اكبر
 ويقف
 ثم يقول
 مرة
 اخرى
 مثله
 ويقف
 كذلك
 يقف
 من كل
 كلمتين
 الا اخر
 الاذان
 ويقول
 السامع
 مثل ما
 يقول
 المودل
 وعند
 الحيلة
 والحيلة
 يقول
 لا حول
 ولا قوة
 الا بالله
 العلي
 العظيم
 وان كان
 يقرأ
 القرآن
 قطعه
 ويقول
 مثل ما
 يقول
 المودل
 ويسبح
 ان تعاد
 كما اذا
 رده
 نقرأ
 بحب
 والمرأة
 والسكران
 والمجنون
 وروى
 عن
 في
 حيفه
 انه
 ان ان
 يكون
 المودل
 جازا
 وكذلك
 قال
 ان اذان
 من لم
 يحتمل
 ويكون
 الودن
 في
 المصير
 على
 الدابة

وعنه يوسف انه قال لا يكره اما المسافر يجوز ان يودن وهو راكب من غير دابة ويؤد للامة
 ويفضل من الاذان والاقامة على حيفه او ركعتين من الصلاة الا في المغرب فانه يفصل بينهما
 بالسكوت عند في حيفه وعند هما جلسته خفيفه ه قاله اعلم ه

باب شروط الصلاة التي تقدمها

قوله وينوي للصلاة التي تدخل فيها فيه لا يفصل بينها وبين التيمم بعمل والنية عمل القلب
 وهو ان يعلم اني صلاه يصلي والذكر باللسان افضأ وقال بعضهم اذا كان حال لو قيل اي صلاه
 يصلي احاب على العود من غير تكلف جازت صلاته وقيل بان هذا صحيح وقال بعضهم اذا توضا
 بنية الصلاة ولم يستعمل شيء من اعمال الدنيا حتى دخل في الصلاة تحية تلك النية وقال
 ابو يوسف رحمه الله اذا توضا وصلى الظهر جازت صلاته وذكر ابن مقاتل عن يوسف فخرج
 من منزله يريد صلاة الظهر او صلاة من صلوات الفرض لصيدها مع الامام في جماعة فلما انتهى
 الى الامام دخل معه في تلك الصلاة ولم يحضر النية في تلك الصلاة انه يجزيه ولا اعلم احد مخالفا
 لابي يوسف في ذلك وذكر ابن شجاع في نوادره مثله قوله ومن لم يجد ما ينزل به الجاهل صلى
 معها ولم يعد يتزين به ما دام ربح ثوبه طائرا او اكره فان كان كلبا جحشا او اكره من لثة اربعة فهو
 صحيح عند هما ان شاء صلى معها وان شاء صلى عريانا فاذا يومى الركوع والتجوذا وما عند سجدة يصلي
 في ذلك الثوب ركوع وسجود فان كان له ثوبان احدهما طاهر والاخر نجس تجزى وصلى على ما يقع عليه
 فان صلى باحد هما الطهر والتجزي ثم وقع رايه على ان الثوب الباقي هو الطاهر فصل في العصر لم يجز العصر
 وكذلك ان صلى باحد هما الطهر وبالاخر العصر بربا لا والمغرب وبالداني صلاة العشاء والظهر والمغرب
 جائز بان والعصر والعشاء فسدان وعلى هذا ما صلى في الثوب الاول جازت صلاته وما صلى
 بالداني لم يجز ولا يجوز التجزي في الامان في كنهه شيم والافضل ان يرتبهما او يخلط احداهما بالآخر
 وان كانت الغلبة للطاهر تجزى وازا في الذي وقع تحريمه بانه نجس ويستعمل الباقي ولا يجوز ترك
 التجزي وعلى هذا في الدمن والسمن وجميع المايعات فان خلطت الذكيه بالميتة وليس بينهما
 غلظة تعرف بها فان كانت الغلبة للميتة او كانا متساويان لا تجزى الا في حاله المحضه وان كانت
 الغلبة للذكيه تجزى ويرى الذي وقع اكبر رايه انه حرام وياكل النعيم ولو ان مسافر معه ثوبان احدهما

ومن لم يجد ما ينزل به الجاهل صلى معها ولم يعد يتزين به ما دام ربح ثوبه طائرا او اكره فان كان كلبا جحشا او اكره من لثة اربعة فهو صحيح عند هما ان شاء صلى معها وان شاء صلى عريانا فاذا يومى الركوع والتجوذا وما عند سجدة يصلي في ذلك الثوب ركوع وسجود فان كان له ثوبان احدهما طاهر والاخر نجس تجزى وصلى على ما يقع عليه فان صلى باحد هما الطهر والتجزي ثم وقع رايه على ان الثوب الباقي هو الطاهر فصل في العصر لم يجز العصر وكذلك ان صلى باحد هما الطهر وبالاخر العصر بربا لا والمغرب وبالداني صلاة العشاء والظهر والمغرب جائز بان والعصر والعشاء فسدان وعلى هذا ما صلى في الثوب الاول جازت صلاته وما صلى بالداني لم يجز ولا يجوز التجزي في الامان في كنهه شيم والافضل ان يرتبهما او يخلط احداهما بالآخر وان كانت الغلبة للطاهر تجزى وازا في الذي وقع تحريمه بانه نجس ويستعمل الباقي ولا يجوز ترك التجزي وعلى هذا في الدمن والسمن وجميع المايعات فان خلطت الذكيه بالميتة وليس بينهما غلظة تعرف بها فان كانت الغلبة للميتة او كانا متساويان لا تجزى الا في حاله المحضه وان كانت الغلبة للذكيه تجزى ويرى الذي وقع اكبر رايه انه حرام وياكل النعيم ولو ان مسافر معه ثوبان احدهما

الى اخر الصفوف وعليه القوي وعن يونس في المراتن يفتدن صلاة اربعة نفرو في الصلاة
صلاة خمسة وفي رواية في المراتن يفتدن صلاة اثنين اثنين في اخر الصفوف وفي الثلاث صلاة
بلا في اخر الصفوف ولودخلت امرأة في صلاة الامام ووقفت خلفه ولم يتوالا امام امامة النساء
فان كان جنبها رجل لا يصح اقتداؤها وان لم يكن جنبها رجل وقد وقفت في مكانها فان كانت على ذلك
حتى فرغ الامام من الصلاة فصلاته جازع وان اوجبت فساد صلاة احد بان تقدمت اليه صف الرجال
حتى حادتهم بطل اقتداؤها ولا يصح اقتدام من هو خارج المسجد باتمام في المسجد ان لم يكن الصفوف
متصلة والمسجد لان لا يستقيم هكذا في ذلك المحيط وذكر في الفتاوى ان المانع من الاقتداء
بلا في اشياء طريقتهم وهو عظم وهو الذي لا يمكن العبور منه بدون علاج وقطر ونحوها
او يجري فيه سفينة وما دون ذلك لا يمنع الاقتداء ولو كان بين الصفيين حائط يمنع من الاقتداء
ان كان الحائط طويلا غير يصلح فيه رجل واحد او باب مفتوح وان كان له باب
مردود وغير مغلق يجوز عندنا في كراهة الاسكاف وقال ابو سعيد لم يجوزوا ان كان مغلقا يمنع
من الاقتداء وقال ابو نصر رحمه الله في حد الطريق الذي يمنع الاقتداء قل ان مرقية العجلة
والاوقار يعني اذا كان اقل من ذلك جاز وكذا قال ابو القاسم انه لو اصطفت القوم على طريق
الطريق ولم يكن بينهم ومن الامام بمقدار ما يرفقه اجل فصلاهم تامه وكذلك فيما بين الصف الاول
والثاني وقال ايضا اذا صلوا في صلاة وكان بينهم ومن الامام بمقدار ما لا يمكن ان يصف فيه قوم
جازت صلاتهم قيل ان كان في المصلي هو كالمسجد لان ذلك جعل للصلاة يعني ان كانت الصفوف
غير متصلة جازت صلاته وبه احدى جعفر رحمه الله وقال ابن سلة في سفنتين غير مقرونتين
اذا كانتا حال يقدر ان يرب من احداهما الى الاخرى غير صيف فاما بمنزلة المقرونتين يجوز
اقتدام من في احداهما من في الاخرى ولو كان صف الرجال على الحائط وصف النساء امامه ان
كان الحائط مقدار ما للرجل جازت صلاتهم وان كان اقل من ذلك لم تجز ولو كان صف تام من
النساء وليس من الصفيين حائل فانهم يفتدن صلاة من خلفهم وان كانوا عشرة من صف واحد
والصف الثاني من النساء اذا كان بينهم من صف الرجال صل لا يفتد صلاة احد من الرجال
وذلك مقدار ما يخرج الرجل او مقدار حشبه منصوبه او حائط مقدار ذراع ولو كان اقل
من ذراع فسدت صلاة رجل واحد من ذلك الرجل كون حائلا ولو كان صف النساء على الحائط
وصف الرجال خلفهم ان كان مقدار ما للرجل صح اقتداؤهم به لا امام وان كان اقل من ذلك

في

ط

في الصلاة
في الصفوف
في الاقتداء

لم يجز في الامام يجاذبه من هو افضل من الرجال في الصبيان ثم الخنا في الاما
ثم المراهقات وعلى هذا وضع خنا يرم وبوضع الرجال في القدر على القبلة ثم يرم ويجعل
بين كل اثنين حائلا من الرجال ولو نوى المقتدي صلاة الامام ولا يدري بانظره وعينه
فوافق صلاته اجراه عن نية الصلاة ونية المتابعة ومعرفة القبلة عند الشروع في الصلاة لم
ذكر في طاهر الرواية قال بعضهم معرفة القبلة فرض وقال بعضهم ان لها محسن وان
لا يضرك ولو كان المأموم اطول من الامام وهو في جنبه جازت صلاته وقال بعضهم لا تجز
والاول اصح لما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه انه صلى بعلقه والاسود فقام احدهما
عن يمينه والاخر عن يساره وكان ابن مسعود رجلا قصيرا فعمل ان يجودها كان امامه **قوله**
ولا باس ان يخرج العجز الى اخر ما ذكره فالمد كذا ما هو قول في حقيقة اما عند علماء
بان يخرج في جميع الصلوات **قوله** ويجوز ان يوم المسم المتوضين فلهذا كذا ما لا تقدر ولو اخذ الامام
هو قول في حقه والى يوسف وقال محمد لا يجوز وعلى هذا الخلاف صلاة القائم خلف من قبله فلهذا كذا ما لا تقدر
القاعد **قوله** ولا يتخير يردانه لا يصح يديه على خاصته **قوله** ولا يستدل ثوبه بلهجة والصحيح ان
كالسدان يلقى ثوبه على راسه او على كفيه ويرسل اطرافه من جوانبه **قوله** ولا يعقب له ثوبا
شعره والعقب ان يجمع شعره في وسط راسه ويشد **قوله** ولا يعقب ثوبه يديه
دفعه من يديه او من خلفه عند الخطا للنجود **قوله** ولا يعقب الا قاعا ان نصب
رجليه ويقعد على عقبيه وقيل الا قاعا ان يعبد يديه على الارض ويجمع رجليه الى صدره
وان رد السلام بلسانه فسدت صلاته **قوله** او عمل عملا ينافي الصلاة اختلف
اصحابنا رحمهم الله في تحريم ذلك قال بعضهم المريد على ثلاث مرات كبر وقال بعضهم
الثلاث كبر حتى يورى باصبعيه حجر الاث مرات فسدت صلاته وروي عن يونس
انه قال لو اسرج الدابة فسدت صلاته ولو اخذ السج منها لم يفسد **قوله** الفقيه
ابو الليث رحمه الله وهذا ما خذ وسيل يوسف عن عمل في الصلاة مثل حل الاراء او شد
او حل المنطقة او شد **قوله** لا يفسد صلاة في ثوبها وقد ساء سمعت ابا يوسف
يقول ذلك وقال بعضهم لو عمل عملا بحيث لو راه انسان لعلم انه ليس في الصلاة
فسدت صلاة وان شاك لا يفسد لانه قليل وهذا اصح ولو مشى في صلاة فقد ذكر في
الفتاوى عن محمد بن سلة انه قال اذا مشى مقدار صف واحد لا يفسد صلاته

واصح
مسألة
ونفسه التي على غير امامه
ونفسه امامه لا يفسد اذا لم
يقدر مقدار ما يجوز به
الصلاة او لم يتحول
الى آية اخرى وان
قراء او يتحول في
صلوة الفاتحة لا يتعلل
بلا حاجة والصحيح ان
لا تقدر ولو اخذ الامام
من قبله فلهذا كذا ما لا تقدر
بلهجة والصحيح ان
لا يفسد

كلت
قال احمد بن حنبل الجماعة
في من عين وميز فرجه
وان مشى اكثر من ذلك فسدت صلاته وقال بعضهم ان مشى خطوة فوق فسد مشى خطون
لافسد صلاته وان مشى خطوتين من واحد فسدت صلاته وكذلك المسبوق اذا قام الى
قضا ما سبقه فقدم ليلتين على الناس بن يديه فان مشى قدر نصف واحد لا يفسد صلاته
وان مشى اكثر من ذلك وهو احتيا والفقهاء ابو الليث رحمه الله وسواك ان ذلك في المسجد وفي الصحراء
ولو مشى مقدار نصف فوقف ثم مشى مقدار نصف اخر فوقف فسد صلاته وقدر مشا عت في ذلك
موضع سجوده وقدره بعضهم مقدار الصفتين فان زاد على ذلك فسدت صلاته وقال ابو نصر
هذا ما روي عن سلفنا فمن سوي السفر يوما وبقم هناك ثم خرج يوما او يومين هو في حكم
المقيم ما لم يتصل بذلك به مسيره سفر فذلك ههنا ما لم يتصل مشيه حتى يكره لا يفسد
وان كان منهم بذلك اتصال الخطوة الاولى الثانية فسدت صلاته قوله او كان اميا فاعلم
سنة يريد به اذا كان يصلي وحده اما لو كان خلف الامام قال بعضهم انه على الخلاف
وقال بعضهم ان صلاته جائزة بالاتفاق قال الفقهاء ابو الليث وبه نأخذ لو صلى
الاممي ركعتين من ذوات الأربع بغير قراه لم تعلم سورة فقرأها في الاخرين جاز عندنا في يوسف
وقال ابو حنيفة ومحمد لا يجوز قوله او تذكر ان عليه صلاة قبله يريد به ان
يذكر ان عليه فاتته وهي في الترتيب وفي الوقت سعيه قوله او اجبت الامام القاري
فاستحلف اميا قال بعضهم لا خلاف في هذه المسئلة بل صلاة جازين بالاجماع اما عندنا فطما
واما عندنا في حنيفة فلو جرد الصنيع منه قوله او خلع حفيه بغير ريق اي يسير
فان خلعها بغير كثير جازت صلاته بالاجماع قوله او دخل وقت العصر في الجمعة
فهذه المسئلة لا تصور الا على رواية الحسن بن زياد عن كة حنيفة ان اخر وقت الظهر اذا صار
كل شيء مثله فاهو قولها وتعب الفقهاء هذه المسئلة بالاثني عشرية وهي هاهنا احد عشر
مسئلة والثانية عشرة وضاح العذراء اخرج وقتها **فصل** ولو سبق الرجل الحديث
في اخر الصلاة وتوضا ونى فان فعل بعد انصرفه للوضوء فسد صلاته فسدت ما بقي من
صلاة ولا اعتادة عليه ذكره في شرح الكرخي وقال محمد فمن سبقه يحدث اذا احتاج
الى الاستجماء فان استحي من ثيابه اجراه التا وان اكشف عن ثيابه لم يخر السنام الذي سبعة
احداث وانصرف وتوضا ان شاء الله في ذلك المكان وان سار جع الى الصلاة فبني على
صلاة الا ان يكون مقصدا واما ما في الصلاة وان كان امامه فروع من صلاته جاز سنان
ان يكون بعد مجع من ذلك
في الاربع وعشرين كل ذلك
فالعيب عليهم ولا كراهة في

في مكانه ولو اجبت الامام فانصرف لتوضا واقدى رجل قبل ان يخرج من المسجد صح فاعلم
رواه ابن شاذان عن لي يوسف وقال بشر المبرسي لا يصح اقتلاؤه ولو لم الامام ولم يعلم القوم
حتى يصحوا فسدت صلاتهم ووضوئهم ولو قعد من المسجد فسلم قبل الامام ثم فقه فلا وضوء
عليه وصلاتهم تامه

كفاية واكثر من انما
عما انه واجب وتسمية
سنة للثبوت بالسنة
وقيل سنة مؤكدة تشبه
العاجب في اتم في الترتيب
رجله مسجد في كل تحضر
مسجد آخر لكثرة جماعة
فالصلوة في مسجد افضل
وان قهر جماعة لا يكون
صلوته مع الجماعة ويرى
حق المسجد وان كرهه
يجوز حضوره في مسجد آخر
لان صلوة مكروهة خلف
لغيره من خلق الله لا تقبل
منهم صلوة من تقدم
فواوهم لم يكرهوا للحد
وذكر بعض شراح الصحاح
في شرح هذا الحديث اذا
كان القوم كرهوا الامام
لبدعة او لنسب او لغيره
الا ما ذكر ايضا افراد
منه من يكره اكثرهم
او من لا يكرهه
الاقل او النصف
يكره امامته وذلك
فيما اذا ائتمروا من كراهتهم
ان يكون بعد مجع من ذلك
في الاربع وعشرين كل ذلك
فالعيب عليهم ولا كراهة في

ان يكون بعد مجع من ذلك
في الاربع وعشرين كل ذلك
فالعيب عليهم ولا كراهة في

باب قضاء الفوات

قوله ومزواته صلاة قضاءها اذا ذكرها وقد مرها على صلاة الوقت الاصل في هذا
الباب ان الترتيب في الفوات شرط عندنا في الاجوز ان يقدم بعضها على بعض في الترتيب
نسقط بالتسوية وانما هو في معنى التسوية في كل صلاة على طهارة في طهارة في طهارة في طهارة
على طهارة وهو ذكر الطهارة على طهارة في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة
الفوات ثم حد الكثر ان يزيد على ست صلوات فيجوز التسابعة وروي عن محمد ان السادسة
جائز وكذا روي عن الله النبي عن اصحابنا رضوان الله عليهم وهذا اذا كانت الفوات
حديثة اما اذا كانت قديمة بان كان على الرجل صلوات فابته وتركها واستغفل الا اذا في
مواقبتها ثم ترك صلاة اخرى واستغفل عما عندنا من الا اذا هو ذكر هذه الفاتية اختلف
المشايخون فيه قال بعضهم يجوز وطن هذه الفاتية بما قبلها من الفوات وقال
بعضهم لا يجوز وجعل القدر عندنا لم يمت وهو الصحيح لان الانسان لا يخلو عن صلوات فابته
في جميع عمره وان صلى الفجر وهو ذكر للتور وفي الوقت كسعه لا يجزيه الفجر عندنا في حنيفة
رحم الله ولا يجزيه من كة حنيفة في التور ثلاث روايات في روايه هو سنة وهو قولها
وفي روايه هو فرضه وفي روايه هو واجب وهو الصحيح ويقضي اذا فات بالاجماع وان كرت
وروي ان سماعة عن محمد في رجل ترك صلاة يوم وليلة وصلى من الغد مع كل صلاة صلاة الفوات
كلها جائز سواء قدمها او اخرها اما الواقعية ان قدمها ففي سدها وان اخرها فذلك الا
العشاء فاجازين هذا اذا لم يكن عالما بالترتيب واما اذا لم يكن العشاء ايضا ولو فاتته صلاة
من يوم وليلة ولا يدري ايه صلاته في قال سفيان عليه ان صلى المغرب ثم يصلي اربع ركعات
فان كانت الفاتية ظهرا او عصر او عشاء اجزاه وكل بشرى غياث يصلي اربع ركعات
وتعذر في الركعتين وفي الثالثة والرابعة وبه قال محمد في مقاتل وذكر في النوادر

كان عام

ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد بن سنان الله عليهم يصيد صلاته يوم وليلة احتياطا قال
 الفقيه وبه نأخذ ولو فاتته صلاة من يومين الظهر من يوم والعصر من يوم ولا يدركها بينهما
 الاولي فانه يصلي احدا منهما الاخرى بعد ذلك ثم يعيد ما صلى ولا عند ذلك خيفة رضي الله عنه
 وقال بجري وصلي ما وقع عليه جزمه يصلي الاخرى ولا بعد شيئا وان فاتته ثلاث صلوات من
 ثلاثه ايام الظهر من يوم والعصر من يوم والمغرب من يوم قال ابو جعفر رحمه الله يسيرا
 بايتن شالانه زاد على ست صلوات خلاف الاولي قال الفقيه وبه نأخذ ومن فاتته
 صلاة واجده ومضى على ذلك ايام سقطت عنه الترتيب هكذا ذكر ابو يوسف في الاما
 فان فاتته صلاة الفجر صلى بعدها صلوات كثيرة وهوذا ذكر للفايته فعليه ان يقضي الفايته عند الحاجة
 ولا يقضيها ويقضي خمسها بعد ذلك

باب الاوقات التي تكرم فيها الصلوات

الاوقات التي كرم فيها الصلاة خمسة ملاء منها يكرم فيها التطوع والضرع والواجب
 وصلاة الجنان وجمعة اللات وجمعة السهو وذلك عند طلوع الشمس وغروبها وعند
 بعد الشمس في باب الصلاة واحرارها في النواذر واصفرارها عند الطلوع وعند زوالها
 فانه لا يصلي في هذه الاوقات الثلاثة شيئا من الصلوات الا عصر يومه لقوله عليه السلام
 من ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادركها ولو صلى في هذه الاوقات الثلاثة
 واجبا كان عليه او فرضا او مندورا فانه يعيدها الا عصر يومه وصلاة الجنان وجمعة
 التي لاها في هذه الاوقات والاولى ان لا يجدها حتى يدخل الوقت المستحب ان لاها في وقت
 مستحب فيجدها في هذه الاوقات لم يجز ولو صلى التطوع في هذه الاوقات الثلاثة يجوز
 والاولى ان يقطعها ويقضيها في وقت مباح ولو اوجب على نفسه صلاة في هذه الاوقات
 فلا فضل ان يؤخرها الى وقت مباح ولو صلاها في هذه الاوقات اجزاء وبسقط عنه
 وعلى هذا الواجب على نفسه الصوم في الايام المنية والايام المنية خمسة يوم الفطر ويوم
 الفجر وايام الشروق فلم يوجد على نفسه وصام في هذه الايام ثم افرط لا يرمه القضاء عند
 ان حنيفة خلافا لما اجمعوا انه لو شرع في صلاة التطوع في الاوقات المذكورة لم افسدها
 يلزمه القضاء واما الوقتان الاخران فيجوز صلاته العصر في ان تغيب الشمس وبعد طلوع الفجر

لان تطلع الشمس فانه يكرم في هذه الاوقات صلاة التطوع غير ركعتي الفجر قبل صلاة الفجر ولا يصلي
 فيها مندورا ولا ركعتي الطواف ولا باس ان يصلي على الجنان ويصلي الفوات ويحذف الملاء ويحذف
 السهو وغير ذلك فانه يجوز من غير كراهية ولو نذر بعد احراز الشمس انه لم يصلي الظهر فانه يصلي
 العصر ولو صلى الظهر لا يجوز ولو افسخ العصر وهوذا ذكر انه لم يصلي الظهر ان كان في الوقت معه
 وخاف خروج الوقت لو استغله فانه يمضي عليه م يصلي الظهر بعد الغروب وان كان حاله
 لو استغل بالظهر دخل عليه الوقت المذكور لم يدركه طاهر الرواية قال بعضهم يفسد العصر
 وعليه ان يصلي الظهر ثم العصر وقال بعضهم يجوز صلاة العصر وعليه ان يصلي الظهر بعد غروب
 الشمس قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله هذا عندى على الاختلاف الذي قالوا في صلاة الجمعة
 وهو ان الرجل اذا نذر في صلاة الجمعة انه لم يصلي الفجر ان كان حاله لو استغل بالفجر بقوته الوقت
 والجمعة جميعا فانه يمضي على الجمعة ثم يصلي الفجر بعدها وان لم يخف فوتها جميعا يقضي الفجر
 يدخل مع الامام وان كان يخاف فوت الجمعة ولا يخاف فوت الوقت فان عندنا في حنيفة والى يوسف
 يصلي الفجر ثم يدخل الظهر في وقتها وقال محمد يصلي الجمعة ثم يقضي الفجر بعدها ابو حنيفة وابو يوسف
 لم يجعلوا فوت الجمعة عذرا لترك الترتيب ومحمد جعله عذرا لذلك ههنا على قولهما يجب ان يفسد
 العصر وعليه ان يصلي الظهر ثم العصر في الوقت المذكور وعلى قول محمد يمضي على صلاته ولو افسح
 العصر في اول الوقت وهوذا ذكر ان عليه الظهر واحال القيام والقراءة حتى دخل عليه الوقت
 المذكور ثم لم يجز صلاة ولو افسخ العصر في اول الوقت وهو لا يعلم ان عليه الظهر واحال القيام
 والقراءة حتى دخل الوقت المذكور ثم ذكر ان عليه الظهر ان يمضي على صلاته وان صلى ركعة من العصر
 ثم غرت الشمس فذكر كراهية لم يفسد العصر والله اعلم بالصواب

باب النوافل

والقراءة في الفرض واجبة في الركعتين الا ولتين اختلف العلماء في القراءة في الصلاة على
 خمسة اقوال قال ابو بكر الاصم وهو امام بغداد ان القراءة في الصلاة ليست بفرض في الركعات
 كلها وقال الشافعي القراءة في الصلاة فرض في الركعات كلها وقال زفر والحنس
 البصري القراءة فرض في الركعة الواحدة وقال مالك القراءة فرض في ثلاث ركعات وقال
 علما وابو سنان الله عليهم القراء فرض في ركعتين غير عين وله ان يقرأ في اي الاثن عشر شأوا افضل

ان يقرأ في الا ولتين والقراءة واجبة في الا ولتين من ذوات الاربعة والملاذ وفما زاد
على ذلك فهو غير ان شاقرا وان شاسخ وان شاسكت وان سخم في الاخرتين ثلاث تسجعات
في كل ركعة ولم يقرأ القرآن اجزاء رواه الحسن عن علي بن عفيفه وقد ذكرنا فيما تقدم مقدار
ما يتعلق به الحوازم مع الكراهية اما مقدار ما خرج عن حد الكراهية بان يقرأ الفاتحة وسورة
معها او ثلاث ايات فان قرأ الفاتحة ولم يزد عليها او قرأ معها آية او آيتين قصير من قصو مكره
والمستحب ان يقرأ في الفجر اربعين او خمسين او ستين آية هكذا ذكره في اجماع الصغير وذكره في
كتاب الصلاة انه يقرأ فيها اربعين آية مع فاتحة الكتاب ومعناه سوى الفاتحة وفي رواية الحسن
عليه عفيفه انه يقرأ ما بين الستين الى المائة سوى فاتحة الكتاب ووفق بعضهم من الروايات
فقال المحدثون انهم ليس على مائة الطريق وفيه زهاد وعباد يقرأونها على رواية الحسين
ومحمد على مائة الطريق كما جد الربايات والطريق الحادة فقرأها اربعين آية ومحمد ليس فيه
زهاد وعباد وليس على طريق الحادة فقرأها ستين آية يقرأ في الطريق مثل ما قرأ في الفجر اودونه
وفي العصر والشايق في الركعتين مقدار عشرين او ثلاثين آية سوى الفاتحة وفي المغرب
يقرأ بقصا والمفضل ونحوها خمس او ست ايات واجمعوا ان الامام ان يطول القراءة في الفجر
الركعة الاولى فيقرأ فيها مقدار ثلاثين آية في الثانية قدر عشرين او عشرين آية اما في سائر الصلوات
ينوي القراءة فيها في قول علي بن عفيفه واني يوسف يرضى الله عنهما وقال محمد بن
الله عنه اجب ان يطيل الركعة الاولى على الثانية في جميع الصلوات هذا اذا كان الوقت سعة
وان كان الوقت ضيقا فانه يقرأ مقدار ما لا يقوته الوقت وان كان الرجل مسافرا يقرأ الفاتحة
وما يتيسر من السور **قوله** ومن دخل في صلاة النفل فاضد لها قضاها يترد به انه
يقضي ركعتين لا غير سوى نوي بالحرمه ركعتين او اكر وهذا في طائفة الرواية وروى عن
ابي يوسف ثلاث روايات في روايه يلزمه قضا جميع ما نوي عند الحرمه وان كانت
مايه ركعة وفي رواية يلزمه قضا بما في ركعات وفي رواية اربع ركعات
وان صلى اربع ركعات وقعد في الا ولتين ثم افتد الاخرين لزمه قضا ركعتين سريده
اذا قام الى الثالثة ثم افتد لها ولو كان قبل القيام الى الثالثة لا يلزمه شي عند علي بن عفيفه
ومحمد وعند ابي يوسف يلزمه قضا ركعتين على ما ذكرنا والاصل في هذه المسئلة ان الشفع
الاول متى فسد بترك القراءة لا يرفع الحرمه ولا يوجب فساد الشفع الثاني في قول

ابي حنيفة واني يوسف وقال محمد بن رفع الحرمه ويوجب فساد الشفع الثاني واصل اخر
ان الشفع الاول اذا فسد ترك القراءة فالشفع الثاني لا يلزمه بترك القيام حتى ياتي بركعة
كاملة بالقراءة واجمعوا ان الشفع الاول اذا صح فالشفع الثاني يلزمه بترك القيام ويترفع من
هذه الا صلين ثمان مسائل الاولى رجل صلى اربع ركعات تطوعا ولم يقرأ فيها شيئا فعند علي بن عفيفه
ومحمد بن علي عليه قضا ركعتين اما علي بن قول محمد فلا ان الحرمه قد ارتفعت بفساد الشفع الاول بترك
القراءة فلا يكون شاعرا في الشفع الثاني واما علي بن قول علي بن عفيفه الحرمه لم يفسد الا انه لما
فسد الشفع الاول بترك القراءة فالشفع الثاني لا يلزمه ما لم يات بركعة كاملة بالقراءة
ولم يوجد واما علي بن قول ابي يوسف يجب عليه قضا اربع ركعات لان الشفع الاول وان فسد
ترك القراءة فالشفع الثاني يلزمه بترك القيام والثانية اذا قرأ في احدى الا ولتين لا غير فندهما
يجب عليه قضا ركعتين وعند ابي يوسف يجب عليه قضا اربع ركعات والثالثة اذا قرأ في
احدي الاخرين فعندهما يقضي اربع ركعات وعند محمد يقضي ركعتين والرابعة اذا قرأ في الا ولتين
لا غير والثامنة اذا قرأ في الا ولتين واجري الاخرين والسادسة اذا قرأ في الاخرين لا غير
والسابعة اذا قرأ في الاخرين واجري الا ولتين في هذه المسائل الاربع يجب عليه قضا اربع
ركعات بالاجماع الا ان المسلمين الا ولتين المقتضى هما الاخران وفي المسلمين الاخرين هما
الا ولتان في الاخرين كونان صلاة عند محمد لا يكونان صلاة والمامنه اذا قرأ في احدى
الا ولتين واجري الاخرين فعليه قضا اربع ركعات عند محمد وعند محمد قضا ركعتين **قوله**
ومن كان خارج المصطفى على اذنته الى اي جهة شاء سوا الفاتحة والصلاة وهو متوجه الى
القبلة او لا غير القبلة وقال بعضهم يفتي الصلاة متوجها الى القبلة ثم يحول لاسر دابته
الى حيث شاء وهذا غير سديد وهل يترك ركعتي الفجر عن ابي حنيفة روايتان في روايه لا يترك
كسائر النوافل وفي رواية يترك كما في الوتر والله تعالى اعلم

باب سجود السهون

قوله سجود السهون الزيادة والقصان والزيادة مثل ان يركع ركعتين او تسجعات
مجدات او يقرأ الفاتحة في الركعتين الا ولتين مرتين متواليتين فلو قرأ الفاتحة ثم السور
الفاتحة فليس ذلك زيادة ولا يجب عليه سجود السهون ولو قرأ الفاتحة وفي بعضها شروفا

السُّورَةُ ان كان الذي قرأ الفاتحة فلا سهو عليه وان كان قبلها فعليه السهو ولو زاد على قراءة
 الشَّهيد في القعدة الأولى وصلى على النبي بحب عليه مجود السُّورَةُ فالتبعضهم مقدار زيادة
 اذا قال الشَّهيد بحب عليه مجود السُّورَةُ فالتبعضهم لا يجب السُّورَةُ لربهم الصلاة على النبي
 عليه السلام ولو قرأ الشَّهيد مرتين في قعدة واحدة فلا سهو عليه ذكره في النوادر عن محمد وذلك
 لو قرأ الفاتحة مرتين في الركعتين الاخرتين والنقصان مثل ان يترك قياما او ركوعا او سجودا ثم
 اتى بها **قوله** بعد السلام بسجدة من اختلاف المشايخ فيه والتبعضهم منهم ابو الحسن
 الكرخي رحمه الله بسجدة تسليمة واحدة والتبعضهم بسجدة بعد التسليمين وهو الاصح
 ولو سجد قبل السلام اجزاه **قوله** او ترك فعلا مستنونا يريد به ترك واجب عرف وجوبه
 بالسنة اعني بفعل النبي عليه السلام وبشي القعدة الاولى لما روي عن النبي عليه السلام انه صلى في
 القعدة الاولى فقام الى الثالثة فسيده فلم يقعد حتى اتم الصلاة ثم سجد للسهو وهذا صحيح فعلا مستونا
 ولو قعد في الشَّهيد في القعدة الاخيرة ولم يشهد فمن له يوسف روايتان في روايه بحب عليه
 مجود السُّورَةُ وفي روايه لا يجب ولو ترك قراءه الشَّهيد في القعدة الاولى او في القعدة الاخيرة
 فمستحب فعله بحب مجود السُّورَةُ القعدة الاولى في المكتوبات واجبه وقراءه الشَّهيد فيها ايضا
 واجبه عند البعض وهو المختار وهو القعدة الاولى في المكتوبات واجبه وقراءه الشَّهيد فيها مستحب وهو خلاف
 كما في الرواية والقعدة الاخيرة فرض وقراءه الشَّهيد فيها واجبه ولو اخرج احدي سجدة الركعة
 الاولى الى اخر صلاته او تركت القعدة الاولى فانه يجب عليه مجود السُّورَةُ سواء كان غاملا او
 ناسيا ذكره الناطقي مستهدا في الاجناس فان رفع اليدين من الارض قبل ان يقعد في الشَّهيد
 وركبته على الارض لم يرفعهما بعد فلا سهو عليه ولو قرأ القرآن في ركعة او في سجدة او في تشهد
 بحب عليه مجود السُّورَةُ ولو شهد في قيامه او في ركوعه او في سجده فلا سهو عليه وروي هشام
 ان من صلى قعدة في حال قيامه فلا سهو عليه وان قرأ الفاتحة في حال تشهد فعله السُّورَةُ
 فان نسي بعض قراءه الشَّهيد فعليه السُّورَةُ عند خفيته وان نسي بعض قراءه الشَّهيد فعليه السُّورَةُ
 القنوت ساويا فذكر بعد ما رفع راسه من الركوع لا يعود ويجوز للسهو وان ذكر وهو في الركوع
 فممن خففه روايتان في روايه يعود ويغفر وفي روايه لا يعود ولكن يجزى للسهو في الركعتين
 جميعا ولو ترك السُّورَةَ في الركعتين الاولى لم يتركها في يعود ويقرأ السُّورَةَ ما لم يتركها وعليه
 مجزى السُّورَةُ وكذلك لو ترك الفاتحة دون السُّورَةَ ولو صلى الوتر وقت في الثالثة وركع

مسألة
 فاذا ترك السُّورَةَ بحسب
 سجد السُّورَةَ بحسب
 وحسب السُّورَةَ بحسب
 بحسب السُّورَةَ بحسب
 السُّورَةَ بحسب
 من السُّورَةَ بحسب

ثم تكرر انه ترك السُّورَةَ يعود ويقرأ السُّورَةَ ويجزى للسهو وان قرأ الفاتحة
 وترك السُّورَةَ فانه يرفع راسه ويقرأ السُّورَةَ ويجزى للسهو وان قرأ السُّورَةَ وترك
 الفاتحة فانه يرفع راسه ويقرأ الفاتحة ويجزى للسهو وان قرأ الركوع والقنوت
 فيما خاف او خافت فما جهر روي عن محمد رحمه الله ان الجهر والخفافة في السُّورَةَ بحسب السُّورَةَ
 مقدار ما مجزى الصلاة وروي عنه انه ان جهر في الفاتحة بحسب عليه السُّورَةَ وان جهر في غير الفاتحة
 فعليه السُّورَةَ اذا قرأ آية طويلة وذكر في النوادر ان جهر في الفاتحة بحسب عليه السُّورَةَ ولو لم يقدر
 لذلك تقديرا وروي عن يوسف انه قال اذا جهر في الفاتحة بحسب عليه السُّورَةَ او اذا خاف فما
 جهر فيه ان كان فاته الكتاب فقرأها بحسب عليه مجود السُّورَةَ والا فلا وان كان من غير الفاتحة ان قرأ
 ثلاث ايات او اية طويلة بحسب عليه مجود السُّورَةَ والا فلا وباخير السلام وهو اذا اظن انه لم
 يتبق عدا ثم علم انه لم يسلم فانه يسلم فيسجد للسهو وكذلك اذا ذكر قنوت لم يكبر فذكرنا انما فاته بحسب
 عليه السُّورَةُ واختلفت في جهره والخفافة والتبعضهم في جهره والخفافة والتبعضهم في جهره والخفافة
 يسبح نفسه واقصاه ان يسبح في جهره والخفافة في جهره والخفافة والتبعضهم في جهره والخفافة
 والشيخ ابو بكر محمد بن الفضل البخاري رحمه الله ادنى الجهر ان يسبح في جهره والخفافة ان يسبح
 نفسه الا بان يسمع وما دون ذلك الجهر وليست بقراءه وهو المختار وهو القعدة الاولى في المكتوبات
 حال لو وضع القمحاخ على فم سمع منه القراءه حازت صلاته والا فلا وان كان الرجل منفردا لا يجب
 عليه مجود السُّورَةُ سواء الجهر في موضع الخفافة او خاف في موضع الجهر **قوله** ويجزى
 صلاته نفلا في الاخر ما ذكرنا انما هو قولنا اما على قول محمد اذا بطلت فرضية الصلاة لا تجزى
 نفلا **قوله** ومن شاك في صلاته فلم يدركها الا صلى امرأته الى اخر ما ذكرنا ان كان له ظن في هذه
 المسئلة على غالب ظنه وان لم يكن له ظن على اليقين ان كان الاقل كما اذا وقع الشك من ركعة
 وركعتين في ركعة وان وقع شك في الركعتين والثلاث بنى على الركعتين وان وقع شك من الثلاث
 والا ربع بنى على الثلاث وتم صلاته على ذلك وعليه ان تشهد عقب الركعة التي وقع شك في الركعة
 اخر صلاته احتياطاً ثم يقوم ويضيف اليها ركعة اخرى ويشهد ويجزى للسهو
فصل ومن اقر في الطهارة وشك في الجهر في جهره والخفافة في جهره والخفافة في جهره والخفافة في جهره
 ان كان ذلك اول ما عرض له قبل ذلك الموضع وان كان عرض له كبر الا لم يفت الى ذلك ولو تضرعا
 وراى سبلا سبلا من ذكره اعاد الوضوء وان كان الشيطان يريه ذلك كثيرا ولم يعلم بانه

مسألة
 فاذا ترك السُّورَةَ بحسب
 سجد السُّورَةَ بحسب
 وحسب السُّورَةَ بحسب
 بحسب السُّورَةَ بحسب
 السُّورَةَ بحسب
 من السُّورَةَ بحسب

بول مضي على صلاته والاضل في هذا ان الشك لا يبطل التقدير وما ثبت التقدير لا يبطل الاستيقين
 مثله ولهذا نظائر منها انه لو شك انه طلق امراته او اعتق عبده او شك في تحريم المأطاة من
 المرأة من كونه والعقد مملوكه والمأطاة وهذا الاصل لعدم جميع الصور الا في موضعين احدهما
 اذا شك في الصلاة انه صلاها ام لا فان كان ذلك في الوقت فالظاهر انه لم يصليها وان شك
 بعد ما خرج الوقت فالظاهر انه صلاها فلا يعيد لها والثاني اذا شك في ركوع او سجود ان
 كان بعد الصلاة فانه ياتي بها وان كان بعد ما خرج من الصلاة فالظاهر انه لم يتركها ولو ان جلا
 صلى بالناس ثم اراد ان يصلي على غير وضوء فانه لا يصدق الا ان يغلب على ظنهم صدقه فحجب
 عنهم القضاء قال والمسبوق يتابع امامه في جدي في السهو يقوم الى قضا ما سبق
 ولا يسلم مع الامام ولو سلم معه ان كان ذاكر الما عليه من القضاء فسدت صلاته وان كان ناسيا لم
 يفسد ولو لم يتابع الامام في جدي في السهو وقام الى ما عليه من القضاء جازت صلاته وسقط عنه
 جدي السهو في القياس في الاستحسان لا يسقط ويجزى في اخر صلاته وهو فيما يقضي كالمنفرد
 من الايراد لم يزمه جدي السهو اذا سمي فيما يقضي ولو قام المسبوق الى قضا ما سبقه ثم تذكر الامام
 ان عليه سجدة التلاوة فجذبها ان كان المسبوق لم يقيد الركعة بالسجدة فانه يتابع الامام فاذا سلم
 قام الى قضايه وان لم يعده في متابعتها الامام وقيد الركعة بالسجدة فسدت صلاته فان قيد
 المسبوق ركعته بالسجدة ثم تذكر الامام ان عليه سجدة التلاوة فعاد وسجدتها فان عاد المسبوق
 الى متابعتها الامام فسدت صلاته وان مضى على صلاته ففيه روايتان في رواية يفسد وفي
 رواية لا يفسد ولو قام المسبوق الى قضا ما سبقه بعد ما رفع الامام راسه من اخر السجدة
 قبل ان يشهد مع الامام لا يفسد صلاته ولكن مقلدا ما قام وقرا الى ان يعقد الامام قدر الشاهد
 فذلك غير معتبر وانما يصير من قيامه وقرا ما كان بعد ذلك فان وجد القيام والقراءة مقدار
 كما تجوز به الصلاة جازت صلاته ولو لم توجد مقدار ذلك او وجد القيام دون القراءة فسد
 صلاته هذا اذا كان مسبوقا بركعة او ركعتين فان كان مسبوقا بثلاث ركعات او جزمه بعد ما
 قعد الامام قدر الشاهد قيام وان لم يوجد مع ذلك قراءة جازت صلاته وعليه ان يقرأ في الاخر

مطلب
 مطلب
 مطلب
 مطلب
 مطلب
 مطلب

باب صلاة المريض

قوله ولا يرفع اليه شيئا يجزى عليه يريد به انه يكون مريضا لو فعله فليرفع اليه

جهته شي يجزى عليه ان وجد منه تحريك الراس حازت صلاته ويكون مريضا وان لم يوجد منه
 تحريك الراس لا تجوز صلاته ثم المرض بمنزلة الصحيح في افعال الصلاة كاللذوق والتسبيح
 وغيرهما الا ما عجز عنه او خاف زيادة المرض فيسقط ذلك عنه ويقعد كما يشاء وعن يوسف
 انه يرفع ويثني رجليه ويقعد كما يقعد للشهد **قوله** وان اضطجع على جنبه يريد به ان
 يضطجع على جنبه الا يمن ويجعل رجليه من قبل الشرق وهو رواية عن حنيفة رضي الله عنه
 وبه احد الساعين حنيفة الله فاذا عجز المريض عن الايام ترك الصلاة وقال زهر روي عنه الله
 يوي بقلبه وقال الشافعي يوي بقلبه وعينه بقدر الوضوء فاذا زال العذر جرت عليه ان
 يقضي ما فاتته في مرضه هكذا ذكره الكرخي في مختصره وقال بعضهم ان كانت الفوائت اكثر
 من يوم وليلة لا تجب عليه القضا وان كان اقل من ذلك فعليه القضا وهو الصحيح ذكره في المحيط
 وان اغشى عليه او ذاك عقله بالمريض اكر من يوم وليلة حتى فاته ست صلوات لا تجب عليه القضا
 وان كان اقل من ذلك فعليه القضا ثم عند حنيفة رضي الله عنه تعتبر اليوم والليله بالساعة
 حتى اذا اجتمع عليه في اليوم ثم افاق من الغد في تلك الساعة او قبلها لم يزمه القضا وان افاق بعد ذلك
 لا يلزمه القضا وعند محمد رحمه الله يعتبر بالاقايات فلي قوله لا يسقط عنه الصلاة حتى تستوي
 الاعضاء واليخول اوقات ست صلوات فان افاق بعد ما مضى خمس صلوات قبل مضي السادسة يلزمه
 القضا فان مضت السادسة لا يلزمه القضا وان فاته صلوات في حال المرض فقضاها في حال
 الصحة يفعل فيها كما يفعل الاصح وان فاته في الصحة فقضاها في المرض لا يجزى والمرضى المزمي
 يجوز له ان يوم قوما يومون مثله ولا يجوز ان يوم قوما يصلون قوما ركوع وسجود ولا قوما يصليون
 قوما يركعون ويسجدون

باب سجود التلاوة

قوله على الثاني والسايع يريد به ان تكون الثاني والسايع مستلما بالغا غافلا طاهرا كان
 جنبا غير ان المرأة اذا كانت طاهرا ونفسا لا يلزمها السجدة تالية كانت او سامعة وان سمعها
 من هو من اجل الخطاب من لس من اهله لزمه ان يسجد لها وان لم يكن واجبة على من تلاها ولو
 سمع ايه السجدة من الثاني او من الطوطى والسبعين جرت عليه السجود والسبعين لا يجزى
 ولا تجزى على النائم فعلى هذا الخلاف وان تلاها باللسان فيه فهو كما اذا تلاها بالعربية عند حنيفة

حتى يجب على كل من سبها ان يجدها سبوا فمهما اولم يفهمها بخبر ذلك وقال يجب على كل من فهم
 اللاتوق ولا يجب على من لم يفهمها وان يلاها بالحق لا يجب عليه سجدة اللاتوق ولو فعلها في الصلاة لم
 يفسد صلاته **قوله** وان يلاها المأموم لم يجز الا امام ولا المأموم والمذكور انما هو قوله
 واما على قول محمد بن محمد بن وهب بن الصراح من الصلاة **قوله** فان تجددتها في الصلاة لم تجز
 ولم يفسد صلاته فقد الذي ذكر انما هو طائر الرواية وزوي عن الحسن بن يوسف بن
 الله عنهما ان صلاتهم فاسدة **قوله** ومن يلاية سجدة لم يجزها حتى دخل في الصلاة فلا
 الى اخر ما ذكر في تبيينه انه دخل في الصلاة على فوف ذلك من غير ان يقطع حكم المجلس وان وجد من
 اللاتوق ومن الدخول في الصلاة ما يقطع حكم المجلس بغيره لظلاله سجدة فان قرائة السجدة في
 الصلاة لا تجزى لا تخلوا من ثلاثة اوجه اما ان يكون في وسط السورة كما في الرعد والنمل وغيرهما او في
 اخر السورة كما في الاعراف والجم واقرا باسم ربك اوتى خاتمة السورة وبعد هاتين ايات وثلاث
 ايات كما في بني اسرائيل واذا انقضت اما اذا كانت في وسط السورة كما في الرعد والنمل وغيرهما
 فلا فضة ان يجزى بم يقوم ويحتم السورة ويركع ولو لم يجزى وركع ونوى السجدة بجزءه قياسا
 وبها خذ ولو لم يجزى ولم يجزى حتى اتم السورة لم ركع ونوى السجدة لا بجزءه ولا يسقط عنه بالركوع
 وعليه فضاها بالجدود مادام في الصلاة واما اذا كانت السجدة في اخر السورة كما في سورة
 النجم واقرا باسم ربك فلا فضة ان يركع لها ولو لم يركع ولا بد من ان يقرأ من السورة
 الاخرى بعد ما رفع راسه من السجود ولو رفع راسه من السجود ولم يقرأ شيئا وركع جازت صلاته
 ولو لم يركع ولو لم يجزى وتجوز في السورة اخري فليس له ان يركع لها وعليه ان يجزى مادام في
 اية السجدة الاخرى في الصلاة واما اذا كانت السجدة في اخر السورة وبعد هاتين ايات وثلاث ايات بني اسرائيل
 في آخرها لا يسجد ولو
 واذا السماء انقضت فهو بالحيا وان شاركها وان سجد فان اراد ان يركعها جاز له ان يحتم
 السورة ويكرهها ولو سجد بها قام فانه يحتم السورة ويركع فان وصلها شيئا اخر من سورة
 اخرى فيه افضل ولو قرا اية السجدة في الصلاة واراد ان يركع لها يحتاج الى النية عند الركوع
 فان لم يوجد منه النية عند الركوع لا يجزى عن السجدة ولو نوى في ركوعه اخلف المشايخ فيه
 قال بعضهم يجزى وقال بعضهم لا يجزى **قوله** وان يلاها في غير الصلاة فيجد
 لها ثم دخل في الصلاة فلاها سجدة لها ولو جاز السجدة الاولى يسري به انه دخل في الصلاة
 وهو في مجلسه ذلك ثم تلا تلك الاية بعينها وانما قال بان لا تجزى السجدة الاولى لان

مجلس
 ولو تلاها الركوع في السجدة
 او التشهد لا يلزمه
 السجدة للركوع في السجدة
 وقيل يجب ولو قرأ
 اية السجدة الاخرى في الصلاة
 في آخرها لا يسجد ولو
 قراء الركوع في السجدة
 يسجد فيه وحده
 لا يسجد الا ان يقرأ
 اكثر اية السجدة
 بجمع في السجدة
 من الحقايق

هذا تكرار اية السجدة في مجلس واحد والمفعول خارج الصلاة ضعيفة والمتلوة في الصلاة
 قوية والقوى يستتبع الضعيف فلم يرد عايتها ومن تلا سجدة في الصلاة ولم يسجد لها حتى
 فرغ من الصلاة فانه لا يقضيها خارج الصلاة **قوله** ومن كرر تلاوة سجدة واحدة في
 مجلس واحد اجزائه سجدة واحدة فمكرار اية سجدة واحدة في مكان واحد لا يوجب سجدة واحدة
 والا مكرنة المختلفة التي يتحد حكمها كالمسجد والجامع والبيت والسفينة سائر كانت
 او واقعة والحوض والعدو والهي الواسع والداية السابرة وراكبها في الصلاة فان في هذه
 الاماكن كلها اذا كرر اللاتوق لا يلزمه الا سجدة واحدة وهو مخير ان شاء سجدها عند اللاتوق
 الاولى وان شاء سجدها عند اللاتوق الاخير والا مكرنة الى مختلف حكمها وسعد الوجوب
 كالداية السابرة وراكبها في الصلاة والماشي في الصحراء والسائح في البر والبحر العظيم وفي
 تسبده الثوب وعند الكدر والمستقل من غصن الى غصن في اصح الاقوال فان في هذه
 الاماكن كلها يتعدد الوجوب ولذلك لو تلا جميع ايات السجدة في مجلس واحد او في ركعة واحدة
 ويقطع حكم الاتحاد طول الاكل وفي الله والسيرة والعلام الكبر دون الكله واحاد مجلس السيرة
 والنوم المضطجع وارضاع المراء ولدها وامشاتها والاستغفار يحدث او عمل غيره
 انه قطع لما كان قبله اولها ثم شرع في البيع والشراء او عقد النكاح او قراها في الصلاة
 فلم يركعها فلاها فانه يتكرر الوجوب في هذه المسائل كلها ولو قرا اية السجدة فجد لها ثم قرا
 القرآن طويلا او استعمل بالشيخ والتهليل ثم عباد فقراها لا يجب عليه سجدة اخرى وكذلك لو قراها
 وهو قائم ثم قام فقراها او قراها ثم قام في مكانه فركب الدابة فركب قبل الشيم اعاد القراءة
 او قراها او هو قائم ثم قام فقراها او قراها وهو راكب ثم نزل قبل الشيم فقراها فانه يكفيه في هذه
 كلها سجدة واحدة وان قرا اية السجدة على الدابة فجد لها عليها جازت وان لم يسجد لها حتى نزل
 ثم عاد فركب فجد لها على الدابة جاز عند ابي يوسف وهككي يروي عن محمد بن محمد بن الله
 وان تبدل مجلس النائم ومجلس السامع متحد متعدد الوجوب على السامع وذكر بعض المتأخرين من
 مشايخنا انه لا يتعدد على السامع وعليه الفتوى وكذلك لو تبدل مجلس السامع ومجلس النائم
 متحد متعدد الوجوب على السامع وكمن ان يقرأ السورة ويدع اية السجدة ولا بأس ان يقرأ اية السجدة
 ويترك ما سواها لكن لا يستحب ذلك لما فيه من وهم الفصل فان من الهابة او امتن الى اليوم فاذا
 اراد ان يسجد للتلاوة كبر وسجد ويقول في سجدة واحدة لا يقرأ الا في سجدة واحدة ثم يركع ويرفع

رأته وروى الحسن عن له حيفه انه قال لا يكبر عند اليهود ويكبر عند دفع راسه

باب صلاة المسافرين

قوله صلاة ايام يسير الابل ومشي الاقدام يسير به ملاه ايام بها رادون ليا لم يروى
من له يومئذ قال مدة السفر يومان واكثر اليوم الثالث نحو ان يبلغ مقصده في اليوم
بقدر الزوال وهو ايضا رواه عن حيفه وقال بعض مشايخنا تعتبر السيرة في قصر ايام السنة
وقد رد ذلك بعض مشايخنا بالفراخ وقالوا اذا كان منه ومن مقصده خمسة عشر فرسخا باح له
ان يقصر السهل والجبل في اعتبار مسيره ملاه ايام سوا حتى لو اخذ في قطع المسافة من الجبل لا
يمكنه الوصول الى المقصد في اقل من ثلاثة ايام ولو قطعها من السهل امك ذلك
فانه يقصر الصلاة وعلى هذا قال ابو حنيفة رضي الله عنه اذا خرج الى مصر يسير ملاه
ايام امكته الوصول من طريق اخر في يوم واحد قصر ما يسير في السفر في المار بذكرها في طاهر
وذكر في العيون انه اعتبر مسيره ملاه ايام من البر قال وان تخرج في السيرة فاستسيرة
بلاه ايام في السيرة واقل قصر الصلاة والمجر تعتبر بالبر وذكر الشهيد في الجامع الصغير ان
في المجر تعتبر ان يكون الراح مستوية غير غالبة ولا سلكه كم تسير فحذف ذلك اصله الرجل
لا يصير مسافرا بمجرد السيرة حتى يفارق العمران ويصير مقيما بمجرد السيرة وبالرجوع اذا
وصل العمران فلو صلى الظهر في منزله ثم سافر قبل خروج الوقت فلما دخل وقت العصر صلى العصر
ثم ترك السفر قبل الغروب وقد علم انه صلاهما على غير وضوء فانه يقضي الظهر ركعتين والعصر اربع
ولو صلاهما وهو مقيم ثم سافر قبل الغروب فانه يقضي الظهر اربعاً والعصر ركعتين وان سافر في
آخر الوقت بقصر عندنا وان لم يبق من الوقت الا مقدار الركعة وقال زفر رحمه الله ان بقي من
الوقت مقدار ما ينسج ركعتين قصر والا فلا وان قام في آخر الوقت ان كان قد صلى في حال السفر
والاصل ان يجابا لا ينافي سوا اقل ما بقي من الوقت او كثر فان قصد المقيم مصرا وبينه ومن المقيم اقل
من ثلاثة ايام فانه لا يكون مسافرا فان بلغ مقصده ثم قصد مصرا اخر واه وهو ايضا اقل من ثلاثة
ايام فانه لا يكون مسافرا وان طاف اطراف البلاد على هذا الطريق والنية **قوله** واذا دخل
المسافر في صلاة المقيم مع بقا الوقت اتم الصلاة يسير به انه اقتدي بالمقيم في وقت
لوني الاقامة من ساطعته لصا وفرضه او دعا ولا يبره لصبح الوقت حتى لو اقتدي به في العصر

ورفع من الركعة ثم غرت الشمس فانه تم الصلاة اربعاً وسوا اقامته في الركعتين الاولى او
في الاخرتين او في احدى الا ولتين احدى الاخيرين **قوله** وان دخل معه في فاسته لم يجز
يسير به انه اقتدي بالامام في وقت لوني الاقامة من ساطعته لا يصير فرضه اربعاً حتى صح
اقتداؤه بالمقيم ففرضه اربع حتى لو لم يقعد في الاولتين ولم يقرأهما جازت صلاة فان صلى المسافر
بالمقيم ركعتين وسلم ويستحب ان يقول اتوا صلاتكم فان قوم سرفان جهرهم قبل الشروع بانه
مسافر فسلم على راس الركعتين ثم القوم صلاة لهم ولم يفعلوا حال الامام اعادوا الصلاة بجواز ما تم
فلو قام الامام في الثالثة وهو مسافر فابعد القوم فسدت صلاتهم وصلاة الامام وصلاة من
كان حاله مثل حاله جائز فان نوى الاقامة ثم قام في الثالثة فتم صلاة القوم جازت صلاة لهم
ولو صلى المسافر بالمسافر في نوي الاقامة اتم القوم وان صلى المسافر خلف المقيم وقد اذركه في
اول الصلاة فحدث اتمام فتوضأ وصاد وانتهى وقد روى الامام من الصلاة في نوي الاقامة لم
يغير مقيما ولو كان مسوقا ببعض صلاته صار مقيما في تلك الصلاة وسواها حلفا لامام او بعد
تمام في القضاء ما سبق به ولو نوى الاقامة معه من خمسة عشر يوما مقيما فان نوى ان يقيم في
احداهما خمس عشر ليلة واماها في الاخرى يصير مقيما اذا دخل فمما نوى خمس عشرة ليلة
ولا يصير مقيما في الاخرى ولا يجوز فيه الاقامة من اهل الكوفة في الفان فان كانوا في الخيام
فصل في يوسف روايات الاعراب والاكاد والاراك الذين يسكنون في بيوت الشعير والصوف
فهم مقيمون لان موضع مقامهم المقيان عداة ذكر في المحقق اما اذا انحلوا عن موضعهم
في الصيف وقصدوا موضع اخر الاقامة في الشتاء ومن الموضعين يسير بلاه ايام فاقسم
يصيرون مسافرين في الطريق عند حيفه رضي الله عنه ولو ان اهل المنكر دخلوا دار الحرب
فخاضروهم واخذوا المصير ولم يخذوا الحظض فهو الاقامة خمسة عشر يوما لا يصيرون مقيمين
وروي عن يوسف انهم يصيرون مقيمين من كان يبعث الغنم كالصكر مع الامام وامير الجيش فاقسم
يصيرون مقيمين فاقسم به حاله فان نوى الاقامة ولم يخرجهم الا بعد ايام فان صلاتهم في تلك
الايام جائز وتكون صلاتهم بعد ما علموا وروى عن بعض اصحابنا ان عليهم ان يعيدوها والاول اصح
ذكرها في العيون وعلى هذا المراه مع زوجها والعبد مع سيده والملك مع استاده والغريم
المفلس مع صاحبه الذين فان كان عبيد من مسافرين في نوي احدهما الاقامة ولم ينو الاخر فانه
لا روايه في هذه المسئلة وجعله تبعاً لا يهما كان له وجه ولو ان رجلاً حمله ولا يدري المحمول اين

بَابُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ

و اما در این باب از فرساده و زوال یافته
السلامت را در این باب فرساده و زوال یافته
و اما در این باب از فرساده و زوال یافته
و اما در این باب از فرساده و زوال یافته

H

والسنة اثنتا عشر وراكعة ستون
ركعتان قنصلان في
اربعة فم الظهر ركعتان
بعدها واربعة فم العصر
وركعتان بعد المغرب
واربعة فم الشا واربعة
بعدها وراكعة ركعتان
ركعتان بطبع في ركعتان
اربعة فم الغرضية ستين
واربعة فم جدها ستين
بالا الى ابو غنم
بعدها اربع ركعتين
ركعتان بعد ال
اربعة فم المصنم

هو المسمى بالآيات
سوا كان الالهي
او غير الالهي وكتبني
كان رطبا او جري طيبا
وعا ايجال كان طيبا
او كبريا لجنسا او صافيا
صديا او منطرا و
اني وفت كان طيبا
او فدا را غدا او
حالة الوعد او
حالة الوعد و
تغير وجه فستا
الاجنبي قلنا
بزر والظروف والسكنى
فيه كان مرارا
وكانت ركن السك

وفي القنية الممل
المعظم يصلي الجمعة كما
يكبر ايام اداء الظهر
جماعة امير
فان يصلي مع الامام يوم الجمعة
وذلك في اعتقاد اوفى
ظهارته او وقع الشك في كونه
مصر او ارايا يخطا
في امر الصلوة يصلي بعد
صلوة الامام اربع ركعات
ويقول صلي الظهر فيقول
اصح من ان يقرأ في الظهر
ركعات اداء مختص

الشروع في الجمعة ولم يبق خلف الامام مقدارا مما تعقد بهم الجمعة من الاند ان يفتروا
بعد ما قيد الركعة بالجمعة صلى الجمعة عند علمائنا الدلاء وان يقرأ قبل ان يقيد الركعة بالجمعة
فذلك عند ما قال ابو حنيفة يستقبل الظهر ويخطب للجمعة خطبتين ويجلس بينهما
جلسة خفيفة وجمعة الخطبة الاولى وفي الثانية دونه في الجمرة والسنة في الخطبة ان يقرأ الله
وثنى عليه ويعظ الناس ويقرأ القرآن ويصلي على النبي عليه السلام ومقدار ما يتعلق به الجوار
ان يقول الحمد لله او يقول سبحان الله او يقول لا اله الا الله وهذا عند حنيفة رحمه الله
وقال ابو يوسف ومحمد يجوز حتى يكون لا ما كبر اطولا شبه الخطبة وزوي عن محمد انه قال
ان خطبتا الجمعة وجبت لرجز الا يحضر الرجال وقال ابو حنيفة في المزدحمة ان يخطب
وان خطبت محض قوم وذهبوا ثرا جافهم فصل المصالح **قوله** وان يدله ان حضر الجمعة
بطلت صلاة الظهر عند حنيفة بالسعي في ربه اذا توجه الى الجمعة والامام في الصلاة
اولم يشرع فيها فان علم انه توجه بعد خروج الامام من الصلاة فصلاها **قوله** وان
ادركت معه آخر الركعة الثانية فيريده انه ادركه في الركوع فان ادركه بعد ذلك فليصلها
الظهر ويقراء الركعات كلها **قوله** واذا خرج الامام يوم الجمعة فيريده اذا صعد على
المذبح وهذا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا بأس بالسلام عند ذلك وسكون
الصلاة فاذا اخذ الامام في الخطبة فالواجب على القوم الانصات والاستماع ويكبر التسبيح
وقراءة القرآن والصلاة على النبي والكتابة اذا كان يسمع الخطبة اما اذا كان بعيدا يسمع الخطبة
لم يذكر في حاشية الرواية واختلف المشايخ فيه والسكوت افضل ويكبر التسبيح والثناء اذا كان للجمعة
اذا ما معتبرا وهو الذي من يدى الامام في اختيار الطحاوي رحمه الله وعند الحسن بن زياد
هو الذي على المنارة ويستحب للامام ان يقرأ في الاولى سورة الجمعة وفي الثانية سورة المنارة
ويتطوع قبل الجمعة اربعاً بتسليمه واجبة وبعد ما اربعاً بتسليمه في طاهر الرواية وزوي
عن ابي يوسف انه يصلي بعد ما استأدى بتسليمه واجبة وركعتين بعدها ولو مات
والى المصرا واجتمعت العامة على تقديم رجل يصلي بجمع الجمعة ولم يأمم الخليفة ولا الماشي
بذلك ولا صاحب شرطه ولا خليفة الميت فلا جمعة لهم هكذا ذكر ابو حنيفة في المزدحمة
وذكر محمد في نوادر من يتم لو مات صاحب افرقيته وهي من بلاد المغرب حثمت النار
على رجل يصلي بجمع الجمعة حتى يحيم غامل الخليفة صحت جمعهم **و** والله اعلم **هـ**

مسألة
الكلام في خطبة
العيد يكبر امير

باب العيدين

اذا اصبح الرجل يوم العيد يستحب له ان ياتي مسننه اشيا ان يعتدل ويستاك ويدوق
شياً وليس احسن ما به جديداً وان اغتسل ومن طيباً يلا في جليته واجبة كبريه
وان يخرج صدقة فطرح ان كان غنياً ثم توجه الى المصلى **قوله** ولا يكبر في الطريق فيريده
انه لا يكبر في الطريق حمراً ويخرج ان شاء من غير ان حمراً وهو مستحب وقال ابو يوسف ومحمد
يجوز التكبير فاذا انتهى الى المصلى سقط عنه التكبير ويفعل من غير ان حمراً في عيد الاخي
ذلك غير انه لا يدق شيئا حتى يفرغ من الصلاة وحمراً التكبير ان ياتي المصلى في قولهم جميعاً
وانما يجوز صلاة العيد اذا اجتمع فيه الشرايط في ذكرها ما في الجمعة ويجوز صلاة العيدين
في المصنعة موضعين **قوله** فاذا حلت الصلاة بارتقاع الشمس فيريده اذا دخل الوقت
المباح للمصلاة وذلك اذا ارتفعت الشمس وايضت لان الصلاة قبل ذلك غير جائزة
لما روي عن عبيد بن النضر عن النبي عليه السلام انه قال اذا صليت الفجر فجنب الصلاة حتى ترتفع
الشمس وتبيض فان الشمس تطلع من قرني الشيطان ثم الصلاة مقبولة في تمام الحديث ثم صلاة العيدين
واجبة فان لم يصليها حتى زالت الشمس اركان ذلك من غير عذر سقطت ولا يصليها من الغد وان
كان عذر صلاها من الغد قبل الزوال فان زالت الشمس صلاها سقطت عنه سواها بعد
او غير عذر صلاها الا صلي بصلتها في يوم الاضحى فان زالت الشمس صلاها من الغد قبل الزوال
فان زالت الشمس صلاها من بعد الغد مادام قبل الزوال فاذا زالت الشمس سقطت سواها بعد
او غير عذر وقد اختلفت الصحابة في تكبيرات العيدين يروي عن عمر بن الخطاب وسعيد بن جبير
والاشعري وحديثه من الثمان انه يكبر تسعاً وتكبير الافتتاح وتكبير في الركوع منها وبواقي من الثمان
وهذا مذهبنا وعن ابي رضى الله عنه في عيد الفطر يكبر احدى عشرة فكون الزوايد ما في تكبير
اربعة في الاولى واربعة في الثانية وبتدائة كل ركعة بالقرآن وفي عيد الاضحى خمساً وعن ابن عباس
رضي الله عنه في روايه ثلاث عشرة وفي رواية اثنا عشر وتكبير في الركوع والافتتاح منها وبتدائة
بالتكبير فها هو قال ابو يوسف اذا كبر التكبير الاولى من صلاة العيد يستفتح وتعود ثم يكبر
وقال محمد بن يوسف القنود حتى يفرغ من التكبير فاذا انتهى الى الامام في الركوع يكبر الافتتاح
فايما وان أمكنه ان ياتي بتكبيرات العيد ويذكر الركوع فعل وان لم يمكنه رفعه واستغفر
بتسلمات الركوع في قوله في يوسف ولا يثب على التكبيرات فان رفع الامام رأسه سقطت

عنه ولا يأتي بها في الثانية فان سبق ركعة وهو يركب ركعة وسعد وقد ذكر الامام كبير بن عثمان
 عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 ان يكون الامام بركعة واحدة من الصلوات وان لم يسمع التكبير من الامام كبر وان كبر في
 الشروع في الصلاة عند كل تكبير لحياتها وصلاح العيد من واجبه وكذلك التكبيرات
قوله والتكبيرات عقب الصلوات المفردة فاما على الاطلاق فاما هو فلهما
 لان عند التكبير تبع للكتابة فيا في لهما كل من صلى التكبير واما عند جوف حيفه رضي الله عنه
 لا تكبير الا على الركعات الا حراما كلف المقيم في الصلاة اذا صلوا صلاة مكتوبة في
 جماعة مندوبه من صلاة هذه الايام وعلى من صلى معهم بطريق التبعية م عند ابي حنيفة يكره
 عقب ثمان صلوات او طامن من يوم عرفة وعند ابي حنيفة ثلاث وعشرين صلاة والتكبير
 ان يقول مرة واحدة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد وهي ست كلمات
 واما يوم النحر فله ايام واما يوم النحر فله ايام واما يوم النحر فله ايام واما يوم النحر فله ايام
 يوم النحر فله ايام واما يوم النحر فله ايام واما يوم النحر فله ايام واما يوم النحر فله ايام

عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير

مسألة
 في صلاة العبد في
 تحت الملوك

باب الاستسقا

قوله قال ابو حنيفة رضي الله عنه ليس في الاستسقا صلاة مستوية ولكن
 يخرج الامام بالباس الى الصلوة ايام فيدعو الله تعالى ولا يخرج الامام بالباس في الصلاة
 ركعتين وعشرين بالقرآن ويخطب خطبتين بعد الصلاة ويستقبل الناس في وجهه فاما على الارض
 لا على المنبر ويفصل بين الخطبتين جلسته وان شأ خطب خطبه واحد ويدعو الله تعالى
 ويسجد ويستغفر للمؤمنين والمؤمنات وهو مكب قوسا وذكر الكرخي انه يعهد على سيف
 فاذا مضى صدر من خطبته قلب رداءه ويجعل اعلاه اسفله واسفله اعلاه وان كان اعلاه
 واسفله واجدا كالطيدان او خبيثته يحول بمينه عن شماله وشماله عن يمينه ويستغفر
 بعد الخطبة ويجوز وجهه نحو القبلة ويظهر نحو القوم وهم يقومون على مراتبهم

فيما ينبغي ان يخرجوا
 تلك ايام متتابعة
 مع الصبيان وجميع
 دوابهم والفتوان
 ويعقد كل من الرجال
 النساء والصبيان
 في صفوفهم وينظرون
 ويتقدمون الاطفال
 من امهاتهم

باب قيام رمضان

اختلف المشايخ في التراويح قال بعضهم هي نفث وقال بعضهم سنة وهي تراويح الحسن
 بن علي بن ابي طالب
 بن علي بن ابي طالب
 بن علي بن ابي طالب
 بن علي بن ابي طالب
 بن علي بن ابي طالب
 بن علي بن ابي طالب
 بن علي بن ابي طالب
 بن علي بن ابي طالب

نصاعن له حنيفة وهو الاصح ولا يجوز تركها وهو عشرين ركعة بعشر تسليمات
 بقراءة كل ركعة عشر آيات او اقل واكثر ومن كان بحسن القرآن لا يفضل ان يصلها في
 بيته في قول له حنيفة واني يوسف رضي الله عنهما وروي عن يوسف رواية اخرى انه
 لو قدر ان يصل في بيته ما يصل مع الامام فاجتبه الى ان يصلها في بيته وعن محمد بن حماد
 ان التراويح في المسجد احب الى الله من تراويح الجماعة وصلاحها في البيت
 قيل كون باركا السنة وقيل كون تاركا للفضيلة والجلوس من تراويح بيت المقدس
 مستحب والاستراجه على خمس ركعات وقيل ثمان ركعات وقيل ثمان ركعات
 وهو الصحيح ولو نوي التراويح او سنة الوقت او قيام الليل في الشهر كله جاز ولو نوي صلاة مطلقا
 او تطوعا اختلفوا فيه والافضل انه لا يجوز كما روي عن ابي حنيفة رضي الله عنه في ركني الفجر
 وقال اكره المتأخرين ان التراويح وسائر السنن تبادي مطلقا في السنة والاول اجود ولو علم
 الامام انه لو زاد في الشهد على السال لا يقل على القوم فعل وان قل عليهم لا يرضونه وبقي الشاء
 عند كل ركعتين ولو صلى اربع ركعات بتسليمه واحدة او ستا او ثمانيا او عشرا ففقد على
 راس كل ركعة لم يحسن الا عن ركعتين وقيل جزيه عن الكل وهو الصحيح وفي الست يجوز عن ثلاث
 تسليمات عند ابي حنيفة رضي الله عنه وعند ابي حنيفة في التسليمات في العشر من حنيفة
 ثلاث روايات في رواية جزيه عن خمس تسليمات وهو شاذ وفي رواية جزيه عن اربع وفي
 رواية جزيه عن ثلاث ولو صلى اربعا ولم يفقد على راس الركعتين فقدت صلاته عند ابي حنيفة
 وهو القياس وعند ابي حنيفة واني يوسف جزيه عن الكل وقيل جزيه عن ركعتين وهو الاصح
 ولو صلاها قبل العشاء او بعد الوتر لم يحزه وهو الاصح وان صلى الوتر مع الامام في غير رمضان
 جزيه ولا يستحب ذلك قال ابن مقبل يرسل يديه في حال القنوت عند علمائنا الثلاث
 رضوان الله عليهم وقال بعضهم يضع يمينه على شماله كما في حال الصلاة قال العقيده
 ابو الليث رحمه الله ناخذ بالقول الاول

باب صلاة الجنائز

قوله ولقن الشهادتين يسويده ان يقول من عنده في حالة الذبح جهرا شهد ان
 لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله حتى يسمع وتلق منه ولا يقول له قل وانما سميت

عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير

عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير

عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير

شهادتين لا رفاها شهادة وحيده الله تعالى وشهادة نبوة محمد عليه السلام فاذا قضى نجسه
 فاحسب ان يعمل في جهنم ويعلم جيرانه واقرباءه واصدقائه حتى تودوا حقه بالصلوة عليه والدعا
 والسفع ويحكم ان نادى في الاسواق والمحال فاذا ارادوا الفصل لسنه ان فصل الرجال
 الرجال والنساء النساء ان كانت الميتة صبيبة صغير لا تستهي فلا بأس بان يغسلها الرجال وكذلك
 الصبي الصغير الذي لا يستهي اذا مات فلا بأس للنساء ان يغسلنه ولو مات الرجل في السفر ان كان معه
 رجل فانه يغسله وان لم يكن معه رجل ومعه نساء ان كانت فيهن امرأة غسلة وكفنه وصلين
 عليه ويقوم اما من في وسطهن ويدفنه وان لم يكن فيهن امرأة ولكن معهن رجل كافوهن يغسلنه الفصل
 ويغسلن منها ما حتى يغسله وكفنه ويصلي عليه النساء ويدفنه وان لم يكن معهن رجل مسلم ولا كافر وكانت
 معهن صبيبة صغير لا تستهي واذا ماتت ان يغسله عليها الفصل ويغسلن منها ما حتى يغسله وكفنه ثم يصلين
 عليه ويدفنه وان لم يكن معهن احد ممن ذكرنا يمته فان كانت الميتة من لا يجزئ له تكا حيا يمته بغير خرقه
 فان كانت من تجزئ له يمته بخرقه وان ماتت المرأة في السفر غسلة النساء وليس للزوج ان يغسلها وكفنها
 وان لم يكن معها نساء مسلمات ومعها امرأة كافرة او صبي لم يبلغ حد الشهوة فانه يفعل بها كما ذكرنا
 في حق الرجل وان لم يكن معها الا رجال فانهم يعممون لها فان كان الميتة محرمة لها ان يغسلها بخرقه وان
 لم يكن محرما لها يمسحها بخرقه ولا بأس ان ينظر في وجهها اذ لم يكن محرما ويعرض وجهه عن مراعيها
 وللمراة ان تغسل زوجها اذ لم يكن منه في حال حياته ولا حدث بعد مماته مما وجب اليقونة كما ذكرنا
 او قبلت ابن من وجهها لشهوة او اباه فان هذا يحرم عليها غسل وجهها عندنا خلافا للفرق وان كانت
 مطلقة وجب عليها ان يغسله وان ماتت المرأة عن زوج لا يجوز له ان يغسلها وهو الا جنى عندنا
 سوا خلافا للنسائي رحمه الله وان ماتت عن ام ولد وهي في عدة منه لا تغسل مولاها عند
 علمائنا الثلاثة رحمهم الله واما المذنب لا يغسل مولاها بالاجماع ويحكم للبايع والنساء والجنب
 غسل الموتى رواه الحسن الكرخي عن يونس وان كان الميت صبيبا او صبيبة لا يعقلان الوضوء
 لا يوضآن وان كان الميت خبي وهو من يستهي ثم على كل حال والرجل والمرأة في التيمم سوا ان كان الميت
 ذارحم محرم منه ممة بغير خرقه وان لم يكن ذارحم محرم منه ممة بخرقه ومنع بصره عن ذراعيه
 وان وجد اكر البدن ونصفه مع الرأس يغسل ويكفن ويصلى عليه فان وجد نصفه من غير الرأس
 او وجد نصفه مشقوقا طولا فانه لا يغسل ولا يصلى عليه ولف في خرقه ويدفن فيها ولو مات
 الرجل في السفينة يغسل ويكفن ويصلى عليه في البحر ولو مات في الماء يغسل انما الا ان يحركه في

وإذا اراد

الماء فيكون ذلك غسلا **قوله** والكافور على مساجد يبرده سبعه ارباب المذنب
 والركبتين والقدمين والوجه **قوله** ازار وقصير ولفافة واللفافة هي التي بسطت على الأرض
 أولا وطولها ان تستمر من القرن إلى القدم والا زار هو الذي بسط على اللفافة وطوله مثل طول اللفافة
 والقصير من المنكبين إلى القدمين فيقص الميت أولا ويوضع على الارز او موضع أولا على الارز
 ثم تقصر وتعطف عليه الا زار من قبل اليسار من قبل اليمين وتعطف اللفافة مثل ذلك فان كانت
 امرأة فانها تلبس القميص أولا وتجعل شعرها على صدرها فوق القميص وتجعل الخمار فوق ذلك ثم تعطف
 الارز او اللفافة على ما ذكرنا ثم تحرقه فوق ذلك على بطنها وشرتها وما حل لا تسار ان يلبس في حال
 حياته من الرجال والنساء حل ان كان من بعد مماته ولا فضل للثياب البيض جدا كان او غسلا
قوله فان قصص على ثوبين يبرده الاقتصار على الارز واللفافة وبطرح القميص
قوله واد في ما كفن المرأة فيه ثلثة اوثاب يبرده به الارز او الخمار واللفافة وبطرح عنها
 القميص والخرقة والصبي المراهق كالبالغ والمراهقة كالبالغة في جميع ما ذكرنا واد في ما يجزئ فيه
 الصبي الصغير الثوب الواحد والصغيرة ثوبان وروي عن جعفر انه قال لا بأس بان يغسل
 الخمار بقا عليه كالدم والتم وغيرهما **فصل** فاذا ارادوا غسله حمل الجنان حملوها على
 جوانبه الاربعه فضع مقدم الجنان على يمينك وموخرها على يمينك ومقدمها على يسارك
 وموخرها على يسارك ويكون عين الجاني عن الميت والمشي خلف الجنان افضل من المشي امامها
 وكل ذلك جائز غير انه لا ينبغي ان يقدم الناس كلم الجنان وقال ابو حنيفة رضي الله عنه
 لا ينبغي لاحد ان يقوم للجنان اذا مرت به الا اذا اراد ان يتبعها ولا ينبغي ان يتبع الجنان بالدار ولا
 ينبغي للنساء ان يخرجن خلف الجنان وان كانت مع الجنان صاحبه او اباحه تزجر عن ذلك
 ولا يمنع من اباع الجنان لاجلها ويحكم رفع الاصوات بالذكر وقراءة القرآن والصبي الرضيع او
 الفطيم او فوق ذلك قليل لا بأس بان يحمله رجل واحد على يديه ولا بأس بان يحملها على يديه وهو
قوله ولا يصلى على ميتة في مسجد جماعة احدا من مسجد في لاجلها ويكره ان يصلى على الميت
 في المسجد سوا كانت الجنان في المسجد او في خارج المسجد والناس في المسجد وقوم الذي يصلى
 على الميت هذا الصدر رجلا كان او امرأة في ظاهر الرواية وروي الحسن عن جعفر انه يقوم من
 الرجل هذا راسه ومن المرأة هذا وسطها وان صلوا على جنان ركبا ما احرمت في القياس وفي
 الاستحسان لا يجزئهم ويستغفر الميت بعد التكبيرة الثالثة الا اذا كان الميت صبيبا او مجنونا فانه

ملك
ولا يرفع صوته
في تسليم على الجنان
ولو وضعوا راسه
تحت المشرقة
وصلوا اجازت
واساؤا وغيره
القبلة كالحزائير

خمس سنين وطفت في الشاة سنة ولا اشفاق لها وسبب انقطاع النصاب في السواير انما
 هو ملك نصاب كما قيل ثم عليها يحول بعد ذلك فان ملك خمسة من الفضلاء
 وحال عليها يحول ومنيت محاضرات حب فيها الزكاة وقد قيل حب والاول امر وعليه علماء
 الجاهيل والحجاز فاجبت هذا بين العفو من النصاب فقوله العفو من كل سائتين اربعاً
 الخمس وعشرين فاذا بلغت خمسا وعشرين فحبها بنت محاضرات ثم العفو منها ومن بنت لبون
 عشر فاذا بلغت احدى عشر فحبها ومن بنته ولا تؤن حب فيها بنت لبون ثم العفو منها ومن الحق
 تسعة فاذا بلغت عشر وهي تمام ست واربعين حب فيها حق ثم العفو منها ومن الجدة اربعة عشر
 فاذا بلغت خمسة عشر وهي تمام احدى وستين حب فيها جده ثم العفو منها ومن بنت لبون ايضا
 اربعة عشر فاذا بلغت خمسة عشر وهي تمام ست وستين فحبها بنت لبون ثم العفو منها ومن
 الحقتين اربعة عشر ايضا فاذا بلغت خمسة عشر وهي تمام احدى وتسعين حب فيها حقتان ثم
 العفو منها ومن اول الاستيناف تسعة وعشرون وهي تمام المائة والعشرين ثم تستأنف القرى
 فيكون في الحقة شاة مع الحقين فيكون الاربعة من الشياه ايضا عفو عند عدم الحامسة
 فمزم لا تسعة وعشرين فبلغ العفو من الحقين من الشاة الواحدة عند اول الاستيناف
 ثلاثة ولا يؤن فاذا تمت خمس من الشاة حب فيها شاة ثم العفو من كل سائتين اربع الى خمسة وعشرين
 فاذا بلغت خمسة وعشرين وهي تمام المائة والاربعين حب فيها بنت محاضرات مع الحقتين من العفو منها
 ومن الحقاك الثلاث اربعة فاذا بلغت خمسة وهي تمام المائة والخمسين حب فيها ثلاث حقاك ثم
 تستأنف الفرضه فيكون في الحقة شاة مع الحقاك الثلاث والاربعة صفو عند عدم الحامسة
 فيكون العفو من الحقاك الثلاث ومن الشاة الواحدة عند الاستيناف الثاني اربعة فاذا بلغت
 خمسة حب فيها شاة مع الحقاك الثلاث ثم العفو من كل سائتين اربعة الى خمسة وعشرين فاذا بلغت
 خمسة وعشرين وهي تمام المائة والخمسة والسبعين حب فيها بنت محاضرات مع الحقاك الثلاث
 ثم العفو منها ومن بنت لبون تسعة فاذا بلغت عشر وهي تمام المائة والستين والمانين حب فيها
 مع الحقاك الثلاث ثم العفو منها ومن الحق الاربعة تسعة فاذا بلغت عشر وهي تمام المائة
 والستين والسبعين حب فيها اربع حقاك ثم العفو منها ومن الاستيناف الثالث اربعة وهي
 تمام المائتين ثم العفو بعد من اربعة اخرى فاذا بلغت خمسة حب فيها شاة فيكون العفو من
 الحقاك الاربعة ومن الشاة مائتين ثم العفو من كل سائتين اربعة الى خمسة وعشرين فاذا بلغت خمسة

مكلم

وعشرون حب فيها بنت محاضرات ثم العفو منها ومن بنت لبون تسعة فاذا بلغت عشر وهي ستة
 وثلاثون بعد المائتين حب فيها بنت لبون ثم العفو منها ومن الحق الحامسة تسعة فاذا بلغت
 عشر وهي تمام الستين والاربعين حب فيها خمس حقاك ثم العفو بعد من اربعة وهي تمام الخمسين
 ثم تستأنف الفرضه فاربعة منها عفو فمزم لا الاربعة التي قبلها فيكون العفو من الحق ومن الشاة
 الواحدة في الحقة بعد الخمسين مائتين ثم تستأنف الفرضه اربعا في كل خمسة شاة الى خمسة وعشرين
 ثم بنت محاضرات الستين ولا يؤن بنت لبون في الستين واربعين ثم تستأنف الفرضه بعد الخمسين
 هكذا ابدا الى ان تبلغ في الحق وهذا معنى قوله ثم تستأنف الفرضه ابدا كما تستأنف الخمسين
 في المائة والمائة والخمسين

مكلم

باب صدقة البقره

اعلم ان ادنى ما يجب في البقره عند ابي حنيفة ومحمد ثمان مائة وهي التي استعملها سنده
 وطفت في المائتين وعند لي يوسف ادنى ما يجب فيها مجل وقد ذكرناه من مسن او مسينه وهي
 التي استعملها سندها فطفت في المائتين فان مراد ابى حنيفة في البقره على الاربعين فمن له حنيفة رضي الله عنه
 ثلاث روايات يرواها الى يوسف عنه في الريا اذ ان حب حاسبه في الستين ومعرفة ان يقوم
 المستند ويجعل قمتها اربعين حرا فكل ما زادت واحدا يعطى لاجلها مثل ذالب الجوز الى ان تبلغ ستين
 وفي رواية الحسن عند لا يجب في الزيادة شي حتى يبلغ خمسين فحب فيها مسنه وربع مسنه او مسنه
 وثلث تبيع واخياريه وفي رواية اسد بن عمر وعنه لا يجب الزيادة شي حتى يبلغ ستين فاذا
 بلغت ستين حب فيها ثمان مائة او ثمان مائة وهو قول لي يوسف ومحمد ولا خلاف بينهم في الاربعين
 ولا فيما زاد على الستين وبعد الستين في كل اربعين مسنه وفي كل مائة مائة وعشرون
 بقرة فهو بالحيا وان شاعطى ثلاث مسنات وان شاعطى اربعة ابتعه ولو كان له مائة بقرة
 كلها مسنات او اعلى منها حب فيها تبيع او ثمان مائة ولو كانت كلها مجاجيل الا واحد مسنه
 حب فيها الزكاة ويؤخذ تلك المسنه ان كانت وسطا وهذا معنى قوله الا ان يكون معها كبارا
 فان هلكت المسنه بعد مضى الحول سقطت عنه الزكاة في قول ابي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما
 وقال ابو يوسف رضي الله عنه لا تسقط وحب فيها الزكاة بقدرها ولو كانت كلها عجافا
 لا مسنه فيها ولا مائتا وي المسنه ان كانت ثلاثا يؤخذ منها واحد من افضلها وان كانت

مكلم

الابل السائمة فحال الحول على الاصل والى ذكائها بذر اعم او بدنا يرمي حال الحول
 على الدرايم والدناير الى عندنا قال ابو حنيفة رضي الله عنه لا يضره في ما عنده من
 النصاب وقال لا يضره وزكاتها جميعا واجمعوا انه يضمن الى ذلك من الاراضي العشرية ومن الطعام المعصور
 ومن العبد الذي ادى صدقة فطرم **قوله** والزكاة عندك في يوسف في النصاب دون
 العفو وقال محمد بنهما صورة رجل له تسعة من ابل قد حال عليها الحول لم يملك اربعة
 منها او اقل قبل اداء الزكاة فعندنا يجب عليه ان يركب شاه كامله ويجعل الرابطة كان لم يكن
 وعند محمد يجعل فيه الشاة تسعة اجزا اما اصاب الهالك منها امسكه وما اصاب الباقي منها
 زكاه فان زاد الهالك على اربعة اجزاء محمد لا يحلف واما عندنا فيجعل فيه الشاة خمسة اجزا
 فما اصاب الهالك غير اربعة امسكه وما اصاب الباقي زكاه على هذا جرى الباب في سائر
 السواير **قوله** وان قدم الزكاة على الحول وهو مال للنصاب جازي يريده ان يكون
 مالا للنصاب عند حوله لا الحول كمن له اجد واربعون ساة فجعل منها واحدا ثم حال الحول
 على الباقي املوا كانت اربعين من الغنم فجعل منها واحدا ثم حال الحول على الباقي فانه لا يقع الشاة
 الموداة زكاة ولا مسترد لها من الفقير ويكون تطوعا وعلى هذا سائر النصاب وذكر في
 الرادات ان صرفت الى الفقير وقت نفلا وان كانت في يد الامام او الساعي فله ان يأخذها
 فان اعياها الامام لنفسه ضمنها والتمن له وان اعياها للمصدق فمنها رد التمن على المالك ولو جعله
 فقير لم يستر فليس للمزكي ان يسترده منه عندنا وادكر ايضا في الرادات رجل له خمسة وعشرون
 بعير فجعل منها قبل الحول بنت مخاض ودفنها الى المصدق وهي باقية في يده وحال الحول على
 الباقي فز ما جعله جاز عن زكاة ويقابنت المخاض في يد المصدق كبقائها في يد المالك في يكمل النصاب
 استسنا وان قال في الاملا لا يكمل النصاب مما في يد المصدق وعلى المصدق ان يرد ما
 على صاحبها واخذ منها اربعة من الغنم وقال محمد بن حنيفة رضي الله عنه ان اعياها المصدق وهي باقية في يد
 المشتري عينها كمل لها النصاب وجازت عن كاتبة وان ابلغها المشتري فلا ولو اخذها من عاتية
 وبلغها فعلى المصدق ان يرد على صاحبها الرايد على اربع شياه فلو عجل شاهة عن خمسة من ابل
 فملك جميعها وله اربعون من الغنم فانه لا يقع الشاة عنها وان استبدل ما شيه بجنتها قبل
 حوله لا يحول بطل حكم الحول عندنا واستانف حولا كاملا خلا لرفر ولو اعياها بعد الحول
 جنتها او خلاف جنتها كون زكاتها قد ادى عليه ولا يحول الى يد لها حتى انه لا يسقط بهلاك

مطالع

مسلم بن عبد الله

في النصاب

البديل وقال في البديل يقوم مقام البديل حتى يبقى بقايد وفوت بقايد فان استبدل
 اموال التجار بمال التجار قبل حوله لا يحول لا بطل الحول سواء استبدلها بجنسها او بخلاف جنسها
 اما اذا استبدلها بعد حوله لا يحول ان استبدلها بمال التجار وليس فيه عيبا او حالي قدر ماء
 يتغايير الناس في مثله فان زكاتها لا تكون دينيا عليه ولكنها تحول الى البديل حتى يبقى بقايد وفوت
 بقايد ولو حالي قدر مالا يتغايير الناس في مثله زكاة ما حاباه دين في ذمته وزكاة ما
 تحول ليله العزل المستراه حتى يبقى بقايد وفوت بقايد ولو دفع الى رجل عشرة دراهم زكاة
 ماله حتى يبقى بقايد وفوت بقايد ولو دفع الى رجل عشرة دراهم زكاة ماله ليدفعها الى المساكين
 فحلت تلك الدراهم بدراهم نفسه ثم اخذ منها عشرة فصعد فقها على المساكين لم يخرج عن المعطى
 وهو ضامن ولو تصدق المستودع بالوديعة عن زكاة صاحبها بغير امره فاجاز صاحبها جاز
 عن زكاة ان كان يما وعن التطوع ان كان مالا ٥ والله اعلم بالصواب ٥

باب زكاة الفضة

قوله وليس فيما دون مائتي درهم صدقة يريده مائتي درهم موزون بوزن سبعة
 وهي ان يكون العشرة من الدراهم سبعة مثاقيل والمثقال عشرون قيراطا فان كملت
 المائتان في العدد ونقصت في الوزن يجب فيها الزكاة وان قل النصاب واستوى في سبب
 انعقاد النصاب في الدراهم والدناير المضروبة وغير المضروبة والمسامير المركبة في المعصفر
 وحليه السيف والسكين والسرور والجمام والخواتيم والاسون والافاق وغير ذلك من السقط
 فانه جمع من ذلك فان بلغت نصابا وقد حال عليها الحول يجب فيها الزكاة والا فلا ولو فضل
 من النصاب اقل من اربعة مثاقيل واقل من اربعة دراهم فانه يضم احدى الرادات الى الاخرى
 حتى يتم اربعين درهما او اربعة مثاقيل ذهب **قوله** واذا كان الغالب على الورق الفضة فهو
 في حكم الفضة وان كان الغالب عليها الغش فهو في حكم الغرض يريده ان يكون الفضة بحال لو
 احرق بالدار لا يخلو ويحرق اما اذا كانت تخلص لا حرق من العشر لا يكون في حكم الغرض
 وتماه يذكر في ذهاب الصرف ٥ وان استوى الحاصل مع العشر لم يدر في طاهر الرواية ٥
 وسعت من بعض المشايخ المعتمد على قولهم ان المهاجرين اختلفوا في ما على لانه اقوال قال بعضهم

لو ادركت في النصاب
 ولو ادركت في النصاب
 ولو ادركت في النصاب
 ولو ادركت في النصاب

حب عليه خمسة دراهم احتياطا وقال بعضهم حب عليه درهمان ونصف وقال بعضهم
لا حب عليه الزكاة أصلاً وذلك في شرح الاقطع انه ان كان العشر والفضة متواجبة فيها الاحتياط
قوله وفيه ذهب والفضة يريد بالذهب القطعة التي اخذت من المعدن **قوله** وحليهما
اجزاء من الحوائير واليواقيت واللالى فانه لا حب فيها الزكاة الا ان تكون للبخارة

باب زكاة العروضة

قوله الزكاة واجبة في عروضة التجارة كائنه ما كانت تريد بالعروض ما خلا
الذهب والفضة ثم العروض انما تكون للتجارة اذا دارها النية عند الشراء وكان من المشتري
عروض التجارة وهو من اموالها اشتراها بدراهم او بدنانير عتقا او في الذمة او اشتراها
بكتل او وزني او عتدي في الذمة فانه لا يكون للتجارة الا بالنسيئة ولو اشتراها ونوى ان
لا تكون للتجارة لم نوافها للتجارة لا تكون للتجارة حتى تمتها بعروض فاذا باعها حينئذ صارت
للتجارة فحب فيها الزكاة ولو اشتراها بنية التجارة لم نوي ان لا تكون للتجارة خرجت عن كونها
للتجارة لم لا نصير للتجارة حتى تستبد لها بعروض بنوي التجارة ولو ورثت عروضاً ونوافها للتجارة
لا تكون للتجارة حتى تصرف في ذلك على ما ذكرنا ولو ملك بصبي او صدقه او وصيه او
ملك بكاح او خلع او صلح عن دم عمد ونوافها للتجارة كون للتجارة عند يوسف خلافاً لمحمد
ومن المتأخرين من ذكر الاحلاف على العكس وذكر قول في حقيقه مع محمد وذكر في شرح
الطحاوي اننا حقيقه مع ابي يوسف في عدم صحة نية التجارة ونسبه الى القاضي الشهيد
رحيمه الله وشرط في عروض التجارة ان يكون قيمتها نصاباً كاملاً في ابتداء الحول
وانتهائه ولا يبرع القصاص فيما بين ذلك وقال صاحبنا لو اشترى رطلاً عشرة او خراج
فعليه العشر في العشره والخراج في الخراج ولا تجب عليه الزكاة مع العشر ولا مع الخراج
وروي عن محمد انه حب عليه العشر والزكاة ولو اشترى النصاب صاونا او اسنابا بالفضل
ليقبل ان الناس الاجرة وحال عليه الحول وقيمتها ببلغ نصاباً فلا زكاة فيه ولو اشترى
الصباغ عصفرا او زعفراناً ليصبغ به ثياب الناس وقيمتها نصاب وجبت فيه الزكاة ولو
كان له دراهم ستوقه او رصاصاً او كان له فلوس ان كان مسكها لغير التجارة فلا شيء فيها وان

كان مسكها للتجارة ان كانت قيمتها ما في درهم من الدراهم الغالب عليها الفضة حب فيها الزكاة
والا فلا وان كان مسكها لغير التجارة وفيها شيء من الذهب او الفضة يعتبر فيها وزن الذهب والفضة
فحب فيها الزكاة ولا عين للموت من الذهب والفضة **قوله** يقومها بما هو انفع للفقراء
والمساكين منها ما يريد به من الدراهم والدنانير وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال
ابو يوسف يقومها باليمن الذي اشتراها به وان اشتراها بما بعروضا يقومها بالقد الغالب في ذلك
الموضع وقال محمد يقومها بالقد الغالب في الوجوه كلها وذكر محمد في كتاب الزكاة ان
شاقومها بالدراهم وان شاقومها بالدنانير وعتد القيمة عند نول الحول بعد ان يكون قيمتها في
ابتداء الحول ما في درهم من الدراهم الغالب عليها الفضة **قوله** ونعم قيمه العروض من
الذهب والفضة فيزيد به اذا كان له عروض للتجارة قليلاً كان او كثيراً وعند من الذهب
والفضة حتى كان او غير ذلك للتجارة او للفقرة فانه يقوم العروض من اقل قيمتها ان بلغت قيمتها
نصاباً مع ما عند من الذهب حب فيه الزكاة والا فلا ثم عند ابي حنيفة يقيمها في العروض
باعتبار القيمة وان شاقوم العروض ضمها الى الذهب والفضة وضم قيمتها الى قيمتها
التجارة واما عند محمد فاعتبارها بالاجزاء فيقوم العروض بغير قيمتها لا ما عند من الذهب
والفضة **قوله** وكذلك يقيم الذهب في الفضة بالقيمة حتى يتم النصاب رده ان يقوم
الذهب بالدراهم فينظر ان بلغ نصاباً من الدراهم حب فيها الزكاة والا يقوم الدراهم بالدنانير
فان بلغت قيمتها عشرين مقبلاً لا تجب فيها الزكاة والا فلا هكذا رواه الحسن بن زياد عن
ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يقيم بالاجزاء ومرة الاحلاف انما تظهر فمن كان له ما به درهم
وخمسة ما قيل من الذهب وقيمتها ما به درهم فندى ابي حنيفة حب فيها الزكاة وعند محمد
لا تجب لان ما به من الدراهم نصف نصاب والخمسة من الما قيل ربع نصاب فبالفهم بالا جزا
يصير لانه اربع النصاب فالحاصل عند محمد اذا وجد في احد الجانبين نصف النصاب
لشرط لوجوب الزكاة ان يكون من الجانب الاخر النصف وان وجد من احد الجانبين ثلثه اربع
النصاب بشرط ان يوجد من الجانب الاخر ربع النصاب لانه بعد ان قيمه كل دينار عشرين دراهم
وقيمه كل عشر دراهم ديناراً كما في الدراهم ولو كان له ما به درهم وسبعة دنانير فقيمتها ما به واربعة
دراهم فندى ابي حنيفة حب فيها الزكاة ستة دراهم وعند محمد خمسة وان كان له ما به درهم
وعشر دنانير فقيمتها اقل من ما به درهم فقد احتلفوا على قول ابي حنيفة والصحيح انه لا تجب

لان الدرهم اقل قوت بالدنانير يبلغ نصابا من الذهب هكذا ذكر في المحيط والدون اليه
 على الناس عندنا حنفية رضي الله عنه على ثلاث مراتب من قوي وذن وسط وذن ضعيف
 والذن القوي ان يكون قرضا او بدل مال اصله للثقة او غلة مال الثقة وحكمه انه يجب فيه
 الزكاة قبل القبض ولكن لا مخاطب بالاداء ما لم يقبض منه شيئا فاذا قبض منه او عين درهم
 زكي منها درهمهما وان قبض اقل من ذلك لا يجب عليه ان يسركها فكلما قبض منه او عين زكي
 منها درهمها والذن الوسط هو بدل عين مال لم يكن اصله للثقة ولا غلة مال الثقة
 وحكمه انه يجب فيه الزكاة ايضا ولكن لا مخاطب بالاداء حتى يقبض منه مائة درهم فزكي
 منها خمسة دراهم وعلى هذا ما قبض مائة درهم واما من العبد للخدمة فالصحيح انه لا زكاة فيه
 حتى يقبض نصابا كاملا ثم يحول عليه الحول وذكر في الاصل انه يجب عليه ان يسركها ما مضى
 والذن الضعيف هو بدل مال ليس مال كاملين وبدل الخلع وبدل القصاص والكاه والسعاية
 وحكمه انه لا يجب فيه الزكاة حتى يقبض منه مائة درهم ويحول عليها الحول بعد القبض
 وقال بعضهم الدون على اربع مراتب بلامه منها ما ذكرنا والرابعة دمن لا اصل له وهو
 الميراث والوصية فاذا ورث دنا على الناس واستغاده بالوصية ولم يقبضه حتى حال
 عليه الحول ففيه روايتان في روايه هو كالذن الوسط وفي روايه كالذن الضعيف وذكر
 ابو الحسن الرازي رحمه الله ان الذن كلها عند لي حنفية على ضربين قوي وضعيف
 والحق الوسط بالضعيف وقال الدون كلها على مرتبة واحدة يجب فيها الزكاة بما مضى وخالفوا
 بالاداء كلما قبض منها شيئا ونزكى بحساب المقبوض قليلا كان او كثيرا الا دمن الكاه والدية
 والدية اذا لم يحجم نعم الحاكم حتى حال عليها الحول فانه لشرط ان يقبض منها ما يتز وجوب
 عليها الحول في دين كما قال ابو حنيفة ولو كان عليه دمن وله مال للثقة وقال لغير
 الثقة يحل الذن من مال الثقة حتى لا يجب فيه الزكاة وان كان له درهم ودنانير وعروض
 الثقة وسواها يصرف الذن الى الدراهم والدنانير والعروض وجب الزكاة في السواير
 ولو كانت له عروض وسواها يصرف الذن الى العروض وجب الزكاة في السواير كما حصل
 ان الذن يصرف الى ايسر الاموال قضا وان كان له اربعون من الغنم ولا يوزن من
 البقر وخمسة وعشرون من الابل وعليه دمن يصرف الى الغنم ويسركى البقر والابل فان كان الذن
 يستغرق الغنم ولا يفضل من البقر يصرف الى البقر ويسركى الابل والغنم وانما اصل الذن

ما ههنا يصرف اليه اقله زكاه ولو كان له اربعون من الغنم وخمسه من الابل وعليه دشر
مثل قيمه احدى يصرف الدين الى المعصما شالان الواجب فهما سواء وان مات من عليه
الزكاه سقطت عنه

بَابُ رَكَاةِ الزُّرُوعِ وَالشَّجَرِ

اخلف اصحابنا رحمهم الله في وقت وجوب الصدقة في الثمار قال ابو حنيفة وزفر
 رضي الله عنهما سئلان الوجب بالما اذا بلغت حدا ينفع بها وقال ابو يوسف سئلان
 بها الوجب في وقت الحصاد وقال محمد سئلان الوجب عند تصفيتها وحصوها
 في الحصاد ومنه الا خلاف نظر فما اذا اكل او اطعم منها بالمعروف قال ابو حنيفة
 يجب عليه عشر ما اكل واطعم وقال ابو يوسف ومحمد يحتسب به في كيل الاوسق
 ولا يحتسب في حق الوجب هكذا ذكره القدرزي في القرب ومعنى قوله يحتسب به
 في كيل الاوسق ولا يحتسب به في حق الوجب انه اذا بلغ الماكول مع ما بقي خمسة اوسق
 مع ما بقي يجب عليه العشرة الباقي لا غير ولو تلف بعضه او سرق او ذهب بغير صنعه
 فلا عشرة في الداهب وتعتبر في عام الاوسق حتى ان الباقي لو كان مع الداهب خمسة اوسق يجب
 العشرة الباقي وروى عن ابي يوسف انه لا يعتبر الداهب ويعتبر في الباقي خمسة اوسق
 ولو اخذ من متلفه ضمانا ادى عشر وعشر ما بقي وذكر الفقيه ابو الليث رحمه الله
 في نوازل انه قال الصدقة سالت الحسن عن رجل دمه ثمانية صاع فجعل ياكل قليلا قليلا
 حتى اكاه كله على الحبل قال ليس عليه شيء ذلك البر اذا اكاه كله على الصبر قال الفقيه
 وروى عن ابي حنيفة مثل قول ابي يوسف وبه ما خذ **قوله** الا الخطب يريد به الذي
 لم تسببته الناس في الجنان ولا يقصد الارض اليه بالاستعمال اما ان استعمل امره بقوا
 الخلاف ويقطع في ثلاث سنين او اربع سنين وفيه غلة عظيمة فانه يجب فيها العشرة
قوله والقصب يريد به القصب الفارسي قيل هذا اذا كان القصب في اطراف الارض
 اما لو اخذ ارضه مقصده يجب فيها العشرة لان فيه غلة عظيمة وان كانت قصب السكر او
 قصب الدريبره يجب فيه العشرة لان الارض يقصد اليها بالاستعمال وفيه غلة عظيمة
قوله والحشيش يريد به الذي يتغير ذراعه الا تدرى ان الرطبة حشيشه ويجب فيها

دوستی و محبت
فاحفظ
جدا

2-11-18

العشر قوله ولا يجب العشر الا فماله من باقية يزيد به كل ثم يبقى من سنة الى سنة
 كالجوز واللوز وكذلك ما بقي منه مما بقي من سنة الى سنة كالعنب وغيره فانه حتى من
 زنب اذا كان مما بقي وهو خمسة اوسق او كان من العنب مقدار الذي بقي منه خمسة اوسق
 يجب فيها العشر والا فلا وروي عن محمد بن حنبل رحمه الله انه قال ان كان العنب يصلح للاولاد
 يصلح للزبيب فلا شيء فيه وان كثر وذكر ايضا في العيون ان الذين عسج به العنب ولا
 عشر في الخوخ الذي شق ومن لان الغالب ليس على هذا فاعبر الغلبة واعتبر في قصب السكر
 ان يبلغ ما يخرج منه خمسة اوسق وذكر في شرح الكرخي اذا بلغ ما يخرج من قصب السكر
 اوراق يجب فيه العشر عند محمد بن عيسى بن يوسف في الجوز المختلف الخارج من الارض
 ثلاث روايات في روايه لا شيء فيها حتى يبلغ كل نوع منها خمسة اوسق وذكر في رواية كل نوعين لا يجوز
 بيع احدهما بالآخر مضافا ولا كواضع الخطه يضم احدهما الى الآخر متفاضلا فان بلغت
 خمسة اوسق يجب فيها العشر والا فلا وكل عن محمد بن احمد ههنا بالآخر مضافا لا يضم احدهما
 الى الآخر وهو قول محمد بن حنبل رحمه الله وفي رواية كل ما درك في وقت واحد يضم بعضه الى
 بعض وان اختلف اجناسه ولا يضم ما يدرك في اوقات مختلفة بعضه الى بعض قوله
 وما بقي من رطب رده الى العظم الذي سبق بالبر والسائيه الى سقي بالابل والداليه
 الداعون وهي الدواب وطوسق الارض في بعض العتبه سبعون في بعضها مئتيه بغير
 الاغلب منها قوله اعلى ما قدر به نوعه فاعلى المقادير في القطن خمسة احمال
 لانه يقال لفلان كذا اذا اوقيه من القطن وكذا كذا رطلا وكذا داما وكذا داما ولا تجاوز
 عن الحمل عتاده فمعتبر ان يبلغ من القطن من اعلى مقدار من ذلك خمسة احمال كل حمل لهمايه
 من وهو ستمائيه رطل بالعراقي وحملته الف وخمس مائه من ولائه الاف رطل واعلى المقادير
 في الزعفران الامنا لانه يقال لفلان كذا اذا درهما من الزعفران وكذا اذا استنار وكذا اذا
 اوقيه وكذا كذا رطلا وكذا داما ولا تجاوز عن المن في المبالغه عتاده لان الزعفران
 لا يبلغ حملا غالبا ويعتبر ان يبلغ في السكر خمسة امنا كما في الزعفران وفي العسل عن
 محمد بن حنبل رحمه الله ثلاث روايات في روايه لا يجب فيها شيء حتى يبلغ خمسين رطل والعشر ما
 يسع فيها خمسون منا وفي رواية لا شيء فيه حتى يبلغ خمسة امنا وفي رواية خمسة اوراق
 والفوق منه ويلاون رطلا وفي العسل اذا بلغ عشرة ارباط وهو في ارض العشر يجب

خبر

فيه رطل واحد عندنا في حقيقه وفي سائر ما لا يدخل في السوق كالعفرا في الكان
 والقطن يعتبر ان يبلغ قيمته خمسة اوسق من اد في الموصيات ولو وجد ثمارا او فاكهة
 او غسلا في الجبال او في بريد لا ملاك لها ففيه العشر وعن يونس بن يوسف انه قال
 لا يجب فيه العشر وفي النوازل عن محمد بن احمد النخعي موثقا عن ارض رجل فخرج منه عسل
 كثير فهو لصاحب الارض وفيه العشر وليس لاحد عليه شئيل وذكر العقه في نوازله ان
 كانت في دار رجل شجر مثمر لم يجب فيها العشر وان كانت البقلة عشرة لان نفعه دار ليست
 قال وهذا لا يشبه الثمار لانه توجد في الجبل لان الجبل يشترى فاذا وجد في الخارج عشر
 او نصف عشر لا يحسب لصاحب الارض ما يقع على الغله من سقي وعمارة واجرة حافظ
 واجرة العمال ونفقة البقر بل يجب العشر في جميع الخارج ولا يجب في الثمر والحب الفقير رحمه
 الله وبه نأخذ ولو باع الزرع وهو قبل ان يفتله المشتري في احوال والعشر على البائع
 دون المشتري وان تركه حتى ادرك فالعشر على المشتري وروي عن يونس بن يوسف انه قال
 مقدار عشر البقل على البائع وما زاد على ذلك فهو على المشتري وحكم الثمار على هذا وجب العشر
 على الصبي والمجنون والمكاتب كما يجب على الحر البالغ العاقل لان الواجب على الارض والله اعلم

باب من يجوز دفع الصدقة اليه ومن لا يجوز

اختلف العلماء في معنى قوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين الآية قال ابو حنيفة
 الفقير المذكور في الآية هو المحتاج الذي لا يسأل الناس ولا يطوف على الابواب والمساكين
 هو الذي يسأل وقيل الفقير اخرج من المسكين وان السبيل هم المجتازون في ممر قد
 قطعهم او الحاج ارادوا ان ينفروا الى اهلهم ولم يجدوا ما يتحملون به وعن يونس بن يوسف ومحمد
 ابن السبيل منقطع الغراه وعن محمد بن موسى اخراج الحاج المنقطع وذكر في كتاب علي
 ابن صالح الجرجاني ابن السبيل هو الذي لا يقدر على مالته سفر وهو غني بقدر ان يسافر
 قال قد ضحيره من قول الصدقة وان قبلها اجزاء من عطيه والغاري ان كان غنيا لا يدفع
 اليه عندنا خلافا للشافعي والرباب هم المكاتبون سواء كان موالهم اعيان او فقرا فانه على
 لهم اخذ الصدقات وان عجز المكاتب عن المولاة فان كان غنيا على هذا الفقير اذا استغنى

طلبه

طلبه
 فانظر الى هذا المقام

وكذا منقطع الحاج لا يدفع
 ان كان غنيا فحان

وابن السبيل اذا وصل الى ماله والغارم هو المديون وان كان له مال والعاملون
 قال ابو يوسف ثم الدين نصيب الامام لاستيفاء ركة الموائش وفي الدرر النخ
 الدين بعدهم الامام بحايه الصدقة **قوله** والعامل يدفع اليه الامام اذا عمل
 بقدر عمله يريد ان يقول له الامام جعلت لك من الحاصل من الصدقات
 او عشرها وان حمل ركة ماله بنفسه الى الامام لا يستحق العامل من ذلك شيئا لانه لم
 يعمل فيه والمولود قوم من المشركن كان النبي عليه السلام يعطيهم ليولفهم على الاسلام
 ثم المودى لا يقع ركة الابنية الزكاة وقد اختلفوا فيها قال ابو جعفر الطحاوي رحمه
 الله اشترط اليه عند الاداء وهو كمال في فيه الصلاة انه يحتاج الى فيه
 مخالطة بالتركيب وقال محمد بن مسلمة رحمه الله اذا ادنى الى الفقير وهو حال
 لو قيل عن ذلك اجاب من غير محرم انه عن الركة اجراه وهكذا قال في فيه الصلاة
 وذكر محمد رحمه الله في العيون انه اذا ميز ركة ماله وجعلها في صرة ونوى ان يكون
 من ركة ماله تصدق به ولم يحضر النبيه وقت الدفع ارجوا ان يحرمه عن الركة
 ومن امتنع من اداء الركة فاحدها الامام كرها منه ووضعها في اهلها جاد عن
 الزكاة وبودي زكاة ماله حيث المال ويكره ان يخرجها الى غير ذلك المكان الا
 روايه عن في حيفه انه قال لا بأس ان يخرجها الى ذوي قرابته من اهل الحاجة
 وبعها اليهم ولو كان من حليل مال مشترك فاحدهما الشريك باء الركة من
 المال المشترك فادى سفته ثم ادى شريكه ضمن المودى عند في حيفه رضي الله عنه
 وقال رحمه الله لا ضمان عليه الا ان يعلم بذلك ثم ادى عنه فان اديا معا صمنا
 واخذ منهما نصيب صاحبه عند في حيفه اذا لم يعلم به وعلى هذا الخلاف
 اذا امر بالكفيرة وكفرتم كثر المأمور واجهوا انه لو امر برجلا بقضاء دينه وادى المأمور به
 الامر به ضمن ان علم به والا فلا ولو امر مودعه ان يودي ركة النبيه وديعه عنده
 فادى الامر ثم ادى المأمور ضمن عنده مطلقا وعندهما ان علم هو كذلك وان لم يعلم فلا ضمان
 عليه ولو تصدق على من انه مصرف لم يضمن له مصرف فانه ينظر ان لم يكن شاكا عند الاداء
 فهو على الجواز الا ان يظهر الخطا وان كان شاكا ولم يجر فهو على الصواب وان جرى فهو على الجواز
 فان ظهر الخطا بعد ذلك ان كان غنيا وعبد غني اوها شيميا او موليها سمى او كافر

١٥٠
 بنحو شمس
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥

في حيفه
 في حيفه

حريبا فان اود مينا ودفعه الى الوالد والمولودين او شيئا الروح والزوجه سقطت عند الركة
 في قول في حيفه ومحمد رضي الله عنهما وقال ابو يوسف والشافعي رضي الله عنهما لا يجزيه
 وجب عليه الاعادة ولان دفعه الى غيره او مكاتبا او الى مستسعا لا يجوز في قولهم جميعا
 الا في المستسعى عند ما فانه حر عليه من فلس له ان يسترد المدفوع من احد هولاءهم وروي
 ابن شجاع عن في حيفه انه لا يجوز في الوالد والولد والزوجة وجوز للشافعي ان يدفع ركة
 ماله الى الهاشمي عند في حيفه وقال ابو يوسف لا يجوز ولود دفع الى فقير نصابا او اذ اجراه
 وقال زفر لا يجزيه والا فاضل ان يدفع اليه ما يرضيه عن السؤال في ذلك اليوم وروي
 عن في يوسف انه لا يجزيه الا من النصاب وان كان المدفوع اليه مدونا او صاحب عيال
 فلا بأس ان تصدق عليه مقدار دينه وزيادة ولا يبلغ المائتين وكذا ان كان له عيال
 يحتاج الى نفقته وهو قديم فان وهب دينه من عليه بنيه الزكاة وهو فقير اجراه عنها ولم يحرم عن
 دين اخر ولا عن عياله وان كان غنيا لم يحرم ويضمن قدر الزكاة وان كان له ثمن صغير مسكين وجعل كسوة
 ويطعمه ويحسب ذلك عن الزكاة ويجزيه في قولهم جميعا الا ان محمد رحمه الله قال في الاطعام
 لا يجزيه الا ان يدفعه اليه ولود دفع ركة ماله الى احته ولها زوج ان كان مهرها اقل من ما يتن
 جاز وان كان ما يتن والزوج معسر فذلك وان كان موسرا جاز ايضا عند في حيفه رضي
 الله عنه وقال لا يجوز ثانيا ان المهر قبل القبض لا ينعقد نصابا عنده وعند ما ينعقد ويجوز
 دفع الزكاة الى المرأة فني عند في حيفه وقال ان فرضها القاضي الفقيه على الزوج لا يجوز وفيه
 قول محمد مع اني حيفه وهو الاصح وان لم يفرضها الفقيه جاز بالاجماع ويجوز دفع الركة
 الى فقير وان كان له ابن غني وكذلك على العكس والتعليك شرط في جميع ما ذكرنا ولا يجزيه الا با

باب صدقة الفطر

صدقة الفطر واجبه على الغني وهو ان يملك ما يتن من درهم من الفضة او عشر من مئالا من
 الذهب او يملك عسروضا تساوي نصابا او يكون له من المال الذي لا يجب فيه الزكاة
 فضلا عن كفاية ما يساوي نصابا ولا يكون عليه دين مقدار الكفاية فان كان له دار
 يسكنها وان كان مساوي مالا عظيما وخادم يخدمه وفوس مزرعة وسلاح يحتاج اليه ومناخ
 البيت وثياب يكتسبها ولو كان له متاع بيت وهو مسقى عنه وقمته ما تادهم بحسبه

مملكته
 مملكته

مملكته

في حيفه

من انما روى عن ابي عبد الله
 عن الصادق عليه السلام اذا صار
 العوام اكلوا شربة واذا
 صاروا اكلوا ليلتهم
 من انما روى عن ابي عبد الله
 عن الصادق عليه السلام اذا صار
 العوام اكلوا شربة واذا
 صاروا اكلوا ليلتهم
 من انما روى عن ابي عبد الله
 عن الصادق عليه السلام اذا صار
 العوام اكلوا شربة واذا
 صاروا اكلوا ليلتهم

كتاب الصوم

اذا راوا الهلال يوم الشك قبل الزوال او بعده فهو ليلة الجاهلية ولا يكون ذلك اليوم
 رمضان في طاهر الرواية وزوي عن ابي يوسف انه قال اذا رآه قبل الزوال فهو ليلة
 الحاضنة ويكون ذلك اليوم من رمضان فيكون يوم الشك بنيه من رمضان الا
 ان يصوم قبل ذلك لانه ايام فصا عدا او يكون معتادا بصوم يوم الجمعة والجمعة وغيرهما فاق
 يوم الشك في ذلك اليوم فيعيد لا يكره فان صامه بنيه من رمضان لم يهن ان ذلك اليوم
 من رمضان يقع عن رمضان ورمته بنيه واجب اخر لا سقط عنه الواجب لاحتمال
 انه من رمضان فان تبين انه من رمضان يقع عنه وان تبين انه من شعبان اختلف المشايخ فيه
 قال بعضهم يقع تطوعا وان افطر فضا عليه وقال بعضهم يقع عن ذلك الواجب
 وهو الصحيح وان نوي التطوع اختلف شاخ فيه والمختار ان يفتي في حق الحواص بالصوم وفي حق
 العوام بالسكوم والا تظار في وقت الزوال ثم الشك انما يقع باحدا لا من اياهما يقدم لاله
 شعبان ليس عليهم ان ياكلوا عن شعبان لانه يوم ما اولم ياكلوا واما ان يشبهه عليهم روى
 هلال رمضان من غير ان يقع الاشتباه في روي هلال شعبان وصورة الشك ان يستوى
 طرف الشك وطرف الجمل والنية معرفة بالقلب انه يصوم ويجوز صوم رمضان
 بمطلق النية ونية النذر ونية واجب اخر ونية الفضل فان كان مسافرا ونوى عن واجب اخر
 فذلك عند ابي يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة يقع مما نوى وفيه المصير الفضل عنه
 رواه اثنان والاصح انه يقع عن رمضان قوله فان لم يكن في السماء على الاخر ما ذكره يندب
 راوا الهلال وهم في المصرا ما لواء رجل من خارج المصرا من مكان مرتفع وشهد برويه الهلال
 وهو عند قبلت شهادته وان كانت السماء مغيمة هكذا ذكر في شرح الطحاوي وذكر
 في موضع اخر انه لا يقبل في طاهر الرواية ولم يقدروا في الجمع الكثرة في طاهر الرواية فتدبر
 وزوي عن ابي يوسف انه قد روى بعد القسامة خمسين رجلا وروى عن خلف بن ايوب
 انه قال حنيفة يلع قيل وقال واحد من القضاة اربعة الاف بخاري قليل وقال
 بعضهم ينبغي ان يكون من كل جماعة رجل او رجلان وقال بعضهم ذلك منوط الى
 ما لا يمتنع

قال في نسخة
 هذا في نسخة
 وقال في نسخة
 في نسخة
 في نسخة
 في نسخة
 في نسخة
 في نسخة
 في نسخة
 في نسخة

من انما روى عن ابي عبد الله
 عن الصادق عليه السلام اذا صار
 العوام اكلوا شربة واذا
 صاروا اكلوا ليلتهم
 من انما روى عن ابي عبد الله
 عن الصادق عليه السلام اذا صار
 العوام اكلوا شربة واذا
 صاروا اكلوا ليلتهم
 من انما روى عن ابي عبد الله
 عن الصادق عليه السلام اذا صار
 العوام اكلوا شربة واذا
 صاروا اكلوا ليلتهم

كتاب الصوم

راي القاضي والامام فان استقر الي ذلك قبله قبل ان لا يستقر له قبل ان كان السماء
 على مثل السحاب والدخان والغياب يقبل في رويته شهادة الواحد الغالب رجلا فان اراه
 عبدا كان او حرا محد ودا كان في القديف او غير محدود بعد ان كان عا ولا لعا متساويا وذكر
 الطحاوي انه يقبل شهادته فلا كان او غير ذلك وهو خلاف طاهر الرواية ولو شهد رجل عدل
 على شهادته رجل عدل يقبل ايضا خلافا لساير الاجكام وروي الحسن بن زياد عن ابي حنيفة
 انه يقبل في هلال رمضان شهادة الواحد الغالب سواء كان السماء على اوله كمن يقبل في
 رويته هلال الفطر شهادته رجلين او رجل وامرأتين سواء كان السماء على اوله كمن يقبل في
 هلال رمضان فرد الامام شهادته فلي هذا الرجل ان يصوم ولو افطر بزمه الفضا دور
 الكفاية ولو افطر قبل ان يرد شهادته فلا رويته فيه عن اصحابنا واختلف المشايخ فيه
 قال بعضهم يجب عليه الكفاية وقال بعضهم لا مكان فيه ولو صام رمضان بلا يمين
 ولم يره هلال شوال يصوم مع الناس وان كان صومه احدا ولا يمين يوما ولو افطر بزمه القضا
 دون الكفاية ولو رآى هلال شوال وجده لم يفطر ويصوم فان افطر بزمه القضا والكفاية
 ولا يقبل في هلال الفطر والاضحية الاشهاد رجلين او رجل وامرأتين عدا ولا يوم احراز غير
 يحد ودين في القديف كانه ساير الاجكام هذا اذا كان الساعلة وان لم تكن الساعلة لا
 يقبل الاشهاد الجماعة هكذا ذكر في نوادر الصلاة ولو صام اهل المصر لايين يوما واهل مصر
 اخر تسعة وعشرين يوما فانه نظرا ان صوم اولئك برويه اهلال او يمينه ثبت عنه فيهم
 او عدل وشعبان لايين يوما صاموا يجب على الاخرين صوم ذلك اليوم وان لم يكن ذلك فقد
 اساءوا واخطاوا ولا قضاء على الاخرين ولو اصبغ في رمضان ولم ينو الصوم من الليل ثم اكل متعمدا
 او شرب او جامع فعليه القضاء دون الكفاية في قول ابي حنيفة وقال ان افطر قبل الزوال
 فعليه القضاء والكفاية وان افطر بعد فعليه القضاء دون الكفاية وزوي عن ابي يوسف في
 رويته اخرى انه قال ان افطر قبل العزيمة فعليه القضاء دون الكفاية وان افطر بعد العزيمة
 فعليه القضاء والكفاية ولو اصبغ وهو ينوي الفطر ثم نوى الصوم فاكل بعد ذلك متعمدا فلا كفارة
 عليه في قول ابي حنيفة وابي يوسف ذكر في المسئلة لو جامع امراته في نهار رمضان متعمدا ثم
 مرض في ذلك اليوم مرضا سمح له الا فطار سقطت عنه الكفاية عندنا ولو سافر في اخر النهار
 لا سقطت عنه الكفاية ولو سافر به مكرها فذلك عند ابي يوسف قال لا سقطت ولا

قال في نسخة
 هذا في نسخة
 وقال في نسخة
 في نسخة
 في نسخة
 في نسخة
 في نسخة
 في نسخة
 في نسخة

[illegible]

المذكورة في القرآن شهر رمضان لقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه والشهر متتابع
 وكان الطهارة لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين وصوم كان القتل لقوله تعالى
 فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين بوجه من الله وصوم كان اليقين لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام
 ثلاثة ايام وفي رواية عبد الله بن مسعود وان من حجب فصيام ثلاثة ايام متتابعات وقراهما مشهور
 واما التي يخرجها صاحبها صوم فمضان لقوله تعالى فعدة من ايام اخر من غير فصل وصوم
 فدية الحلق للحرم لقوله تعالى فمن كان منكم مرضا او به اذى من راسه فدية من صيام او صدقة
 او شك وبني ثلاثة ايام وصوم المتعة لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبقه
 اذ ارجعتم وصوم جزاء الصيد لقوله تعالى او عدل ذلك صياما اما الله الذي لا يغيره
 في القرآن وجب بالاجل صوم كان الاطهار وصوم التطوع وصوم التذرع والذرع
 صوم امان امان وجب على نفسه صوم شهر بيمينه او ايام بعينها او صوم شهر بغير عينة او ايام بغير
 عينها واما ان يوجه على نفسه متتابع او متفرقا اما اذا اوجب على نفسه صوم شهر بيمينه
 او ايام بعينها فانه يلزمه ان يصوم متتابع او لا يتتابع ولو لم يذكر ولو اظفر يوما فضا ولا
 تستقبل ولو اوجبهما على نفسه بغير عينة امان ذكر التتابع او يلهيه متتابع او ان اظفر يوما
 لزمه الاستقبال ولو لم يذكر التتابع ولم ينو هو بالخيار ان يتابع وان شاور ولو كان
 المرأة في خلات الشهر من فوصلت الصوم عقب الطهارة لم يقطع التتابع وذلك ان ولدت في
 الليل فقطع نفاسها قبل الصبح ولو ندرت ان يصوم شهر فحله جاز في قول ابو يوسف
 وقال محمد لا يجوز وعلى هذا الصلاة والاعتكاف ولو ندرت ان يحج في سنة كرا قبلها جاز
 عند ما خلا للمحرم ولو ندرت ان تصدق في وقت وتصدق قبله جاز لا ينافي وذكر في القر
 عز ان شجاع عن ابي حنيفة وفيه وسف ان من نذر صوما فقد منه على وقته جاز وكل
 لا يجوز وهو قول محمد في الجماع الكبير ولا يكره صوم السنة المتابعة عقيب الفطر وقيل
 يكره والا ولا يصح وذكر في عمدة المفتي انه قيل الصبح اذا صام متابع او لم يجعل اليوم المأثر
 محيدا لا يكره والا فهو مكروه وبه نأخذ

بَابُ الْإِعْتِكَافِ

الاعتكاف على ضربين واجب وفل هو واجب ان يوجه على نفسه نحو ان يقول لله ان

اعتكف يوما او شهرا او سنة فهذا لا يجوز الا بالصوم والفل ان يدخل في المسجد حيا
 الاعتكاف من غير ان يوجه على نفسه فهذا لا يجوز بالصوم وبغير الصوم الا رواه ابا الحسن
 عن ابي حنيفة انه لا يجوز الا بالصوم **قوله** وهو اليقين في المسجد مع الصوم يستلزم
 الاعتكاف الذي وجهه على نفسه اما الفل يجوز بغير الصوم الا رواه على ما ذكرنا من افضل
 الاعتكاف في المسجد الحرام ثم في مسجد المدينة ثم في مسجد مكة المقدس ثم في المساجد
 العظام الى غيرها وعظم ولا يجوز الاعتكاف الواجب الا في المسجد امام ومودون
 فيه خمس صلوات هكذا رواه الحسن عن ابي حنيفة فاذا اراد الاعتكاف ان يخرج الى الجمعة يخرج
 يمكنه ان يصلي قبلها اربع او ستا هكذا رواه الحسن عن ابي حنيفة ومكث بعد ما مقدار
 ما يصلي اربع او ثمان في يومها وليسه لا ينقطع اعتكافه ويكره ذلك ان لم يعتكف فيه
 وله ان يخرج الى العيد للصلاة ولا يخرج الى صلاة الجمعة وعيادة المريض **قوله** ولا
 ان كان منزله بعيدا من الجامع يخرج في وقت يري انه يصل الى المسجد عندئذ **قوله** ولا
 باس ان يبيع ويبتاع في المسجد من غير ان يبيع البعير والبيع والشر الغنم النجاسة
 اما ان كان النجاسة هو مكروه **قوله** ومن اوجب على نفسه اعتكاف ايام لم يمه اعتكافا فضا
 بلياليها وكانت متتابعة وان لم تستطع التتابع فهذا نجح بقول الله على ان اعتكف يومين
 او ليله فصاعدا فليدبره بلياليها اما لو قال الله على ان اعتكف يوما لا يدخل الليل فيه
 ويدخل في المسجد قبل طلوع الفجر ويخرج بعد غروب الشمس وعن ابي يوسف في يومين يلزمه ليله
 واحد فاذا اراد الخروج عن العدة بالليالي يدخل في المسجد قبل غروب الشمس ويستوعب
 بالاعتكاف جميع الليل يخرج بعد غروب الشمس في اخر يوم اوجه عليه وان بوي عند
 نداء الايام دون الليالي فهو على الهارضة وهو مخير ان يتابع وان يفرق ويدخل في
 المسجد قبل طلوع الفجر في كل يوم ويخرج بعد غروب الشمس ولو قال الله على ان اعتكف
 شهرا لم يلبه بالليالي وان قال نويت به الايام دون الليالي لم تقصر بيته لان الشهر اسم للجموع ولو
 صرح وقال الله على ان اعتكف شهرا بالليالي صح ولو قال الله على ان اعتكف كذا
 كذا يوما وقال نويت به الليالي ولا ايام صح بيته ولا يلزمه شي ولو نذر ان يعتكف
 رمضان صح واعتكف بالليالي والايام وان لم يعتكف حتى مضى رمضان صار دينا في
 دمه مع الصوم ويلزمه ان يعتكف في شهر اخر مع الصوم وان لم يعتكف حتى دخل رمضان

لو خرج للمحابة بعد
 اعتكافه وكذا الصلاة ولو
 اعتكف عليه اوله على التور
 او لغيره او لغيره او لغيره
 علما اوله او لغيره او لغيره
 ذكره في حاشية

اخر فاعتكف فيه لرحمة فان فات الصوم رمضان اعتكف به جازا واعتكف بصوم قضا
رمضان ويجزيه عن ذلك الصوم ولوندر ان اعتكف شهر رمضان يلزمه اعتكاف ذلك الشهر
بصوم متتابع ولو اوطرفه يوما قضا عدل منه قضا ولا يلزمه قضا ما صح اعتكافه فيه
ولو لم يعتكف ذلك الشهر مضي يلزمه اعتكاف ذلك الشهر متتابع بالصوم والمراه في
الاعتكاف كالرحل الا انها لم تكف في مسجدتها في الموضع الذي صلى فيه ولا اعتكف في
مسجد الجماعة بذكره في طاهر الرواية وذكر الكرخي عن حنفية ان المراه ان شئت اعتكف
في مسجدتها وان شئت اعتكفت في مسجد الجماعة ومسجدتها افضل من مسجدتها ومسجد
حيها افضل من مسجد الاظم ولا اعتكف في بيتها في غير مسجد ولا تخرج من مسجدتها اذا اعتكفت
فيه ولا ينبغي لها ان تعتكف بغير اذن زوجها فان اعتكفت بادنه فليس له ان ياتها ولا ان يمنعها
من الاعتكاف في الامه بكم بعد ان اعتكفت بادنه فان خرج المعتكف كاحه الانسان
تظهر بعوده الى معتكفه ولا يمكث في منزله فان مكث في منزله بعد قضا حاجته فقد
اعتكافه عندا في حنفية قل ذلك او هو وقال لا يفسد حتى يمكث فيه اكثر من نصف النهار
وان بعد بالذهاب كاحه الانسان او بقي اكثر من قدر كاحه لا يفسد اعتكافه وان كان
المعتكف هو المودن فصعد المئذنة لا اذ لا يفسد اعتكافه وان كان باب المئذنة من
خارج المسجد وان الصدم للمجد او اخرجه السلطان كرها فدخل مسجد اخر من شاعته
القياس ان يفسد اعتكافه وفي الاستحسان لا يفسد فان اكل وشرب ناسيا لا يفسد اعتكافه
وان خرج او جاع مع ناسيا فسد ولو اسفل الى مسجد اخر من غير عذر فسد اعتكافه عند
ابي حنيفة رضي الله عنه وعند جما لا يفسد ولا يصح اعتكاف النفل اقل من يوم
في رواية الحسن وعنه في يوسف يصح اذا كان اكرالها وعنده محمد يصح وان كانت ساعة

كتاب الحج

الحج فرض بالكتاب والسنة واجماع الامة اما الكتاب قوله تعالى والله اعلم
حج البيت من استطاع اليه سبيلا والسنة فما روي عن النبي عليه السلام انه قال
يا ايها المسلم على خمس ودر من جعلها حج البيت وروى عنه ايضا انه قال من ملك زاد او راحلة

بلغه الى بيت الله تعالى فلم يحج فعليه ان يموت يهوديا او نصرانيا وعليه اجتماع الامة
واختلاف الرواية عن صحابنا رحمهم الله ان وجوبها على الفور او على التراخي وروى الحسن
والمعلل ما يدل على انه على الفور ولم يحج عن غير خلاف قال ابو الحسن القدوري رحمه
الله فكان شيوخنا يقولون ان هذا قولهم وذكر علي بن موسى القمي انه على التراخي ولا يسنه في
احد بعينه وذكر عبد الله بن علي عن صحابنا جميعا انه على التراخي وذكر الرضا ج عن يوسف
انه على الفور وروى محمد بن جعفر البجلي قول ابي حنيفة مثل قول ابي يوسف فاحصل ان على
قول ابي حنيفة وابي يوسف رضي الله عنهما يجب على الفور وعلى قول محمد رحمه الله يجب
على التراخي وروى احمد الشافعي رحمه الله واجمعوا له متى ادى الحج كون ادا قضا وبه اجمع
وقايل الخلاف ترجع الى الاثر ولا يجب في جميع العمر الامم واحد فمن زاد على ذلك يكون بطورا
او نذرا او حجة على نفسه ولا يجب الا على المستطيع في وقت خروج اهل البلد وهو القادار
على الزاد والراحلة ذاهبا وراجعا الى اهله فاضلا عن دونه ومسكبه وخادمه وسباب
بدنه وامانتيه وعنه في يوسف بشرط مع ذلك كله ان يكون له نفقة شهر بعد رجوعه
ومن قدر على سق محل او على راس مال له فهو مستطيع ومن شرايطه ان يكون الطريق امنا
وقال عبد الله بن علي رحمه الله ليس على اهل خراسان حج منذ كذا سنة وقال
ابو القاسم الصغار البجلي رحمه الله لا ارى الحج فرضا منذ عشرين سنة والناحية عند
دار من دار الحرب وقال ابو بكر لا اقول في زماننا ان الحج فرض قال ذلك في سنة
ست وعشرين وثلثمائة وهذا في زمانهم فكيف في زماننا قال العقي ابو الليث رحمه
الله ان كان الغالب في الطريق السلامة فالحج فرض وان كان الغالب خلاف ذلك فالعرض ساقط
فان كان له دار لا يسكنها وعبد لا يستخدمه فقد ذكر ابن شجاع انه يجب عليه ان يبعه ويحج
به وان كان له منزل لوباعه امكه ان يشتري من ماله او من ماله ويحج بما بقي لا يلزمه الحج
وان كان له عند خروج اهل بلده مقدار ما يحج به وعزم على الرجوع ذكر ابن شجاع عن
ابي حنيفة انه يجب به ولا يزوج وقال ابو يوسف اذا كان له درهم وليس له مسكن ولا خادم
لزمه الحج وان صرفه الى غيره كان ما يحج دين في ذمته فان ملكه في اول السنة قبل ان
يتاهب اهل بلده الى الخروج فهو في سعة من صرفه الى حيث شالته لا يلزمه التاهب في الحال
وان قدر على المراد والراحلة بطريق الاية من لا يلحقه المنه كالوالدين المولودين او ممن تلحقه

الحج

المنه من الاجانب لا يلزمه الحج وان وهب له احد ما لا يلزمه القبول وكذلك لو تصدق
 به عليه ويلزم الحج على اهل مكة ومن حوطها اذا نواها في المشي وان ايقدر واما الراجحة
 ولكن لا يلزم من الطعام مقدارا ما يكفهم ولعلهم المعروف في حين عودهم ولا يجب الحج الا
 على الحر المسلم البالغ العاقل الصحيح القادر على الركوب وسرطه المراه ان يكون لها زوج او محرم
 يحج بها سواء كان من جهة النسب او من جهة الصهر الا ان يكون منها وبين مكة اقل من ثلثه
 ايام فحينئذ يجب عليها ان يحج بنفسها وان لم يكن لها زوج يحج بها ولا محرم الا ان يكون معه فلا يخرج
 من بيتها حتى يقضي عدتها وان امتنع المحرم من الحج معها الا ان يلزم عنه الراد والراحلة الى
 محج عليها الحج ام لا ذكر ابو الحسن القدر ودي رحمه الله في شرحه انه يجب عليها ذلك
 وذكر في شرح الطحاوي انه لا يجب عليها ذلك واداو جدت محرما يحج بها حجة الاسلام
 فليس للزوج ان يمنعها عندئذ الا ان يكون نفلا وقال السافعي كان له منعها ولا يجب
 الحج على الفقير ولا على المريض ولا على الذي لا يثبت على الدابة وكذلك على العمى وان وجد فابدا
 في قول ابي حنيفة رضي الله عنه بخلافهما ولا على الصبي المجنون والمأفوق والمملوك
 والرمز وكل من حج هو لا يمسقط الفرض عنه كمن صلى الحجة وليست بواجبة عليه الا على الصبي
 والمجنون والمملوك والمأفوق فان المانع متى زال عنه لزمت الحج تائبا فان بلغ الصبي بعد ما احرم
 او افاق المجنون واسلم الكافر ثم استأنف الاحرام وجدد البلية اجزاء من حجة الاسلام
 بخلاف ما اذا عتق واستأنف الاحرام وجدد البلية فانه لا يقبل حجه من التطوع الى الفرض
 ويستحب الذي يخرج الى الحج ان يري دمه من الديور ويترضى خصومه ويترك نفقه عياله
 ويخرج بنفقة طيبه وتبلى الله في طريقه ويكره ذكر الله ويحبب الغضب ويكره الاحتمال عن
 الناس ويستعمل السكنة والوقار ويترك جميع ما لا يعنيه فاذا اتى الميقات احرم مما هو في قصد
 والمحرمون رعد مفتردا بالحج ومفرد بالعمرة وفارن ومتمتع وحل واحبار كان وواجبات
 فاركان الحج ثلاثة لا يصح بدونها الاحرام والوقوف عرفه وطواف الزمان فان قاته الوقوف
 بعرفة فقد قاته الحج وان وقف بعرفة لا يفوته الحج وباقي طواف الزمان في جميع السنة الا
 انه ان لايه في ايام الحج لا يلزمه دم وان اخرج عن ذلك لزمه دم في قول ابي حنيفة وقال لا
 شيء عليه للتأخير وواجباته ستة الاحرام من الميقات والسعي من الصفا والمروة والوقوف
 بمنزلة بعد صلاة الفجر الى ان يسفر جدا والحلق او التقصير اذا اراد الخروج من الاحرام والحلق

قوله

القديم

افضل وطواف القدر اذا كان اقبيا فان ترك شيئا من هذه الواجبات لا يفسد حجه ولا
 دم وسننه اربعة طواف القدر اذا كان الرجل اقبيا والرملة في الملائك الاول وهو ان يحل
 في المشي حصة كفاه واخير الزم في طواف الزمان افضل وذلك السعي والحر وله في
 السعي من الصفا والمروة والبيتوته بمائة ايام المحرم ان ترك شيئا منها فقد اساء ولا شيء عليه
 واركان العمرة هو الطواف وواجبها السعي من الصفا والمروة فاذا فعلها فقد تمت عمرته فيحل
 بعد ذلك بالحلق او بالتقصير والحلق افضل ويجوز العمرة في جميع السنة الا انها كرم في خمسة
 ايام يوم الفطر ويوم النحر وايام التشريق والقارن هو الذي لى لعمرة وحجة معا من الميقات
 والا فضل ان يقدم العمرة على الحج في البلية وباقي افعال العمرة على ما مر وبقي محرما حتى
 يفرغ من افعال الحج والمتمتع هو الذي احرم بعمر من الميقات في شهر الحج فلما فرغ من عمرته
 ليحج في شهر الحج قبل ان يلبس باله المأما صححوا والمواقف التي لا يجوز لانس ان يجاوزها
 الا بمحرما خمسة وقتها رسول الله صلى الله عليه وسلم لا هلهيا ولمن مر بها من غير اهلهي الا
 المدينة ذوالخليفة ولا هلهي العراق ذوات عرق ولا هلهي الشام الحنيفة ولا هلهي ذوات عرق
 بللم وميقات اهل مكة الحج احرم يرمون من اي مكان شاؤا والعمرة احل وهو النعيم من خارج الحرم
 والحل ما بين الحرم والمواقف الخمسة واهل الحل محرم كل واحد منهم مزد وسنة الله واذا خرج
 من كان داخل المواقف الخمسة كالتبقة او غيرها فهو كالا في لا يجوز ان يجاوز من الميقات الا بمحرما
 باحرام الحج والعمرة وان قصد المكي موضعا في الحل لحاجته ويقوم معه كانه ان يدخل بغير احرام
 فاذا اراد ان يدخل بعد ذلك بخلاف الا في فانه لا يدخل مكة بحال الا بمحرما ومن قصد دخول
 مكة من غير المواقف فمقارنته اذا اذى احد المواقف والمدة في اذا جاوز الى الحنيفة فاحرم عند
 فلا بأس بذلك لانه من حمله من مر بها والا فضل ان يحرم من ذي الحليفة والاحرام عندنا شرط
 من شرائط الحج كالوضوء للصلاة حتى يجوز تقدمه على شهر الحج وعندنا في حجه الله ركن حتى لا يجوز
 الا في شهر الحج والا فضل ان يحرم من ذوات الله واجمعوا ان الاحرام قبل شهر الحج مكروه
 واشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة وينبغي للحرم اذا اراد الاحرام ان يقص شاربه
 ويقلم اطافيه ويحلق عيانه ثم يغتسل او يتوضا والغسل افضل ومس من اي طيب شاؤ ويدهن
 باي دهن شاؤوا بغير ابدل ذلك بعد الاحرام او لم يبق وهذا عند ابي حنيفة واني يوسف
 وقال سفيان محمد وزفر يكره ان يغتسل بغير ابدل بعد الاحرام ويلبس بغير من غير مخيطين اذا را

بغير احرام الى مكة فله ذلك

وزاد اجد يدركنا او غيبيلن والجد من افضل ثم يصلي ركعتين ويقول بعد فاعه من الصلاة
اللهم اني اريد الحج والعمرة فيسره لي وقبله مني وان اراد القرآن يقول اللهم اني اريد العمرة
والحج فيسره لي وقبلهما مني ثم يصلي ركعتين ويقول اللهم اني اريد العمرة والالحاق
ليتك لا شريك لك ليك ان الحمد والبنوة لك والملائكة لا شريك لك بكبر ان وصفتهم
والكبر اصح ولا يخل في من هذه الكلمات والزيادة من جنبها حسن وان قال ليك تحين لركبتك
في قول اني حنيفه والي يوسف رضي الله عنهما وقال محمد رضي الله عنه لزمته حجة واحدة
ثم عند لي حنيفه لا يصير افضلا لغيرهما حتى يتوجه الى مكة وروي الحسن عنه انه لا يصير افضلا
لا حرمهما حتى يطوف وقال ابو يوسف اذا فرغ من الاحرام فقد صار افضلا واهل الخلاف
اذا احصر عقيب الاحرام لزمته دمان عند لي حنيفه ودم عند لي يوسف قال في فقد صار
محرمًا بالنية عند النبي لا بالنية والاحرام ان واحد منه فعل من خصا يصح المحرم بالنية
الحج والعمرة فان لم يبالف ارسيته او لعل وسبح او حمد الله تعالى او مجده ونوى به الاحرام صار محرمًا
سواء كان بحسن النية او لا وعنه يوسف ان كان لا بحسن النية جاز ولا فلا كما في الصلاة والصحاح
انه لا خلاف فيها وان قلد بدنه تطوعا او نذرًا او حراما او غير ونوى به الاحرام وساقا
وتوجه معها صار محرمًا لان هذا من خصا يصح افعال الحج فصارت كف عن النبي ولو جلد بدته اي
البسها الجلال وقلد شاء ونوى به الاحرام فوجه معها لم يصير محرمًا وذلك اذا اشعر بدته
ونوى به الاحرام في قولهم جميعا والاشعار ان يطعن في سنامها من الجانب الايسر حتى يسيل
منه الدم والاشعار مكروه في قول لي حنيفه رضي الله عنه وقال هو حسن وان نوى الحج عند
الاحرام ولم يلبث ولا فعل فعلا يقوم مقام النية لا يصير محرمًا عندنا وعنه يوسف انه قال
يصير محرمًا وبه اخذ الشافعي واذ رجا البعيد يقول عند الركوب بسم الله وبالله والحمد لله
الذي هدانا للاسلام ومن علينا محمد عليه السلام سبحان الذي يخر لنا هذا وما كنا له مقرنين
وانا ليربنا لمقبلون فاذا صار محرمًا بقي الله تعالى عن محظورات الاحرام من الرفش والفتور
والجدال ولا يقبل امراته ولا يبايعها ولا يشل صيدا ولا يدرك عليه ولا يثير اليه حتى يخرج
من الاحرام وكبر النبي عقيب الصلوات وكلما علا شرفا او هبط واديا او لغى وكبا ولا يحار
وعند الاقباه من النوم فاذا دخل مكة وعان البيت كبر وهنك واذا دخل الحرم يقول
اللهم هذا البيت بيتك والحرم حرمك والعبد عبدك فوفقني لما تحب وترضى واذا نظرت الى

البيت يقول اللهم انت السلام ومنك السلام واليه السلام حيث ارنا بالسلام المصير
زدنيك هذا تعظيما وتشريفا ومهابة وزد من عظمه ولشرفه من حجه او اعظم تعظيما وتشريفا
ومهابة ثم باقي الحجر الاسود وتستلمه ولا تستلام ان يضع كفيه على الحجر ويقبله بغير يديه من
غير ان يودي مسلمات لم يتركه ذلك لاراد حجام الباس يقف فاما من حيث امكته ويرفع يده
هذا منكبيه ويجعل كفيه نحو الحجر مقبلا بوجهه اليه ويقبل كفيه ويقول الله اكبر الله اكبر
اللهم ايمانك وتصديقك بكبابك واتبعنا عالتك وسنة نبيك محمد شاهدنا ان لا اله الا الله
وحده لا شريك له وان محمد عبده ورسوله امننت بالله وكفرت بالجنات والطاغوت
ويقول عند الاستلام بسم الله الرحمن الرحيم اللهم اغفر لي ذنوبي وطهر قلبي واسرح
صدري ويسر لي امري وعافني فمراحتك مراحتك في الطواف من بين الحجر ويطوف بالبيت
سبعة اشواط من الحجر الى الحجر ويجعل طوافه من وراء الحطيم لانه من البيت بالنظر ويستلم الركن
اليمني في كل شوط ويقول في طوافه اللهم اني اعوذ بك من الكفر والقر والذل ومواقف
الحري في الدنيا والاخرة ربنا اننا في الدنيا حسنة وفي الاخرة حسنة وقاعداب النار ولما
مر بالركن اليماني يقول عند ذلك وكذا عند الحجر الاسود قال محمد في الاصل ان ترك
استلام الركن لا يضرم فاذا وصل الى الحجر الاسود في المة السابعة استلمه وامسك عن الطواف
واقي مقام ابراهيم عليه السلام وصلى عليه ركعتين في وقت مستحب او حيث تسر له من المسجد الحرام
ونقرأ في الاولى قل يا اهل الكافرون وفي الثانية قل هو الله احد وان قرأ غيرهما جاز وهو واجبه عندنا
وعند السافعي سنة فاذا فرغ من الصلاة يدعو نفسه ولوالديه وللمومنين والمومنات ثم يقول
اللهم وفقني لما تحب وترضى وجنني عما يحبط ويكره وبتني على ملكك وملة خليفك ابراهيم عليه السلام
ويقول تحت الميزاب اللهم اطلني تحت عرشك يوم لا اخل الاطل عرشك لا اله الا الله فلي يا ارحم الراحمين
ثم يخرج من باب الصفا فيصعد على الصفا ويقوم فاما مستقبل البيت ويرفع يديه ويجعل
باطنها نحو السماء وتلى وكبريلا ويقول بين كل كبرتين لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك
وله الحمد يحيى ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله ولا نعبد الاياه
مخلصين له الدين لو كره المشركون ونحو اليه صابرون ثم يلى في الاخرة ويعمل ويسبح ويحمد الله بما
هو اهل له ويصلي على النبي عليه السلام ويتضرع الى الله خضوع وخشوع وتذلل بعد صاف عن
الكبر والذفر ويدعو الله في حوائجه ثم يصبط ويقول عند هبوطه اللهم استملي لستاك

في البيت

وسنة نبينا وتوفي على ملك وماله نبيك ولعمري من مضلات الفتن ما ظهر منها وما
بطن برحمتك يا ارحم الراحمين وسوجه على هينه نحو المروة فاذا انتهى الى بطن الوادي سعى سعيًا حتى
جاءه عن الوادي ويقول في سعيه رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم فانت انت الاعز
الاكرم واهدني لئلا اقوم فانك تعلم ولا اعلم ثم يمشي على هيبته الى ان ياتي المروة فاذا
اماها صعد عليها ويقوم على اعلا قدر ميه مستقبل القبلة ويفعل ما فعل على الصفا ثم يهبط
منها ويعود الى الصفا ويرجع الى المروة حتى يفعل مثل ذلك سبع مرات فاذا انتهى سعيه
الى المروة السابعة امسك عن العود ومكث مكة حراما على ما هو عليه ويطوف بالبيت كما بد الله
ويصل عقب كل طواف ركعتين يسكنهما الجمع بين الاسابيع من غير صلاة في قول في حنيفة ومحمد
وقال ابو يوسف لا يكمل اذا قطع ذلك عروفا فاذا كان يوم السابع من ذي الحجة صلى بالناس
الظهر مكة فاذا فرغ من صلاة خطب خطبة واحدة يعلم الناس فيها جميع مناسكهم الى يوم
فاذا كان يوم الترويه وهو اليوم الثامن من ذي الحجة صلى الامام بالناس الفجر مكة ثم خرج
الى منى ومكث به ويصل الفجر بظن ان اذا طلعت الشمس توجه الى العرفات بالسكينة والوقار فاذا
وصل اليها نزل بها في اي مكان شا الا بطن عرفة فاذا زالت الشمس اذن المؤذن والامام على
المنبر فاذا فرغ من الاذان قام وخطب خطبتين بفصل بينهما جلوسه خفيفة وذكر في
خطبته جميع مناسكهم الى يوم الثاني من ايام الفروع عن ابي يوسف رحمه الله بوزن المؤذن
والامام في المسطاط فاذا فرغ من الاذان خرج وصعد على المنبر فاذا فرغ من خطبته
اقام المؤذن وصلى يصلي الظهر والعصر في تلك الساعة باذان او اقامتين ولا يفصل بينهما
بالطرح ولا يفصل بينهما بذلك اذا اذن العصر في قول في حنيفة والى ابو يوسف
وروي ابن سماعه عن محمد انه يقتصر على اقامة وحفي بالقراءة فهما ومن ادرك شيئا
من الظهر والعصر مع الامام جمع بينهما في قولهم جميعا ولشروط ان يكون محرما بالحج فهما
ان صلى الظهر وهو غير محرم بان كان الرجل مكبما احرم بالحج او كان محرما بعمرة لا يصل
العصر الا في وقتها وعن ابي حنيفة رضي الله عنه يجوز تقديمها وهو قول محمد وزفر وجوز
الجمع من غير خطبة ويكون مستميا وكذلك ان خطب قبل الزوال ومن صلى الظهر وحده لا
يصل العصر مع الامام في قول في حنيفة ويصلها في وقتها وقال ابو يوسف ومحمد
يجوز لكل واحد ان يجمع بينهما في منزله فاذا فرغوا من صلوات العصر اتشروا ووقف كل واحد

منهم في اي مكان يشترط من الجبل ولا يزالون في التكبير والهيل والتسبيح والتمسك
بالخشوع والتدال والاخلاص والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء بحوائجهم الى غروب
الشمس وحول الامام واقفا على حاله يلا غروب الشمس ويقول كل واحد في قلبه
لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير
وهو على كل شيء قدير ثم يقولون لا اله الا الله ولا نعبد الاياه مخلصين له الدين ولولاه الكافرون
القصم انت قلت ادعوني استجب لكم وانت لا تحلفا لميلاد القصم هذا مقام العبد المستجير
من النار فاجري من النار بقولك وادخلني الجنة برحمتك ومغفرتك اللهم انت هديتني
للاسلام فلا تنهني مني ولا تنزعني منه حتى يقضي علي ما عليه ووقت الوقوف ما بين الزوال الى
طلوع الفجر من يوم الفجر من ادرك الوقوف بين هذين الوقوفين فقد ادرك الحج والا فلا وسوا
كان عالما ايضا او جاهلا بقطانا كان او ما علم او معي عليه او ما را من غير كمال فاذا غابت
الشمس افاض الامام والناس معه الى المزدلفة ولا يجاوز عرفة الا بعد غروب الشمس ومن
جاءوها قبل الغروب فعليه دم الا ان يعود قبل غروبها ففرض مع الامام بعد الغروب
ولا يصل احد صلاة المغرب في الطريق من صلاة العادها بمنزلة مع الامام فان لم
يعدها حتى طلع الفجر لا يرمده الا عادة في قول في حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف
اذا صلاها في الطريق جاز وانما اذا وصل الامام الى المزدلفة اذن المؤذن اذا غاب
الشفق واقام وصلى يصلي المغرب والعشاء بذلك الاذان والاقامة الا ان يفصل بينهما بالطرح
وغير ذلك فيعيد الاقامة للعشاء عندنا وقال زفر يعيد الاذان ايضا كما في غيره
ويدعوا بدعوات دعاها بعرفة ويقول القصم حرم حكي ودمي وعظمي جميع جوارحي على النار
يا ارحم الراحمين فميت هناك الليلة فيصل الفجر بفلس من الى المشعر احرام متوقف عنده ويدعو
كما دعا من قبل وكبر وهلل ويسال حاجته من الله عز وجل ويصل على النبي عليه السلام
ومنزلة لها موقف الا بطن محشر فقف حتى يسفر جدا ثم يدفع الى منا واهل حصا الجار
من مزدلفة او من الطريق ولا يأخذ من حصا قدر ماء احد قبله لان ذلك لمن لم يقبل حجة
فاذا الى جمره العقبة يرمي بسبع حصيات من بطن الوادي من اسفل الوادي الى اعلاه من
الجانب الايمن ويكبر مع كل حصاة ولا تقف عندها ويقول اللهم اجعله جملته ورا وسعيا
مستورا ودنيا معفورا وقطع السبيحة مع اول حصاة يرميها ان كان مفردا او قارنا اما المعتمر

يقطع التلبية عند استلام الحجر الأسود فإذا فعل ذلك بقي لنا ويخرج هناك ما استيسر
 من الهدى ان كان زائدا وان كان مفردا فلا هدي عليه الا ان يتطوع واذا وجد هديه للبحر
 يقول وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض حنيفا وما انا من المشركين ان صلاحي
 ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وذلك امرت به من المسلمين اللهم
 هذا منك ولك اللهم تقبله مني كما تقبلت من ابراهيم خليلك بفضلك يا ارحم الراحمين
 ثم يخلق او يقصر او خلق افضل فاذا خلق فقد حل له كل شيء الا النمام ياتي مكة من يومه او
 من الغدا ومن بعد الغد فيطوف طواف الرابة بعد الزوال وترجل في الصلاة الاولى ويسعى
 بين الصفا والمروة ان لم يكن فيهما في طواف القدوم فاذا فعل ذلك فقد حل له النساء
 وذلك ان ياتي بكر الطواف ثم يرجع من ساعته اليه منا وسيت ثم اذا صلى الحجر اخذ معه
 احدا وعشرين حصاة ودفع في موضع الحجر فيها اولا ولما على المسجد الحيف فيرمي هناك
 فتسبع حصيات بكرة مع كل حصاة ويقف عندها ويقف ويرفع يديه عقيب كل حصاة ويدعو
 الله تعالى بحاجته ويصل ويسبح ويحمد الله تعالى وتلى عليه ما بقي المقام الذي هناك وتقف
 عنده ويقول اللهم لا اعود بك من الشك والشك والشك والسقاق والمفاوق وسوا الا خلا
 وضيق الصدر وعباب القبر وفنه الدجال وسؤل المقلب وسؤل المنظر في الاهل والمالك
 وذكر في المناسك الحسن بن زياد انه يقول عند كل حصاة يرميها بحينه بسبح الله
 والله اكبر ثم يرفع يديه ويقول اللهم اجعله حجاً مبروراً وادباً مغفوراً وحصاة احدى
 مقدار النوى فان رمي اكر منها او اصغرا جراه وليس مستحب ثم يدفع الى اجم الوسطى ويقول
 مثل ذلك في مقام هناك ثم يدفع الى اجم العقبة ويقول مثل ذلك ولا يقف عندها
 وليس هناك مقام فان ترك الترتيب في رمي الحجرات جراه عندنا واسا وقال زفر لا جراه
 ثم يرجع الى مناه اذا زالت الشمس من الغد صلى الامام بالناس الطهر يني وخطب بعدها
 خطبة واحدة يعلم الناس فيها ما بقي من مناسكهم ثم الى الحجرات الثلاث وفعل مثل ما فعل بالا
 وقف عند المقامتين يدعوا كذلك وهذا في اليوم الثالث والرابع فان رمي جميع
 العقبة في اليوم الاول بعد الزوال فلا شيء عليه وفي اليوم الثاني ان رماها قبل الزوال لم
 يجز وان رماها في الليل اجراه ولا شيء عليه وذلك في اليوم الثالث وعرف في حيفه رضى
 الله عنه ان يفر في اليوم الثالث اجراه للرمي قبل الزوال وفي اليوم الرابع ان رماها قبل

الزوال جاز عند اتي حيفه خلافا لما اذا فرغ من رمي الحجرات وتعلل له مكة فاذا اتي وادي
 الا بطن وقت ساعته على رجليه ويدعو الجوهرا ما دام ياتي مكة وتطوف طواف الصدور
 ركعتين عند المقام عند المقام ثم يرجع الى اهله وذكر ابو الحسن الكرخي عن حيفه انه اذا
 فرغ من طواف الصدر وصلى ركعتين في المقام ياتي من زمزم فيشرب من ما بها فيا ويقول
 اللهم اجعله رزقا واسعا وعلما نافعاً وسقياً من كل داء ايا ارحم الراحمين ويصوب منه
 على وجهه ورأسه ويعتدل منه ان امر كنه ثم ياتي الملزم وهو موضع بين الحجر الاسود وثر
 الباب فضع عليه وجهه وصدرة وسبب باستار الكعبة فيدعو اباي دعا شافان
 امكنه ان يدخل البيت الحرام وان لم يمكنه فلا ضرر ولا احسن ان ياتي المدينة بعد ذلك
 فيدنو الى قبر النبي صلى الله عليه وسلم فيقوم بين القبر والمنبر ويسبق القبله ويصلي على النبي
 عليه السلام ويسلم على ابي بكر وعمر رضي الله عنهما وترجم عليهما فان كان احدا وصلى له ان
 يسلم عنه على النبي عليه السلام فعليه ويقول عند قبر النبي عليه السلام اللهم رب البلد
 والدين والمقام والمشرع اجرام بلغ روح محمد مناه في هذا اليوم القية والسلام اللهم اعظمها
 الدرجه والوسيلة والفضل والفضيلة اللهم اوردنا جوضه واسقنا بكاسه شربا
 من ربا واجعلنا من رضى يوم القيامة وهذه الادعية بعضها مروي عن النبي عليه السلام
 وبعضها عن الصحابة رضوان الله عليهم وليس عندنا دعاء موقت في هذه المواقف فاي دعاء
 دعاه جاز غير ان يرمي مروي على ما ذكرنا ويقول اذا رجع ابون تايون عابدون لربنا
 حامدون صدق الله وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده والحمد لله الذي
 هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله اللهم فكاهد مثلك فقبله منا ولا
 تجعله اخر العهد منا وارزقنا العود اليه حتى ترضى عنا يا ارحم الراحمين

باب من حج عن غيره والوصية به

رجل وصي ان حج عنه وهو مسافر وله او طان شتى حج عنه راجعا من قرب او طان
 الى مكة فان كان له وطن واحد حج عنه من وطنه وان كان مكيًا فمات بخراسان وصي
 ان حج عنه حج عنه من مكة الا ان يوصي بالقتل ان فجع عنه فارنا من خراسان وان لم يكن له وطن

حج عنه من حيث مات وان كان ثلث ماله لا وفي ذلك حج عنه من حيث يبلغ فان الوصي ان
حج عنه من بعد اذ حج الوصي وجلا من توابعها وهو يجب لو ذهب اليه امر كنه الرجوع
من يومه جاز وفي نوادر هشام عن محمد اذ مات الحاج عن عمر بالفادسية فقدم من حله
او من حلق حج عنه اخرجه عن الميت تطوع ونعم الوصي المال وحج عنه ما نيا من القاد
وهذا قوله وقوله في يوسف اما على قول في حنفية من وطئه بنا على ان الحاج اذا مات
في بعض الطريق حج عنه من وطئه عنده وعند من حيث مات وان عن الوصي موضع
بقيته حج عنه من ذلك الموضع ولو اوصى ان حج عنه عشر حج بعشره انفس حج الوصي عنه
رجلا واحدا في عشرين اجزاء ذكر في نوادر يوسف وان اوصى ان حج عنه عشر حج في
عشر سنين وثلاث ماله توفي بذلك كله حج الوصي عنه عشره انفس في سنة واحدة بغير
امر الحاكم ضمن فان كان تعييره لم يضمن ذكر في كتاب الوصايا لحسن بن زياد وان اوصى ان حج عنه
فلان مات فلان روي عن محمد بن عيسى الحج عنه غير الا ان لم يصرح وقال
لا يحج غيره وان اوصى ان حج عنه ثلث ماله وذلك ببلغ حج اكبره فالوصي بالخيار ان شاء
احج عنه في كل سنة حجة واحدة وان شاء حج عنه مقدارا يبلغ في سنة واحدة
والجمل افضل وان اوصى بالحج فاجتهدت الورثة على ان يحجوا واحدا منهم جاز وان لم يعصم
او كان منهم غائب او صغير لم يحج ذكر في نوادر هشام وان حج الوصي عنه باذن الورثة وهم
بكار جاز فان حج عنه بغير اذ نعم ضمن ما يقع في الطريق وان مات الوصي فقسّم الوصي الشرية
بين ورثته وعزل منها مقدارا ما يكفيها فذلك في يد او في يد الحاج عن الميت بطل القسمة
ويبرج في التركة بثلث ما بقي من ماله الا ان يعجز الميت عن الوفا بالحج فبطل الوصية وهذا
قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله له ان يرجع في التركة حتى
يستوفي ثلث جميع المال ثم يميت وقال محمد رحمه الله لا يفسخ القسمة سواء ملك المال
المعزول او لم يملك والحاج ان يشتري من الدراهم الى الحج بها دابة للرؤوب ومجلا وقرب
واداع وجواثا وشايلا لالات وشترى منها ما تروى به من الطعام والادام والحم وما الشرب
وشايير ما يحتاج اليه في ذهابه ومجيئه وشترى منها كسوة الطريق ولو في الاحرام ودهنا
يدهن به عند لبس الاحرام ورمات السراج وكل يدخل الحرام منها اختلف المشايخ فيه قال
الفقيه ابو الليث رحمه الله لمان بمثل تلك الدراهم ما يفعله الحاج بالمعروف

منه

وقال ابن سبلة لا يتداوي ولا يحج منها ولا يشتري ما للوضوء والغسل من الجنازة ولا
باس ان يشتري ما يغسل به راسه وشابه وجسده من الوسخ قال وهذا قول اصحابنا فاذا
دخل مكة استأجر منها منزلا يابى اليه وقابه يطوف عليها الميت فاذا رجع الى اهله
ود جميع ما لا يد من ذلك مع بقيته الدراهم الا ان يحمله الورثة في جملتها وتكون له ذلك
تدفعهم اياه هكذا ذكر في كتاب الوصايا لحسن بن زياد وان دفع الوصي اليه درهم لا تروج
في الطريق قال محمد رحمه الله صرحا بدراهم تروج في طريقه وللوصي ان يدفع اليه بقية
الدراهم دنابر وان اشترى بثلث الدراهم غيره وصا للجار من الوصي وحج عن الميت مال من
عنده فحج بنفسه ويرد المال وقال ابو يوسف بخبره عن الميت وهو قول في حنفية
فان خلط مال الميت بماله فحج عنه جاز وان شاعل بحاج نفسه حتى ياتي الحج ضمن المال
وان حج بمال نفسه عن الميت من عام فالاجزاء وان كان الوصي قال له حج العام فكذا في قول
ابي يوسف رحمه الله وقال زفر لا يجري منه ونعم المال فان صدق به جماع قبل الوقوف
رد الي الوصي ما بقي في يده ونعم ما يقع في الطريق وان فاته الحج بافه بما يراه او لم يراه او لم
البيع او هرب المكارى وتر له كان له ان يرجع الى اهله من ذلك المال وقال
محمد رحمه الله في نوادر من سماعة اذا فاته الحج لا يضمن النفقة الماضية ونفقة في رجوعه
الا اهل خاصته ولا نفق من مال الميت وذكر في الاملاان نفقة المحرم وكراه في رجوعه من
مات الميت وهو زواجه ابي يوسف والحسن وقال محمد بن حبيب في ماله دون مال الميت
وان اقام في بعض الاماكن خمسة عشر يوما او اكثر فنفقته من مال نفسه وان لم يزل في مكة
في شهر رمضان فنفقته على نفسه من ماله في الايام الا في ايام الاضحية من مال الميت
هكذا في ذكر محمد رحمه الله وان حل المير فوي ان يقيم مكة خمسة عشر يوما فنفقته
ماله خاصة فان اقام بعد ذلك مكة سنين كبر ولم يحد فادار على معنى انه لم ينقل
اليها ثم بدالة ان يرجع الى اهله عادت نفقته في مال الميت ولو نوى الانتقال اليها واما
لغا على تلك النية ولو طرّفه عين ثمر انقل عنها ورجع فنفقته في ماله دون مال الميت
هكذا في ذكر في نوادر ابن ستم ودرية المناياك املا واية بشترى الوليد رحمه الله
ان نفقته في حال رجوعه من ماله اذا لاق بها خمسة عشر يوما وان لم يحد فادار وان حج عن
الميت رجلا يودي الحج ويقم مكة اجزاء والعود ليس بشرط والا فضل ان حج عنه من

يرجع إلى أهله فان كان الحج صنع كما يصنع فانت الحج ولا يضر النقص لانه لم يغالفه فان
مرض في الطريق لم يجز ان يدفع المال إلى غيره ليحج عن الميت الا ان يكون الوصي اذن له بذلك
ويبقى للوصي ان يذن للحاج ان يحج عنه اذا مرض ولو احرمت من الميقات او ذونه فضا عت نقته
فانفق من مال نفسه حتى قضى المناسك ورجع إلى أهله لم يرجع بذلك على الوصي فان رفع
الامر إلى القاضي هناك فامر ان يستد من حج على الوصي وعن محمد رحمه الله لا يرجع بذلك
سوا ضاعف قبل الا حرم وذلحج وهو من اصحاب له يوسف في جملته انه اذا اهلث
قبل الا حرم لا يرجع عليه وان ملك بعده رجوع وقاله محمد في الرقات اذا اهلث
الفقه بمكة او في بعض الطريق فانفق من مال نفسه وجع بذلك على من دفع اليه المال وان
كان يعي لم يرضى وان مات في الطريق لم يرضى ما سقى وسرد إلى الوصي ما بقي وان امر الصبي رجلا
ان يحج عنه اخر تطوعا عليه فمريم فاحج عنه فحسن فهو صا من وان مرجع الحاج فقال
قد حججت وانفق للمال على نفسه فالقول قوله مع يمينه الا ان يكون المال ديناً عليه فانه ان
يحج عنه بذلك فلا يصدق في براه دميته الا بيمينه او تصديق الورثة وان اراد ان يستوي
لنفسه قضى دينه او لا امر اخذ وجع به وان سار بعض الطريق فرجع فقال منعت صدق
ولا يضمن في الرجوع عند شدة رحمة الله وقاله خلف بن ابيب رحمه الله يضمن جميع النقص
ولا يصدق قاله الفقيه ابو اللث وبه نأخذ الا ان يكون هناك امر كان مرد على ضيق
مقتلته فيصدق وان امره بالا فواد وقرن فهو مخالف عندك خيفة رضي الله عنه ويضمن
النقص وقاله ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ليس بالخالف ولا ضمان عليه وان امره بالحج
راكبا في ما شيا ضمن النقص وكذلك ان امره رجلا ان يحج عن كل واحد منهما حجه
فاحج عنهما حجة واحدة وان نوي احدهما بغير عينه كان له ان يجعل ذلك من ايما شاء في
قول له خيفة ومحمد الا ان يأخذ في الطواف وليس له التعيين بعد ذلك وقاله
ابو يوسف حجه لنفسه ويضمن النقص لانه من امر واحد هما حجه والاخر يجمع مقر
عنهما ضمن الما لين جميعا وان اخذ مالا للحج عن غيرهما جاز نفسه في الطريق قاله
خلف شهاد يضمن المال وكل دم وجب بسبب الحناية فهو مال الحناني وكذلك دم
في قول له خيفة ومحمد وقاله ابو يوسف دم القران من مال الامر ودم المحرم الامر
وقال ابو يوسف هو على المامور وان اوصى ان يحج عنه فاحج رجلا لم يحج عن نفسه جاز

في

عندنا خلافا لما في رحمه الله قال الحج امرأه او عبدا وامه باذن مولاهما جاز وقدا
فان لم يجد المرأة محرما حج بها حج في ما لها لا على نفسها ومن وجب عليه الحج فوجبه اليه
فتوجه من عاينه ذلك فمات في الطريق ليس عليه ان يوصي بالحج لانه لم يفرط الا ان تطوع
ومن مات وعليه حجه ولم يوص به فخرج الورثة عنه جاز ٥ والله اعلم ٥

باب الجنائيات

اذا طيب المحرم عضو كمالا كالرأس والساقي واعضا متفرقة مقدار عضو واحد
في مجلد واحد او ذهبه بد من البسيف او الورد او الخيري او يد من البان فعليه دم ٥
وكذلك ان قتل راسه بالكل او الرتب او الخطي في قول له خيفة ولا عليه صدق
وعن له يوسف انه يجب عليه دم وفي رواية عنه لاسي عليه اصلا وقيل ان يخطي
خطي العراق لان فيه راحة مستلذة وذكر في المشقة ان له يوسف اذا طيب ربع عضو
لزمه دم والوشة ليست بطيب حتى لو حصب بها راسه وحيته لا يلزمه شيء في قول
الي خيفة ومحمد وقاله ابو يوسف لزمه صدقة والقسط والجنائيات في قول
ابي يوسف وان لبس المحرم محيطا يوما كاملا او لبسه كاملا او غطي راسه او رجع يوما كاملا
او غطي راسه او اكره او عطف المرأة وجرها يجب فيه دم وفي الاقل من يوم بقدر
من الصدقة وهو ان تقسم الدم على ساعات اليوم فليمره مقدار ما اصاب ساعات
البس وعن له يوسف يطعم عنه نصف صاع من برودوي عن محمد في تعظيئه الرأس والوجه
يلزمه دم وفي الاقل صدقة وان غطي راسه بشي لا يعطى الرأس بذلك عاوه بان وضع على
رأسه اجانه او جوالق خطه فلا شيء عليه وان لبس قميصا يوما كاملا ثم برعه ومن
عزمه انه يلبسه فليبت من القدر لا يلزمه غير الدم الا في قول له خيفة والي يوسف
وقال محمد يلزمه دمان وان كان من عزمه ان يترك اللبس فليبت من القدر فعليه دمان
في قولهم جميعا وان جمع انواع اللبس وتعم ولبس الحفين فعليه دم والدار والناس في مخطورات
الا حرام سوا ذلك الا يضطر إلى لبس قميص واحد فليبت قميصا قاله محمد لزمه دمان الا يضطر
وهو ان يخير بين دمج الساة والصوم لانه ايام ومن اطعم سته مائة كل مائة نصف
صاع من تمر وان لبس قميصا للضرورة وحفين للضرورة لزمه احد الاشياء الثلاثة ٥

في التميمي والدم في الحفزين وكذا في الجواب في نعطيه الرأس مع لبس الحفزين وأما المرأة
فإنها لا تكشف رأسها وكشف وجهها وإن التي على منكبيه فما ولم يدخل يديه في الثياب
أو توضيح بتميم لو استند برأسه فلا شيء عليه وإن دخل يده في الثياب لم يكن لزمه الجزاء وإن استعمل
الطيب للصرون فعليه الفدية وإن كحل بكل مطيب من أو مرتين فعليه صدقة وإن كحل
أكثر من ذلك فعليه دم وكل صدقة بدرجته الأحرام وهو غير مقدور فكذلك نصف صاع إلا
في قبل الحرام والعقل لفاكت من طعام ويكره للمحرم شرب الطيب والراحين والمار الطيب
ولا يلزمه شيء وإن خلق جميع رأسه أو رقبته أو خلق عاتقه أو أجاد بطييه أو هلا أو ذاب
جرحه بدواء طيب لزمه دم وإن خلق حدا كرا بطييه فعليه صدقة عندنا وقال
زور عليه دم وقال أبو يوسف ومحمد في الرأس إن خلق الدم فعليه دم والأفعلية
هكذي ذكر في التحفة وإن خلق مواضع المحاجم كالرقبة وغيرها أو أكل زعفرانا
حتى ملطخ جميع فده فعليه دم في قول له حنيفة وقال عليه صدقة وهي نصف صاع
من سر وإن أكل الطيب في طعام قد طبخ وبغير فلا شيء عليه وإن لم يطبخ ورجحه موجود
كأن له ذلك وإن قص الحافر يدية ورجلية في مجلس واحد فعليه دم واحد في قولهم
جميعا وإن قصها ولم يبق عليه إلا الخلق وكذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله
وقال لا شيء عليه وإن قصها في مجلس مختلف فعليه دم واحد في قول محمد خلافا لما
وإن قص ثلاثة أطراف من يد واحد فعليه صدقة عندنا وهي نصف صاع عن كل طرف
وقال زور لزمه دم وإن كسر طرف فمعلق ما صبعه فقطعه فلا شيء عليه ما إذا قطع
شجرة بأبته أو حشيشا بأبته في الحرم وقص خمسة أطراف من يد أو رجل نقص جميع الأطراف
في قولهم جميعا الوجود الأربع مجتمعا وإن كان من يد أو يد ورجل وكذلك في قول محمد وقال
لحل واحد نصف صاع من برا أو صاع من سعيه وإن قص أربعة من كل عضو فعليه
لحل واحد نصف صاع في قول أبي حنيفة وأبي يوسف إلا أن يبلغ ذلك دما نقص من
الدم ما شاء وقال محمد لزمه دم فإن جاء مع امرأته قبل الوقوف من المرح أو قبل أن
يطوف لعمرة أرفعه أو قبلها أو لم يها فعليه دم وإن استمنى فأول وكذلك في قول
وإن أخطوف الزيادة عن أيام النحر والرمي أو أخلق عن أيام الشروق فعليه دم في قول
أبي حنيفة وعندنا لا شيء عليه وإن ترك رمي الجمار الثلاث في يوم واحد أو ترك حمرة

العقبه في يوم النحر فعليه دم بالافاق وحرم على المحرم قتل صيد البر وهو حيوان تمتنع
بجناحه أو بقوائمه وهذا البط والدجاجة لهما جناح من المييد وقد أباح الشارع أن يقتل
المحرم خمسة أشياء في الحرم الحية والعقرب والفأر والحذاء والحب العقور وإن
قتل ذبابة فلا شيء عليه وكذلك إن بداه السبع فقتله في قول علمائنا الثلاثة رحمهم الله
وقال زور لزمه دم ويجل للمحرم صيد البحر إلا الأوزان فإن قتل ما يؤكل لحمه من
الصيود أو ما لا يؤكل لحمه فعليه فمته بقومه دوي عدل لهما معرفة بقتله الصيد في المكان
الذي صاب به إن كانت له قومه في ذلك المكان بقومه في أقرب الأماكن منه ثم تحيد القائل
في قول أبي حنيفة وأبي يوسف بين أن لشري بقتله هديا يدعيه في الحرم ومن أن
يشري لها خطه فتصدق بها على المسكين لكل مسكين نصف صاع في أي مكان شاء
وإن شاء صام مكان كل نصف صاع يوما فإن فضل منها ما لا يبلغ نصف صاع تصدق
على مسكين واحد أو صام عنه يوما كاملا ولا يراد في السباع من هدي واحد في قول علمائنا
رحمهم الله وقال زور يجب عليه فمته بالغه ما بلغت فالصيد المألول وروي عن
الكرخي أنه لا يبلغ دما وسقط منه شيء وإن محمد والشافعي إلا حيا زلما يحكين لشيء
القائل فإن اختار شيئا ليس له أن يجاوز عنه فإن اختار الهدي من طائر كان المقبول له نظير
فعليه نظير لا غير ولا يراد على جانب القمه وإن لم يكن له نظير لشري بقتله هديا يدعيه في
الحرم وقال أبو حنيفة وأبو يوسف رضي الله عنهما لا يجوز النطير إلا أن يكون فمته ميا
لقمه المقبول فإن دبح الهدي في الحرم سقط عنه الجراح لو هلك بعد الذبح أو سرق
لا يلزمه أن يقيم غير مقامه وإن تصدق به على فقير أو جاد جراه وإن دبحه في غير الحرم
لا سقط عنه حتى تصدق به على المسكين لكل مسكين مقدار قمه نصف صاع من سر
فإن نقص اللحم عن مقدار قمه الصيد من الطعام لزمه التمام وإن كسر من ثعلب قال
أبو حنيفة رضي الله عنه عليه بقضائه إلا أن يعلم أنه نبت وعاد كما كان الفيل والحمر
والقرود من حيلة السباع وحب الجزاء على من قتله في قول علمائنا الثلاثة وقال زور
لا شيء عليه وإن قتل قفدا أو حلة أو فاد أو بقوضا أو برغوبا فلا شيء عليه ولا بأس أن يقتل الزب
والذباب والبعوض وصباح الليل فإن دبح المحرم رجلا على صيد ثم قال كذب فذله عليه
أخر فقتله بجزأ على المائي ولو جرح صيدا حتى أخرج من حيزه إلا متناع بأن قطع رجله

او جناحه لزمته قيمته تامه ولو ضرب ظبيته فالت خيئنا ميتا مات ضمن جزاهما
 وان قتلها وهي حامل ضمن جزاها حاملها ولو اجتمع جماعة من الجرمين فقتلوا صيدا ففعل كل
 واحد جزا كما قبل وان كانا مغلما ضمنوا الصداجه قيمته مغلما وعلى كل واحد منهم قيمته وحشيا
 غير معلم لله تعالى ولذلك في كل صيد معلوم يعلم وان قتل حلال ومفرد وقارن
 بضربة واحدة فعلى الحلال ثلث قيمته وعلى المفرد جميع قيمته وعلى القارن ثمان وان اجتمعوا
 على قتل صيد الحرم وهم غير محرمين فعلم قيمته واحدة ولا يجزي عنه الصوم والصيد
 ميتة لا تؤكل وان اخذ محرم صيدا فقتله محرم اخر في يده فعلى كل واحد قيمته كاملة
 ويترجع الاخذ على القاتل بما ضمن ولو روي حلال من الحرم لا يصيد في اجل ففروا صابده في
 حلاله ولا تفر وان كان الرامي والمرمى في الحرم لا يحل اكله ولو رمى لا يصيد في اجل ففروا صابده في
 الحرم فلا شيء على الرامي والصيد ميتة لا يؤكل ويعتبر قوام الصيد ان كانا معا وجميعه ان كان
 مضطجعا ويحل للحرم اكل الصبي لما ذكره من له صنع في اصطيداه ويجوز في الهدايا ما يجوز في
 الاصحى فان بلغت قيمة الصيد المقتول حملا دون الجذع او بلغ عنها لم يجز ذبحه
 في قول ابي حنيفة خلافا لما ومن جاوز الميتات بغير احرام وهو يبد الحج والعمرة احرام او
 افاض من عرفات قبل غروب الشمس لزمه دم فان رجع قبل غروب الشمس افاض مع
 الامام من عرفات بعد غروبها سقط عنه الدم عندنا خلافا لغيره فان لم يجرم حتى دخل
 مكة لزمته حجه او عمره فان رجع الى الميتات من عامه ذلك حرم حجة الاسلام اجزاء
 عنها وعثمان لزمه بدخول مكة عندنا خلافا لغيره فان تحولت السنة لاسقط عنه في قولهم
 وعلى هذا الخلاف اذا رجع الى الميتات بعد ما احرم قبل الطواف ولحقه سقط عنه الدم
 خلافا له ولو لم يلبث بعد رجوعه الى الميتات لم يسقط عنه الدم في قول ابي حنيفة رضي
 الله عنه خلافا لما فان جاوز الميتات مرا بغير احرام فعليه لحد واحد احرام اما حجه او
 عمره فان حج من عامه ذلك سقط عنه ما وجب عليه اخره لزمه الباقي ولو حلق القارن
 قبل الذبح لزمه دمان عند ابي حنيفة دم للقران دم لما خيرا الحلق وعندهما لا شيء عليه لما خيرا
 الحلق وقال زفر عليه بلامه دما ولا يجوز الحلق في غير الحرم عند ابي حنيفة ومحمد

باب الاحصار

اذا احصر الحرم بالحج او بالعمرة عن الوقوف والوصول الى بيت الله تعالى لم يرض او عهد او عمله
 نافلة من المضى او سرق بفقته او هلك راحله وهو عاجز عن المشى او مات محرم المراه او
 زوجته او احرمت وليس معها محرم يحج لها ولا زوج فهو محصر ولا يتحل الا بالذبح او بفعل
 العمرة فان سرق بفقته وهو قادر على المشى فليس محصر ان كان ذرا على المشى في الحال
 وخاف ان يحجز بعد ذلك فهو محصر فان احرمت المراه باذن زوجها ولم يخرج معها لم يحل
 الا بالذبح فاذا اراد المحصر ان يتحل سعى الهدي او من هدى شترى عنه وبواعدهم
 ان يدحونه في يوم بعينه فاذا دح عنه تحلل وروي عن ابي حنيفة انه قال ان تم احصان
 الى يوم الحرم له الاجلال وان صح في يدك بقدر ان يدرك الحج بقدر لا يحل دح ذلك الهدي
 ويجب عليه المضى في حجة فان ترك المضى حقه فانه الحج فهو بمنزلة ما تترك الحج وعليه ان يضحي للمكة
 وحل من حجه بافعال العمرة فان تحلل في يوم وعدهم بالذبح على طعن انهم دحوا الهدي في
 اليوم ثم علم انفسهم لم يدحوا حصارا محرما كما كان وعليه دم لاجلاله وماوله محظورا رايه
 قال ثقت بصدق بن حنبل باولها لما في تطوع فاذا دح الهدي عنه تحلل ولا حاجة الى الحلق
 والمقصود في قول ابي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما فان فعل ذلك فحسروا
 ابو يوسف رحمه الله ينبغي له ان يحلق ويصغر ان لم يفعل فلا شيء عليه وروي عنه ان الحلق
 واجب لا يصح تركه فان كان المحصر فارا بعدت هديته لا يتحل الا بدعها جميعا فان بحث
 هدي واحد من حجه لم يتحل من احد منهما فان جحد المحصر هديا ولا بمن هدي سقى محرما
 ابداء ولا يتحل الا بالطواف والسعي والحلق فان ادرك ابعده هديه بعد ما بعته صنع به
 ما شاء من مع وهبه وغير ذلك فان بحث المحصر هديا فاراد ان يرجع الى اهله فله
 ذلك سواء دح عنه او لم يدح ولا يجوز دح دم الا حصارا الا في الحرم ويجوز تقديمه على يوم
 عند ابي حنيفة ولا لا يجوز ذبحه الا في يوم النحر او بعد فان دح الهدي تقدم
 بلحه على فقترامكة فان حصر بعد الوقوف بعرفة ولو بساعه واحد فليس محصر فان مضت
 ايام الشتر سقط عنه الوقوف مزدلفة ورمى الجمار وعليه دمان يطوف للرياء
 وعليه دم لما خيرا ودم لما خيرا الحلق وقال ابو يوسف ومحمد رضي الله عنهما لا شيء عليه
 لما خيرا وذكر ابو الحسن الكرخي في جامعته عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رضي الله عنهما
 ان المحصر في الحرم لا يكون محصرا من غير فصل وذلك الطحاوي عن اصحابنا ان امرئ

الحج او العمرة

الوصول إلى البيت أو الوقوف بعرفة لم يكن محصرا وإن لم يكن كنهه أن يصل إلى واحد
منهما يكون محصرا وقال أبو يوسف إن أحصر قبل الوقوف كان محصرا وإن زال عنه
الأحصار قبل أن يدخل عهده وهو قادر على أدائه فله المضي فإن دح فقد حلل وإن أراد
بعد ذلك أن يحج من غايته ذلك جد الأحرار ومضى ولا يرمه العزم لأن الحج لم يفت
عنه وهذا عند أبي حنيفة وأما عندهما متى أدرك الهدى أدرك الحج لا محالة فإن أحرم
المراة بالحج التطوع من غير إذن الزوج ومعها محرم ليس لها محرم وللزوج أن يحللها
بأدنى فعل محظور الأحرار من قص طفرها وتطيبها وبقيها ويجوز ذلك إذا فعل ذلك فقد حلت
وعليها دم الأحصار وحجة وعمر إذا لادها الزوج فإن أدن لها في عامها ذلك فحلت عزمها
عن التطوع سواء نوبت الفضا عنه أو لم تنو وعيها دم لرفض العزم الأولى ولا عمر عليها فإن
تحولت السنة لا تسقط عنها الأبنية الفضا وعليها حجة وعمر ودم فإن أحرم العبد بادل
مولاه فله أن يحللها بأدنى محظور الأحرار ومكره ذلك وكري في الأمه وقال
أبو يوسف ليس له ذلك فإذا اعتق فعليه حجة وعمر وهدى وذكر في الأصل أنه إذا ادن
له مولاه قدم الأحصار على المولى وإن باع المولى عبده المحرم أو أمته المحرمة للمستتر
أن يحللها من غير كراهية عندنا طهرها لزوجها وإن أدن لأمته في الحج فليس لزوجها أن يمنعه
من ذلك وإن أحرمت المراة ثم تزوجت فلزوج أن يحللها عند أبي حنيفة وأبي يوسف
رضي الله عنهما وقال — وفر رحمه الله ليس له يحللها ٥

بَابُ قَوَاتِ الْحَجِّ وَمَا يَلْزِمُهُ بِإِفْسَادِهِ

إذا جامع المحرم امرأته من المخرج قبل الوقوف بعرفة فسد حجه ومضى فله ويفعل جميع
ما يفعله من لم يفسد حجه ويجذب جميع محظورات الأحرار ويلزمه هدي وإن
عاد فمات في الجماع فبأنه لم يفسد حجه وقال محمد رحمه الله لا شيء عليه إلا أن يكون دح
عن الأول فإن جامع مرتين في مجلس واحد فالقياس أن يلزمه دمان في الاستحسان
يلزمه دم واحد والعهد في محظورات الأحرار والخطأ والنسيان لا كراهة سواء
فإن جامعها من الدبر فبأنه لا يفسد حجه ولا يفسد حجه ولا يفسد حجه ولا يفسد حجه

الحج والعمرة

وهو قول أبي يوسف ومحمد لأن وطئ نسمة فأنزل لم يفسد حجه ولزمه دم في قولهم
جميعا وإن لم يترك فلا شيء عليه وإن جامع المعتمر مرتين في مجلسين مختلفين لزمه شاة
وكذلك أن جامع بعد السعي قبل الحلق بقا أحراره قال جامع العار قبل الطواف
والوقوف فسدت حجه وعمرته ولزمه دمان فإن لحاف لعمرة أرفع أشواط ثم جامع
فسدت حجه ولم يفسد عمرته وإن جامع بعد الوقوف قبل طواف الرماة لم يفسد حجه ولا
عمرته وعليه هدي حجه وذلك جزو وشاة لعمرة فان فات للقارن الحج وقدم مكة بعد طلوع
الفجر من يوم النحر حاف لعمرة إلى أحرار فساو سعي ثم يطوف طواف آخر لوفات حجه ويسعى عقيبها
ويحلق ويصرف بطل عنه دم القران ويقطع الملبية إذا أخذ في الطواف الذي يحل له دم
وليس على فائت الحج دم إذا حل أفعال العزم فإن أهل محض ثم مكة وفاته الحج تحلل العزم وعليه
نحو أن عمر من عام قبل عند أبي حنيفة وأبي يوسف رضي الله عنهما وقال — محمد رضي
الله عنه عليه حجة واحدة ومن فاته الحج فلم يطف حتى أحرم حجة أو عمر رفضها عند أبي حنيفة
ومحمد ورفضه رحمه الله وقال — أبو يوسف رحمه الله إن أحرم بغير رفضها وإن أحرم حجة مضى فيها
فإن أحرمت المراة بغير فوصلت إلى مكة وبني تسيب الحج بعدها ودخلت وهي في ربه فخاضت
قبل الطواف لعمرة أو فست فخافت أن يفوتها الحج لوانتطرت إلى أن يطهرها ففقتا تضر
العزم ويخرج إلى عسرات ومضى في حجه وسقط عنها دم القران إن كانت فارتبه وعليها دم
لرفض عزمها وقضاؤها ولا يطوف طواف الرماة حتى تطهر لها ممنوعه عن دخول المسجد
الحرام وهي حايض أو نفسا ولا شيء عليها خير طواف الرماة في قولهم جميعا لأنها أحرمت
ذلك بعد ذلك إذا أحرمت بغير ففاته الحج فوصلت إلى مكة وفي بينها التمتع
فخاضت أو فست فإذا ارادت أن تحرم الحج أحرمت من مكة لا ففصارت منهم فإن كان
فائت الحج متمتعا وقد ساق الهدى بطل متعه وصنع لهديه ما شاء كالقارن وليس على الحج
طواف الصدر لأنه يحلل أفعال العزم فصار كالمعتمر وكذلك إذا فاته في إذا أخذ مكة دارا
قبل الفجر الأول وهو بعد يوم النحر يومين أما إذا حل الفجر الأول لا سقط عنه طواف
بأخذ مكة دارا وهذا عند همام وقال — أبو يوسف يسقط عنه طواف الصدر إلا
أن يتخذها دارا بعد ما شرع في الطواف وإن وقف أهل عرفة في يوم فشهد قوم أن ذلك
كان في يوم النحر لم يقبل شهادتهم ما ضيقه على الخوازم الشهادته بذلك

قدم

ان يشهدوا الفهم واوا هلال ذي الحجة في ليلة كان اليوم الذي وقفا فيه اليوم العاشر

فقد علمنا اننا انما نعلم الله
فكلمة الحق في الكس

مسند
وفى المنية لو قال بعد
بشرة وقال الاخر
بتسعة وتناضيا
ومضيا عليه كان البيع
بتسعة فينظر الى اخر
هما كلاهما امر كسر
مسند
اما في الوقف فلا به
من بيان جهرته بان
يشهدوا الى هذا وقف
علم المسجد او علم المدرسة
و نحو ذلك من مثلها

01

ما نطق به عند العقد ويجوز في ذلك فان علم به بعد الاقتران فسد البيع ولا جاز البيع في
 جميع الصبر سواء علم جملة قفرا لها في المجلس او بعد فان لم يتنازعا حتى كالمها البائع او بعضها
 وسلمها اليه المشتري لم يفسد البيع في جميع ما سلمه عنده حنيفة وبطل في الباقي وعلى هذا
 الخلاف كل وزني ليس في بيعه ضرر كالعسل والرت وغيرهما من الموزونات
 ولو قال بعت منك بين الصبر مائة درهم كل فيفوز درهم ولم يسلم جملة الصبر
 ولكن سمي جملة الثمن ذكر الطحاوي رحمه الله في مختصره انه يجوز وجعل تسمية جملة الثمن
 كسميته جملة المبيع ولم يذكر هذا في الكتب الا انه صحيح فصار كانه قال بعت منك
 بين الصبر على انها مائة فيفوز كل فيفوز درهم فان وجدها مائة ففوزها مائة وان وجدها
 ولا خيار له وان وجدها زائدا في الزيادة للبائع وان وجدها ناقصة فهو بالخيار ان شاء
 اخذها حصتها من الثمن وان شاتركا واما الثانية ان يقول بعت منك هذا القطيع
 من الغنم كل شاة بدرهم فانه فسد البيع في الجميع عندها في حنيفة ولا جاز البيع في جميعها ولو قال
 بعتكها على انها مائة شاة كل شاة بدرهم فان وجدها مائة ففوزها مائة وان وجدها
 ناقصة لزمه كل شاة بدرهم وله الخيار ان وجدها زائدا فسد البيع في الجميع وان كان المبيع من
 العبد في المتقارب كالبني والجوز فحكمه حكم الكل والوزني على ما ذكرنا ولو قال بعت
 منك هذا القطيع من الغنم على انها مائة شاة كل شاة بدرهم فسد البيع في الجميع في
 قولهم جميعا وان قد وجدها مائة واما الثالثة اذا قال بعت منك هذا الثوب
 كل دراهم بدرهم او كل دراهم بدرهم او كل ياردة ادرع بكذا او كان مكان الثوب ايضا
 قال ابو حنيفة رضي الله عنه لا يجوز البيع في شيء من ذلك الا ان يعلم جملة الدرهم ان في
 المجلس ويخير وان يفر قبل العلم ناكه المساد وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يجوز البيع
 في الجميع كل دراهم ماسي له من الثمن ولا خيار له كالا في الكل والوزني ولو قال بعت منك
 هذا الثوب او هذه الارض على انها عشرة ادرع كل دراهم بدرهم فوجدها عشرة ادرع
 لم يتولد منه كالهبة وان وجدها عشرة ادرع او اقل اخذها حصتها ان شاتركا ولو كانت الزيادة
 والصدقة والكتب بدرهم وان شاتركا وان وجدها عشرة ادرع او اقل اخذها حصتها ان شاتركا ولو كانت الزيادة
 فلا يمنع الرهن فاذا او القصاص دون الدراهم بخوان جدها عشرة ونصفا وتسعة ونصفا ذكر الاختلاف
 رتب فالزنان للتكبير صحابنا الثلاثة في غير رواية الاصول قال ابو حنيفة زيادة دراهم كزيادة
 بغيره عند الرهن ولا يطبقه وعندنا للبائع ولا يبيعه

لان المشتري لا يصرفها بها بحدوث هذه الزيادة ويرجع حصة العيب واما المنفعة المتولدة كالولد والتمتع والصفوف والارض والعقد ونحوها لا يمنع الرهن فان ردها جميعا او بعضها جميعا فمن الثمن ولو وجد بالزنان عينا لا يرد ما اذا اوجب نقصان المبيع فله خيار الرهن لنقصان المبيع ولو قبض الزيادة والاصلاح وجوب المبيع عينا بغيره خاصة من الثمن لانها للزنان حصة بعد قبضها واما المتفصلة التي لم يتولد منه كالهبة والصدقة والكتب فلا يمنع الرهن فاذا رتب فالزنان للتكبير صحابنا الثلاثة في غير رواية الاصول قال ابو حنيفة زيادة دراهم كزيادة بغيره عند الرهن ولا يطبقه وعندنا للبائع ولا يبيعه

ما نطق به عند العقد ويجوز في ذلك فان علم به بعد الاقتران فسد البيع ولا جاز البيع في جميع الصبر سواء علم جملة قفرا لها في المجلس او بعد فان لم يتنازعا حتى كالمها البائع او بعضها وسلمها اليه المشتري لم يفسد البيع في جميع ما سلمه عنده حنيفة وبطل في الباقي وعلى هذا الخلاف كل وزني ليس في بيعه ضرر كالعسل والرت وغيرهما من الموزونات

فراجع والمشتري بالخيار ان شاء اخذها باحد عشر درهمها وان شاتركا ونقصان دراهم فلا يصح
 وله الخيار ان شاء اخذها لعشرة درهم وان شاتركا ولا ينقطع من الميزان وقال محمد
 زيادة نصف دراهم كلا زاده فياخذها المشتري بجميع الثمن ولا خيار له ونقصان نصف
 دراهم كقصان دراهم وله الخيار ان شاء اخذها بتسعة وان شاتركا وقال ابو يوسف في
 زيادة دراهم زائد على الثمن نصف درهم وله الخيار ان شاء اخذها بتسعة ونصف وان شاتركا
 وكذلك الحكم في جميع الدرغيات كالحشب وغيره وكذلك في كل وزني في بيعه ضرر
 كالانا المصوغ من الصفر والنجاس وغيرهما بخوان يقول بعت منك هذا الا على انه عشرة امنا
 بمائة درهم فوجد ناقصا او زائدا سمي لكل من منا ولم يسلم قوله ومن باع ارضا دخل ما
 فيها من النخل والاشجار في البيع وان لم يسلم فجعله هذا لا يخلوا اما ان يبيع الارض والجرم او يبيع الدار
 والمزك في البيت وذكر الحقوق والمراقق ولم يذكر او ذكر كل دليل وغيره فانها او ذكر واحد منها
 اما اذا باع الارض والجرم ولم يذكر شيئا مما ذكرنا دخل في البيع ما ركب فيها للبقا من اشجار وكرم
 وغراس وانبيه وحيطان ولا يدخل فيها ما كان فيها من بقل وزرع وغيره مما كان بالدار والغيب
 وما لم يركب فيها للبقا ولا يدخل ايضا ما كان فيها من حقوقها من سرب ومسجل ما وطرق خاص
 في ملك انسان ولو قال بعت منك حقوقها او قال بعتكها دخل في البيع ذكر الحقوق والمراقق
 ما كان غرضا لا يدخل فيهما وذلك لانه اشياء الشرب والمسيل والطريق الخاص والطريق العام
 طريق لا الطريق الا عظيم وطريق لا يسكه غيرها فله وطريق خاص في ملك انسان اما الطريق العام
 الا ولا يدخلان في البيع بغير ذكر الحقوق والمراقق ولو قال بعتكها بقل قليل وحيه
 هو فيها ومنها فانه ينظر ان قال في اخرها من حقوقها او قال من مرقفها صار كانه ذكر الحقوق
 والمراقق خاصه ولا يدخل الزرع والبقول والثمار في البيع وان لم يقل في اخره من حقوقها او
 من مرقفها دخل فيه ما كان من حقوقها والثمار والزرع وكل ما كان متصلا بها وما كان
 منفصلا عنها كالثمار المجذوبة والزرع المحصودة والخطب والبنن الموضوع لا يدخل في
 البيع الا بشرط صحيح ولو باع دارا ولم يذكر الحقوق والمراقق وكل قليل وغيره دخل في
 البيع جميع ما كان فيها من سوت ومنازل وعلو وسفل وجميع ما يجتمعها وتستعمل عليها الحدود
 الاربعه من الطبخ والمخبر والكسف ولا يدخل فيها ما كان من حقوقها من طريق لها خاص في
 ملك انسان واما الطريق الذي لا يسكه غيره فانه اول الطريق العام يدخل فيه كما ذكرنا

ما نطق به عند العقد ويجوز في ذلك فان علم به بعد الاقتران فسد البيع ولا جاز البيع في جميع الصبر سواء علم جملة قفرا لها في المجلس او بعد فان لم يتنازعا حتى كالمها البائع او بعضها وسلمها اليه المشتري لم يفسد البيع في جميع ما سلمه عنده حنيفة وبطل في الباقي وعلى هذا الخلاف كل وزني ليس في بيعه ضرر كالعسل والرت وغيرهما من الموزونات

اما المراقق
 فانه طريق
 او طريق
 او طريق
 او طريق

في الارض والكرم وما كان من حقوق مسيل ما الميزاب وموضع القاء البع في ملك خاص
فانه لا يدخل والكشف السارح والجاح يدخل في البيع واما الطله ان كان مفتوحا الى الدار
قال ابو حنيفة رضي الله عنه لا يدخل في البيع ولا يدخل ان لم يكن مفتوحا الى الدار لا يدخل
بالاجتماع وما كان بقا من بستان فانه سطران كان في الدار يدخل معها في البيع وان كان
لصيق الدار ومفتوحا اليه لا يدخل وقال بعضهم ان كان البستان صغيرا يدخل وان كان كبيرا
لا يدخل وقال بعضهم يحكم في ذلك الممن ان كان الممن مقدارا ما يفضل للمما جميعا يدخل
وان كان لا يصلح للمما لا يدخل ولو قال بحقوقها او قال بمراقفها او قال بحل قليل وكثير هو فيها
ومنها وذكر في اخرها من حقوقها ومراقفها او لم يذكر دخل طريقا خاصا والمسيل وموضع
القائه والطله التي اجد جذوعها يعتمد على حائط هذه الدار وطرفها الاخر يعتمد على حائط
غيرها اما اذا باع ميا وسمي البيت يقع البيع على منى مسقف عليه باب ويدخل في البيت
حيطانه وسقفه والباب والطريقان لا يدخلان في البيع والطريق الحاض لا يدخل الا بدرك
الحقوق والمراقف ويدرك كل قليل وكثير هو فيه ومنه ولو كان على علق بيت لا يدخل العلوان
وذكر الحقوق والمراقف وذكر كل قليل وكثير هو فيه ومنه وله ان منى على البيت علوا ٥
قوله ومن باع بجرة لم يرد صلاحها او قد بدا جاز البيع بربده بقوله لم يرد صلاحها
انما ظهرت لك لا ينفع لها وقد قال بعضهم مشتاتنا لما يجوز بيع المرق اذا صار في حال
ينفع لها على وجه كان وهذا غير سديد فان محمد بن حنبل رحمه الله ذكر في كتاب الركاة في باب
العشر لو باع المار حينما نطلع وتركها باذن البايع حتى ادركت فالعشر على المشتري ولو لم يكن
الشرا جازا في حين ما طلعت لما وجب عشرها على المشتري وانما وجب عليه كونه
مشتريا مرة موجودة وهي حال ينفع لها في المال كمن اشترى ولدا جازيا حين ما ولد
والمرء والجحر وجرو الخلب وغير ذلك ولو باع مرة بالغة وشرط تركها في وقت الجداد
فالبائع فاسد في قول ابي حنيفة واني يوسف وقال محمد اذا ناسى عظمها ولم يبق
الا النضج والبائع جازي استحقاقا ولو اشترىها ولم يرد صلاحها وشرط الترك فالبائع
فاسد بالاجماع ولو كان قد بدا فذلك عندهما خلافا لمحمد لما مل الناس ولو اشترى
زرعا وشرط الترك في وقت الحصاد فالبائع فاسد في قولهم جميعا وزوي عن يوسف
ان من اشترى قصيلا وتركه حتى صار جازيا فهو لصاحب الارض كذلك الرطبة اذا

تركها حتى راجت وما اصاب المرق من افه بعد ما قبضها المتبايع فهو من مال المشتري
وان كان قبل قبضها فهو من مال البايع والجملة في هذا البيع اذا هلك قبل القبض لا يحلوا اما
ان يكون الهلاك بفعل البايع او بفعل المشتري او بفعل الاجنبي او بافه سماويه او بفعل المبيع بان
كانت تجارة فقتلت نفسها فان كان الهلاك بفعل البايع او بفعل المبيع او بافه سماويه او بفعل المبيع في
هذه المواضع كلها شيوا كان البيع بائنا او كان فيه خيار سطر وان كان بفعل المشتري فعليه منه
ان كان البيع بائنا وفيه خيار للمشتري وان كان الخيار للبايع او كان البيع فاسدا ففعل المشتري
ضمانا مشبها ان كان مثليا وضمانا فممنه ان كان غير مثلي وان كان بفعل الاجنبي فالمشتري بالخيار
ان شافح البيع وعاد المبيع الى ملك البايع وللبايع ان يرجع على الجاني فممنه ان كان غير
مثلي او مثله ان كان مثليا ثم ينظر ان كان الضمان من جنس المرق وفيه فضل على الممن لا يطيب له الفضل
وان كان الضمان من خلاف جنس المرق يطيب له ذلك وان اختار المشتري البيع واختار بائنا الجاني
بالضمان فله ذلك وعليه الممن فان كان الضمان من جنس المرق لا يطيب له الفضل وان كان من خلاف
يطيب له ذلك واتباع الجاني بالضمان بمنزلة القرض منه في قول ابي يوسف خلافا لمحمد ٥
ومرق الاختلاف تظهر فيما اذا نوى الضمان على الجاني بموته مفلسا فعند ابي يوسف نوى على المشتري
وعند محمد على البايع وبطل البيع وسقط الممن عن المشتري وكذلك لو اخذ من المستهلك
شيئا اخر مكانه جاز عند ابي يوسف وعند محمد لا يجوز وكذلك لو كان المستهلك مصوغا من فضة
قد اشترى به دينار وقبض البايع الدينار واقتراف قبل قبض ضمان المستهلك لا يبطل الصرف عند
ابي يوسف وعند محمد يبطل ولو اشترى ارضا مع الخل قيمتها الف الف فموت في يد البايع وموتها
قساوي القاف فلفها البايع قسم الممن على قيمه الارض والخل ثم ما اصاب الخل قسم عليه وعلى
التمم لما اصاب المرق وهو الربع سقط من الممن وهذا عند ابي يوسف وقال محمد قسم الممن
على الارض والخل والتمم فما اصاب المرق وهو الثلث سقط من الممن وقول ابي حنيفة مع ابي يوسف
في بعض النسخ ولو اشترى شاة ولم يقبضها ايضا حتى ولدت عند البايع فاستهلك البايع الولد
سقط حصه الولد من الممن فقسم الممن على قيمه الام يوم العقد وعلى قيمه الولد يوم الاستهلاك
فما اصاب الام دفعه الى البايع واخذها ولا خيار له عند ابي حنيفة وقاله الخيار وما
اصاب الولد سقط عنه وعلى هذا الشرح مع المرق قبل القبض **قوله** ولا يجوز ان يبيع مرة
ويشترى منها ارضا معلومة يترد به اذا باعها على راس السبق اما لو كان مجد وذا موضوعا

على الارض فباع الحل الاصاعا منها بجوزها كركي ذكره في شرح الطحاوي واصل فيه اصلاؤه
 اذا استثنى من المعقود عليه ما يجوز افراده بالعقد جازا العقد في المستثنى منه واذا استثنى
 ما لا يجوز افراده بالعقد بطل السع وبينا انه اذا قال بعت منك هذه الصبرة الا قليلا منها
 فالبائع جاز في جميع الصبر الا فضا منها لانه لو افرد العنصر من الصبر بالبائع جاز ومثله لو قال
 بعت منك هذا العنبر من الغنم الا شاه منها بغيره فيها فالبائع لا يمتد لانه لو باع شاه من جملة
 الغنم بغيره فيها لا يجوز له وقال وهما هنا اذا باع الثمن على راس الخيل الاصاعا منها وجبان يجوز
 كما اذا كان الثمن محدد واما موضوعا على الارض فباع الحل الاصاعا منها وزوي الحسن زنا دانه قال
 لا يجوز بيع الثمن الا صاعا منها وهكذا قال الطحاوي **قوله** ومن باع دارا دخل في البيع
 مفاتيح اغلا قمار يديه مفاتيح الاغلا والمركبة على ابواب الدار والبائع حبس المبيع حتى يقبض
 الثمن وان سلمه الى المشتري بطل حقه وليس له ان يسترجعه ولكن بطالبه بالثمن ولو قبض الثمن
 وسلم المبيع ثم وجد زبوا او سترجه فليس له ان يسترجع المبيع لقبض الثمن سلمه ويطالبه بحقه
 وفي السنن والدرام المستحقة له ذلك وذكر في النوادر عن يونس ان له الاسترجاع
 في الربوف ايضا وفي الرهن له ان يسترجعه الى يده في هذا وفي الكمل اذا رد على الاصا
 فهو على كفايته ولو ملك المبيع قبل القبض افصح البيع عندنا ولو قال المشتري زن في
 كذا اربطه من الرنت وابعت مع غلامك ففعل ذلك فاندفع في الطريق فهو من مال البائع
 ولو قال ادفعه الى غلامك فهو من مال المشتري وعن محمد اجرة المقاد قبل تسليم الثمن
 على المشتري فان سلمه لم يختصما على ان يقد الثمن فهو للبائع والله اعلم

باب خيار الشرط

خيار الشرط جائز للبائع والمشتري الا ان عندنا في حنفية لا يجوز اشتراطه الا في
 ثلاثة ايام وعند يونس ومحمد يجوز اذا كانت المدة معلومة بالخيار في البيع لا يخلو
 اما ان يكون للبائع او للمشتري او لهما او لغيرهما اما اذا كان للبائع منع خروج المبيع عن
 ملكه بالاجماع وان قبضه المشتري بادل البائع والمن يخرج من ملك المشتري بالاجماع
 وان قبضه البائع واختلافوا في دخوله في ملك البائع قال ابو حنيفة لا يدخل
 في ملكه الا بالاجارة ولا يدخل في ملكه ولو تصرف البائع في مدة المبيع الخيار تصرف

المبيع

الملاك مثل البيع والاعتاق والوطى والهبة وغير ذلك من التصرفات الفعلية فقد تصرف
 وافصح البيع منها سوا كان المشتري حاضرا او غائبا ولو فسخ البيع بالقول يجوز ان يقول فمحت
 البيع الذي عني وبين فلان في هذا الشيء افصح موقوف عندي حنيفة ومحمد ان علم المشتري
 بذلك في مدة الخيار صح الفسخ وان لم يعلم به حتى مضت المدة بطل الفسخ ولم يزم البيع وهذا
 هو المراد من قوله وان فسخه لم يجر الا ان يكون الاخر حاضرا ومن الفسخ بالفعل وقال ابو يوسف
 صح الفسخ في الوحيين جميعا سوا كان المشتري حاضرا او غائبا ولو تصرف البائع او لا في الثمن
 والتمس عن صح تصرفه وكان اجارة للبيع ولو تصرف فيها معا بان باع عبدا بجاره فاعتهما
 معا عتقا ويلزمه قيمه الجارية عندنا في حنفية رضي الله عنه ولو تصرف المشتري في المبيع
 او في الثمن وهو عين لا يصح تصرفه فان هلك المبيع في مدة الخيار ان كان قبل التسليم الى المشتري
 بطل البيع وقد مر في البيوع وان ملك بعد القبض بطل البيع ايضا ولم يزم المشتري قيمه المبيع يوم
 القبض سوا الخيار اذا كان للبائع مفاد البيع باحد امور ثلاثة احدها ان يحذر البيع بالقول في مدة
 الخيار والثاني ان مضى المدة من غير ان يوجد الاجارة والفسخ في مدة الخيار والثالث ان يموت قبل
 مضى المدة وفصح باحد من اما بالفعل او بالقول وقد ذكرناهما اما ان كان الخيار للمشتري
 فالبائع يخرج من ملك البائع بالاجماع ولا يدخل في ملك المشتري عند يونس حنيفة وعندهما
 يدخل والمن لا يخرج من ملك المشتري بالاجماع فلو تصرف المشتري في المبيع جاز تصرفه
 بالاجماع وكان اجارة منه ولو تصرف في الثمن او جاز ايضا بالاجماع وحول فسخ المبيع
 سوا كان الثمن في يده او في يد البائع ولو تصرف البائع في الثمن او في المبيع لا يصح تصرفه في قولهم
 فان هلك المبيع في يد المشتري قبل مضى المدة فقد البيع ولم يزم الثمن وهو البيع اذا كان الخيار
 للمشتري باحد امور اربعة ثلاثة منها ما ذكرنا في حق البائع والرابع اذا حدث بالمبيع
 يمنعه من الرد كما قبضه وان قل العيب وسوا حدث ذلك العيب بافه ثمانية او غيرها
 الا في مثله واحد على قول ابي يوسف وهو اذا حدث نقصان بفعل البائع فانه لا يطل
 خيار الشرط عنده ويخير من ان يرد عليه وبين ان يحجز البيع ياخذ منه النقصان
 فان حدث به ما يكون زباده في المبيع وهو متصل به متولد منه كالحسن بعد الفسخ والياض
 بعد السواد والتمس بعد الهزال والصحة بعد المرض فانه ممنوع من الرد عندي حنيفة وابي يوسف
 كالنقصان وقال محمد هو على خيار وان كانت الزيادة متصلة به غير متولدة منه كصبغ الثوب

وخطابته وانشاءه بالسمن والبنا والغرس في الارض فانه مانع من الرد بالاجماع وقد اختلف
 ان كانت الزيادة منفصلة متولدة منه كالولد والبرق والصوف والعقر والادش وغيرها فانه يمنع
 من الرد ايضا وان كانت منفصلة غير متولدة منه كالغله والكسب والحب والصدقة والهدية فانها
 غير مانعة من الرد غير انه ان اجاز البيع سلمت له الزيادة مع الاصل وان رده رده مع الزوائد
 ان حيفه ولا سلم الزوائد للمشتري ورد الاصل الى البائع لان من اصله حيفه ان المبيع لم
 يدخل في ملك المشتري بل كان موقوفا فيسلم الزوائد بطلان سلم له الاصل ومن اصلها ان المبيع
 يدخل في ملك المشتري فيكون الزوائد حاصلة في ملكه فلا يلزم ردها وبفرض من هذا
 الاصل مسائل منها اذا استرعى امراته بشرط الخيار لنفسه لا يفسخ النكاح عند حيفه
 وعند ما يفسخ ومنها اذا اشترى من يمتنع عليه فعنده لا يمتنع وهو على خياره وعند ما يمتنع
 ومنها اذا استرعى جارية قد ولدت منه فانها لا تصير ام ولد وخياره باق وعند ما يصير ام
 وبطل خياره ومنها اذا اشترى جارية وقبضها فحاضت في يد من في مدة الخيار اجاز البيع
 فانه يجب عليه ان يستبرئها بحضنه اخرى عتقه وعند ما كفى تلك الحضنه ومنها
 لو ردها بعد القبض لا يجب على البائع الاستبراء وعند ما يجب ومنها اذا قبض المبيع ثم رده
 عند البائع ففسلك عنده في مدة الخيار او ردها يفسخ البيع وعند ما لا يفسخ ولم يمهز
 ومنها اذا اشترى العبد الماذون سلعة بشرط الخيار لنفسه ثم ابراه البائع عن الممهل
 خياره على حاله ان شاء ان يكون المبيع له بغيره وان شاء فسخ البيع وعاد الى البائع بغيره
 بفسخ البيع وبطل خياره ومنها اذا استرعى الذمي خسر او جزر او من دمي وبشرط الخيار
 لنفسه وسلم في مدة الخيار فانه بطل البيع وعند ما لا يسل اما اذا كان الخيار لهما جميعا
 لا يخرج المبيع من ملك البائع ولا الممهل من ملك المشتري فان تصرف البائع في المبيع جاز
 ويكون مباحا على ما ذكرنا وكذلك ان تصرف المشتري في الممهل ان كان الممهل عنده وتصرف كل
 واحد منهما فيما اشتراه باطل واما ملك قبل التسليم بطل البيع وان هلك بعد التسليم بطل
 ايضا ولم يمتد قوته واما فسخ البيع فحضر صاحبه في مدة الخيار يفسخ عند ابي حنيفة ومحمد
 وقال ابو يوسف يفسخ البيع سواء كان صاحبه حاضرا او غائبا واما ما اجاز البيع بطل
 وصار العقد باثما من جانب واحد والاخر على خياره ان شاء اجاز البيع وان شاء فسخ وان لم توجد منهما
 اجازة ولا فسخ حتى مضت المدة لزم البيع ولو اجازا احدهما وفسخ الاخر بطل البيع بينهما سواء

اختار

سبق الفسخ او الاجازة او كانا معا ولا عبر للاجازة بكل حال اما اذا كان الخيار لغيرهما بخلاف
 بقا واستمرت على ان فلا باه الخيار لانه ايام ففسخ الشرط جاز عند علمائنا الدلالة خلافا
 لزم وايجي لان اذن اجاز البيع في مدة الخيار جاز واما فسخ في مدة الخيار ففسخ
 فان اجازا احدهما وفسخ الاخر ان كانا على التعاقب يفسخ منهما اولى وان كانا معا يفسخ اولى
 من الاجازة ولو باع الاب او الوصي بشرط الخيار لنفسه والمشتري فانه يجوز ان يفسخ
 الفسخ في مدة الخيار ففسخ البيع وبطل الخيار عند ابي يوسف وقال محمد منقل
 الاجازة في البيع وان شاء اجاز البيع وان شاء فسخ وروي عنه ايضا انه لزم البيع كما كان
 ابو يوسف ولو باع المكاتب او الماذون بشرط الخيار لنفسه ففسخ المكاتب وحجر الماذون
 في مدة الخيار ففسخ البيع وبطل الخيار في قولهم جميعا ولو اشترى شيئا بالف درهم
 على انه ان لم يصدق الفسخ في الالة ايام فلا بيع منهما فهو جاز عند علمائنا الدلالة خلافا لزم
 عندنا ان يفسخ في الالة بعد البيع وان لم يصدق في الالة يفسخ ان لم يصدق في الالة
 ما يمنع الفسخ على ما ذكرنا في خيار المشتري ولو قال على انه ان لم يصدق الممهل في الالة ايام
 فلا بيع بينهما ففسخ الشرط ففسخ عند ابي حنيفة وعند ما جاز ان يفسخ في الالة
 جاز البيع عند ههم جميعا فان مضت الالة ولم يصدق الممهل ففسخ عند ابي حنيفة
 ولا يفسخ في الجواز وعند ههم يجوز ما دام في الالة فان مضت الالة ولم يصدق الممهل
 افسخ البيع عند ههم ايضا ولو قال البائع بعت منك هذا على اني ان لم ارد الممهل اليك في
 الالة ايام فلا بيع بينهما فهو على خلاف الذي ذكرنا قوله فان قضيه المشتري ففسخ
 في يده صمنه بالقيمة يريد به اذا لم يكن المبيع مثليا اما ان كان مثليا فعليه ضمان مثله

باب خيار الرؤية

لا يثبت خيار الرؤية الا في اربعة اشياء في البيع والاجارة والقبضه والصلح من دعوي
 المال على تعيينه فان استرعى شيئا لم يره فله خيار الرؤية اذا رآه فان رده قبل الرؤية
 صح رده وفسخ العقد وان اجاز قبل الرؤية لم يره وخياره باق على حاله اذا رآه ان شاء
 احدى وان سارده لم يفسخ موضع بعت له خيار الرؤية يفسخ العقد بمجرد قوله ردت سواء كان
 قبل مضي المدة او بعد ولا شرط فيه رضي البائع ولا قضاء القاضي لانه لا يفسخ الرد الا

مطلبها

حضره البايع عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف يصح رده محضره البايع وغيره
 فان قبضه وبك في يد قبل الرويه او صار بحال لا يمكنه الفسخ والرد على البايع كما اذا خرج المبيع
 من ملكه او قبضه او انقص في يد او زاد دراهمه متصلا او منفصلا بمنع من الفسخ على
 ما ذكرنا في خيار الشرط وكذلك ان كان عبدا عتقه او ذمه او تعلق به حواله غير ان آخره
 او رهنه بطل خان ولزمه جميع الممن ولو باعته وشرط الخیار لنفسه او ساءوم به او هبه
 ولم يسله للموهوب له فهو على خيان ولو جرحه البايع في يد المشتري بطل خيان في قول
 أبي حنيفة ومحمد وهو قول أبي يوسف الاول ثم رجع وقال هو على خيان ولو جرحه حتى
 بطل خيان في قولهم جميعا ولو اشترى ماله من فوكل ويلا بقبضه فراه الوكيل وقبضه بطل
 خيان عند أبي حنيفة وقال رويه الوكيل القبول لا يكون رويه للموكل واجمعوا ان رويه الوكيل
 بالشرا كرويه الموكل ورويه الرسول بالقبض والشرا ليس بمنزله رويه الممثل ولو اشترى
 دابة فوأي وجه الدابة وكلها بطل خيان عند أبي يوسف وقال محمد اذا راي وجه الدابة
 كما في الجارية وقد قالوا قال اهل الصنعة والمعرفة بالدواب انه يحتاج النظر الى
 القوائم كان شرطها في سقوط خيار الرويه وقال أبو حنيفة في الدابة اذا راي
 عنقها او خذها او ساقها او جنبها او صدرها بطل خان ذكر في الاجناس وفي
 شاة الفنيه لا بد من النظر الى ضرعها اهل من السمز وكذلك الطرف اما في آدم
 لو نظر الى جميع اعضائه غير وجهه خيان باق حاله ولو راي وجهه لا يبر بطل خان ولو
 راي ما اشتراه من وراجه او سترى من خلفه بطل خان وان راه في مراه فليس
 بشيئ وقال أبو حنيفة رضي الله عنه لو ملك عندى جارية بيضا فاستراها لم يجز
 ولو قال بعتك جارية في هذا البيت جاز البيع وله خيار الرويه وذكر في الاصل
 لو قال بعت عبدى منك وليس له الا عبد واحد جاز البيع ولو قال بعت منك لم
 يجز ولو اشترى رخي جميع الآلة ولم يربطها فله خيار الرويه وكذلك اذا اشترى
 سرجا باله ولبد ذكر ابن سماعه عن محمد رحمه الله ولو اشترى شيئا قد راي بعضه
 او لم يربطه شيئا فاشتراه ثم راي بعضه فان كان مما يجزى فيه الا نموذج كالنكلى والورنى
 فرويه بعضه كرويه كله في ابطال الخيار الا ان يجد ما بقي مخالفا لما راي لا شرفيت
 له خيار العيب لا خيار الرويه سواء كان في وعاء واحد او في اوعيه مختلفه بعد ان اتخذ

في خيار الرويه
 في خيار العيب

الكل في الجنب والصفه وان كانت مختلفه الاجناس والاوصاف فماله من كل جنس وكل نوع
 فله خيار الرويه وعلى هذا ينبغي ان يكون في البيوع والجوز رويه بعضه كرويه كله وذكر الكرخي
 رحمه الله في محضر ان له الخيار اذا راي الباقي وجعله كالعبد في المتفاوت بان يرى
 الكل او رد الكل وذكر الناطقي في الاجناس ان الكرم من الحنطة لا يكون نموها والفقير منها يكون
 النمو جوا ولو اشترى جماعة من العبد المتفاوت كالعبيد والجوار والبقر والغنم واليئاب
 وغير ذلك فرأى جميع ما اشتراه الا واحدا منها فله ان يرد الكل او يمسك الكل ولو اشترى
 جماعة ثياب في عدل او راي على الكل ولم يشتريها وليس فيها موضع مقصود بقصد الرويه
 كالعلم والطرز ونحوها او كان بونا واحدا فوأي طائر ولم يشتريه بطل خان في هذه
 كلها الا ان يجد باطنها مخالفا لظاهرها لا شرفيت له خيار العيب دون خيار الرويه ولو
 اشترى بونا اذا علم فوأي البوب كله غير العلم فله خيار الرويه ولو كان على العكس لا خيار له
 ولو اشترى شيئا معناه في الارض كالحجر والبصل والقوم فله الخيار اذا راي جميعه وان رأى
 بعضه ورضى به فله الخيار في الباقي عند أبي حنيفة كما في الثياب وقال اذا قلع شيئا منه
 لستد له على الباقي في عطيه ورضى به سقط خيان ولزمه جميع الممن ولو قلع المشتري شيئا
 منه او قلع جميعه بغير اذن البايع لزمه الجميع بحكمه الممثل لا دخاله المصنوع في المبيع ولو
 احتلفا في القلع فقال البايع اني اخاف ان قلعه لا رضى به وقال المشتري اني اخاف
 ان قلعه لا رضى به واجمع عن رده عليا فيهما تطوع بالقلع جاز وان شاحا فمما قلعه
 القاضي البيهقي **قوله** ومن راي من الدار فلا خيار له وان لم يشاهد سوتها فلهذا ر
 ههنا قول اصحابنا رحمهم الله وقال زفر رحمه الله لا بد من رويه داخل السوت وهو الصحيح
 وعليه الفتوى لان الدور مختلفه لا تعرف بظاهرها باطنها وقد قال اصحابنا ان هذا
 الجواب كان على عادة عرومها في زمن أبي حنيفة رضي الله عنه في دور الكوفه لانه كانت
 لا تختلف الصغر والكبر والعلو وكان داخلها على تقطيع واحد فاذا راه الانسان من ظاهرها استدل
 لها على باطنها فاما الان صفات الدور مختلفه لا تعرف بظاهرها باطنها ولو اشترى سنانا
 فراه من خارجها او راي طرف الاشجار وليس له خيار الرويه هكذا ذكر في ظاهر الرويه
 وانكر بعض مشاهير الروايه وقالوا ان المقصود من السنان انما هو داخله ولا يطل
 خيان بالرويه من الخارج وشري لا عمى خان بالاجماع وسقط خيان بالجنس عند أبي حنيفة

مطلوبها

مطلوبها

ان كان يعرف بالجهر في نفسه في الباب بالجنس والصفة وان كان سحبا في الادبها
 بالشئ وفي البر بالدوق والصفة وان كان شيئا لا تاتي معرفته بهذه الاشياء كالعقار والـ
 ابو حنيفة رضي الله عنه يوجب وكلا لا يقبل له بالروية وروي عن ابي يوسف انه نفى في مكان
 لو كان بصيرا لراه فاذا وصف له وقال رخصت سقط خياره وقال محمد رحمه الله الي
 لا رخصي بهذا الجواب ولا اقول به وانما اعتبر بالصفة وروي عنه في رواية من قول ابي
 وفي رواية مثل قول ابي حنيفة **قوله** ومن باع ملك غير بغير اذن فملكه بالخيار
 فقد الذي ذكره على وجهين اما ان يبيعه ممن عن او ممن من اما اذا باعه ممن من الدرام والديار
 والمكيل والموزون بوصف فابعد عينه فان البيع موقوف على اذنه المالك واسترط عند
 الاجازة قيام الادعة البايع والمشتري والمالك والبيع وقام الثمن في يد البايع ليس بشرط
 فان جاز البيع في حال قيام هذه الادعة جاز البيع والتمس المالك ان كان في ما وان ملك في يد
 البايع ملك امانه ولحل واحد من المتعاقدين ان يفسخ العقد قبل اذنه المالك فان مات قبل
 الاجازة بطل البيع ولا يقبل جازا باجازه ورثته ولو مات احد المتعاقدين بطل البيع
 ايضا ولو ملك البيع فانه ينظر ان كان هلكه قبل تسليمه الي المشتري لا تسيل له على واحد
 منهما ولو ملك بعد تسليمه فللمالك ان يفسخ الصاها واشيا اختيار تضمنه يري الاخر من
 وجهه فان خاير تضمن المشتري بطل البيع بين المتعاقدين والمشتري ان يرجع بالتمس على
 بايعة ولا يرجع عليه بما ضمن وان كان من التمس وان اختار تضمن البايع ينظر ان كان في البيع
 مضمونا عليه بعد البيع بين المتعاقدين وان كان قبضه امانه وانما صار مضمونا عليه
 الي المشتري بعد البيع لا ينفذ البيع بينهما وذكر محمد في ظاهر الرواية ان البيع جاز بمضمين
 البايع وقيل ان ذلك محمول على ما اذا سلم المبيع او لا حتى صار مضمونا عليه ثم عقد البيع
 واما اذا باعه ممن عن اذنه فما يتعين في عقود المعاوضات كالعروض ونحوها فما هي قيام
 خمسة اشياء عند الاجازة شرط صحة البيع فربعة منها ما ذكرنا والحامسة قيام العروض
 فان جاز البيع عند قيام الخمسة جاز ويكون العروض للبايع لا للمالك وله ان يرجع على البايع
 بقيمة ماله ان لم يكر شيئا ومثله ان كان مثله فان هلك احد هذه الخمسة بطل البيع ولا يلحقه
 الاجازة على ما ذكرنا فيما اذا كان التمس لنا ولو هلك العروض في يد البايع بطل العقد ولا يقبل
 جازا بالاجازة وترد المبيع في صاحبه ويضمن البايع للمشتري مثل ما قبض ان كان له مثل

مستد
 اشترى خلافا وقصد
 بالتمس انسان بالقضاء
 وقبضه ثم اجاز له
 لانه ما يرجع المشتري على
 البايع بالتمس لا بغيره
 انه وهو المختار فبعد
 الاجازة من الاتفاقات
 اية التي وعدها
 الباقين اشترى بغيره
 فيرسله في يده
 ورم ويوازيه
 الجاني في يده
 او في يده
 فترد في يده
 انك عينه في يده
 بالتمس في يده
 انك عينه في يده
 البايع برضا وسلطة
 على البيع وان لم يرد
 الحاقه به بما قبض
 اخذوا في الماشي
 والاصح الرجوع
 كذا في بعض النسخ

وقبضه ان يمكن له مثل فان يعرف البايع في العروض قبل الاجازة ان كان قبل قبضها فقبضه
 بالتمس وان كان بعد قبضها باذن المشتري فقبضه بالتمس ولا له جاز البيع وعليه مثله او قبضه على ما من
 ونعرف المشتري في المبيع لا يجوز لكل حال ولو اشترى رجل شيئا لغيره بغير اذن ان وجد العقد
 نافذا على العاقد فهو مشر لنفسه اجازة ذلك الغير ولو رخص وان لم يردنا قد لا يعلو العاقد
 على اجازة من اشتراه له فان كان هذا العاقد ممن يجوز تصرفه في ماله كما اذا كان عاقلا بالغ احر
 بقا العقد عليه ولزمه التمس وان كان عبدا محجورا وصنبا محجورا وقف على اجازة من اشتراه
 له فان اجازة جاز يكون التمس عليه لا على العاقد هذا اذا اضاف العقد الي نفسه بخلاف
 يقول استرنت هذا العبد منك بما به درهم لاجل فلان او يقول البايع بعت منك
 هذا العبد بما به درهم لاجل فلان اما اذا اضاف العقد الي المشتري له بخلاف قول المشتري
 بعت عبدك هذا من فلان بما به درهم وقيل المشتري هذا العبد منه لاجل فلان او يقول
 البايع بعت من فلان وقبل الاخر لا جله فان هذا يتوقف على اجازة فلان والله اعلم

باب خيار العيب هـ

قوله والابا والبول في الفرائض السرقة عيب في الصغرة ما لم يبلغ فاذا بلغ فليس ذلك
 بعيب حتى يعاوده بعد البلوغ يريد به عبدا صغيرا عقل كل وجهه وسرب وجهه وليس وجهه
 وهو عقل شيئا مما ذكرنا فهذا عيب فيه ما لم يبلغ وما كان يوجد منه قبل هذا فليس بعيب
 لانه من صنيع الاطفال فان بلغ وعفا وده عند البايع شرعا فعمل المشتري بذلك خلقت
 الروايات فيه ذكر في الجامع الكبير انه ليس له ان يرد على بايعه حتى يعاوده عند المشتري
 وذكر في الهاروني ان له رده وان لم يرد على بايعه حتى يعاوده عند المشتري ولو وجد عند المشتري بعد
 الادراك وقد كان وجد عند البايع في حاله الصغر فليس للمشتري رده بهذا العيب لان ما كان
 موجودا عند البايع زال بالبلوغ فيكون هذا غير ولو وجد ذلك عند البايع بعد البلوغ
 ثم وجد عند المشتري فله ان يرد عليه ولو لم يوجد عند المشتري فليس له حق الرد بالعيب
 الموجود عند البايع وكذلك لو وجد العيب منه في حاله الصغر عند البايع شرعا
 ولم يوجد منه ذلك عند المشتري في صغر فليس له رده ولو وجد ذلك منه عند

مطلوب

مستد
 الوطى يمنع الره وهو
 المذهب اشترى اها
 علم انها بغيره فلما اخذ في
 وطها علم انها شيب
 فان رايها بالمال
 فله الره والتمس منه

اشترى عبدا
 فوجد عيبا
 فله ان يرد
 عليه ولو لم
 يوجد عند
 المشتري فليس
 له رده

ولو اقترب من لرجل
وفيه زرع من حقل الذرع
ففيه من غير ذكر وان افام
المقرب بينه ان الذرع
في قبيلته ولو ادعى
ان اعيان القدر كانه
المشتري من الميت او غيره
الميت له وسلم اليه له
يسمى بعد القسم
ابراه بعد الصلح عن جميع
الدعاوى والخصومات
صحيح وان لم يحكم بصلح
الصلح ادى عليه الى
دفعته الى فله ما ادعى
وقبضت بانه ثم ادعى
ان قبضت بانه لا يصير
مناقضا لادعاء المودع
بعدم المودع ان علم القاضي
ان المدعى اخر من يامر
بانه يجب بالاثبات وعمل
بالبشارة فان اثار بالاثبات
ثم ولا يثبت بالاثبات
علمه اليقين فان اثار بالاثبات
كان يثبت اول اثار بالاثبات
لكونه نكروا فيقبض عليه
وان عدله التقاضي
ثم يكتب ويامر ان
يجب بالكتابة

البائع في صغر ثم وجد ايضا عند المشتري في صغر فله ان يرد على البائع ولو وجد عند البائع في صغر فامتنع عنه ثم وجد عند المشتري فان هذا غير الاول وله رده ولو وجد العيب القدم عند المشتري ثم زال قبل ان يرد عليه بطل حاقه وذلك مثل ما مضى العيب اذا ايجل او ايجل اذا زالت لان وجود العيب حال الرذ شرط لصحة الفسخ اما الجحون والصح ان لا يرد الا ان يكون في احوال وقال بعض مشايخنا اذا وجد الجحون عند البائع فلمشتري ان يرد عليه وان لم يكن الا ان موجودا ولو كان ايجل عند البائع غبا فاصابته عند المشتري في غير ما كانت من الوقت فليس له رده الا ان يقول الاطباء ان من منها اذا قال المشتري وجدت العلام او الجارية ابقا او سارقا او سوك في الفرس وقد كان يول قبل هذا عندك فارد رده بعد الجوب والبائع لا يخلوا اما ان صدقه فيما تقول او كدبه او صدقه كونه عند المشتري وكدبه في كونه عندك او صدقه كونه عندك ولا يرد في كونها عند المشتري اما اذا صدق بانه كما قال فله ان يرد عليه وان كدبه لا تصح خصومته حتى يطر العيب عنه باقائه البينه فاذا اقام البينه انه وجد عندك صحت خصومته فاحتاج الى اقامته ثمة اخرى انه كان عند البائع فان اقامت بالبينه رده عليه وان عجز عنها فله ان يحلف البائع بالله لقد باعه وسلم اليه وما به هذا العيب وان عجز عن اقامة البينه على وجوده عندك لا تصح خصومته وله ان يحلف البائع بالله ما يعلم انه وجد ذلك عند المشتري فان حلف على العلم لم يطر العيب ولا تصح خصومته فان كل عن الميز طهر العيب وصحت خصومته ثم حلف البائع على البينات نيا بالله لقد باعه وسلمه وما وجد ذلك العيب عندك ولو صدقه كوز العيب عندك وكدبه في وجوده عند المشتري فليس له رده حتى يطره باقائه البينه ان ذلك وجد عندك او سلك البائع عن الميز على العلم وان صدقه كونه عند المشتري وكدبه بوجوده عندك صحت خصومته وحلف البائع على البينات بالله لقد باعه وسلمه وما به هذا العيب هـ والخر والدفع عيب في الجارية وليس يعيب في العلام فالخر عيب في الجارية علمه اليقين فان اثار بالاثبات سوا كان حشا وغيره فليس من ادأ ومن عذر امانة العلام ان كان من ذلك وان لم يكن من ذلك يثبت اول اثار بالبينة حشا فليس يعيب وان كان حشا حيث منعه من قربان سيده فهو عيب والراعي يكون نكروا فيقبض عليه في الجارية فذلك منها او كره في العلام ان كان قليلا فليس يعيب وانما هو كية ارجحها وحج عليه وان عدله التقاضي والاستغفار وان كان مدنيا على الرضا حيث عمل في خدمه المولى فهو عيب

ولو اقترب من لرجل
وفيه زرع من حقل الذرع
ففيه من غير ذكر وان افام
المقرب بينه ان الذرع
في قبيلته ولو ادعى
ان اعيان القدر كانه
المشتري من الميت او غيره
الميت له وسلم اليه له
يسمى بعد القسم
ابراه بعد الصلح عن جميع
الدعاوى والخصومات
صحيح وان لم يحكم بصلح
الصلح ادى عليه الى
دفعته الى فله ما ادعى
وقبضت بانه ثم ادعى
ان قبضت بانه لا يصير
مناقضا لادعاء المودع
بعدم المودع ان علم القاضي
ان المدعى اخر من يامر
بانه يجب بالاثبات وعمل
بالبشارة فان اثار بالاثبات
ثم ولا يثبت بالاثبات
علمه اليقين فان اثار بالاثبات
كان يثبت اول اثار بالاثبات
لكونه نكروا فيقبض عليه
وان عدله التقاضي
ثم يكتب ويامر ان
يجب بالكتابة

ولو اقترب من لرجل
وفيه زرع من حقل الذرع
ففيه من غير ذكر وان افام
المقرب بينه ان الذرع
في قبيلته ولو ادعى
ان اعيان القدر كانه
المشتري من الميت او غيره
الميت له وسلم اليه له
يسمى بعد القسم
ابراه بعد الصلح عن جميع
الدعاوى والخصومات
صحيح وان لم يحكم بصلح
الصلح ادى عليه الى
دفعته الى فله ما ادعى
وقبضت بانه ثم ادعى
ان قبضت بانه لا يصير
مناقضا لادعاء المودع
بعدم المودع ان علم القاضي
ان المدعى اخر من يامر
بانه يجب بالاثبات وعمل
بالبشارة فان اثار بالاثبات
ثم ولا يثبت بالاثبات
علمه اليقين فان اثار بالاثبات
كان يثبت اول اثار بالاثبات
لكونه نكروا فيقبض عليه
وان عدله التقاضي
ثم يكتب ويامر ان
يجب بالكتابة

واحتل في الجارية عيب وفي الدابة زياده وعدم الحتان في الجارية والعلام ليس يعيب اذا كانا جليسين او مولدين صغيرين وان كانا كبيرين فهو عيب وحذف الحروف في المصحف او في بعضه والزوج للبعد والزوج له لانه ذلك ودي كان في العبد من طلاق حتى وان كانت من طلاق وان ليس يعيب وان كان على العبد من او في رقبته جانيه فهو عيب وكذلك لو وجد مرهونا او مستاجرا **قوله** واذا حدث عند المشتري عيب واطلع على عيب كان عند البائع فله ان يرجع بقضان العيب صورة الرجوع ان يقوم المبيع وليس به العيب القدم ويقومه وبه ذلك العيب فينظر الى ما يقص من قيمته لاجل النقضان فما اخذه بيمينك وتنسبه الى القيمة السله فان كانت النسبه بالعشر رجعت بعشر التمز وان كانت بالنصف رجعت بنصف التمز وان كانت بالثلث رجعت بثلث التمز على هذا جرى الباب وبنايه اذا اشترى بوا بعشر وقيمتها مائه فاطلع على عيب ينقصه من قيمته عشرة وقد حدث عنه عيب اخر فانه يرجع على البائع بعشر التمز وذلك درهم وان كان يقص من قيمته عشرة من رجعت خمس التمز وذلك درهمان ولو اشترى الثوب مائة درهم وقيمتها مائه وسقصر من قيمته لاجل العيب عشرة فانه يرجع بعشر التمز وذلك عشرة درهما ولو كان العيب سقصره عشر من رجعت على البائع خمس التمز وذلك اربعون ولو اشترى الثوب مائة مائة وسقصر مائه وسقصر من قيمته للعيب عشر من رجعت بعشر التمز وذلك عشر مائة فله ان يقصر ولو اطلع المشتري على عيب بالمبيع فلم يجر كنه ان يرد على باعه فرجع بقضائه ليس للبائع الثاني ان يرجع على باعه بشي وان كان العيب قدما عندك حقه رضى الله عنه ولا يرجع هو ايضا على باعه ولو اشترى عبدا اعلى انه جبار او طبياخ فوجده عله ومات في يده لمشتري قبل ان يرد رجع على البائع بفضله ما بينهما في ذلك في الراداي وقال ابو حنيفة في المجر ليس له ذلك ثم ظهور العيب شرط لصحة الخصومة على ما ذكرنا وظهرت اسباب مختلفة فمنها ما يكون ظاهرة في المبيع ويمكن معرفته كالعيان كالعود وبياض العيون وسقوط السن واسودادها وزيادة السن والاصبع والصدع في الجايط والكسر في الجذوع وما اشبه ذلك ومنها ما يكون في الجوف كالداء الذي توصل اليه بقول الاطباء الذين لهم معرفه في ذلك ومنها ما يكون في الفرج في موضع العيون من الجوار وتوصل اليه بقول النساء ومنها ما يثبت بالخبر كالباق والسرقه والبور في

ولو اقترب من لرجل
وفيه زرع من حقل الذرع
ففيه من غير ذكر وان افام
المقرب بينه ان الذرع
في قبيلته ولو ادعى
ان اعيان القدر كانه
المشتري من الميت او غيره
الميت له وسلم اليه له
يسمى بعد القسم
ابراه بعد الصلح عن جميع
الدعاوى والخصومات
صحيح وان لم يحكم بصلح
الصلح ادى عليه الى
دفعته الى فله ما ادعى
وقبضت بانه ثم ادعى
ان قبضت بانه لا يصير
مناقضا لادعاء المودع
بعدم المودع ان علم القاضي
ان المدعى اخر من يامر
بانه يجب بالاثبات وعمل
بالبشارة فان اثار بالاثبات
ثم ولا يثبت بالاثبات
علمه اليقين فان اثار بالاثبات
كان يثبت اول اثار بالاثبات
لكونه نكروا فيقبض عليه
وان عدله التقاضي
ثم يكتب ويامر ان
يجب بالكتابة

ولو اقترب من لرجل
وفيه زرع من حقل الذرع
ففيه من غير ذكر وان افام
المقرب بينه ان الذرع
في قبيلته ولو ادعى
ان اعيان القدر كانه
المشتري من الميت او غيره
الميت له وسلم اليه له
يسمى بعد القسم
ابراه بعد الصلح عن جميع
الدعاوى والخصومات
صحيح وان لم يحكم بصلح
الصلح ادى عليه الى
دفعته الى فله ما ادعى
وقبضت بانه ثم ادعى
ان قبضت بانه لا يصير
مناقضا لادعاء المودع
بعدم المودع ان علم القاضي
ان المدعى اخر من يامر
بانه يجب بالاثبات وعمل
بالبشارة فان اثار بالاثبات
ثم ولا يثبت بالاثبات
علمه اليقين فان اثار بالاثبات
كان يثبت اول اثار بالاثبات
لكونه نكروا فيقبض عليه
وان عدله التقاضي
ثم يكتب ويامر ان
يجب بالكتابة

واحتل في الجارية عيب وفي الدابة زياده وعدم الحتان في الجارية والعلام ليس يعيب اذا كانا جليسين او مولدين صغيرين وان كانا كبيرين فهو عيب وحذف الحروف في المصحف او في بعضه والزوج للبعد والزوج له لانه ذلك ودي كان في العبد من طلاق حتى وان كانت من طلاق وان ليس يعيب وان كان على العبد من او في رقبته جانيه فهو عيب وكذلك لو وجد مرهونا او مستاجرا **قوله** واذا حدث عند المشتري عيب واطلع على عيب كان عند البائع فله ان يرجع بقضان العيب صورة الرجوع ان يقوم المبيع وليس به العيب القدم ويقومه وبه ذلك العيب فينظر الى ما يقص من قيمته لاجل النقضان فما اخذه بيمينك وتنسبه الى القيمة السله فان كانت النسبه بالعشر رجعت بعشر التمز وان كانت بالنصف رجعت بنصف التمز وان كانت بالثلث رجعت بثلث التمز على هذا جرى الباب وبنايه اذا اشترى بوا بعشر وقيمتها مائه فاطلع على عيب ينقصه من قيمته عشرة وقد حدث عنه عيب اخر فانه يرجع على البائع بعشر التمز وذلك درهم وان كان يقص من قيمته عشرة من رجعت خمس التمز وذلك درهمان ولو اشترى الثوب مائة درهم وقيمتها مائه وسقصر من قيمته لاجل العيب عشرة فانه يرجع بعشر التمز وذلك عشرة درهما ولو كان العيب سقصره عشر من رجعت على البائع خمس التمز وذلك اربعون ولو اشترى الثوب مائة مائة وسقصر مائه وسقصر من قيمته للعيب عشر من رجعت بعشر التمز وذلك عشر مائة فله ان يقصر ولو اطلع المشتري على عيب بالمبيع فلم يجر كنه ان يرد على باعه فرجع بقضائه ليس للبائع الثاني ان يرجع على باعه بشي وان كان العيب قدما عندك حقه رضى الله عنه ولا يرجع هو ايضا على باعه ولو اشترى عبدا اعلى انه جبار او طبياخ فوجده عله ومات في يده لمشتري قبل ان يرد رجع على البائع بفضله ما بينهما في ذلك في الراداي وقال ابو حنيفة في المجر ليس له ذلك ثم ظهور العيب شرط لصحة الخصومة على ما ذكرنا وظهرت اسباب مختلفة فمنها ما يكون ظاهرة في المبيع ويمكن معرفته كالعيان كالعود وبياض العيون وسقوط السن واسودادها وزيادة السن والاصبع والصدع في الجايط والكسر في الجذوع وما اشبه ذلك ومنها ما يكون في الجوف كالداء الذي توصل اليه بقول الاطباء الذين لهم معرفه في ذلك ومنها ما يكون في الفرج في موضع العيون من الجوار وتوصل اليه بقول النساء ومنها ما يثبت بالخبر كالباق والسرقه والبور في

ولو اقترب من لرجل
وفيه زرع من حقل الذرع
ففيه من غير ذكر وان افام
المقرب بينه ان الذرع
في قبيلته ولو ادعى
ان اعيان القدر كانه
المشتري من الميت او غيره
الميت له وسلم اليه له
يسمى بعد القسم
ابراه بعد الصلح عن جميع
الدعاوى والخصومات
صحيح وان لم يحكم بصلح
الصلح ادى عليه الى
دفعته الى فله ما ادعى
وقبضت بانه ثم ادعى
ان قبضت بانه لا يصير
مناقضا لادعاء المودع
بعدم المودع ان علم القاضي
ان المدعى اخر من يامر
بانه يجب بالاثبات وعمل
بالبشارة فان اثار بالاثبات
ثم ولا يثبت بالاثبات
علمه اليقين فان اثار بالاثبات
كان يثبت اول اثار بالاثبات
لكونه نكروا فيقبض عليه
وان عدله التقاضي
ثم يكتب ويامر ان
يجب بالكتابة

[illegible]

الحصومة ثم ينظر ان كان قبل القبض فالمشتري ان رده عليه وسفح البيع بقوله ردت
ولا يحتاج الى رضا القاضي ولا الى ارضي المبيع اما اذا كان بعد القبض لا يسفح الا بقضيا او
رضي فان رضى فلا حاجة الى غير ذلك وان لم يرض وتوافقت الى القاضي ينظر في ذلك
العيب ان كان قدما واحدا ولكنه لا يحدث في مثل هذه المدة رده على المبيع بعلمه
وحلف المشتري بالله ما رضى بهذا العيب ولا عرضنه على المبيع مندراه اذا حلف المبيع
بمعيته عليه فان لم يطلب بمعيته لا يحلفه القاضي في طاهر الرواية وروي عن علي بن يوسف
انه يحلفه صيانة لعصاياه عن القبض فان كان العيب حدث في مثل هذه المدة وقد لا يجد
ان اقر المبيع بوجود ذلك عند رده عليه وان انكر والقول قوله مع بمعيته وعلى المشتري
البينه فان اقام على ذلك بينه قبلت مسته ورده على المبيع وان عجز عنها حلف المبيع
بانه لقد باع وسلم وما به هذا العيب ولكم بعضهم حلف بالله لقد حصل هذا
المبيع للمشتري حكم هذا العقد وما به هذا العيب فان حلف بى وان حل رده عليه اما اذا
كان العيب الجوف يتوصل اليه بقول الاطباء اذا اتفق اثنان منهم من اهل الشهادة ان فيه
العيب صححت الحصومه فان كان قبل القبض افسح العقد بقوله ردت على ما ذكرنا وان
كان بعد القبض سالما القاضى هل يحدث مثله في مثل هذه المدة او لا فان لا لا يحدث
رده عليه وان لا يحدث مثله حلف المبيع بالله لقد باعه وسلمه وما به هذا العيب
فان حلف بى وان كل رده عليه واما اذا كان العيب مما يتوصل اليه بقول النساء
اخبرت امرأة واحدة من اهل الشهادة يكون العيب بها ينظر ان كان قبل القبض ليس للمشتري
فسخ البيع بقولها وقيل قولها لا يجاب المنع على المبيع فحلفه باهه ما بها هذا العيب فان
حلف لزم المشتري وان كل رده عليه وان اخبرت انه ليس لها عيب فلا يمين على المبيع وحبر
المشتري على قبضها وتسلم جميع المنع وان كان بعد القبض اخبرت امرأة مدل بوجوده صححت
روى الحصومه وحلف المبيع على الثبوت لقد باع وسلم وما بها هذا العيب فان حلف بى
سبب وان كل رده عليه قوله وان قطع الثوب وخاطه اما ذكر الخاطه لبطلان المبيع
الاسترداد عند الرضى بالعيب بخلاف ما قبل الخاطه ولو باعه بعد العلم بالعيب
رجع بقضائه وبذلك في السنن اذ الله باليمن والعسل والاصل في هذا ان كل موضع

فقالوا جميعا يسبح

جمع العلم بالبيع بطل حقه في الرجوع بقضاء العيب ولو باع الثوب بعد القطع قبل
 الحياطة وقد علم بالبيع ليس له الرجوع بالقصان لأن من جهة البائع أن يقول ارضى به معييا
 وكذلك في السوتوق قبل لته باليمن وفي الثوب قبل أن يصبغه أحمر فلو قطع الثوب
 لم يسأل ولد الصغير وخاطه ثم اطلع على عيب ليس له الرجوع بالقصان لحصول الثوب في
 ملك الصبي بعد القطع قبل الحياطة بخلاف ما لو كان الولد حيرا **قوله** ومن اشترى عبدا
 فاعسقه ثم اطلع على عيب رجع بقضائه رده اذ اعسقه محانا ما لو اعسقه على مات او
كاتبه فادى بدل العايب فعلى من اطلع على عيب لم يرجع بقصان العيب وزوي
 عن يوسف في المال ان له الرجوع كمالوا عسقه مجانا **قوله** فان قيل المشتري العبد او
 كان طعاما فاكله لم يرجع بقصان العيب فمحصي المشتري بالقتل احترازا عن عيب
 فان قتله موجب للقيمة فاخذ القيمة من العامل بمنزله يبعه منه وهو ظاهر الرواية
 وزوي عن علي بن يوسف ومحمد رحمهما الله ان له الرجوع بالقصان ولا بطلان خد القيمة اما
 في الطعام رده انه اكل جميعه اما لو اكل بعضه اختلف اصحابنا رحمهم الله في ذلك
 على ثلاثة اقوال عن علي بن حنيفة رضي الله عنه انه قال لا يرجع بقصان ما اكل ولا بقصان ما
 بقي فمده كانه باع ذلك البعض وزوي عن علي بن يوسف انه قال يرجع بقصان ما اكل وسقضا
 ما بقي الا ان يشترط البائع ان اخذ ما بقي محصيه من الثمن معييا وزوي عن محمد انه قال يرجع
 بقصان ما اكل ويرد الباقي على البائع رضي بذلك او لم يرض وذكر القدر وروي في القريب
قوله ابو حنيفة رضي الله عنه اذا اشترى المشتري في البيع بفعل اخرجته من ملكه لم يكن
 له ان يرجع بقصان عيوبه الا في العق استسنا وان قال ابو يوسف ومحمد ذلك الا في
 واللبن لان الاكل واللبن يصير المبيع لاجله كالعق ولو اشترى ذرا فبناها مجددا ثم اطلع على
 عيب لا يرجع بقصان العيب ولو اشترى بوبا وكفن ميتا ان كان المشتري وارث الميت
 وقد اشترى الثوب من تركته رجع بالقصان ولو تبرع اخني الكفن لم يرجع بالقصان
قوله ومن اشترى عبدا وشرط ابراء من كل عيب فليس له ان يردده ببيع هذه المسئلة
 على وجهين اما ان يقول بعيت منك بكدي على اني بري من كل عيب به او يقول على اني بري من
 كل عيب وليرد عليه ففي الوجه الاول براء من كل عيب به سواء كان عند العقد او حدث بعد

مسند
 باع المشتري بعد الصلح
 على العيب ثم زال
 العيب بعد المشتري
 انما ليس للبائع ان
 يرجع مع المشتري
 بعد الصلح
 باع منه فربما بجراحة
 وقال للمشتري لا تخف
 منها فاما هذا فليس
 ضامن فاخذ وطهر
 بسببها لا يثني عليه
 باع منه دخنا للبذر
 وقال للمشتري ان زرعه
 فلما لم ينبت فاعطاه
 لهذا البذر فزرعه
 فلم ينبت فعليه ضمان
 النقصان لا غير

قبل التسليم وكذلك في الوجه الثاني عند اني يوسف وقال محمد
 لا يبرأ من كل عيب حدث بعد العقد قبل التسليم ولو ابراه من كل شيء فقد تروى عن حنيفة
 ان الداء في العادة ما في الجوف وما سواه ليس مرضا وقال ابو يوسف يتناول الجمل ولو
 لشري ثوبين او عبدين فوجد باحدهما عيبا ان ذلك قبل القبض فهو مختار ان يرضى
 بهما وان شأدهما ليس له غير ذلك وان لم يرض بالمعيب اولا فعليه بالمعيب وقبضه فهو رضى
 منه ولزمه جميعا فان قبضهما ثم اطلع على عيب باحدهما كان له ان يمسك السليم ويرد
 المعيب وقال زفر بن محمد الله ليس له ان يرد احدهما ولو اشترى منه حتى حلف او مضى
 باب فوجد باحدهما عيبا فليس له ان يمسك السليم ويرد المعيب سواء كان قبل القبض او بعده
 وكذلك لو اشترى مكيلا او موزونا او معدودا واشترى شيئا واحدا فوجد بعضه
 معيبا ولو وجد في البيض والجوز والبطيخ والفاصوليا ان كان كثيرا فله ان يرد الجمل او يمسك
 الجمل وان كان الفاسد قليلا فله ان يقيس في الاستحسان بحال عدم خلوه من
 الاشياء عن القليل من الفساد قال ابو جعفر رحمه الله اذا اشترى خمس ما به
 فيه خطه فخرج منها ما به فله ان يرد كل ما على البايع ان كان دما على
 الرد ذلك الجمل لو خلط بعضها ببعض وان نقص بالسقيع وليس بقادر على رد هابل ذلك
 الكيل فالمشتري ان منع ردها حصه النقصان بالمعيب وسقط الباقي الا ان يرضى البايع
 ان اخذها بالمعيب وروى عن يوسف انه قال لو اشترى ثوبا فوجد بها معيبة
 فقال للمشتري اعرضها على البايع فان يقب عليك والارد فاعلى فعرضها فان هذا رضى
 منه بالبيع وليس له رد هابل العيب ولو اشترى ثوبا فوجد به خطه لا تقطعه فاد
 رده فقال له البايع ان الخطاط فان قطعك والارد فاعلى فاد هابل هو صغير لا
 تقطعه فان له رده وليس رضى منه على البيع وكذلك الحف والقطن والواشترى
 دقيقا فاعلى بعضه وجد مرأى ابو جعفر انه ان يرد الباقي بحصته من الثمن ويرجع
 عليه بنقصان ما خبز منه وهو قول محمد خالصه قال المقيس ابو الليث وبه ناخذ

باب البيع الفاسد

قوله اذا اراد احد العوضين او كلاهما محرمات
 لبيعها سدا ههنا ثمانية مسائل

والبيع الفاسد
 هو الذي يفسد
 به البيع

والبيع الفاسد
 هو الذي يفسد
 به البيع

قال ان في البيع الكدر لا يفيد الكدر بالقبض

والبيع الفاسد
 هو الذي يفسد
 به البيع

في ثلاث منها البيع باطل سواء جعل ثمنه او مئنا وفيه اختلاف المشايخ اذا جعل ثمنه وهو
 البيع بالبحر والمئة والدم ولا يفيد المالك في هذه المسائل الثلاث وان وجد القبض اذ لم
 المالك حتى لو كان عبدا فاعقه او باعه او وهبه من اخروسله المدة لا يفسد تصرفه ولما
 ان استرده الى يده وان ملك في يده ملك امانة عند اني حنيفة رضى الله عنه وعند
 هلك مضمونا عليه بالقيمة كالمقبوض على ستم الشرى وفيه التحمل الباقي وهو البيع بالمدة
 والمكاتب وام الولد والحجر والحجر ان جعلت مئنا والبيع ايضا باطل وان جعلت مئنا لبيع
 فاسد فاذا وجد القبض فمما هو مال باطل فاصحبه فصرفه في ذلك جائز وعليه محبة
 ويعرف الثمن من الثمن بدخول حرف الباقية والمراد من المدة انما هو المطلق دون المقيّد
 حتى لو كانت لعدة ان من مرضى هذا او من سفي او قال ان من يده السنة
 خرباعه مال او اشترى به ما هو مال جائز تصرفه في ذلك من غير وقف الى امر بايد ولو
 كان فلا عوضين محرمات لبيع باطل في الاقوال كلها قوله ولا يجوز بيع السمك في الماء
 فهذا على وجهين اما ان كانت السمكة في بئر عظيم او في حظيرة فان كانت في بئر عظيم لا يجوز بيعها
 بحال وان قدر على التسليم بعد البيع وكذلك لو ملك السمكة ثم اغلقت من من فوكت في
 البئر غير ان ههنا ان قدر على التسليم قبل ان يفتح العقد جاز البيع والمشتري خيار الرويه
 سواء رادها قبل ذلك في الماء او لم يرها وهذا عند اني الحسن الحارثي رحمه الله وقال
 مشايخ طح رحمه الله لا يجوز بيعها وان قدر على التسليم اما ان كانت في حظيرة صغيرة ان كان قد
 ملك السمكة قبل البيع ثم اعادها في الحظيرة وهو قادر على تسليمها من غير اصطفاة يجوز
 البيع وجبت له خيار الرويه على ما مر وان لم يكن ملك السمكة قبل البيع لا يجوز وان كان قد
 على التسليم وعلى هذا بيع الطير في الهوي اذا دخل في ملكه ثم اغلقت منه او ارسله انسان من
 يد غير انه لا يثبت للمشتري خيار الرويه اذا لم يكن من غير اعصاره الى شرط ما ذكرنا
 من اهل اختلاف المشايخ ولا يجوز بيع هوام الارض كالحيثه والعقرب وكذلك بيع ما
 في الماء كالضفدع وغيره الا السمك ولا يجوز بيع جلود الميتات قبل الدباغ واما بيع
 لحوم ما لا يؤكل لحمه من السباع بعد الذبح كالاسد والهدد والنمر والصيغ عن حنيفة
 انه باطل وهو قولها ولا يبرأ باطعامه الكلاب والسنابير والباري وغير ذلك وروى عنه
 انه يجوز الاسفاح لما ذكرنا بعد الذبح لان يحومها طامع ولا بأس ببيع عظام الميتة

والبيع الفاسد
 هو الذي يفسد
 به البيع

والبيع الفاسد
 هو الذي يفسد
 به البيع

ولو قبضتاهما فقبضت احداهما في ذمة تعين ذلك المبيع والاخر لا مانه وان بيعت اجمعا كان
 على التعاقب لزومه الاول وترد الباقي على بايعه ولا يضمن بقصان ما حدث به لانه متعين
 لا مانه ولو قبضتاهما متعلا لا يضمن احداهما المبيع وله ان يخذلهما شيئا يضمنه وليس له ان يخذلهما
 وله خيار الشرط ولو ارداد عيب احداهما بعد ذلك او حدث به عيب اخر فعين ذلك
 المبيع ولو مات المشتري في مدة الخيار ولم يزم المبيع في احداهما بغير عيبه ولو رتب خيار التعيين
 ولو كان الخيار للبائع والمصلحة بخالفها فله ان يلزم المشتري اي يوب شيئا وليس للمشتري خيار
 الترتيب ولو مات احداهما قبل القبض او بعد ملك امانته والبايع في الاخر بالخيار وان شاء
 الرتبة المشتري وان شاء فسخ المبيع ولو ملكا في يد المشتري ان ملكا على التعاقب فعلى المشتري
 قيمه ما هلك الا الاول امانته وان ملكا معا فعليه نصف قيمه كل واحد منهما ولو
 بيعت احداهما او كلاهما قبل القبض او بعد خيار البايع باق على حاله وله ان يلزم المشتري
 ان يفسد امانته الزمته السلم فلا خيار له في تركه ولو قبضتاهما في يد المشتري فعليه نصف
 نقصان قيمه كل واحد منهما ولو تصرف البايع في احداهما جاز تصرفه وله خيار الإلزام
 والفسخ في الاخر ولو اشترى ثوبين او عبدين او دابة من رجل بالخيار في احداهما ماله
 ايام او على ان البايع بالخيار في احداهما ماله ايام فهذه المسئلة على اربعة اوجه في ثلاثه
 منها يفسد المبيع فمما جميعا وفي الواحد جاز فمما جميعا اما الاوجه الثلاثة احدثها
 انه لم يتغير فيه الخيار من الاخر ولم يمين من كل واحد منهما على حدة والباقي اذا عين الذي
 فيه الخيار ولم يمين حصه كل واحد منهما من الثمن والثالث اذا يمين حصتهما من الثمن ولم
 يعين الذي فيه الخيار من الاخر واما الوجه الذي يجوز البيع فمما ان يعين الذي فيه الخيار من الاخر
 وبين حصتهما من الثمن فان البيع جاز في احداهما وفي الخيار ان اجاز البيع من له الخيار او
 مات او مضى مدة الخيار من غير الفسخ في البيع بينهما ولزم المشتري منهما وليس الاخير
 فسخ البيع في احداهما ولا في كلاهما حتى يفسد مبيعهما ولو باع عبدا واحدا ووبوا واحدا و
 دابة واحدة من معلوم على ان لا يخذلهما الخيار في نصفه وفي نصفه باق فليبيع جاز ولو اشترى
 فعلا على ان لا يخذلهما واشترى كاهن فاسد في القتياب وفي الاستحسان جاز لتمام ملك
 الناس في جميع الامصار والبطلان من غير كبر قوله واذا قبض المشتري المبيع في البيع
 الفاسد باق البايع وفي العقد عوضان كل واحد منهما ملك المبيع ولزمه قيمته

وان كان المبيع من جنس واحد وكان الثمن من جنس آخر فله ان يفسد المبيع في احداهما او في كليهما

الذي

الاخر

سلك

يترتب به ان يكون المبيع مما يجوز بيعه صحيحا وان لا يكون الثمن مسته او دما او حرا او تحليلة في
 البيع قبض وبعبارة صحة التسليم معاني ثلاثة احدها ان يقول للمشتري خذت منك وبين
 المبيع والثاني ان يكون المبيع محضر المشتري على صفه تنافي له من غير مانع والثالث المبيع
 مقرر غير مشغول بحق غيره سواء كانت التحلية في داو البايع او في غيرها وقال ابو بوب
 رحمه الله التحلية في داو البايع لا تكون قبضا وان هلك قبل القبض يكون من مال البايع
 ذكر في الاجناس وفي ذكره شرح الطحاوي ان القبض على صرح صريح ودليل الصريح ان من
 يقبضه فقبضه محضر البايع او بغير حضره والدليل ان يقبضه عقب العقد يحضر
 البايع ولم ينه عن القبض انه يملكه وصار كانه قبضه بايم استحسانا ذكر محمد في الرادات
 ولحق عن كنه حيفه والى يوسف خلافا وقال القذوري بان الرواية المشهورة عن
 اصحابنا ان الملك لا يقع بالقبض على يد البايع للمشتري في القبض وذكره النوادر اذا اشترى
 جارية ولم يقبضها حتى يطها في يد البايع وفيه عيب ولم يقبضها الوطى لا يكون قبضا وان مات
 يد البايع رد جميع الثمن ولا شيء على المشتري من العقود ذكره في محضر الكرخي ان المشتري لو امر
 البايع ان يعمل في المبيع عملا مقصدا او لا مقصدا مثل القصان والغسل باخرة او غير اجر
 فيما كان مقصدا فهو قبض وما لا يقصده فليس يقبض والبايع الاجرة الوجهين جميعا هلك
 المبيع او لم يفسد اذا حصل البيع باق البايع والمبيع مضمون عليه بالقيمة ان لم يكن له
 مثل وبالمثل ان كان له مثل الا انما حيفه رضي الله عنه قال اذا باع عبدا على ان يصفه
 المشتري فقبضه واعقبه بغير عليه الثمن استحسانا ولا يجب عليه قيمته وهو رواية عنه
 واجهوا الله لو قبله بغير عليه قيمته ولو اشترى رصا شرا سدا فني فيها او غرس
 سقط حق الفسخ عند ان حيفه وعليه قيمتها ولا يبطل حق الفسخ ولو رفع الفساد في البيعة
 الفاسدة قبل الاستقراء انقلب البيع جازا وان استقر الفساد كلام الاصل في البيع الفاسد
 ان كل ما يملك بالبيع الجاز يملك بالبيع الفاسد اذا اتصل به القبض باق البايع وكل ما لا يملك
 بالبيع الجاز لا يملك بالبيع الفاسد بيان من اشترى عبدا فخره ووبها مسلما
 ويقا بضا فان اشترى العبد ملك العبد وقصره فيه جاز وعقبه نافذ ويجب عليه قيمته
 ولا يملك صاحبه الجوز والخمر وذللك بيع العبد بالمدبر او بالمكاتب او بام الولد وان العبد
 يملك بالقبض ولا يملك المدبر والمكاتب وام الولد وكذا لو اشترى عبدا بشرب او بما غير

في

في

مرفوع او بطلا غير محصور او اشتراه بمال غير بغير اموه وكل واحد من المتعاقدين فسخه
 فان رد المشتري المبيع على بائعه افسخ البيع على اي وجه رده عليه سواء كان رده بالبيع
 منه او بغيره له او تصدق به عليه او اعان اياه او اودعه عنده وكذلك لو باعه
 من وكيله وسلمه اليه فانه يبرأ من الضمان في هذه الوجوه كلها وانما يملك الرد على البايع
 اذا كان المبيع بائعا في يد له ردده ولم يقص وهو في ملكه على ما قصه من البايع الا ان
 الفساد دخل في صلب العقد فل واحد منهما يملك فسخ البيع بحضره صاحبه عند اى خفاء
 ومحمد وقال ابو يوسف يملك فسخه بحضره صاحبه وبغير حضرته وان كان الفساد لم
 يدخل في صلب العقد وانما دخل بشرط منفعه احد المتعاقدين في كل واحد منهما يملك
 فسخه قبل القبض اما بعد القبض فللذي له الشرط ان يفسخه بحضره صاحبه وليس للآخر
 حق الفسخ ولو شرط المنفعة لاحد المتعاقدين كان فساد البيع لاجله فلكل واحد منهما ان
 يفسخ البيع قبل القبض وبعد عند خفاءه واني يوسف وقال محمد ان طلب الفسخ
 الذي شرط له المنفعة فله ذلك وليس للآخر حق الفسخ ولو اشترى بجاريه شرا فاسدا
 وقبضها وباعها وزح فها تصدق بالرجح ولو اشترى عنهما سبيبا اخر فرج فيه كالب له الرجح
 وكذلك لو ادعى على رجل الف درهم فدفعها اليه وزح فيها بر تصادق انه لم يكن عليه دين
 ولو اراد المبيع في يد المشتري فالزيادة لا تخلو اما ان يكون متصلا او منفصلا وكل
 واحد منهما على حين اما ان يكون متولدا من الاصل او غير متولدة منه اما اذا كانت الزيادة
 متصلة متولدة كاللبن واليسن والحال فالأصل يمنع من الرد والفسخ كما في الغصب وان
 كانت الزيادة متصلة غير متولدة منه كالثوب اذا صبغه بما يزيد والسوق اذا الت باليمن
 او بالصل او كان يوما مقطعة وخاطه قبا او كان قطننا فخر له او غير ذلك ففسخه او خبطه ففسخها
 او شاة ففسخها وشواها انقطع حق الفسخ في هذه المسائل كلها ولزمه القيمة فيما لا مثله
 والمثل فيما له مثل ولو كانت دارا فبني فيها وارضا فبني فيها اشجارا فغلت انقطع حق
 البايع عن الفسخ عند خفاءه رضي الله عنه وعليه قيمتها وقت القبض وقال لا يقطع حق
 البايع في الفسخ ولو كانت الزيادة منفصلة متولدة من الاصل كالولد والعرق والارش
 لا يفسخ الفسخ ولو كانت الجارية نقصت بالولادة جبر قضا لها بالولد عندنا وقال
 زولا جبر ولو هلك من الزوايد في يد المشتري فلا ضمان عليه كروايد المغصوب

مطلبه

مطلبه

مطلبه

ونعزم بقصان الولادة ولو استهلكها المشتري ضمنها ولو هلك المبيع والزيادة بائعه فليبايع
 ان تسترد لها ونعنه قيمة المبيع وقت القبض ولو كانت الزيادة منفصلة غير متولدة منه
 كاهبة والهندية والكعب فليبايع ان تسترد المبيع مع هذه الزوايد ولا يطالب بذلك
 وتصديق وان هلك الزيادة في يد المشتري فلا ضمان عليه وكذلك ان استهلكها
 عند خفاءه رضي الله عنه وقالوا رحمهما الله يجب عليه ضمانها ولو هلك المبيع والزوا
 يد في يد المشتري فمرد عليه ضمان المبيع والزوايد للمشتري لقدر ضمان القيمة بخلاف
 المتولد منه هذا هو الظاهر في الزيادة اما اذا نقص المبيع في يد المشتري اركان القصاص
 باقية سماوية فليبايع ان يأخذ المبيع مع اركان القصاص ولذا ان كان القصاص بفعل المشتري
 او بفعل المبيع وان كان بفعل الاجنبي فليبايع بالجارية وان شأ أحد من المشتري ورجع به على
 الجاني وان شأ أحد من الجاني ولا مرجع على المشتري ولو قتل اجنبي فليبايع ان يضمن قيمته
 للمشتري ولا سبيل له على القاتل والمشتري ان يرجع على قاتله القاتل بغيره في ثلاث
 سنين ولو كان القصاص بفعل البايع صار مسترد المبيع حتى لو هلك في يد المشتري من ضمان
 حبسه عن البايع هلك على البايع وان حبسه عنه لم يملك ان يهلك من سبائه جناية
 البايع صار مسترد له ولا ضمان على المشتري وان هلك من سبائه جناية فعليه
 ضمانه وتسقط عنه حصه القصاص الجناية ولو قتل البايع او سقط في جرحه جرحا صار
 مستردا وبطل ضمانه عن المشتري ولو تصرف المشتري في المبيع ببيع او هبة او صدقة
 او اخرجته من ملكه بوجه من الوجوه صح تصرفه فيه وليس للبايع ابطاله وعليه قيمته ان لم
 يكن له مثل ومثله ان كان له مثل وطب ذلك للمالك الثاني ولو كان عبدا فعقده المشتري
 او دبر صح عقده وتديره ولو كانت امه فاستولدها صار تام ولد له ونعزم القيمة ولا
 نعزم العقر في رواية كتاب البيوع واحدى الروايتين من كتاب السرب وفي رواية اخرى
 في كتاب الشرب رد منها العقر ونفت الروايات انه اذا وطئها المشتري ولم تعلق منه
 انه رد الجارية مع العقر ولو كانت صبيبا فكاتبه وليس للبايع ابطالها فان ادعى بدل الكاتبة
 عتق ولزم المشتري قيمته وان عجز ورد في الرق ان كان العجز قبل ان يفتى القيمة على المشتري
 رد العبد على البايع وان كان بعد الافتاء بالقيمة فلا سبيل للبايع على العبد ولو ذهنته فليس
 للبايع ان يبطل الرهن فان فكه قبل ان يقضى عليه بالقيمة فله ان يأخذ العبد وان كان بعد

مطلبه
 اشتري عبدا جارية
 وتقبضها ووطئها
 ثم رد المشتري العبد
 الجارية جارية او
 طيب لوطيها
 لا ضمان عليه
 بد يوم دفعها الجارية
 حالها ولا يضمنه نقضا
 لها بكر كان او ثيبا

فلا سئل للبائع على العبد ولورثته فليس للبائع ان يطل الرهن فان فكه قبل ان يفضى عليه
فلا يقبل له على العبد وان اجزم فلا جان صححة وللبائع اطالها واسترداد المبيع الى يده
وان كان المشترا ما دلا لا يحل اكله وان كانت امه لا يحل له وطها **قوله** ومن جمع بين جز
وعبد او شاة ذكبه ومنه بطل البيع فلهما فعذله وجبين ان كان قد سمي لهما معا واحد
فالبائع باطل بالاجتماع وان كان سمي لكل واحد منهما معا على حدة فكذلك عند حنفية
وقالوا جاز البائع في العبد والذكيه وبطل في الجز والميتة **قوله** ونهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن المحسوس عن السوم على سوم غيره فالحبس ان يتردد الرجل في من المبيع ولا
رغبة له فيه لكنه محل الرافع على ان يزيد في الثمن وهذا النهي محمول على ما اذا اطلبه المشتري
بمثل قيمته اما ان طلبه باهل من قيمته فلا بأس ان يزيده منه الى ان يبلغ قيمه المبيع وان
لم يكره رغبته فيه وكذا الرجل اذا اراد بيع ماله لثمة جنة فطلب منه بدون قيمته فزاد
الرجل في الثمن القيمة فلا بأس بذلك وهذا محمود غير مدموم واما السوم على سوم غيره
ان تناسا ثم الرجلان في السلعة واطمان قلب كل واحد منهما على ما سمي من الثمن ولم يبق
الا العقد فعارضه شخص اخر فاشتراه اما اذا كان قلب البائع في الرابذة غير مستقر
سعى له من الثمن فلا بأس بذلك واما ما في الجلب ان يكون شخص من اهل المصر قد اخطى فافله
بغير عظمه واهل المصر في خطه وجذب من ذلك فلقا هم فاشترى منهم جميع ميراثهم
بثمن دون وادخله المصر وبيعه على ما يريد من الثمن ولو لا شراوه منهم وترفع حتى ادخلوا ميراثهم
المصر باعد ذلك من اهل المصر فاشترى فاشترى بذلك اهل المصر اذا كان كذلك فهو مكروه
وان كان اهل المصر لا يتصرفون بذلك فهو غير مكره وهذا ما صرح به بعضهم وقال بعضهم
صورت ان تلقاهم رجل من اهل المصر فاشترى منهم جميع ميراثهم باخص من سعر المصير
وهو لا يعلمون بسعر اهل المصر اذا كان كذلك فهو مكروه لانه غير مكره في ذلك سواء اشترى
اهل المصر بذلك او لم يتصرف واما بيع الحاضر للبائدي اذا كان لرجل طعام وعلف واهل المصر
في خط منهما وهو لا يجمعها من اهل المصر حتى يتوسعوا ويبيعها لاهل البائدي بمن عساه
واهل المصر يتصرفون بذلك اما لو كان اهل المصر في سعة وخصيب ولا ضررون ببيعها من
اهل البائدي فلا بأس به ولو اجتمع في ملك رجل واحد انسان مزدوي الرحم المحرم احدهما
صغير والاخر كبير واهلها صغيران يكره ان يفرق بينهما وله ان يبيعهما جميعا او يبيعهما

ولو كانا صغيرين فلا بأس بالفرق بينهما والبيع جائز في الوجوه كلها في قول حنفية ومحمد
وقال ابو يوسف لا يجوز البائع في الوالد من المولود من خاصته ونحوه وايه عنه لا يجوز في
الجميع وهو قول نزيه والحسن بن زياد رحمهما الله ولو صار واحد هما بحال لا يمكن للولي بيعه فلا
باس بيع الاخر ولو باع جاريه وشرط الخيار لنفسه بل انه ايام ثم ملك ولدها الصغير يكره له
ان يحجز البائع في الجارية ولو اجتمع في ملكه صغير وكبيران وكل واحد من الكبيرين ذورم محرم من
الصغيرين وهما في القرابة سواء فالقياس ان لا يبيع احدا الجيرين ولا يفرق بينهما ومن الصغير
ونحوه الا استحسانا باس بيع احدهما وان كان احدهما القوي وقابه من الاخر فلا بأس بيع الا بعد
وترك الاقرب مع الصغير ولو ملك ست اخوات او ستة اخوة والنصف منهم كغير
والنصف صغار فلا بأس بيع كل صغير مع كبير ولو ملك صغيرا مع ابويه فليس له ان يفرق
بينهم لان الاب لا يبيع احدهما والاخر اجني وليس احدهما وايالفرق من الاخر واليس محمد رحمه الله
في الريادات اذا اجتمع اب الصغير وامه لم يفرق منه وبين احدهما والله اعلم

باب الاقالة

الاقالة جازن بلفظين بعد واحد هما من الماضي والاخر عن المستقبل مثل ان يقول
اقتني بعتي فقول اقلك كما في النكاح وهذا عند حنفية واني يوسف رضي الله
عنهما وقال محمد رحمه الله لا تصح الاقالة الا بلفظين ما ضيق في البيع ولا تصح الاقالة
الا بلفظ الاقالة حتى لو قال البائع للمشتري اقتني ما اشتريت مني كذا وقال المشتري بع
فقبل البائع فهو بيع بالاجتماع فمراعى في ذلك شرائط البيع ولا يصح قول الاقالة الا في
المجلس كما في البيع من الاقالة عند حنفية رضي الله عنه فخرج في الوجوه كلها قبل
القبض وبعد ذلك الثمن عند الاقالة او لم يذكرا من حين الثمن الاول او من غير حنفية قليلا
كانا وكبير اسوا فان المبيع مما يقبل ويحول كالعبيد والجوار وغيرهما او مما لا يقبل
كالدور والحيوانات والاراضي وغيرها الا ان تتقدر القسمة فبطل الاقالة كما اذا زاد
المبيع في يد المشتري بعد القبض كالجارية اذا ولدت عنده والا فلا يفسد ما بالشروط
الفاصلة وعند ابي يوسف بطلها اذا جعلها بيعا عند يوسف رحمه الله
الاقالة بيع جديد فان سمي بمنا عند الاقالة فالبيع جائز بذكر الثمن فلا حان وكثيرا

مسئلة
جاء الدلال بالنسبة
الى البائع بعد ما باعه
بالاثر المطلق فقال
البائع لا ادفعه لاني
النسبة واضربه المشتري
فقال انما ارسله ايضا
لا يتنسخ لانه ليس
من الغطاء النسبة
ولا اتحاد المجلس
في الاحكام الشرط
في الاقالة ولم يوجد

اذا اشترى دارا
بالفلم اشترى
منه ثانيا بمسألة
فان في المسألة
بمع لوليد ارضا
هبة صحيحة معقونة
ثم اشترى الولد منها
فالشرا باطل

من غير النسيئة الاول او من غير حفيضة حالا كان او مؤجلا وان لم يسم النسيئة فهو بيع بالنسيئة الاول
هذا اذا قبض المشتري المبيع او كان عقارا لان بيع العقار قبل القبض جائز وان كان المبيع مما يتقبل
ويحول فنه روايتان في رواية لا يجوز كالمبيع وفي رواية يجوز ويجعل فتحكما هو قول حنفية
النسبة وروى عن علي بن يوسف انه قال في الاقالة بيع على كل حال حتى ابطال الاقالة في المنقول قبل
القبض والفسخ محمد رحمه الله الاقالة قبل القبض فصح بالنسيئة الاول وسواء كان المبيع مما يتقبل
ويحول او لم يكن لان من اصله ان بيع العقار قبل القبض باطل كالمقول فلما ابطال البيع تعين
الفسخ بالنسيئة الاول وفي ذكر الرابطة والقبضان والتسمية من غير جنس النسيئة الاول وان كانت
الاقالة بعد القبض ان سمي النسيئة الاول او بعضه او لم يسم النسيئة اصلا فهو فسخ بالنسيئة الاول
وان سمي اكثر من ذلك او سمي غير جنس الاول فهو بيع جديد بما سمي من النسيئة عند الاقالة كما هو قول
ابي يوسف **قوله** وفي فسخ في حق المتعاقدين مع في حق غيرهما معنى قولنا فسخ تطرأ
بمرته في خمس سائل احداها انه يجب على البائع رد النسيئة الاول وما سميها عند الاقالة خلافة
بالحل والناية ان الاقالة لا بطلها الشرط والفاصد ولو كانت مباحة في حقها المصد البيع
وبقي الاقالة على حالها والناية اذا انقضى لوليد فسترى البائع المبيع حتى باعه منه ما يباح
البيع فلو كان سقالبط لكونه بايعا ما اشترى قبل القبض ولو باعه من غير المشتري لا يجوز
لانه بيع جديد في حق غيرهما والرايع اذا وهب المبيع من المشتري بعد الاقالة فلهبة
جائز ولو كان سقالبط فلهبة المشتري من البائع فقبله البائع بفسخ البيع والحامنة لو
كان المبيع مكيلا او موزونا وقد باعه منه بالكيل والوزن برعا يلا واسترد المبيع من
غير ان يعيد الكيل والوزن صح قبضه فلو كان سقالبط صح قبضه من غير ان يعيد الكيل والوزن
ومعنى قولنا بيع جديد في حق غيرهما تطرأ بمرته في خمس سائل احداها لو كان المبيع عقارا
فلم يسم السقفية التقهيم قايلا وعاد المبيع الى ملكه فبلغ الشفع فطلب السفعة بعضي
له بالسفعة لانه يتعا في حق غيرهما والناية اذا باع المشتري المبيع من اخر وقبضه
اولم قبضه من قايلا واظلم على عيب كان عند البائع الاول فاذا ان يردده عليه
بالعيب ليس له ذلك لانه بيع في حق الثالث والثالث اذا اشترى شيئا وقبضه ولم يقد
النسيئة باعه من اخرم بقايلا وعاد الى المشتري فاشترى البائع منه باطل من النسيئة
قد النسيئة اشترى باع في حق البائع كالمالك بسبب جديد والنسيئة ولو وهب لرجل

في البيع بالثمن
في البيع بالثمن
في البيع بالثمن
في البيع بالثمن
في البيع بالثمن
في البيع بالثمن
في البيع بالثمن
في البيع بالثمن
في البيع بالثمن
في البيع بالثمن

شيئا وقبضه ولم يردده حتى باعه من اخر ثم نقابل ليس للواهب ان يرجع في هبته لان البائع
في حق الواهب بمخرقة المشتري والحامنة اذا اشترى تعرض الجارة عبد الحزيمه
بقدر ما حلت عليه الجول فوجد به عيبا فرده بغير مضاعف واسترد العوض فعدلت
يد فانه لا يسقط عنه الزكاة لانه بيع جديد في حق الثالث وهو العقبير ولو نقابل عينا
بغير ما يتعين في العقد ونقايضا فعدلت اجد مما في يد مشتريه ثوبا يلا فالا فانه جائز
وعلى الذي هلك المبيع في يد ضمان فقه الهالك او مثله ان كان له مثل في يده لا يصح
وليست رد منه العين ولذلك لو نقايلا والمعقود عليهما فمان فعدلتا حدما ولو
بباع من رجل شيئا فقبضه ثم نقايلا فعدلت المبيع في يد قبل التسليم بطلت الاقالة والبيع
بحاله عند علمائنا رحمهم الله **قوله** وفي فسخ البيع وجب على المشتري
ضمان قيمه المبيع لصاحبه واسترداد العيز واجمعوا ان هلك الثمن لا يبيع صحة الاقالة
فصل ولا يجوز شراء ما باع باطل مما باع قبل فقد النسيئة من باع جارية بالف
وقبضها ثم اشترى البائع ففسخها به قبل فقد النسيئة وكذا لو اشترى اها بدينار وقبضها
اقل من الالف وان اشترى اها بدينار وكثيرا وان مات المشتري فاشترى
من الورثة باطل من النسيئة قبل فقد النسيئة ولو باعها واخرى معها بالف جاز البيع في النسيئة
لربيعها منه وبطل في الاخرى ولا يجوز ان يبيع ببيعة بالف حله ثم يشتريها بذلك الثمن
الى اجل ولو باع شيئا مائة الى سنة فقبضه فويل وكذا ان اشترى بيمينين حارسا عند
ابي حنيفة **قوله** ابو يوسف هو للوكيل **قوله** محمد بن مالك الا من ملكا سدا ولو
وكل جلا ببيع جارية فباعها ثم اشترى اها لنفسه بعد القبض باطل مما باعها قبل قبض النسيئة لرجل

باب المراجعة والتولية

قوله ولا تصح المراجعة والتولية حتى يكون العوض ماله مثل حرة اذا عن الاشياء
المساوتة كالعبيد والحوار والحيوان وغيرهما ولو كان العوض من هذه الاشياء لا يصح
بيعه مراحه ولا توليه الا في موضعين احدهما ان يبيعه بمن له العوض بعينه
والثاني اذا باعه من غير ذلك العوض بعينه فبلغه الخبر فاجاز فان البيع جائز

ويسترجع صاحبه على المشتري بقوله ذلك هذا اذا كان قد اشتراه من قبل شهادته
 له كالاخ والعجم والحك وسائر الاجانب اما اذا اشتراه من لا يقبل شهادته كما اذا
 اشتراه من ابيه او ولده او امرائه او غيرهم ممن لا يقبل شهادته لا يجوز بيعه مراجه ولا
 توليه حتى يخبر المشتري بالشرا من هو لا فانعه ولم يخبر بذلك المشتري بالحياد ان
 شارعيه بحمله للتميز وان شافح البيوع قال ابو يوسف ومحمد جازله ان يبيع ما اشترى
 من هو لا مراجه وتوليه من غير ان يخبر بما في سائر الاجانب وعلى هذا الخلاف لو اشترى
 جارية بالف درهم فباعها مراجه بالف وخمس مائه وقباضا ثم اشترى منها بالف
 فانه لا يبيعها الا على حتمها به او يبيع ذلك للمشتري ويقول قام على حتمها به ولا يقول
 اشترى بها بخمس مائه وبالله ان يبيعها مراجه على الف من غير ان فانها بالقبض ثم
 اشترى منها بالف فانه لا يبيعها مراجه عنده حنيفة وبالله ان يبيعها مراجه
 على ذلك التميز من غير بيان ولو كان له على رجل الف درهم فصالحه على عبد لا يجوز بيعه
 مراجه من غير بيان فانعه مراجه ثم علم المشتري انه احد عن حقه بالصلح فله ان يرد
 عليه وان اشتراه من غيره بالف لا يبيع عليه جازله مراجه على الف ولو اشترى
 بالف بنيه لم يجز بيعه مراجه ولا توليه خالفا فانعه ثم علم المشتري به فله رده
 على بايعه ولو اشترى درهمين بدينار قال ابو بكر الجصاص رحمه الله لا يجوز
 مراجه لان المشتري ليس هذا بعينه فاذا ثبت حق الرد للمشتري في المراهجه والتولية
 ان كان المبيع محلا للفسخ ليس له الا خيار الرد وان لم يكن محلا للفسخ بطل خياره ولزمه
 جميع التميز عند اى حقيقه ومحمد رضي الله عنهما وروي عن ابي يوسف في النوادر انه
 قال يرد قيمه العيزر وستره التميز ويضيف الى راس المال جميع ما يتعارفه التجار
 بالاضافه اليه مثل اجرة القصار والصباغ والحياط والفضال والعقل والحرى
 واجرة السمار واجرة سائق الغنم من كان له مكان ونفقة الرقيق والحيوان وكسوتهم
 وما لا يلزم منه بالمعروف وان سرف فيه يضيف اليه قدر المعروف دون الزيادة ولا
 يضيف الى راس المال ما لم يتعارفه التجار مثل النفقة على نفسه في سفره وما اشق على
 الرقيق في تعليمه عمل من الاعمال او في تعلم القرآن والشعر وكذلك اجرة الطبيب
 والبيطار والختان والرايض واجرة الراعي وجعل الابن والفداء في الجنائيه وما اشبهه

مراجه

هذا هو الوجه في المراهجه
 ان يبيعها على حتمها به
 او يبيع ذلك للمشتري

ذلك ولو ضم الى راس المال ما ليس له ضمه ثم علم به المشتري فله خيار الرد واذا اذاع
 ما اشتراه مراجه او توليه بعد ما اضاف الى راس المال ما يجوز اخذ منه يقول
 بكري ولا يقول اشترى بكري ضيانه له عن الكذب ولو اشترى شيئا برأيه
 جازا فوضي البايع باحد الزنوف عنها جازله ان يبعه مراجه على الجهاد **قوله** وان اذاع
 المشتري على حياته في المراهجه فهو بالخيار ان شاء احد جميع التميز وان شاك ترك يتردد
 اذا كان المبيع محلا للفسخ على ما ذكرنا ثم في المراهجه ابو حنيفة مع محمد وهو بالخيار
 عندهما ان شاء احد جميع التميز وان شاك تركه وفي التولية مع ابي يوسف وبخط الحياه من
 التميز ولا خيار له عندهما وكيفية الخط في المراهجه على قول ابي يوسف ان يعلل حياته
 ويقسم الرخ عليها وعلى التميز فخطها مع ما اصابها من الرخ ومن اشترى شيئا وهو
 سليم فحدث به عيب ثم اراد بيعه مراجه ان كان العيب باقه سماويه جازله بيعه مراجه
 بحمله التميز من غير بيان سوا حدث في يد البايع او في يد المشتري ولو كان العيب
 بفعله او بفعل اجنى لزمه مراجه حتى يمينه وكذلك لو حدث بما في المبيع
 وهو بايم في يده كالتمرة والولد والصوف وكذلك لو ملك بفعله او بفعل
 ولو هلك باقه سماويه جازله بيع الا صل مراجه من غير بيان التما ولو استغل الدار
 والارض فله ان يبيعها مراجه على جميع التميز من غير بيان ولو اشترى جارية بثمان
 فوطيها فله بيعها من غير بيان وان كانت بكر لم يجز بيعها حتى يبين الله وطها ولو كان
 المبيع مكلا او موزونا او عدديا متقاربا فله بيع بعض ذلك بتلك الجملة مراجه
 بالخصه ولو اشترى من العددي المتفاوت ومنه من هو واحد الا انه اشترى الحل
 صفقه واحد جازله ان يبيع مراجه بما سمي له من التميز ولا يمين عنده حنيفة وابي
 وقال محمد لا يجوز بيعه من غير بيان ولو اشترى عدا فباعه مراجه او توليه ثم
 خط البايع الاول للمشتري شيئا من التميز سقط عن المشتري في التولية وفي المراهجه
 سقط ذلك وخصته من الرخ ولا خيار له بالاجماع في الوجوه كلها **قوله**
 وتعلق الاستحقاق بجميع ذلك يريد به ان الرادة للمخ المرد عليه فصيده مع المزد
 عليه عوضا لما نقابل من المع قدود عليه فجعل كان العقد من الاستعداد وعلما من
 غير ان جعل المباشر لذلك متبرعا وبينه في المسائل منها ما اذا اشترى عشرة

من الثياب عليه درهم فزاده البايع بعد العقد ثوبا اخر ثم اطلع على عبث في احد البياب
ان كان قبل القبض المشتري بالخيار ان شاء فصح البيع في جميعها وان شاء رضى بها وان كان
بعد القبض فله ان يرد المبيع بخصمه من الثمن وان كانت المراهة في المبيعته وكذلك
لو زاد المشتري ثوبا بع عشرة دراهم فصح كلها فان لبدايع ان يرجع عليه بمائة وعشر
دراهم ومنها اذا استرى عبدا بمائة درهم ثم زاده المشتري رطلا من ثمن قبله
البايع صححت الرابدة ولمحق باصل العقد ففسد البيع عندئذ حقيقه رضى الله عنه
وقال لا تصح الرابدة ولا يفسد البيع بناء على ان الرابدة لا يلحق باصل العقد لما ان في
تصح ذلك افساد البيع وعلى هذا الخلاف اذا باع دعبا بدينار وفضه بفضه فزاد
احدا الصاجه بعد العقد شيئا اخر فقبل ذلك صاجه والرابدة جائز سواء كان
المعقود عليه قائما على حاله او لم يكن حتى لو كان عبدا فاعقه او دبره او جاريه
واستولدها او عصيرا فخرج من ملكه ثم زاد عليه فان الرابدة جائز عندئذ حقيقه
رضي الله عنه وقال لا تصح الرابدة الا ان يكون البيع حال قبيل التملك وعلى هذا
الخلاف اذا اراد في مراهة بعد موقعا ولو باع عبدا بجاريه بمائة فبطلت
احدهما في بد مشتره ثم زاد احدهما الصاجه بعد الهلاك شيئا اخر جازت الرابدة
عندئذ حقيقه واني يوسف وقال محمد لا تجوزوا جمعوا الى الحيط بعد هلاك المبيع
جائز ولو اشترى جاريه وقبضها فماتت في يده ثم زاد البايع جاريه اخرى قال محمد
بان الرابدة ههنا جائز لانها ما خدقسطها من الثمن والمزاد المسمى بالبايع
لم يزل من مراهة فان زاده احد المتعاقدين الاخر فلم يقبل الرابدة حتى افسدت بطلت
وان مات المتعاقدان جازت الرابدة بغير رستهما كما جازت بينهما ولا يصح تأجيل
القرض الا في مسلة واحدة وهي ان يوصى له رجل بالف درهم على سبيل القرض لا سبه
وهو يخرج من ثلث ماله **فصل** في المواضعه المواضعه جارية وهي
بيع مثل الثمن الاول مع نقصان معلوم وتظهر معرفه قدر الوضيعه ان يتم مقدار
الوضيعه الى راس المال ثم تسقطها من الحكلة وتكون الثمن ما بقي مثاله اذا اشترى ثوبا
بعشر دراهم فباعه بوضيعه ده يارده فانك تجعل كل درهم من راس المال احد عشر
جزا فمصدر الحكلة مائة وعشر اجزا فسقط منها عشر اجزا وهو مقدار الوضيعه وما بقي

فهو حمله الثمن ذلك فتسعه دراهم وجزء من احد عشر جزءا من درهم وثلث افقر

باب الرباية

اعلم بان العلة في تجريم الربا هي الكيل منع الجحش في جميع المكيلات والوزن مع الجحش في
جميع الموزونات فاذا وجد احرم الفضل والنسأ وذلك مثل الحنطة بالحنطة والفضة
بالفضة لوجود العلتين الجحش والمعنى المضموم اليه وهو الكيل في الحنطة والوزن في الفضة
واذا اعد ما حل الفضل والنسأ وذلك مثل الثوب الهروي بالثوب المروي والجوز البشير
لعدم العلتين الجحش والمعنى المضموم اليه واذا وجد احدهما وعدم الآخر حل الفضل
وحرم النسأ وذلك مثل الحنطة بالشعير والدرهم بالدينار لقوله اذا حلف الجحش فمضوا
كيف شئتم بعد ان كان لا يبد ولا خير فيه فسيئه ولو باع ثوبا بثوب هروي او ثوبا
مرويا بثوب مروي حل الفضل وحرم النسأ لوجود احد العلتين وهو الجحش وكذلك لو
باع جوزه بجوزين او بيضه بمضتين او فاحه بفاحين او رمانه برمانين وذكركم
لو باع حنطه حنطه حنطه لعدم احد العلتين وهي الكيل فان قيل شكل على ما ذكرتم
من الاصل اسلام الدرهم والدينار في الموزونات كالحديد والفضة والسنن والعفان
والقطن فان السلم جائز بالاجماع في هذه الاشياء مع وجود احد العلتين وهي الوزن الجواب
قيل له وهذا هو القياس وانما عدلنا عن ذلك استحضانا حاجة الانسان الى ذلك
ولعموم البلوى فلو لم يعدم الجواز لافاق الامر على الناس وكل ما صاق امر افسح حكمه فقلنا
بالجواز لاجماع المسلمين عليه من غير نكير ولا ندرهم والدينار كل واحد منهما نورن بالميران
وما ذكرتم من الموزونات بوزن القبان فما اشتركا في الوزن من كل وجه فوجب الاقتراح
في الحكم ووجه اخراج الدرهم والدينارين بت كونهما وزنين بالنسب فلا يفلان العنبر باصطلاح
الناس وما ذكرتم بت كونه وزينا باصطلاح الناس وفي ذلك متردد يقبل العنبر اذا عارضه
اصطلاح اخر فلا يتاوى المنصوص عليه **قوله** وما سواه مما فيه الربا يعتبر فيه التقيين
ولا يعتبر فيه الفضل بل ذلك مثل ان يبيع كحنطة بعينها بكر حنطه بعينها او صبر شعير
بعينها بصبر حنطه بعينها فان البيع جائز ولا يضرهما الاقتراح من المجلس قبل القبض ونقض
كل منهما ما اشتراه في يده وقت شاكته الثياب والحيوان بخلاف العرف هذا اذا كانا

عيسى وان كان احدهما عينا والاخر دينا كان الغير هو المبيع جاز البيع وشترط احضا
 الدين القبط في المجلس قبل الافتراق ابدانها وان كان الدين هو المبيع لم يجز البيع وان حضر في
 المجلس مع غيره ممن الممنون بدخول حرف الباقية **قوله** ولا يجوز بيع الحنطة بالدق
 ولا بالسوق فاحمله في هذا ان بيع الكيل بالكيل من جنسه على ثلاثة اوجه وجه يجوز البيع
 وشترط تساوي الكيل وفي وجه لا يجوز تساوي الكيل اولم يتساوا وفي وجه
 اختلفوا فيه اما الوجه الاول مثل بيع الحنطة بالحنطة والشعير بالشعير اكانا متقنين
 او جديدين او احدهما عتيق والاخر جديد وكذلك بيع المقلية منهما بالمقلية من جنسه
 وبيع الدقيق بالدقيق والحقق بالسوق وكذلك بيع التم بالتم مثلا مثل والغب بالغب
 والربب بالربب وما اشبه ذلك من المكيلات اذا بيع بحسنه والمانى اذا تباعا حنطة
 مقلية حنطة غير مقلية او باع حنطة بدقمها او سويقها او باع تمر مطبوخا بتمر غير
 مطبوخ او حنطة مطبوخة حنطة غير مطبوخة فانه لا يجوز البيع في هذه كلها تساوي
 الكيل او لم يتساوا وذكر في القريب انه يجوز بيع المقلية بغير المقلية وبيع المقلية بالكملة
 ذلك في طائفة الرواية **قوله** بعض اصحابنا لا يجوز اما بيع الحنطة بالحنطة والدقيق قد
 روي عن علي حيفه رضي الله عنه انه لا يجوز يدايد ولا نسيه وروي عن يوسف انه لا
 بأس بسلام الحنطة وذكر في موضع اخر انه يجوز بيع الحنطة بالحنطة والدقيق مفاضلا
 يدايد ونسيه عنده يوسف ومحمد بن الحارث وروى في **قوله** الفقيه ابو الليث رحمه الله
 وبه نأخذ وذلك في القدر وروي بانهم اجتمعوا على جواز بيع الحنطة بالحنطة والدقيق مما يدايد
 سواء كانت الحنطة اقل او اكثر واما الوجه الثالث اذا تباعا برطب او رطبا بتمر
 غنابز وب فعدله حيفه رضي الله عنه ان تساوي الكيل حازوا الا فلا وعندهما لا
 يجوز سوا تساوي او لم يتساوا ويجوز بيع الرطب بالرطب عندنا خلافا للشافعي رحمه الله
 ولا يجوز بيع دقيق الحنطة بسوق الحنطة عنده حيفه رضي الله عنه سواء تساوي او
 مفاضلا ولا يجوز بيع احد هاتين بالآخر متساويا ومتفاضلا ولو تباعا حنطة مبلولة
 بحنطة يابسة او ندي بجانبة جاز البيع عنده حيفه واني يوسف اذا تساوي الكيل
قوله محمد لا يجوز وعلى هذا الخلاف بيع الرطب المتقع بغير المتقع والحنطة المبلولة
 بالمبلولة او الندي بالندي ولذلك بيع التمر المتقع بالتمر غير المتقع اذا تساوي الكيل

في البيع
 والقياس

وجوز بيع قفيز ستم مربي بقفيز من غير مربي وكون الراححة باز المباداة ولوناع الخالة
 بالدق **قوله** ابو يوسف يجوز بيع الا اعتبارا كالريثون بالريث **قوله** لا يجوز الا
 مثلا مثل لان الخالة دقيق ربي ولا يجوز بيع كم الضان المبيع متفاضلا وذلك ثم المبيع
 وجوز بيعه بالاليه وشتم البطن متفاضلا وعن يوسف يجوز بيع كم الطير بفضه ببعض
 متفاضلا وان كانت الطيور من نوع واحد ولا يجوز بيع غراب القطن بالقطن متساويا **قوله**
 ولا ربا بين المولى وعبده اذا كان العبد مائة في النجاة وعليه دين وجوز بيع المسلم
 والحر في ذنار الحرب ذنار يدايد يمين عند ابي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما **قوله**
 ابو يوسف رحمه الله لا يجوز ولو باع من حر في سلم في ذنار الحرب ولم يعا جالينا ذنارهما
 يدايد يمين خارجة في حيفه ولا لا يجوز وعلى هذا اذا باع او عامله في جميع الروايات

باب السلم

لا يصح السلم عندنا الا موقلا واختلفوا في ادنى الاجل فيه ذكر الكوفي رحمه الله ان
 ذلك موقوف على اى المتعاقدين ذكر الطحاوي عن اصحابنا رحمهم الله ان ادنى الاجل في السلم
 ثلاثة ايام وقد روي ايضا عن اصحابنا انه لو شرط يصف يوم جاز وروي عن محمد بن قيس
 بالشرعية ان ادنى الاجل واقعي العاجل في باب الايمان **قوله** ولا يصح مكيال رجل بعينه
 ولا بذراع رجل بعينه يريد به اذا كان كل ذلك الرجل وذراعه معاير الكيل العامة وذكر
 اما اذا كانا موافقين لكيل العامة وذراعه فقيدين بذلك كون لغوا والسلم جائز
 هذا اذا اراد بالذراع الحشبة وان اراد به ذراع يد فهو باطل ايضا لاحتمال ان يكون
 او يزداد ذراعه بالجر **قوله** ولا في طعام قرية بعينها فحصيله بقرية واحدة ليس
 سبيل الحد حتى لو اسلم في حنطة قريتين او ثلاث وحنطتهن متفقة في الاوصاف كلها لا يختلف
 الجواب وانما الحدان يسمى طعام موضع لا يتوهم انقطاعه فعلى هذا لو اسلم في حنطة بقرية
 او في حنطة غاري او في حنطة هراة لا يجوز السلم لما فيه من وهم الانقطاع ولو اسلم في
 حنطة خراسان او في حنطة العراق حاز لان واحد منهما اسم للولاية فلا يتوهم انقطاع
 عنها وذكر ابو الحسن القندوري في شرح الكرخي ان اصحابنا لا يقولون هراة خراسان
 لان طعامها لا يقطع وانما ارادوا بذلك قرية من قري القرية لسي هراة وتلك يقطع

طعامها ولو اسلم في اقله فما وجد في اقله اخر كما خراسا في اذ اسلم في الرطب في خراسان
 فانه لا يصح ذكره في المحيط ولا يجوز اسلم في حنطة حذو ثوبها لا يقطعها في المال
 واذا اسلم فيما وجد في حنطة لم يقبضه حتى يقطع عن ليدى الناس في اسلم صحح في حنطة
 ووب اسلم بالخيار ان شافح العقد وان شافح العقد وان شافح العقد وان شافح العقد
 من المسلم اليه برأيه المال سيما اخر وحد لا يقطع ان لا يوجد في السوق الذي كان يباع فيه
 وان كان موجودا في السوق فكذلك في المحيط **قوله** جنس معلوم فالجنس نوع
 حنطة او شعير او نوع كونه شقيا او غير شقيا او خريزيا والصفة كونه حيدا او وحيدا
قوله ومعرفة مقدار راس المال اذا كان مما يتعلق بالعقد على قدر هذا مثل ان اسلم
 قفيز من حنطة في رطلين من مثل او من اسلم عشرون دراهم في حنطة او اسلم الف
 البيض والجوز في حنطة فان في هذه المواضع تحتاج الى معرفة مقدار راس المال
 لان العقد هنا متعلق على قدره اعني في هذا وجه المسلم اليه نصف الدراهم زوفا او
 وحد العقد من الحنطة معينا او نصف الجوز والبيض سدا ووده الى رب السليم بطل السليم
 في النصف وبقي حنطة في النصف فاذا لم يعرف مقدار راس المال لا يعرف مقدار ما بطل
 من السليم فيه ومقدار ما بقي وهذا شرط بوجوه معرفة مقدار راس المال في هذه
 المواضع فلا يفتى في المنازعة وهذا معنى قوله يتعلق بالعقد على قدره اما الذي لا يتعلق
 بالعقد على قدره كمن اسلم عبدا او شاتين او من في مكيل او موزون او معدود متقارب
 فانه لا يحتاج الى معرفة مقدار راس المال في مثل هذا لانه لو سحقت بعض ذلك في يدي احد
 المتعاقدين او وجد المسلم اليه بعضه معينا بطل السليم في الجميع ولا يفتى في المنازعة ولو
 وجد المسلم اليه بعض الدراهم زوفا بعد الاقرار ووده واحد بدله في مجلس الردان كان
 ذلك اقل من النصف جاز عند علمائنا لانه وان كان نصفه زوفا بطل السليم في النصف عند
 ابي حنيفة وقال لا يبطل السليم بعد ان احد بدله قبل ان يفارقه ويريد بالمعدود المذكور
 في الكتاب المتفاوت دون المتقارب **قوله** وتسميه المكان الذي يوفيه فيه
 اذا كان له حمل وموئدة احتراز عما ليس له حمل ولا موئدة فيه عن ابي حنيفة روايتان
 في رواية يسلم اليه في اي مكان لقيته وفي رواية يتيقن في تسليمه مكان العقد
 وهو قولهما والاول اصح ومنع على هذا مسائل مما اذا استأجر اياه بماله حمل وموئدة

دينا عليه ولم يبين مكان التسليم فمضى الى حنطة الاجارة فاسلم وعندهما جازق وتعين
 مكان تسليم الدابة اليه وان كانت دلوفا فكذلك عنده وعندهما تعيين الدابة في التسليم
 ومنها اذا اقامت دارا او عقارا فمضى الى احد الضمينين حنطة او شعير في اجل فمضى لوجه
 حتى يبين مكان الايقاع وعندهما يجوز القسم وتعين الدابة لايضا ومنها اذا جعل المكيل
 او الموزون مئادة في البيع مثل ان يقول بعتك هذه الجارية بماه قفيز حنطة
 جيدة فمضى لا يصح البيع ما لم يبين مكان التسليم وعندهما يصح وتعين مكان العقد للتسليم
 وقال بعض مشايخنا لا يشترط مكان الايقاع في الايمان لا لاجماع ولا لشيء
 وحسنه الله وبها غلط والصحيح ما ذكرنا فلو عقد المسلم في الجوز او في شاة في الجبل فماله
 وضوءه يسلم اليه في اقرب الاماكن منها فان شرط ان يسلم في مدنه كما لو في قرية
 كما خيفت سلمه اليه في ذلك الموضع جاز وليس لرب السليم ان يخيره عليه مكان التسليم
 كمن اسلم في حنطة جيدة جاز حنطة لسي جده فانه ليس له ان يطالبه بما هو اوجد منها فكل
 ما هنا اذا سلمه اليه في ظرف المدينة والمصر والقريه ولو اراد رب السليم المسلم اليه
 جازا بتراب او يسلم له الثمن كباير الدون ولا يجوز السليم في الدراهم والدينار وهو ان يقول
 اسلمت اليك هذا الكريلا شمره بماه درهم او دينار فان قال بعت بماه درهم يصح
 بيعا ولا يكون تلمنا وجوز السليم في الفلوس عددا في طاهر الرواية كما يجوز في البيض
 والجوز وعن محمد روايتان في رواية يصح كما هو قولهما وفي رواية لا يصح كما في الدراهم والدينار
 فلو باع فلان بفلسين فهو على بلاه واجبه ان كان لا يميز بين حنطة او شعير في الجوز بفساده يحرم
 حرم الفسا وان كان احدهما دنا والاخر عينا فكذلك وان كانا عيني حازا استحسانا عند
 ابي حنيفة والى يوسف وقال محمد لا يجوز ولا باس السليم في السمك المالح وزنا معلوما
 وان اسلم فيه عدد العجوز ولو اسلم في السمك الطري ان كان في حنطة جاز ولا فلا ولو اسلم
 في السمك الصغار الكيل والوزن في الصحيح من المذهب انه يصح وفي الجوز روايتان في رواية
 لا يجوز وهو قول ابي يوسف ومحمد وفي رواية يجوز كما في الصغار ولا فرق بين المالح منه
 والطري ذكره في شرح الكرخي ولا خيرة في السليم في اللحم وان من موضع معلوما وقال
 ابو يوسف اذا بين موضع معلوما بصفه معلومة جاز التسليم فيه فان اسلم في مشرووع
 العظم فعلى حنيفة روايتان **قوله** ولا باس السليم في اللبن الا جازا اسمي ملينا معلوما

يصير المبلن معلوما اذا فسب طوله وعرضه وعمقه الى ذراع العامة فان كان المبل
اصطالحوا على مبلن واحد فلا حاجة الى بيان المبلن كما اذا سلم في عشرة اوطال في الصل والسمن
ولم يبين الرطل فما صح السلم فاحض المسلم اليه المسلم فيه لا يخلو لب السلم فيه الا ان يجد
على خلاف المشروط فيجوز المسلم اليه باحضار ما وقع عليه العقد ولو كان له رجل على ارضه
ورهنه فذم اليه ما به اخرى في الحصة فسلم في حصة المقد جاز وفي حصة الذر
بالجل ولو سلم مكلا في مكيل وموزون او سلم موزونا في موزون ومكيل او سلم جنسا في
جنسه وفي غير جنسه فسلم بالجل في الجميع عند لي حنيفة رضي الله عنه ولا جاز في
حصة المكيل من الموزون ولم يجز في حصة الموزون من الموزون وزوي في سبعة
من لي يوسف لو سلم عشرة دراهم في الحصة خمسة منها بودها في المجلس وخمسة
منها بودها بعد عشر ايام ان السلم بالجل في الجميع ولم يحك خلافا ولو سلم
مالا على كذا في الحصة ان عن رجل بفضه صحت الوكالة بالاجماع وان لم يعين رجلا فذلك
عندهما وقال ابو حنيفة لا يصح الوكالة ويجوز بيع الكلاب التي تنفع بها والصقور
والهرة والفهد فان لم يفسد فتمت وزوي عن لي يوسف انه لا يجوز
بيع الطيب المحقور وبيع الحية والعقرب وبيع هوام الارض كالوزغة والضب والسمكات
والقنفذ وكل ما لا ينفع به ولا يجلد لا يجوز بيعه قوله ولا يجوز بيع دود القمل
ان يكون مع القر فالمد كوراما هو قول لي حنيفة وابي يوسف وقوله الا ان يكون مع القر
يبيد به ان يظهر فيه القرونة الاجناس قال ابو يوسف لا يبيع دود القمل ان كان قد
خرج منه او لعنه كالنحل مع الصل قال محمد بن جزيع دود القمل وان لم يظهر فيه
القر اما بيع بزن قال ابو حنيفة لا يجوز ولا يجوز للضرورة ولا يجوز بيع النحل وعن
محمد بن جزيع بشرط ان يكون محررا الى مجموعا وان كان مع الكوارات او مع العسل جاز بالاجماع

كتاب الصرف

الصرف هو بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة واجدهما بالاخر والقبض من
الاجازين قبل الافراق ابدا انما شرط بقره جوار عقد الصرف ووجود العوضين او

احدهما عند العقد ليس بشرط لصحة انعقاد الصرف اعني ما لا يتعين في العقد حتى لو تصادقا
دنا يربدهم ثم استقرضا من رجل ومقا بضا قبل الافراق انهما ام الصرف بينهما
خلافا لروى في هذا عقد السلم وثبت في الصرف خيار العيب وخيار الروية كما يثبت في
سائر العقود الا ان خيار الرد بالعيب ثبت في العين والدين جميعا وخيار العيب ثبت
في العين خاصة ولو اشترى الذهب ذهبا مع غير او بالفضة فضة مع غيرها هذا بيع
وصرف وجدان في عقد واحد فواجب مراعاة كل واحد منهما وهذا مثل ان اشترى دراهم
سيفا بخلاف فضة او منطقة مفضضة او سرجا مفضضا او جاما او اشترى جارية
وفي غيرها طوق فضة او ذهب جنسها وما اشبه ذلك فهذا على اربعة اوجه احدها
ان يكون العن مثل الحلية والثاني ان يكون اقل منها والثالث ان لا يعلم والرابع ان يكون اكثر
ففي الوجه الاول والثاني والثالث البيع فاسد وفي الوجه الرابع جاز وهو اذا كان
العن اكثر من الحلية فان وجد القبض منها قبل الافراق جاز البيع والصرف جميعا به
وان لم يبق بضا حتى افترقا بطل الصرف اما البيع ان كانت الحلية تخلص من غير ضرر
كالطوق من عنق الجارية والفضة الملفوفة من فضة السيف جاز البيع وبطلان
الصرف لا يوجب بطلان البيع وان كان لا يخلص الا بضر بطل البيع والصرف جميعا ولو ادخلا
في هذا العقد اختيارا او الاجل بطل الصرف بالاجماع وذلك البيع عند لي حنيفة رضي
الله عنه سواء كان يميز الحلية من غير ضرر او لم يميز وقالوا ان لم يميز يميزه من غير ضرر
فكما قال ابو حنيفة وان امكن كالطوق من عنق الجارية والفضة الملفوفة من فضة
السيف جاز البيع في الجارية والسيف وبطلان الطوق والفضة هذا اذا افترقا قبل
العوضين فان بقى من العن مقدار الحلية ثم افترقا فهو على اربعة اوجه اما ان يكون له
خذ هذا وسكت اوقال خذ هذا من منهما اوقال خذ من من المبيع او من من الصرف
اما اذا سكت اوقال خذ هذا من منهما او خذ من من الصرف فالمبيع جاز فيهما جميعا
وان لم يسم خذ من من الصرف فهو على وجهين ان كان الحلي تخلص من غير ضرر جاز
البيع في المبيع وبطلان الصرف وان كان لا يخلص الا بضر جاز البيع فيهما جميعا وبصرف
المسعودي من الصرف ويلغو صرفه الى من غير الصرف ولو كانا مستترين مقدرا احدهما
حصة الحلية ثم افترقا فذلك الجواب عند لي حنيفة وقال لا فسد البيع ولو كان السيف

مومها بالذهب او بالفضة فاشترى بجنه جاز البيع كل حال ولا عبرة للمؤيد كونه
 مستهلكا فيه ولو تصادقا ولم يقابضا حتى شيئا ميلا او اكر ولو تصادقا جديهما
 صاحبه ولا غايه عنه حتى يقابضا جاز الصرف لوجود الافتراق بينهما عن مضمون
 وعلى هذا السليم وزوي عن يوسفة في المقصود في الامانة في مجتمعا او احصى عليهما
 اوقا ما عشرين معال بطل الصرف وعن محمد ان حال السوم بطل ولو اشترى تراب معدن
 الفضة بالفضة او تراب معدن الذهب بالذهب لا يجوز لان هذا بيع الفضة بالفضة
 والذهب بالذهب مجازة ولو اشترى تراب الفضة بالذهب او تراب الذهب بالفضة
 جاز فيجب مراعاة شرائط الصرف ثم نظر ان لم يخلص من التراب شي فسد البيع لان اشتراؤه
 وهو ليس بحال فصا وكما اشترى ذكركم فوجدها ميتة وان يخلص منه شي جاز وللمشتري
 خيار الرويه ولو اشترى بغيره من جاز البيع ولا مراعى فيه شرائط الصرف وان لم يخلص
 منه شي فسد البيع لما ذكرنا وان يخلص منه شي جاز وله خيار الرويه ولو اشترى تراب
 مثله بجنه فسد البيع وان اشترى تراب من خلاف جنه جاز وراعى فيها شرائط
 الصرف **قوله** وان كان الغالب عليهما الفضة فليس في حكم الدرهم والدنانير يريد
 ان يكون العشر غالبا بحال لو اخرج بالدار حبة في الفضة والذهب ولا يخلص منهما شي حتى
 العشر بحاله فاذا كان بهذه الصفة تخفى بالفلوس والعروض وكوز الفضة والذهب في
 العشر ساطا العبر كما ذكرنا في المنه وان كان يخلص منه قل فليس في حكم العروض
 فان بيعت بفضه خالصه او ذهب خالص ينظر ان كانت الحاصلة مثاقيل في الموضوعة
 او اقل لا يجوز البيع لما فيه من الربا وان لم يعلم ما في العشر فذلك لما فيه من وهم الربا
 ولو بيعت بجنه منها فضلا جاز البيع لانها جنسان مختلفان فصرف كل جنس في خلاف
 جنه كبيع بوب ودرهم ثوب ودرهم من ان اشترى لها سلعة وترك الناس المعاملة
 بها بطل البيع عند اى حيفه ثم ينظر ان كان البيع قائما بعينه اخذ البايع وان كان هالكا
 ضمن المشتري قيمته يوم القبض ولا البيع جاز الا ان عند اى يوسف يجب عليه قيمته
 يوم القبض وعند محمد اخر ما يتعامل الناس بها واذا اشترى بالفلوس ثم كسدت فهو على هذا
 الاختلاف ولو استقرض فلوسا ثم كسدت فهو على هذا الاختلاف ولو استقرض فلوسا
 فكسدت ليس للقرض الا الفلوس بقيتها عند اى حيفه ولا عليه قيمه الفلوس ولو

اشترى فلوسا بدرهم فسلط الدرهم ولم يقبض الفلوس في كسدت فسد البيع بالاجماع
 وان كان الغالب هو الذهب والفضة فاحكم الغالب وان لم يخلص من الذهب والفضة شي من
 العشر الا ذايه ولو كانت الفضة والفضة سواها لـ اصحابنا اعتبر غلبه اللون وان كان
 لون الفضة غالبا لم يجز بيعها باقل من وزنها وان كان لون الصفر غالبا جاز بيعه الا اعتبار ذكره
 في القرب والدرهم المضروب به لانه اصناف صنف منها الغالب فيها الصفر
 وصنف منها الغالب فيها الفضة وصنف منها الصفر والفضة سواء اذا بيع بعضها ببعض
 فلا بد من القبض في المجلس لا بد صرف فان بيع بالفضة البيضاء كانت الغلبة للفضة باعتبار
 المماثلة لا محالة وان كان الصفر غالبا فهو بمنزلة الفلوس فلا بد ان يكون الفضة الصافية اكر
 مما فيها وان كانا سوا اعتبر كل واحد منهما اصلا بنفسه فب ان يكون البيضاء اكر ليجاز بيع الصفر
 من غير عوض **قوله** ومن اشترى شيئا بنصف درهم فلوس كان البيع وعليه ما باع
 بنصف درهم من الفلوس بقدر ما كانه يقول للبائع اعطني بقية نصف درهم فضة
 من الفلوس كما من الحاجة فان البيع جاز ببقية نصف الدرهم من الفلوس في ذلك اليوم ولا
 عبر للزيادة والنقصان عند ذلك وكان القياس ان يفسد البيع ولم يمد قيمه المبيع لان
 الشرا بالقيمة فسد الا ترى قوله **قوله** اشترت بدين الجارية بقيمة هذا العبد من
 الفلوس والثوب او البيع فسد وانما عدلتا عن القياس هاهنا الوجهين احدهما ان
 قيمة نصف الدرهم من الفلوس مغلو مة عند كل احد من الناس على ما عليه العادة فصلا
 كالمشاكل بعدد معلوم من الفلوس والباقي ان العادة جارية بهذا التعامل لتيسير
 تحصيل الفلوس دون النصف من الدرهم فست الحاجة الى التجوز وعلى هذا كل ما كان
 اقل من الدرهم اما لو كان زنه لا يجوز البيع رواه هشام عن محمد وقال ابو يوسف
 جاز البيع في الوجهين جميعا **قوله** زفر لا يجوز البيع في وجهين جميعا وهو القياس
قوله ومن اعطى للصير في درهم فاقال اعطني نصف درهم فلوسا ونصف الاجبه جاز
 البيع وكانت الفلوس والنصف الاجبه بدرهم فمقدور هذا الكلام كانه قال اعطني
 نصف الدرهم نصف الاجبه وكذا من الفلوس وهذا الكلام هو الصحيح في الكتاب
 وقد وجدت في بعض النسخ اذا قال اعطني نصف درهم فلوسا منه نصف الاجبه وهذا
 غلط من الخارج واحكم فيه ان البيع فسد عند اى حيفه ولا لاجل البيع في حقه الفلوس

٧

وَيُطْلَقُ فِي حَقِّهِ الْآخِرُ وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: جَازَ الْبَيْعُ فَبِهِمَا جَمْعًا لِأَنَّهُمَا قَدْ أُعْطِيَ
وَأُعْطِيَ فَقَدْ أُوجِبَ ذَلِكَ فِي الصَّفَقَيْنِ ٥ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ٥

كِتَابُ الرِّهْنِ

أَعْلَمَ بَأَرْخِ الرِّهْنِ حَازَ بِالْأَنْوَاعِ الْمَضْمُونَةِ فِي الذِّمَّةِ أَيْ دَيْنٍ كَانَ فَإِذَا صَحَّ الرِّهْنُ حُلُّ
فِي الْحَكْمِ كَانَ الدِّينُ وَضَعُ فِي الرِّهْنِ وَسَلَّمَهُ إِلَى الْمُرْتَقِنِ إِذَا كَانَ فِي قِيَمَةِ الرِّهْنِ وَقَبْضُهُ وَقَا
بِالدِّينِ وَإِنْ كَانَتْ قِيَمَتُهُ أَقَلُّ مِنَ الدِّينِ فَضَمَّنَ مِنَ الدِّينِ قَدْرَ قِيَمَةِ الرِّهْنِ وَإِنْ كَانَتْ قِيَمَةُ الرِّهْنِ أَكْبَرَ مِنَ
الدِّينِ فَالْقَبْضُ أَمَانَةٌ وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ وَهُوَ مَضْمُونٌ بِأَقَلِّ مِنْ قِيَمَتِهِ وَمِنْ الدِّينِ وَقَابِلُهُ
هَذَا الْكَلَامُ تَطْرُقَ فِي مَسَائِلَ مِنْهَا إِذَا رَهْنُ عَبْدًا بِالْفِ وِقِيَمَتِهِ الْفَارِ بِقَوْلِهِ رَجُلٌ مِنْ
مُسِيرَةٍ بِلَا يَأْمُ فَإِنْ جُعِلَ عَلَى الرَّاهِنِ وَعَلَى الْمُرْتَقِنِ نَصْفَانِ لِأَنَّ الْعَبْدَ نَصْفُهُ مَضْمُونٌ بِالدِّينِ
وَنَصْفُهُ أَمَانَةٌ فَيَكُونُ الْجَعْلُ عَلَيْهِمَا بِأَحْصَيْنِ وَمِنْهَا مَدَاوَاهُ الْأَمْرُ وَالْقَبْضُ وَالْجَوَاقِبُ
فَإِنَّهُ يُقَسَّمُ ذَلِكَ كُلُّهُ عَلَى الْمَضْمُونِ وَعَلَى الْأَمَانَةِ بِأَحْصَيْنِ فَمَا أَصَابَ الْمَضْمُونُ عَلَى الْمُرْتَقِنِ
وَمَا أَصَابَ الْأَمَانَةَ عَلَى الرَّاهِنِ وَمِنْهَا اجْرَاءُ الْكَافِطِ فَإِنَّهُ يُقَسَّمُ عَلَيْهِمَا عَلَى مَا ذَكَرْنَا وَآمَّا
اجْرَاءُ الْمُسْتَكْنِ فَعَلَى الْمُرْتَقِنِ خَاصَّةً وَمِنْهَا إِذَا رَهْنُ عَبْدٍ قِيَمَتُهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِثْلُ الدِّينِ
فَقَالَ أَحَدُهُمَا فَإِنَّهُ يَسْقُطُ لَمَّا كَمِ نَصْفُ الدِّينِ الْبَاقِي أَمَانَةٌ لِأَنَّ وَاحِدَهُمَا كَانَ
مَضْمُونًا حَالَةَ الْقَبْضِ نَصْفُ الدِّينِ وَهَذَا الْمَقْصِدُ إِذَا كَانَ التَّمَا عَدًّا فَفَصَّلَ رَجُلًا خَطَا فَخَادَ
الْفَدَا حَبَّ ذَلِكَ عَلَى الرَّاهِنِ خَاصَّةً لَكُونِ الْفَدَا غَيْرَ مَضْمُونٍ وَلَوْ خَلَّى الرَّاهِنُ مِنَ الرِّهْنِ وَبَيْنَ الرِّهْنِ
وَهُوَ مَا يَنْتَقِلُ وَيَحُولُ فَهُوَ بَعْضُ الرِّوَايَاتِ الْمَشْهُورَةِ كَمَا فِي الْبَيْعِ وَرَوَى عَنْ أَبِي يُونُسَ
أَنَّهُ لَا يَصِيرُ فَا ضَاحِي يَوْجِدُ مِنْهُ الْقَلْبَ حَقِيقَةً **قَوْلُهُ** مَقْرُوءًا جَاءَ أَعْلَمُ الْمَشْهُورِ
مَتَابَعُ الرِّهْنِ كَرِهْنِ الدَّارَ وَالْجَانُوتَ وَالْجَوَالِقُودَ وَمَا فِيهَا مِنَ الْمَتَابَعِ وَكَذَلِكَ رَهْنُ السَّجِّ
عَلَى الدَّابَّةِ أَوْ الْجَنَامِ عَلَى رَأْسِهَا فَإِنَّ رَهْنًا فِي الدَّارِ أَوْ الْجَانُوتِ مِنَ الْمَتَابَعِ وَفِيهَا أَوْ مِنْ
مَا فِي الْجَوَالِقُودِ مِنَ الْخَطَةِ دُونَ الْجَوَالِقُودِ وَخَلَّى بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْمُرْتَقِنِ حَازَ الرِّهْنُ **قَوْلُهُ**
مَقْرُوءًا مِمَّا اخْتَارَ عَنِ الْمَتَابَعِ كَصَفِّ الدَّارِ وَنَصْفِ الْمَنْزِلِ إِذَا رَهْنُهُمَا غَيْرُ مَقْسُومَيْنِ
وَكَذَلِكَ رَهْنُ نَصْفِ الْعَبْدِ وَنَصْفِ الدَّابَّةِ وَسِوَاكَاتِ الْعَيْنِ الْمَرْهُونَةِ لَهُ أَوْ غَيْرِ ٥ أَوْ

كَانَتْ مَشْرُوكَةً بَيْنَهُ وَمِنْ آخَرٍ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَا إِذَا رَهْنُهُ مِنْ شَرِكَةٍ أَوْ مِنْ غَيْرِ شَرِكَةٍ
وَعَلَى هَذَا إِذَا رَهْنُ بَعْضِ عَيْنِ رَهْنُ الْخَلِّ وَرَهْنُ رُفْعَا فِي الْأَرْضِ وَرَهْنُ الْأَرْضِ فَإِنْ
اِقْتَصَلَ الْقَبْضُ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ وَكَانَتْ تَفِيدُهُ فَإِنَّهُ يَصْلُحُ أَمَانَةً وَلَا يَدْرِي مِنَ الدِّينِ شَيْءٌ
هَكَذَا ذَكَرَ الْكُرْخِيُّ وَذَكَرْتُ الْجَامِعَ الْكَبِيرَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَصْلُحُ بِالْأَقَلِّ مِنْ قِيَمَتِهِ ٥
وَمِمَّا رَهْنُ بِهِ لِأَنَّهُ قَالَ أَنْ يَمَالَ هُوَ يَحِلُّ لِلرِّهْنِ الصَّحِيحِ إِذَا رَهْنُهُ وَهْنًا فَسَدَّ فَصْلُكَ فِي يَدِ الْمُرْتَقِنِ
يَصْلُحُ بِالْأَقَلِّ مِنْ قِيَمَتِهِ وَمِنْ الدِّينِ وَكُلُّ مَالٍ لَيْسَ يَحِلُّ لِلرِّهْنِ الصَّحِيحِ لَا يَكُونُ مَقْصُودًا بِالرِّهْنِ
الْفَاسِدُ كَالْمَدْرُومِ وَالْوَلَدِ وَلَوْ اشْتَرَى مُسْلِمٌ مِنْ مُسْلِمٍ خَلَا بِدَيْنِهِمْ وَآخَذَ مِنْهُ بِالرِّهْنِ وَهْنًا أَوْ
اشْتَرَى شَاةً مَدَّ بَوَاحَةً وَأَعْطَاهُ ثَمَنَهَا رَهْنًا ثُمَّ عَلِمَ أَنَّ الْخَلَّ كَانَ خَمْرًا وَإِنَّ الشَّاةَ كَانَتْ مَيْتَةً
فَضَمَّنَ الْمُرْتَقِنُ الرِّهْنَ لِأَنَّهُ قَبِضُهُ عَلَى مَالٍ مَضْمُونٍ فِي الطَّاهِرِ وَكَذَلِكَ إِذَا اشْتَرَى عَبْدًا
وَرَهْنُ عِنْدَهُ شَيْئًا بِالرِّهْنِ ثَمَنًا بِلَيْتِهِ أَنَّهُ حَرَاوُكَانَ عَبْدًا فَاسْتَحَقَّ وَهَذَا فِي طَاهِرٍ وَآخَرِهِ
الْأَصْلُ وَلَوْ قَبِلَ عَبْدًا فَأَعْطَاهُ رَهْنًا بِقِيَمَتِهِ فَصْلُكَ عِنْدَهُ بِدَيْنِهِمْ أَنَّهُ كَانَ حَرَاوُكَانَ الرِّهْنِ
الْأَقَلِّ مِنْ قِيَمَتِهِ وَمِنْ قِيَمَةِ الرِّهْنِ فِي طَاهِرٍ الْأَصُولِ وَأَمَّا عَلَى قَوْلِ أَبِي يُونُسَ فَجَبَّانُ لَا يَصِحُّ شَيْئًا
لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ دَيْنٌ فِي الْحَقِيقَةِ وَهُوَ يَحْتَسِبُ حَقِيقَةَ الدِّينِ فَإِنَّهُ دَوَّى شَرْتَهُ لَوَادِعِهِ عِنْدَهُ
فِي رَجُلٍ أَدْعَى عَلَى رَجُلٍ يَدِينُهُ رَهْنُ عِنْدَهُ شَيْئًا فَهَلْكَتْ فِي يَدِهِ بِرُقُودٍ فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ
لَمْ يَضْمَنْ الْمُرْتَقِنُ عِنْدَهُ وَإِنْ رَهْنُ شَيْئًا مِنْ دَارِ بَيْتِهِ أَوْ طَائِفَةٍ مِنْهَا جَازَ بِالْجَمَاعِ وَرَوَى الْحَسَنُ
عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ إِذَا رَهْنُ دَارًا وَالرَّاهِنُ فِيهَا فَقَالَ سَلَّمْتُهَا أَوْ فَعَلْتُهَا إِلَيْكَ رَهْنًا
فَقَالَ الْمُرْتَقِنُ قَبِلْتُ لَمْ يَكُنْ رَهْنًا حَتَّى يَخْرُجَ الرَّاهِنُ مِنَ الدَّارِ فَإِنْ خَرَجَ مِنْهَا بَعْدَ ذَلِكَ
فَإِنْ خَرَجَ مِنْهَا بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ رَهْنًا حَتَّى يَقُولَ الرَّاهِنُ سَلَّمْتُهَا إِلَيْكَ **قَوْلُهُ** وَلَا يَصِحُّ الرِّهْنُ
الْأَبْدَنُ مَضْمُونٌ أَحْتَرَأَ عَنْ دَيْنِ الْمَكَاتِبِ فَإِنَّهُ غَيْرُ مَضْمُونٍ عَلَى سَبِيلِ التَّكِيدِ وَإِنْ كَانَ
مَضْمُونًا فِي أَجَلِهِ الْآتِي فَإِنْ قَضَى بَعْضُهُ عَلَى آدَابِهِ الْكُفَاةُ لَكُونَهُ دَيْنًا مَضْمُونًا وَلَمْ يَكُنْ
اسْتِقَاطُهُ عَنْ نَفْسِهِ بِتَجْنِيزِ آيَاهُ شَأْنُ الْحَوْلِ وَإِنْ لَكُنْهُ غَيْرَ مَتَابَعٍ **قَوْلُهُ** وَلَا يَجُوزُ رَهْنُ
الْأَرْضِ وَالْخَلْدِ وَنَحْوِهَا يَعْنِي لَا يَجُوزُ رَهْنُ الْأَرْضِ وَنَحْوِ الْخَلْدِ وَنَحْوِ الْأَرْضِ لَكُونَهُ رَهْنًا
مَتَابَعًا وَرَوَى الْحَسَنُ بَرَزَادٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ يَجُوزُ رَهْنُ الْأَرْضِ وَنَحْوِ الْخَلْدِ وَلَوْ طَرَبَ
الْأَشَاعِدُ بَعْدَ صَحَّةِ الرِّهْنِ سَطْلَ كَغَيْرِ الطَّارِي وَالْأَشَاعِدُ الطَّارِيَّةُ مِثْلُ الرِّهْنِ عَبْدًا
بِالْفِ مَوْجَلُهُ فَوَكَّلَ الْعَدْلَ بَيْعُهُ عِنْدَ حُلُولِ الْأَجَلِ كَيْفَ شَاءَ وَإِذَا دَامَ فَبَاعَ نَصْفَهُ لَا غَيْرَ

وكذلك اذا رهن قلب فضته فيه عشرون درهما بعشرة دراهم وكسر في يد المرقض فضته
الراهن قيمه نصف القلب وهو حصه المضمون فان قطع نصف القلب فخذ كان الباقي
رهنا على حاله لعدم الاشاعة وروي عن علي بن يوسف انه رجع عن هذا وقال بان الشيوع
الطاري لا يمنع صحة الرهن كما لا يمنع بقا الهبة ولو رهن الدار والارض بما فيها ثم استحق بعضها
منظر ان كان ما بقي يجوز ان يكون رهنا من الابتداء والرهن جائز على حاله بحصته من الدين
وان كان لا يجوز ان يكون رهنا من الابتداء بطل في الجميع لان المستحق لم يدخل في الرهن وانما الدار
في الرهن هو الباقي وان قال رهنك هذه الدار او هذه الارض وهذه القرية واطلق ولم
يخص شيئا دون غيره دخل فيها البناء والسيور والكرم الذي في الارض والرطوبة والزرع ولم يميز
ان يبيع من الثمار ما يخاف عليه الفساد بامر الحاكم فان اعطاها بغير امر ضمها قوله ولا يمنع
الرهن الامانات كالودائع والمضاربات اعلم بان العين على ضربين عن مضمونه وعن غير
مضمونه والمضمونه ايضا على ضربين مضمونه بنفسها ومضمونه بغيرها والمضمونه بنفسها
ما يجب له كما عند من في يد مثله ان كانت مثليه وقيمتها ان كانت غير مثليه
وجوز اخذ الرهن بها وذلك مثل المهر في يد الزوج وبذل الخلع في يد المرأة وبذل
الصنع عن القصاص واخذ الرهن عن المغضوب الا عيان في يده فان هلك الرهن في يد المهر
قبل الاسترداد يضمن الاقل من قيمته ومن قيمه ما رهنه واسترد العين فان هلك العين قبل
الاسترداد فله ان يحبس الرهن بضممان العين فان هلك الرهن قبل استيفاء ضمان العين صار
مستوفيا للضمان اما المضمون بغيره كالمبيع في يد البائع ولا يصح اخذ الرهن به فان اخذ به رهنا
وملك في يده ان ملك قبل حبه ملك امانه وان هلك بعد حبه ضمنه ضمان الغصب
وفكر محمد رحمه الله في كتاب الصرف انه يجوز اخذ الرهن بالمبيع وان هلك في يده قبل قبض
المبيع ملك بالاقل من قيمته ومن اكثر من قيمه المبيع ولا يصدر ايضا للمبيع هلاكه وله قبضه
بعد اداء الثمن وعلى المرقض ايضا ضمان الاقل من قيمته ومن قيمه المبيع هلاك الرهن في يده
ولو هلك المبيع في يد البائع والرهن لم يطل البيع ويبرأ الرهن فان ملك في يده قبل الرد
ملك بالاقل من قيمته ومن قيمه المبيع اما العين على غير مضمونه كالودائع والمضاربات
وقال الشريكة والبضاعة والغارية والعين المستأجرة وغيرها فان لا يجوز اخذ الرهن عن
بن الا عيان كلها فان اخذ بها رهنا فله في يده قبل القبض ملك امانه وان ملك بعد

مطلبها
مطلبها

الجبس ملك مضمونا عليه ضمان الغصب وعلى هذا الواحد رهنا بالقصاص وملك في يده ولو
كان له على رجل الف درهم جها وواستوفى منه ذنوبا او بنهجه وفي الوزن وفي حقه فخذ رهنا
بقصاص حقه من حث الوصف والرهن باطل فان هلك في يده ضمن الاقل من قيمته ورفقه
فما رهن به ذكر في الاملا قال الشيخ الامام ابو العباس الماطفي فقد جعل الرهن الباطل
مضمونا على رواية الاملا ولو اخذ رهنا على ان يقرضه الف فان هلك في يده قبل ان يقرضه
ملك بالاقل من قيمته ومن الاف وان لم يقرضه قبل ان يقرضه اعطاه ما شئت هكذا
ذكر في الاصل ولو رهن المرقض اخذ رهنا فان ضاع عندي ضاع بغيره فقال الراهن
نعم فالرهن حازر والشرط باطل وان ضاع ضاع بالمالك ولو تزوج امرأة على درهم او دنا
بغيرها واحدة بها رهنا لم يصح عندنا خلافا للفرق ولو ضاع عن دم عهد على بغيره واحد
رهنا لم يجز كما في البيع وان استأجر جارية مضمونه فمضاهيها شيئا فان هلك في يده هلك
امانه ولو اخذت المرأة رهنا بصداقها فطلقها قبل الدخول ثم هلك الرهن في يده فمضاهيها
ضمنان عليها في قسط الصداق الذي سقط بالطلاق وكذا ان اتردت قبل الدخول ثم هلك
الرهن في يدها فانها لا تضمن شيئا وان تزوجها ولم يسلم لها مهرها فمضاهيها رهنا بها فانها جاز
فان طلقها قبل الدخول سقى رهنا عن المهر عندك خفيفه ومحمد وقال ابو يوسف
لا يكون رهنا عنها وقال محمد في كتاب الرهن اذا رهن احد شيئا على العنان متاعا من
الشريكة بدون علمها لم يجز وكان ضمانا للرهن ولو اتردت من لهما اذا اناهما لم يجز على شريكة
وقال ابو الحسين القندوري رحمه الله وهذا لما يريد به اذا رهن احد ما بدت
عليهما وجبت بعقد مما جرت به فان ملك الرهن في يد المرقض وقيمته والدين سوا ذمتي
ويخرج شريكة بخصته على صاحبه ويرجع صاحبه بنصف قيمه الرهن على المرقض وان شاء
شريك المرقض ضمن شريكه من الدين لانها لما وليا العقد كلاهما فكل واحد منهما فيما فعله
صاحبه كالا جني فلا يجوز اخذ الرهن الا لهما لصاحبه ولو ابر المرقض الراهن من الدين
ثم هلك الرهن في يد المرقض هلك امانا مستحسنا وقال زفر رحمه الله ملك مضمونا
وهو القياس ولو اشترى دينه ثم ملك الرهن في يده يجب عليه رد ما قبضه قوله
ونصح الرهن برأس السلم ومن الصرف والمستلم فيه والرهن برأس السلم اذا ملك
لا يجوز امانا ان هلك في المجلس قبل قبض رأس المال او ملك بعد الاقتران فان ملك في

المجلس صار المرهن مستوفيا لراس ماله اذا كان به وفا والسلم جائز بحاله وان كان اكره لفضل
امانه وان كان اقل صار مستوفيا بقدره ويرجع على رب السلم الباقي وان هلك بعد الاقرار
بطل السلم وعليه رد الرهن لا صاحبه فان هلك في دين قبل الرد ملك لراس المال ويجب
ودراس المال ولا يقبل السلم جائزا وعلى هذا حكم الصرف وان ملك في المجلس فقد تم الصرف
وصار مستوفيا ان كان به وفا ويقدر ان كان اقل وان كان اكثر فهو في الرابطة امين وان هلك
بعد الاقرار بطل الصرف ويجب عليه رد مقدار ما كان من ماله في الرابطة امين ولو اخذ
الرهن بالسلم فيه وهلك في المجلس فقد صار مستوفيا للسلم فيه على ما ذكرنا في راس مال
وان هلك بعد الاقرار بطل السلم عليه رد مقدار ما كان مضمونا ولا يعود السلم جائزا **قوله**
فان رهنه بجنه هلك بمثلها من الدين وان اختلفت في الجوده والصيانة صورته
رجل رهن مكيلا بجنه او ذهب او فضة بفضه وهي من مسائل القلب
ومني على لانه اوجه اما ان يكون الوزن والدين سواء او يكون الوزن اقل من الدين او يكون اكثر
منه اما اذا كان الوزن والدين متواضعا ان يكون الدين عشر ووزن القلب عشر فهلك
في يد المرهن وان كانت قيمته ايضا عشر فانه يذهب بالدين لا بفاق وان اكسر فصار
تبرايسا ويماينه والراهن بالخيار ان شاء فتملكه جميع الدين وان شأضمنه قيمه القلب من الدين
فكون رهنا مكانه **وقال** محمد ان شاء الراهن جعله بالدين اما اذا كانت القيمة اقل من
الدين مثل ان يكون ماينه في الهلاك يذهب بالدين عندئذ حيفه رضي الله عنه
وعندهما يغرم قيمه القلب من الذهب ويرجع بدنيه وفي الانكسار يغرم قيمته من
الذهب في قولهم جميعا والفرق لمحمد بين المسئلة وبين المسئلة الاولى ان جعله بالدين بوزنه
يتقدر به لما يقدر من الضرر بالمرهن بضمته لما فيه من الربا فوجب ضمان القيمة اما اذا كان
القيمة اكر من الدين ان كانت انا عشر درهما فان هلك ذهب بالدين كله والجوده الرابطة امانه
وان انكسر نقص فنداني حيفه الراهن بالخيار ان شاء فتملكه ناقصا ولا شيء له غير وان
شأضمنه قيمته ما بلغه ما بلغت من خلاف جنسه ويكون رهنا مكانه وعنداني يوسف
ان شاء فتملكه جميع الدين ناقصا وان شأضمنه قيمه خمسة اسداسه من خلاف جنسه فكون
خمس اسداس المنكسر ملكا للمرهن ويكون ما ضمن مع سدس المنكسر رهنا بجميع الدين **وقال**
محمد ان كان الرقضان درهمين واقل جبر الراهن على الفكاك وان زاد الرقضان على الدرهمين

والراهن بالخيار ان يفتكه بجميع الدين ومن ان يجعله بالدين املاذا كان وزنه اقل من الدين
بان كان الدين عشر ووزن القلب ماينه وقيمته ايضا ماينه ففي الهلاك يذهب من الدين
بقدر وزنه في قولهم جميعا وفي الانكسار ان شاء الراهن ضمنه قيمته ويكون رهنا عندهما
وعند محمد يجعله بالدين بقدر وزنه وان كانت قيمته اقل من وزنه فان هلك بطل وزنه
من الدين ماينه عندئذ حيفه وان اكسر ضمن قيمته سبعة خلاف جنسه وعندهما يغرم
قيمتهم من خلاف جنسه في الوجهين جميعا وان كانت قيمته اكر من وزنه واقل من الدين فان
كانت تسعة فان هلك ذهب من الدين بقدر وزنه ماينه عندئذ حيفه وان اكسر ضمن
قيمتهم تسعة خلاف جنسه وعندهما يغرم قيمته خلاف جنسه في الوجهين وان كانت قيمته
مثل الدين عشر فملك الجواب عندئذ حيفه وعندهما في الهلاك والاكسار
وان كانت قيمته انا عشر فان هلك بثلث ماينه عنداني حيفه وان اكسر ضمن قيمته خلاف
جنسه بالغة ما بلغت وعندهما في الهلاك يغرم قيمته خمسة اسداسه خلاف جنسه
والفضل امانه وان اكسر فنداني يوسف يغرم قيمته خمسة اسداسه خلاف جنسه وملك
المرهن ذلك القدر ويكون سدسه مع ما غرم رهنا بالدين وعند محمد ان كان الرقضان
مقدار درهم او درهمين جبر الراهن على الفكاك وان زاد فهو مخير وله ان يضمه قيمته
خلاف جنسه ولا يجعله بالدين رهنا واما ان كان وزنه اكر من الدين بان كان عشر دراهم
كانت قيمته ايضا عشر وان هلك بثلث نصفه بالدين ونصفه امانه وان اكسر فهو مخير
ان شاء فتملكه بالدين وان شأضمنه نصف قيمته فملك نصفه ويكون ما ضمن مع نصف
المنكسر رهنا بالدين عندهما **وقال** محمد ان شاء جعل نصفه بالدين فذهب الدين
وبقي الرهن منهما وان كانت قيمته اكر من وزنه بان كانت ثلاثين فان ملك بالدين
انكسر ضمنه الراهن نصف قيمته من خلاف جنسه ان شاء الفاعل ما بلغ وعنداني يوسف له
ان يضمه ثلثه خلاف جنسه فملك ثلثه ويكون ما ضمن مع ثلث المنكسر رهنا كان وزنه
ثلاثون **وقال** محمد ان كان الرقضان لا عشر دراهم جبر الراهن على الفكاك وان
زاد فللراهن ان يجعل نصفه بالدين كان قيمته مثل وزنه وان كانت قيمته اقل من عشر دراهم
اعني من وزنه والراهن بالدين ان كانت خمسة عشر فان هلك ذهب نصفه امانه وان
انكسر ضمن نصف قيمته ان شاء من خلاف جنسه فملك نصفه ويكون ما ضمن مع نصفه

ولو رهن جنبا عند رجلين
 حج والمضون على حصته ودينه
 فاذا اهلكه عند بيعه ودينه
 منها مستوفيانا له منها ما من
 العبد بالخصم حتى لو كان له
 المرفق من الرهن او غير ذلك
 فتمت والرهن للمضون ولا يملك
 غيره من الرهن سوا المضون الرهن
 في ايها المالكان فخصه من صاحب
 الرهن من الرهن للمضون وحده
 دين صاحب الرهن من الرهن للمضون
 فاذا اهلكه الرهن اياهما
 سقط على صاحب الرهن ثلثاه ودينه
 دين صاحب الرهن ثلثاه فبكره على
 مع الرهن لصاحب الرهن ثلث
 العشر وهو ثلثه وثلثه وثلثه
 ثلثه وهو ثلثه وثلثه فبكره
 ستة وراحم وثلثه ودينه
 بينها نصفين فبكره
 العشر الباقي من الرهن
 معلوم شرع الكفر
 المعروف بقرق امير

رهنا بالدين وقال ابو يوسف ومحمد في الهلاك والا كمالا يدرب الدين لا يجعله
 به ولكن تضمنه على قيمته من خلاف جنبه بقدر ضمان الدين وملك المرفق على القلب
 ويكون ثلث القلب مع ما ضمن المرفق رهنا بالدين وان كانت قيمته مثل الدين عشر قال
 هلك ثلث نصفه بالدين عند بيعه خيفه وان اسكر ضمن نصف قيمته من خلاف جنبه
 ان شاء وكذلك ان كانت قيمته اقل من الدين ان كانت عمانية وعند ممان هلك او
 اسكر ضمن قيمته من خلاف جنبه في الوجهين يكون رهنا بهذا هو اللام في الذم في الفضه
 وامانة اكل في صورته رجل على رجل كخطه رديه تساوي ما به درهم فرهنه بها
 كخطه جيد تساوي ما بين فان هلك بالدين الاجماع وان فقدت ضمن كرا
 مثله عند بيعه خيفه وعند بيعه يوسف يضمن نصفه وعند محمد ان كان النقصان
 في ما به اجبر الراهن على الفكاك فان زاد على المايه حبر وجعله بالدين ان شاء على ما
 فكمائة الوزى اذ ارهن جنبيه ولو وهنه نصف كخطه جيدة كخطه ردي فان هلك
 ذهب بنصف الكرم من الدين عند اي خيفه وان فقدت ضمن مثله فيكون رهنا مكان الاو
 والفايد له وعند ممان في الهلاك والفساد ضمن مثله ولو كان لرجل على اخر ما به درهم
 فرهنه بها كخطه تساوي ما بين ان هلك سقط جميع الدين بنصف الكرم ونصف الكرم
 امانه وان غفل او اصابه ما فقد الراهن بالخيار ان شاء فسد جميع الدين ولا شيء غير
 وان شاء ضمنه مثل نصف الكرم الجيد ويكون نصف الفاسد ملكا للمرفق وما ضمن يكون
 رهنا في يد الدين عند اي خيفه والى يوسف وقال محمد ان شا جعل نصفه
 بالدين وان كان فيما ملكه فصل تصدق به **قوله** ومن رهن عبد من الف فقضى حصه
 احد هما لم يكره ان يقبضه حتى يوفى باقي الدين لهذه المسئلة على وجهين اما ان يقول
 رهنتها بالف او يقول رهنتها بالف كل واحد منهما تخميا به وال جواب في الوجهين
 واحد في رواية الاصل وذكر في الراديات انه اذا بين حصتها له ان اخذ بعد ادا حصته
قوله فان شرط في عقد الرهن فليس للراهن عزله عنها احترازا عن اذا وكله ببيع
 الرهن بعد العقد فانه يملك عزله ولو امتنع الوكيل من بيع الرهن عند حلول الدين وقد وكل
 بعد عقد الرهن لرجل على البيع عندهما وقال ابو يوسف بجبر عليه كما اذا اؤهل في
 عقد الرهن وعلى هذا اذ امانت الراهن بغير الوكيل عندهما خلا لابي يوسف وذكر في

الاصل اذا وضعا الرهن على يدي حتى لا يعقل له جز ولا يكون رهنا ولو كره الضم وعقل
 فباعه جازا استخسانا وقيل ان هذا قول محمد والقياس ان لا يجوز وقيل هذا قول في خيفه
قوله وان كان الراهن معسرا استسقى العبد في قيمته فباعها لانه اشيا قيمه العبد يوم
 القبض وقيمته يوم العتق والدين الواجب عليه السعاية منها وان عسقه باذن المرفق فلا سعاية
 عليه ولو دبر ان كان الدين جالسا في الدين الف ما بلغ وان كان موجلا يتبع في قيمته ويكون رهنا
 مكانه فان استسقى المولى رجع العبد عليه بما سقى ولا يرجع المذموم **قوله** وجناية
 الرهن على الراهن وعلى المرفق في مالهما هدر جنبا لله على الراهن وعلى ماله هدر بالاجماع
 وجنابته على المرفق في ماله احتسابا فوافيه قال ابو خيفه رضي الله عنه بانه يدر
 ولا ليس بصدور والمرفق ان يطالبه الراهن بالدفع او الفدا واي ذلك فعل سقط الدين كان
 العبد في يد المرفق وان غنى عن الجنابة سقط جميعه والعبد رهن في حاله هذا اذا كان قيمته
 مثل الدين واقل وان كانت قيمته اكثر من الدين فذلك وهو دوايه عن بيع خيفه وفي رواية
 اخرى كون قدر المضون هدر وقدر الامانة معتبر كالعبد المودع وان حتى بعض الرهن على
 البعض فهو على اربعة اوجه جنابه المشغول على المشغول وذلك سقط بقسطه من الدين
 وجنابه الفارغ على الفارغ وذلك هدر وجنابه الفارغ على المشغول وهو ملحق
 بالحاي حصته المشغول منه وجنابه المشغول على الفارغ وهو هدر وبينا فممن رهن
 عند رجل امتين الف درهم فمعه كل واحد منهما الف فقتلت احدهما الاخرى في يد
 المرفق فانه يفتكها الراهن بسبع ما به وخمسين لان حصته الجارية قبل الجنابة حرة
 ومي نصفها وذلك القدر مشغول منها ففي هذا النصف والنصف الفارغ وهو الذي
 لا دين فيه على خمسين مائة من الامة المقتولة وهو المشغول منها بالدين فطل من بين الخمسين ما به
 ما جنى عليه المشغول وذلك ما يتاخر خمسون درهما ولحق الحاي حصته الفارغ منها
 وذلك ما يتاخر وخمسون فصا والدين فيها بعد الجنابة مع ما كان فيها من الدين قبل
 الجنابة سبع ما به وخمسين وليس للمرفق ان ينفع بالرهن بغير اذن الراهن كالفراقة في
 المصنف وركوب الدابة ولبس الثوب وما اشبه ذلك فان فعله فملك في حال استعماله
 ضمنه ضمان الغصب وان فعله باذنه فملك في حال استعماله ملك امانه وان هلك
 بعد الفداء ضمنه ضمان الرهن ولو اجر الراهن الرهن باذن المرفق او استأجره المرفق منه

سقطت الجنابة

والمحجور على السفينة والى محمد بن عيسى بن إسحق المحجور كل من كان مضطرا لماله فمستدا
 لا ينال ما صنع ثم اختلف ابو يوسف ومحمد فيما بينهما قال ابو يوسف لا يصير محجورا
 حتى يحجر الحاكم ولا يصير مطلقا بعد الحجر اذا اصلح له ماله حتى يطلقه الحاكم وقال محمد
 فساد في ماله محجور وصلاحه فيه يطلقه كسر السفينة عندنا بمنزلة الصغير الا في
 ارضه اشيا لا يجوز تصرف وصي الاب عليه وجوز عنه ووصيته بالثلث وتروجه
 بمقدار من المثل واقران جازمه كذا في ذكروا ابو الحسن القدودي رحمه الله وزاد
 في شرح الطحاوي انه يصح استئلاؤه وتدينه وطلاقه وحجب عليه الحج والركاة
 ويؤخذ باقران بالعقوبة على نفسه كالتصاير في النفس ومادونها وروى عن يوسف
 انه قال لا يجوز بيع المحجور ولا وصيته ولا اقران ولو اعتق عبدا ففد عتقه بالاجرة
 وذكر في الاصل ان عليه ان يبيع في عتقه ولم يذكر خلاه وروى عن محمد بن عتقه جازمه
 ولا سعاية عليه واما ابو حنيفة رضي الله عنه لا يري الحجر على الحر البالغ العاقل الا في
 ثلاث مواضع على جمال الاطبا وعلى جهل المقتسمين وعلى الاكرام المفايش هكذا
 ذكر الطحاوي رحمه الله الا ان عنده اذا بلغ العلام غير رشيد لا يسلم اليه ماله حتى
 تبلغ خمسا وعشرين سنة فاذا بلغ خمسا وعشرين سنة سلم اليه ماله واما قد
 نحن وعشرين سنة لقوله تعالى ولا تقر بواك اليتيم الا بالتحي احتسب ببلوغه
 وقد قيل ان الاشد بصره عن مائة وعشرين سنة وعن ابن عمر وعشرين سنة وعن
 خمس وعشرين سنة فكان اعتبارا لا كراوي ولا في هذا الشخص يبلغ من العمر ما يصلح
 ان يكون جارا وولده فاضيا وهو في حجر ولده مع كونه حرا بالاعسا فلا فؤدي لا امر
 قسبح ويانه ان ادى مدة بلغ العلام اثنا عشر سنة او اقل ما يولد له ولو جى سته
 اشهر وكذا في المولود وولده فيبلغ خمسا وعشرين سنة ويصرفه في ماله بما
 البلوغ فلو محجورا كان وما دونها ولو استقرض مالا فاستهلكه فعندني حنيفه
 الجواب ظاهر وعنه على يوسف يلزمه ضمانه خلافا لمحمد ولو انفق على نفسه من
 غير انفاق قضاء القاضي من ماله ولو انفق باشراف وكذا في عتقه في حنيفه
 والى يوسف وقال محمد لا يقضي القاضي بما زاد على نفقته مثله **قوله** وبلوغ
 العلام بالاختلام والا جبال والا نزال والاختلام انما يكون في النوم فاذا اتم وانزل

تدبر الله

عن شهوة حكم بلوغه والا نزال يكون في البقطة والنوم والاحبال اذا جامع امراته
 بعد ما بلغ مبلغا يتصور منه الاحبال فجات بولده فانه يثبت نسبه وحكم بلوغه ضرورة
 ثبوت نسب الولد منه اما البلوغ من حيث السن عن حنيفه في الغلام ثلاث روايات
 في روايه اذا اتم له تسع عشر سنة وفي روايه اذا اتم له مائة عشر سنة وطعن في
 تاسع عشر سنة وفي روايه اذا اتم له مائة عشر سنة وروى عن يوسف انه اعتبر
 نبات العانة واما نفوذ التدبير فلا عبر به في طاهر الرواية وقال بعضهم حكم بلوغه
 اذا انفدت **قوله** واذا احبسه القاضي شهرين او لانه قال عن حاله فذكر شهرين
 او ثلاثة اشهر لا يتم وانما هو مفوض الى راي القاضي لان هذا يختلف باختلاف الاشخاص
 وكثرة الدون وقولها فاذا احبسه مدة يغلب على ظنه انه لو كان له مال لا ظهر على
 سبيله وكذلك ان اقام اليه انه لا مال له يرد به اذا اقام اليه بعد ما حبس منه
 غلب على ظن الحاكم انه لا مال له فاذا ادعى الا فلاس قبل الحبس واما على ذلك فبني عليه
 روايتان في روايه يقبل حنته وعلى سبيله وفي روايه لا يقبل مال الحبس منه يغلب على ظن
 الحاكم فلاس وقال ابو حنيفة ان كان الرجل معروفا بالاعتبار لمحبسه حتى يقم خصمه
 عليه البيئه وان لم يكن معروفا بذلك لم يقبل حنته على عساره وحبسه شهرين او ثلاثة ثم
 يسأل عن حاله فذكر في الاجناس **قوله** ومن افلس وعنده متاع لرجل بعينه ابتاعه
 منه فصاحب المتاع اسوة الغرماء فيه صورته رجل اشترى من رجل شيا وقبضه حق
 ولم يرد منه حتى افلس وليس له غير هذا الشيء ادعى المايح بانه احق من ماله الغرماء ادعى الغرماء
 التسوية في منه فانه يباع ويقسم منه بينهم بالخصيص ان كانت الدون كلها حiale وان كان
 بعضها حالا وبعضها موقعا يقسم الممن من الغرماء الذين حلت ديونهم ثم اذا حل الاجل شارحهم
 اصحاب الدون الاجله فيما قبضوا بالخصيص اما اذا لم يقبض المبيع ثم افلس فصاحب المتاع
 اولى بملكه من سائر الغرماء لان له حق الحبس لا ستيقا الممن يكون كامل من من الموهول

كتاب الاقرار

قوله واذا اقر الحر البالغ العاقل حرة او اقر العبد المحجور والحر الصغير الذي يعقل
 البيع والشري وهو محجور والذي لا يعقل ما دوننا كالا محجورا وعن المجنون المغلوب

تدبر الله

كل
اعلم ان الزيادة على الثلثة مائة
تكون وهو ما نقله يحيى الترمذي
وهو من العبد المأذون وروى
العبد المأذون وروى
فانها مقدمة على سائر الدروس

قوله حتى يشريه ان يقول لفلان على حق فاذا قال ذلك لزمه ان يمين ماله فقه
وان قال عنت به حق الاسلام لم يصدق وعلى هذا اذا قال لفلان على شيء او مال فانه حيز على
بيان ماله فقه سوا كان قليلا مثل الحق والفلس والجه من الخطه والشجر وغيرها وكثيرا
كالدرهم والدينار والاكادرو وغيرها وان يمين ماله فقه كالميتة والدم والكف من
الرب لا يقبل قوله وان قال عنت من هذا شيئا لقول قوله مع ميمنه لكنه لا
بد من ان يقر في نفسه بقصد الغضب فان قال انه عتق او وصي حرا وجده ميتة او حرا فانه
يصدق لان هذه الاشياء بقصد الغضب وان قال له على شيء من الدنانيم قال
له على شيء من الدراهم قال ابو يوسف لزمه بانه دراهم ذكر في نوادره وذكر في
الهازي عن علي بن حنيفة وزفره اذا قال لفلان على مال لزمه عشر دراهم جيا دولا
تصدق في اقل منها وقال ابو يوسف لزمه بانه دراهم ولا يصدق في اقل منها
ولو اقر الف في موطن او قال الف في موطن آخر فشهد على كل موطن شاهدين قال ابو حنيفة
رضي الله عنه لزمه المالا جميعا ولا لزمه الف واحدة ولو شهد شاهدان بالف
وشاهدان بالف ولا يعلم ان ذلك في موطن او في موطنين فعمما ما لان لان يعلم انه
في موطن واحد ثم المقله ان يصدق المقر فاما اقر وادعى الزيادة احد منه ما اقر وحطه في
الزيادة وان كذبه وادعى شيئا بطل اقرار المقر ولا شيء عليه الا ان يقيم عليه البينة ولو كان
جميع ما يعرف الى او يثبت في قول فلان كان اقرارا صحيحا وان قال جميع ما لي جميع
ما املكه كان اقرارا باطلا ولا يجوز الا مقبوضه ذكره القتيبي في نوازله عن علي بن بصير وبه
قال ابو بكر وزاد عليه فقال وكذا جميع ما املك وكل شيء فانه يكون حبه ولا يكون
يصح الا بالقبض وان امتنع من التسليم لم يجز عليه وقال محمد لو قال لامرأة هذا البيت
وما اعلق عليه بابه الف وفي البيت متاع فلها البيت والمتاع جميعا وقال ابو القاسم
لو اقر في صحته جميع ما في منزله لامرأة غير ما عليه من الديار فان الفتوى فيه ان كل شيء
قلت المراه انه صار لها بملك الزوج اياها ببيع صحيح او هبة او كان لها في سعة من
منعه والا حجاج هذا الاقرار وما لم يكن لها لم يقر بها هذا الاقرار فيما بينها ومن الله تعالى
وهو من التركة واما الحكم اذا شهد اليهودي على ذلك وجب القضا بما كان في الدار يوم اقر
ويؤيد صحة هذا الكلام ما قاله اصحابنا جميعا فمن قال لعبد انت حر ولك على الف درهم

مستله
ولو اقر الميراث للعرنة
في مرضه بغير الف وقد
تزوج عليها ثم قامت البينة
بعد موته ان المرأة ولدت
مهر فالزوج في حيوة ماله
صحيحة جاز اقرارها بالمر
ول يقبل البينة لانها كذبت
بافرارها المتأخر عنها امركم

قوله

د

فانه يعق شتم ينظر الى الاقرار ان كان موصولا لا يلزمه شيء وان كان مفصلا يلزمه الالف
لانه لما فصل بينهما تصورة الحيلة انه جرى بينهما بيع صحيح بعد الحرة قبل الاقرار خلاف
ما اذا لم يفصل ولو قال لك على الف واث حرعت ولا يلزمه شيء وصل وفصل لعدم المصحة على
كل حال وقال ابو بكر لو اقر لا يمينه بجميع ما في منزله من الفرس والاواني وغيرها ما يقع عليه
الملك من صنوف الاموال كلها وله في المستأق ودواب وغلمان وموسا في البلد فان اقر ان
يقع على ما في منزله الذي هو ساكنه وما كان من الدواب بيعها في البا قورة بالهارو ويرجع الي
وطنه الذي قربها منه لا يمينه وكذلك عبيد الذين خرجون في حواجه وما وون في منزله
فصم داخلون في اقرار **قوله** وان قال دراهم لزمه بانه دراهم يصدق في اقل من عشر دراهم
فالمذكور انما هو قول علي بن حنيفة ولا لا يصدق في اقل من مائة درهم كما اذا قال له على مال
عظيم وان قال له على اموال عظام لزمه ستمائة درهم في قول ابى يوسف ومحمد ولو
قال له على غير الف لزمه الفان وان قال غير الف لزمه اربعة الالف وان قال غير درهم لزمه
درهمان وان قال غير درهمين لزمه اربعة دراهم لان غير الشيء مما يملكه حتى يقاوم ذكر
ابن ستم عن محمد ثم الدرهم يقع على ما عاوق المالك من البعد والوزن ولا يقبل قوله
في غيرها الا ان يصدق المقله وان كان في البلد دراهم مختلفة منصرف اقراره في الاقل
وان كذبه فيما اقر وادعى شيئا بطل اقراره على ما مر **قوله** وان قال كذا كذا
درهما لم يصدق في اقل من احد عشر درهما لان قوله كذا كذا عناية عن عدد وان قال كذا كذا
هي جملة رتبها على جملة رتبها من غير عطف وفسرها بقوله درهما وامل ذلك احد عشر درهما
وكذا تسعة عشر فلزمه المستقر وفي قوله كذا كذا وكذا درهما فلزمه احدى وعشرون درهما
لانه ذكر عددا معطوفا على عدد ديوان العطف وفسره بقوله درهما وامل ذلك احد وعشرون
واكثر تسعة وتسعون فلزمه المستقر وان قال كذا لزمه مائتين وان قال رجل
عليك الف اتزل وانقدا واجلني لزمه شيء وان ذكر لها الكمية لزمه الالف **قوله**
سواء استثنى اقل والاكثر فالمذكور انما هو قول ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف ان استثنى
الاكثر بطل استثنائه ولزمه جميع ما اقر به والاصل ان الاستثناء من النفي ابيات ومن
الاثبات نفي الكلام الاول ابيات والثاني نفي الثالث ابيات ويأتيه اذا قال لفلان
على عشر دراهم الا شبعه الا خمسة الا لاه الا درهمها فاما هذا الطرف الاخير وهو الدرهم

س س س س س

الواحد وقسمه من الذي عليه وهو مائة درهم فبقى منها درهمان ثم قسمني ما بقي
وهو درهمان مما عليه ايضا وهو خمسة دراهم فبقى منها مائة درهم ثم قسمني الباقي من
ذلك وهو مائة درهم مما عليه وذلك سبعة دراهم فبقى منها اربعة دراهم قسمني الباقي
مما اقر به وذلك اربعة قسمي ستة دراهم وهو اثبات باقران وفي هذا جرى الباب
ولو قال لا مراة انت طالق لانا الا انك لا تطلق واحدة تطلق بكات تاخذ الطرف الاخير
وذلك طلقة واحدة فبقسمه مما عليه وذلك اثنان قسمي واحد ثم قسمني مما عليه
فبقى طلقتان ولو قال انت طالق لانا الا انك لا تطلق واحدة طلقت واحدة وذلك
لو قال انت طالق لانا الا انك لا تطلق واحدة طلقت واحدة وتكلموا في جند
الاستثناء قال بعضهم اذا حصلت الحروف مع الاستثناء والا فلا وقال بعضهم
م اذا سمع نفسه بالاستثناء مع والا فلا الا ان يكون ما منع من اسماعه نفسه كالصوم وغير ذلك
وليس في ما عدا ذلك من طالق الا هو لا يملك تطلق واحدة منه ولو قال الانسان طلق كلن
وذلك لو قال عبيدي احرارا لا هو لا وليس له عبيد غيرهم لم يعتقوا ولو قال العبيدي
عتقوا **قوله** وان قال له على ما به درهم الا دينار او الا قفيز خطبه لزمه ما به درهم
الا قفيز الدينار او القفيز فمدا الذي ذكرنا هو قوله **قوله** محمد لا يصح الاستثناء
من خلاف الجنب مع عتدهما اذا اقروا سئى ما يثبت في الدمة سفيته مع الاستثناء
ولزمه الباقي سواء سئى من جنسه بان قال لفلان على ما به درهم الا عشرة او قال له على
خطبه الا لما واسئى من غير جنسه بان قال لفلان على ما به درهم الا دنائا او الا كخطبة
او قال له على كخطبه الا لى شعير او قال رطل قطن الا رطل غنم وما اشبه ذلك وانما يلزم
الباقي اذا كان خرج ما استثنى من المستثنى منه اما ان كان المستثنى مثل المستثنى منه مثل
ان يقول على ما به درهم الا عشرة دنائير وقيمتها ما به او اكثر لا يلزمه شي كما اذا قال على الفان
شاهه ولو استثنى ما لا يثبت في الدمة مثل ان يقول قوله على الف درهم الا شاه او
الا ثوبا مع اقرا و بطل الاستثناء ولو قال له على كخطبه وكسعيير الا كخطبه وقطر
شعر لزمه الخطبة بالاجماع وكذا القفر من الشعر عند ما يخيغه رضي الله عنه خلافا لما
ولو قال لفلان على درهم الي عشرة دنائير او من دينار على عشرة دراهم قال ابو حنيفة
لزمته خمسة دراهم واربعة دنائير وكون الغاية من فضلها في الوجهين جميعا ولا يلزمه

من كل جنس خمسة لان الغاية لا تسقط عندهما ولو كان عندك عشرة دراهم مخطوطة مرتبه
فقال له ما بين هذا الدرهم الى هذا الدرهم واشاء الى الدرهمين من الجانيين لزمه بما فيه
بالاجماع ولو قال لفلان من مالي الف درهم لا حق علي فيها فهو اقرار بيمينه مقبوضه
قوله ولو قال مائة وثوب لزمه ثوب واحد والمرجع في تفسير المائة اليه انما يرجع
في تفسير المائة اليه اذا ذكر ثوبا او ثوبين اما ان ذكر مائة اواب فلكل باب وعلى هذا اذا
قال مائة وشان لزمه شان والمرجع في تفسير المائة اليه ولو قال مائة ولامه شياء
فجميع شياء ولو قال له على الف درهم من من خبز او خبز وروهما مثلا قال ابو حنيفة
يخلف الطالب انه من من مبيع بقضى له **قوله** وان قال كل فلانة على الف قال ابو حنيفة
وابو يوسف في هذه المسئلة ان من المقر حقه صالحة فالارث والوصية صح اقرا ولزمه والا
فلا ثم اذا بين حقه الوصية انما يستحق الموصي له اذا اجماع الولد لاقل من سنة اشهر من وقت
موت الموصي وذكر الطحاوي ان المدعى بغير من وقت الوصية يعتبر في حمل الباطل ستة اشهر
كما في البحار **قوله** محمد رحمه الله صح اقرا في سواين حقه صالحة لو ابرم وحمل على
انه اوصى به رجل ومات مورثه وتركه ميراثا والا لتمام ان يقول كل فلانة على الف درهم
ولم يزد عليه **قوله** ومن اقر رجل حاربه او حمل شاه لرجل صح الاقرا ولزمه قال في هذا
الاقرا انما هو الوصية كمن له حاربا وشاه حامل وصي للمقر الجارية وبالشاة وللمقر له بالكل
ع اذا جات به بالولد لاقل من سنة اشهر فكل واحد منهما ما اوصى له به وان جات به بسنة اشهر
او اكثر بعد موت الموصي لا يجوز الوصية في الكل وكلاهما للموصي له بالجارية والشاة **قوله**
واذا اقر رجل في مرض موته بدون وعليه ديون في صحته وديون لزمته في مرضه
باسباب معلومة يريد بالاستسباب عن الادوية والفقه وغيره مما وقد لزمته بافا مة
البيته دون الاقرا ففقه الدون في مرضه في صحته باقرا او بافا مة البيته سواء
فان فضل منها شي صرف الى الدون في مرضه باقرا ان لم يكن اربابها من ورثته
فان فضل منها ايضا صرف الى الورثة والا فلا **قوله** وان اقر لجن في مرضه
قال هو ان يثبت نسبه وطل اقرا يترتب به اذا كان الصبي عاقلا وليس له نسب معروف
وصدقه الصبي انه ابنه اما ان كان له نسب معروف او كذب لزمه ما اقر به ولا يثبت نسبه
قوله ومن طلق زوجته في مرضه بلان اقرها بدن او وصي لها بوصية ومات فلها الاقل

في هذه وان قال
من مالي الف درهم

الغنى
قوله
فعلكم اوصية لفلان

من الدين ومن ميراثها منه يُرَدُّ به إذا سألها المرأة من زوجها الطلقات الثلاث
أو البائن ففعل ثم أقرها بدين أو وصي لها بوصيته ومات فلها الأقل في مرضته وهي ثلث
الدية ولم يوجد منها ارتداد فيما بين ذلك أم لو طلقها بلا أو بائنا في مرضته من غير سوال
منها فأقر أو وصيته لها بأقل ولها الميراث لأخيه قليلا أو كثيرا وإن كانت المرأة
من لا يرث بان كانت كافرة صح إقرارها من جميع المال ووصيته من الثلث ولو طلق
لها في مرضته قد طلق ثلاثا أو بائنا في صحى فتنقضت عدتها وصدة مائة أو أقل لها بد
أو وصي لها بوصيته فلها الأقل من ذلك ومن الميراث عنده خفيفه رضي الله عنه
وقال إقراره ووصيته لها جارية واختلف العلماء في حد المرض في كل بعضهم هو
الذي لا يقدر أن يقوم إلا أن يقسمه إقراره وقال بعضهم إذا كان صاحب فراش
وإن كان يقوم بنفسه وقال بعضهم إذا كان لا يقدر على المشي إلا أن يصاحبه من اثنين
وقال بعضهم إذا كان لا يقدر أن يصلي فمألف الفقهاء وهذا القول أحب إلي
وبناء خذ وقال أبو جعفر في مرضته يقوم كحاجتها ويرجع من غير معنى لها على القيام
والقعود الفاقة حكم الأصحاب والمقعد والمفلوج والأشل والمسلوك إذا صار صا ح
فأشرف ما أصابه فهو في حكم المرض يقهر نضرته من ثلث ماله وإن لم يقهر صاحب فراش
وتناول وصار بحال لا يخاف منه الموت فهو في حكم الأصحاب يقهر نضرته من جميع
المال ولو أقر المرض باستيفاء ديون الصحة والمشهور من أصحابنا أنه يعيم وعن أبي يوسف أنه
لا يصدق قوله ومن أقر بطلاق يولد مثله لمثله فالمقر ما إن كان رجلا أو امرأة وإن
كان رجلا لا يثبت نسب العلام منه حتى يكون من المقر كمنه بأربعين سنة ونصف وقد
مر في الحجر وإن كانت امرأة لا بد أن يكون منها كمنه بربع سنين ونصف قوله
وصدقه العلام يُرَدُّ به إذا كان العلام عاقلا وسوا صدقة في حياته المقر وبعد
مات وإن كان الصغير لا يعقل تحت نسبه ولا عبر لتصدقه وتكديبه قوله ولا
يقب الفرار بها الولد إلا أن يصدقها الزوج يريد به إذا كانت المرأة في كاح زوجها
أو في عده منه فإن لم يعرف لها زوج تحت نسبه منها ولو كان العلام في يد الزوجين
فقال هو ابني من امرأة أخرى وقالت المرأة هو ابني من زوج آخر فهو ابنيهما جميعا ولو أقر
بان ولان زوجته فصدقته المرأة فهي زوجته سواء صدقته في حياته أو بعد مماته ولو

مطلب
وقيل إن كاهن لا يرى
بزوج بالتدوي
ممنوع من الإضحية
من التوفيق

أقرت المرأة أن فلاها زوجها فالجواب كذا في عندهما وليس أبو حنيفة رضي الله عنه
لا بلغت إلى نصفه يقهر بعد موته **فصل** ومن أقر بائنا أو عا أو أم أو
له وارث ثم رجع عن إقراره وقال ليس بي وبهاث قرابة صح رجوعه ويكون ماله لبيت المال
ومن مات أبوه وأقر بائنا لم يرث نسبه وشاركه في الميراث وعن أبي يوسف إذا لم يكن له وارث
غير بنت نسبه وإن كان له أخ آخر فأكراه المقر له يشارك المقر في نصف ما قبض
وقال ابن أبي ليلى أخذ منه ثلث مائة دين وقال الشافعي لا يأخذ شيئا
أصلا ولو أقر بدين أخذ جميع مائة دين ولو ترك ورثته قرأتان منهم أو قر رجل وامرأتان
ثبت نسبه من الميت في حق الدين أقر أو وفي حق الدين لم يقر وبالأجماع سوا اقتروا
بلفظ الشا دقا ولفظ الإقرار

مطلب

كتاب الإجارة

قوله وما جاز أن يكون مائة في البيع جاز أن يكون جرة في الإجارة وإنما ذكر هذا
بناء على الغلبة لأن كون حد الإجارة تسري في الأعيان نحو الأراضى والعروض وغيرهما لا
يكون مائة مائة في البيع ومع هذا جاز أن يكون جرة ولذلك استجاء الظاهر بطعامها وكسوتها
عند أبي حنيفة استحسانا وإن لم يجز أن يكون ذلك مائة في البيع وعندهما لا يجوز
استجاء الظاهر وهو القياس وإن كانت الإجرة من الدراهم أو الدنانير بشرط بيان
القدر وتوقيع على نقد البلد وإن كانت النقود مختلفة شفع على الغالب وإن اختلفت
البلد فالإجارة سنة إلا أن بين أحدهما وإن كان كيلا أو وزنا أو عددا متقاربا
يشترط فيه بيان القدر والصفة وإن كان بحله مونه بشرط بيان موضع الأبقاع عند
في حنيفة خلافهما وقد مر في السلم ولا يحتاج إلى بيان الإجارة من صار موجلا
كالمن في البيع وإن كان عسروضا أو شابا بشرط فيها بيان القدر والصفة والأجل
لأنها لا يثبت في الدمه إلا سلفا فإعفى فيه شرائط السلم وإن كانت الإجرة من الصد
والجوار وسائر الحيوانات فلا بد أن يكون ميعنا مشارا إليه وإن كانت الإجرة منفعة وإن
اختلفت المنافع كالسكنى بالركوب والزراعة باللبس ونحو ذلك فالإجارة جائز ولو
كان سكنى دابة سكنى دابة أخرى أو ركوب دابة بركوب دابة أو زراعة أرض بسراغة أرض

مطلب

مطلب

فلا جارة فاستد له من ان الجدين بافراده بحرم النسا قوله ففتح العقد على مدة معلومة
اي مدة كانت يريد به قصر المدد كالنوم ونحوه او طالت كالسنة او اقل من ذلك
الثاني رحمه الله حيث لم يجر الاجارة اكر من سنة واحدة في احداها وبه وفي كثر
من سنة له قولان ولو كانت الارض المستأجرة وقفا فقد استأجرها بمدد طويل
ان كان السعير بحاله لم يزد ولم ينقص طر وان غلا اجرمثلها بفتح العقد ويجدد ثانيا
وكذلك ان استأجرها لاسنة فلا مضى نصف السنة فلا ينقص بفتح العقد
المسمى فاما مضى ويحدد ثانيا فاما بقي ولو كانت الارض بحال لا يحتمل الفسخ بان كان فيها ربح لم
يستحصل لا يفسخ العقد لانه بحال المسمى لا وقت زيادتها وبعد الزيادة الى عام السنة يجب
اجرمثلها ولا يعتبر الزيادة في السعر الا اذا زادت عند الكل اما لو زاد بعض الناس في اجرتها
لم يلفظ اليه لعله منعته فيها ولو استأجر كرميا لاكل ثمرته لم يجر قوله ولا يفسخ العقد
حتى يفسخ ما يزرع فيها يريد به ان لكل واحد من المتعاقدين ان يفسخ العقد ما لم يزرع
الارض اما لو زرعها ومضت المدد صحت الاجارة ولم يفسخ المسمى بخلاف سائر الاجارة
الفاصلة وكذلك لو استأجر دابة الى بغداد ولم يفسخ ما حمل عليها وحمل عليها
حملا متعارفا فبلغ بغداد فالله المسمى وان عطيت في نصف الطريق ضمان عليه وان
احتصما قبل ان يحمل عليها شيئا استأجر الاجارة لصدا العقد من ابتداء قوله
الا ان خنتا رصا عجب الارض ان يخرم له قيمه ذلك مقلوعا فملكه يريد به اذا كانت
الارض مقص مقص ذلك اما اذا لم يقص بالقلع فاختار لصاحب البناء والغدير
اذا رضى المواجه اخذ البناء والغرس مقلوعا بقيمتها قوله فان اطلق الركوب
جاز ان يتركها من شاربه ان له ان يعين الركوب من شاء فاعين الراكب ليس له
ان يتركها غير حتى يتركها المستأجر او غير بامر بعد ما يعين اياها فعطبت ضمن مملها
وعلى هذا اذا استأجر دابة للركوب واطلق قوله وان استأجر دابة
لركبها وادف معه رجلا اخر فعطبت ضمن نصف قيمتها يريد به اذا كانت الدابة تقدر
على حملها جميعا اما اذا لم تقدر ضمن جميع قيمتها وعلى هذا اذا حمل عليها من الجواب
اكرما مسمى فعطبت ولو استأجر دابة ليجل عليها شعيلا حمل عليها في احد الجوانب حنطة
ونحو الاخر سعيلا فعطبت قال اصحابنا رحمهم الله يجب عليه نصف الضمان ونصف الاجرة

مطلبها
رجل آجر نفسه لرجل الغنم
ثم ضاع من الغنم شاة
وسبأ لصاحب الغنم ابن
ذكر فقال اعلم بغض لانهم
العام فقدمه وتذكر اناء
في انها مضطج لا انتقم منه
امير كثر
ولو امر انسان سمارا او دابة
ان يسير في شاة فاستأجره ولم
يكن شرط له الاجر فمضى عليه
اجرمثلها فانهم لا يعلمون
بغير اجركم ان امرهم بالغير
يصبر شاة الاجر دالة
وكذا الجواب في الضمان والحمل
وتمام وكل عمل لا يعلم الا بالاجر
امير كثر

مطلبها

قوله

واذا كبح العادة بجلها او ضربها فعطبت ضمن يريد به اذا كان كبح والضرب
مقادا متعارفا اما اذا كان خارجا عن العادة ضمن في قوطع جميعا قوله والاجارة على
ضمن من جبر مشترك واجبر خاص خذ الاجر المشترك كل من استحق الاجر بعمله هكذا
القد وري في شرح الكرحي والاجبر الخاص كل من استحق الاجر بملك نفسه والا جبر
المشترك ضامن لما جنت يد عندها خالف او خالف وما هلك في يده من غير
صنعه فلا ضمان عليه ولا اجرة له في قول ابي حنيفة وقال ان كان الهلاك بسبب ملك الاجرة
عنه كالحرق والغالب والفارة العالبة وكذلك وان كان بسبب ملك الاجرة كالسرقه
والغصب وغيرهما فهو ضامن ثم اذا ضمن عند ثمان كان الهلاك قبل العمل ضمن قيمته
غير معمول ولا اجرة له وان هلك بعد العمل فصاحبه بالخيار ان شاء ضمنه فمعه معمول
ويعطيه اجرة وان شاء ضمنه فمعه غير معمول ويحط مقدار الاجرة من العمل وان كان
الاجير مشترك راعى الغنم والبقر وغيرهما للعامة فمالف من سوقه وضربه بخلاف العادة
ضمن فمعه ولو ساق الدواب على السرعة فزاد حوا على الفطر فدفن بعضهم بعضا فوقوا في
الما وعطبووا ضمن فمعه لانه من خبايه يد قوله ومن استأجر خبازا لخبز له في بيته
قبيد دقيق يدرهم لم يستحق الاجرة لم يستحق الاجرة حتى يخرج الخبز من التنور يستويده انه
لا يستحق جميع الاجرة اما اذا اخرج بعض الخبز من التنور استحق الاجرة بتمامه وانما قد اخرج
بيت المستأجر لان مجرد اخراج الخبز من التنور يصير المستأجر مسئلا للخبز فيج عليه
الاجرة بخلاف ما اذا لم يخرج من بيته فانه لا يستحق الاجرة حتى يسلمه اليه ثم في الفصل الاول
لو وقع الخبز في التنور بعد ما اخرج من غره فعله واحترق لا يسقط حصته من الاجرة
وعلى هذا الخياط اذا خاط بعض الثوب في منزل الاجر ثم هلك الثوب استحق الاجرة بتمامه
ولو اخرج الخبز في التنور ولفعه قبل اخراجه ضمن مثله من الدقيق ولا يضمن
الخطب والقصب والمخ وسقطت حصته من الاجرة وقال محمد في السير الكبير
اذا استأجر الامام رجلا لنقل الاساري والمردن لم يجر عند امحيا بنا ولو استأجر
لقطع الايدي حاز وعنى صاحبه ابا جعفر وابا يوسف قالوا وما عندى فلا فرق
بينهما وجازت الاجارة فمهما جيمعا وعلى هذا اذا استأجر رجلا قضا صا المواجه الصبي نفسه
فعمل القياس ان الاجر الا انهم استحسنوا فقالوا له الاجر ذكر محمد في الاصل

سطلهم
البيع بعد الاجارة يجوز باجارة
المستأجر فاذا اجازا رتفعت
الاجارة ولكن ان ابطل المستأجر
لا يبطل بل يبقى موقفا
حتى لو صبر المشتري الى
انقضاء المدة كان له ان
ياخذ الاضام ملكه نفسه
مطام اجير من آخر حده
ان ما اجير منه فاطم
الاول حيث يبطل في
بيع الحق
مطلبها

مطلبها
مطلبها

مطلبها

قوله ومن استاجر رجلا ليضرب له لبنا استحق الاجرة اذا اقامه يريد بالافاقه النص
عند الجفاف وبالشراخ ان يركب بغضه على بعض بقا الجفاف وهذا الذي ذكره اذا
كان في ارض المواجر ومرة الاختلاف تظهر فيما اذا تلف اللبن بعد النصب قبل الشراخ فعند
في حنفية رضي الله عنه تلف من مال المواجر وعندهما من مال الاجير وان تلف بعد
الشراخ فهو من مال المواجر بالاجتماع وان كان في ارض الاجير لا يستحق الاجر حتى يسلمه
منصوبا عندي حنفية ومثرا عندهما فان تلف قبل تسليمه لا المواجر فهو من مال
الاجير سواء كان بعد الشراخ او قبله والقسم ان يخلى بين اللبن وبين المواجر بعد النصب عند
وبعد الشراخ عندهما ولو استاجر رجلا على جفر لم يوصف له عمقها وسعتها يجوز فلو جفر
بعضها واراد ان اخذ حصتها من الاجرة ان كان في ملك المستاجر فله ذلك وكلما جفر
شيئا صار مسلما الى المستاجر حتى لو انهار البير او ادخل السيل او الرمح فيها التراب وتساها
مع الارض لا يسقط شيء من اجرتيه وان كان في ملك غيره ليس للاجران مطالبة بالاجرة
ماله يفرغ من الحفر ويسلمها اليه حتى لو انفارت او امتلأت بالتراب لا يستحق الاجرة
وهو ناعلي ما ذكرنا في الخبر ولو استاجر رجلا لضرب له لبنا فالمطير والرغيل على صاحب اللبن
الا ان يكون عبادة الناس خلا فمراعي العادة **قوله** وعليها ان يصلح طعام الصبي يربى
به ان يمتنع له الطعام وان لا ياكل شيئا يفسد لبنها ويضره وعليها ايضا ان يطبخ طعامه ويحضر
ثيابه وما يباح به الصبيان من الدهن والراحين وغيرهما وطعامه على اهله بكدي
ذكره في الكرخي **قوله** وكل صانع لعمله اثر في العين فله ان يحبس العين الا اخر ما ذكره فحل
من له حق حبس العين من الاجر بعد الفراغ من العمل فحبسها فله ان يحبس العين الا اخر ما ذكره فحل
ولا اجر له عند في حنفية رضي الله عنه ولا حب عليه ضمانها لان من اصلها انها لو
فسدت قبل الحبس يضمن فمعد الحبس او يوان حبس العين من لسر له حق الحبس ضمنها ضمان
النصب والمواجر محير ان شاؤمته فتمتها بمجولا واعطاه الاجر وان شاؤمته فتمتها غير مجولا
ولا يعطيه الاجر ولو اعطى للمصباح ثوبا ليضعه في حذو وحلف عليه ثوبا بالثوب
مصبوغا ان صبغه قبل الخلود فله الاجر وان صبغه بعد الخلود فصاحبه بالخيار ان شا
اخذ الثوب واعطاه ما زاد الصبغ فيه وان شا تركه وضمنه قمه ثوبا يضر ولو استاجر
دارا شهران كان في غرة الشهر بعضي المدة بروية الهلال وان مضى من الشهر ايام فهو على

الاجير يومنا ولو استاجرها سنة ان كان في غرة الشهر فهو على ان يرضى بالاجل ولو مضى من
الشهر ايام يقع على تلك السنة كلها شمسية لتمامه وستين يوما عند في حنفية ولا يقع على
احد عشر شهرا بالاهلة والشهر الواحد بالايام بلان يوما وان صلح المستاجر شيئا من الدار
ليحسب له بما افوقها ولو استاجر دابة الى مكان معلوم فركبها في مكان اخر فخطت صمغها
وان كان ذلك اقرب من المشروط عليه ولو ذهب الى المكان المشروط عليه لكنه سلك طريقا
لا يسلكه الناس فهو مخالف ويجب عليه الضمان ولو بلغ اليه ورجع وسلم الدابة الى صاحبتها
فله الاجر المسمى ولو ترك الطريق العام وسلك طريقا اخر فليس له الدار لا يكون مخالفا وان لم يركب
اليه وجب الدابة في امان حتى مضت المدة يجب عليه الضمان لحبسه في مكان غير ماذون
ولو جاز من المكان المشروط عليه فهو مخالف ضامن ولو رجع وسلم الدابة الى صاحبتها
فله الاجر للذهاب اليه اذ كان قد استاجرها ذاهبا وجائيا وان فركبها في
الكوفة بكدي وسلا واسط بكدي فهو جائز وكذلك اذا اهل هذا العهد بكدي وهذا بكدي
او هذه الدار بخسنة ومنه الاخرى بعشر وكذلك ان خير بين الاشياء الثلاثة وان خير
بين اربعة اشياء لم يجز حلا قياسا على البيع ولو دفع الى خياط ثوبا فقال له ان خطته اليوم
فبدرهم وان خطته غدا فلا اجر لك **قوله** محمد رحمه الله في املايه ان خاطه اليوم
فله درهم وان خاطه غدا فله اجر مثله كما اذا قال اشترته بغير عوض **قوله** واذا
اختلف الخياط وصاحب الثوب فقال صاحب الثوب امرتك ان تعمله فبأول
الخياط قميصا يسرد بالقباء الذي هو ذو وطاق واجد من غرطانه ولا قطن **قوله** ان كان
حرفاله فله الاجر يسريده ان يكون صاحب الثوب عاملا له بالاجر قبل ان يلا ان الطائر
انما على العهد الاول وان لم يكره عاملا له قبل هذا القول قول رب الثوب لان في العادة
اذ لم يكن منها عهد سابق اقدامها على التسمية **قوله** مستديا هذه الصنعة يريد
به انه نصب نفسه هذه الصنعة لان الطائر من حال من نصب نفسه هذه الصنعة ان
لا يعمل بغير اجرة **قوله** ونسخ الاجارة بالاعذار لا اخر ما ذكره والعذر من جانب
المستاجر المذكور في الكتاب وكذلك اذا اراد ان يسافر او ينقل الى حرفه اخرى
مثل ان ترك الحاقة وما حدث في الزراعة او استاجر ارضا للزراعة فركبها واخذ في
التجان اما لو وجد ارض خص بها استاجر فليس ذلك بعذر من الاجارات ما بقي بعد

مطلبها

مطلبها

مطلبها

مطلبها



استحقاق الفسخ كمن استأجر بغيره في مكة فمات المواجه وهو في المضارة فإنه لا يترك
 فيها بل يحل في مكة أو إلى أقرب الأماكن من المصرو ذلك إذا استأجر أرضا للزراعة
 في مدة معلومة فمضت المدة والزرع لم يدر فكأنه لا يجبر على القلع بل يترك بالأجر إلى
 أن يدر كونه وعلى هذا إذا انقضت مدة الإجارة في وسط الحر فإنه يترك بأجر المثل لأن
 يخرج إلى البر ولو استأجر دارا ولم يقبضها حتى مضت بعض المدة وليس له أن يمنع من الباقي
 والشيوخ الطاري لا يمنع صحة الإجارة حتى لو استأجر دارا من رجلين فمات أحدهما
 لا يفسخ الإجارة في نصيب الآخر وكذلك لو فاضل في نصف الدار **فصل**
 في محمد رحمه الله في الأصل إذا دفع إلى رجل أرضا لغيرها على أن يكون
 الأرض والغرس منهما فهو باطل فإن غرسها فالغرس لصاحب الأرض وعليه قيمة الغرس
 وأجرة مثل الغارس وإن اشترى حمارا بسرج فترج ذلك السرج وأسرجه بسرج آخر
 ليسرج مثله الحرف فطبت فلا ضمان عليه وإن أسرجه بسرج لا يسرج مثله الحرف فهو ضامن
 وإن أسرجه بكاف فوكف مثله الحرف ضمن عندنا في حنفية ولا ضمن في المأذنة لا غير
 ولو أكرى حمارا غرابا فأسرجه م ركبه فهو ضامن وقد فصل بعض أصحابنا رحمهم الله
 في هذا نصيبه فقالوا لو استأجره لركبه إلى خارج المصغر لم يضمن لأن الحمار لا يركب من
 بلد إلى بلد من غير سرج ولا كاف فكان ما ذونا من طرق المعنى وقالوا أيضا إن
 استأجره من ذوي الهيات فله أن يسرجه وإن عطب فلا ضمان عليه وإن كان من أدول
 المارق يسرجه ضمن ولو ملك المستأجر في يد المستأجر فاستحقه رجل فضمن المستأجر
 فمته رجوع على الأجر مما ضمن

مطلب

مطلب

مطلب

كتاب الشفعة

قوله الشفعة واجبة للخليط في نصيب المبيع ثم الخليط في حق المبيع كالشرب
 والطريق ثم الجارية آخر ما ذكره عند صوة جمع هذه المسائل كلها فتقول وبالله التوفيق
 دار فيها منازل وباب الدار إلى رواق غير نافذ وباب المنازل كلها إلى هذه الدار وكل
 منزل منها لرجل إلا منزلا واحدا بين رجلين وله جدار ملاصق وراظهره فباع أحد السركين
 نصيبه منه والشفعة لشركه لأنه خليط في نصيب المبيع فإن سلم الشفعة أو بطلت

سنة
 لو كان الخليط في المبيع

بوجه من الوجوه والشفعة لأصحاب المنازل كلها لا نصيب شركاء في حق المبيع وهو الطريق وإنما
 كان هؤلاء أحق بها من الرقاق لأن خلطتهم أحسن من خلطته أهل ذلك الرقاق فإن سلم أهل
 المنازل شفعتهم أو بطلت والشفعة لأهل الرقاق كهم يستوي فيها الملائق وغير الملائق
 لأنهم شركاء في الطريق فإن سلم الشفعة هو أيضا أخذها الجار الملائق وغير الملائق وقال
 أبو يوسف رحمه الله في دارين رجلين ولا حد بينهما يبرئ منه ومن رجل آخر فباع الذي
 له شركه في البيرو نصيبه من الدار والبيرو والشريك في الدار أحق بشفعة الدار والشفعة
 للشريك في البيرو في الدار وله شفعة في البيرو ولو كان رفاق غير نافذ وفيه وطريق في
 ذلك الرقاق فباع رجل من على الرقاق أو أفضاه دان والشفعة لأهل الرقاق كهم لا نصيب شركاء
 في الطريق ولو كان الرقاق نافذا فبيعت فيه داره لشفعة الجار الملائق ولا لصق دون الجار
 المقابل ولو كان في رفاق غير نافذ رفاق أخرى وهو أيضا غير نافذ فبيعت داره لشفعة
 والشفعة لأهل ذلك الرقاق خاصة ولو سعت دار من الرقاق إلى على الشفعة لأهل الرقاق
 جميعا ولو كان من خاص من قوم نسق من مائه أراضى معدودة أو كروم معدودة فباع
 من أركه أو أفضاه أرضا وكرم والشفعة لجميعهم لأنهم خلطوا في حق المبيع وهو الشرب
 ولو كان المني عا ماله لشفعة الجار الملائق وأخلفوا في أخذ الفاضل من الخاص العام
 قال بعضهم إذا كان المني من مائه نفرا ودونها فهو خاص وإن كان من أكثر منها فهو
 عام وقال بعضهم إن كانوا حصون عددا فهو خاص ولا فهو عام وقال بعضهم
 ذلك مفوض إلى رأي القاضي فإراة خاصا بوجوب الشفعة لجميعهم ومأراه عاما بوجوب
 الشفعة للجار الملائق **قوله** والشفعة تحب بعقد البيع يعني لو سلم السفيح شفعة
 قبل عقد البيع فتسلمه باطل وهو على شفعة بعد العقد ولو سلمها بعد العقد بطلت
 شفعة وإن لم يعلم بالبيع عند التسليم لمصادفة الاستقاط حقا واجبا **قوله**
 ويستقر بالشهادتين إذا شهد عليها لا تبطل بعد ذلك بالسكوت إلا أن يسقطها
 بلسانه أو يجز عن باقي الممن فبطل القاضي شفعة **قوله** ومالك بالأخذ بمعناه
 إذا كان كراما مثلا فأمرو في المشتري فأهل سنيين ثم حضر السفيح لا يسقط من المني
 لعدم الأخذ من السفيح وهو غير أن شاخه جميع المني وإن شاء تركه ولد ذلك لوباع
 المشتري من آخر فبيعه جاز والسفيح بالخيار إن ما أخذه بالعقد الأول بالتمن الأول

سنة
 وقال بعضهم في المني
 يستأنس به وإن كان
 فهو عام مدرك النعم

وان شأخه بالعقد الثاني بالتم الثاني وعلى هذا الوباغ السفيغ ما يسفغ به قبل ان
ياخذ بالشفعة لعدم الاخذ مع بقا ما يسفغ به وكذلك لو بيعت جنباً الكرم المشفوع
كرم اخوه خذ المشتري بالشفعة من حيز السفيغ فان له ان اخذ الكرم الاول دون الثاني
لانه لو كان له حق الاخذ بالشفعة لكان باعتبار كون الاول ملكه ولا ملك لعدم الاخذ
قوله واذا علم السفيغ بالبيع اشهدت في مجلسه ذلك على المطالبة اختلف صحابنا رحمهم الله
في لفظ الطلب عند الاسهاد **قال** بعضهم اذا قال اشهدكم اني على سفقي كان
طلباً صحيحاً وفي نوادره يوسف اذا قال لي فيها الشفعة واما اطلبها كان طلباً صحيحاً
ولو **قال** لي مما اشترت شفعه بطلت شفعتها **قال** محمد بن رحمه الله في نوادر
هشام اذا قال ادعيت شفعها كان طلباً صحيحاً وروى عن جعفر الهندي واني رحمه
الله انه قال لا راعى لفظ الطلب بل لفظ طلب الشفعة بعد ان يعرف انه طلبها فهو كما
مثل قوله ادعي الشفعة او انا زعلت في الشفعة وغير ذلك وروى عن محمد بن **قال**
لو قال انا اطلب الشفعة بطلت شفعتها **قال** محمد بن مقال الرازي رحمه الله اذا
قال طلبت سفقي لا يكون طلباً وانما يصح الطلب الجمع بين اللفظين بان يقول انا اطلب الشفعة
فقد طلبتها ولو **قال** الحمد لله ادعيت شفعتها او قال الله اكبر او عطر صاحب فتمت
قبل ان يحكم الشفعة فهو على شفعتها في هذه المسائل كلها وفي نوادره يوسف لو **قال**
عند اللقاء مسيت او كف اصحت او قال السلام عليك ورحمة الله وبركاته ثم
طلب الشفعة فهو جائز ولو سأل من جواجه او عرض عليه حاجه ثم طلبها بطلت شفعتها
وان سأل عن ثمنها فاجب به ثم طلبها بطلت شفعتها **قال** محمد بن النواذر اذا قال
السفيغ قبل ان يدعيها بكم بعثها او قال للمشتري بكم اشترتها ثم طلبها فهو على شفعتها
وروي عن محمد بن ابراهيم اذا بيعت وهو سفيغها فتعد وصلي بعد الطهر اربعاً تطوعاً
بسلامه واحدة قبل الطلب فهو على شفعتها كما اذا صلى بعد اجمعه اربعاً بسلامه
واحدة قبل الطلب ولو صلى ستاً بطلت شفعتها ولو حال حال منه ومن الاسهاد ولو
يستطيع ان يصل اليه فهو على شفعتها ولو بلغه الخبر وهو مسافر فله من المدة مقدار
المسافر وهو مخير ان شاباش بنعمته وان شاباش بوكيله ولم يقدر على الاسهاد
عند بلوغه الخبر يقول اني مطالب للشفعة كيلا يسقط شفعتها بينه وبين الله تعالى

كعدم

ولا يطل شفعتها بترك الطلب عند بلوغ الخبر حتى يخبر بذلك رجلان او رجل وامرأتان
في رواية محمد بن علي حيفه رضي الله عنهما وروى عنه رواية اخرى انه كفي بخبر
ايه رجل واحد عدل وفي رواية الحسن عنه يعتبر فيه رجلان عدلان او رجل وامرأتان
وقال اذا اخبر واحد كانا وعبدًا صبيًا كان وامراه فهو بمنزلة ما اذا اخبر رجلان
وعلى هذا الخلاف عمل الوكيل وبلوغ جنابه العبد لمولاه فاعسقه والاشهاد على طلب
الشفعة شرط في موضعين احدهما عند السماع والثاني عند العقار وعند البائع
ان كان المبيع في يده او عند المشتري سواء كان المبيع في يده او لم يكن فلو بلغه الخبر فاشهد
في مجلسه ذلك وليس عنده احد المتعاقدين ولا هو عند العقار يرضى الى هو لا شاء
سواء قصد الاقرب او الابعد فاشهد عنده حتى لو كان يحضر البائع والدار في يده ولم يشهد
عنه ومضى الى المشتري في محله اخرى فطلب الشفعة منه واشهد عليه كان طلباً صحيحاً
وكذلك لو كان عند المشتري ولم يطلبها منه وخرج الى البائع والدار في يده وطلبها منه
في محله اخرى وكذلك لو كان عند الدار وترك الاشهاد عندها فخرج الى البائع او الى
المشتري في محله اخرى فطلب هناك الشفعة منهما صح طلبها هذا اذا كان البائع والمشتري
والمبيع والسفيغ في مصر واحد ولو كان البائع والمشتري والمبيع في مصر والسفيغ في
بلد اخر فجا يطلب الشفعة في البلد الذي قصد صح طلبه ولا يعتبر الاقرب والابعد ولو
كان السفيغ والمبيع في مصر واحد والبائع والمشتري في مصر اخر فطلب الشفعة
الدار وذهب اليها بطلت شفعتها وكذا لو كان البائع والمشتري معه في المصر فتركه
وطلب الا بعد ذلك كذا ذكر في الاجناس وذكر في الاصل ان السفيغ اذا كان جنب الدار
والمتعاقدان في السواد فلم يشهد عندها وتحصن اليها فهو قسماً منه وكذلك لو كان
محضر قصصاً وتحصن في الدار ثم الطلب على الفوز في رواية الاصل فانه في البركة اذا
بلغها الخبر بان الولي زوجها من فلان وروى عن محمد بن رحمه الله انه على المجلس حيا
القبول وخيار الخبير وهي صح الروايتين ولا تطل بالسكوت الا ان يوجد منه ما
يدل على الاعتراض فاذا استقرت بالاسهاد لا يسقط بالاداء خبر عندي في حيفه
واني يوسف رضي الله عنهما وهو على شفعتها ابداً وروى الحسن عن علي حيفه اذا لم
تخامم الى القاضى مع الا مكان بطلت شفعتها **قال** وكان عدد ذلك سلاسه ايام

ولو شهد في المجلس ثم ذهب إلى المشتري فقال له هات العن روي عن علي بن
 انه ان لم يستعمل حضا والتمس بطلت شفيعته وان كان العن كرا بوجله يلامه ايام وعن
 اي حفيظه ان لم يستعمل حضا والتمس بطلت شفيعته حتى يمضي عليه يلامه ايام **قوله** ولو ابي
 المشتري ان دفعها اليه فهو على شفيعته ابدًا وعن محمد اذا مضى مهر ولم يطلها من اخرى بطلت
 ولو كان طالبه في كل شهر فهو على شفيعته وهي احدى الروايتين عن علي بن يوسف وفي رواية اخرى
 اذا نزل مجلسا من مجالس الحرام ولم يطلب سقطت شفيعته **قوله** وان عجز عنها
 استحقاق الله ما ابتاع او باه ما يستحق عليه شفيعه من الوجه الذي ذكره انما ذكره بكلمة
 لان القاضى اذا عرض عليه العن بالله ما ابتاع من المشتري عن العن فقال له ايها
 القاضى قد يشتري لا فاس ولا يجب فيها الشفيعه لا يجزى على العن بل عليه بالله ما يستحق
 عليك شفيعه من الوجه الذي ذكره فان قال المشتري للقاضى خلفه انه طلب هذه
 الشفيعه طلبا صحيحا ساعد عليه بالشرى من غير تاخير وانه طلبها بعد سكوتة وقيامه
 من مجلسه فان القاضى خلفه عليه **قوله** ويجعل العدة عليه يتردد بالعدة ضمان الدرك
 فكذلك قال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لان الناس يفهمون العدة دركا والدرك ضمان
 العن على قدر استحقاق الدار وذكر ايضا في شرح الركني ان العدة ضمان العن عند
 الاستحقاق ولو ضمن عده لرحل في دار ابتاعها قال ابو حنيفة رضي الله عنه
 ضمانه باطل لان العدة مجمله المعنى لانه يعبر بها عن اشياء ولا ضمانه جازم وينصرف إلى
 الدرك وذكر في الاجناس ان العدة هي الشري والصحيفه التي يجب فيها وضمن الشري
 باطل وكذلك ضمان العدة قال الشيخ الامام ابو العباس النافعي قوله وضمن الشري
 باطل معناه لو استحق المبيع بثراة لسله اليك وذكر الطحاوي عن حنيفة ان ضمان العدة
 ضمان العدة ضمان الصحيفه لغى الصاوي وغير مضمونه على البائع فان كانت الدار
 في يد البائع يفسخ القاضى البيع ونقض للسفيغ بالشفيعه ويجعل العدة على البائع **قوله**
 وان كانت في يد المشتري فلا حاجة إلى احضار البائع بل يقضى للسفيغ بالشفيعه من يد
 المشتري ويجعل العدة عليه ولا بطل البيع بينه وبين البائع حتى لو ردت عليه بالعيب
 ان يرجع عن المشتري وقد كان البائع قد تراءى من كل عيب لها ليس له ان يتردها عليه بخلاف المسئلة الاولى
 فان له ان يتردها على البائع وليس للبائع ان يتردها على المشتري والقاضى ان يوجه السفيغ

بين المتعاقدين
 رجع البائع
 السفيغ بالشفيعه
 المشتري والمشتري
 ان يرجع عن المشتري
 بطل البيع

باحضا والعن يميز او يلامه فان احضره والا بطلت شفيعته ولورضى البائع باحد الربوف
 عن الحياد كان للمشتري ان يرجع على السفيغ بالحياد **قوله** ولا شفيعه في الهبة الا
 ان يكون العوض مشروطا بغيره اذا قال وصيت منك هذه الدار على كدى من الدار اقيم
 والدنايز او على شئ اخر هو مال ويقا بضما بالادن صرحا او دلا له فان لم يقا بضما او قبض
 احدهما دون الاخر فلا شفيعه فيها **قوله** واذا اجتمع الشفعا والشفيعه بينهم
 على عدد روثهم صورة دارة يلامه نصف لا حديم نصفها ولا اخرتها ولا اخر الصدر
 فباع صاحب النصف نصيبه منها فان الشفيعه من الاخرين نصفان وكذلك
 اذا بيعت دارا ولها ملامه من الشفعا بالجار وجوارا حديم النصف وجوارا اخر الثلث
 وجوارا اخر الصدر فان الشفيعه بينهم الملاما ولا عبق بينهم الملاما **قوله** الشافعي
 رحمه الله الشفيعه بقدر الا نصبا فلا شفيعه عند الجار وكل من حضر من الشفعا
 عند الحاكم يقضى له بالشفيعه كلها فان حضر بعد سفيغ اخر كان مثل الاول بان كانا جارا
 او خليطين يقضى له بنصف الدار وان كان دونه بان كان جارا والاول خليط لا يقضى له بشئ
 وان كان فقه بان كان خليطا والاول جارا يقضى له بجميع الدار وعلى الجارى الباب فان طلب
 الحاضر نصف الدار بطلت شفيعه سوا طرأه لا يستحق سوي النصف او لم يطن وان كان المشتري
 شفيعا فهو كما ير الشفعا ولو كان للمبيع جاران ولا جد ههما شركة في جايط الجميع قال
 ابو يوسف رحمه الله هو او ياتي بجايط والدار بينهما و**قوله** محمد رحمه الله هو او ياتي
 بالدار والجايط جميعا كالشريك في الطبق والشرب **قوله** ومن باع دارا لم يقدر
 ذراع في طول الحد الذي في السفيغ فلا شفيعه له صورته رجله ارض او كرم وله جار
 ملاصق فعمل مقدار الذراع مما على الحارة مسكه لنفسه ثم باع الباقي من ارجب وهي من سائل
 الجليل في اسقاط الشفيعه ولا تصور هذه الجملة الا اذا كان السفيغ جارا ذكرها
 مانع الكفاية لمن استعملها عند الحاجة فبدي قوله وان ابتاع منها سهما ثم ابتاع بقيها
 فالشفيعه للجار في سهم الاول دون الثاني وصورته رجله دار مساوي القفار اذ بيعها
 من رجل في وجه لا ياحدها السفيغ بالشفيعه فانه يبيع العشر مشاعا بتمامه يبيع شفعه
 اعشارها وهذا ايضا انما يتصوره الجار بشرط ان يكون صاحب الدار الغاغا فلا وان كان
 صيبا او مجنونا لا يستقيم هذه الجملة لما في البيع الداني من العن الفاحش وانما يمتنع

مسألة

مسألة

للسفيح السفة في النعم الاول دون الثاني لان في البيع الاول لا ينادعه سفيح اخر
 في السفة لكن يمنع من اخذها لآمنها واما في النعم الثاني فان المشتري سفيح بالخطية
 وهو سفيح باجوار مكان الخليط او في السفة من الجار ولا فرق بين كون السفيح حاضرا وغائبا
 بعد ان كون البيع الثاني قبل ان مضى له بالسفة في البيع الاول وان خاف المشتري ان
 يمنع البايع من البيع الثاني فيحمله فيه ان يشري للدار ثم يجهول او يشري بعضها بمن معلوم
 وبعضها بمن مجهول ثم يستهلك المجهول من ساعته وهذا مثل ان يجعل الثمن او بعضه صبر
 حطة او شعرا ويخوها لخطها في منبه اخرى قبل ان يصير معلومة وان كان السفعا
 خطا في نفس المبيع فارد ان يبيعها من اجدهم وسقط السفة من اليقين والحيثية فيه
 ان يجعل الثمن مجهولا وانما المكن للسفيح السفة منها لان السفيح ياخذ المبيع بمثل ما
 اشتراه المشتري ان كان له مثل ويقعته ان لم يكن له مثل ومنها تجز الفاضي عن الغضاء
 جميعا بسبب الحطالة والتمسك بالمجنون بمزله البائع العاقل في هاهنا من المسلمين بعد
 ان يكون الثمن مثل القيمة او نقصان مغاير فيه وانه حيلة عامه وحيلة اخرى في
 بيع مقدار المبيع والمجنون وهو ان يبيع جزءا من الف جزءا باكر من قيمتها ثم
 يبيع الباقي بمثل القيمة فان السفة ثبت للجار في الجزاء والواحد من الالف دون عين
 ولا يصوز ان الحيلة في الخليط لا يند ياخذ البيع الاول ثم يبيع الباقي من حصة
 وحيلة اخرى في حق جميع الشفعان ساع ما يباي وي الغالبين وسقط من الثمن الغا
 الا عشر دراهم ثم يبيع بالالف وعشر عشر وضا نساوي عشر دراهم لان السفيح انما
 ياخذ المبيع بالثمن والتمسك بالالف واذا اراد ان يخطا فاية الاحتياط لشري لا يفسد
 والعشر دراهم نساوي عشر دراهم حتى لو استحق العقار من هذا المشتري كون له الرجوع
 على البايع مثل ما اعطاه لان الصرف بطل الاستحقاق خلاف الاول فان عند الاستحقاق
 يرجع المشتري على البايع بالف درهم فضرر البايع وحيلة اخرى ان يبيع بنا الدار او
 بخر الكرم بعشرة مثلام ساع الارض بالف الا عشرة وهذا لانه لا سفة في المقبول
 والشجر والبناء المنقول وانما يجب السفة في العقار فتمنع السفيح ان اخذ ما يباي
 عشر بالف الا عشرة وحيلة اخرى لا يسقط سفة الجار ان يبيع الحيطان في ثلثي
 الجار مع اصلها بمن كثر ثم يبيع الباقي بمن قليل لان السفة يجب في الحيطان مع الاكثر

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

لا غير فتمنع السفيح ان اخذ ما يباي وي عشر بالف الا عشرة من الاخذ على ما ذكرنا وذلك
 لو هب الحيطان اصلها من المشتري ثم راعه الباقي او وهب له شيئا معيناً من الدار بطريقة
 ثم راعه الدار فانه لا سفة للسفيح في شي منها وهذه الحيلة كما قبل البيع اما الحيلة
 بعد البيع مثل ان يقول المشتري للسفيح صا بحتات على ما به درهم على ان تسليم في سفة
 فوضي السفيح بذلك وقبض المايه فانه يطلب شفعة وله ان يرجع المايه وكذا ان قال
 للسفيح اشتر مني الدار بقل مما اشترتها بكذا ولا ينادي في السفة فقال السفيح اشترت
 و تمنع البايع من ان يقول بعت والحيلة في اسقاط السفة مكر وعنده محمد و
 ابو يوسف لا يكره ويقبل الا خلافا قبل البيع اما بعد فهو مكره بالاجماع وجه قول
 ابن الشارح جعل السفة سبيلا لاسقاط الضرر عن السفيح لسوا الجوار فلما وجدنا التوصل
 الى اسقاطها لرجب سفة ابد فيؤدي الى سد باب السفة وهو قبيح وجه قول ابو يوسف
 ان هذا امتناع من الاجاب فلا يكره كمن يكره ما لا يتصدق به بخافه ان يجب عليه الحج
 الا قري الى قوله تعالى خذ يدك من تحتها فربها ولا تحث انه توسل الى اسقاط
 الحث مع كون الفهم لا يسبق الى التهم الضم عند الحلف فلم انه غير مكره وكذا للشيخ
 قوله عليه السلام لعامله خيبر يبعوا مكر واشتر وا به هذا وهذا ايضا توسل الى الامتناع
 من لزوم ما يلزمه ولو لم يفعل السبب **قوله** واذا باي المشتري وغرس ثم رضى السفيح
 بالسفة فهو باجبار ان شاخاها بالثمن وقيمة البناء والغرس وان شاخاها بالمشتري فله
 يريد به قيمتها مقلو عيزه وروي عن ابي يوسف انه قال لا يلف المشتري ببيع
 البناء والغرس ويقال للسفيح ان يثبت فخذ الدار بالثمن وقيمة البناء والغرس فيمن وان شئت
 فدع ولو لم ياخذها السفيح ولكنه استحقها رجل وبعض الناف للمشتري الثمن على البايع وقيمة
 البناء مبيدا وليعلم اليه المقص وان لم يملك اليه المقص رجوع بالثمن ولا غير **قوله**
 وان اخذها السفيح ففيه غرس ثم استحق رجوع بالثمن ولو رجع بغيره البناء والغرس
 كان للمشتري ان يملكها ويسلمها اليه السفيح وعن ابي يوسف ان له ان يرجع على المشتري
 بغيره البناء والغرس واجتمعوا ان من اشترى ارضا فغرس ثم استحق رجوع بالثمن على
 البايع وقيمة البناء والغرس لانه غرس بالبيع وتسلمها اليه وقال ابو حنيفة لو اشترى
 دارا فقبضها ثم شاها فاستحق رجوع المشتري على البايع بالثمن وقيمة البناء الذي فيها

مطلب

مطلب

ان يقول المشتري للسفة
 انا ابيعها منك بما اخذت
 فانه فابن كذا الا قد التفت
 فانه اذا ارعها بالثمن منه
 فله بطلان السفة
 على التمسك

يبيع اى اخذها المشتري
 بالسفة وان اشترى
 راجع على المشتري

يوم سطر البناء الى البايع سوا بناها بالحيض والاجر او بما الذمب فانه يرجع بقمه ذلك كله يوم
يسلكه الى البايع وكما كان يسكن فيها حتى خلق قصده والمخدم بعضه وسوا غلا البناء والرجل
ولو اشترى ارضا فخرس فيها حلة او شجر ثم استحققت الارض قبل ان ينفذ فيه الارض اقلع
الحل والشجر الذي غرسه فان كان في قلعته ضرر بالارض قبل ان ينفذ فيه الارض اقلع
له قمه الحل والشجر مقلوعا وكان ذلك وان شئت فقل بقلعه وعمره ما سقطت الارض بالقلع
فاذا اظفر المشتري بعد ذلك بما يريه رجع عليه بالتمز ولا رجع بقمه الحل والشجر ولا بما كان
من نقصان الارض ولو قال المشتري اشترى هذه الدار بالف فاخذها السفيغ باقوان
ثم اقام البايع بينه وبينها منه بالتمز فخدمته الا ان ينفذ في المشتري ان رجع على السفيغ
بالف اخرى وذكر في المنقح ان اذا اشترى دارا بالف فخدمته من غيرها بالتمز فخدمته السفيغ
بالبيع الثاني ولم يعلم بالاول فما علم فيها فاخذها بالسفيغ بالبيع الثاني حكم الحاكم او بغير
حكم من علم بالبيع الاول فليس له ان يقض اخذ ويبطل شفيعه في البيع الاول وكذلك
لو باعها صاحبها بالف فخدمته المشتري ورد لها ما اشتراها منه السفيغ
بالتمز ولا يعلم بالبيع الاول ثم علم به لم يكن له ان يقض اشتراها وان اشترىها بالف
وقبضها برزاد في التمن الف اخرى من غير ان يتناقضا فعلم السفيغ بالتمز لم يعلم بالاول
فاخذها بالسفيغ بالتمز حكم او بغير حكم فان كان حكم البطله لكان حكمه ان يرضى ان اخذها
بالف وان اخذها بغير حكم فليس له ان يقض ذلك فان باعته المشتري حين اخذها
بالالف بم باعها بالتمز لم يعلم السفيغ بالاول فاخذها بالتمز حكم او بغير حكم من علم
بالبيع الاول ليس له ان يقض ما اخذ بالسفيغ **قوله** وان نقص المشتري البناء
يسر به المهندم من البناء وانما لم يكن له اخذ القرض لانه صار مقبولا فاذا اراد للسفيغ
ان اخذ الحصة منه يقوم يوم العقد ويقوم القرض من ثمنها ويقسم التمن عليها فما اصاب
القرض سقط عن السفيغ وما اصاب العرصه اخذها بذلك ولو تقدم البناء من غير فعل
اخذ يقوم البناء مهدوما ويقسم التمن على ما ذكرنا **قوله** ومن باع ارضا على حلقها ثم
اخذها السفيغ ثم قاما وان حرق المشتري سقط عن السفيغ حصته ثم رده حصته
ان يقسم التمن على قيمه الارض والحل وشجر الكرم مثل الحل وعلى قيمه التمن فما اصاب التمن سقط عنه
وما اصاب الارض والحل اخذها السفيغ به ولو امر في يد المشتري ثم حضر السفيغ

مطلبه

اخذها جميع التمن وان جدد المشتري فهو باق في يده فهو له ولا يعطى لاجله من التمن
ولو اشترى ارضا وفيها زرع يزرعها فباعها جاز والسفيغ اخذها بالسفيغ مع الزرع وهو
مستحصد فان حصته المشتري الزرع من جاز السفيغ قال ابو يوسف ان التمن على
قيمه الارض وعلى قيمه الزرع وهو بقل يوم وقع عليه العقد فاخذ السفيغ الارض بما اصابها
من التمن ولا اقسيم التمن على قيمه الزرع وهو مستحصد هكذا رواه ابن سماعه عنه
وروي عن محمد ايضا انه قال ان قوم الارض وفيها زرع واقومها وليس فيها زرع فما كان من ذلك
فما كان من ذلك فهو قومه الزرع ولا اقوم الزرع وهو بقل محصود قال محمد وكذا ذلك في
التمر والحل اقوم الحل وفيه التمر واقومه وليس فيه التمر ولا اقوم التمر مجذودة ولو اشترى ارضا
بالف فخدمته السفيغ الشفعة ثم حط البايع عن المشتري حصة ما به فهو على شفيعه ولو
باع نصف داره بشا عا فاشتمها ثم حضر السفيغ يادها وقع للسفيغ ولا يفسخ القصة
سواء وقع نصيب المشتري الى جانب الشفيغ او الى جانب آخر ولو كان للصبي منزله ولا ية اخذ
الشفعة له فسخ بالبيع وسكت عن الطلب بطلت شفيعته حتى لو بلغ وطالب الشفعة ليس له ذلك
عند ابي حنيفة والى يوسف وقال محمد ورفعه هو على شفيعته اذا بلغ ولا يطل بكونهم
فصل ولو اشترى ارضا وجعلها متجلا ورباطا للسفيغ على شفيعته ولو قيل
للسفيغ ان المشتري يريد فسلم الشفعة ثم علم انه زيد وعمره فان له ان ياخذ نصيب عمره ولو
اشترى دارا صفقه واحده من رجلين واذا السفيغ ان اخذ نصيب احدهما دون الاخر ليس
له ذلك ولو اشترى ارضا من واحد دارا في صفقه او صفقتين فله ان ياخذ نصيب احدهما
ويترك الاخر ولو باع دارا الى الحصة ففك الشفيغ انا جعل التمن واخذ الدار قال محمد
رحمته الله كان له ذلك ولو باع المشتري الدار فغاب ثم حضر السفيغ لا يقضي له بالشفعة
حتى يحضر المشتري الاول عند ابي حنيفة ومحمد قال ابو يوسف يقضي له بالشفعة
ويسلم الى المشتري مقبلا التمن الاول هذا اذا اراد اخذها بالبيع الاول ولو اراد اخذها
بالبيع الثاني فلا حاجة الى حضور المشتري الاول وان باع المشتري ما اشتراه ببيع
فاسد ميعا صحيحا والسفيغ باختياره ساخذها بالبيع الثاني التمن وان شا اخذها بقمته
ومن باع دارا وشرط الخيار لغيره فجاز البيع وهو سفيغ بطلت شفيعته وكذلك ان
سال من المشتري ان يولية او ساومه عليها قال ابو حنيفة رضي الله عنه

مطلبه

مطلبه

مطلبه

مطلبه

الذي ينفذ

لا يجوز بيع دور بغداد وحواليات أهل الشوق التي عليها للسلطان غلة ولا تجب فيها الصدقة
ولا تجب فيها الصدقة لأن من الموضع من غلة الدار المنطوق والمساكن في بنائها وضع
عليهم بخارجها عن عتق ضامها ولم يملكهم الصدقة فلا يجوز بيعهم إياها قال الله سبحانه

كتاب الشركة

الشركة على ثلاثة أوجه شركة بالأموال وشركة بالأعمال وشركة بالوجوه
وكل واحد منهما على وجهين مفادته وعنان لما للشركة بالأموال إذا أداها ان يعقد
مفادته يشترط فيها أن يكون كل واحد من الشرك من أهل الكفاية بأن يكونا من الغنى
عاقليين مسلمين أوديين وقال أبو يوسف المفادته تجتمع بين المملوك والحر
والمستترط أيضا أن يكونا متساويين في المال الذي يصلح للاستثمار مثل الدراهم والدنانير
وأما بالوجوه أن كانت نافعة فذلك عند محمد وقال أبو حنيفة رضي الله عنه
لا تصح الشركة بالوجوه وهو المشهور وروى الحسن عن أبي حنيفة وأبي يوسف أن الشركة
بالفكوس جائزة وأبو يوسف مع أبي حنيفة في بعض النسخ وفي بعضها مع محمد وأما الشركة
بمقابل الذهب والفضة لا تصح لأنها مسلعة فنعين بالقيين وقال في كتاب القرض
أن القرض لا يتعين بالقيين ولا على قياسهما الرواية تصح الشركة بهما وذلك في المفادته
وأن يشترط في القرض أن يكون لأحد من الشركتين ولو عقد كل واحد منهما الشركة بجميع ماله
الخاص للاستثمار ولا يضرهما الفاضل في غير من الأموال كالعروض والعقار والمواشي
وغيرها وإن احتجوا على بطلان المفادته فإذ وجدت هذه الشروط كلها صح المفادته
ولو عدم شرط من هذه الشروط لا تصح المفادته واعتقدت عننا ما عدا ما ذكر الشيخ
أبو الحسين القندوبدي رحمه الله في شرح الكرخي أن المفادته لا تصح إلا بلفظ
المفادته لأن الناس لا يستوفون معانيها فلا بد من لفظ المفادته فإن عقدت بغيره
معانيها فاستوفى المعنى انعقد العقد بغير لفظ المفادته ولو كان لأحد من الشركتين
سود وللآخر ألف بيض وبنهما فضل فمعه في الصرف لم تصح المفادته في الرواية المشهورة
أما إذا كانت أوصافا أو مائة مقاييس زاد أحد الطرفين على الآخر قبل الشري بطلت المفادته
وهذا مثله إذا كان من أحد من الدراهم ومن آخر دنانير فاستوفت قيمتهما عند العقد

المفادته م اشتركت بفتح قال في شرح محمد بن حنيفة الله وكذا لك إذا اشترى أحد
المالين شرا زاد الآخر واشترى أحدهما بماله فرد المشتري في قيمته بالقياس أن
تبطل المفادته وفيه الاستحسان لا سطل إذا صحت المفادته فكل واحد منهما وكيل عن
صاحبه يجوز بيعه وشراؤه بغير إذن صاحبه وكفيله أيضا حتى يوافق كل واحد منهما
بشأن ما اشتراه الآخر ولو لم يعاد لم يقبل شهادته له بواحد به صاحبه وصاحبه الحق
في مطالبه كل واحد منهما على وجهه وعلى تنبيل الاجتماع ولو أقر مال لمن يقبل شهادته
له كأولاد والولد والزوجة ونحوهم فذلك عند محمد وقال أبو حنيفة رضي الله عنه
لا يلزم شريكه ولو كفلا أحدهما عن حل مال يدرمه ويلزم شريكه عند أبي حنيفة وزفر
وقال لا يلزم منه وذلك في الأصل إذا صحت المفادته وإذا عصب ما لا يستهلك من ماله
عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف لا يلزم شريكه واستهلاك الغاربه والوديع
على هذا الخلاف أما لو جنى على رجل أو شرب على الف لا يلزم شريكه شيء من المهر أو شرب الخبثية
لأنه بذلك عمدا لا يصح فيه الاشتراك وهذا ما احتج به في قوله وما يلزم كل واحد منهما من
الدون بدلا عما يصح فيه الاشتراك فالأخر ضامن له ولو اشترى أحدهما طعاما لا يملكه
أو كسوة لغيره فهو له خاصة فإن بعد الثمن من مال الشركة ضمن نصفه لصاحبه وإذا وصل
إلى يدين بطلت المفادته لأنه فضل مال شريكه والفضل في المال بطل المفادته
وعلى هذا إذا ورث مالا أو دينًا أو وهب له مال وهو ما يصح فيه الشركة من الابتداء فوصل
إلى يدين بطلت المفادته وسقطت الشركة عننا وإن ورث عروضا ونحوها فوصل إلى يدين
لا سطل المفادته لما مر ولو اشترى أحد من الشركتين ليطاها وفضي عنها من مال الشركة
بإذن صاحبه فهي له خاصة ولا يضمن لشريكه شيئا من الثمن عند أبي حنيفة ويكون متبرعا
وقال لا يضمن لشريكه حصته من الثمن وأما شركة العنان فهو على نوعين أحدهما عام والآخر
خاص لعام أن يشتركا في جميع أنواع التجارات والخاص أن يشتركا في خاص كالتجارة في
الرقق والحطه والبز ولا تصح شركة العنان إلا بالمال الذي بنا أن المفادته يصح به ولا
لشروط التساوي في شيء مما ذكرنا في المفادته وتنعقد على الوكالة دون الكفاية ولا يوافق
أحدهما بمن ما اشتراه الآخر ويجوز لكل واحد منهما أن يبيع بالقبض والتسليم وذلك
بجوز بيعه معاروه وأن عند أبي حنيفة وعند محمد لا يجوز بيعهما إلا مثل قيمته أو

بمقتضى ما فيهما من المصلحة ولو باع أحد منهما حالا واجله الآخر لا يصح تأجيله في البيعين
جميعا إلا أن يكون كل واحد منهما مباحا فلهما جهة الفعل ما رأت من هذا عندنا في حيفه ولا يصح
في نصيبه خاصة ولو باع الذي في البيع تأجيله في النصيبين لا يجمع فان شرطه أن يمل
أحد هاتين الأجزاء والآخر منهما على قدره من المال ويكون المال الذي لا يعمل عليه
بضاعة عند العامل وترجعه لصاحبه ووضيعة عليه وان شرطه أن يمل أكثر من راس ماله
بما زاد أيضا على الشرط ويكون مال الدافع عند العامل مضاربه وان شرطه أن يدفع من الرخ
أكثر من راس ماله لا يصح الشرط ويكون المال بضاعة عند العامل ولحل واحد منهما ربح
ماله والوضيعة على ما ذكرنا ولو كان المال بينهما جميعا والعمل عليهما جاز على كل منهما
سواء في المال أو في الثمن أو في العمل أو في كل واحد منهما ولا يعمل إلا في واحد من الأمرين
فما واما الشركة بالاعمال كالحياطين والصباغين أو أحدهما صاحبا طولا والآخر صاحب
أو مسكاف فيشتركان من غير مال على أن مقبلا الأعمال فيكون الكسب بينهما مقبوزا
فإن أراد أن يعقداها معا وضمنه فلا بد من أهل الكفالة وما رزق الله تعالى فيهما نصيبا
وأن يعقداها بلفظ المفاوضة على ما ذكرنا واما العنان يجوز بينهما سواء كانا من أهل الكفالة
أو لم يكونا ويشترط أن يكونا من أهل الوكالة والعمل وما يقبل كل واحد منهما من العمل الواجب
به شركة ولكن يلزم شركة العمل ويجوز أن يتساويا في الرخ وينفعا ضللا نحو أن يكون أحدهما
أهلي في العمل والآخر قبل من لا يجر واما الشركة بالوجه فهو أن يشترك الرجلان وليس
لحما ذلك ولا عمل على أن يشتربا بالنصيب ويبيعان بالقد فالحاصل من الرخ فهو بينهما
وهذا أيضا قد يكون مفاوضة وقد يكون عانة فلفظ وضمنه أن يكونا من أهل الكفالة ويكون
من المشتري عليهما نصيب من كذا لك المشتري وتلفظان بلفظ المفاوضة وضمنه
واما العنان أن يحفا ضللا في ضمان من المشتري ويكون الرخ بينهما على قدر العنان وبطلان
الفصل على قدر الضمان وقوله والكسب بينهما بالثمان يعني إذا مقبلا الأعمال
وقد شرط أن كل واحد منهما من العمل يكون منهما نصفين أو ثلثا أو أرباعا وأن يحكما
وأن يحكما ضمان العين يكون عليهما على هذا الشرط والرخ بينهما على قدر ما شرطتا من
العنان ولو اشتركا واسترطا الكسب بينهما المالا ولم يبين العمل فهو جاز ويكون النصيب
على النصف مثل ما نال لهما ضل في العمل فالحاصل أحدهما ولم يعمل الآخر لكسب منهما على

بشرط

بشرط

قوة العنان حتى لو كان شرطه المصالح بينهما ربا على فعل صاحب الرخ ولم يعمل صاحب الرخ لا يجمع
فإنما اكتسب صاحب الرخ فله الرخ من ذلك والباقي لصاحب الرخ لا يجمع ويكون العنان
مقتله فما يقبل إذا عانته اجتمع قوله وإذا أراد الشركة بالعرضين باع كل واحد
منهما نصف ماله بنصف ماله الآخر فمقد الشركة صورته رجلان لهما مال لا يصح للشركة
كل العرضين الحيوان ونحوهما فإذا انشركا لطلب من ذلك أن يبيع أحدهما نصف ماله كسعا
بنصف ماله الآخر أيضا مشاهدا فافعل ذلك صار المال شركه بينهما شركة أملاك شتر
يعقدان بعد عقد الشركة فيجوز ذلك وكل واحد منهما وكيل عن صاحبه في جميع التصرفات
وعلى هذا إذا كان من جهة أحد هاتين الراس ومن جهة الآخر عرض ومنه يبيع نصف العرض
بنصف العرض الراس ثم يعقدان الشركة بعد المقايضة والخطوط وكذلك إذا كان لهما مال يتطاط
بالخطوط كما بخطوطها بخطوطه والذين يمل من خطوط أحدهما بالآخر حتى يشارا شركتهما
ثم حددا عقد الشركة قوله وإن اشترى أحدهما ماله وهلك ماله الآخر قبل الشرى
فالمشتري منهما على ما شرطت في العقد المسئلة على حين إيمان أن يشترى أحدهما ماله ثم يملك
مال الآخر قبل أن يشترى به شيئا وإما أن يملك مال أحد هاتين ثم اشترى الآخر
بماله ففي الوجه الأول المشتري منهما على ما شرطتا وإن لم يصح بالوكالة عند العقد
ثم احتلف الحسن من زياد ومحمد قال الحسن المشتري منهما شركة أملاك لا يجوز
لأحدهما أن تصرف في نصيب الآخر إلا بأذنه قال محمد المشتري منهما على الشركة
وأيضا ما باع جاز ويرجع حصته من الثمن عند ما جميعا وفي الوجه الثاني وهو ما إذا
هلك أهل البيان أحدهما قبل أن يشترى الآخر ماله وقد عقدت الشركة على أن يشترى
ويعتبا وما كان من ربح بينهما نصيبا ولا مال للشركة بالكلية والمشتري لصاحب المال
وإن شرطتا على أن ما يشترى كل واحد منهما فهو بينهما والرخ كذلك وبطلان أحد المالكين
بطلت الشركة وما اشتراه الآخر منهما على ما شرطتا للتصريح بالوكالة في الشرى
وكون المشتري شركة بينهما شركة أملاك فصار الوجه الثاني أيضا على وجهين ولو اجلس
دكانه رجل بطرح عليه العمل بالنصف والقياس لا يجوز بين الشركة لأن من أحدهما العمل
ومن أحدهما الحانوت فصارت هذه شركة بالعرض لا يجوز وفي الاستحسان جاز لأن
هذه شركة بالتقبل وقبل العمل من صاحب الحانوت عمل فحصل بينهما الشركة بالاعمال

بشرط

وهي حايين وان مات احدهما انقضت الشراكة في جميع ما ذكرنا علم شريكه اوله يعلم لان كل واحد
منهما موكل في حق صاحبه وموت الموكل سطل الوكالة ولا يجوز الشراكة في الاخطاء
والاحتشاش والاصطيا وطلب المعادن والكوز لان الوكالة لا يبيع في هذه الاشياء فلو
اخطبها او احتشاشا فكل واحد منهما ما احدث وما انقطعت ولو خطاه فهو بينهما عظم ما انقضا
عليه فان لم ينفقا على شيء لقول قول واحد منهما مع عينه على دعوى صاحبه ان تعلم
المنصف ولو احتشاشا واخطب احدهما واعانه الاخر في الجمع والربط وغير ذلك فهو لقطش
والخطب وللعين عليه اجر مثله فيما عمل بالعاما بلع عند محمد رحمه الله وقال
ابو يوسف رحمه الله له اجر مثله ولا يجاوز عن ثمنه ما سعى كذا الاختلاف في المضاربة للفقهاء
اذا ربح فانه لرب المال والمضارب اجر مثله بالعاما بلع عند محمد ربح او لم يربح وعندهما في
له اجر مثله لا يجاوز به على قدر اجره المستحق في كل واحد لصاحبه ان يودع تركاته في
كل واحد منهما لما في ضمان من علمه بالالا ول اوله يعلم والمذكور انما هو قول له خفيته
وضع الله عنه وقد سبق ذكره في باب من يجوز دفع الصدقات اليه **فصل**
ولو اشترك مقلمان في حفظ الصبيان وتعليم الكا به والشركة جازية وقال
محمد في الاملا اذا اشتركا فيما يجوز فيه الشركة واشترى بذلك متاعا فباعاه ثم لدا
القصة قال كانت الشركة بروض او بتي لا يكال ولا يوزن ولا يباع عدد افر دابن ماله
فانه يقوم ذلك يوم اشتراه فيكون الربح بينهما على قدره فان اشتركا بالعروض على ان يمل
واحد منهما حصه ماله واشترى بها متاعا فباعه بالف درهم فانهما يفتشما في الدراهم
على قسمة العروض يوم اشتراه وذلك ان كان مما يكال او يوزن او يعد فكري ذكره

كتاب المضاربة

المضاربة عقد على الشركة بمال من احدهما وعمل من الاخر والفاظ المضاربة
ان يقول رب المال للمضارب عند العقد دفعت اليك هذا المال مضاربة او
مقاوضه او معامله او يقول له خذ هذا المال واعمل به على ان ما وزق الله
بيننا نصفان او على ان لك ربحه او خمسة او سدسه ولم يزد على هذا فاعلم المضارب

صححة ولو قال خذ هذه الالف مضاربة على ان على نصف الربح والى ليد ولم يزد عليه
فان قلت للمضارب وما بقي لرب المال فالحاصل ان كل ما سكت عنه فهو لرب المال ولو
قال خذ هذا المال واشتر به هرويا بالنصف او رقيقا واشترى كما امره في الشوط
فان قلت والمشتري اجر مثله فيما اشتراه وليس له ان يبيع المشتري الا باذن رب المال
لان له من كرا البيع عند العقد فكان الاستجارا على المشتري باجر مجهول ولو قال
خذ هذه الالف بالنصف كانت مضاربة استحسانا والقياس ان لا يكون مضاربة
ولو دفع الى رجل عشرة من اوراق له بها وعمل ثمنها مضاربة فباعها بدرهم او بدينار
وتصرف فيها جاز ونصفه فان باعها بمكيل او موزون جاز يبيعه عندا في خفيته والمضاربة
فانصرف وقال لا يجوز بيعه الا بدرهم او دينار وان قال له اقصر مالي على فلان واعمل
بما مضاربة تجاز ولو قال اعمل مالي عليك مضاربة لم يجز عندا في خفيته خلافا
لما عر المضاربة على نوعين مضاربة مطلقة ومضاربة مقيدة والمطلقة ان يقول
للمضارب خذ هذا المال مضاربة على ان ما وزق الله تعالى من ربح فهو بيننا نصفان او
الثلث وفي هذا عملك المضارب جميع انواع التجارات والمقيدة ان يدفع اليه الفان يبيع
له على ان يعمل بقائه في الكوفة او يقول يعمل بقائه في الكوفة او يقول
على ان يعمل بقائه في البصرة او في الحيرة او في الرقة او يقول على ان يعمل في البصرة وما
استبه ذلك وليس له ان يجاوز عما سمى له من المكان والعمل ان اخرج المال من الكوفة واشترى
به اوباع متا اشتراه فهو مخالف ويكون ما اشتراه لنفسه وان لم يبيع في المال حتى جمع
الي الكوفة عادت المضاربة صححة كالمودع اذا عا د في الوفاق ولو قال له خذها با
واعمل بقائه في الكوفة فليس هذا مقيد وله ان يعمل في الكوفة وغيرها من البلاد والامصار
لان الواو ليس من حروف الشرط ولا مقيد به ما ذكره وكون المضاربة مطلقة وان قال
له اعمل في سوق الكوفة فعمل في الكوفة فعل في الكوفة في غير سوقها جاز ولا يكون مخالفا
استحسانا وان قال له لا تعمل الا في سوق الكوفة فعمل في الكوفة في غير سوقها فهو
مخالف وما تصرف فيه فهو له ونفقة المضارب في منصر من ماله وفي السفر في مال
المضاربة وبكرا كونه وكسوته والدوام ماله في ما يتردد اياه وروي الحسن عن في خفيته
انه في مال المضاربة وان خرج من المنصر في السفر كان قد دوا ورجع الي منزله وميت

مضاربة على ان نصف
الربح وسكت القياس
ان يكون مضاربة فانه
في الا حسان تجازين
بغير المضاربة بالنصف
ولو قال خذ هذا المال

بأهله فمقتته في ماله وان كان لا يثبت بأهله فمقتته في مال المضاربة والنقطة
 هي الطعام والشراب والكسوة وكوبه وعلف الدابة التي يتركها في ماله الصغر وفصل ماله
 ودين السراج والمظب كل ذلك في مال المضاربة بالمعروف وكذا الدابة والارواح واليخس
 ولو خرج الى مواد المضاربة دون ثمن على الناس من مال المضاربة فمقتته في السراج
 ما ذكرنا في مال المضاربة وان سافر ماله ومال المضاربة فمقتته في المالكين الحصة
 ثم ما للمضارب ان يفعل في مال المضاربة على ماله انواع احدها للمضارب ان يفعل ذلك
 بطلاق المضاربة من غير ان ينص عليه رب المال ولا ان يقول له اعمل فيه برايت وفلانة
 مثل البيع والشري والوكيل بهما والاجارة والاستيجار والادراج والاصناع والرهن
 والارتقان والسفر بالمال في البر والبحر والنفقة في جميع انواع الجارات وعن يمين
 ليس للمضارب ان ينفق بالمال في البر والبحر مطلقا المضاربة الا ان يدين له رب المال فيه
 ولكنه يخرج الى مكان مقدرا ان يعود الى منزله ويميت بأهله والماني للمضارب
 ان يفعل مطلقا المضاربة ولا يقول له اعمل فيه برايت الا ان ينص عليه رب المال وذلك
 مثل الاستدانة على مال المضاربة فان استدانه يكون استدانه على نفسه خاصة
 والاستدانة ان يشتري بالف درهم شيئا بعد ما يشتري بجميع راس المال او لشري
 شيئا من دنانير دمنه وليس عنده من مال المضاربة من حبل العن الذي اشتراه به ولو
 كان عنده من مال المضاربة ما يجوز عليه عقدا مضاربة واشتري سلعة بمن دونه
 وليس عنده من مال المضاربة من حبل العن جازا لشري في المضاربة ولا يكون استدانه
 عندنا خلافا لغيره والثالث ليس للمضارب ان يفعل مطلقا المضاربة الا ان يقول له
 له رب المال اعمل فيه برايت وذلك ان يدفع المال الى غير مضاربة مضاربة او لشري
 بمال المضاربة مع غير او يخلط مال المضاربة بماله فمقتته فاذا قال له اعمل
 فيه برايت فله ان يفعل ذلك كله ولو اشتري مع غيره شركة عنان وقد ملك له اعمل فيه
 برايت جازا ونقسم الربح بينهما على الشركة ثم نأخذ رب المال راس ماله ونقسم الربح
 بينهما على ما اشتريا وان لم يكن له اعمل فيه برايت ضمن مال المضاربة ويكون
 المضاربة صحيحة بينهما وان خلط ماله ضمن مال المضاربة ايضا ويكون الربح له والزم
 عليه وان كان قال له اعمل فيه برايت لا يخلط المضاربة بالخلط فان نزع شيئا من الربح بين

مطلوب

المالكين فاصاب ماله فهو له وما اصاب مال المضاربة لم يصب في راس مال له والباقي
 بينهما على الشرط **قوله** وان كان في المال ربح فليس له ان يشتري من يعلق عليه يد به
 اذا كان الربح في المشتري وذلك مثل ان يشتري من يعلق عليه مائة من دوي المحرم منه
 او يشتري من لا يعلق عليه ولا يملك بيعه مثل ان يشتري ام ولد بالف وميتها الف
 وخمسة مائة فاذا فعل ذلك يصير حيا لمشتري نفسه دون المضاربة فضمن رب المال راس
 ماله وان لم يكن في قيمته هولا ففضل عند الشري جازا ان يشتري بجمع للمضاربة فان زاد ثمن
 قيمته بعد الشري فحق نصيب المضارب ولا ضمان عليه وينبغي الحق في قدر راس المال
 وحصة رب المال من الربح وولا في بينهما على قدر الملك وهذا عند يمين خيفة ربي
 الله عنه وقالا عتقه وولا في للمضارب ويسعى في راس المال وحصة رب المال من الربح
 على ما ذكرنا وفي ام الولد اذا زادت قيمتها صارت ام ولده وظهر ملكه فباعتق نصيبه
 من الربح ولا يملك بيعها ولا سعيه عليها ولكن ضمن المضارب لرب المال راس ماله وحصة
 من الربح سواء كان مؤسرا او معسرا ولو اشتري المضارب عبدا فاعتقه قال
 اصحابنا رحمهم الله ان كان في نفس العبد المعتق فضل عن راس المال جازا عتقه في حصته
 من الربح وان لم يكن في قيمته فضل عن راس المال لم يعتق ولا يعتق ان كان عنده مال اخر
 ولو كان معه مال بالنصف واشتري بها عبدا يساوي الفين او كان يساوي الف الفاد ثمن
 قيمته حتى صار يساوي الفين فهو بينهما ارباعا فان عتقه احدهما عتق وحكم بكم عبد
 بين رجلين عتقه احدهما ولو اشتري الف عشرة من عبدا قيمته كل واحد مائة راس
 المال لا نظره الربح ههنا حتى لو اعتق المضارب عبدا منهم لا ينفذ عتقه عندنا خلافا لغيره
 ورحمة الله ولو اعتق رب المال جميعهم كله واحدة عتقوا وضمن للمضارب حصته من
 الربح موثرا كان ومعتبرا **قوله** واذا دفع المضارب المال مضاربة ولم ياذن له رب المال
 في ذلك لم يضمن بالدين ولا يتصرف المضارب الماني حتى يرخ فقد الذي ذكره انما هو رواية
 عن علي خيفة واما في طاهر الرواية يضمن بمجرى العمل سواء ربح او لم يربح هكدي ذكر في
 شرح الطحاوي فاذا وجب الضمان على المضارب فرب المال مجبر ان شاء الاول وان شاء
 ضمن الثاني فان ضمن الثاني رجع بما ضمن على الاول وان ضمن الاول لم يرجع على الثاني شيء
 والمضاربة بين الاول والثاني صحيحة في جميعها جميعا والربح بينهما على الشرط هذا

مطلوب

اذا كانت المضاربة البائنة صحيحة وان كانت فاسدة لا يضمن مدفعه اليه وان عمل فيه فهو
مغرم له الا جبر وجب اجر مثله في مال المضاربة ولا يجاوز به المستحق عندنا يوسف عند
محمد جبر بالغاما بلغ وان كانت المضاربة فاسدة ولم يربح فلا شيء للمضارب عند يوسف
وقال محمد جبر مثله بالغاما بلغ وقد مر في الشركة وان خالف المضارب في مال
المضاربة حتى صار المال مضمونا عليه فالربح له والوضيعة عليه ولا يطيب له الربح باداء
الصمان عندنا في حنفية ومحمد وجبر عليه ان صدق به وقال ابو يوسف يطيب له
اذا اذني الصمان وان مات المضارب ولم يوجد مال المضاربة في الشركة يكون دينا عليه
ويؤخذ من شركه ولا يصدق قوله على الهلاك والتسليم في الورثة الا ان يقيموا عليه بينه
وتمايه مدركة في احوالهم وبعده واذا اراد رب المال ان يحل المال مضمونا على المضارب
فالجحيل في ذلك ان يرضى المال من المضارب ويسلمه اليه ولشده عليه سهرودا ثم
ياخذ رب المال منه مضاربه على ما وقع اتفاقا فمما عليه ثم يدفع المال الى المستقرض
فيعمل به يكون الربح بينهما على الشرط وان هلك مالك مضمونا عليه وانما يجوز هذه الحيلة
لان من اخذ من اخر مالا مضاربه وسلمه ثم استعان برب المال في العمل وسلم اليه المال
فان المضاربة لا تسفح وتكون رب المال وكيل المضارب في التصرف كالاجني وحيله
اخرى ان يقرض جميع المال من المضارب ثم يخرج درهمين من ماله ويسلمه اليه ويعقد
معه عقد الشركة ويؤخذ العمل عليهما والربح بينهما على الشرط ثم يعمل المستقرض فيكون
الشركة عنانا ومن حصة اخدهما درهم ومن حصة الاخر بقية المال وان دفع الى رجل الف
وشرط لنفسه ثلث الربح والمضارب الثلث ولعبد المضارب الثلث وفي الجدد
مستفوق قال ابو حنيفة رضي الله عنه ما شرط للعبد فهو لرب المال ولا هو
للمضارب ولو شرط لنفسه ثلث الربح ولعبد الثلث والمضارب الثلث وشرط ان
يعمل العبد مع المضارب فهو جائز والربح بينهما على الشرط ولو دفع اليه الف الف لخطها
بالف من ماله وتكون المضارب للمال الربح جائز عندنا خلافا لزم للمضارب ان يبيع
بمقتضى لا يتغاضى الناس فيه عند حيفه ولا لا يجوز ولو كان مع المضارب الف
فأشترى بها جارية تساوي الفين فنصفها على رب المال وحسب بها في راس المال عند
محمد وروي عن يوسف واللؤلؤ انهما لا ينفقان عليها بالخصيص وذكر الحسن عن علي بن

كتاب الوكالة
في بيع وشراء
والقضاء
والطلاق
والطلاق
والطلاق

انما يحل ان على الكوة بقدر انصافهما ويكون هذا من له القصة وان ايقض فاجعل في ربه
يحتسب في راس ماله عند محمد وقال ابو يوسف اجعل منزله الفقه والمضارب ان
يزوج امته المضاربة عند يوسف خلافا لهما والمضاربة او لها امانة فاذا اشترى بها
صارت وكاله فاذا ربح فيها صارت شركه واذا فسد صارت اجان فاسد واذا خالف
فيها صارت غصبا وقدم الحكم في الجميع

كتاب الوكالة

قوله ويجوز التوكيل بالخصومة في سائر الحقوق وباباتها فمذكور انما هو قول في حنفية
ومحمد وقال ابو يوسف لا يجوز التوكيل بالخصومة في الحدود والقصاص ولا باباتها
والتوكيل باستيفاء الحدود والقصاص جائز بشرط ان يكون خصم المقدوف والمسروق
منه وولي القصاص قوله ومن وكل رجلا بشراشي فلا بد من تيممه جنبه وصفته
او جنبه ومبلغ عنه في الاخر ما ذكره والتوكيل بالشراء في انواع منها التوكيل بشراء الرقيق
فشرط فيها ان بين التوكيل احد الشيئين الحسن كالهندي والسندي والرومي والبرقي
او مقدار الممكالات والمالية فاذا سمى له احد الشئ صحت الوكالة ورجع الى حال الموكل فما
شتره امثاله من الرقيق لان المقاصد تختلف فبعضهم يقصد الجارية وبعضهم يقصد الاغنياء
في الزراعة وغيرها فان اشترى ما يخرج من ان يكون صالحا لا مثاله لم يلزمه ويكون مشتريا
لنفسه وكذا اذا وكل رجلا ان يشترى له خادما من جنس كدي فهو على ما يقاؤه اهل البادية
استحسانا ولو وكله بان يشترى له جارية وسمى جنبها ومبلغ منها واشترى جارية عينا او
مقطوعة اليد فهو لازم الامر عند حنفية رضي الله عنه ولا هو لازم للامور ولو
كان اشترى في رقبته واشترى عينا او مقطوعة اليد من الرجلين لم يلزم الموكل ولو
اشترى العورا او مقطوعة احدى الرجلين فهو في قولهم جميعا ولو وكله بان يشترى له جارية
بالف درهم فان اشترى جارية بمائة ومثلها لشترى بالف فهي للموكل ومنها اذا
وكل بشرا حمارا وفس او بوب هو دي فالوكالة ههنا جائز وان لم يميز مقدار الممن
فان اشترى حمارا وهو حال لشترى للموكل مثله فهو لازم له مثل الفاليوني اذا وكل
رجلا بشرا حمارا وشترى حمارا يصح للفاليوني وان اشترى حمارا مصرنا يصح

مطلوب
وكلمة ثمانية ابرار
امراته فطلقها وامراته
وطلقها التوكيل في
انه لم يبرأ بكلمة
احصاها لا يقع الطلاق
منه

وروي عن علي بن
ادان ان اشترى جارية
فبذلها لغيره فصح
الباع من ماله انما
به وكذا البورس
تلك

للشغل والركوب فهو مشتري لنفسه دون موكله لان الوكالة صارت مخصوصة بدلالة الحال
الاتري ان من وكل رجلا بشي مخم فاشترى مخما مطبوخا او شوا لا يلزم الموكل لعدم الدلالة
عليه حتى لو كان الموكل مسافرا وهونار في بعض الحانات لزمه اللحم المطبوخ والسوى لوجود
الدلالة عليه ولو اشترى مخم طيرا ومخم وحشا ان كان في بلد يباع في اسواقها وبشري منه
الباس حاز ولو امر ان يشترى مخما فهو على الطري الكبار ولو دفع اليه درهم ففقد الاست
لحما ما فهو على الخطه والدقق ولو كان مخم ولم يمدح اليه درهم ففقد الاست لحيث هو على الخطه لانه الحيا
وعلى هذا الكلام في الفرس والبغل والثوب الهروي والمروي وله امر ان يشترى له فرسا او رذونا
ومن المخم يشترى ومكة من الخيل فهو لازم للوكيل ان كان من اهل المصر وان كان في بلد
تجد الحول والرمال فهو لازم للموكل والا من يشري البغل يقع على الذر ولا شيء وكذا يشري
البقرة والثور اسم للذكر والبقرة اسم للأنثى وفي الجماع الجبر البقرة اسم للذكر والأنثى
والدجاج للذكر والأنثى والدجاجة للأنثى خاصة والبقرة للذكر والأنثى ولو وكله
بان يشري شيئا يشري بدنايرا او مكيلا او موزون في الذمة فهو جائز عند في حيفه
وقال لا يجوز الا بالدراهم والدنانير ولو وكله بان يستاجر له أرضا فاستاجرها لصده
الاشيا فهو كذلك عندك وقال لا يجوز الا بالدراهم والدنانير وما يخرج منها من المكيل
والموزون ومنها اذا وكله بشر الدار ففقد الاست شرط بيان مقدار الثمن وموقع
الوكالة على وز المصير الذي وكل فيه وعرض يوسف لابد من بيع الثمن ومصر من الامصار
ومنها اذا وكله بشر المكيلا كالحطة والشعير والموزون كالعسل والتمن فشرط
بيان مقدار الثمن كالدراهم والعشر او مقدار الثمن كالقفيز والربل ولا بشرط بيان
في جميع ما ذكرنا هكدي ذكر في شرح الطحاوي ومنها اذا وكله بشر الثوب
او دابة ولا تقع الوكالة فهما وان من مقدار الثمن ويكون الوكيل مشتري لنفسه الا ان يكون
قال له الموكل اشترى دابة شيت او اي ثوب شيت فينبذ يلزم الموكل وفي الجماع
الصغير رجل امر رجلا بان يشترى له جارية ولم يسم من الجارية فهو مشتري لنفسه
وامر الامراة وكذلك الدابة والدار ولو وكل رجلا بشري هذين العبد من ولم يسم
منها يشري احدهما مثل قيمته او سقما من غاين فيه فهو لازم للموكل ولو قال
له اشترها بالف وقيمتها سواء اشترى احدهما مثل قيمته او سقما من غاين فيه او قال

درهم

فهو لازم للامر ولو اشترى باكر من حتمايه وان قل فهو مشتري لنفسه لا لموكله الا ان يشري
الاخر بغيره الالف قبل ان يحتميا وقال ابو يوسف ومحمد اذا اشترى احدهما
باكر من حتمايه مما يغبان الناس فيه وقد بقي من الالف ما يشترى به الباقي جازع الموكل
وان وكله بشري شيئا فاشترى بعضه ان كان مما ليس في بيعته ضرر ولا بعد التسقيف فيه
فبيعا فاشترى البعض دون البعض فهو لازم ولا يكون مخالفا بالاجماع وذلك مثل
ان يوكله بشر اكر حطة مما به درهم فاشترى نصف كرحمتين درهم او وكله بشر جماعة
من العبد بشي فاشترى واحدا منها او وكله بشر عبد من فاشترى عبدا او جذا فان في هذه
المسا كلها جازع الموكل في ذلك البعض ولو وكله ببيع ما ليس في بيعته ضرر ولا التسقيف
كالكيل والوزني والعددي المقارب فباع البعض دون البعض جازع في قولهم جميعا واجمعوا اذا
وكل بيع شي ولم يسم له نقدا ولا نسيئة فباعه نسيئة في الذمة ان البيع جائز ولو كان له على آخر
الف درهم فوكله بالشرا بتلك الالف ان عين المبيع بان يقول اشتر هذا الشيء وعين المبيع
بان يقول اشتر من فلان او كاله جازع بالاجماع وان لم يسميها لا تقع الوكالة
عند في حيفه خلافا لما ولو اشترى لها ففقد في دين هلك من ماله عند في حيفه
وقال هلك من مال الامر وان سلمه الى الامر ففقد بعهده فقد ملكه ببيع التعاطي قوله
ان هلك في دينه كان مضمونا ضمان الرهن عند في يوسف وضمان المبيع عند محمد اما
ضمان الرهن فهو طاهر وقدم من الرهن واما ضمان المبيع فيريد به انه يجعل الوكيل كالبائع
والموكل كالمشتري ويجعل الوكيل كانه هلك في يد البائع قبل التسليم في المشتري فيفسخ
البيع بين الوكيل والموكل ولا يكون لهما على الاخر شيئا في البائع والمشتري وذلك في الجماع
قول في حيفه مع محمد وقال زفر رحمه الله المبيع مضمون عليه ضمان الفصير قوله
والموكل ان يعزل الوكيل عن الوكالة فيريد به اذا التعلق بها حق الغير اما اذا التعلق بها حق
الغير لا يملك فمحل الامر في ذلك الغير وذلك مثل ان يول رجل بيع الرهن عند حلول
الاجل او وكل المدعا عليه رجلا لخصومه مع المدعي التماس المدعي ثم الوكالة على
ضامن وكاله مطلقه ووكله غير جازع الرجوع وتسمى كيل في بازكت المطلقه
مثل التوكيل بالبيع والشري والاجازع والترويج وغيرها ههنا ينزل الوكيل بالغير
ولا يعود ويلا بعد ذلك الا بعقد جديد والوكاله التي هي غير جازع الرجوع مثل

قوله اعن عبدني وطلق امرأتى متى شئت فهاهنا لا يملك الرجوع ويبيع الصنوع والطلا
 في اي وقت باسخرتهما الوكيل ولو قال بـ بعد ان شئت او امشيت او اوجرت او زوجت فلامه مخرجه
 كانه ينصرف ولو كان قال عند الوكالة وملك علي كفي وكلما عرفت ذلك فانت وحلي وكاله
 مرسله فانه ينصرف كلما عزله ويخود وكلاهما كان من ساعته وان اراد عزله على وجه لا يعود
 وكلا يقول له قد كنت وملك وقلت لك انما عرفت ذلك فانت وكل قد عرفت ذلك
 كله من المعلقه بالشرط والمطلقه فاذا قال كذا لك لا يعود وكلا لا يعقد مستأجر
 ولا ينصرف الوكيل حتى يبلغه العزل فاذا بلغه العزل فانصرف بعد ذلك في شئ يكون مخالفا
 متعديا فان كان مبلغ العزل ومنول للموكل والسهل ان لا يلازمه ان يملك ويقول له
 اني قد عرفت ذلك عن الوكالة انصرف من ساعته ولا يحتاج اليه انصاف شئ اخر اليه سواء كان الرسول
 جديلا او غير ذلك بالاعا او ضيقا حرا او عبدا وعلى هذا اذا اصابه كذا بامر له فبلغه الكتاب
 فقتله وعلم ما فيه ولم يرسل اليه رسولا ولا كتب اليه كتابا ولا شهد على عزله انما ساقط
 بذلك رجلان عدلان او واحد عدل ينصرف بالاجماع وان كان الواحد غير عدل فصدقه الوكيل
 انصرف ايضا بالاجماع وان كذب له ينصرف وان كان الواحد غير عدل فصدقه الوكيل انصرف
 وان صدقه في المال عندك خيفه رضى الله عنه وقال ان ظهر صدقه ينصرف صدقه
 في ذلك او كذبه ولو اراد الوكيل ونحن نذكر ان يوجب بطلت الوكالة فان عاد الي
 دارا لا سلام لا تعود الوكالة عندك في يوسف وقال محمد ان عاد مسلما عادت
 وكالته وان وكل رجلا وفوض امره اليه رايه ثم وكل هو آخر فانت لا ينصرف بموته وهو حي
 وكالته **قوله** وبطلت الوكالة بموت الموكل وجنونه جنونا مطبقا هـ كذا قال ابو
 رضى الله عنه ولم يقدّر لذلك تقدرا وقد اختلفوا في تقدير الجنون المطبق روي
 عن ابي يوسف رحمه الله انه لا ينصرف حتى يبلغ جنون الموكل اكر احوال وروي الحسن
 عن ابي خنيفة انه قد روي بشئ وروي عن محمد انه لا ينصرف حتى يبلغ جنونه جنونا كاملا
 وحكي ابو بكر الجصاص ان من يوم فان افاق الموكل عادت الوكالة بحاله ولو ارتد ولحق
 بدار الحرب ثم رجع مسلما لم تعد الوكالة في المشهور من الروايات وعن محمد انما تعود
 كانه الوكيل اذا عاد مسلما فان لم يلق بدرا الحرب فعندك خيفه الوكالة موقوفة
 وعندهما نافذة ولو كان الموكل امراه فهو على وكالة حتى يموت او يلق بدار الحرب

فان وكل بشارا الطام
 فهو على الخطه ان كان
 الذي كثر من وجهه
 نها فخرها وعمدته لو
 متوسلته ولو سبعة
 العشرة وعشرين
 قليله وكثيره
 امر

قوله والذي لا يتغابن في مثله ما لا يدخل بين يقوم المقومين صورته اشترى
 شيئا بعشرون دراهم فامتنع الموكل من اخذه منه لما يرى فيه من العيب لعرض المبيع على المقومين
 الذين لهم معرفه بغيره المبيع فقال بعضهم تساوي تسعة وقال بعضهم يساوي
 عشر فمدا داخل بين يقوم المقومين فلم يملك الموكل فان لم يقره احد منهم بعشر فمدا
 مما لا يدخل بين يقوم المقومين ولا يتغابن الناس في مثله فلم يملك الوكيل لانه لا يملك الشئ العيب
 الف حشر وهذا هو الماد من هذا الكتاب وذكر محمد رحمه الله ان كان القصد ان يصف
 العشر فمدا مما لا يتغابن الناس فيه وروي عن الحسن بن زياد وعن نصير بن يحيى ان قد رما يتغابن
 الناس في العروض يمين وفي الجنون يارده وفي العقار يارده وازده والمتصرفون على
 مراتب منهم من يجوز بيعه وشراؤه بالمعروف وذلك بيع الاب مال وله الصغير وبيع
 الجذاب الاب وان علا عند عدم الاب وبيع الوصي والعين السيرة في هذا معونه
 ومنهم من يجوز بيعه في الاحوال كلها وذلك بيع الحر البالغ العاقل مال نفسه وشراؤه
 ومنهم من يجوز بيعه وشراؤه كيف ما كان عند ابي خنيفة رضى الله عنه ولا يجوز عندنا
 الا بالمعروف وذلك بيع المادون والمكاتب وشراؤهما فان عندك جود لهما ان يبيعا
 ما تساويا القادريهم وان اشترى ما يسلوي ذمهما بالف درهم وعندنا لا يجوز
 كلاهما الا بالمعروف ومنهم من لا يجعل العيب المسير منه عفوا وذلك بيع المريض اذا كان
 فيه حجابة شيرة وعليه دين مستغرق بجميع ماله والمشتري بالخيار ان شاء فتمت
 وان شافه البيع وكذلك ان اعده من بعض رسته بغير يسير وليس عليه دين فانه لا يجعل عفوا
 عندك في يوسف ومحمد والمشتري بالخيار ان شاء فتمت القصة واخذ وان شافه البيع
 وقال ابو خنيفة لا يجوز بيع المريض من ورثته وان اعده باكثر من القصة الا ان يخير
 ببقية الورثه ولو باع وصيته الترك بغير يسير لقضاء دينه جازيعة ويجعل ذلك عفوا
 ولو باع المضارب شيئا من مال المضاربة من لا يقبل شهادته له وجازيعة لا يجوز
 وان لا لا يجعل عفوا ولو باع منهم بمثل قيمته جاز وعلى هذا بيع الوصي من لا يقبل شهادته
 له فان باع منهم بمثل قيمته جاز بخلاف الوكيل اذ باع بمثل قيمته من لا يقبل شهادته له فان
 عندك خيفه لا يجوز ذلك خلافا لهما ولو باع العبد المادون من مولاه وعليه دين
 لم يجز وان كان منهم من لا يجوز بيعه وشراؤه الا ان يكون فيه خير وذلك بيع الوصي ماله

مطلوب
 ينظر فليغير انظر

مطلوب

مطلوب

مطلوب

مطلوب

مطلوب

مطلوب

من البيتم وشراؤه منه وانسحب محمداً لا يجوز حال كونه وكيل بالبيع والشراء ومنهم من
يجوز بيعه كغيره ما كان وشراؤه على المعروف وذلك بيع الوكيل المطلق والمضارب
وشرك العنان والمضارب فيه فان عندك حنفه يجوز بيعه هو لا بما عز وهان وبأي كان
وعندهما لا يجوز بيعهم الا بالعرف وقد مر واما شراؤهم لا يجوز الا بجماع الا بالعرف
ولو اشترى بخلاف العرف والعادة او بغير الدراهم والدنانير فشرأبم لانفسهم على ما
عرف من اصلها وان كان الابن اسقما فبشرائها له ولغيره الا انه لو خذ منه
التم ويوضع في يدي عدل هكدي ذكره في نوادر من ستم قوله والوكيل بالخصوصية
وكيل القبط عندك حنفه والى يوسف ومحمد صورته رجل وكل جلابان يدعي على فلان
الف درهم له عليه وثبته ولم يزد فاجته الوكيل عليه بالبيته او بالاقرار فان له ان يعضه
وان لم يامر الموكل بالقبض واختار المأخوذ في هذا ما احتوا مشايخ طحايا لانه لا ملك القبط الا
بالقبض عليه وهو قول زفر قال القبط بجملة الله ولهذا ما اخذ ولا للموكل لو كان موثقا
به في حق القبط لغيره على القبض ولو وكل رجلا بقبض دينة من فلان وغاب فادعي المطلوب انه
او في الدين لموكله وطلب بمسنة لا ملقت اليه ويوم يقضا الدين للوكيل فاذا اظهر الموكل حلقه
على دعواه وعلى هذا اذا وكل على اخذ الدراهم بالشفعة وادعي المشتري ان الموكل سلم الشفعة
وطلب اجزاءه وتحليفه فانه يوم يتسلم الدراهم للوكيل ونقش المشتري ابيع الشفعة
وخلقه وهذا خلاف ما اذا وكل من يد البيع على البائع بالقبض وطلب بمسنة فانه لا يلزمه
ذلك حتى يحضر المشتري ويخلف انه لم يرض القبط **قوله** ٥ واذا اقر الوكيل بالخصوصية
على موكله عند القضا في حازا اقران فهذا مثل ما اذا وكل ان يدعي على رجل شيئا او عند القضا
بطلان دعواه او كان وكيل المدعى عليه فاقول على موكله بلزوم ذلك الشيء وكان ابو يوسف
اولا يقول لا يصح اقراره في مجلس القضا في غير مجلسه وهو قول زفر رحمه الله
ثم رجع وقال يصح في مجلسه وفي غير مجلسه ولو وكل رجلا بالخصوصية فاصم ثم عزله
الموكل فشهد الوكيل على ذلك الحق فان كانت الخصوصية عند القضا لم يقبل شهادته
وان كانت عند غير القضا قبلت عندك حنفه ومحمد رضي الله عنهما وقال
ابو يوسف رضي الله عنه لم يقبل شهادته بعد الوكالة خاصا او لغيره خاصا واذا وكل رجلا
بيع جارية بعينها ولم يعلم الوكيل ببيعها شرعا لم يملكها لا يجوز بيعه ولو ارسل اليه رسولا

مطلبها

وادعي الناصر
البيع واذا باع
رضي المشتري بالقبض

مطلبها

مطلبها

او كتب اليه كتابا بالوكالة فبلغه الرسول فخير او وصل اليه الكتاب فقراه وعلم ما فيه
او اخبر بالوكالة رجلا من عدلان او غير عدلين واخبر واحد عدل فهو وكيل بالجماع وان
اخبر واحد غير عدل ان صدقه فهو وكيل وان كرهه وجب ان لا يكون وكلا عندك حنفه
رضي الله عنه وان ظهر صدقه وعندهما ان ظهر صدقه فهو وكيل بخلاف ما اذا اوصى
وجعله وصيا بعد موته فمات الموصي بجماع الوصي شيئا من ماله ولم يعلم بالوصية اليه
فان بيعه جائز ويكون ذلك منه قبولا للوصية ولا يملك اخراج نفسه منها **فصل**
ولو ان رجلا قال لي اني وكيل الغائب في قبض دينة فدفعه اليه وهلك عنده وانكر
الغائب الوكالة ان كان الغريم قد صدقه حين ما دفعه اليه لم يرجع عليه وان كان قد كذبه
او سكت عنه او صدقه وشهد عليه الضمان بجمع عليه وان كان بما اخذ وان استهلكه

مطلبها
لطلاق امراته

كتاب الكفالة

يحتاج الى معرفة اسمي اربعة الكفيل وهو الذي يتم المطالبة بالنفس والمال
او مالا المكفول عنه وهو الذي يطالب بالحق والمكفول له وهو الذي يطالب بالمكفول
به وهو الحق المطالب والكفالة على ضربين كفالة بالنفس وكفالة بالمال والكفالة بها جائزة
فان كفيل بالنفس فعليه اجزاءها سواء كان حاضرا او غائبا الا انه ان كان غائبا وجب الكفيل
مقدار تلك المسافة له دهاية ومحبة فان لم يظهر منه عجز عن احضاره ولم يحضر حبه
انكاهه في حضر وليس له غير وان ظهر عجز عن احضاره لم يحضره ولا يحول بينه وبين الكفيل
له ان يلازمه ولا يطالبه ولا يمنع من اشتغاله فان مات المكفول عنه بري الكفيل من
الكفالة بالنفس وليس للمكفول له ان يطالبه ابدان فان مات المكفول له فالكفيل ان يسلم
المكفول عنه يلازمه وان سله فان سله يلازمه بعضهم بري من الكفالة منهم خاصة وللبا من
ان يطالبوه باحضاره الهم وذلك لو سله اليه احد الوصيين في ماله فحقه ولا خلاف ان
يطالبه ولو كفل على ان يسله في هذا الموضع لم يرض الله عنده عندك حنفه
رضي الله عنه وقال لا يبرأ حتى يسله في المصرا ولا ولو سله في سواد او في موضع ليس
فيه فاصل لبرأه في قوطيم جميعا ولو كفل مسلم بغير من دين عليه فله ان يبرأ بالحر

مطلبها

او ارد بعد الكماله وكبح دار الحرب بوجع الكيل بقدر مساقمة ذاهبا وجائيا فان احضر
والاحضر وهذا عند يوسف وقال محمدان قد ران باي به منها اخذه وان لم يقدر
توك ولم يحسن ثم عند يوسف ان سمحت نفسه باءاما على المكفول به على سبيله ولو
قال سمحت بنفسه فلان لانه ايام روي عن محمد انه كفل ابنه الا ان يقول ان مضت
الامانة فان يرى فيكون الامانة على ما شوط **قوله** فان كفل بنفسه فلان على انه ان لم يوافق
به في وقت كدى فهو ضامن له عليه وهو الف لزمه ضمان الملك ولم يبرأ من الكفالة بالنفس
ينزله ان الالف مت عليه اما باقرار الكيل او بيمينه اماها المكفول له على المكفول
عنه فان قيل فما يقع قوله لم يبرأ من الكفالة بالنفس وقد حصل المقصود وهو ضمان
الالف الى كفل لصا قيل لانه لان من الجازع عليه بعد هذه الكفالة بالف اخرا وغصب
منه شيئا او فوجده هذا هو حق مكان القول بعدم الابراء من النفس بعد فضا الالف سببها
لتحصيل هذه الحقوق كلها ولا يكون محصلا للمقصود على هذا التقدير ولو قال
الاصيل للمكفول له دفعت نفسي عن كفالته فلا يكون محصلا للمقصود
على هذا التقدير ولو قال الاصيل للمكفول له دفعت نفسي عن كفالته فلا يرى الكيل من
المال ولو قال سمحت بنفسه على انه لم يوافق به عدا فانها كفل بنفسه على ما كان عليه
علي عمر وهو جازع عند في خيفه وانى يوسف وقال محمدان يجوز ولو قال سمحت
بنفسه على انه لم يوافق به عدا فعلى الف درهم سمحت الكفالة عند بها خلافا لمحمد ولو
قال سمحت بنفسه فلان على انه ان لم يوافق به على شهر فعلى ما عليه فمات الكيل
قبل الشهر وعليه دين برضى الشهر بل ان يدفع ورثة الكيل المكفول به على
الطالب فاما ان لا يزم بلكيل ويضرب مع الغرماء **قوله** ولا تجوز الكفالة بالنفس في الحدود
والعصا من عند في خيفه ذكر الشيخ الامام ابو الحسين القندوري رحمه الله
ان المشهور من قول اصحابنا رحمهم الله ان الكفالة بالنفس في الحدود والقصاص خارج
لانه ذكر انه لو كفل بنفسه حل والطالب يدعى قبله دم عمدا او قصاصا في حدود النفس
او جرحا في حدود او شرفه الكفالة بالنفس خارج في جميع ذلك فحصل من هذا ان
الكفالة بالنفس في الحدود والقصاص خارج وانما يريد بذلك ان ليس للقاضي ان يطالبه
باخذ الكيل استا عند في خيفه رضي الله عنه اما لو سمحت بذلك نفس رجل فكفل

ما نظر في هذا الخبر
سقط مذهب
برائة الاصيل انما يوجب
برائة الكفيل اذا كانت
بالاداء او بالابراء فان
كانت بالكيل فلا
لان الخلاف بين براءة
الكالف
مسألة

مسألة ما كان الكفيل
طالع امراته فلان لم تعلم
به ثم قال لانا لم يعلم
عن الكفيل فان كان
خا برائة وقبل ببراء
وقال ابو حامد بنبراء
قبل او لم يقبل مسألة

فما او بد لها المطلوب يجوز ويجوز على احضارها على ما ذكرنا وهذا خلاف ما راجح فوق
قال المدعي اذا قال سمحت بنفسه خاضعة للقاضي ان يقول له اعطيه كفيلا بنفسك
ثلاثة ايام فان فعل ولا امره بمرته واما عند ما للقاضي ان اخذ كفيلا بالنفس في
الحدود والقصاص استا وفي البعير يجوز للقاضي ان يطلب منه كفيلا لانه
حق الادمى **قوله** واما الكفالة بالمال فجائز معلوما ان المال المكفول به او
مجهولا اذا كان دينيا صحيحا احترازا عن بدل الكفاة ومال السعاية عند في خيفه
وعند سمحت الكفالة لانه حر عليه دين لا يجوز اخذ الكفالة بالامانات ويجوز اخذ الكفالة
باحضار اعيانها ولو كفل بالاعيان المضمونة جازت الكفالة لها ولزمه احضارها وتسليمها
اليه فان هلك ضمن قتلها ولو كفل بالاعيان غير مضمونة لا تعيم الكفالة بها ولهذا قال
وان كفل عن البايع بالمبيع لم يبرأ لانه غير مضمون على البايع ولو كفل بتسليم المبيع جاز
الكفالة فان هلك ركب الكيل وعدمت الاعيان المضمونة وغير المضمونة في ذهاب
الرهن ولو باع جارية وسلم المهر ولم يقبض المهر فكفل رجل ان يدفعها له ويسلمها اليه
فالكفالة جارية ويجوز على احضارها وبحسن عنه فان ما استا جارية يرى الكيل من الكفالة
قوله فان كفل بامرء رجوع بما يودي عنه فهذا مثل ان يقول رجل ضمن عيني
لفلان لالف الله على ما لو قال ضممت لفلان لالف الله لفلان على او قال ادفعه اليه او
استقره ولم يقل عني ولا يرجع الا عند ليوسف فان له ان يرجع عليه ان كان حر فالكفالة
وروي عنه يرجع عليه سوا ان حر فالكفالة او لم يكن وان كان المأمور خليطه رجوع عليه بالاجماع
استحسانا والخليط هو الذي في عياله كالوالد الذي في عياله وولده وزوجه ومن في
عياله من الاجير وشركة شركة عان ذكره في الاصل وفي موضع اخر وفي الاصل ايضا
في موضع اخر الخليط الذي ياخذ منه الرجل وعطيته ودرسته ويضع عنه المال
وذكر في الجرد اذا قال ضممت لفلان لالف الله رجوع عليه بذلك
ونفس في بعض المواضع بان هذا قول انى يوتف واما عند في خيفه ورفر يكون متطوعا
الا ان يكون خليطا ولو قال عني رجوع رجوع بالاجماع خليط كان او غير خليط وذكر في
الاصول لو قال ادفع لفلان الف درهم فدفعها بامرء ولم يكن خليطا لم يرجع به على الامر ورجوع
على الذي قضى منه لانه لم يدفع اليه على وجه جرد فبعد وذكر في الاصل لو ان رجلا له حر

انما

من الصياد فامر ان يعطى رجلاً القضا عنه اوله مدكر مضار جمع على الامر عند
 ك حقيقه رضي الله عنه ولو كفل المبدع من موله بالمر فقتلوا في لم يرجع به على المولى
 عندنا خلاه لوفرو لا تصح كماله العبد فان عتق مولى موجه الموال المانع **قوله**
 ولا يجوز تعليق البتراء من الكماله بشرط صوره ان يقولت كملت بالالف **قوله**
 على فلان على انما ذاهب المرح او جال المطر في سبى من الكماله وذكره نوادر المعلى **قوله**
 ابو يوسف رحمه الله لو قال اذ اخرج فلان من السجن فانه من الالف **قوله**
 كملت لقاعته فقال المكفول له نعم فذلك جاز اذا اخرج فلان من السجن وكذا لو قال
 اذ اقدم من سفر فقدم وهو في عن محمد لو قال كملت لك فلان مات
 فهو جاز فان مات ولم يوصح شيئا فهو طاهر وكذا لو قال كملت ان خرج من المصرو لم
 يقطك فانما ضامن انما تعليق الكماله بالشرط فانه يحظر ان كان ذلك سببا لوجود
 الحق مثل ان يقول اذ اقدم زيد جال المطر او هبت الريح او دخل زيد الوار فاضا من
 عند كدي فانه لا يجوز ذكره الا قبل ان لا يجوز تعليق الكماله بالاخطار ولو كمل
 على اجل فانه ينظر كل اجل معتاد متعارفه المتعارف فيما بينهم جاز ان يكون اجلا في الكماله
 وما لم يتعارفه المتعارف لا يجوز ان يكون اجلا فتعلق به فائدته ان احداهما في حق الكيل وهو
 انه لا يطالبه المكفول له قبل معنى المدية والنايه في حق المكفول له وهو ان الكيل
 على كماله بعد معنى تلك المدية على ان يسهل للمكفول كفل نفيس حل لا احصاء او العطا
 او الديار او على العطا او على المهر جان جاز في الكماله والنايل جميعا وكذا اذا قال
 ان ان يقدم المكفول به من سفر او على صوم الصاري ولو قال ان ان قطر السماء
 او على ان يقدم فلان غير المكفول به فان الكماله جازين والنايل يطل **قوله**
 وطل حو لا يجوز استيفاء من الكيل لا تصح الكماله به كالحذود والقصاص بريد به اذا
 كمل نفير الحد والعصا من هو غير جاز بالاجماع **قوله** ولا تصح الكماله الا بقول
 عنه في مجلس العقد هذا الذي ذكره انما هو قول ان حقيقه ومحمد **قوله**
 ابو يوسف الكماله موقوفه لا جازة المكفول له فان بلغه ذلك فجاز به جاز وعلى هذا
 الاختلاف اذا كانت الفضولي شهد واعلم كملت بالالف فلان وبها غلبان
 قبلهما الخبر جازاه فان قبل الكماله في المجلس حل عن الغايين توقفت الكماله

مسئلة او اجبت

او استحق المبيع
 فاما ضامن الكماله
 جازين وان لم يصر
 سببا لوجه الحق
 مثل ان يقول اذ اقدم

مسئلة او اجبت

بالاجماع فان بلغها فجازاه جاز فان بلغ المطلوب او لا فجاز ثم بلغ الطالب فجاز يرجع
 على المطلوب بما ادعى وجعل موديا دينه باقر لا متبرعا وان بلغ الطالب او لا فجاز ثم بلغ الطالب
 فجاز لا يرجع عليه بما ادعى ويكون متبرعا ويحل هذا لو كفل بغير امر وبها جاز ان يقال
 المكفول عنه رضيت ثم قال المكفول له رضيت فادى بجمع على المكفول عنه ولو قال
 المكفول له او لا رضيت ثم قال المكفول عنه رضيت فادى لا يرجع على المكفول عنه
 والكفالة جازين في الوجع جميعا ولو قال الوارث للمريض ضمنا للناس كل من شمر
 عليك ولم يطلب المريض ذلك من الوارث والغرض ان يثبت له تصح الكماله ولو اذ لك بعد
 موته صحت الكماله ووفق ابو حنيفة بين الحياة والموت وروي عنه رواية اخرى انه يجوز
 كماله في مرضه وان لم يطلب المريض منهم وقال ابو يوسف الكماله جازين في
 الوجع جميعا فان باس المكفول الاصيل من الدين لشرط قبوله فان قبل سقط عنه
 الدين وان رده ارتد فان مات ولم يعلم منه قبول ولا رد جعل كانه قبل في حياته كالموتى
 اذا مات قبل القبول والرد ولو وهب الدين من الكيل او تصدق به عليه محتاج الي
 القبول فان قيل يرجع الكيل على الاصيل كان المكفول له قبضه من الكيل ثم وهبه
 منه ولو ان الكيل من المكفول عنه مما صنفه قبل ادايه او وهبه منه جاز الا برا
 والهبة حتى لو اداه الكيل بعد ذلك ليعلم ان يرجع عليه بذلك لان الاصل حصل به
 وجوب السبب ذلك صحيح **قوله** واذا اكمل فلان عن رجل الف على ان كل واحد
 منهما كفل ضامن عن صاحبه فما اداه احداهما رجع بنصفه على شريكه وتدينه اذا اكمل
 كل واحد منهما بجميع المال ثم كفل كل واحد منهما عن صاحبه بالمال امانا كمالا عن رجل
 بالف ثم كفل كل واحد منهما عن صاحبه فما اداه احداهما رجع بنصفه على صاحبه حتى
 يزيد ما اداه على النصف فاذا زاد رجع عليه بجميع الزيادة **قوله** ولو كفل عن
 رجل الف موجه فمات الكيل بوجه من تركه حاله ولا ترجع ورثته على المكفول عنه
 الا بعد حلول الاجل وان مات الاصيل حل الدين في حقه وبقي مؤجلا في حق الكيل حتى لو
 اختار المكفول له متابعه الكيل برون ورثته الاصيل ينظر في حل الاجل ولو كفل عن
 رجل الف جسيما او صحاح فاعطاه زيوفا او مكسرا ويجوز بهما رجع الكيل على الاصيل
 بمثل ما كفل بخلاف المامور بقضا الدين فانه لا يرجع على الاصل الا بمثل ما ادعى على هذا اذا

مسئلة او اجبت

مسئلة او اجبت

مسئلة او اجبت

مسئلة او اجبت

فانه يرجع عليه مثل ما كفل عنه ٥

المجمل وهو الذي عليه اضل الدين والمحتاج له وهو الطالب بالدين والمحتاج اليه
وهو الذي يحل الدين والمحتاج به وهو المال الذي حيل به ثم الحوالة عيبت عن
نقل حق في ذمة الى ذمة اخري فاقمت الذمة الثانية مقام الذمة الاولى بشرط
استيفاء حقه فاذا تعذر ذلك له حق الرجوع على الاول قوله الحوالة جائزة
بالدينون حترار اعرس الاحيان فان الحوالة بها لا تنفع والحوالة على صري من حوالة مطلقة
وحوالة مقيدة فالحوالة المطلقة ان يقول لرجل احل هذا عني بالف درهم فيقول
اخذت والمقيدة ان يقول احل لالف اليه لي عليك فيقول اخذت وكلما جاز ان
فان بطل الدين في الحوالة المقيدة بطلت الحوالة مثل ان استري من رجل شيئا بالف درهم
ولم يود الا الف حتى احال عليه نصار جلا فقبل ثم استحق المبيع او كان المبيع عبدا فظن انه
حر فان الحوالة في هذين الوجهين بطل وكان للمحتاج ان يرجع على المجمل بدنه وكذا لو
احاله بالف وديعه عند المحتال عليه ففصلت قبل تسليمها اليه المحتال له ولو سقط
الدين بامر عارض لا تبطل الحوالة وله ان يطالب المحتال عليه بمال الحوالة مثل ان يحل
على رجل بالف درهم من من مبيع باعه اياه ففصل المبيع في يد البايع قبل تسليمه اليه
المستري او اليه انابه فان انفساخ البيع وسقوط الثمن لا يبطل الحوالة وكذلك
لو وجد به عيبا فرده على البايع سواء قبل القبض او بعد مقضاه وغير مقضاه وكذا لو رده
تخييار شرط او تخيار روية وقال زفر رحمه الله تبطل الحوالة في هذه الوجوه كلها اما
الحوالة المطلقة لا تبطل بحال من الاحوال الا ان يموت المحتال عليه مقلنا او بمحاذاة الحوالة
وتحلف ولا يئنه عليه او يحكم الحاكم بافلاسه حال حياته في قولهما وقال ابو حنيفة
رضي الله عنه لا تبطل الحوالة بالسفليس في حال الحياء من الحوالة ان كانت بامر المجمل
رجع عليه بما ادعى عنه اذ لم يكن له عليه دين مثله وان كانت بغير امر لا يرجع بما ادعى

احتمال عليه بالاجمولا
ما قال احتمل جميع
ما يذهب لكونه فلا
لم يجمع ولا يجمعها كقوله
ايضا احتمال عليه ما
منه من الخطه ولم تكن
للمحيل على المحتمل عليه
شيء ولا للمحتمل على
المحيل فقبل المحتمل عليه
ذلك ان شيء عليه
فمنه

کتاب الصلح المشروع
بالکتاب والسنة واجماع الامم ٥

أما الكتاب قوله تعالى وإن أراءكم عتاقاً منكم فاعلموا أنهم منكم ولا تبيح الله البيع ولا حراماً ولا وحرم قتلاً وعليه الإجماع ثم الصلح تجاز إذا كان البدل عيناً فيما مملوكه سواء كان مكيلاً وموزوناً ومعدوداً أو غير ذلك من الحيوان والعروض فإن كان المكيل والموزون ديناً موصوفاً في الدمة معلوم القدر تجاز في البيع وعلى هذا العددي المتقارب أما العددي المتفاوت كالرمان والبطيخ وسائر الحيوانات إذا كانت ديناً لا يجوز الصلح بها لأنها لا يثبت في الدمة وإن كانت موصوفة وإن كان شيئاً موصوفه في الدمة لا يجوز الصلح حتى يجمع فيها شرائط السلم بخلاف المكيل والموز فإنه لا شرط إلا جل فهما ولو كان المدعى به ذهباً أو فضة وبطل الصلح من حسنه لا يجوز إلا مثلاً مثلاً وشرط التقابض في المجلس وإن كان ذهباً فصالحه يفاضه أو على العكس جاز التفاضل ووجب التقابض في المجلس هذا إذا كان الصلح عن قرار وإن كان عن انكار ومدعى في حق المدعى قوله وإن وقع عن مال بمنافع فمعتدلاً لا جارات صورته رجل ادعى على رجل شيئاً فاعترف به ثم صالحه على سكي دانه أو على ركوب دابته مدة معلومة أو على لبس ثوبه أو خدمة عبده أو زراعة أرضه مدة معلومة فإن الصلح جاز في هذه المواضع كلها فإن مات أحد هاتهما أو هلك العين التي وقع الصلح على مفتعها قبل أن يستوفي المدعى شيئاً منها بطل الصلح لأن هذا في معنى الإجازات

A

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والعلماء أئمةً مهتدين

اصلي في الانظار
على هذه النكتة
لا يصح وادبها
الاصح في الانظار
منها هي الامور
منه

فقط بالف درهم حيا فان له ان يسترد هالالاها ليست من ضمن حقه بل يكونا الفضل
من حقه وان تجوز بها لا تجوز بها الغرم لان كل من استحق الا على استحق الا في وليس كل من
استحق الا في استحق الا على ما ثبت هذا فنقول اذا وقع الصلح على بعض ما يستحقه بعضه
لم يحمل على المعاوضة لان جملة على المعاوضة حمل امرهما على الفساد لانه يكون باع الف درهم
خمس مائة وذلك حرام لما فيه من الربا والواجب حمل امرهما على الصحة والسلامة ما يمكن
ولا امكان هاهنا الا ان يحمله اخذ البعض حقه ومسقطا للبعض وهو طريق صريح فوج
حمله على هذا لا تراه من الحتمية ابتداء احد الباقي جاز ذلك هاهنا
اما قوله في الكتاب ولو صاحبه على دناير الى شهر لم يجز لان الدناير لم يستحق بعقد المداينة
فلا بد ان يحمل على المعاوضة فيكون باع الف درهم مائة ومائة تسببه وذلك باطل
وعلى هذا اذا كان له على رجل كخطه فصاحبه على نصف كخطه ودينه فانه
ويحمل على انه استوفى قدر حقه واسقط باقيه وكذلك لو صاحبه على كخطه ودينه
ويجعل مستوفيا قدر حقه ومسقطا للجودة ولو صاحبه على كرا جود من حقه جاز لانه
ليس فيه ربا ولو كان له كخطه موجه فصاحبه على نصف لم يجز ولو صاحبه على
كراهم جاز وكذا في الجواب في الدرهم والدناير **قوله** ولو صاحبه على الف
موجه جاز وصار كانه اجل نفس الحق يريد به اذا كان له الف درهم حاله فصاحبه
على الف درهم وهذا ايضا لا يمكن جملة على المعاوضة لانه يكون باع الف درهم حاله
بالف درهم موجه وذلك باطل فحمل على ما خيرا والباقي لا تراه لو كان له على الف
درهم حاله من من متاع فاجله الى سنة يصير موجلا وليس له المطالبة قبل مضي السنة
ذلك ههنا **قوله** ولو كان له الف سود فصاحبه على خمس مائة يضر لم يجز يريد
بالسود ما كانت القضة اكر من العشر فاذا كان كذلك لم يكن اليض مستحقه بعقد المداينة
فلا يحمل على استيفاء البعض واسقاط البعض فلا بد ان يحمل على المعاوضة ولا يجوز بيع
الالف بمائة لانه **قوله** ومن دخل رجلا بالصلح عنه فصاحبه لم يلزم الوكيل
ما صاح عليه الا ان تضمنه يريد به اذا وكله بالصلح عنه في موضع لا يكون الصلح
فيه معنى المعاوضة كما اذا وكله ان يصاح عنه عن الف الى عليه عتمة
او وكله بالصلح عن دم العمد او وكلته المرأة بان يخالفها من زوجها فينفقه المال لازم للوكيل

مطلب
في لزوم

دون الوكيل الا ان تضمنه اما اذا وكله بالصلح عن مال ماله باذع رجل عليه عترة وضا
او عقارا وخوهم بما فوكله بالصلح عنه على حال فان المال لازم للوكيل لان حقوق العقد
هاهنا على الوكيل دون الموكل بخلاف الصلح عن دم العمد والمخلع **قوله** وان صاح به مال
وضمنه ثم الصلح يريد به ان يقول صاح من دعواك على مال مع فلان على مائة درهم
على ان يضم لها فاذا فعل ذلك فالمال لازم للوكيل وكذا لو اضاف المال الى نفسه او
ماله ولم يقل اياضا من مثل قوله صاح من دعواك مع فلان على مائة من مالي او على
مائة درهم على اذع على مائة درهم هذه فان الصلح جائز سواء كان امره او غير امره والمال
لازم للوكيل وليس للمدعي على المدعى عليه سبيل فلو استحققت المائة في قوله جاتي به
يجب عليه ضما فصا وكذلك لو كلف على عبيدي هذا فيستحق العبد ضمن نعمته لو كان
الصلح فيما لا يحمل النقص كالصلح عن دم العمد والمخلع اما لو كان الصلح عن مال منقص الصلح
باستحقاق العبد ودون المالك كما اذا وجد الصلح من المالك وهذا هو الصحيح وكل جماله
يحمل في المهر يحمل في الصلح عن النقص وفيما دون النقص وكل موضع بطلت التسمية
في النكاح بطلت في الصلح كما اذا صاحبه على ثوب ولم يبين جنسه ومقتضى الدابة
ولو صاحبه على خمس مسقط النقص ولا يجب شيء بخلاف النكاح ولو كان الصلح بامر المدعى
رجع عما ادعى عنه سواء كان له ضمن بدل الصلح او لم يقل والامر بالصلح والمخلع يكون امرا
بالضمان ولو قال صاح من دعواك مع فلان على الف درهم هذا موقوف
على اذع المدعي عليه فان جاز ولم يره المال وان لم يخر بطل ولو كان له على رجل الف
فصاحبه على ان يعطيه خمس مائة اليوم ويبريه من الباقي فلم يعطه في اليوم عادت
عليه الالف عند يله خيفه ومحمد رضي الله عنهما وانفتحت البراءة وقال ابو يوسف
البراءة صحيحة وهي على حالها وليس عليه الا خمس مائة واجمعوا ان المدعي لو قال في الصلح
وان لم يعطني اليوم فالالف عليك بحالها فلم يعطه انفتحت البراءة وعادت عليه الالف
ولو قال ابرأك من الخمسة على ان يعطني الخمس مائة اليوم ولم يعطه صحت البراءة
بالاجماع وليس عليه الا خمس مائة ولو اشترى عبدا بالف درهم فوجد به عيبا بقتنه
مائة درهم فصاحبه على اكر من مائة جاز الصلح عند يله خيفه رضي الله عنه وقال لا
يجوز الا بمثل قيمته او بزيادة يغبان الناس فيها ولو كان عبدا بين رجلين وفتته الف

مطلب

الف فاعقده احدهما وهو موثر فصالح شره على اكرم من ختمه به فالرئاسة باطله ولو صاحبه على عرويض وقمة العروض والصلح جائز بالاجماع ولو وجد بالبيع مينا فصاحبه على ان يحط عنه شيئا من العرق كان قدما على رد البيع والمطالبة بالنقصان والصلح جائز وان لم يكن درا عليه باناعه من اخر واخرجه من ملكه فهو باطل ولو زال العيب بعد الصلح فعليه رد ما اخذ **فصل في مسائل المهاييه** ٥
 جملة قول في حقيقته رضي الله عنه في المهاييه في المنافع على ثلاثة اوجه منها مهاييه منافع تحت القسمة وهو مما لا يختلف باختلاف المستعمل فمهاييه صححة مثل ادواجن بين حليين مهاييان على ان يكون كل واحد منهما بعضهما ٥ ومنها مهاييه منافع لا تحقق بنفسه الاصل الا انها غير مختلفة مثل مهاييه العبد من على ان يخدم احدهما احد المولى والاخر المولى الاخر ويكون هذا في معنى العارية لا في معنى القسمة لان قسمة العبد لا يقع عنده ومنها مهاييه منافع مختلفة مثل الدائنين في القاي ميا في ركوها فهد المهاييه لا يقع لاختلاف الذوات واما المهاييه في العلة فانها جائزة ولا يجوز الا بشرطين احدهما ان يكون قسمه الاصل يستحق على ذلك الوجه والثاني ان يكون المنافع غير مختلفة كالدار يستعمل كل واحد بعضهما واما ابو يوسف ومحمد رحمهما الله فيجزان المهاييه في العلة في كل موضع يجوز قسمه الاصل ولا يعتبران خلاف المنافع وعلى هذا قال ابو حنيفة في عيدين من رجلين قضايا على ان يواجر كل واحد منهما احد العبد من لرجل خذلا فلهما ولو قضايا في استغلال عبيد واحد كل واحد منهما شهر الجز بالاجماع ولو قضايا في استخدامهما جاز ولو قضايا في داتين على ان يركب كل واحد منهما واجلا لرجل عند خذلا فلهما ولو قضايا في عليهما فهو على هذا الخلاف وذكر في الاصل في رجلين وريثا دار او مملوكا فلهما على ان يسكن احدهما الدار سنة ويستخدم الاخر العبد سنة انه جائز وهذا محمول على انه جائز لراعيهما فان شرطنا في ذلك ان يواجر كل واحد منهما ما اصابه لرجل في قول في حقيقته لا نعدم الشرطين اللذين ذكرناهما وكذلك لو كانا عيدين وداينين واما ابو يوسف ومحمد اعتبر لراعيهما فيما تحتل القسمة بالتراضي ولهذا قال في العبد الواحد لا يجوز ووال ابو بكر في بقية من انهما ما على ان يكون عند كل واحد منهما خمسة عشر يوما يحب لبيها فان المهاييه باطله

هذا هو الوجه في المهاييه
 وان كان العبد واحدا
 لم يجز له ان يواجر
 الا في العلة

ولا يحل فصل الدين لاجل ما وان جعله في حل الا ان يكون استهلك صاحبه الفضل للدين
 شره له صاحبه في حل فحينئذ يصير في حل لان هبة المشايخ باطله وهبه الدين جارية وان كان مشاعيا

كتاب الهبة

الهبة تصح بالاجاب والقبول اذا صدرت من اهله وهو مالك لها ٥
 واهله ان يكون الواهب حرا بالغ عاقل وان كان عبدا او مكاتب او مدرا او ام ولد او كان في رقبته من الرق او كان صغيرا او مجنونا او لا يملك الشيء الموهوب فانها لا تصح الا ان اصحابنا رحمهم الله قالوا لا بأس للمراه ان تصدق في بيت زوجها باليسير كالزينة وغيره ونحوه ولا يجوز له الكبر واللبس ابو بكر رحمه الله لو قال لرجل وهبت لك عبيدي هذا والعبد حاضر وقبض الموهوب له العبد جاز وان لم يقبل قبلت وكذا لو كان العبد غائبا فقال وهبته منك فذهب واقضيه ولم يقبل قبلت فذهب وقبضه بجوز قال
 الفقيه ابو الليث رحمه الله وبه نأخذ وقال ابو يوسف رحمه الله في النواذر لو قال لرجل هب لي هذا العبد فقال الاخر قد وهبت تمت الهبة ولو وهب الدين من الغريم وابراه منه لم يفتقر الى القبول عند في حقيقته وبطل الرد وقال زفر
 يقف على القبول فان وهب لرجل دينه على اخرا واذل له في القبض منه فقبضه جاز استحسانا فلو وهب الاب لابنه الصغير هبة لا يحتاج الى القبول ولا الى قبض عليه الصغير بمجرد قوله وهبته له ان كان الموهوب معلوما وشهد عليه لهما بمجرد ما هو او غير ولا يكون له يمينه وان لم يشهد عليه فلهبه جارية فيما بينه وبين الله تعالى اذا كان الموهوب معلوما سوا كان الصغير في عياله او في عيال غيره وعلى هذا كل من كان وليا للنسي فوجب منه شيئا انه مملكه النسي بالهبة وان كان الموهوب له من اهله القبيض في القبيض له وان كان صغيرا او مجنونا فحق القبيض لولي له وولي له ابو بكر
 شروعي اياه من حده شروعي على الرتب فان عات الا قرب منه عيبه منقطع ٥
 فوجب للصغير هبة جاز وحق القبيض الذي يملكه في الولاية ولا يجوز قبض غيره الا برقة مع وجود واحد منهم سوا كان النسي في عياله او لم يكن وان لم يكن احد من هؤلاء الاربع

وروي في الحل لوقال
 لغريمه عبيد ودينه
 لم يردم بقدر المدينه
 لانه قيل لا يرد المدينه

كل انسان يفتقر الى القبول
 فلو قال لرجل هب لي هذا
 العبد فقال لا يجوز له ان يواجر
 الا في العلة

والله اعلم بالصواب
 واليه المرجع والمآب
 والحمد لله رب العالمين

مسئلة ١٠٢
 لو قال لرجل هب لي هذا
 العبد فقال لا يجوز له ان يواجر
 الا في العلة

جاز قبض من كان الصبي في حجره وعياله سواء كان ابا او عملا او اخلا او احبا ولو قبض
 له رجل ليس في عياله لم يجز وان قبض الصبي نفسه جاز ولو ان صبيها لجاز وج قد عقلت
 ودخل بها الزوج وطالب بها فوجب لها هبة فقطرت جاز ولو قبض ابوها جاز ولو قبض
 الزوج مع بقا الاب جاز قبضه ايضا ويجوز للقاضي ان يقبض للصغير ما وهب له سواء
 كان الصغير في عياله او لم يكن وكذلك نائب القاضي قوله وان كانت العين في يد
 الموهوب له ملكا بالهبة وان لم يجد فيها قبضا يريد به اذا كانت العين في يده
 وديعه او عارية او مضروبة او مقبوضة بالعقد الفاسد اما لو كانت في يد
 رهننا محتاج الى احد يد القبض قوله وان وهب واحد من اثنين يريد به انه
 اذا قال وهبت منكما هذه الدار والموهوب لهما عيان او قال وهبت منكما
 لكل واحد نصفها ولو قال وهبتها منكما لا حد كما لها وللآخر لها لا يصح الهبة
 عند في حيفه واي يوسف خلا فالحمد اما لو قال وهبت منكما هذه الدار والموهوب
 لهما فقيل ان صح الهبة بالاجماع هذا هو الكلام في الهبة واما في الصدقة فعند
 لا فرق بين الغنيين والفقيرين واما عند في حيفه لو قال للغنيين صدقت عليكما
 هذه العشرة الدراهم او وهبتها منكما لم يجز ولو كانا فقيرين جاز وانما كان ذلك لانه
 جعل الصدقة هبة اذا صادقت الغني والهبة صدقة اذا صادقت الفقير ومن
 اصله انه يحجر الصدقة على اثنين ولا يجوز الهبة فاذا كان هذا هبة في حق الغني لم يصح
 لكون الموهوب لهما اثنين وذكر في كتاب الهبة ان الصدقة على اثنين باطله فصارت
 في حيفه في جواز الصدقة على اثنين روايتان في رواية الجاهل مع الصغير يجوز وفي رواية
 كتاب الهبة لا يجوز وذكر في كتاب الهبة في باب الصدقة ان الصدقة على اثنين
 باطله عن الهبة في المشايخ وغيره وفي حاجتها الى القبض لانه لا رجوع في الصدقة
 اذا تمت ولم يفعل من ان يكون الصدقة على فقير وعلى غني منهم من فرق بين الصدقة
 على الغني والفقير فقال له ان رجوع فما صدق على الغني دون ما تصدق على الفقير
 فجعل الصدقة الواصلة الى الغني هبة وهو موافق لما ذكرنا ومنهم من توى بينهما وقال
 ليس له الرجوع فهما جميعا ولم يجعلها هبة وهو مخالف لما ذكرنا وقال محمد في
 املايه قال ابو حنيفة اذا قال الرجل تصدقت عليك بهذه الدار فدفعها اليه

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

وفي نسخة لو جاز لو
 عمل لغيره من المؤمنين
 جاز ولو وهب لغيره
 شيء من المأكولات قال
 محمد لا يورثه ان ياكل منه
 رجلا قال انه حرام
 اكله من مالي فانه ان
 ياكل ان اذا اكل من
 النفاق امر كرم

مطلب

فهو جاز غنيا كان المقصد في عليه او فقيرا ولا يشيئ للمصدق على الرجوع فيها بوجه
 وذكر في شرح الكرخي انه اذا تصدق على غني في القياس ان يكون له الرجوع الا انقسم
 استحسنوا وقالوا لا يرجع لانه غير من المندقة ولو وهب للفقير ليس له الرجوع كما في
 ولو وهب شيئا يحتمل القسمة لرجل لم يصح عند في حيفه ولو تصدق به عليها جاز
 والصدق بينهما ان من تصدق على شخص لا يقصد بها المكافاة منه وانما يقصد المكافاة
 من الله تعالى ومع الصدقة لله فنصر هذا الشخص ثابا عنه في القبض في النيابة
 يستوي فيها الواحد والاثنان فصح واما الهبة فاما مقصود منها غالبا المكافاة من الموهوب له
 الا ترى الى قوله عليه السلام الواهب الحق نصيبه ما لم يشؤ منها فاذا عوصبه الموهوب
 له بطل حقه في الرجوع لانه ثابت ولم يكن الثواب الا من الموهوب له فعلم ان الهبة يقع لهذا
 الشخص فاذا وهب من اثنين يقع لهما فصح الشيوخ فمنع الجواز ولو اعق ما في بطن جارية
 ثروها جازت الهبة وذكر في كتاب النفاق اذا برحمتها ثروها لم يجز
فصل ولو ان رجلا اخذ ولما للختان واهدي اليه الناس هدايا اختلف المشايخ
 فيها قال بعضهم هو للوالد سواء لو ابي للصغير ولم يقولوا سلموها الى الاب والابن
 لانه هو الذي اخذ الولمة وقد قال عليه السلام الخراج بالعتاق قال بعضهم هي
 للولد لان الوالد اخذ الولمة للولد وقال بعضهم اذا قالوا له الولد فله وان لم يقولوا
 وان لم يقولوا شيئا فهي للوالد قال الفقيه ابو الليث رحمه الله ان كانت
 الهدية مما تصلح للصبي مثل ثياب الصبي او شيئا يستعمل للصبيان فهي له وان كانت
 الهدية ذراعيهم او دنانير او شيئا من متاع البيت او الحيوان فان اهداه احد من اقربا
 الاب او من معارفه فهي للوالد وان اهداه احد من اقربا الاما ومن معارفه فهي للمولود
 وعن في القاسم نحو هذا ورواه في القاسم ولو هبت امرأة لولد لها الذي
 في بطنها ثيابا فولدت فان وضع الولد على الثياب قال ثياب ميراث قال الفقيه
 وعندي ان الثياب لها ما لم تقرأ المرأة انها جعلته ملكا للصبي الا ترى انه لو كان
 للصبي مقدار عشرين سننا وخو ذلك فبسطت كل لله فراشا وبسطت عليه ثوبا
 لم يضر للولد ما لم يقل هذا كذا ثوبا وليس هذا بمنزلة ثياب البدن لانه ثياب
 البدن لما دفعت اليه صار الولد مستمرا لا وصارت الثياب في يده فاستدل به

مطلب

مطلب

مطلب

انما جعلت له اما النوم فلا ثبت له اليد **قوله** ابو القاسم لو جهرا بته في حال
صغرهما او في حال كبرهما لم يثبت له الهبة فان كان ذلك في صحته وذكر في
النوازل **قوله** ابو القاسم لو قالت المرأة لزوجها انت تغيب عن كرا فان مكنتني ولم
تغيب فقد وهبت لك هذا الجانيط فكنت معها ثم طلقها فان ذلك على وجوه احدها انها
ان كانت عن لا هبة فانه لا يجب للزوج ذلك وبطلان الطلاق وبطلانها اذا وهبت له
اليه ووعدها ان مكنت معها فله هبة جازية ولا يبطل الطلاق ورايها اذا قالت
وهبت منك ان مكنتني معي فله هبة فاسدة وهي مخاطرة وخامسها ان صايجها على
ان مكنت معهما على ان تلك الارض هبة له فالصالح باطل والارض مردودة عليها
قوله ابو جعفر لو منع امراته عن زنا ابها حتى يهب مهرها منه ففعلت لم يصح الهبة
وفي رواية هشام عن محمد لو قالت المرأة لزوجها وهو مرض ان مت من مرضك هذا
فمهرى صدقة عليا او انت في حل منه فمات في مرضه ذلك فهو باطل والمهر على
الزوج وعلى هذا اذا كان المال على الاجنبي **قوله** واذا وهبت هبة لاجنبي في اخر
ما ذكره في العوض ان في الموهوب له بلفظ تعلم الواهب بان هذا عوض هبة مثل
ان يقول خذ هذا عوضا عن هبتك او جزا هبتك او مكان هبتك او مكافاة هبتك
او ثواب هبتك او بدل هبتك او في مقابل هبتك اما لو وهبت هبة ولم يقل هذا
لواهب شيئا من هذه الالفاظ او ما يملأها فكل واحد منهما ان يرجع في هبته اذا
لم يحدث في الموهوب ما يمنع الرجوع ولو وهبت لرجل شيئين في عقد واحد فعوضه
احد هبة عن الاخر ينظر ان كان العوض بحال لو لم يعوضه امكته الرجوع فيه لا يصح
عوضا وله ان يرجع في الباقي ايضا وان كان بحال لا يمكن الرجوع فيه بان مراد زاده
متصله يجوز التعوض وليس له ان يرجع في الباقي ولو وهبت منه في عقدين مختلفين
فعوضه احدهما عن الاخر جاز سواء حدث منه ما يمنع الرجوع او لم يحدث
قوله ابو يوسف ان كان لم يحدث فيه ما يمنع الرجوع لم يجز ولو وهبت دارا لرجل ثم
استحق بعضها بطلت الهبة ولو علم الموهوب له الجارية القدر ان والكاتب لا يسقط
الرجوع عنه في حيفه وزفر **قوله** محمد يسقط وروي الحسن عن ابي حنيفة
ولو وهبت لرجل شاه فمضى بها الموهوب له لم يسقط الرجوع عندهما خلا لابي يوسف

مسألة

وتأنيها اذا وهبت
على شرط ان مكنتها
ولم ينفذها حارس
ولم يملكها الطلاق

مطلب

مسألة

مسألة

مسألة

مسألة

وعلى هذا النذر بالتصدق **قوله** او يزيد زيادة متصلة احترازا عن الزيادة
المتصلة فانها لا تمنع الرجوع في الاصل مثل ان يهب لرجل كارية فولدت عنده فان
لواهب ان يرجع في الجارية دون ولدها وكري في جميع الحيوانات والمار وغير ذلك
قوله وان استحق نصف العوض لم يرجع في الهبة الا ان سرده ما بقي في يده لئلا يوجب
مخيرا ان شاء رضى بما بقي من العوض ولا شيء في الهبة وان سارده الى صاحبه ورجع في
الهبة ان كانت بحال قبل الرجوع **قوله** سفيان الثوري رحمه الله لو وهب لرجل
ثوبا فقبضه ثم اختلسه منه واستهلكه يضمن قيمه الثوب للموهوب له **قوله**
الفقيه وهذا قول احتجنا به وهو القياس وبه نأخذ لان الرجوع لا يصح الا بتراضيهما
او حكم الحاكم ولم يوجد ولو حكم الحاكم بالرجوع في الهبة فمكنت في يد الموهوب له
قبل ردّها الى المالك الواهب هلكت امانته ولو وهبت الموهوب له ما وهبت له من
اخر ثم رجع في هبته كان الاول ان يرجع فيها **قوله** والعمرى جارية صورته
ان يقول لرجل اعمرتك من الدار حال جياتك فادمت عود الدار لي فمضى العمرى
وبطل الشرط **قوله** والرقى باطله صورته ان يقول ارقبك من الدار او معنى
الرقى في المراقبة وهي الاضطرار ويكون معناه في هذه الصور ان مت قبل عود الدار
الى ان مت قبلك فميتك فاداسلمها اليه فهي عارية عندي خيفة ومجد **قوله**
ابو يوسف انما هبة صحيحة ولو قال ذاري رقي لك او جسدك كانت عارية بالاجماع
ولو قال ذاري لك هبة سكنى او سكنى هبة فدفعتها اليه هي عارية ولو قال
ذاري هبة تسكنها وسلمها اليه فهي هبة **قوله** ومن يدري ان تصدق بجميع ماله
فله ان تصدق بجزء ما يحب فيه الزكاة فقد انبى ذكره استحسانا اخذ به اصحابنا
والقياس ان تصدق بجميع ماله وبه اخذ زفر ثم لا فرق بين ان يكون مال الزكاة ذهبيا
وفضة وبين ان يكون سائمة او مال الجارية وكذلك اذا دبر جميع ما مملكه وذكر في
الاجناس **قوله** محمد لو قال مالي في المساكين صدقة وله ديون دبراهم على الناس لا
لمرئيه التصديق بها **قوله** ابو يوسف لو قال مالي في المساكين صدقة ولا يئنه له
دخل فيه ارض العشر وارض الحراج **قوله** محمد لا تصدق بها جميعا ولو
حلف ان تصدق بما مملك دخل ذلك كله ومسكنه وخادمه وثيابه ومتاع البيت

مسألة

مطلب

قوله فاذا اكتسبت مالا بصدقت مثل ما امسكت قد قيل في مقدار ماله ان
مستك من ماله ان كان محترقا فمستك قوت يومه وان كان صاحب غلة مستك قوت شهر وان
كان صاحب ضياع مستك قوت سنة وان كان باجرا مستك مقدار ما يرجع اليه ماله

كتاب الغضب

الغضب ضرب من احدى صفات النفس وهو الذي يقع مع العلم والادب لا يتعلق به الماتم
وهو الذي يقع مع الجهل كمن اكل مال غيره وهو يظن انه له والضممان يتعلق بهما جميعا
قوله وان كان مالا مثله فعليه قيمته يريد به قيمته يوم الغضب فان غضب مثليه
وجب عليه رده وان كان مالا ومثله ان كان هائلا والمجد وذات ملك لا سفاوت كاجور
والبيض يضمن بالمثل عندنا وباليتمه عند من فرقوا بقطع عن ابدى الناس ولم يقدروا على تسليم
مثله فعليه قيمته يوم الخصومة عند الحاكم في قول علي حنيفة وقال ابو يوسف
عليه قيمته يوم الغضب وقال محمد عليه قيمته يوم الاقطار عن ابدى الناس
ولو غضب شيئا وزاد ادت قيمته عند الغاصب فقسمه الغاصب فعليه قيمته زائدة
وذكر الطحاوي بان هذا في العبد ماله الدابة يعتبر قيمتها يوم الغضب عند علي حنيفة
ولو زادت ادت قيمته عند الغاصب فباعه من رجل وسلمه اليه لم يضر المصنوب منه
فان وجدته فابا في يد المشتري اخذ وان وجدته هائلا فهو باجرا وان شاع في الغاصب
قيمته يوم الغضب وجزا البيع بين الغاصب والمشتري وان شاع في المشتري قيمته يوم
القبض وبطل البيع بينهما وقال ابو يوسف ومحمد له ان يضمن الغاصب قيمته زائدة
هذا اذا كانت الزيادة متصلة كالشئ وعزلة لك اما لو كانت الزيادة منفصلة بان
ولدت الدابة عند الغاصب فباعها وسلمها اليه المشتري فان وجدتها المصنوب
منه فامتنع في يد المشتري اخذها منه وان وجدتها هائلا لم يكن له جواب في الام على
ما ذكرنا واما في الولد يضمن قيمته بالتسليم وذكر في الاصل اذا غضب جارية فمها الف
زادت في البدل وفي الرجز حتى صادت تساوى الفين جرباها وسلمها وتعد ردها
فلما لك ان يضمن كل واحد منهما الفين ولو حلك خلاي وزوي عن علي بن يوسف عن علي بن
انه ان شاع في الغاصب قيمتها يوم الغضب قوله فان غضب عقارا فمها الفين

مطلوب

وان شاع في المشتري قيمتها يوم الغضب فمها الفين وان شاع في الغاصب قيمتها يوم الغضب فمها الفين

لم يضمنه فمها الفين العقارا انما يكون انعدام البناء فانه سماء او يد هاب ثراية او بغلبة
على الارض حتى يفتي تحت الما او يرد عليه السيل فيذهب بالا بحار والبناء فاذا كان مثل
هذا لا ضمان على الغاصب عند علي حنيفة والي يوسف وقال محمد بن علي الضمان
ان حدثت بين الاسيما بفعل احد من الناس فضمنا على المتلف عند ههما وقال محمد هو
مخير من يضمن الغاصب والمسلط فان ضمن الغاصب رجع بما ضمن على المسلف وان حدثت
بفعل الغاصب وسكاه الضمان عليه بالاجماع ومن حال بينه وبين ملكه او غضب ماله
ومنعه من حفظ ماله حتى هلك لم يضمن وقال محمد في الشئ الكبير لو راب دابة غير
بغير ارم ولم يحركها من مكانها فماتت فيه من غير فعله لم يضمن قوله ومن غضب ماله
يتردد به اذا حصلت الساحة في ملكه بين الحايطين او في وسط البناء وكانوا الجحش الكرخي
وحجمه الله يقول انه متى شئ على نفس الساحة امر رد هالان اصل البناء وقع بغير
حق ولو غضب رضاء وبنى فيها ومعه البناء اكر من قيمة الارض لا سبيل للمصنوب منه
الارض ويضمن الغاصب قيمه ارضه هكدي تروي عن علي بن ابي طالب قوله ومن
غضب ثوبا فصبغه احمر او سوبقا فله بمن فضاجه بالخيار ان شاء ضمنه قيمه ثوب ابيض
ومثل السونق وسلبا للغاصب وان شاع اخدمها وغترم ما زاد الصبغ والشم فيهما
فخصيص الصبغ بالاحمر احراز اغل الاسود فان منديك حنيفة هو مخير ان شاء ضمنه قيمه
ثوب ابيض وترك الثوب وان شاع اخدمه مضبوغا ولا يضمن للغاصب شيئا لان الصبغ بالا
نقصان عنده وعندنا زيادة كالحمر والصبغ انه لا خلاف بينهم في الحقيقة لان جواب
اي حنيفة خرج في وقت كان الصبغ بالاسود نقصانا وعيبا في الثوب وجوابها خرج
في وقت كان السواد زيادة في الثوب فوجب مراعاة العرف والعادة في المصنوع وما
ذكرنا من الخيار ليس على سبيل الاحتياط له خيار ثالث وهو ان يترك الضمان فيكون الثوب
والصبغ شركة بينهما فاذا بيع الثوب قسم منه على قدر حقهما بالخصيص فاصاب
الثوب الا يضر فهو لاصحاب الثوب وما اصاب الصبغ فهو للغاصب وزوي عن محمد بن
غضب ثوبا فمته لا تؤول درهمها فصبغه بعصفر فصار الثوب ليا وي مشر في درهمها
قال انطرب لا تؤول هذا الصبغ في قيمه ثوب لا يرضى قيمته فان كان يريد في قيمته خمسة
درهم غرم الغاصب خمسة دراهم ولو استخدم عبد غير بغير من في حاجه له او اذ

مطلوب

مطلوب

مطلوب

والعاصب بالخيار وان شاء اعطاه ثم اشبهه وان شاء اعطاه فمتممه بالنقص اما اذا كانت
في مكان الحصوصة كتمتها في مكان الغصن فلم يغصب منه ان يطالبه بالمثل وقال
اصحابنا اذا ابر المعضوب منه العاصب من ضمان العين وهي عده في يده سقط عنه الضمان
وقال لا يسقط وان تصرف المعضوب منه في العين صارها بضامها كما اذا استقدم
العبد وكان ثوبا فلبسته او دابة فركبها سوا علم ان العين له او لم يعلم وبهر العاصب من ضمان
وكذلك ان كان المعضوب طعاما فاكله او اطعمه فمفسده للعاصب او كان ثوبا فلبسته
ايه فقد يبري العاصب من الضمان علم بذلك او لم يعلم ولو زوج المعضوب منه الجارية
من العاصب بولي في قياس قول في يوسف ولم يرد في قياس قول في حنيفة وذكر في
الاصول ان من فتح باب ففصل فطائر منه الطائر لم يغصب وكذلك اذا فتح باب الدار فخرج
منها العبد او حل قيد عند فرب وعنه محمد انه قال دابة في مربوط رجل جاز انسان فتح
الباب فذهب الدابة فهو ضامن لها وان حل مربوطا رجل ففتح الباب اخرا الضمان على
الذي فتح الباب وقال في العبد اذا فتح الباب او حل قيد فرب ضمن فتمته ان كان محبوا
قال وقال ابو حنيفة لا ضمان عليه في جميع ذلك وقال السافعي ان طار الطائر
من فوه يضمن وان طار بعد مهله لم يضمن وقال اصحابنا رحمهم الله فمن حل مربوطا فذهب
ذاب ضمن وان كان دابة فماتت به الشمس فذاب لم يضمن ولو دخل منزل رجل اذنه واخذ ثوبا
لينظر اليه بغير اذنه فوقع وانكسر فلا ضمان عليه وان فعله في السوق ضمنه ولو الف
متم خسر الذي ضمن فتمته معناه بالقيمه سقط ما وجب عليه باللاف لان الواجب
على المتم هو الخمر لانه مثل كسائر المكالات والموزونات هكدي ذكر الشيخ الامام ابو العباس
الناطفي في الاجناس ولو غصب حطة فردعها او نوي فغرسه فبنت او قصبان كرم او سجد
فغرسه فبنت فليس للمغضوب منه ان اخذ شيئا من ذلك هكدي ذكره القدوري
في شرح الكرخي

كتاب الوديعة

قوله فان حفظها بغيرهم او اودعها عند غيره ضمن سريده ان الوديعة اذا اكلت
عند الثاني ضمن الاول عندك حنيفة ولا تسبيل له على الثاني وقال هو مخير بين
الاول والثاني فان ضمن الاول لم يرجع على الثاني وان ضمن الثاني مرجع على الاول واجمعوا ان

في حنيفة ان يضمن الثاني ولو اودعها عند غيره فماتت هكدي
في حنيفة ان يضمن الثاني ولو اودعها عند غيره فماتت هكدي
في حنيفة ان يضمن الثاني ولو اودعها عند غيره فماتت هكدي
في حنيفة ان يضمن الثاني ولو اودعها عند غيره فماتت هكدي
في حنيفة ان يضمن الثاني ولو اودعها عند غيره فماتت هكدي

مسألة

مسألة

مسألة

في

مسألة

الثاني لو استهلكه تخير المودع كما في الغصب **قوله** ولو اودع ان يحفظها بنفسه
ومن دعه عياله برى بالعيال من هوساكن معه ومحرم عليه نفقته من اجير وغلامه واجرة
وولد وغيرهم ويدخل فيه العبد المأذون الذي ماله في يده والشريك المفوض
والعنان وان لم يكونا في عياله ولشروط في الاجير ان يكون اجيرا مشاهرة وطعما منه
وكسوته على المستاجر ولو كان يدفع اليه دما هره نفقه على نفسه او كان اجير ميا ومعه فانه
ليس من عياله الذي له ان يحفظ الوديعة به حتى لو دفعها اليه فسلكت عنده ضمن المودع
وهذا الذي ذكرنا فيما اذا اودع عنده شيئا ولم يره صاحب الوديعة عن حفظها بمن
في عياله اما اذا افواه عن ذلك ودفعها اليه بعض من لقاه عنه فضاغت الوديعة بيطران
كان المودع جدي بذا من دفعها اليه ضمن وان كان لا بعد بها من ذلك ودفعها اليه وضاعف
وهذا كما اذا اودع عند من جلد دابة ولقاه ان سلبها بظلمته وهو لا يجد من ذلك
فسلم الدابة اليها فضاغت عند هاهنا لا يضمن **قوله** فان خلطها المودع بماله حتى لا يتميز
ضمنها فخلط على اربعة اوجه احدها خلط بطريق المجاور مع تيسر التمييز كخلط دماهم
البيض بدراهم السمود وخلط الذهب بالفضة فهذا لا يقطع حق المالك بالاجماع ولو كان
قبيل التمييز ماله امانة كمالوهك قبل الخلط والثاني خلط بطريق المجاورة مع تعذر
التمييز كخلط الحنطة بالشعير وهذا يقطع حق المالك في بعض الروايات لانه وان
امكن بتمييز الحنطة من الشعير لكنه لا يمكن اتصال دماهم المودع بعينه غالبا لعدم خلط الحنطة
من حبات الشعير والشعير من حبات الحنطة والواجب في الوديعة رد عينها دون بدلها
شواكات من ذوات الامثال او لم تكن والثالث خلطه بطريق المجاورة للجنس
بخلاف الجنس كخلط الدهن بالعتل وهذا ايضا يقطع حق المالك بالاجماع والرابع خلط
بطريق المجاورة للجنس كخلط دهن اللوز بدهن اللوز ودهن الخبز بدهن الخبز ولا يقطع
المجازة كخلط الحنطة بالحنطة ودراهم البيض بدراهم البيض وهذا يقطع حق المالك
عنه اني حنيفة رضي الله عنه لتعذر اتصال عين حقه اليه وقال هو مخير ان يشا ركه في
المخلوط وان شا ضمنه مثله هذا فيما اذا اخلط بفعل احد من الناس وخلط الاخرى من
في عياله المودع كخلط المودع فان اخلط بمن غير فعل احد بان اسحق الجوان فان اخلطها
او الكيسان وما اسببه ذلك فهو شريك لصاحبه في المخلوط فما هلك هلك من الماهما

وما بقي في لحيته فان كان المخلوطان احدهما خيطه والاخر شعيرة فان لم يبقا على شيء من المخلوط وضرب صاحب الخيطه بقيه الخيطه مخلوطا بالشعيرة وضرب صاحب الشعيرة بقيه الشعيرة مخلوطا بالخيطه **قوله** وان اتفق المودع بعضها ثم رد مثله وخطها بالباقي فمن اجمع انما ذكر خطه بالباقي احترازا عن هلاك ما بقي قبل الخلط فانه يهلك امانه فاذا خطها بالباقي في صا ومتعد يا خلط ماله مال الوديعه على وجه لا يميز فان اخذ بعضها على نه الاتفاق ولم يبقها في خطها بالباقي فمهلك كله لا ضمان عليه **قوله** فان طلبها صاحبها فليجدها اياها ضمنها يسترد به ان لم يدعي اقام عليه بينه بعد **قوله** فان غدا في الاعتراف لم يبرأ من الضمان يسترد به انه صدقه في دعواه بعد الجحود والانكار وادعي هلاكها او بعت على انكاره فقامت عليه البيه ثم ادعي انها هلكت قبل الجحود فانه ليرأى من الضمان وان اقام على ذلك بينه وان صدقه المودع برى من الضمان وقال محمد في الاصل ان اقام بينه انها هلكت قبل الجحود سقطت منه فانه صدق الوديعه بحضر المودع او حضره وجله ضمنها وان جدها بعد حضرتها قال زفر رحمه الله ضمنها وقال ابو يوسف لا ضمان عليه وبه ما خذ لان الانسان قد يخفي عنه من الطهور فنجوده في مثل هذا الموضع يكون حفظا فان طلب صاحب الوديعه ودعيته وقال المودع قمت فنتسيتها فضاغت ضمن ولو قال سقطت مني لم يضمن ولو قال اسقطها ضمن ولو كانت الوديعه دابة فاصا لها شيء فامر المودع بعلاجها فاجابها رجل فماتت من ذلك ضمن قيمتها والمودع بالخيار بين ضمن المودع وبين ضمن المعالج فان ضمن المعالج يرجع على المودع بما ضمن ان كان لا يعلم بان الدابة وديعه وان كان يعلم به لم يرجع وان ضمن المودع لا يرجع على المعالج وان اودع عند صبي مالا فمهلك في يده لا ضمان عليه بالاجماع وان استهلكه ينظر ان كان الصبي مالا وناله في النجاة ضمن بالاجماع وان كان مجورا عليه ان قبل الوديعه باذن وليه فمهلك وان قبل ذلك بغير اذنه فلا ضمان عليه في الحال ولا بعد الا دراك عندهما وقال ابو يوسف يجب عليه الضمان في الحال ولو كان مكان المال عبدا فقتله الصبي فدفعه على عاقلة بالاجماع ولو خفي حنايه فيما دون الفيس كان رسته في ماله في قولهم ولو اودع عند العبد وديعه فمهلك عنده فلا ضمان عليه بالاتفاق وان استهلكه ينظر ان كان مالا وناله في النجاة او مجورا عليه وقبولها باذن مولا

طلب
م

ضمن بالاجماع فيكونه يباع عليه وان كان مجورا عليه وقبولها بغير اذن مولا ضمن بعد العتق ان كان العبد بالغاعا فلا ضمانا في حيفه ومحمد وقال ابو يوسف ضمنها في الحال وكل شيء استهلكه من غير ايداع ضمنه بالاتفاق وان كانت الوديعه عبدا فمهلك في النفس وفي ما دونها بواحد من الحال وبمير المولى بالدفع او في القتل وقال في الجامع الكبير لو اودع عبدا مجورا فدفع العبد اليه مثله فمهلك فعندنا في حيفه يضمن الاول بعد العتق ويضمن الثاني في الحال وعندنا في يوسف يضمن اياها في الحال وعند محمد يضمنان بعد العتق في روايه وفي رواية يضمن الاول بعد العتق ويضمن الثاني في الحال والثاني ان يرجع على الاول وفي الترتيب عن يمين حيفه ليس للمولى ان يضمن واحدا منهما في الحال استند الي الجامع ايضا ولو اودع عند ثالث مثله فعندنا في حيفه لا ضمان على الاول والثالث وفي ضمن الثاني في الحال وعندنا في يوسف له ان يضمن اياها في الحال وعند محمد ليس له ان يضمن الاول ماله بعينه ويضمن في الاصل شاء في الحال **قوله** وللمودع ان يسافر بالوديعه وان كان له حمل وموته فعندنا في ذلك انما هو قول في حيفه رضي الله عنه موالها بالخروج او قصره **قوله** محمد رحمه الله ليس له ان يسافر بها فان فعل ذلك ضمن حال الخروج بها وقصره **قوله** ابو يوسف ان طال الخروج فمكاف له محمد وان قصر فمكاف ابو حنيفة م استثنى ابو حنيفة مثله واحده وهي ان الوديعه لو كانت طعاما ما جبرنا فصار فمكاف الطعام فانه يضمن استئناسا لانه يحتمل ان يستغرق قيمه الطعام بالموت وهذا كله اذا كان الطريق امنا اما اذا كان مخوفا ضمن الوديعه في الفصول كلها ودرى اذا كان الطريق امنا وبغاه صاحب الوديعه عن المسافر لها الا ان يضطر بان قصد السلطان اخذها **قوله** واذا اودع رجلا عند رجل شيئا مما يقسم ثم حضرا حدهما يطلب نصيبه منها لم يدفع اليه شيئا حتى يحضر الاخر عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف يدفع اليه نصيبه قال محمد رحمه الله قولنا في ضمنه افيرو قولنا في يوسف او سمع هكذا يذكر في الراسع وذكر صاحب الكتاب قول محمد مع اني يوسف فان دفع اليه نصيبه فمهلك في يده ثم حضر الاخر فله ان اخذ ما بقي في يد المودع فان هلك ما في يد المودع هلك امانه بالاجماع وله ان يشارك صاحبه فيما اخذ بالاجماع اما عند يمين حيفه فلا نه متعدد في الاخذ ويخير من ان اخذ نصف المقبوض من شريكه او من المودع واما عندنا في يوسف انما يثبت له ولا يه اخذ نصيبه بشرط

سلامه نصيب الاخر فلم يترك الوديعة مما قسم كالجوار والحيوان
 فخر احد هما وطلب نصيبه فلم يردع ان يمنع من ذلك بالاجماع ولو اودع عند جمل
 مما قسم ليرجى ان دفع احد هما نصيبه الى الاخر سواء قسمها لهما شرعا الى صاحبه او لم
 يقسمها لهما ولو فعل ذلك ففعل في يد من ضمن المسلم نصف الوديعة عند حيفه ولا
 يضمن القابض شيئا ولا ضمان عليه وان قال احفظها في هذا البيت فحفظها في
 بيت اخر من الدار لم يضمن يترد به اذ الركن الميت الذي حفظها فيه انقص حرا من الميت
 الذي امره بالحفظ فيه اما لو كان البيت الذي احرز من الاول او متساويا لم يضمن ولا على هذا
 اذا قل له احفظها في هذه الدار وهي في يده وحفظها في دار اخرى من يده اخرى فانها
 اذا تساوت في احرزها وكانت النامية احرز لم يضمن وان كانت الاو احرز ضمنها ولو قال
 لرجل خذ هذا الثوب وديعة عندك وسكت وغاب المودع شرعا في الاخر وترك الثوب
 فضايع ضمنه ولو وضع الثوب عند من لم يقبل شيئا ولو قال لا قبل الوديعة لا ضمان عليه
 ولو اودع عند رجل خطه او ثوبا ففسدته الفاسق فان كان المودع قد اخلع على ثوب معروف
 فلم يضمن ولو كان اخصر المودع بذلك لم يضمن **فصل**
 الامانات كلها تقبل مضمونة بالموت اذ الربيعين جمعة صالحة الا في ثلاث مسائل
 احدها اذ مات متولى الوقف ولا يعرف حال الغلة اليه اخذها من الوقف والمانى
 اذا خرج السلطان الى الغزو فغرموا غنمه فادع شيئا منها عند بعض العامين فمات
 بمجهلا والثالث احدا للمسا ومن اذ مات بمجهلا وفي يده مال الشركة فان في هذه
 المسائل الا ضمان عليه وفي نوادر هشام عن محمد فاضل قض مال التيم فوضعه في يده ومات
 بمجهلا فهو دين في يده وان دفعه الى شخص لا يدري به من دفعه لم يضمن القاضى وعنه
 ايضا في نوادر ابن رستم لو قال القاضى ضاع المال عندي او انفقته على التيم لا
 ضمان عليه ولو مات قبل بيان السبب ضمن ولو مات المستودع ولم يبين حال الوديعة
 فهي دين في يده ولو لم يمت المستودع ولكن من خونا مطبقا وقد وقع الاياس من رجوع
 عقله اليه ففي دينه ومنه ومنصب القاضى له ولما يقبضها من ماله واخذها قبل
 نقه من الذي يدفع اليه المال فان افاق بعد ذلك وادعى انه ردّها اليه او ضاعت عنده
 او قال لا ادري ما حالها علف عليها ورجع عليه بماله وان علم انه دفعها الى امراته

مسألة
مسألة

مسألة

اخذت المراهبة فان ادعت انها ضاقت او سرق حلفت ولا ضمان عليها ولا في مال
 وان ادعت الرد على زوجها فالقول قولها ولا ضمان عليها فان ترك الزوج ما اصابه
 الوديعة قياتنا فيما وردت من زوجها فان قيل له قبل موته ما فعلت وديعة ولا يقبل
 دفعها الى امرأتى وهي عند هيام مات فسللت لراه عنها فانكرت فالحلف ولا شيء عليها
 فان وردت منه شيئا فالوديعة دين فيما وردت منه لا لئلا انكرت زعمت انها عنده ومات
 وهي من عليه والجواب في المضاربة ذلك وان قال المستودع اودعها عند
 فلان الصير في ثمرات وانكر الصير في القول قوله ولا ضمان عليه ولا على الميت وان
 دفعها الى الصير في بيته او اقر من الصير في ثمر ما جميعا كانت الوديعة ديناً في تركه
 الصير في ولا شيء على المستودع وان مات هو والصير في ثمر ما جميعا كانت الوديعة ديناً في تركه
 فالقول قوله مع مبيته ولا ضمان على واحد منهما فان كان الوديعة جارية فمات
 المستودع وورثها جارية بعد موته فلا ضمان عليه وان لم يورثها جارية بعد موته فماتت
 الورثة قد ماتت او هربت او ردّها عليه لم يقبل قوله في ذلك لا لهم يدفعون
 الضمان عن انفسهم فان تغيرت قيمتها بزيادة او نقصان كانت قيمتها اخر ما راها جارية ديناً
 في ماله بقصته قيمتها عما كانت او زادت وكذا الجواب في العارية والاجارة وقال
 في نوادر ابن رستم عن محمد لو دفع اليه الف درهم لشترى وبيع لرب المال باجرة
 في كل شتر عشرون دراهم فمات ولم يدر ما فعله وقد ترك رقبته واثباتها صار كله ديناً
 في مال الميت وكذا في ارض فيها من ارضه والبدر منها او من احد هبها فمات المزارع
 والزرع قد احصى او حصن فلم يدر بعد موته قال محمد رحمه الزرع يوم مات
 او مثل الطعام الذي كان في يده يوم مات صار ديناً في مال الميت وفي اجماع الكبار
 ان قال المستودع لصاحب المال قد قبضت بعض وديعتك فمات فقال صاحب
 المال لم اقبض شيئا فقالت الورثة قد قبضت تسعماية وتبقى مائة لا تصدق الورثة
 ويقال لصاحب المال لا بد ان تقر قبض شيء منها وحلف على ما بقي ولو قال لصاحب
 المال في حياة المستودع او بعد موته قد قبضت بعض وديعتي كان القول قوله في مقدار
 ما يقر مع مبيته وفي الها رو في اوفال المستودع دفعت البعض الى صاحبها وهي
 البعض عندي فقال رب الوديعة الذي في عندي خمس مائة وقالت الورثة كانت مائة

مسألة

فَلَقَوْلُ قَوْلِ الْوَرِثَةِ مَعَ بَيْنِهِمْ وَأَنَّ الْقَالَ فِي حَيَاتِهِ دَفَعَتْ الْوَدِيعَةَ إِلَى صَاحِبِهَا أَلَا
 شَيْءًا مِمَّا فِي حَيَاتِهِ أَوْ اسْتَهْلَكَهُ وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي مَقْدَانٍ مَعَ بَيْنِهِ وَأَنَّ الْقَالَ
 الْمُسْتَوْدِعَ قَوْلُ صَاحِبِ بَعْضِهَا وَقَوْلُ بَعْضِ الْقَوْلِ الْمُسْتَوْدِعَ فِي مَقْدَانٍ مَعَ بَيْنِهِ
 وَلَوْ هُنَّ طَيْبَاتَانِ يَأْوِي مَالَهُ بِلَايَيْنِ مِنْهُمَا وَقَضَى الْمَرْفُوعُ مَاتَ وَلَمْ يَوْجَدْ الطَّيْبَانِ
 فَهُوَ ضَامِنٌ لِقِيمَتِهِ وَيَقْبُضُ الْوَرِثَةُ مِنْهَا بِلَايَيْنِ وَيُرَدُّ مِنْ سَبْعِينَ مِنَ التَّرَكَةِ إِلَى الرَّاهِنِ وَهَذَا
 كُلُّهُ عَلَى قِيَاسِ قَوْلِ لِي خَيْفَهُ وَالْإِسْنَادُ يُونُسُ بْنُ زَيْدٍ وَرِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ

مسألة

كِتَابُ الْعَارِيَةِ

الْعَارِيَةُ جَائِزَةٌ وَهِيَ تَمْلِكُ الْمَنَافِعَ بِغَيْرِ عَوَضٍ وَأَنْ تَعْدِيَ الْمُسْتَعِيرُ ضَمْنُهَا وَأَنْ هَلَكَتْ
 مِنْ غَيْرِ قَعْدٍ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَنَّ الْعَارِيَةَ أَمَّا لَا يَضُرُّ لِعَدَمِ
 شَرْطِ الضَّمَانِ أَمَّا لَوْ شَرَطَ الضَّمَانُ فَهَلْكَتْ عَنْهُ ضَمْنُهَا لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَصَفْوَانِ
 قَالَ لَهُ أَغْضِبْنَا مَا أَخَذَ هَذَا يَأْخُذُهَا بِأَلْعَارِيَةِ مَضْمُونَةٍ وَأَخَذَهَا بِشَرْطِ الضَّمَانِ
 قَوْلُهُ وَعَارِيَةُ الدَّرَاهِمِ وَالْأَنْبَارِ وَالْمَخِيلِ وَالْمَوْزُونِ قَرْضٌ يَسْرُدُ بِهِ إِذَا اسْتَعَارَهَا
 وَلَمْ يَبَيِّنْ حَقِّقَةً مَا يَنْفَعُهَا أَمَّا إِذَا بَيَّنَّ الْحَقِّقَةَ بَانَ الْقَسْرُ فِي بَيْنِ الْإِلْفِ حَتَّى إِعْيَرَهَا
 بِهَا الْمَوَازِينُ قَالَ أَعْرَضَ عَنْ هَذِهِ الْأَكْبَارِ مِنَ الدَّرَاهِمِ وَالْأَنْبَارِ حَتَّى تَحْمَلَ بِهَا الْيَوْمَ فَدَنَ
 عَارِيَةً لِأَنَّهُ يَبَيِّنُ أَنَّهُ لَا يَرُدُّ اسْتَهْلَاكَ الْعَيْنِ فَانْهَكَتْ مِنْ غَيْرِ قَعْدٍ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ خِلَافَ
 مَا إِذَا نَصَّ عَلَى اسْتَهْلَاكَ الْعَيْنِ وَسَكَتَ عَنْهُ وَلَوْ قَالَ أَعْرَضَ فِي ذَلِكَ أَوْ تَوَبَّاهُ فَانْ
 ضَاعَ فَمَا ضَامِنٌ لَهُ لِشَرْطِ الْغَوِّ لَا يَضْمَنُ أَنْ تَعْدِيَ الْمُسْتَعِيرُ فِي الْعَارِيَةِ بِأَنْ اسْتَعَارَ
 دَابَّةً إِلَى الْحَجْرِ أَوْ إِلَى الْبَصْرِ فَتَحَاوَزَهَا فَعَطِطَتْ ضَمْنُ قِيمَتِهَا عِنْدَ التَّحَاوُزِ وَلَا يَرُدُّ مِنَ الضَّمَانِ
 بِالرَّجُوعِ إِلَى الْحَقِّقَةِ أَوْ إِلَى الْبَصْرِ حَتَّى يَرُدَّهَا إِلَى صَاحِبِهَا خِلَافَ الْوَدِيعَةِ فَانْ مَتَى عَادَ إِلَى
 الْوَدِيعَةِ سَقَى وَدِيعَةً مَا كَانَتْ وَكَانَ بُوْحَيْفَهُ يَقُولُ وَلَا أَنَّهُ بَرَأ كَمَا فِي الْوَدِيعَةِ مُرْجِعُ
 وَقَالَ لَا يَرُدُّ وَلَوْ اسْتَعَارَهَا لِلْحُلِّ فَحَمَلَ عَلَيْهَا مَا لَا تَطْبِقُ وَأَسْتَعَارَهَا لِالاسْتِمَالِ
 فَاسْتَعَارَهَا لِيْلًا وَفَهَا أَخَارَ جَاعًا مِنَ الْعَادَةِ فَعَطِطَتْ ضَمْنُ قِيمَتِهَا وَأَنْ اسْتَعَارَهَا إِلَى مَكَانٍ
 مَعْلُومٍ فَدَهَبَتْ لَهَا إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ الْمَكَانِ فَهُوَ ضَامِنٌ وَأَنْ كَانَ مَا دَهَبَ إِلَيْهِ أَقْرَبَ مِنْ

د

الْمَكَانِ الْمُسَمَّى وَلَوْ اسْتَعَارَهَا وَلَمْ يَدَّهَبْ إِلَى حَيْثُ اسْتَعَارَهَا إِلَيْهِ حَتَّى مَضَتْ الْمُدَّةُ فَعَطِطَتْ ضَمْنُ
 قِيمَتِهَا وَلَوْ اسْتَعَارَهَا يَوْمَ مَيِّتٍ أَوْ مَلَأَهُ فَعَلِيهِ زِدَهُ عِنْدَ نَقْضِ الْمُدَّةِ وَأَنْ لَمْ يَرُدَّهُ مَعَ الْقَدَرِ
 عَلَى الرَّدِّ فَهَلْكَتْ عَنْهُ ضَمْنُهُ سَوَاءً كَانَ مُسْتَعْمِلًا لَهُ أَوْ لَمْ يَكُنْ قَوْلُهُ وَإِذَا اسْتَعَارَ أَرْضًا
 لِبَنِي فِيهَا أَوْ مِنْ حَازٍ وَلِلْمُعِيرِ أَنْ يَرْجِعَ فِيهَا وَيَكْلِفَهُ قَلْعُ الْبَنَاءِ وَالْغَرْسِ فَهَذَا عَلَى جَمْعٍ
 أَمَّا أَنْ وَقْتُ الْعَارِيَةِ أَوْ لَمْ يَوْقُتْ فَانْ لَمْ يَوْقُتْ فَلِلْمُعِيرِ أَنْ يَرْجِعَ فِيهَا مَتَى شَاءَ وَكَلْفَهُ قَلْعُ
 الْبَنَاءِ وَالْغَرْسِ وَيَسْلُهَا إِلَى الْمُعِيرِ كَمَا قَبَضَهَا فَانْ كَانَتْ الْأَرْضُ يَقْضَى بِذَلِكَ أَنْ يَرْضَى الْمُعِيرُ بِالْقَيْصِ
 قَلْعَهَا فَانْ طَلَبَ الْمُسْتَعِيرُ أَنْ يَضْمَنَ الْمُعِيرُ قِيمَةَ الْبَنَاءِ وَالْغَرْسِ مَقْلُوعًا فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى ذَلِكَ
 وَكَلْفُهُ بِالْقَلْعِ فَانْ لَمْ يَرْضَ أَنْ يَسْتَرِدَّ الْأَرْضَ نَاقِصَةً ضَمْنُ قِيمَةِ الْبَنَاءِ وَالْغَرْسِ مَقْلُوعًا
 غَيْرَ بَابٍ وَلَا تَلَفَتْ إِلَى قَوْلِ الْمُسْتَعِيرِ وَأَنْ وَقْتُ الْعَارِيَةِ إِلَى عَشْرِ سَنِينَ مِثْلًا مِثْلًا غَيْرِ
 ثُمَّ ارَادَ الرُّجُوعَ قَبْلَ مَضِيِّ الْمُدَّةِ فَلَهُ ذَلِكَ وَلَكِنْ لَا يَكْلِفُ الْمُسْتَعِيرُ قَلْعَ الْبَنَاءِ وَالْغَرْسِ
 وَالْمُعِيرُ يَحْبِرُ أَنْ شَاءَ سَطْرًا مَضَى الْمُدَّةَ فَخَبَرَهُ عَلَى الْقَلْعِ أَوْ غَيْرِهِ لَمْ يَضْمَنْ قِيمَةَ الْبَنَاءِ وَالْغَرْسِ مَقْلُوعًا
 أَنْ كَانَتْ الْأَرْضُ يَقْضَى بِالْقَلْعِ وَأَنْ شَاءَ ضَمْنُ قِيمَةِ الْبَنَاءِ مَا هُوَ مِثْلُ قِيمَةِ الْغَرْسِ بَابٍ وَكَوْنِ
 الْبَنَاءِ وَالْغَرْسِ لَمْ يَلِمْ لَهُ غَيْرُ ذَلِكَ وَلَوْ اسْتَعَارَهَا لِلزَّرْعَةِ فَرَعَهَا ثُمَّ ارَادَ الرُّجُوعَ لَمْ يَلِمْ لَهُ
 وَتَرَكَ بِالْأَجْرِ إِلَّا أَنْ يَخْتَصِمَ الرُّزْعَ وَلَوْ اسْتَعَارَ الْعَبْدَ الْمَجْزُورَ شَيْئًا فَاسْتَهْلَكَهُ فَهُوَ عَلَى
 لِاخْتِلَافِ الَّذِي ذَكَرْنَا لَوْ كَانَ مَوْدِعًا **فصل** وَعَلَفُ الدَّابَّةِ الْمُسْتَعَارَةِ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ
 وَالْكُسُوفُ عَلَى الْمُعِيرِ وَلَوْ اسْتَعَارَ عَبْدًا لخدمته فَعَلِيهِ نَفْسُهُ وَلَوْ أَعَانَ مَوْلَاهُ فِيمَقَّتَهُ
 عَلَى الْمَوْلَى وَالْإِسْتِعَارَةُ أَنْ يَقُولَ أَعْرَضَ فِي عَمَلِكَ لخدمته وَلَا عَارَةَ أَنْ يَقُولَ الْمَوْلَى
 حَتَّى عَمِلَ بِهِ وَاسْتَعْدَمَهُ مِنْ غَيْرِ طَلَبٍ مِنَ الْمُسْتَعِيرِ وَلَوْ نَامَ فِي الْمَفْارِقِ وَمَقُودُ الدَّابَّةِ فِي
 يَدِهِ فَقَطَعَهُ السَّارِقُ فَدَهَبَ لَهَا لَمْ يَضْمَنُ وَلَوْ مَدَّ الْمَقُودَ فَتَرَعَهُ مِنْ يَدِهِ وَلَمْ يَشْعُرْ بِذَلِكَ
 ضَمْنُ هَذَا إِذَا كَانَ يَوْمُهُ مَضْطَجِعًا دَلَّ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَوْنَامٌ خَالِسًا وَلَيْسَ الْمَقُودُ فِي يَدِهِ لَا يَمُودُ
 مَضْطَجِعًا وَفَرَسٌ فِي السَّابِ أَنْ يَمُودَ إِذَا نَامَ جَالِسًا فَسَقَتْ الْوَدِيعَةُ لَمْ يَضْمَنْ لَدَلَّ
 هَاهُنَا وَلَوْ ضَاعَ ثُمَّ طَلَبَهُ صَاحِبُهُ فَوَعْدَ لَهُ بِالرَّدِّ وَلَمْ يَجِبْ بِالضَّيَاعِ فَوَجَعَ ثُمَّ أَخْبَرَ بِهِ
 سَطْرًا لَمْ يَكُنْ لِشَيْءٍ مِنْ جُودِهِ لَمْ يَضْمَنُ وَأَنْ كَانَ أَيْدِيًا مِنْهُ ضَمْنُ هَذَا خِلَافَ الطَّائِفَةِ فِي
 الْقَاهِرَةِ لَمْ يَضْمَنْ الضَّمَانُ وَلَوْ طَالِبُهُ بِالْعَارِيَةِ فَقَالَ نَعَمْ أَدْفَعُ إِلَيْكَ ثُمَّ فَرَطَ فِي الْأَدَاءِ
 حَتَّى مَضَى عَلَيْهِ ثُمَّ سَرَقَ أَنْ كَانَ عَاجِرًا عِنْدَ الطَّلَبِ عَنْ الدَّفْعِ لَمْ يَضْمَنُ وَأَنْ كَانَ فَادْرَاعِيَهُ أَنْ

نقل المعبر عن الخط أو سكت يعنى ولو نص على الرضا لم يعنى ولو استعار بقرا استعماله
تركه في المربع ضاع ان علم ان المعبر يعنى كما جرت العادة لم يعنى وان لم يعلم ضموا لو
استعار ذهابا فقد ثبتا ان كان الصبي لا يسطح جفط ما عليه ضم والاولا ولو لم يلق
المستغفر للسر او لم يعنى ولو استعار ثورا لم يستعمله فخرته مع ثور ليا ويضعف ثمة
فقطب الثور المستعار وكان الناس يفعلون مثل ذلك لم يعنى وان كانوا لا يفعلون مثله

كتاب اللقيط

قوله اللقيط حر معناه ان من ادعى كون اللقيط عبدا لم يثبت له ادعواه
بجرد قوله الا ان يقيم على ذلك بينة وان بلغ عدل قبلت شهادته كما يراد بالعدو واحد
فادفعه وان ادعى رجل انه عبده وصدقه اللقيط فانه ينظر ان جرى عليه احكام الاحرار
من قبول شهادته او حذافه في نفسه دون قذف امه وما اشبه ذلك من الاحكام
لا يصير عبدا بتصديقه امه وان لم يجر عليه شيء من احكام الاحرار فهو عبد للذي
ادعاه وقال ابو حنيفة اذا ادعى المملوك ان لقيطها فهو ابنها ويكون عبدا وقال
محمد هو ابنها ويكون حرا ذكر في القرب وفي عمدة المفتي ولو ادعى اللقيط عبدا
وحر او حر او ولي ولو ادعاه مسلم وذم في مسلم اولى وقال الشافعي هما سواء في
المسلمين جميعا **قوله** ونفقته في بيت المال فدية اذ للمملوك مال اما اذا كان له
مال بان وهب له او كان شذوذا عليه فنفقته في ماله **قوله** فان وجد في قومه
من قري اهل الدعة او في بيعة او كمينه كان دميها محلة في ماله لا يخلوا اما ان
يكون المملوك مسلما والمصر من امصار المسلمين او يكون المملوك كافرا والمصر من امصار
الكفار او يكون المملوك مسلما والمكان مكان الكفار او يكون المملوك كافرا والمكان
مكان المسلمين والجواب في هذا انه ان اجد المملوك والمكان فاحكم له دون غيره
وان اختلفا فقد اختلفت الرواية فيه ذكر في كتاب اللقيط انه يعتبر المكان وذكر في باب
الدعوى انه يعتبر الاسلام اما كان زوي عن محمد انه قال لا انظر الى الموضع الذي
وجد فيه منجدا كان او غير وانما هو لمن البقطة او ادعاه وذكر في شرح الكرخي ان

كان على اللقيط زي اهل الاسلام فهو مسلم وان كان عليه زي اهل الكفر فهو كافر والمعتبر هو
الذي دون الواحد والمكان وعن محمد بن جعفر اللقيط فادعاه النصراني قال ابنه
فان كان عليه زي اهل الاسلام فاني اجعله مسلما ويكون ابنه وان كان عليه زي الكفار فهو
ابنه ويكون على دينه ولو اللقيط الذي صبا وذيهم مشكل فادعاه النصراني كان ابنه وهو
على دينه ولو اللقيط مسلم وكافر فاحكم اولى وقدم ولو امر القاسي بالانفاق عليه فهو
على اللقيط ولو دفعه الى القاسي ودفعه القاسي الى غير وامر بالانفاق عليه بطل حقه
وليس له ان يعيده اليه من سبق اليه مكان في المسجد ثم قام وخرج وجلس اخر مكانه ثم
رجع فانه لم يعد حقه فكذلك لو ادعاه مسلمان من واحد منهما يزعم انه ابنه فهو لمن
ادعاه عليه بينه او وصفه علامته في جنده ولو ادعاه ما بينه ووصفا علامته فهو ابنهما جميعا
ولو ادعاه اكر من ابنين روي عن ابن جعفر انه جوز له حقه وقال ابو يوسف ميت
من ابنين ولا يثبت اكر من ذلك وعن محمد انه قال ابوز من واحد ولا اجوز من اكر من
ذلك ولو ادعت المرأة ان اللقيط ابنها لا يثبت نسبها الا ان يصدق بها الزوج او يقيم
على ذلك بينة ولو كانت امرأان قامت كل واحدة منهما بينة قال ابو حنيفة هو ابنها
وقالا يكون واحدة منهما ولو قال المسلم هو عبدي وقال النصراني هو ابني فكون ابن
النصراني ويكون حرا

كتاب اللقطة

قوله اللقطة امانة اذا شهد المملوك انه ياخذها لحفظها والمذكور انما هو قول
ابي حنيفة رضي الله عنه وقال لا يشترط الاشهاد وفاقه الخلاف قطر عند اهل لا
فقد ان لم يكن شهد عند الاخذ ضمن وعندهما لا يعنى بعد ان يحلف بالله انه انما لقطه
بزي من الضمان وان كان عنده عشر لقطات **قوله** فان كانت اقل من عشر دراهم عرفها
اياها فقد اختلفت مدة التعريف باختلاف اللقطة ففي طاهر الرواية يعرفها جولا
سوا كانت اللقطة خنسية او بفسية وروي الحسن عن ابن حنيفة ان التعريف على خطر
المال ان كانت ما يه درهم فصاعدا عرفها حولا وان كانت عشر ونحوها عرفها شهرا
وان كانت دلاية دراهم ونحوها عرفها مالا يه ايام وهو الذي اشارها هنا وان كانت

مطلب

بعض
اللقطة
والا
فان كانت اقل من عشر دراهم عرفها
اياها فقد اختلفت مدة التعريف باختلاف اللقطة
ففي طاهر الرواية يعرفها جولا
سوا كانت اللقطة خنسية او بفسية
وروي الحسن عن ابن حنيفة ان التعريف على خطر
المال ان كانت ما يه درهم فصاعدا عرفها حولا
وان كانت عشر ونحوها عرفها شهرا
وان كانت دلاية دراهم ونحوها عرفها مالا يه ايام
وهو الذي اشارها هنا وان كانت

دائماً ونحوه غير فاعبوا وان كانت كسراً او نحوها تصدق بها مكانه وان
 كان محتاجاً الى كماله وقال ابن مقبل لو وجد جود من اخرى حتى بلغت عشرة الف عامه
 اللقطه ان وجدها في موضع واحد وان وجدها في مواضع منفردة جل اهلها
 قال ابن القيم وعندي ان له حكم اللقطه في الوحيين جميعاً الا ان يكون قد وجدها
 تحت اثمار الجود وقد لقطها صاحبها فاستنابل اذا بقى في الارض وذكر في موضع اخر
 ان في دلاله دراهم ونحوها عرضا جمعة او عشر ايام وفي الدرهم ونحوه عرضا لانه
 ايلم وزوي عن محمد عن جيفه اذا كان اقل من عشر دراهم عرفها بقدر ما يري وهذا
 في قولهم جميعاً وقيل بان هذه التعداد يركبها ليس بام لازم وانما يبرها مدق بقع لها
 التعريف وعليه الفتوى والتعريف انما يكون حراماً في الاستواء وابواب المساكن اذا
 عرفها ثم رجا صاحبها ان ياتي به على انها ملكه اخذها وان لم يقم البينة وكروصف
 عفاها ووكاها ووعددها ووزنها والملتقط باختياره ان ياتي بها اليه واخذ منه
 كقبلاً وان شاء منعها اليه ان يقيم على ذلك يمينه **قوله** وان تصدق بها ثم جازاها
 فهو باختياره ان شاء امضى المصدق وان شاء ضمن الملتقط فيجبره بين الاضواء ويضمن الملتقط
 ليس على سبيل الحصر بل على خياره والثالث وهو تضمن الذي تصدق بها عليه فلورفع لقطه من
 الارض ثم وضعها في مكانها فصدقت لا ضمان عليه **قوله** بعض مساعديهم
 الله هذا اذا اخذها ولم يرح من ذلك المكان في اعادها في مكانها اما اذا ذهب عن
 ذلك المكان ثم اعادها فصدقت فانه يضمن **قوله** بعضهم اذا اخذها ثم اعادها اليه
 مكانها وكثر يبرح فهو ضامن سواء ذهب عنه او لم يذهب وهو خلاف ظاهر الرواية
 وهو الاصح وروي عن ابو يوسف اذا رد اللقطه اليه مكانها لم يبرأ من الضمان **قوله**
 ولقطه الحرام سوا اختياره من مذهب السافعي رحمه الله فان عندك ما
 لقطه داخل الحرم يعرفها ابداً خلاف ما لقطه في الجبل ولو اتفق الملتقط على اللقطه
 بما احكامه وجبها لياخذ ما اتفق عليها فهلك لم يسقط النفعه عند علمائنا الثلاثة
 خلا لفر **فصل** ومن وجد لقطه فرفها افضل اذا من على نفسه من الخيانة
 وان لم يفر من تركها افضل وذكر في النوار **قوله** ابو نصر ترك اللقطه افضل من
 رفقها في قول اصحابنا ورفع اللقيط افضل **قوله** ابو القاسم في سكران ذاهب

مسلم

الغفل وقع ثوبه في الطريق وهو تايير واخذ وجعل يحفظه فصارت في يده لم يضمن ذلك
 متاع ضايع كاللقطه وان كان التوبيع واجباً او كانت دراهمه في كفه فاخذها مخافة
 ان لا يضيع عن يده لان السكران فط ولوا شري دارا فوجد في بعض الجود وع دراهم قال ابو بكر
 رحمه الله انها كاللقطه وان ادعاها اليها **قوله** الفقيه ان ادعاها اليها يبردها عليه
 لان الدار اخذت من يده لما كان في الدار فقد اخذ منه فعليه رده وان قال البايع بانها
 ليست لي في كاللقطه ولو كانت اللقطه مما ييسر ربح اليه الفساد عرضا لانه ان خاف عليها
 الفساد تصدق بها وبالحكم اذا جاء صاحبها على ما ذكرنا وان كان مما لا ييسر ربح اليه الفساد
 مرفوع الامر لا يحاكم فعلها على ما يري من المصلحة فان لم يري المصلحة في الاتفاق عليها امر
 الملتقط بالاتفاق فاذا جاء صاحبها اخذ منه النفعه فان امتنع باعها العاقل ويؤدي للملتقط
 ما اتفق عليها

كتاب الخثي

الخثي هو الذي له فرج وذكر اوليس له لا فرج ولا ذكر وعرج الحديث من دن او من سترته
 هكذا ذكر في عدة المفتي فان كان له فرج وذكر خثيه من حيث يقول فان كان يبول منها
 والبول يتبع من احد هما نسب اليه الا سبق والمراد من السابق انما هو سبق الخروج والظهور
 دون سبق الرمي فان استويا في السابق فهو خثي مكل عندك خثيه ولا ان كان البول
 من الخرجين في المقدار سواء فهو خثي مشكل وان كان من احد الخرجين اكر من الاخر نسب الا كثره
 هذا كله قبل اللوغ اما اذا نظر له العلامة لا تخالفاً اما علامة الرجال او علامة النساء
 هكذا ذكر في شرح الطحاوي فان ادرك بها مع او خرجت له حية او اخلم كما يحتمل الرجل
 فهو رجل فان ظهر له ثدي كيدي امراه او خاض وحبل او جومع كما جامع امراه او نزل لبن من ثديه
 فهي امراه وبوخذه في جميع اموره بالاحتياط ويكره له لبس الحر والاحتياط عند الرجال
 والنساء وان غسله رجل وامراه فان قيل ظهور الثدي من علامته مستقلة لرب الحكم عليها
 فلا حاجة الى ذكر نزول اللبن قيل ان اللبن قد يترك ولا يدي او يظهر له ثدي تحت لا يميز من
 ثدي الرجل فانزل اللبن وقع التميز ولهذا **قوله** او ظهر له ثدي كيدي امراه **قوله**
 ويتباع له امه محتمه احترازا من ان يكون ذكراً فخر على النساء نظراً لفرجه او يكون

مسلم

امراه فحرم على الرجال النظر اليه فوجها وهما اذا كان الحثي لستهي اما اذا كان لا يستهي
 مجاز للرجال والنساء ان يحنوه وروى عن علي بن ابي حمزة انه قال لو وجه الامام امراه خبايه
 ولا يقتل الحثي بالردة ويحد في القدر ويقطع في السرقة ولا يحد في دفعه ولا قصاص في
 اظرافه وفي قتله خطا القول قول القاتل عندنا وفيه الشئ رضي الله عنه يجب
 نصف دية الرجل ونصف دية المرأة واذا اتفق اصحابنا يكون الحثي مسكنا بديه الا شئ
 ولو تزوج حثي حتى يوقف اليه ان يظهر الامراه فان ما قبل الطهور لم يتوارثا **قوله**
 وهي ابنة عنده في الميراث رده انه قليل الخط بالنسبة الى الذكر لا ابنة حقيقة
 ولا ان نصيبه في الميراث نصيب ابنة وميراث الحثي عندنا في حقيقته اخس النصيبين ومنها
 اذا ماتت المرأة عن زوج وابوين ولد حثي فالحال بينهم على اني عشر بينهما للزوج الربع وللأبوين
 لكل واحد منهما الثلث والباقي للحثي لانه احسن النسب للحثي لانه احسن النسب لهما ستمه اسم مكان الحثية
 ونقول المسئلة الى ابنة عشر ومنها اذا ماتت المرأة عن زوج وابوين وحثي لام وحثي لاب وام اصل المسئلة
 بمن ستمه للزوج النصف وللأخ لام السدس والباقي للحثي لانه احسن النسب لهما ومنها اذا ماتت
 المرأة عن زوج واحد لاب وام وحثي لاب اصل المسئلة من اثنى الزوج النصف وللأخت
 النصف ولا شئ للحثي بالاجماع لان الحثي ميت ورث في حال دون حال لارث بالشك وقال
 الشعبي يورث لكان الذي يورث وذلك نصف السدس وعندنا في يوسف ومحمد للحثي نصف
 ميراث ذكر ونصف ميراث انثى وهو قول الشعبي واختلفا على مخرج قوله قاله ابو يوسف
 المال بينهما على سبعة اسهم لابن اربعة وللحثي ثلاثة وطريقه ان يعطى نصف نصيب الذكر
 ونصف نصيب الانثى على قدر افرادة وذلك لانه اسهم من اربعة لانه لو قدر ذكر اذان
 له جميع الاربعة ولو قدر انثى كان له النصف فيعطى نصف كل واحد منهما وذلك لانه
 فاذا انضم معه ابن يعطى له اربعة اسهم لانه يزيد على الحثي ربع فاذا اعطى له سهم زايده
 صار المال بينهما على سبعة اسهم وقال محمد المال بينهما على اثني عشر سهم لابن اربعة
 وللحثي خمسة وطريقه ان يقول لو كان ذكر اذان له النصف ولو كان انثى كان له الثلث
 فيعطى نصف النصف ونصف الثلث فحتاج الى مسئلة لها نصف ونصفه نصف وثلث
 وثلثه نصف فاقوله اني عشر فيعطى نصف النصف وهو ثلاثة ونصف الثلث وهو سيمان
 وذلك خمسة ولابن اربعة وطريقه اخرى ان يقول لو كان ذكر اذان له المسئلة من اثنين ولو

مسئلة ميراث

في ميراث من اربعة اسهم

3

كان شئ كانت المسئلة من ثلاثة فاضرب احدي المسلتين في الاخرى فمضرب ستمه واقسم النصف
 بينهما للذكر مثل حظ الانثيين واقسم الباقي بينهما نصفين فتكسر بالنصف فضل عفته حتى يخرج
 الكسر ونصير اني عشر ثم اقسم النصف لهما للذكر مثل حظ الانثيين فحصل له سهمان ولابن اربعة
 ثم اقسم الباقي بينهما نصفين فحصل له ثلاثة اسهم فنصير خمسة ولابن اربعة فنصير سبعة فاذا
 اردت ان تعرف اي الميراثين اعطى فاضرب احدي المسلتين في الاخرى فنصير اربعة وبما بين فميتها
 من علي مخرج محمد فميتة خمسة ولابون واقسمها من علي مخرج ابي يوسف فميتة ستة
 ولابون فمعلم ان علي مخرج ابي يوسف يعطى له سهم زايده على خمسة ولابن اربعة فميتها من علي مخرج
 الا ان محمدا اخذ بالمخرج الثاني

كتاب المفقود

قوله ونفق على زوجته واولاده من ماله يسريده الاولاد والبنات الفقراء المندون
 والامانات الفقيرات تستوي فيها الصغير والكبير والصغيرة والزمنه ويرد المال ما
 هو من جنس النفقة كالدراهم والدنانير سواء كان في يده او كان ديناً على الناس او وديعه عندهم
 وهو مقر بالدين والديعة والنسب وان لم يكر لا تسرع عليه البينة وعلى هذا سائر المالكولات والبنات
 الصالحة للكسوة وما يسوي ذلك من الدور والعمارة وسائر الحيوانات ليس لاحد من الناس ان
 يبيع ذلك لاجل النفقة الا لو اذ المفقود قال له يبيع المفقود في نفقته عنده في حقيقته
 وقال ليس للوالدان بيع شيئا من ذلك فان كان ماله مما يتيسر ارض اليه الفساق فليقتضي
 ان يبيعه ونفقته على هؤلاء لان من جنس النفقة كالدراهم في حقيقته المفقود في
 بيته وان اخذ المصاخي كهيلا من هؤلاء ان حشنا وتما مدرك في النفقات هذا كله قبل
 مضي مدة لا يعيش مثله الى مثله هكذا ذكر في الاصل وقد مرها بعضهم بما يه وعشرين
 سنة من يوم ولد وهو رواية الحسن عن علي بن ابي حمزة انه قال قد مرها بمائة سنة وقد مر
 بعضهم بسبعين سنة وبعضهم بستين وقال بعضهم انه مفوض للاراي القاسي
 ولا تقدر في حاتم الرواية فاذا مضت المدة على الاختلاف الذي ذكرنا حكم بموته عند
 واعتدت امراته وقسم ماله بين ورثته الموجودين في ذلك الوقت **قوله** ومن
 مات منهم قبل ذلك فلا ميراث له يسريده اذا مات مورثه من يوم فقد ولم يعلم

الصغار الفقراء

4

للمفقود بعد موته موت ولا حياة ولو مات رجل وترك استنوا ابنه وابوه مفقود
 قال القاضي بقضي لا يمتن بالنصف ويوقف النصف الا خرجت بظهور الامر وان لم يظهر
 حتى مضت من الدار ما لا يعيش مثله بحكم موته ويعطى الابن ان يمام الثلث ويعطى الثلث
 لابن الابن والله اعلم

كتاب الأباؤه

قوله وإذا اتى مملوك فده رجل على مولاه الى اخر ما ذكره المملوك سوا كان مجورا او
 ماذونا او مدبرا او ام ولد الا ان في المذهب واما الولد اذا مات المولى قبل ان يصل
 بهما اليه فلا جعل له ولو اتى المكا تب فده رجل على مولاه فلا شيء له ويرد بالرد
 الا يصال الى مولاه حتى لو رده من ميتين سفر الى ان انتهى المصير اراق فانه لا يستحق الجعل
 وهل يجب عليه الضمان ام لا ان كان قد شهد على انه اخذ ليرده الى صاحبه فلا ضمان
 عليه وان لم يشهد عند اخذ فعليه الضمان عند ان خفيته رضي الله عنه
 وقال لا ضمان عليه سوا شهدا ولم تشهد ولو اخذ رجل اخر بعد ما ابق فده على مولاه
 فله الجعل ويتردد بالرجل اذا كان من لست في عيال مولى العبد ولا هو ابنه سوا كان
 في عياله او لم يكن وان كان زوج او زوجة فلا جعل له وان لم يكن احدهما في عيال
 الاخر كالابن وان كان لا خد اباه المولى ان كان في عيال ابنه فلا جعل له وان لم يكن في
 عياله فله الجعل ويجوز هذا سايرا لا قرب كالاخ والعمة والخال وسائر ذوي
 الارحام فان رد العبد من ميتين بلاءه ايام فوجد مولاه ميتا ان كان الراد وارثه
 وليس في عياله وقد سار العبد في حياته بلاءه ايام فله الجعل عند ان خفيته ومحمد
 وقال ابو يوسف لا جعل له وان كان اخذ في حياته ولم يكن وارثه فله الجعل
 في تركه الميت فان كان عليه ديون يحيط بماله بديا بالجعل كما في من الرهن وان لم يكن
 له مال غير بيع في الجعل فان فضل منه شيء صرف في ساير الغرما والا فلا ومن رد ابنا
 فله حبه حتى اذا جعل فان هلك في يد ملك بغير شيء ويتردد بقوله اربو
 درهمها اذا كانت قيمته اربعين او اكثر كانت اقل من اربعين فبقي له باربعين الا درهمها
 عند ان خفيته ومحمد وقال ابو يوسف يجب عليه اربعون درهمها وان كانت

مسألة

د

مسألة

قيمته درهمها واحدا فان كان العبد جانيا ينظر ان اخذ مولاه الفداء فجعل عليه
 وان اخذ الفداء فجعل على ولي الجانية وان كان الابن ما ذوناله في القارة وهو مستعرق والد
 فاجعل على مولاه فان امتنع من ذلك بيع العبد في الجعل فافضل صرف في الغرما وان كانت
 امه ومعه ولد رضيع فاجعل واحد ولا عرق بالولد الا ان يقارب المحرم فيكون الواجب حليل
 فان رد الابن فمادون السفر ذكر صاحب الكتاب ان له الجعل بحسبه وفيه شرح الطحاوي
 وفيه انه رخص له على قدر عسائه وكذا لو رده من ارض مصر في النوازل قال ابو بكر لو
 وجد ابنا قتل من ميتين بلاءه ايام فده على صاحبه فان في قول اصحابنا المستحب ان يرضخ
 له ولا يجبر عليه وانما يكون الجعل واجبا اذا كان ابنا ميتين بلاءه ايام فده على صاحبه فان
 قال الفقيه ليس هذا قول اصحابنا في الابن وانما اجابوا امثلهما في الضالة
 واما في الابن قالوا يستحسن ان يجعل له على قدر المكان الذي بعث اليه وقوله جعل له ذلك
 دليل على انه يجب وبحر في ان يعطيه بحسب ذلك وبه ناخذ وقال ابو بكر لو
 رد السلطان ابنا على مولاه فلا جعل له لانه فعل ما هو واجب عليه قال الفقيه
 وبه ناخذ بمنزلة الوصي اذا اخذ عبدا لقيم وجابه فانه لا جعل له كذلك هنا والله اعلم

كتاب احياء الموات

قوله فما كان منها عا ديا يريد به قد بما من عقيد الجاهلية وهذا السبب الى عباد
 ولا فرق من ما عرفت في الجاهلية او بينما لم يعصم فاذل تعرف لها مالك في الاسلام هو
 بعيد من القرب في موات وقد روي عن عبد الله بن يوسف رحمه الله انه لو وقف الرجل على
 ادناه من القامر ونادى باعلا صوتهم لم يسمعوا قرب من في القامر اليه **قوله** ومن
 جزارضا يزيد به من حوط حوالي الارض بالمحارة بعد ما اقطع له الارض فلا يشرع فيه
 احد غير يلا ان عمرها واجموا انه لا يعمر بالبحر وانما هو احق لها وليس لاجدان بجمع كالزوا
 في الاراضي المباحة وروي عن محمد انه قال لو اجرى الما على ارض موات ملكها
 وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله انما يصير الملك له باحد الاشياء الثلاثة
 اما ببناء حوطها واما بكنها واما باجر الما فيها هكذا روي عن عبد الله بن ابي ربيعة رحمه الله

مسألة

مسألة

وقد قال عليه السلام من احاط بحايط على الارض فني له **قوله** ومن حفر بئرا في بريد فله
جرمها فان كانت للعطن فجرمها اربعون دراهما والعطن موضع الابل وجرمها اربعون دراهما
من كل جانب بالاجماع والناضح اسم للابل الذي تستقي به الماء وجرم الناضح اربعون دراهما
عندنا في حقيقته **قوله** ابو يوسف ومحمد يستون دراهما من كل جانب ثم الجرم انما يختص
الها اما القيام اليها يرم واما بحر الدلو اولان لا يحفر في جنبها يراها احد ما لها والحاجة الطالب
تدفع باربعين دراهما ولا حاجة الى الرهاه ومتى اتجه الى اكر من ذلك زيد عليه وكان الاعتبار
للمحاجة لا للتقدير ولا يكون في المسئلة خلاف في المعنى **قوله** وان كان غرضا فجرمها
ثمانية دراهم يرد بالجرم ما حول العين وذكر الطحاوي وذكر الطحاوي ان جرمها خمسة
دراهم وهذا المقدر ليس بلام بل هو موكول الى راي القنوين واجتهادهم **قوله**
وما ترك الفراه ودخله الا اخر ما ذكره يترد به اراض كانت تسقى منها فقد لا عنها فجرمها
الملاك **قوله** وان كان لا يجوز ان يعود اليه فهو كالموات يرد به ان ملاها تركوها
او ماتوا وان بقى وضوا ولم يبق منهم احد **قوله** ومن كان له نهر في ارض غيره فليس له
جرمها عندنا في حقيقته صورته من اجل وجوب النهر منسأه وبلغتها ارض رجل وليس على المسأه
لصاحب الارض غرس ولا تراب ملقا عليها لصاحب النهر والمسأه مستنويه مع الارض
موازنة لها فدعى المسأه كل واحد منهما ولا يثبت لهما فخذ في حقيقته رضي الله عنه
هي لصاحب النهر وعندنا لصاحب الارض فان كانت الارض مشغولة بغرس صاحب الارض
او تراب صاحب النهر في لصاحب الشغل بالاجماع وان كان عليها غرس لا تعرف من غرسه
فندنا في حقيقته الغرس لصاحب الارض وعندنا لصاحب النهر وقد اختلف المشايخ ما
يصنع بالطين على قول في حقيقته **قوله** بعضهم يزعمون ان سقاه الى موضع اخر غير
مملوك لا حد **قوله** بعضهم له ان يلقيه على المسأه اذ لم يفسد واختلف المشايخ في
مقدار المسأه قال بعضهم هي مقدار بطن النهر من كل جانب نصفه وهو قول ابو يوسف
قوله بعضهم مقدار بطن النهر من كل جانب وهو قول محمد وان كان لرجل نهر في
ارض غيره فارد ان يدخل ارضه لصاحب النهر لئلا ذلك وان كان ضيقا دخلها باذنه

كتاب المأذون

هذا هو
كتاب المأذون

قوله واذا اذن المولى لعبده اذنا عما جاز تصرفه في سائر التجارات والادب
العام قوله لعبده اذنت لك في التجاره **قوله** هذا صار ما دون في جميع انواع التجاره
لشترى وبيع وتصرف في انواع الحيوان والجوار والصيد والخطه والدمق والبز
واي نوع شاء **قوله** وكذلك اذاد له في نوع منها فكذا مثل قوله التجاره في البحر او
في البر او قال له اذاد صباغا او قصارا او عمل في الحياطة او استق الماء وبعه فان كان
ايضا عن له الادب العام **قوله** لك لو دفع اليه حمرا فقال له افعل عليه كذا وكذا
بالاجر مكن هذا اذنا له بالتجاره وكذا لو اذن له في عقد متكرر مثل ان يقول
له اذهب واشتر ثوبا بالتمعه ولو قال له اذهب واشتر ثوبا بالتمعه واشتر
ثوبا لاهل او طحا ما لم اقل له اشتر بمادهم فان في مثل هذه المواضع لا يكون
مادونا في التجاره وبعد ذلك من جمله الاستخدام وهذا معنى قوله وان اذن له
في سعي بعينه فليس مادون ويشترط ان يكون المادون عاقلا لما بالبيع ويعرف التجاره
سوا كان بالعا او صبيبا فان اذن له يوما في التجاره او شهرا فهو مادون اذ ان تجر عليه
مؤلاه ولو قال اذا جاعد فقد اذنت لك في التجاره لجاءه فذو ما ذون ولدي
اذا قال لرجل اذا جاعد فانت وكل ولو قال اذا جاعد فقد جرت عياشه
او قال لوكيله اذا جاعد فقد علمت ثم جاعد فانه لا يصير العبد مجورا ولا الوكيل
معزولا وان اذن له في التجاره ودفع اليه مالا ليعمل به فباع واشترى وبحقه دين فانه لا
يكون في المال الذي دفعه اليه شي من الدين المولى الحق مادفع اليه ولو امر المولى قوما ان
يبيعوا عبدا فباعوه ولم يعلم العبد بذلك جاز وصار مادونا ولو اشترى او باع
بعد ذلك من غيرهم جاز البيع ولو قال للناس هذا عبدي اذنت له في التجاره
ولم يقل باليعوم فاستحق العبد او وجد حرا لم يكن لغرماء على الاذن سبيل وكذا لو قال
بائعوه ولم يقل هو عبدي ولا يكون الاذن غارا لهم حتى يقول هو عبدي فباعوه هكذا
في الاصل وعز محمد انه يكون غارا بقوله هو عبدي فباعوه فاذنت له ولو قال هذا ابني
فدادنت له في التجاره فباعوه ففعلوا ذلك وبحقه دين واذا هو ابن غريم يكون غارا
فحب عليه الضمان وان تراه يبيع ويشتري فسكت ولم ينه صار مادونا في التجاره
ولا يجوز هذا التصرف الذي شاع بين المولى الا ان يحيز بالقول سواء كان متباعه لمؤلاه او

مطلوب

لغيره وصيرها دونها فيما يتصرف بعد هذا ويكون السكوت ادنا ووضعي اجازة من السكوت
 في اشياء معدودة اجدها ما ذكرنا والنا في البكر اذا سكنت عندنا ستيما زمن الولي قبل
 العقد ولقدن والنا السبب السفيغ اذا بلغه الجبر بالبيع وسكت فانه بطل السفعة
 والرابع اذا وهبها وتصدق فقبض الموهوب له او المصدق عليه فحضر منه وهو ساكت
 فانه ادل منه بالقبض والخامس اذا باع شيئا فقبض المشتري المبيع والبايع حاضر
 وسكت ففوضا ذن القبط والسادس اذا باع رجلا مجهول السبب فحضر منه فقال له قم
 وادهب مع مولاي فقام وهو ساكت فانه اقرا منه بالرق ولو ادعى الحر به بعد ذلك
 لم يثبت له قوله الابينة ولو باع شيئا جازا بمن حال فقبض المشتري المبيع فحضر
 البايع وهو ساكت لا يكون ادنا بالقبض في ظاهر الرواية وله ان يسترده وذكر الطحاوي انه
 يكون ادنا قياسا على البيع الفاسد والسابع اذا سكنت الاب عند الولادة ولدي اذا
 عند ولادة ام الولد حتى يسره بعد ذلك نفية والنا من الملسور منه اذا راي عبده قسم
 الغنية وهو ساكت **قوله** ولا زوج مما يملكه فليذكر ادنا هو قول في حنفية ومحمد
 واما عند في يوسف له ان يزوج الاما **قوله** وديونه متعلقة برقبته يباع
 يترديه اذا حقه دين وليس له حسب يوفي ديونه اما اذا كان له كيب لا تميز رقبته
 للدين بل يقضى من كسبه ولا يباع العبد وان لم يكن في كسبه وفا بقت رقبته في الدين
قوله الا ان يصدية المولي يرد به ان يصدية بجميع الدين **قوله** لم يضر محجورا عليه
 حتى يظهر الحجر من اهل سوقه يريد به اذا ظهر حجر عند اهل سوقه او عند اكرههم
 وهذا اذا كان قد اشتهر انه ماديون له في الجارة اما اذا لم يشتهر بان قال
 اذت لك في الجارة ولم يشتهر عند الناس انه ماديون فقال له مولاه جرت عيالي
 فانه نصير محجورا وان لم يظهر حجر من سوقه وانما صح الحجر اذا علم به العبد اما اذا لم يعلم
 لا يكون محجورا عليه واللام فيما اذا اخبرنا الحجر مثل ما اذا اخبر الوكيل بالعد وقد
 مر في الاكالة **قوله** وان مات المولي وجن يرد به اذا جن جنونا مطبقا ولو اقر
 المولى عا دال دن ولو جن العبد جنونا غير مطبق لا يصير محجورا عليه ولو جن جنونا مطبقا
 صار محجورا عليه وان اقر بعد ذلك لا يعود ادنه فان اردت الماديون ولحق دار الحرب
 صار محجورا عند الارتداد في قول في حنفية ولا صار محجورا بالحق دار الحرب

ع

فان استرد ما حقه دار الحرب واخذ المشركون فلولي حقه والدين الذي كان عليه
 فهو بحاله عند في حنفية ولا بطلت ديونه ولا يعود عليه **قوله** واذا اجر عليه
 المولي فاقوان تجاز فمات في دين من المال يترديه اذا اجر عليه المولى وفيه الف درهم
 مثلا فقال هذه الالف لفلان وديعه عندي او قال له على الف درهم فصداني حنفية
 يصح اقوان بالدين الوديعه في هذه الالف كانت وديعه عندي لفلان فان اكتسب الماديون مالا
 له بعد الحجر ثم اقوان هذه الالف كانت وديعه عندي لفلان فان اكتسب الماديون مالا
 او وهب له هبة وسلم ذلك في مولاه وليس عليه دين من حقه دين فان ذلك
 يتم للمولي ولا سبيل للعر ما عليه وان لم يسله اليه حتى لحقه من تعلق حق العر ما فيه وقال
 زفر رحمه الله ما وهب للعبد فهو للمولي واذا الرمت ديون حيط بماله ورقبته لم
 يملك المولي ما في دينه ذكر ابو الحسين القندوري هذه المسئلة في المقرب كذلك قال
 وكان قوله الاول انه منع من كسبه المولي قبله فان وكيرام رجع فقال لا يمنع في
 الوحيين جميعا وهو قول في يوسف ومحمد **قوله** وان اعتق عبيد لم يعقوا عند
 الى حنفية يترديه انهم لم يعقوا في حق العر ما وطهر ان بيعهم واستوفوا منهم فانهم
 احرار واما عند ما سدد عنه فمهم ويعتق منهم للعر ما ان كان موسرا وسعوا في قيمتهم
 ان كان معسرا ورجعوا بذلك على المولي فان ولدت الماديون منه من مولاها فذلك جرم عليها وان
 ولدت من غير المولى لا يصير محجورا عليها ثم ينظر ان انفصل الولد من الام وليس عليها دين
 قال ولد للمولى فان لحقها بعد ذلك ديون فلاحق للعر ما فيه وان انفصل من غير ما لحقها
 من ماع الولد مع الام بخلاف ولد الجارية فانه لا تتبع امه وان انفصل جارية الجارية
 ويكون للمولى ومطابق في الامة بين الذبح والفدا ويجوز للماديون ان يادون لعبد في التجارة
 فان جرم عليه مولا لم يضر محجورا عليه سوا كان على الاول دين او لم يكن وان جرم على الاول
 ان لم يكن عليه دين لا يجر المادي محجور وان كان عليه دين يصير محجورا عليه وهذا عند
 الى حنفية رضي الله عنه ولا يصير محجورا في الوحيين جميعا ولو اعتق المولى عبدا الماديون
 تجاز صفقه والعر ما باختيارا ان شاءوا اتبعوا المولى لاقبل من قيمته ومن الدين سواء كان
 المولى عا لما بالدين او لم يكن وان شاءوا اتبعوا العبد في جميع الدين فان كان قسرا الفا
 سواء علم بالدين او لم يعلم ولو اختار بعضهم اساع السيد وبعضهم اتباع العبد والنا اختار

الاجازة

ح

اما في قول المولى فيه
 احرار او يباع منه
 العر ما باختيارا
 المولى او يباع منه
 رقبته

الاجازة

اتباع العبد اخذ جميع الدين والذي اختار اتباع المولى اخذ منه جميع قومه العبدان
 كان حقه مثل القتل والكره وان اختاروا اتباع المولى فما اخذوا واحد منه فهو على الشر
 وان لم يكن اصل الدين مشتركاً بينهم وان اختاروا اتباع العبد فما اخذوا واحد منه فهو له
 الا ان يكون اصل الدين مشتركاً بينهم واتباع المولى يكون ابراً للعبد وكذا على العكس وان
 لم يقتضه ولكن دبره فالعزم ايضا باختيار ان شاءوا اتبعوا المذمومين واستبعوه
 في الدين كله وان شاءوا اتبعوا المولى بقدر قوته وفي اختيار احدى المذمومين الاخر بخلاف
 الحق ولو اتبعوا المذمومين فكل ما اخذوا من حقهم فهو شركهم وكل جواب عرقته في التدبير
 فهو الجواب في الاستيلاء الا في مسئلة واحدة وهي ان في الاستيلاء تصير محجوراً عليها
 بخلاف المذمومين في المادون خانات وعقده المولى هو لا يعلم بالخبايا في ضمن قومه
 فلو على عشرة الاف الا عشر وان قبل حراً وعقده المولى هو يعلم به ضمن قومه
 المقتول وان كانت اكر من قومه عبيد ولا يزداد على عشر الاف الا عشر في العبد ويضمن
 جميع الدين في الحر ولو ادن لانيه في التجارة وهما صغيران واشترى احدهما من الآخر
 شيئاً جازوا كذلك لو اشترى الابن من ابيه لآخر وهما صغيران ولو كان
 وصياً للتميم والمثله في حالهما بجزء في الوحيين جميعاً **صل** ولو باع
 المولى داراً من عبيد المادون لم يكن على العبد من ذلك شيء وان كان عليه دين
 فليبيع جائزاً وان كان الدين مثلاً فتمت اوافل للشفيع المفعلة وان كان اكر من قومه فليبيع
 بالحل عند له خيفه رضي الله عنه ولا شفيع فيها **والك** ابو يوسف ومحمد رحمهما
 الله بطل الريادة واخذها الشفيع بالشفعة ان رضي به المولى والله اعلم

كتاب المزارعة

قوله المزارعة بالثلث والربع بالحل انما ذكره هكذا في كابل فطر رسول الله
 صلى الله عليه وسلم حين نزل من مكة فقال له زيد بن ثابت وما الخبر يا رسول الله
 فقال ان اخذوا ارضاً بثلث او ربع او نصف ولا في الغالب لا يزداد المزارعة على هذا
 ولا يقصر في الغالب من ارباب خيفه رضي الله عنه يجوز المزارعة والمساواة بينهما في معنى
 الاجارة وكان القياس في الاجارة ان لا يجوز وانما جازوها استئناساً في موضع كانت

هذا	الاجارة
فان	كان
المزارعة	بثلث
او ربع	او نصف

مطلب
 في المزارعة
 في المزارعة
 في المزارعة

في	في	في
في	في	في
في	في	في

في المزارعة
 في المزارعة
 في المزارعة
 في المزارعة

الاجرة معلومة والمنافع معلومة وهذا المعنى معدوم منها فبقى على اصل القياس
 وهي عند ههنا على اربعة اوجه احدها بالحل والثلث جافه فقول منعت ارض ويدر
 وعمل وبقر وآلة فان كانت الارض البدر من احداً جائزاً والباقي من الجانب الاخر جازت المزارعة
 وكذلك ان كانت الارض والعمل من جانب والباقي من جانب الاخر وان كان البدر والعمل
 من جانب والباقي من آخر فهي باطله وهما هنا وجمعا احران احدهما ان يكون البدر من جانب
 والباقي من آخر والباقي ان يكون البدر والبقر من جانب والباقي من آخر فهذا الوجهان
 باطلان ايضا والحارج لمن يكون فيه روايتان في رواية يكون لصاحب البدر وفي رواية يكون
 لصاحب الارض **قوله** وكذلك ان شرطاً ما على الماديات والسواقي
 يتبدل بالماديات ما بدت على حافتي السواقي وهو الموضع المرفع بتراب السواقي بتراب
 السواقي ويريد بالسواقي ما بدت في جانبي السواقي من بطن الساقية ومن الماديات **قوله**
 ولا تقع المزارعة الا على مدة معلومة **والك** الفقيه رحمه الله انما قال هذا علماً
 الكوفيون لان مدة المزارعة مفساة عند عدم وابتدأوها وانها وما يجهول واما في بلادنا
 فوقت المزارعة معلوم فحوزوا ان لم يوقت فكانت المعاملة وبه نأخذ **قوله** واذا انقضت
 مدة المزارعة والزرع لم يدرك كان على المزارع اجر مثله نصيبه من الارض لان يستحصل
 الزرع صورته وحل فتم الا ارضاً مزارعة لا يسته شهر من ارضها وانقضت المدة
 ويحتاج الى وقت ادراك الزرع شهرين فانه منظر الى اجر مثل الشهرين فقسم الاجر بينهما على ما
 شرطاً فما اصاب الذي ليس من قبله الارض فله الارض فله **قوله** والفقهاء على الزرع قبل النسي
 وهو مما يصلح به الزرع فهو على العاقل لا به من جملة العمل وان كان بعد النسي قبل القسمة فالحصا
 والربع والديار والندرة على العاقل حازل التعايل الماس فيه وهو اختيار مشايخ خراسان
والك الفقيه وبه نأخذ وقد ايدوا في بعض كنهه انه اذا شرط على العاقل كذا الانهاد
 واصلاح المسناة وسقى الارض وعمارها فسدت المزارعة وقد عطفها على الحصاد والرفا

كتاب المساقاة

قوله اذا سمي مدة معلومة انما ذكره احتياطاً لان العقد من غير تسمية المدة محتمل

في المزارعة
 في المزارعة
 في المزارعة
 في المزارعة

في المزارعة
 في المزارعة
 في المزارعة
 في المزارعة

في هذه الاشهادة شهود قبل في سائر الاحكام وعن محمد بن تميم في شهادة هندية
 بينهما ما لو انهما ان مكهما ان غيرا على ما لو اجاز النكاح **قوله** وان تزوج
 مسلم ذميه بشهادة دمين حازم يدينه في الاعقاد لا في حق الاطهار فان اختلفا
 وتوافعا في الحكم وادعى احدهما النكاح وانكر الاخر او اختلفا في مقدار المسمى او في
 جنسه وشهدا لدميان ينظر ان كان المنكر هو الزوج لا قبل شهادتهما بالاجماع يصح
 وان كانت المرأة منى التي تنكر قبلت عنده في حيفه والى يوسف سوا الا ان عند
 العقد معنار جلان مسلمان ولم يقلوا وقال محمد بن سنان لا كان معنار جلان مسلمان سوا
 قبلت شهادتهما في صحة النكاح دون المسمى وان لم يقلوا لذلك لم قبل شهادتهما
 ولو اسما ثم اديا الشهادة فهي مقبولة عنده في حيفه والى يوسف وقال محمد
 ان لا كان معنار عند العقد رجلا مسلمان سوانا قبلت شهادتهما والا فلا ولو زوج
 ابنته من اخر بشهادة ابنته والنكاح جائز وان اختلفا في النكاح ينظر ان كان الاب
 مع المنكر قبلت شهادتهما وان كان مع المدعى لم قبل عنده في يوسف خلافا لمحمد
قوله سوا كان في جرح او في جرح غير اجتر اذا عن قول بشر المسمى فيه يجوز نكاح
 ابنته امرأة التي دخل بها وهي في جرح غير ويستتم بطاهر الاية **قوله** ولا
 يجمع من الاخيرين نكاح ولا يملك عين الاصل في هذا ان جمع بين امرأتين نكاح
 او يملك عين وطيا به مقدرا خدما ذكر ان كان كل واحد منهما ان تزوج بالاخرى
 حل له ان يجمع بينهما نكاح او يملك عين وان كان لا يحل له احد منهما ان تزوج بالاخرى بقدر
 الاخرى ذكر ان كان لا يحل له احد منهما ان تزوج بالاخرى فهو كذلك وان كان لا يحل له النكاح على
 التقدير من جميعه لا يحل ان يجمع بينهما نكاح ولا يملك عين وان كان على احد التقدير
 حل وعلى الاخر محرم حل له ان يجمع بينهما عندنا خلافا لغيره ويانه في المسائل وهو ان الاخيرين
 قدت ذكر الا يحل له ان يسير بالاخري لانها احته وعلى هذا اذا اراد ان يجمع بين
 امرأة وعمتها لا ينعان بنت اخيه وعلى العكس عمنته وان اراد ان يجمع بين امرأة وابنته زوج
 كان لها من قبل حل ذلك لان على احد التقدير منهما اجنبيان وكذا اذا اشترى
 جارية فوطيها فولدت منه اولم نكح عمتها وله ابنة من غيرها وكذا اذا تزوج امه
 غير فوطيها ثم وقعت الفسقة بينهما وله ابنة من غيرها وهي امه لا خرافة شترامها حل

مسألة

مسألة

مسألة

مسألة
 امرأة ارضعت حبة
 فلبس فجاء بها زوجها
 الموضع تحرم عليه امراته
 سوا كان اللبن من طهر
 العروج او لم يكن طاهرا
 اي

فانه يحل له ان يطأ بها يملك عين وكذا اذا تزوج امرأة وامرأة ابنتها يحل له ان يجمع بينهما نكاح
 وعلى هذا اذا كان للرجل ابوان وكل واحد منهما بنت من غير امه جاز له ان يزوج امه واجتبه
 من رجل واحد والمراد من قوله ولا يملك عين انما هو في حق الوطى لهما جميعا وهما في
 ملكه اما في حق الملك فله ان يجمع ما شام من الاقارب وان كان بعضهن دارم محرم من بعض ويحظر
 للوطى واحد منهم ولا يحل له ان يطأ من البواقي حتى يخرج الموطوءة عن ملكه ببيع او تزوج او هبة
 او صدقة او عتق او كفاه وعن يوسف ان الكفاه لا يحل له فرج واحد من البواقي ولا
 يجمع بين الاثنين في المهر والنظر في الفرج كما لا يجمع بينهما بالوطى **قوله** ومن ذم امرأة
 حرمت عليه امها وابنتها والمذكور ليس بحديث صحيح حرمة المصاهرة فالتعاضد الدواعي الصا
 وان لم يكن ذمها حتى لو طهرت بشهوة حرمت عليه امها وابنتها وكذا لو نظرت في فرجها بشهوة
 والنظر في الفرج بشهوة يوجب حرمة المصاهرة سوا كان بينهما حائل ولا يشر في النظر في الفرج بشهوة
 او من وراء السترة الذي يبرى من خلفه او لم يكن بينهما حائل ولا عبرة بالنظر في الفرج بشهوة
 في المرأة لانه خيال الا ترى انه يراها من وراء ظهره وعن محمد بن تميم شعرا امرأة بشهوة حرمت
 عليه امها وابنتها وحصل بها الرجعة واختلف المشايخ في النظر في الفرج قال
 بعضهم ان نظرت في العانة وقال بعضهم في الحقة وقال بعضهم في الشو عن يوسف
 النظر في الفرج الى داخله لا الى حوايه وهو الاصح ولا يشرط تحريك الاله ويصح من المحبوس
 والعنبر وذكر في بعض النسخ انه لشرط تحريك الاله وقيل ان هذا اصح وقال
 ابو حنيفة رضي الله عنه في نواذر ان ستم لوجامع ابنة امراته وهي صغييرة فافضاها
 وافسدناها لا تحرم عليه امها وقال ابو يوسف ان له الام والبنت وقال محمد
 النواذر ان لا يزوج ابنته **قوله** ولا يجوز ان تزوج المولى امته يريد به في
 حق احكام الا زواج من سوي المهر في ذمة المولى بقا النكاح بعد الاعتاق وقوع
 الطلاق عليها وغير ذلك اما اذا تزوجها متهذبا عن وطئها حراما على سبيل الاحتمال
 فهو حسن لاحتمال ان تكون حرة او معتقة الغير او مخلوقا عليها بعقدها وقد حث الخالف
 وكثير ما يقع لاسيما اذا ادوا ولها الايدي ولهذا كان يفعل الشداد رحمته الله
 وكان يقول لا ادري لعلها حرة او جري على لسان امرأتها بالام **قوله**
 وجوز تزوج الصبايات فهذا لا خلاف فيه بين اصحابنا في الحقيقة لان ما حيفه

مسألة

مسألة

وَضَى اللهُ عَنْهُ قَالَ بَانَ هُوَ لَا قَوْمَ مِنَ النَّصَارِيِّ إِلَّا أَنَّهُمْ يَعْظُمُونَ الْكُؤَاكِبَ كَتَعْظُمِ
 الْمُسْلِمِينَ الْقَبِيلَةَ فَيَكُونُ تَرْوِجُهُمْ كَتَرْوِجِ الْكُؤَاكِبِ وَأَبُو يَوْسُفَ وَمُحَمَّدٌ تَرْجِيَهُمَا اللَّهُ
 لَا بَالَهُمْ قَوْمٌ يَعْبُدُونَ الْكُؤَاكِبَ مَا يَعْبُدُونَ إِلَّا بَنَانًا وَذَا عَرَفَ حَالَهُمْ أَرْفَعَ الْخَلَافَ
 وَأَمَّا أَشْكَلُ مَعْرِفَةِ الصَّاحِي لَمْ يَفْهَمُوا يَدْنُونَ إِلَيْكَ مَا زِلْنَا عَقْدًا دِيمًا وَلَا يَطْرُقُ نَعْمًا فَلَدَلَّ خَفَى
 بَعْدَ إِدْنَائِهَا وَرَضَاهَا فَانْ فَعَلَ ذَلِكَ فَالْزَكَاحُ مَوْقُوفٌ عِنْدَنَا عَلَى إِبْرَاهِيمَ فَإِنْ جَازَتْهُ
 جَازَ وَإِنْ رَدَّتْهُ بَطُلٌ وَإِنْ سَكَتَ فَمَوَادِنُ مِنْهَا وَقَالَ الشَّافِعِيُّ بِحَمْدِ اللَّهِ النِّكَاحُ
 جَازٍ وَلَا يَتَوَقَّفُ إِلَّا إِذَا لَهَا وَرَضَاهَا **قَوْلُهُ** وَإِذَا اسْتَأْذَنَهَا فَسَكَتَتْ
 فَذَلِكَ أَذْنُهَا فَالْإِسْتِئْذَانُ عَلَى وَجْهِهِ أَحَدُهُمَا إِذَا قَالَ لَهَا الْوَلِيُّ لِي أُرِيدَ أَنْ يَزْوَجَ
 مِنْ فَلَا زَالِي فِي تَرْجِيهِمْ فَسَكَتَتْ مِنْ رُوحِهَا فَقَالَتْ لَا أَرْضِي وَالْمَالِي إِذَا زَوْجَهَا ثَوْبُهَا الْخَبْرُ
 فَسَكَتَ فَالسَّكُوتُ مِنْهَا رِضًا فِي الْوَجْهِينِ جَمِيعًا إِذَا كَانَ الْمَرْجُوعُ هُوَ الْوَلِيُّ وَإِنْ كَانَ لَهَا وَلِيٌّ
 أَقْرَبُ مِنَ الْمَرْجُوعِ لَا يَكُونُ السَّكُوتُ مِنْهَا رِضًا وَلَهَا الْخِيَارُ أَنْ تَشَاءَ رَضِيَتْ بِهِ وَإِنْ شَاءَتْ
 رَدَّتْ فَانْ لَهَا الْخِيَارُ مِنْ رَجُلٍ وَاحِدٍ إِنْ كَانَ ذَلِكَ الرَّجُلُ رَسُولَ الْوَلِيِّ يَكُونُ سَكُوتُهَا رِضًا
 إِنْ كَانَ الرَّسُولُ عَدْلًا وَلَا أُغْيَرُ عَدْلًا وَإِنْ كَانَ يَكُونُ رَسُولَ الْوَلِيِّ إِنْ كَانَ عَدْلًا فَكَذَا
 وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَدْلًا **قَالَ** أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يَكُونُ سَكُوتُهَا رِضًا إِلَّا أَنْ يَجْزِيَهَا بَدَلًا
 وَجَلَّانَ وَقَالَ سَكُوتُهَا رِضًا لَا يَشْتَرُطُ الْعَدْلُ وَالْعَدْلُ مَا فِي حَقِّ الرَّسُولِ وَإِنْ بَدَلَهَا
 الْخَبْرُ فَسَكَتَ فَغَيْرُ يَوْسُفَ وَرَأَيْتُ فِي رِوَايَةٍ كَوْنَهَا رِضًا كَالسَّكُوتِ وَفِي رِوَايَةٍ
 لَا يَكُونُ رِضًا وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ وَقَوْلُ **قَالَ** إِلَى أَنْ يَزْوَجَهَا مِنْ فَلَانٍ وَمِنْ فَلَانٍ فَسَكَتَتْ مِنْ
 إِبْرَاهِيمَ زَوْجَهَا جَازٍ وَلَا خِيَارَ لَهَا وَلَوْ تَمَّتْ جَمَاعَةٌ مِمَّا قَالَ إِبْرَاهِيمُ زَوْجَهَا مِنْ جَبْرِائِيلَ وَنُزْ
 نِي عَمَّتِي فَسَكَتَتْ فَإِنْ كَانُوا يَحْضَرُونَ عَدْلًا أَقْبَرُوا مِنْهَا وَإِنْ كَانُوا لَا يَحْضَرُونَ عَدْلًا فَالْخِيَارُ إِذَا
 وَلَّابَ وَلَا يَلِيهِ قَبْضُ مَرْهَمِهَا اسْتِخْلَافًا إِلَّا أَنْ تَمُنَّ مِنْ ذَلِكَ وَلَوْ زَوْجَهَا الْوَلِيُّ مِنْ غَيْرِهِ كَوْنًا
 يَكُونُ سَكُوتُهَا رِضًا قَوْلُ ابْنِ سُلَيْمَةَ **قَالَ** الْقَضِيَّةُ وَهُوَ قَوْلُ يَوْسُفَ وَمُحَمَّدٍ جَمِيعًا
 اللَّهُ لَا يَزَالُ الْوَلِيُّ عِنْدَهُمَا لَا يَمْلِكُ أَنْ يَزْوَجَهَا مِنْ غَيْرِهِ كَوْنًا وَلَوْ أَرْسَلَ الرَّجُلُ رَسُولًا إِلَى امْرَأَةٍ فَزَوَّجَهَا
 مِنْهُ وَفَضَّلَ الرَّسُولَ الْمَرْثُ حَضَرَ الْمَرْثُ وَانْكَرَ الرِّسَالَةَ وَالنِّكَاحُ وَجَعَلَ الْقَضِيَّةُ الْقَوْلَ
 قَوْلُهُ الزَّمِ الرَّسُولَ بِنُصْفِ الْمَرْثِ عِنْدَ يَحْيَى حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ قَسْرٍ

مسألة
 منكم من غير كنفرة في الولي
 انما ما لم تله منه ومعنى
 انما تطلبوا التفرغ من الكلام
 يدعى انما انما ما صحيح بان
 ان تفرغ النكاح او عند اي
 حنيفه انما غير صحيح ولا يثبت
 هذه الرواية الصحيحة واحفظ
 وبه يفتح زماننا اذ ليس كل
 ولي يحسن المدامه انما انما
 لكل قاضي بعد هذا
 الباب يكون اسد سراج
 اعلم ان السكوت رضاء ما قبل
 منها اذ استأذنها الولي فسكتت
 ومنها عبد الله بن القنفذ في نكاح
 بعض الغائبين فباعتها فباعتها
 حاضر ومنها سكوت البائع عند
 قبض المشتري كالمبيع والبائع يرد
 فسكت سقط حق المشتري ومنها
 بيع بغير النسيئة ففكرت
 كان اقرار بالبرق ومنها سكوت
 البائع عند قبض المشتري كالمبيع
 فاسد اذ في ملكه ومنها سكوت
 السبي في الولد يار
 علم يومين يوجب
 ولله ومنها من قال لغيره
 بيع عبدك فسكتت ثم قام

مسألة
 منكم من غير كنفرة في الولي
 انما ما لم تله منه ومعنى
 انما تطلبوا التفرغ من الكلام
 يدعى انما انما ما صحيح بان
 ان تفرغ النكاح او عند اي
 حنيفه انما غير صحيح ولا يثبت
 هذه الرواية الصحيحة واحفظ
 وبه يفتح زماننا اذ ليس كل
 ولي يحسن المدامه انما انما
 لكل قاضي بعد هذا
 الباب يكون اسد سراج
 اعلم ان السكوت رضاء ما قبل
 منها اذ استأذنها الولي فسكتت
 ومنها عبد الله بن القنفذ في نكاح
 بعض الغائبين فباعتها فباعتها
 حاضر ومنها سكوت البائع عند
 قبض المشتري كالمبيع والبائع يرد
 فسكت سقط حق المشتري ومنها
 بيع بغير النسيئة ففكرت
 كان اقرار بالبرق ومنها سكوت
 البائع عند قبض المشتري كالمبيع
 فاسد اذ في ملكه ومنها سكوت
 السبي في الولد يار
 علم يومين يوجب
 ولله ومنها من قال لغيره
 بيع عبدك فسكتت ثم قام

مسألة
 فان قلت البينة على
 السكوت كيف صحته
 فلهذا انما علم النكاح غير
 مقبولة قلنا اذ انقضت
 النكاح امر او جوازا يجوز
 البينة عليه

جميع المهر وكان قول يَوْسُفَ مَثَلُ قَوْلِ يَحْيَى حَنِيفَةَ ثُمَّ رَجَعَ وَهَذَا مِنْهُ عَلَى اخْتِلَافِهِمْ فِي حُكْمِ
 الْحَاكِمِ أَنْ عِنْدَ يَحْيَى حَنِيفَةَ يَفْقِدُ حُكْمَهُ فِي الْعُقُودِ وَالْفُتُوحِ طَامِرًا وَبَاطِنًا وَعِنْدَ يَحْيَى حَنِيفَةَ طَامِرًا
 لَا بَاطِنًا **قَوْلُهُ** وَإِذَا اسْتَأْذَنَ الْيَتِيمَ فَلَا يَدْرِي مِنْ رِضَاهَا بِالْقَوْلِ وَالْقَوْلُ لَيْسَ بِالْزِيمِ
 وَأَمَّا يَحْيَى حَنِيفَةَ الرَّضَا فَإِنْ مَرَّ بِهَا قَوْلُهَا رَضِيَتْ وَقَبِلَتْ وَتَابَ بِالْإِدْلَالِ لَهَا طَامِرًا بِمَرْهَمِهَا يَأْتِي
 أَوْ يَفْقِدُهَا وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْأَفْعَالِ الدَّالَّةِ عَلَى الرِّضَا وَأَمَّا السَّكُوتُ الْمَحْضَرُ لَا يَكُونُ رِضًا وَالْمَدَامُ
 مِنَ الْيَتِيمِ أَمَّا يَحْيَى حَنِيفَةَ زَالَتْ بِكَارِهَا جَمَاعَ الرَّجُلِ حَتَّى وَجِبَ ذَلِكَ جَمَاعَ مَرْأَةٍ أَمَّا إِذَا زَالَتْ
 بِكَارِهَا يَوْشِبُهُ أَوْ جَرَّاحَةً أَوْ لَعْنَتِي أَوْ يَدْرِي الدَّمُ فَالْبَاطِنُ زَوْجُهَا كَالْبَاطِنِ وَالْزَوْجُ الْأَبْكَارُ وَإِنْ زَالَتْ
 بِمَرْثِيٍّ فَكَذَا عِنْدَ يَحْيَى حَنِيفَةَ خَلَا **قَوْلُهُ** وَالْوَلِيُّ هُوَ الْعَصْبَةُ فَأُولَى الْأَوْلِيَاءِ
 الْأَبُ ثُمَّ الْجَدُّ الْأَبُ وَإِنْ عَمَلُ ثُمَّ الْأَخُ الْأَبُ وَأُمُّ ثُمَّ الْأَخُ الْأَبُ وَأُمُّ ثُمَّ
 ابْنُ الْأَخِ الْأَبُ ثُمَّ نَوْهَمُ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ ثُمَّ الْعَمُّ الْأَبُ وَأُمُّ ثُمَّ الْعَمُّ الْأَبُ وَأُمُّ ثُمَّ
 التَّرْتِيبُ ثُمَّ عَمُّ الْأَبِ الْأَبُ وَأُمُّ ثُمَّ عَمُّ الْأَبِ الْأَبُ وَأُمُّ ثُمَّ نَوْهَمُ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ ثُمَّ عَمُّ
 الْجَدِّ الْأَبُ وَأُمُّ ثُمَّ عَمُّ الْجَدِّ الْأَبُ وَأُمُّ ثُمَّ نَوْهَمُ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ أَحَدٌ مِنْ هَؤُلَاءِ
 فَمَوْثِقُ الْعِتَامَةِ دَكَاكًا وَأَيْ يَرُدُّوهُ لَارْجَاءَ عِنْدَ يَحْيَى حَنِيفَةَ وَالْيَوْسُفَ ثُمَّ
 الْقَضِيَّةُ وَمِنْ نُصْبِهِ الْقَضِيَّةُ وَالْيَوْسُفَ مُحَمَّدٌ تَرْجِيَهُ اللَّهُ لَيْسَ لِلْوَلِيِّ الْأَرْحَامُ وَلَا يَلِيهِ التَّزْوِجُ
 وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ هَذَا كُلُّهُ فِي حَقِّ الصَّغِيرِ وَالصَّغِيرَةِ وَالْمَجْنُونِ وَالْمَجْنُونَةِ وَبِشَرْطِ أَنْ
 يَكُونَ الْوَلِيُّ مِنْ آلِ الْأَرْثِ وَهُوَ عَابِلٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَلِيهِ يَلْمُ عَلَى كَافِرٍ وَلَا كَافِرَةٌ وَلَا لَكَافِرَةٍ
 مُتَلَدٍّ وَلَا مُتَلَدَّةٍ وَكَذَلِكَ الْمُرْتَدُّ لَا يَلِيهِ عَلَى أَوْلَادِهِمْ وَغَيْرِهِمْ مَوْثِقَةٌ مُتَرَدِّدَةٌ وَلَا يَلِيهِ
 لَصْدَقِ أَحَدٍ مِنَ الْبَائِسِ فَإِنْ كَانَ لِلصَّغِيرِ وَالصَّغِيرَةِ وَلِيَانٌ مُتَسَاوَيْنَ فِي الدَّرَجَةِ فَابْتِهَا سَبَقَ
 بِالتَّزْوِجِ جَازَ النِّكَاحُ وَلَيْسَ لَهَا جَرِّ حَقِّ الْعَدْلِ أَنْ تَزْوَجَ الصَّغِيرَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ
 مَرْزُوحَةٍ الْآخَرِ فَالسَّاقِ الْوَلِيُّ وَإِنْ أَشْكَلَ أَوْ كَانَ مُعَابِطًا كَحَمَامَةٍ جَمِيعًا **قَوْلُهُ** وَلَوْ لَهَا وَاحِدٌ
 مِنْهُمَا الْخِيَارُ إِذَا بَلَغَتْ فَصَدَّقَ الَّذِي ذَكَرْنَا هُوَ قَوْلُ يَحْيَى حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٌ أَعْلَى قَوْلِ يَحْيَى حَنِيفَةَ
 لَا خِيَارَ لَهَا بَعْدَ الْبُلُوغِ كَمَا إِذَا زَوَّجَهَا الْأَبُ وَالْجَدُّ وَإِنْ زَوَّجَ الْقَضِيَّةُ الصَّغِيرَ وَالصَّغِيرَةَ
 فَعَنْ يَحْيَى حَنِيفَةَ وَرَأَيْتُ فِي رِوَايَةٍ تَرْوِجُهُ كَتَرْوِجِ الْأَبِ وَالْجَدِّ لَا يَمْتَلِكُ خِيَارَ الْبُلُوغِ
 وَفِي رِوَايَةٍ لَيْسَ بِمَنْزِلَةِ الْأَبِ وَالْجَدِّ وَلَهَا الْخِيَارُ إِذَا بَلَغَتْ كَمَا فِي الْأَخِ وَالْعَمِّ وَهُوَ طَاهِرٌ
 رِوَايَةُ الْأَصْلِ وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ تَرْجِيَهُ اللَّهُ فَإِنْ لَغَتْ الصَّغِيرَةُ فَسَكَتَتْ وَكَانَتْ عَامِلَةً

مسألة
 فان قلت البينة على
 السكوت كيف صحته
 فلهذا انما علم النكاح غير
 مقبولة قلنا اذ انقضت
 النكاح امر او جوازا يجوز
 البينة عليه

مسألة
 منكم من غير كنفرة في الولي
 انما ما لم تله منه ومعنى
 انما تطلبوا التفرغ من الكلام
 يدعى انما انما ما صحيح بان
 ان تفرغ النكاح او عند اي
 حنيفه انما غير صحيح ولا يثبت
 هذه الرواية الصحيحة واحفظ
 وبه يفتح زماننا اذ ليس كل
 ولي يحسن المدامه انما انما
 لكل قاضي بعد هذا
 الباب يكون اسد سراج
 اعلم ان السكوت رضاء ما قبل
 منها اذ استأذنها الولي فسكتت
 ومنها عبد الله بن القنفذ في نكاح
 بعض الغائبين فباعتها فباعتها
 حاضر ومنها سكوت البائع عند
 قبض المشتري كالمبيع والبائع يرد
 فسكت سقط حق المشتري ومنها
 بيع بغير النسيئة ففكرت
 كان اقرار بالبرق ومنها سكوت
 البائع عند قبض المشتري كالمبيع
 فاسد اذ في ملكه ومنها سكوت
 السبي في الولد يار
 علم يومين يوجب
 ولله ومنها من قال لغيره
 بيع عبدك فسكتت ثم قام

كان الرجل ذا جاه كالسلطان والعالم يكون كقول العرب منه والعلوية والاصح انه لا يكون
 كقول العلوية ولو تزوجت المرأة من غير كفو وتزكوا لولا حق الكاه سقط حق الباقي
 اوانته عند ما خلا فالاني يوسف **قوله** واذا تزوج الاب ابنته ونقص من مهرها وزاد في
 مهر امراته جاز ذلك عليهما صورتها اذا كان مهر مثل ابنته الف درهم فمهرها على
 عشرة دراهم او كان مهر مثل امراته عشرة دراهم فمهرها منه على الف درهم وهذا
 قول في حنفية وقال لا يجوز ان يزوجهما بالغن الفاشح كالا يجوز ان تصرف في
 ما لهما بالغن الفاشح **قوله** فلها المتعة بلامه ابواب من كسوة مثلها يريد به ذمرا
 وختماد او ملحقه على اعتبار حال المرأة في اليسار والاعسار وان كانت من السفلة
 تمتعها من الكرامة وان كانت من الوسط تمتعها من القصر وان كانت من رفعة الحال تمتعها من
 الاكثر ليسم فهد لهوا الاصح والسبب بعضهم يعتبر فيها حال الرجل في اليسار والاعسار
 ولا ينقص المتعة عن خمسة دراهم ولا تراه على نصف المهر عند اصحابنا رحمهم الله **قوله**
 وان تزادها في المهر بعد العقد لزمته الرخصة والزيادة في المهر بعد العقد انما
 تأكد باحد معان بلامه اما بالدخول واما بالخلوة الصحيحة واما بموت احد الزوجين
 فان وقعت الفرقة بينهما من غير هذه المعاني بطلت الرخصة وبصرف الاصل
 ولا ينصف الرخصة **قوله** واذا خلا الزوج بامرته وليس هناك ما منع
 من الوطئ فلو ائتمن من الوطئ مثل المرض الذي يمنع من الجماع فان كانت المرأة في المرض
 ولا يلحقها بذلك ضد فخلوة صحيحة والا فلا وان كان المرض هو الزوج فان كان لخطبة
 ضرر يمنع صحة الخلوة الا فلا **قوله** بعضهم كل مرض من جملة الزوج يمنع صحة
 الخلوة ولذا المانع الشرعي يمنع صحة الخلوة مثل ان يكون احدهما صائما في رمضان
 او محرما بالحج فرضا كان او تطوعا وكانت المرأة حائضا واما صوم غير رمضان ذكر
 ابو الحسن القسدي وروي انه كالغرض الصحيح ان صوم التطوع والعضا والتندر لا يمنع
 صحة الخلوة ولو خلا نساء في مسجد او طريق او صحرا فليست خلوة صحيحة ولو خلاها في
 قبة وارضى البستر فهي خلوة صحيحة ولو خلاها على سطح لا حجاب عليه فليست
 خلوة صحيحة ولو كان معهما في البيت اعشى او نائم او امراته او احبته او صبي
 يعقل ان يحكي بما فعلوا او مجنون فليست خلوة صحيحة وان كانا لا يعقلان ذلك فهي خلوة

مطلب
 وذكر في الفتاوى للخلوة
 لا يجب طهارة زوج
 بنسبها دون غيرها

صحيحة ولو جسد لها ليل الى المستاق قريبا من فرجها وفي بعض النسخ فرجها واكرم من
 البسك وسار بها في الطريق بحادة لا يكون خلوة ولو عدا بها عن الطريق في موضع خال
 كانت خلوة صحيحة **قوله** ويستحب المتعة لكل مطلقة المطلقة واحدة وهي
 التي طلقها قبل الدخول وما سمي لها مهرها هكدي ذكره الاوزجدي في شرح القدوري
 وذكر الاخي في مختصر المتعة الواجبة عندنا اذا لم يستحق المرأة بالطلاق مهر او لا بعضه
 ويستحب المتعة لكل مطلقة في قول اصحابنا جميعا وكل فرقة جات من قبل الزوج قبل
 الدخول بطلاق او غير طلاق فعليه المتعة الواجبة ويؤمن بالمتعة الا ان ترتد او ما في الاصل
 فلا يؤمر بالمتعة مع الكفر هذا لفظ كتابه وذكر ابو بكر الرازي في شرح الطحاوي
 ان المتعة واجبة للمطلقة قبل الدخول والتسمية ويستحب لمن عداها وذكر العالم
 في المختلف يحتاج على الثاني ان قوله تعالى فتعوهن محمول على الاستحباب حال وجود
 التسمية فثبت بهذا انه ان الصحيح ما ذكرنا وان المذكور في الكتاب من غلط النسخ
 وكل فرقة حصلت من جملة الزوج بعد الدخول يستحب فيها المتعة الا ان ترتد المرأة او
 ياتي الاسلام وكذا ان كانت الفرقة بسبب منهما لم يستحب لها المتعة **قوله** واذا
 تزوج امرأة على الف على ان لا يخرجها من البلد او على ان لا يزوجه عليها يريد به اذا سمي
 لها مهر اقل من مهر المثل فان قبضت المرأة مهرها فلا زوج ان يملكها لا حيث شا وليس
 لها ان تمتنع من ذلك فان ارتدت بدلتها او اقامها او لا جنى فملكه ان منعها من الخروج
قوله ابو القاسم لها ان تمنع نفسها من الخروج مع زوجها الى بلد اخر اذا كان
 ذلك من غير سفر سوا قبضت مهرها او لم يقبض لفساد الرمان **قوله** الفقيه هنا
 في زمانه فكيف في زماننا وبقوله ناخذ وان اراحت المرأة ان تسافر او يخرج من منزله
 الى اية اهله ما حرله منعها اذا لم يسلم لها مهرها وان وفاها المهر فله منعها
قوله وان تزوجهما على حيوان غير موصوف يستدبه اذا بين جنس الحيوان كقوله تزوجهما
 على فرس او بعلا او جمارا وغير ذلك اما اذا قال تزوجهما على حيوان او على دابة
 فلها مهر مثلها **قوله** وان تزوجهما على ثوب غير موصوف يريد به اذا سمي ثوبا ولم
 يميز جنسه اما اذا قال تزوجهما على ثوب هروي او مروي فانه يصح وله الخيار ان
 شاء اعطاها الوسط من ذلك وان شاء اعطاها قمته ويجبر المرأة على القبض ولو تزوجهما على

ثوب على اجل فوصف الثوب كما يوصف في السلم اجسدة الزوج على تسليم عن الثوب
عند يوسف رحمه الله في السلم وقال ابو حنيفة اذا حضر القمحة اجبر
على قمحها وروي عنه مثل قول يوسف وهو قول زفر وان تزوجها على كراهية
ولم يصنعها فهو محبب ان شاء عطاها دارا وسما وان شاء اعطى قمته ولو سمي كرا وسما احب
على تسليم الكرا ولو تزوجها على عيب او امة وسكن عن ذكر الصفة كالنكاح والتسمية جائزا
ويقع على عيب وسط وامة وسط وهما على مراتب جيد ووسط وردي فاجيد
الابيض وهو الرومي والوسط السندي والردى الهندي وقسمه الجيد عند يوسف
خسوف دينار والوسط اربعون دينارا والردى بلا وزن دينار والردى من الاشياء الثلاثة
يصرف في الاوسط لانه الاعلى ولما عند منافع للرجل والخطا ويقضى لها بالا
وليس في هذه المسئلة خلاف في الحقيقة وانما هذا اختلاف في عرفان لا اختلاف في حجة
ومنه ان لا يحنيفه اجاب عن هذه المسئلة في زمانه وقد كانت قمته الجيد في ذلك
الوقت خمسين دينارا وقمة الوسط اربعين وقمة الردى لايزن وهما اجابا عنها على ما رايه
في زمانها وكانت قمتهم مختلفة غير مضبوطة فان تزوجها على عيب جيد فاما الجيد
وهو دينار وي خمسين دينارا كما هو ذلك عند يوسف حنيفة وان لم يكره غاية في الجودة وان
تزوجها على عيب حنيفة بعينها ولم يسلها اليها حتى اكتمت عنده مالا ثم طلقها قبل الدخول
فعنده حنيفة الكسب كله للمرأة وعند مناصف الكسب كما تنصف الجارية
ولو سلم الجارية فولدت عند ما ولد او كان خلافا ثم طلقها قبل الدخول كان له
الاصل عندنا دون الزيادة وقال زفر الكل بينهما نصفان ولو لم يلد عند
ولم يطلها قبل الدخول فان ملكها في الجارية لا يزول عندنا الا ان يحكم به الحاكم او يبرأ
بالفسخ ويقول الزوج قد فحمت وقال زفر يفسخ منفس الطلاق وسعين الخلاف فيما
اذا اعتق الجارية المهرورة او اعتقها المراه فعندنا يفسخ عتق المراه ولا يفسد عتق الرجل
وعند زفر يفسد عتق الزوج ولا يفسد عتق المراه ولو لم يسل اليها الجارية حتى انتقصت في
يد الزوج بفعل اجنبى فلهما محير ان شئت اخذت الجارية معسبة وابعت الجاني بالارث
وان شئت اخذت قمتها يوم العقد من زوجها وانبع الزوج الجاني فوجب الارث
وان انتقصت بافد سماويه في الجاني ان شئت اخذتها ما قصه ولا شئ لها وان شئت

مطلبة

مطلبة

اخذت القمحة يوم العقد هذا اذا كان العيب وحشا وان كان عيبا يتبرأ منها ولا خلاف
لها لان العيب التبرأ منه في المهر عتق فان نزلت الجارية في يد المرأة زيادة متصلة
كالتمس وغير ذلك لم يطلها قبل الدخول لا تنصف الجارية عند يوسف حنيفة والى يوسف
وللزوج عليها نصف قمتها يوم سلها اليها وقال محمد تنصف الجارية كما اذا لم يلد
وان تزوجها على ثوب بعينه وقمته بما يند دبرهم ولم يسلها حتى صارت قمته عشر فلها
الثوب ودبرهم وان ولا عتق لقمتها يوم القبض وانما تعتبر القمحة يوم العقد وقال
ابو الحسن الكرخي عن يوسف حنيفة انه قال اذا تزوجها على مكمل او موزون اعتبر
قمتها يوم العقد وان تزوجها على ثوب اعتبر قمتها يوم التسليم وان تزوجها على احد
الشئين المعين فحشا رايه الزوج عند مناصف وقال ابو حنيفة ان كان مهر مثلها مثل
الاقل او اقل منه فلها الاقل الا ان يرضى الزوج بالاكتر وان كان مهر مثلها مثل الاكتر او
اكتر منه فلها الاكتر الا ان يرضى المرأة بالاقل وان كان مهر مثلها اكتر من الاقل واقل من الاكتر
فلها مهر مثلها وهذا اذا قال تزوجتك على الف او الفين او على هذا العبد
قوله ونكاح المتعة ونكاح الوقت باحل ولم يلقه ان يزوجها من معلومه كما اذا
قال تزوجتك على الف السنة او على ما يه سنة وقال ابو حنيفة في المهر اذا
ذكر من لا يعيش لمثلها غالبا فانكاح بخار وذكرا لمدة لغو وكل كراجه موقف فهو متعة
عندنا وقال زفر لا يكون متعة الا لفظ المتعة وقال ابو بكر الخصاص
رحمته الله المتعة المحققة ان يقول لها اعطيك كذا على ان امتع منك يوما او يومين
وهذا خلاف فيه بين الفقهاء انه قد ورد النهي عنها عن النبي عليه السلام اما اذا قال
استزوجك الى عشر ايام فان زفر رحمه الله قال النكاح جائز والشرط قسدا
وقال سائر اصحابنا رحمهم الله هو قسدا وهو متعة حيث وقع العقد فوقعه
ولو تزوج امرأة على الف نصفها مجل ونصفها مؤجل ولم يزد على هذا فله يجوز ونفع ذلك
على وقوع الفرقة او الموت وقال بعضهم لا يصح هذا الاجل **قوله** ومهر مثلها اعتبر
باحوانها وعصمتها ومات عنها يتردد اذ كانت المرأة في حضانة زوجها
في بلد واحد في عشرة واحد ومما متساويان في المال **قوله** ولا تعتبر باحوالها
اذا لم يكونا من قبيلة يريد به من قبيلة ايها وذلك مثل ما اذا تزوج رجل ابنة عمته

مطلبة

مطلبة

فولدت بنتا فزوجها من رجل ولم يسم لها مراه فدخل بها زوجها ثم طلقها او مات عنها
او طلقها بعد الخلوة وامها في حضانة وحملها وما لها فانه حكم لها بمهرها وهي بنت عم
ايها او مهر اخت امها وهي خالتها وابنه عيم ايها **قوله** ومن تزوج امرأته في عقد
واحدة احدا مما يحل له نكاحها والاخرى لا يحل له نكاحها صورة رجل تزوج حرة
وامه او اجنبية وذات محرم منه او زوجه الغير او معتقة فانه يصح نكاح احدا
وبطل نكاح الاخرى والمسمى من المهر كله الذي صح نكاحها عنده في حقيقته ولا يقسم
المهر بينهما على مقدار مهر مثلها مما اصاب له يحل له نكاحها فذلك مهرها وما اصاب
الاخرى سقط عنه فان دخل بالتي لا يحل له نكاحها فلها مهر مثلها بالتمام بلع عند
له حقيقته ولا لها مهر مثلها لا يجاوز به حصتها من المسمى فان وطئها في ذريها لا يستحق
لها الوطئ شيئا من المهر **قوله** واذا كان الزوج جنونا او جردا او برصا لم يحد
اذا كان الزوج غيب لا يحد كنه الوطئ لزوجته فان المرأة مخير فبعد ذلك
نظر ان كان الغيب كالجنون الحادث والمرضى ونحوهما فهو والعنه سواء فنظر حولا وان
كان الجنون اصليا او به مرض لا يرجى بروه فهو واجب سوا من الجنان وان شات مرضيت
بالمقام معه وان شات رقت الامر لا يحاكم حتى يفرق بينهما **قوله** ابو حنيفة
وابو يوسف لا خيار للمرأة في هذه المسائل كلها **قوله** وان كان عينا اجملة الحاكم حولا
والعنين من لا يصلح النساء او يصلح اليه دون لا بكاره اذا ثبت العنه ان كانت
المرأة عاقله به عند العقد ولا خيار لها وان لم تكن عاقله به فلها الخيار ولا بطل
بالسكوت ولا بالمقام معه فان رقت الامر لا يحاكم وحلت الفسقة فان القاضى بوجه
وعنه اي قبيلا يوم سنة في يوم الخصومة ثم في طاهر الرواية تعتبر السنة بالاثلة عشر ايام وروي
الحسن عن ابن حنيفة انها تعتبر بمسيرة قال محمد ومريد علي السنة الفهره اياما
من وصل اليها في ذلك السنة بطل خارتها وان لم يصل اليها ورافعه لا يحاكم واعرف
به الزوج وحلت الفسقة خيرها الحاكم بين ان يختار الفسقة وبين ان يختار زوجها
فان اختارت زوجها فلا خيار لها بعد ذلك وان اختارت الفسقة يقول القاضى
للزوج فارقتها فان فارقتها مع الفسقة على الفرق والا فزوجها وكانت الفسقة طليقة
باينه وفي طاهر الرواية اذا اختارت نفسها وقت الفسقة منها ولا حاجة الى الفرق

مطلب

وعنه اي قبيلا يوم سنة في يوم الخصومة ثم في طاهر الرواية تعتبر السنة بالاثلة عشر ايام وروي الحسن عن ابن حنيفة انها تعتبر بمسيرة قال محمد ومريد علي السنة الفهره اياما من وصل اليها في ذلك السنة بطل خارتها وان لم يصل اليها ورافعه لا يحاكم واعرف به الزوج وحلت الفسقة خيرها الحاكم بين ان يختار الفسقة وبين ان يختار زوجها فان اختارت زوجها فلا خيار لها بعد ذلك وان اختارت الفسقة يقول القاضى للزوج فارقتها فان فارقتها مع الفسقة على الفرق والا فزوجها وكانت الفسقة طليقة باينه وفي طاهر الرواية اذا اختارت نفسها وقت الفسقة منها ولا حاجة الى الفرق

القاضى فان مرض احدهما في اثنا السنة وحقق عن الحمار ان كان اقل من نصف شهر
احتسبت له كما احتسبت مدة الحيض وشهر رمضان وان كان اكثر من نصف شهر لا يحتسب به
وهذا قول ابى يوسف **قوله** محمد بانه مقدر بشهر وعينه اذا غاب احد منهما اذا
لم يحتسب به بمثلها بدلا من ايام اخر ولو حلت له حنيفة الزوج مدة الحج عنده في يوم
وان حج هو احتسب به وان كان الزوج عينا والمرأة رجلا لم يوجله الحاكم وان كان صغيرا
عينا بوجله سنة بعد البلوغ فان فرق بينهما فاعتدت ثم جات بولدها مينا وبين شئ
لزمه الولد وان ادعى الوطئ بطلت الفسقة عنده في يوسف ولو فرق بينهما وبين المحبوب
جات بولدها ثبت نسبه ولم يطل الفسقة فان اقام بينه على اقرار المرأة بالوطئ اليها قبل
الفسقة بطلت الفسقة ولو طلق ان بوجه القاضى سنة اخرى ليس له ان يفعل ذلك
الا برضى المرأة والمحبوب هو الذي قطع ذكره والخصم الذي اخرجت اتيه ونفى ذنبه
وثبت النسب من المحبوب والخصم اذا كان نزل هكدي ذنبه في ذوابه الى حفص
وذكر في شرح الكرخي **قوله** ابو يوسف في المحبوب الذي لا يزل لاعداءه عليها فان
جات بولدها فل من سته اشهر ثبت نسبه والا فلا ولو كان العين محنونا بوجله كالعاقل
ولا ينظر له زواله وكدي ان وجدت زوجها حتى مشكلا **قوله** واذا اسلمت
المرأة في دار الحرب لم يقع الفسقة عليها حتى يحضر ثلاث حيفر صورته حرة من زوج
حريه في دار الحرب ثم اسلم احدهما فانه لا يقع الفسقة بينهما بمجرد الاسلام حتى يحضر
ثلاث حيفر او معنى عليها بل انه اشهر ان كانت من لا تحيض فاذا مضت المدة وقعت الفسقة
بينهما ثم ينظر ان كانت المرأة في المسلمة ولا عدة عليها بعد ذلك عنده في حيفه كالمهاجر
قوله ابو يوسف حب عليها العدة وان كان المسلم هو الزوج فلا عدة عليها الا جماع
وقاية قوله لا يقع الفسقة حتى يحضر ثلاث حيفر انه لو اسلم الكافر منها في اثنا المدة فها
على نكاحهما **قوله** وان ارتد احد الزوجين عن الاسلام وقعت الفسقة بينهما فقه
بغير طلاق والمذكور انما هو قول في حيفه وابى يوسف **قوله** محمد ردة الزوج فقه
بطلاق وابا عن الاسلام طلاقا وعندهما **قوله** ابو يوسف ليس بطلاق
واجمعا ان ردة المرأة فقه بغير طلاق فان خرج الحرة الى ابيها مسلما او دمية وترك
امراة في دار الحرب او خرجت المرأة مثله او ذمية وترك زوجها في دار الحرب

٧

معاخرة من عليه لان هذا جاع من ثلاث اخوات وكذا ان ارضعت جميعا معا وجب
 عليه لكل واحدة منهن نصف المهر ويجمع به على المصلحة ان كانت تعدت الفساد وان كانت
 المصلحة امراته فارضعت على التعاقب حرم من عليه كانه لما ارضعت الاولى صار ثانيا
 اما ومننا فيما تامة ثم اذا ارضعت الثانية والثالثة صارتا احنتين فحق الجمع فحرم عليه
 ايضا ولو تزوج ام ولد من مملوكه الصغيرة ارضعت به بن سيدتها حرمت على زوجها وعلى
 سيدتها ومن طلق امراته وطالب من ولد كان لها منه فانقضت عدتها وتزوجت بزواج
 فارضعت صبيا عند الزوج الماني ان لم يكن حاملا منه فالرضاع من الاول بالاجماع
 وكذلك ان كانت حاملا عند خيفه رضى الله عنه لان ولد سو كان اللبن من
 ما كان عند الاول او زاد عليه وقال ابو يوسف ان علم بان اللبن من الماني فهو منه
 والا فهو من الاول وقال محمد وزفر بنت الرضاع منهما لان ولد اذا ولد
 فارضعت صبيا فهو من الماني ويرفع الحكم من الاول ولو تزوج صغيره فطلقها ثم تزوج
 كبيرة فارضعت بهن الكبيره الصغيره حرمت عليه لا فصار ام زوجته فدخلت
 تحت قوله تعالى وامهات نسايكم **قوله** وانما يمت بشها دة رجلين او رجل وامرأتين
 يريد به اذا كانوا عدولا وان شهد رجل وامرأتان ومنهم غير عدول لم يقبل شهادتهما
 فاذا ثبت الرضاع بالسهود العدول ان كانت الشها دة على الزوجين فرق بينهما فان
 كان قبل الدخول فلا مهر لها وان كان بعد الدخول فلها الاقل من المسمى ومن مهر المثل
 وليس لها الفقه ولا السكنى ولو لم يشهد عليه احد ولم يكره الزوج بانها اختى او امي من
 الرضاع فان قال بعد ذلك او اوهمت او غلطت فهما على نكاحهما وان قال
 هو حق فمالت فرق بينهما فان كانت المرأة صدقة فلا مهر لها وان كذبته فلها نصف المهر
 وان كان قد دخل بها فلها جميع المهر والفقه والسكنى ان كذبته فان صدقته فلها الاقل
 من المسمى ومن مهر مثلها ولا يشي لها من الفقه والسكنى والله اعلم

كَانُ الطَّلَاق

قوله الطلاق على ثلاثة اوجه احسن الطلاق وطلاق السنة وطلاق البدنة
 فالنساء على نوعين حبال وحبال والحبال على نوعين ذوات قرو وذوات اشهر وكل نوع

مطلقة

مطلقة

قوله

وهو المحكي ان قال طلق
 امرأتك ان شاء الله
 وكذا ما كان من
 ما تجلس عليه فاذا شاورت
 صارت كبد فطلقه فانما يقع
 في مجلس منهن ما ينبغي ان
 يحفظ هذا انما البلول
 فيه عام والركن هو قوله
 الايتاع غافل عن
 هذا امر

على نوعين حبال واما فاحسن الطلاق في الحبال المدخول من الذي من ذوات القرو وان
 يطلق بطلقة واحدة في طهر لا جماع فيه ولا طلاق ولا جماع في حيض ولا طلاق وتركن
 لان بعضه عدل فله قرو وان كان حبالا وبه ان كان اما وان كان غير مدخول من يطلق
 بطلقة واحدة على حبال كن وهذا معنى قوله في السنة في الوقت حيث في المدخول
 بها خاضه حيث توقف طلاقا في طهر لا جماع فيه ولا طلاق وفي غير المدخول بها لم
 على من ذلك وقد استويا في العدد حيث كان حسن الطلاق في حقهما بطلقة واحدة
 وهذا معنى قوله في السنة في العدد استوي في المدخول بها وغير المدخول بها
 وكل في سنة في الوقت حق المدخول لها من حيث العدد فهو سنة في غير المدخول
 بها غير ان السنة في غير المدخول بها بتمت بطلقة واحدة وفي حق المدخول بها لا بتمت
 الا بثلاث تطلقات في ثلاثة اطرار لم يجامعها فيها ان كانت حرم وتطلقين في طهر
 ان كانت امة وكل في سنة من حيث العدد في حق المدخول بها فهو بدعة في حق
 غير المدخول بها لانها استويا في العدد حتى لو طلق كل واحدة منهما لا مابك
 واحدة او ستين كانت بدعة في حقهما جميعا سواء كانت المدخول بها من الحبال او من
 الحبال ولو طلق المدخول بها عتق وان لا ياتي في طهر واحد ولم تحلل من الطلقتين
 نكاح ولا رجعة فهو بدعة وان تحلل بينهما نكاح او رجعة فذلك عندهما وقال
 ابو حنيفة هذا طلاق سني حتى لو قال لامرأته وهو باسك يدها عن شهوة انت
 طالق لا بالسنة طلقت في الحال لا بالسنة لحصول الرجعة عقيب طلاق
 بالمسوق الا طلقت في الحال واحدة فادخلت وطهرت وقعت اخري واذا اخلت
 وطهرت وقعت اخري وعلى هذا ان كانت ايسة او صغيرة عند له جنيفه وعندما
 يقع في الحال واحدة وبعد شهر اخري وبعد شهر اخري وبعد شهر اخري ولو قال
 انت طالق للسنة ولم يذكر عددا ان كانت من ذوات اشهر طلقت في الحال واحدة
 وان كانت من ذوات الحيض طلقت في طهر لا جماع فيه ولو راجع امرأته بالوطي فحبست
 جازله ان يطلقها اخري في ذلك الطهر عند له جنيفه ومحمد وقال ابو يوسف
 ليس له ذلك ولو طلق الصغيرة فخلعت وطهرت قبل مضي شهر جاز ان يطلقها اخري
 ولو قال لامرأته انت طالق بطلقة حسنة او حيلة او سنية او عدلية او عدلة

ولم قال اخبر
 ان كذا في السنة
 فانما هو طلاق
 والرجوع فيه
 في طهر لا جماع
 فانما هو طلاق
 فانما هو طلاق
 فانما هو طلاق

التلفقات الثلاث اذا وقع عدل
 الباطن لها اعتبار من اعتبار القسط
 واعتبار الحق واعتبار القسط
 والعلم بخلق الباطن في حق الثلاث
 واعتبار الحق في حق الباطن في حق الثلاث
 والباطن لا يخلو الباطن اذا لم
 يكن معلوم والاطار اعتبار
 الحق لا يخلو الباطن في حق
 الباطن فالحق في حق
 الباطن لا يخلو الباطن في حق
 الباطن لا يخلو الباطن في حق
 الباطن لا يخلو الباطن في حق

وافتر الكفر والظلم
 ان لا يمت طلاق الكفر
 امر كرم

ولم قال رجع ان فعلت
 فامرأة طالق ثم فعلت
 ولم امرأتان تطلق احدهما
 ولم ولاية التعدي وفي
 رواية تطلقان ولو كان
 لمرأة ثلثا فقال
 امرأتان تطلقان
 لكل واحد منهما عدل
 وم والى لكل واحد
 منها طلاق باين وهو
 الاصح لو قال الزوج
 صلاتك حرام ولم
 ارجع منى بغير علم واحد
 وفيل واحد
 فغير علم والى الباطن
 امر كرم

وقع الطلاق في الحال عند محمد وقال أبو يوسف في سنة وعديله وعدله
يقع في وقت السنة وفي سنة وجميعه يقع في الحال ولو قال أنت طالق أحسن
الطلاق وأجل الطلاق للسنة ولو قال لها أنت طالق لئلا السنة يقع عليها تطبيقه
واحدة في طهر لم يجامعها فيه فإذا خاضت وطهرت وقعت عليها أخرى فان كانت من ذوات
الاشهر وقعت الساعة واحدة وبعد شهر أخرى وبعد شهر أخرى وكذا في كانت حائضاً
عند ما وقال محمد وزفر طلقت الساعة واحدة ولا تطلق بعد حال لان عند
لا تطلق الحائض للسنة الا واحدة هذا اذا ذكر المكنى فيه اما اذا نوى ان يقع الثلاث الساعة
طلقت بلا السنة في الحال عندنا وقال زفر لا تصير نية ويقع عليها الطلاق
عند كل طهر لم يجامعها فيه ولو قال لها كلما ولدت ولما كانت طالق فولدت ثلاثة اولاد
طلقت واحدة اذا طهرت من نفاسها في قول ابي حنيفة واني يوسف فاذا خاضت وطهرت
طلقت أخرى فاذا خاضت وطهرت طلقت أخرى وقال محمد وزفر طلقت للسنة
واحدة بالولد الاول ويقضي عدتها بالولد الثالث وان عاودت وجها يقع عليها تطبيقه
أخرى وان تدرجها بعد ذلك لا يقع عليها شيء **قوله** فاذا طهرت وخاضت
وطهرت فهو محذور ان شاء الله فاما لو راعاها هو فوطئها وقال ابو حنيفة رضي
الله عنه اذا طهرت من تلك الحيضة ان شاء الله فوطئها وان شاء الله فوطئها انت
طالق الطلاق او طالق طلاق وان نوى بلا فلات وان نوى واحدة او اثنتين ففي واحدة
وان قال عني بطلاق واحدة وبالطلاق او طلاق أخرى وقعت بطلاق واحد وان لم
يكن في مذكر الطلاق او كانا في غضب او خصومة وقع الطلاق في كل لفظة لا يقصد
بها السب والشتيمة والكليات تنقسم الى ثلاثة اقسام كليات ومدلولات وبفوض
الكليات قوله انت من بيتة وخليفه وبسريه وحرام فهذه اللفاظ تصير للسب
والشتيمة يقال انت من الدن وبتة من المروة وخليفه من الحيرة وبسريه من الايام
وحرام الاجتماع معك وذكر الحرام وبسريه من الجسر ايضا وروي عن ابي يوسف
انه الحق في الحق هلك ولا ملك في عليك ولا سبيل في عليك
وخالفك وفارقك والحق هلك وماتت عليه ولا ملك في عليك اي انت اقل من ان يكون
يقال خليت سبيلك وماتت عليه ولا ملك في عليك اي انت اقل من ان يكون

يقع

السنة

في رواية

في عليك ملك ولا سبيل في على طلاقك وخالفك وفارقك لا تكتب
مثل قوله قولي ادعي بقني بخبري استتري انطلق انطلق الحق هلك اي بتني
الازواج لا يحاج بي وبنيك خليت سبيلك جلتك على غداك لا ملك في عليك
لا سبيل في عليك وبهتاك لا هلك والفوضيات قوله امرتك بكذا واختاري
وكليات رجعية كقوله اعتدي واستتري رحمك وهو في معنى اعتدي والاحوال
التي تلفظ بهذه الكلمات فيها ثلاث حال مذكر الطلاق وهو ان يطالبه المرأة بالطلاق
او يطالبه بالطلاق غيرها وحال الرضي وحال الغضب اما في حال مذكر الطلاق
اذا قال لمرأيتي الطلاق فانه يصدق في جميع ما ذكرنا من الكليات والمدلولات
ويجوز القول قوله مع عيية انه لم ينويه الطلاق واما في الفوضيات لا يصدق اذا
قالت المرأة محببته له احترمت نفسي او طلقت نفسي وكذا في الكليات الرجعية ثم في قولها
احترمت نفسي يقع عليها تطبيقه باينه وفي قولها طلقت نفسي يقع تطبيقه رجعية اما
في حال الرضي اذا قال لمرأيتي الطلاق فانه يصدق في القضايا في الاقسام كلها وان
قال نويت به الطلاق ففي الكليات الرجعية يقع تطبيقه واحدة ولا يقع اكر
من ذلك وان نوى واذا قالت المرأة في قوله امرتك بكذا طلقت نفسي تطبيقه واحدة
او تطلقن او ثلاثا وقال الزوج نويت به ذلك فهو على ما نوى وان كان اقل من
تطبيقات فله ان يراجعها ما دامت في البعد وان قالت احترمت نفسي في قوله اختاري
تطبيقه باينه ولا يكون اكر منها وان نوى الزوج ذلك وفي بقيه اللفاظ ان نوى واحدة
فهي واحدة باينه وان نوى بلا فهي ثلاث وان نوى اثنتين ففي واحدة باينه وعن ابي يوسف
في قوله اعتدي اذا نوى بلا فهي ثلاث واما في حال الغضب فانه يصدق في جميع
الكليات والمدلولات ولا يصدق في الفوضيات وفي الكليات الرجعية ولو قال
لامرأتي اختاري اختاري اختاري بلا فقلت احترمت الاولي والوسطى والاخير
طلقت بلا عند ابي حنيفة وواحدة عند ابي يوسف ومحمد ولو قالت احترمت
التطبيقه الاولي طلقت واحدة بالافاق واحوالها لو قالت احترمت واحدة او
احترمت من او احترمت اختي ان طلعت بلا ولا يحتاج الى اليه ولا الى ذكر الفصل اصلا
ولو خيرها فقالت احترمت نفسي وهو لم يفعل بخير الزوج لم يطلق عندنا كالو كيل

بالبيع اذا باع ولم يعلم بالوكالة وقال - فخر طلق وان لم تعلم به كالوصي اذا تصرف
 وهو لم يعلم بانه وصي ولو قال - لهات واحدة ونوي به الطلاق في واحدة رجعية
 وقال - بعض اصحابنا ان قال انت واحدة بالرفع لم يقع وان نوي الطلاق وان قال
 واحدة بالنصب خلعت وان لم ينو به الطلاق وان سكت رجع الى بيته وقال - عامة
 مشايخنا لا فرق بين الرفع والنصب والسكون لان العامة لا يميزون وجوب الاعراب
 ولو قلت المرأة لزوجي فخرجت على فقال كل امرأة الى طالق بلا طلاق هذه التي خلعت
 في القضا ولا يصح قوله بانه وقال - ابو يوسف لا تطلق وان قال نوت به تلك
 خاصة يصح قوله بانه وقال - نصير لوقيل له الك امرأة غير هذه فقال كل امرأة
 الى في طالق فانه لا يطلق امرأته الى عنده ولا يشبهه مما تقدم واذا طلق امرأته ونوي في
 القدر وقع عليها الطلاق والا صل فيه ان الصريح خلق الصريح والبان خلق الصريح والصريح
 خلق البان والبان لا خلق البان فبانه اذا قال لامرأته انت طالق وقعت واحدة وان قال
 لهات طالق ونوي تعد في العدة طلقت اخرى ولو قال - لهات طالق ثم قال لهات
 العدة انت بان ونوي الطلاق طلقت ايضا ويكونان باينين ولو قال لهات بان ونوي الطلاق
 ثم قال لهات العدة انت بان ونوي اخرى لم تطلق اخرى ولو علم الطلاق البان بالدخول
 بان قال - ان دخلت الدار فانت بان ونوي الطلاق ثم طلقها او خالفها فدخلت الدار
 وهي في العدة طلقت اخرى عندنا خلافا لزوجي ولو قال لهات بان ثم قال لهات دخلت الدار
 فانت بان فدخلت الدار وهي في العدة لم تطلق ولو طلق امرأته تطليقه واحدة رجعية ثم
 قال جعلها باننا اصلا با حار ذلك عند ابي حنيفة وقال - ابو يوسف نصير باننا ولا
 نصير باننا وقال - محمد وزفر لا نصير باننا ولا باننا **قوله** واذا اوصف الطلاق بغير
 من الزيادة والشدة كان باننا الا صل في هذا انه متى شبه الطلاق في معنى واحدة بانه
 عند ابي حنيفة ومحمد اي شيء كان المشبه به حتى لو قال - انت طالق مثل بان الاسرة
 او مثل حبة الخردل او مثل الحبل يكون باننا عندنا وقال - ابو يوسف ان شبه بشي
 وذكر معه العظم كان باننا والا فهو رجعي في شيء كان المشبه به حتى اذا قال انت طالق
 مثل عظم راس الابل كان باننا وان قال - مثل الحبل كان رجعيا ولو قال انت طالق
 عدد الارب في واحدة عند ابي يوسف وثلاث عند محمد ولو قال انت طالق ونوي

مسألة

طالق آخرى
 تطلقن ولو قال
 انت بان ونوي
 الطلاق فالحا
 في العدة انت

الطلاق

بلا ما هو ثلاث وان نوي واحدة فهي خيئة عند ابي يوسف وقال - محمد في ايته
 ولو قال - انت طالق تطليقه شديد او طويلا او عريضه فهي واحدة وان نوي
 بلا ما فثلاث وعن محمد لو قال انت طالق عدد الشعر الذي على ظهري في طلاق كنه لم يطلاق
 وكذا لو قال - عدد الشعر الذي على فرجك وقد اطلقت فرجها ولو قال - بعدد الشعر
 الذي في بطن كني خلعت واحدة ولو قال انت طالق عدد شعري في بطني قد كان خلق راسه
 خلعت بلا ما ولو قال انت طالق عدد شعري في بطني قد كان خلق راسه
 خلعت واحدة ولو قال - انت طالق من هاهنا الى الشام هي واحدة رجعية عندنا
 وقال - فخر طلق تطليقه بانه ولو قال لهات طالق الى سنة طلق بعد معنى السنة
 عند ابي حنيفة ومحمد وقال - فخر طلق في الحال وروي هشام عن محمد انه قال -
 اذا اراد الرجل ان يقول شيئا يجري على لسانه انت طالق يقع الطلاق وهو قول ابي يوسف
 وسئل ان المعامل عن من قال الطلاق على واحد او لازم فقال في قول ابي حنيفة وزفر
 يقع الطلاق وقال - محمد في قوله لازم يقع الطلاق وفي قوله لازم لا يقع وهو قياس قول
 ابي يوسف ولو قال - طلاقك على لم تطلق في طوهم جميعا ولو قالت له امرأته استك من
 الصداق خطي بك على راسي وقل لها يا شرا هيا اعتدي فانت طالق ثلاث مرات ففعل ذلك
 طلق بلا ما صلا بذلك او لم يعلم قال - العقيقه هات في القضا واما فيما بينه وبين الله عز
 اذا لم يعلم به ولم ينو لا يكون طلاق **قوله** واذا اضاف الطلاق الى جسمها او الى ما
 يغيره عن الجملة وقع الطلاق والذي يغيره عن الجملة كل عضو اضاف اليها الطلاق وفي حالة
 لو فقدت منها فقدت الزوج بغيرها يقع الطلاق باضا فيه اليها واذا اضافه الى عضو
 ليس بغيره فقد ذلك العضو فقد الزوج لا يقع الطلاق وفي هذا اضافة الصق والنكاح
قوله وطلاق المكرم والسكران واقع يستد بالسكران الذي سكر من الخمر او من البهيد
 اما اذا سكر من السج او من الدوا لا يقع طلاقه بالا جتماع كما لا يقع طلاق البائم والمعنى
 عليه والمبوسم والمدهوش ثم الطلاق من السكران باخر واقع سواء شربها طوعا او كرها
 او مضطرا وعن شداد اذا شربه كرها لا يقع طلاقه وعن محمد اذا شرب البهيد ولم يوافقه
 فصدع وذهب عقله من الصداق لا من البهيد لا يقع طلاقه على امرأته وارتداد السكران
 ليس بمرتد عند ابي حنيفة رضي الله عنه لان الارتداد لا يكون الا بالصبر ولا يصير للسكران

ولو قال يداك
 او رجلك تطلق
 اتفاقا امرئ كنه

والتأثير لا يكون بشكل
تعليل الطلاق بالملك
لما روى عن عبد الله بن عمرو
بن العاصي انه خطب امرأة
قايلا لا يتزوج ان نزيار
صديق فقال ان تزوجها
لاني طالق فلما بلغ ذلك
رسول الله فقال لا طلاق
قبل النكاح قال لا بد
منفسر لا يتقبل التأويل
فلهذا لا ينبغي نسخ او عدم
صحته من كلام الله

قوله ويقع الطلاق الكتاب اذا قال نوت به الطلاق وفي بعض النسخ ويقع الطلاق
اذا قال نوت به الطلاق ان كان الصحيح من النسخ هو الاول والمراد به اذا كتب طلاق امرأته
لا على رسم الرمايل بل على كتاب او على لوح او على حائط او على مل او على غير ذلك من
المواضع وهو مستبين اذا كان ذلك ان نوى الطلاق وقع والا فلا والحيلة في هذا ان
الكتاب على ثلاثة اوجه احدها ما ذكرنا والثاني اذا كتب حيث لا يستبين المكتوب بان
هو هو او على الماء او على صخر او على حديد وغير ذلك مما لا يستبين عليه الخط في
كتب على الصحيحه بنسب امه الرحمن الرحم اما بعد يافلا انه اذا اناك كتابي هذا طالق
فانما يطلق بوصول الكتاب اليها ولا يصدق انه لم يتوجه الطلاق بعد ان اناك
كتابته ولو محي ذكر الطلاق منه وانعد الكتاب ووصل اليها وقع الطلاق ان بقي منه ما يسمى
كتابا او رسالة وان لم يبق منه ما يسمى كتابا بالرسالة لم يطلق وان كتب الكتاب من غير شرط
الوصول طلق بمجرد الكتابه بعث اليها الكتاب او لم يبعثه وان كان الصحيح من النسخ هو الثاني فيكون
عطف على السكران وهو خلاف مذهبنا وكان ابو الحسن الرضي لا يوقع طلاق السكران
قول الطحاوي ويحتمل ان ابا الحسين القدوري رحمه الله قد قلنا فلما افاق واقر على نفسه
انه نوى به الطلاق صدق عند الرضي فقع الطلاق حينئذ بالاجماع **قوله** ويقع طلاق
الاخرى بالاشارة يستريد به الاخرى الذي ولد وهو اخرت او طري عليه ذلك ودام عليه
حتى صادت اشارته مفهومه معلومه وان طري عليه اخرت ولم يدم لم يعتبر اشارته
وطلاقه المفهوم بالاشارة اذا كان دون الثلاث فهو رجعي ولو اقر بالقتل عمدا بالاشارة
جب عليه القصاص وكذا اذا اقر فمادون النفس وميت له القصاص في النفس على العترة
وفيما دون النفس واجب اللعان بقذفه ولا حد عليه بقذف غيره ولو عقد سيما بالعقد
بالكتابة او طلق امرأته فهو بمنزلة النطق بالنسأ ولو قال الفصح لا مراية انت
هكدي شير بالا بهام والسبابة والوسطى طلق فلا هذا اذا كانت الاسارة بطون
الاصابع وان نوى المضموم متزوجا والمنشون لا يصدق في القضا وعن محمد ولو قال
لا مراية ان طلقك فانت طالق وان لم اطلقك فانت طالق لم يطلقها حتى ماتت طلقته
وهو ايضا لو قال لها انت طالق ان شئت وشئت لا تطلق ابدا ولو قال انت طالق

من قال كل نساء طوابع
الارضين ويكن وعمر
وسلمى لا تطلق واحده
منها مع انها استثناء والكل
من الكل كقوله ان الله يشاء
تصرف لفظي فيصح فيها
يصح فيه اللفظ فاما
استثنى الجزاء مع لفظ فكذا
فما بقي من سر ١٢ امير كنه

مطلب

لا دخلت الدائم يطلق حتى يدخل الدار كما اذا قال ان دخلت الدار **قوله** والفاظ
الشرطان واذا واذا ما وكل وكما ومتى ومتى ما فاذا علق هذه الشروط بدخول الدار
او كلام العبداء لم يثبت الثوب لا يترك الجزاء في وجد المحلوف عليه فاذا وجد ترك الجزاء
واخذت الميمز ولا يعقد نائيا وبالدلالة لا في طاعة نخل الميمز ويعقد من ساعته حتى
يقع عليها ثلاث تطبيقات ان كانت الميمز بالطلاق وفي نكاحه فاذا وجد المحلوف عليه ثلاث
مرات وقعت عليها ثلاث تطبيقات فان عاد وزوجها بعد زواج اخر فوجد المحلوف عليه
مرة اخرى لا يقع عليها الطلاق وعلى هذا اذا قال ان دخلت الدار فانت طالق فلا
يطلقها ثم عادت اليه بعد زواج اخر فدخلت الدار فاعاد لم يطلق عندنا خلافا لغيره وان لم
يكن المرأة في نكاحه وقال لها كلما تزوجت فانت طالق فاعاد لم يطلق في كل مرة تزوجها
ابدا ولدي لو قال كلما دخلت الدار وكلت فلانا اوليست الثوب فله على ان تصدق
بدينهم فانه لما وجد المحلوف عليه لم يدر ان تصدق بدينهم فان اراد ان يزوجها ولا
يقع عليها الطلاق والحيلة في ذلك ان يقول لمن سبقه من اجابته واصدقائه اني طلق
ان طلقها زوج امرأه او كلما تزوجت فلانة فنت طالق قال ان تزوجها طلق وان طلق
رجلا بان تزوجها مني طلق ايضا فاذا عرف المخاطب بان له رغبة في تزوجها فانه يزوجها
منه وهو فوضوئها في ذلك فاذا علم الخالف بذلك حينئذ بالفعل وذلك مثل ان بعث اليها
مهرها او طفر بها وجامعها ولو اجاز بالقول طلق وقال بعضهم لا تطلق والاول
اصح ولو قال لامرأته ان لم اطلقك فانت طالق لم تطلق حتى يموت الخالف فقع الطلاق في
اخر جزء من اجزائها وان ماتت في ذلك في رواية الاصل وهو الصحيح وتوارى ان
وان كان الطلاق نائيا ولا ان ماتت المرأة لم يبرئها الزوج وان مات الزوج وقدر دخل
فصار رت منه وذكر في النوادر انه لا يقع الطلاق بموت المرأة ولو قال ان لم ات
البصر فانت طالق فمات ولم ياتها طلق في اخرج من اجزائها ولو ماتت في لم
تطلق ولو قال لها اذا اطلقك فانت طالق واذا ما لم اطلقك فانت طالق فانه
يرجع بلا نيته فان قال نوت به الانقاع في الحال طلق من ساعته وان قال نوت به
في اخر العمر فهو بمنزلة قوله ان لم اطلقك فانت طالق وان لم يكن له فيه قصد في خيفة
لا يقع عليها الطلاق حتى يموت احدهما وقال ابو يوسف ومحمد طلق حتى ما سك

واجمعوا انه لو قال انت طالق ما لم اطلقك او متى لم اطلقك او متى ما لم اطلقك وكنت
 طلقته في الحال ولو قال لها انت طالق لا ما لم اطلقك انت طالق واحد قاله من
 غير فصل طلق واحد ولو قال انت طالق ونوي بها الطلاق من ثاق لم يدس في القضاء
 ويدس فيما بينه وبين الله تعالى ولو صرح وقال انت طالق من ثاق لم يطلق في القضاء
 ولو قال كل امراه ان زوجها في طالق ان كل امراه تروى حقا طلقه واحد وان عماد
 وتزوجها لا يقع عليها الطلاق **قوله** وزوال الملك بعد العمن لا يبطئها في
 صورته رجل قال لعبد او امته ان دخلت هذه الدار وكلت فلانا فانت طالق فانت
 حر فطلق امراته وانقضت عندها وازال العبد عن ملكه ثم ملكها ودخلا الدار او طحا
 فلا طلق المرأة وعمل العبد لان العمن انقضت وهما في ملكه واختلفت ومها
 في ملكه وهذا معنى قوله فان وجد الشرط في الملك اخلت العمن ووقع الطلاق
 فلو كانت المرأة دخلت الدار وكلت فلانا بعد انقضائها او فعل العبد ذلك
 بعد ما زال عن ملكه ثم ملكها ودخلا الدار وكلما قلنا لم يطلق المراه ولم يعقل العبد
 لان العمن اخلت ومها في غير ملكه وهذا معنى قوله وان وجد في غير الملك
 اخلت العمن ولم يقع شيء ولو قال لها ان دخلت الدار فانت طالق فارتدت عن
 الاسلام وحقن دما حرب ثم دخلت الدار لم يقع الطلاق عند لي حنيفه خلاهما
 ولو قال لامة ان دخلت الدار فانت حرة فاعتقها برتدت وبحق بدار الحرب
 ثم سببت فاشترها المولى فدخلت الدار لم يعق عندنا خلاهما **قوله** واذا قال
 لها ان دخلت الدار فانت طالق واحدة وواحدة يريد به انه قدم الشرط ثم عند
 الى حنيفه يقع بطلينه واحده وعندهما يقع تطليقتان او ثلاث ان كل لفظه لا ما
 اما اذا اخرج الشرط بان قال انت طالق وطالق وطالق ان دخلت الدار طلق لا ما
 بالاجتماع وان كانت المرأة مدخولا بها طلق لا ما في الوحيين في قولهم جميعا
 ولو قال لها قبل الدخول بها انت طالق ثم طالق ثم طالق ان دخلت الدار وقعت
 الاولى في الحال ونقط ما بعدها عندنا حنيفه وقال ابو يوسف ومحمد
 لا يقع عليها شيء حتى يدخل الدار ولو قال لها انت طالق ان دخلت الدار ثم طالق ثم طالق
 فعلقت الاولى بالدخول والدار وقعت الثانية في الحال ولغت الثالثة فان تزوجها وطلقت

لا يزوجها

الدار طلقته المطلقة الاولى عندنا حنيفه وعندهما لا يطلق ما لم يدخل الدار وقال
 ابو حنيفه لو قال لامرأته انت طالق قبل موت فلان بشهر فمات لتمام الشهر طلق قبل
 ذلك بشهر من طريق الحكم ولا يقع عليها الطلاق بعد الموت ولو قال لها انت طالق قبل
 قدوم فلان بشهر فقدم لتمام الشهر وقع الطلاق بعد قدومه عندنا وقال زفر يقع
 قبل قدومه بشهر كما في قوله قبل موت فلان بشهر وقال ابو حنيفه لو قال لها انت
 طالق قبل موتي بشهر من او شيئا لم ينفذ ذلك المقدم مات فلا ميراث لها خلاهما
 ولو قال قبل موتي بشهر ونصف مات لتمامه ورثت بالاجماع ولو قال انت طالق
 قبل موت فلان وفلان بشهر فمات احدهما لتمام الشهر طلق قبل ذلك بشهر عند
 الى حنيفه ولا طلق عند موته وقال على الرازي لم يطلق حتى يموت معا لتمام الشهر
 ولو مات احدهما قبل مضي الشهر لم يطلق ابدا ولو قال لها انت طالق قبل قدوم فلان
 وفلان بشهر فقدم احدهما لتمام الشهر لم يطلق حتى يقدم الآخر ولو قال انت طالق
 ثلاثا قبل موت فلان بشهر فمات بعد مضي نصف الشهر برمات فلان لتمام الشهر
 ان كانت المرأة في العدة فخلع باطل ويرد مثل ما اخذ منها عندنا حنيفه وان كان قد
 وطبها بحب عليه من اخر وقت لا يخلع ما مضى على الصحة ولو انقضت العدة فخلع ما مضى
 بالاجماع ولو قال لعبد انت حر قبل موتي بشهر فمات على الف حاله واداهما
 فان مات لتمام الشهر والكاتب ما ضيعة ولو ادعى البعض ثمر مات لتمام الشهر برمات ما اخذ
 عندنا حنيفه ولا الكاتب صحبة ويعق عند الموت ولو قال لاجنبية انت
 طالق قبل ان تزوجك اذا تزوجك او قال انت طالق اذا تزوجك قبل ان تزوجك
 ثم تزوجها طلق ولو قال اذا تزوجك فانت طالق قبل ان تزوجك او قبل ذلك
 ثم تزوجها طلق عندنا يوسف ولو قال انت طالق قبل ان تزوجك بشهر ثم
 تزوجها بعد شهر لم يطلق ولو قال اذا تزوجك فانت طالق قبل ذلك بشهر طلق
 في رواية ابن سليم وفي رواية الى حفص تطلق عندنا يوسف كما في غير الوقت
 ولو تزوجها قبل الشهر لم يطلق في المسلمين بالاجماع ولو قال كلما تزوجك فانت طالق
 فتزوجها في يوم واحد ثلاث مرات ودخل بها في كل مرة وقت عليها تطلقا زوج
 عليه مهران ونصف عندهما وقال محمد وقت عليها ثلاث تطليقات وبحب عليه

اربعة مهور ونصف ولو قال كلما تزوجتك فانت طالق ثمان والمسته نحاطها فعند محمد
لا تختلف الجواب وعند ثمانا ج لها خمسة مهور ونصف ويطلق بلا قول واذا
طلق الرجل امراته في مرض موته طلاقا بينا ومات وهي في العدة ورت منه مريده اذا
خلها من غير سوال منها ولا رضا ومات في مرضه ذلك وهي في العدة املا اذا سالت
الطلاق من زوجها فطلقها او خالفها ومات وهي في العدة لم يرث منه وقال محمد لو قالت
لبي في مرضه طلقني فقالت طالق بلا في القياس لم يرث منه ولكن استحسنوا ورواها وانما
ذلك البائن لا الرجعي لا يجرم الميراث في العدة سواء طلقها بسؤال منها او غير سوال ولو ارث
وهو صحيح فمات او قتل ورت منه ولو ارثت المرأة بعد ما طلقها في مرضه فماتت
تتم مائة الروح وهي في العدة فلا ميراث لها وكذا لو صح من مرضه ثم مرضت نكاحا ومات
وهي في العدة ولو ارثت المرأة وهي مرضه فماتت في مرضها ذلك ورثها الزوج وكذا
لو طاعت ابن زوجها من نفسها وهي مرضه ولو مكنته من نفسها بعد ما طلقها في مرضه
ورث منه ولو ارثت في حال صحته فمات في الردة او قتل او حوّل بدار الجرب وهي
في العدة ورت منه ولو ابا لها في مرضه خيار الادراك او قبيل ائنة امراته ورت
منه وان كانت المرأة هي المرضة لا يرثها الزوج ولو اصبحت الامه المنكوحه في مرضها
فاختارت نفسها لم مات وهي في العدة ورثها الزوج عندنا خلافا لابي يوسف والشافعي
وهو القياس وعلى هذا الخلاف اذا اختارت الصغير التي زوجها غير الاب والجد
نفسها وهي مرضه ولو اختارت المرأة نفسها في مرضها بسبب الحب والعنه لا يرثها الزوج
وكذا اذا قد نفقا فالتعنا وهي مرضه ورفق القاضي بينهما وماتت وهي في العدة فلا
ميراث لها وان كانت الفرقة بسبب اللعان رت بالاجماع اذا كان القدر في مرضه
وان قد نفقا وهو صحيح ولا عن في المرض ورفق بينهما وماتت وهي في العدة عندنا خيفة
واي يوسف وكل محمد وزفر لا يرث منه ولو قال لها وهو صحيح ان جارس الشهر ودخل
فلاز الدار فمات طالق فوجد الشرط وهو مرض ومات فالتعنا تركه وكذا لو طلق الشرط
بفعلها ولها منه بد كلام زيد فمكنته وهو مرض وان كان فعل لا بد لها منه كلام
الاب وصلاة الطهر واستيفاء المهر ورت منه عندنا خيفة واي يوسف خلافا لمحمد
وزفر ولو لا منها وهو صحيح وابت بالايلا وهو مرض لم يرث ولو كان الايلا في مرض موته

منه

ففي

العدة

ورثت بالاجماع ولو ارث رجل او قدم لمقتل في قصاص او دم فطلق امراته مالا ومات من
ذلك وهي في العدة ورت منه وكذا لو انكرت السفينة في البحر بقي على لوح او وقع في
ثم سبع ولو وقع في مستبحه او حبس في السجن لاجل قود او رجم او كان في صف القتال فطلق
امراته مالا ومات من ذلك لم يرثه ولو اشترت المرأة زوجها وقد دخل بها تحول من رها اليه
كالفرم اذا اشترى العبد المدنون **فصل** ولو قال ان فعلت كذا فطلق قل على واجب
اولا زام او فرض لم يقع الطلاق عندنا في حنفه رضي الله عنه وقال محمد تطلق في قوله
لا زام وقال ابو يوسف ينوي وقيل عنه وزفر يقع الطلاق ينوي ولم ينو قاله في عدة
المقني وهو الاصح ولو قال لامرأة انت طالق فقبل له كم فقال لا فهو ثلاث عندنا في حنفه
وهو الاظهر وقيل هو قول ابي يوسف وقال ابو حنيفة في نواذر من رستم لو قال
لامرأة لعشتم ترا لا يكون طلاق الا ان سويته كما في قوله طينك وقال في جاب الطلاق
لحسن من رداد قال ابو حنيفة لو قال لامرأة لعشتم ولا ينفك له كانت طلقه واحدة
رجعيه وذلك في المهر ومثله وقال في جاب الطلاق الماروا به الى سليمان ان الت
خالقني فقال في جواب كلامها اوفي حال الغضب لعشتم قال ابو حنيفة هو باطل
الا ان ينوي الطلاق فطلق ولو قال لعشتم ازرني او ازرني لعشتم فهو روتيه كما به
عندنا في حنفه ولا يقع الطلاق الا بالنسيه فان نوي الطلاق لا غير فهو واحد رجعيه
وان نوي ما ينافي بياض وان نوي مالا فهو ثلاث وان جحد هذه المقال فماتت عليه
بينه فهي واحد رجعيه دكن في المهر وقال ابو يوسف في نواذر من رستم قوله
لعشتم ازرني او ازرني لعشتم هو صريح بالف نسيه في اجماع الطلاق بمنزله قوله
بالعريه انت طالق وقال محمد لو قال ازرني لعشتم فهو طلاق عندنا وان لم ينو
ولا ادنيه فان نوي مالا كان لا وان نوي ما ينفك كانت ما ينفك وان لم ينو غير الطلاق

باب الرجعة

الرجعة على ضربين سنة وبدعي والسني ان راجعها بالقول وشهد على رجعتها شاهدين
وعلمها بذلك فان راجعها بالقول نحو ان يقول مخاطبا لها راجعك او يقول
راجعت امراتي ولم يشهد على ذلك او شهد ولم يعلمها بذلك فهو بدعي مخالف للسنة

والرجعة صحيحة وان راجعها بالفعل مثل ان يطأها او يقبلها لشهوة او طمعا لشهوة
او ينظر الي فرجها لشهوة فالرجعة صحيحة الا انه يحرم له ذلك ويستحب ان راجعها بعد ذلك
بالاشهاد ولو طمعت المرأة زوجها لشهوة او نظرت الي فرجه لشهوة صادت من رجعة
كما اذا لمسها زوجها وروي ابو يوسف عن علي حنيفة ان المعتدة اذا المست من زوجها بشهوة
محتلته والزواج كان اوزا لالعقل وانما يبرأ الزوج بانها فعلت ذلك عن شهوة كما
رجعية وهو قول محمد وقال ابو يوسف لا يكون رجعة الا ان تركها ومكة ان
يمنعها منه ولو راجعها بلفظ التزويج جاز في قول محمد رحمه الله وعليه القوي
ولو قال لها انت امراتي ونوي به الرجعة قال ابن مقاتل وابو نصر كانت رجعة
ولو قال لها انت عندى كما كنت فكل عند ابن مقاتل ولو قال راجعتك فقالت
له قد انقضت عدتي والقول قولها منع ميمتها عند علي حنيفة رضي الله عنه فان طمعت
عن اليمن في امراته وقال القول قول الزوج والرجعة جائز ولو طمعت وهي امه انقضت
عدتها فقال الزوج قد كنت راجعتك في العدة فكذلك صدق المولى والقول
قولها عند علي حنيفة وزفره لا القول قول المولى كان على العكس فهو على هذا الا
وقال بعض اصحابنا لا تقضي في حق تفوق المولى والامه ولو طمعت امراته لم انا و
حره او استقر معي امه لا يحل له من بعد حتى ينكح زوجا غير نكاحا صحيحا ويدخل بها دخولا
يوجب الفضل سواء انزل او لم ينزل بعد ان القيا احتمايان وتوانت الحشفه ولو تزوجها دحل
ولم يشترط شيئا وكان من نكته ان يحللها للزوج الاول جازا بالاجماع وان زوجها
بشرط ان يحللها الاول فقد اختلف فيه اصحابنا على ثلاثة اقوال قال ابو حنيفة
رضي الله عنه جاز ويجوز الاول وقال ابو يوسف رحمه الله النكاح قاسد ولا
يحل الاول وقال محمد رحمه الله النكاح جاز ولا يحل الاول ولو كانت المطلقة
بنت خمس سنين فوطئها الزوج الثاني فضاها فافلح الاول الذي لم ينقضها بكري
قال ابو يوسف ولو ملك الامه بعد ما طمعتا تطليقتا لا يحل له ملك اليمن حتى
ينكح زوجا غير ويدخل بها على ما ذكرنا ولو انقطع دمها في الحيضة الثالثة لا قل من
عشر ايام ان كانت المطلقة مسلمة لا تقطع الرجعة حتى تعتل او يتيم او يضي عليها وقب
اقرب الصلاة عليها مع القدح على الاعتقال وان كانت كاسية انقطعت الرجعة بنفس

الا بقطاع محل وطئها سواء كانت امراته او امته وان اعتلت المسلمة ونسيت من
بدن لها قد را صبع او اصبعين طمعت الرجعة ولو اعتلت بسورا حيا ربطت الرجعة
بالاجماع ولا يحل لها ان تزوج اخر ولا ان يقرها زوجها ولا يصلي في بيت ولوجات
المعتدة بكد قال محمد بن نوادر بن رستم اذا خرج نصف البدن غير الرأس
عدتها ولا تقم الرجعة في هذه الحالة ولو خرج من قبل الرطين نصف البدن غير الرطين
من العجز الى نصف البدن انقضت العدة وقد مر محمد رحمه الله البدن في نوادر هشام
من اليته لا منكبيه ولا يعتد الرأس والرجلان قال في الطاروني لو قال الزوج
بعد ما خرج اكر الولد راجعتك لم تكن رجعة ولو تزوجت في ملكك حاله زوج اخر جاز
النكاح ولو قالت المرأة تزوجت زوج اخر ودخل في وطئها وانقضت عدتي والمدة محمل
ذلك جاز للزوج ان يصدق لها اذا كان في غالب ظنه انما صادقه وتزوجها واختلف
اصحابنا رحمهم الله في ذلك المدة قال ابو حنيفة لا تصدق في اقل من ستين يوما اذا
كانت حرة ممن يحض واختلفت الرواية في تفسير قول علي حنيفة في رواية محمد عنه
جعل كانها طمعت من حيضها ثم طمعتا فقد ترا قبل الطهر وذلك خمسة عشر يوما ونصف
مدة الحضر وذلك خمسة ايام ثم خمسة عشر يوما طهرا وخمسة ايام حيضا وخمسة
عشر يوما طهرا وخمسة ايام حيضا وذلك ستون يوما وفي رواية الحسن عنه محمل
كانه طمعت في آخر الطهر فقد تراكن مدة الحيض وذلك عشر ايام وقد ترا قبل الطهر
وذلك خمسة عشر يوما طهرا وعشر ايام حيضا وذلك ستون يوما وقال
ابو يوسف ومحمد بانها لا تصدق في اقل من تسعة وثمانين يوما ويخرج ان يجعل كانه
طمعت في آخر الطهر فيبدأ باقل الحيض لانه ايام وباقل الطهر خمسة عشر يوما ولانه
ايام حيضا وخمسة عشر يوما طهرا ولانه ايام حيضا وذلك تسعة وثمانون يوما
فلو كانت حاملا ووقع عليها الطلاق عقيب الولادة فقالت قد انقضت عدتي
قال ابو حنيفة لا تصدق في اقل من خمسة وثمانين يوما وطريقه ان يجعل
خمسة وعشرين يوما نكاحا وخمسة عشر يوما طهرا ثم عاوده محمد عنه يجعل
خمسة ايام حيضا وخمسة عشر يوما طهرا وخمسة ايام حيضا وخمسة عشر يوما
وخمسة ايام حيضا وذلك خمسة وثمانون يوما وفي رواية الحسن عنه لا تصدق

مطلبة

في الحيض والنفاس

في اقل من مائة يوم وطريقه على ما ذكرنا غيرة انه يعتبر الحيف عشر ايام فكون الحجة مائة
 وبذلك بعضهم لا تصدق في اقل من مائة وخمسة عشر يوما وذلك انهم يعتبرون الفات
 اربعين يوما ثم بعد خمسة عشر يوما طهرا وعشر ايام حيضا وخمسة عشر يوما طهرا
 وعشرة ايام حيضا وجملة ذلك مائة وخمسة عشر يوما وقال ابو يوسف
 رحمه الله لا تصدق في اقل من خمسة وستين يوما وذلك انه يجعل الفاس احد عشر
 ثم بعد خمسة عشر يوما طهرا واثلاثة ايام حيضا وخمسة عشر طهرا واثلاثة ايام حيضا
 وخمسة عشر طهرا واثلاثة ايام حيضا وذلك خمسة وستون يوما وقال محمد رحمه الله
 لا تصدق في اقل من اربعة وخمسين يوما وساعة وذلك انه يجعل الفاس ساعة
 وبعد خمسة عشر يوما طهرا واثلاثة ايام حيضا وخمسة عشر طهرا واثلاثة ايام حيضا
 وخمسة عشر طهرا واثلاثة ايام حيضا وذلك اربعة وخمسون يوما وساعة هذا اذا
 كانت المطلقة حرة ولو كانت امه وهي من ذوات الحيض فان عند لي حيفه رضي الله عنه
 لا تصدق في اقل من اربعين يوما في رواية محمد عنه وذلك انه جعل كل طهر عقيب الحيض
 فبعد ذلك خمسة عشر يوما طهرا وخمسة ايام حيضا وخمسة عشر طهرا
 وخمسة ايام حيضا وذلك اربعون يوما وفي رواية الحسن عنه لا تصدق في اقل
 من خمسة وثلاثين يوما وذلك انه جعل كل طهر عقيب الحيض اسبقها عشر ايام
 حيضا وخمسة عشر طهرا وعشر ايام حيضا وذلك خمسة وثلاثين يوما واما على قولها
 فانها لا تصدق في اقل من احد وعشرين يوما وذلك لانها جعلت كل طهر عقيب الحيض
 الطهر اسبقها بثلثة ايام حيضا وخمسة عشر طهرا واثلاثة ايام حيضا وذلك
 احد وعشرون يوما وان وقع عليها الطلاق عقب الولادة فانها لا تصدق في اقل من
 خمسة وستين يوما على رواية محمد وذلك لانه جعل نفاسها خمسة وعشرين يوما ثم
 بعد الطهر خمسة عشر يوما وخمسة ايام حيضا وخمسة عشر طهرا وخمسة ايام حيضا
 وذلك خمسة وستون يوما وعلى رواية الحسن لا تصدق في اقل من خمسة وستين يوما
 وذلك لانه اعتبر الفاس اربعين يوما ثم عشرة ايام حيضا وخمسة عشر يوما طهرا
 وعشر ايام حيضا وذلك خمسة وستون يوما واما على قول ابو يوسف لا تصدق في
 اقل من سبعة واربعين يوما وذلك لانه اعتبر الفاس احد عشر يوما ثم خمسة عشر

خمسة عشر يوما
 طهرا وعشر ايام
 حيضا

طهرا واثلاثة ايام حيضا واثلاثة ايام حيضا وخمسة عشر طهرا واثلاثة ايام حيضا وذلك
 سبعة واربعين يوما واما على قول محمد فانها لا تصدق في اقل من ستة وثلاثين يوما وساعة
 وذلك لانه اعتبر الفاس ساعة ثم عقيبها خمسة عشر يوما طهرا واثلاثة ايام حيضا وخمسة
 عشر طهرا واثلاثة ايام حيضا وذلك ستة وثلاثون يوما وساعة فان كانت المطلقة من
 ذوات الاشهر وهي حرة فانها لا تصدق في اقل من ثلثة اشهر وان كانت امه لا تصدق
 في اقل من شهر ونصف بالاجماع وان ادعت المعتدة انقضاء العدة في مدة لا يحتمل ذلك
 وهي من ذوات الحيض فانها لا تصدق الا ان يقول استقطت سقطا مستبس الحلق فيكون
 القول قولها مع ميمتها وتصديق في دعواها فيما بينها وبين الله تعالى **فصل**
 ولو كانت المطلقة ملاما بعد ما عادت الا الاول من بعد نكاح اخر قد كان دخل في
 الزوج الثاني فانكر الزوج ذلك فانه يفرق بينهما ولها كمال المهر ان كان دخل بها ونصفه ان لم
 دخل بها ولو كانت دخل في الزوج الثاني فانكر الثاني ذلك فانه جاز لا الاول ان تصدق
 ويترجها ولو ادعى الثاني الدخول بها فانكرت المرأة لا يحل له بالنكاح ولا ينفق اليه قوله
 انه دخل بها

باب الايلاء

قوله واذا قال الرجل لامرأته والله لا اقربك فقد الذي ذكره يقع على الابد
 فلو لم يقربها حتى مضت اربعة اشهر بانت منه بتطبيقه واجدة فان عاده وتزوجها عاد
 الايلاء ووقع بعد مضي اربعة اشهر بتطبيقه اخري وعلى هذا حتى يقع عليها ثلاث تطليقات
 فان تزوجها بعد نكاح اخر ارفع الايلاء واليمين باقية فاذا قربها لم يمتد الكفار ونعقد
 الايلاء بكل لفظة منعقد بها الميم لقوله والله وبالله وبالله وعظمة الله وجلال الله
 وكبرياء الله وسائر الالفاظ التي منعقد بها الميم ولا منعقد بكل لفظة لا منعقد بها الميم
 هو له وعلم الله لا اقربك اوهل على غضب الله او سخطه وما اشبه ذلك مما لا منعقد
 به الميم ثم من الالفاظ ما لا تصدق في الفضا بانه لم يرد به اجماع وصدق فيما بينه من
 الله تعالى وذلك مثل قوله والله لا اقربك او لا اجامعك او لا اباضعك او لا اطيبك
 او لا اعشاك او لا اعتقل منك من جنابة ومنها ما يصدق في الفضا بانه لم يرد به
 اجماع وذلك مثل قوله والله لا امسك او لا اجتمع راسي وراسك او لا ادنو منك

غير لو قال والله لا اقربك
 ابر او اسد لا اقربك ولم
 يقرب ابر او اسد مطلق الميم
 ت يقتضي التاميد كقول
 والله لا اكلمك فلا يحل
 لا يسقط الميم بغير
 اربعة اشهر لا باليمين
 المطلقة بخلاف الجنث
 او بغير الحرام ولم
 يوجد في نكاح ما كان
 من نكاح كتمه

اولا ادخل عليك اولا اقرب واشك اوقال — والله لا غيظناك اولاسونك فان في
هذه المواضع كلها اذا قال نوبت به الحجاج يكون موليا والا فلا ولوجعل للايلا حياية
فانه ينظر ان كان لرحي وجوده في مدة الايلا فانه يكون موليا مثل ان يقول في رجب
والله لا اقربك حتى اصوم المحرم وكري لوقال — والله لا اقربك في الكوفة وبينه وبين
الكوفة مسيرة اربعة اشهر فصاعدا وعلى هذا اذا قال — والله لا اقربك حتى يعظم الصبي
وبينه وبين الفطام اربعة اشهر فصاعدا وكذلك ان كان رحي وجوده في رجب
لوازم وجوده ذوال النكاح لا محاله مثل ان يقول والله لا اقربك حتى يموت واموت
اوقال — والله لا اقربك حتى اخلقت فلانا اوقال — لها ومي امه والله املكك
ولوقال — والله لا اقربك حتى يخرج الدابة او يخرج الدجال او حتى تطلع الشمس من الغرب
فهو مولى مستحسانا فان كان يبرحى وجوده وليس من لوازم وجوده ذوال النكاح ان كان
ذلك مما يحلف به الانسان او يندون يكون موليا مثل قوله ان قربتك فامرك بكذا
فامري طالق او عبيدي حرا وعلى جهة او عمة او عتورقته او صوم كدي فان قال —
ان قربتك فعلى ان صلى ركعتين او اغزو الركن موليا عند ان حنيفة والى يوسف خلافا لمحمد
وان كان مما يحلف به الانسان ولا يندون لا يكون موليا سواء قال ذلك مرسل او بحمله
غايه مثل ان يقول — ان قربتك فعلى قتل عبي او ضرب فلان اوقال — والله لا
اقربك حتى اقل عبي او اضرب فلانا ولوقال — والله لا اقربك سبه الا يوما لا يكون موليا
من السنة مقدار من الله قدرته في حق الحرة في الامه نصفها فان اصقت في انما المدة تحول ايلا وهما الى
الا وهو مولى من ايلا الحرا يبر ولوقال — والله لا اقربك فمضى يوم ثور قال — والله لا اقربك فمضى يوم اخر
حين عمر النبي في ذلك ثور قال — والله لا اقربك فانه لا يكون ملاء ايلات وملاء ايمان فان لم يقر بها اربعة اشهر
اليوم وان في اقل بابت منه بتطبيقه واحدة فاذا مضى يوم بابت بتطبيقه اخرى فاذا مضى يوم اخر بابت
من ذلك لا يبر موليا منه ثلاث تطليقات لم لا تحل له حتى ينكح زوجا غيره فان قر بها بعد ذلك لزمته ثلاث كراهات
ولوقال — لها في مجلس واحد ثلاث مرات والله لا اقربك صار موليا ثلاث ايلات
وملاء ايمان عيما دوما فان لم يقر بها حتى مضت اربعة اشهر بابت منه بتطبيقه وبعد
ساعة اخرى وبعد ساعة اخرى هذا اذا اراد به الغليظ والشديد على نفسه وهو
قول محمد وزفر وقال — ابو حنيفة وابو يوسف ان الايلا واحد والايمان ملاء وان اراد

في
الكتاب

به النكاح الايلا واحدا والعين واحد وان لم تكن له بيته فالا يلا واحدا والايمان ملاء ولوقال —
لامرأته واحدا ملاء امه والله لا اقربكما فهو مولى منهما فان لم يقرهما حتى مضى شهران بابت
الامه منه فاذا مضى شهران اخران بابت الحرة ولوقال — والله لا اقرب احدكما فهو
مولى من واحدة منهما بغير عينا فاذا مضى شهران بابت الامه منه ولم يتبعين الايلا ويعتبت
الحرة لذلك فان لم يقر بها حتى مضت اربعة اشهر بابت منه ولومات الامه قبل مضى الشهر
فهو مولى من الحرة من حن حلف ولوقال — والله لا اقرب واحدة منكما فاقرب احدا
حت في عيونه وبطل الايلا ولوقال — لامرأته وبها حن وان والله لا اقرب احدا كما اراد قبل
مضى اربعة اشهر لعين احدا ملاء الايلا لم يكن له ذلك كما لوقال ان جاعدا حد كما طالق
فاراد ان يعين احدا ملاء للطلاق قبل مجي الغدا فان لم يقر بها حتى مضت اربعة اشهر بابت
احديهما واليه التعيين ولو الى الذي من امرأته ان كان ذلك يعق او طلاق صار موليا بالاجماع
وان كان يصوم او صدقه او حج لم يصير موليا وان كان باسم من اسم الله تعالى او بصفه من
صفات ذاته قال — ابو حنيفة رضي الله عنه يكون موليا خلافا لهما قوله وان
قال اردت به الكذب فهو كما قال برده فيما بينه وبين الله تعالى اما في الفضل لا يصدق
على ذلك ويكون ممنا

باب الخلع

ولا يصح الخلع والطلاق على مال الا بالقبول في المجلس فان كان من المجلس قبل القبول
او احدث في عمل آخر يدل على الا عراض لا يصح الخلع ويعتبر فيه مجلس المراه لا مجلس الزوج
حتى لو ذهب الزوج من المجلس بقبول المراه في مجلسها ذلك صح قبولها ووقع الطلاق
ولزمها المال والخلع من حجاب الزوج بمنزله الممنع ملك الرجوع منه ولا يصح تعليقه
بالاحظار ومن حجاب المراه بمنزله مبادله المال بالمال ملك الرجوع عن ذلك
قبل قبول الزوج ولا يصح تعليقه بالاحظار ويأبى اذا قال الزوج خالفت امراني على الف
او طلقها على الف ومي غايه يتوقف على قولها في مجلس عليها ولو كانت المراه مبيته قالت
والزوج غاب فانه لم يصح حتى اذا بلغه الخبر جاز في مجلس علمه لا يعتبر الا جاز وعلى
هذا لوقال — الزوج اذا جاعد فقد خالفتك على الف او طلقك صح ولوقال المراه ذلك

ولو قال عي ان يكون الولد
عنده الاب صح للخلع وبطل
الشرط والطلاق عي ما
لا يوجب البعارة عن العمد
بالاجماع امه كره

ليرجع قوله وان كان الشوز من قبلها كان له ان اخذ اكرم ما اعطاها ميراثا مما اعطاها
من المهر دون الفقه وغيرها فان وقع الخلع على المهر صح فان لم يقبض المراه مهرها سقطت عن
الزوج وان قبضته استرد ما الزوج منها فان كان قبل الدخول ومهرها الف خالعتها على النصف
ففي القياس ان يرجع الزوج عليها محتما به وسقط عنه الالف وفيه الاستحسان لا شيء
له عليها وهذا القياس والاستحسان على قولها اما على قول في حيفه لا شيء عليها اصلا
وان خالعتها على مال غير المهر لزمها المال ثم نظر ان كان لفظ الخلع به الزوج من كل حرج
لها بالنكاح كالمهر والفقه الماضيه ولا سقط عنه نفقه العدة وان كان لفظ الميراث
فكان ذلك عند في حيفه رضي الله عنه فان كانت المراه قبضت مهرها سلم لها ذلك
وان كانت لم تقبضه فلا شيء لها على الزوج سوا كان بعد الدخول او قبله وقال ابو يوسف
رحمه الله ان كان الخلع لفظ الميراث فهو كما قال ابو حنيفة وان كان لفظ الخلع لا يسقط
الا ما سميا عند الخلع وقال محمد رحمه الله لا يسقط الا ما سمياه سوا كان لفظ الخلع
او لفظ الميراث فعلى قوله ان كان قبل الدخول وقد قبضت مهرها حجب عليها رد النصف
وان كان بعد الدخول فلها جميع المهر وله عليها جميع ما سمت فيه واجمعوا انه اذا
كان احد مما على صاحبه دين غير المهر لا يسري اليه من الاحكام ولو خالعتها على نفقه
عدها صح الخلع وسقطت عنه النفقه وكذا لو خالعتها ثم ابتراته من نفقه عدها بخلاف
ما اذا ابتراته من النفقه ومي امراته فانه لا يرجع الا برا عن النفقه المستقبلة ويصير ابرا
عن الماضي ولو ابتراته عن السكنى في العدة لا يرجع الا براه كذا في الطحاوي ولو
خالعتها على ما في بطون غنمها من الاولاد او على ما في ضرعها من اللبن او على ما في بطن جارية
من الولد او على ما في نخيلها من الثمر اشارت اليه فان كان هناك شيء مما سمى فصوله
وان لم يكن هناك شيء ردت عليه مهرها وعلى هذا اذا قالت خالعتني على ما في يدي او على ما
في بيتي من متاع وان قالت خالعتني على ما في يدي او على ما في بيتي او ما ارثه السنة
او اكسبه او استغل من عقاري قبل الزوج وقعت الفرقة بينهما وعليها ان تسترد
ما استحق عليه من المهر سوا وجد ما ذكرت او لم يوجد فان اختلفت مهرها ومي مريضه
فمات من ذلك المرض فله الاقل مما اختلفت عليه من مهرها ومن ميراثها منها عندنا
وقال رحمه الله جميع ما اختلفت عليه من المهر ولا ميراث له ولو خالعتها قبل

الدخول على مهرها أو خالعها بعد الدخول وماتت بعد انقضاء عدتها جاز الخلع إن لم
يخا وزالمه من ثلث ما طها وقال **قوله** زفجوز الخلع من جميع المال ولو خالع ابنته الصغيرة
بما طها لم يصح ولا يسقط شيء من مهرها بل يقع الطلاق منه روايتان والاصح انه يقع وقيل
الاصح انه لا يقع والاول اظهر فان قبلت الابنة الخلع ومضى من اهل القبول وقع الطلاق بالاجماع
ولا يسقط عنه شيء من مهرها ولا يدرمها المال وان خالعها ابوها على الف على انه ضامن للافصح
الخلع ولزمته الالف وكذا ان فعله اجنبي وان كانت من اهل القبول ولم يقبله وقبل الابن
والخلع على مهرها ففيه روايتان فان خالعها الاب قبل الدخول على الف وضمنه ومهرها الف
فالقياس ان يكون للزوج عليه الف ولها على الزوج ^{تسوية} في الاستحسان للزوج عليها خمسين
وطها على الزوج خمسين **قوله** وما جاز ان يكون مهرًا جاز ان يكون عوضًا في الخلع
يترد به ان هل حاله تحلت في المهر تحمّل في بدل الخلع حتى لو خالعها على حوان
موصوف بخو الفرس والبغل والحمار وغير ذلك فالخلع جائز ما في المهر وله الوسط من
ذلك وهي الجنيار ان شئت دفعت اليه الوسط وان شئت دفعت اليه قيمتها على ما ذكرنا
في النكاح وان خالعها على حوان غير موصوف وقع الطلاق ويجب عليها ان ترد ما استحققت ^{في}

بَابُ الظَّهَارِ

الظها وكان طلاقاً في الجاهلية قبل الشريعة رفع ذلك بالكهانة وصورته ان يسمى امرأة
او عضوا منها وهو يعبر به عن جميع الشخص وذكر جزائشاً ليعا في الحجلة وشبهه بعضو محرم من
محارمه سواء كان من محارمه من جهة النسب او من جهة الرضايع او من جهة المصاهرة
فانه يكون مطاهراً وان قال انت على كظهر فلانه وهي ام المزيه فانه لا يكون مطاهراً واذا
قال لامرأة انت على كظهر اى او كبطنها او كفرجها او كخدها فهو مطاهر ولو قال ظهر لى
كظهر اى او بطنك او فخذك او بदनك او رجلك يكون مطاهراً ولو قال طهات على
كافى او مثل اى ان نوى طهاراً فهو طاهر وان نوى برا او كرامة فهو بر وكرامة وان لم يكن له فيه
يحل ايضا على البتر والكرامة ولا يكون طهاراً عند مما خلاه والجد ولو قال انت على حرام كظهر
اى فهو طاهر وعند ابي حنيفة سواء نوى به طهاراً او ابلاً او طلاقاً او لم ينو به شيئاً ولا هو على ما
نوى الا ان عند محمد اذا نوى الطلاق لا يكون طهاراً وعند علي بن يوسف يكون طهاراً او طلاقاً

سند
ولو كان بعضهم شبعان قبل
الاكل فيرجز له رجوا
طعام وفيل لا يجوز لانعدام
الاشباع امر كثر

وايلا اذ انوي ذلك كله **قوله** وان لم تكر له فيه فليس شبعان انما هو قولها وانما عند
محمد كون مظاهرها ونصح الطهارة من كل امراء منجزة له بحيث لو طهرها يقع عليها المطلاق
ولو طاهر من امرأة لا يقع عليها طلاقه لا يكون مظاهرها ولو طاهر من مطلقته الرجعية وهي
في العدة صار مظاهرها وان طاهر من البائنة لا يصير مظاهرها **قوله** والعود الذي
يجب به الكفارة ان لم يرم على وطئها يرد به ان الكفارة انما تجب عليه اذا قصد وطئها
بعد الطهارة وان رضى ان يكون محرمة عليه بالطهارة ولا يبرم على وطئها لا تجب عليه الكفارة
وتجبر على التكفير دفعا للضرر عنها وان عزم على وطئها وجب عليه الكفارة فان عزم بعد
ذلك ان لا يطأها وجب سقط عنه الكفارة وكذا لو مات احدكما بعد العزم فان طلق
المظاهرة امراته وانقضت عدتها وتزوجت فخرج اخرم غادت الى الاول عاد الطهارة ولا
ولا يحل له ابد حتى تكفر عن طهارتها وعلى هذا الواردت ولحققت مدار الحرب ثم سببت فغاد
وتزوجها او كانت امه فاشترها فانها لا يحل له حتى تكفر عن طهارتها ولو ارتد المظاهر ثم
استلم فستر وحملها لظهار بحاله عندا في حنيفه ولا لا يكون مظاهرها بعد الردة ولو اعتق
رقبة عن طهارتها وهي مبانة منه او هي تحت نكاح اخرها فانها عنها فان طاهر من امراته
مرارا في مجلس واحد في مجالس مختلفة فعليه لعل طهارتها ان كان في كل مرة الطهارة
الاول ولو اراد التكرار يصدق مضيا فيما اذا قال ذلك في مجلس واحد ولا يصدق فيما
اذا قال ذلك في مجالس مختلفة بخلاف الطلاق لا يصدق في الوحيين جميعا ولا
يكون الطهارة والا من جهة الرجال وعن يوسف ان المرأة اذا قالت لزوجها انت على كذا
امى فعلها كانه عزم ولا الحسن يجب عليها كانه طهارة ولو طاهر منها مدة معلومة
كالיום والشهر والسنة فمضت المدة سقطت عنه الكفارة وبطل الطهارة **قوله** وان
اعتق نصف عبده عن كفارته ثم اعتق باقيه عنها جاز عند ابي حنيفة فهذا الذي ذكره
لا خلاف فيه بين اصحابنا انه بمنزلة عنها وانما الخلاف فيما اذا امست عن اعتاق نصفها في
فعله لا يجزئه ولا يحل له حتى يتقوا بقية وعندهما يجزئه عنها وان لم يتقوا الباقي **قوله**
وان جامع الى طاهر منها في خلال الشهرين بلاءا عمدا او نكاحا استتم الصوم
انما ذكر في طاهر منها احترازا عن ان لم يظهر منها فانه اذا جامعها بالها راسيا
او بالليل عامدا لا يستأنف الصوم وهذا عندهما واما عند ابي يوسف لا يستأنف

مطلبة من كل من ينظر
يقدر من كل المسئلة

الصوم في الوحيين جميعا ولو خاضت المرأة في خلال الصوم عن كتمان الاوطار وتسجيل
الصوم وتوصله عقيب الحيض ولو نكحت استقبلت وكذا لو خاضت في خلال صوم
كفارة اليمن ولو اعتق المكاتب الذي ادعى بعض المال لم يجز في طهره روايه
وفي رواية الحسن المجزي ولو اراد ان يعتق مكاتبه عن الطهارة بعد ما ادعى شيئا من ذلك الكتابة
عجز عنها ثم اعتقه ولو كان له خادم واحد لا مال له غير او كان له فضل عن كفاه مقدار
ما يشتري به رقبة لا يجزئه الصوم فان اراد ان يكفر بالطعام فهو على وجهين يملك والباح
فالملك ان يعطى لمل مسكين نصف صاع من نير او صاعا من تمر او شعير والباح ان يصنع
لهم طعاما مادوما كان او غير مادوم وممكنهم منه حتى يستوفوا اكلتين مشبعين
غدا وعشا وغداين او عشائين او محورا وغدا وعشا ومحورا او محورين وعن ابي يوسف
ان اطعم مسكينا واحدا غدا وعشا اجزاء عن اطعام مسكين واحد وان لم ياكل الا رغيفا
فان غداي ستين مسكينا وعشيتين غيرهم لم يجز فان اعاد الاطعام على احد الفقيرين
ولو اطعم مائة وعشرين مسكينا في يوم واحد اكله واحد مشبعة لم يجز الا عن
نصف الاطعام فان اعاد الاطعام على ستين منهم اجزاء وبعتبر في اليسار والاعشار
وقت التكفير وقت الطهارة حتى لو كان وقت الطهارة غيبا ووقت التكفير فقيرا اجزاء الصوم
ولو كان على العكس لم يجز والله اعلم

باب اللعان

اللعان من الزوجين كالدينين الا جانب لكل قد ف يوجب الحد في فدف الا جانب
يوجب اللعان من الزوجين اذا صدر من جانب الزوج وان صدر من جانب الزوجة يوجب
عليها الحد واللعان شهادتان موكلات بالايان موبقة باللعن والغضب لما بينه
ومن شرائط اللعان ان يكون الزوجان من اهل الشهادة فان سقط اللعان لمعنى في الشهادة
ان كان ذلك من جانب الزوج فعليه الحد وان كان من جانب المرأة فلا حد ولا لعان ويانه
اذا قذف امراته وهي من اهل الشهادة وهو محدود في القذف فانه يحد ولا يلعن
ولو كانت المرأة يحد ودية في القذف او وليت وطئها حراما سوا كان ذلك بزرنا
او بشبهة او نكاح فاستد ولو في غيرهما وجد ذلك مرة او كانت كافر او صغير

سنة
ولو طلق بابنا بعد
النفذ ولا صولا
لعان بذكر القذف
امر كثر

او مجنونه او امه او مدينه او مكانا او ما كان خرسا فانه لا حد ولا لعان فيه
ولو كانا مجنونا ودين في ذنوب حد الزوج لان المانع من اللعان انما هو من جانب الزوج
لان البداية منه ولو كانا سقيين او عيين في جسد اللعان فانهما في الجملة يدلان على الحكم
لو حكم لهما فانهما قد حكمه فلو قدف امراته فحاصته الى القاضى حتى تنفى القاضى ان يقول
لها انصرفي عن هذه الدعوى واتركيها فان اجابته الى ذلك وانصرفت لم يدمت عليها واحققت
اليه ثانيا فلها ذلك وكذا لو سكنت عن مرافعة الامر الى القاضى حتى حال الرمان ثم رافعت
اليه وطالبته بموجب القذف وان انكر الزوج انه قد فعلها ان يقيم عليه عدلين من
الرجال ولا يقبل منها شهادة النساء فان مات اربعة من اليهود شهدوا له
قد فعلها يوم الخميس وسهد اخر ان انه قد فعلها يوم الجمعة فلا عناية عندنا في حيفه خلافا لما
كان ادعى انها صدقته على ما قد فعلها فأنكرت المرأة ذلك تقبل عليه شهادته وحلف امرئ
ولا تنفى عليه فاذابت القذف عند الحكم مع وجود شرائط اللعان فانه يلاع عن بينهما
وكيفيته ان يقيمها من يديه متقابلين بامر الزوج ان يقول اربع مرات قاعا اشهد
بالله اني لمن الصادقين فيما رويتها به من الزنا ويقول في الخامسة لعنه الله على ان كتمت
الكاذبين فعمله ميتها به من الزنا ثم يقول المرأة فاعلم اربع مرات اشهد بالله انه لمن الكاذبين
فيما رويتها به من الزنا ويقول في الخامسة غضب الله على ان كان من الصادقين فيما رويتها
به من الزنا وان كان اللعان تولد يقول اشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رويتها به من الزنا
ونفى ولدها وفي الخامسة لعنه الله على ان كتمت من الكاذبين فيما رويتها به من الزنا ونفى ولدها
ويقول المرأة اشهد بالله انه لمن الكاذبين فيما رويتها به من الزنا ونفى ولدها وفي الخامسة
غضب الله على ان كان من الصادقين فيما رويتها به من الزنا ونفى ولدها وفي الخامسة
الى صاحبته في كل مرة وعز في حيفه انه قال يحتاج الى ان تنال عناية لفظ المواجعة
وعز في يوسف مشله وهو قول زفر فان امتنع الزوج من اللعان جبر عليه حتى يلاعز او
يكذب نفسه فيحد وان امتنعت المرأة اجبرت حتى يلاعز او تصدقه وذكر في بعض
النسخ او تصدقه فتحد وهذا غلط من النسخ لان تصدقها اياه لا يكون بطلان من اقرارها
بالزنا ولم لا يحد مرة واحدة فاعلمنا اولي وان صدقته عند الحكم اربع مرات لا يحد
ايضا لانها لم تصرح بالزنا والحد لا يجب الا تصرح القذف والاقرار فادفع من اللعان لا يفرق

في اللعان

تقع الفرقة حتى يقضي القاضى بالمفريق على الزوج فغدا ففما بالطلاق ان امتنع عن ذلك
مع القذف عليه فرق القاضى بينهما فان لم يفرق بينهما والزوجه فاعلم بينهما حتى يتواريا ويقع
طلاق الزوج عليها ويصح طهران وابلا منها وغير ذلك من الاحكام وقال زفر رحمه الله
اذا فرعا من اللعان وقعت الفرقة بينهما فان حدثت بهما او باحدهما بعد اللعان مما يمنع منه
قبل ان يترافعا الى الحكم بطل اللعان وذلك مثل الحرس والارتداد والاذاب والحد في
القذف وغير ذلك ولو جاز احدهما بعد ما فرعا من اللعان فرق القاضى بينهما ولو بلا عناية
ثم غابا فوطلا وكبلا بالفرقة فرق بينهما ولو اتفق كل واحد منهما بلاث مرات ثم فرق القاضى
بينهما وقعت الفرقة ولو اتفقا مرة او مرتين ثم فرق بينهما لم تقع الفرقة ولو بدا في اللعان
اولا بالمرأة ينبغي ان امر المرء باعادة اللعان ولو لم يفعل ذلك ووقع بينهما وقت الفرقة وقد
اسعى لوالدعنا وطحا من القاضى ان لا يفرق بينهما ليس له ذلك ويفرق بينهما ولو لم يفرق
القاضى بينهما حتى عزل او مات ونصب غيره فليس للثاني ان يفرق بينهما حتى تلاعننا بياقي
قول اني يوسف وروي الحسن عن علي حيفه مشله وقال محمد له ان ينفذ ولا
يعيد اللعان وهذا بنا على ان اللعان شهادة عند علي يوسف وعند محمد فيه معنى الميم
وان كان اللعان بولدين القاضى نسبه والحقه بامه ولا ينبغي من احكام النسب من جهة
سوي التوارث واجاب الفقهاء وما عداها من احكام النسب **قوله** واذا كان
الزوج عينا او كافرا او زوجا فان سلمت المرأة ولم يسلم الزوج فلم تعرض
عليه القاضى الاسلام حتى قد فعلها بالزنا ونفى نسب ولدها فانه يجب عليه الجحد فان اقيم عليه
بعض الجحد اسلم فقد فعلها بياقي قال ابو يوسف اقيم عليه بقيقه الجحد ولا عناية
وقال زفر لا لعان بينهما وهذا بنا على ان شهادة العادف بطل بعد كمال الجحد وعند
زفر بطل اول سوط **قوله** فان عاذا الزوج واكذب نفسه حد القاضى وحله ان
يستر وجهها وذلك ان قدف غيرها فحد او زنت فحدت الاصل فيه انه متى وجدت
منهما او من احدهما بعد اللعان مما يمنع من اللعان قبل ذلك لم يسقيا مثلا عنس محل
ان يستر وجهها وذلك مثل ان كذب نفسه فيحد او كذب نفسها او قدف احدهما انسانا
فاقيم عليه الجحد او خسر احد هسما او جنب المرأة او وطيت وطيا حراما او ارتدا حد هسما
ثم اسلم فانه متى وجد واحد مما ذكرنا حل له ان يستر وجهها عندهما وقال ابو يوسف

حرمت عليه حرمة ابدية **قوله** او ذكرت فحدث فهو على وجهين اما ان يكون قد
دخل بها الزوج او لم يكن دخل بها فان لم يكن دخل بها فطامرها نكاحا وهي بكر غير محصنة
واما اذا دخل بها فصورته ان يرتد ويطلق بها الحرة ثم يمس ويقتل في ملك رجل فزني
عنه وهذا هو المراد من الكتاب حيث عطفه على نكاح الولد **قوله** ليس حملك مني
فهذا على الاطلاق انما هو قول في حيفه ورفوضي الله عنهما اما عند لي يوسف ومحمد
ان جات بولد لاهل من سته اشهر من حين قد بها فعليه اللعان وهو قول في حيفه الاول
وذكر الطحاوي عن لي يوسف انه قال لا عن بينهما قبل الولادة واذا انفي الرجل ولدا من
عقب الولادة في حاله التي يقبل التهنئة ويتابع له اله الولادة صح نفيه ولا عن به
فابو حنيفة رحمه الله لم يوقت في مدة النفي وقامعينا وانما يوضه الى اراي الامام فما
راه اعتراف منه بالنسب الرمة اياه وما لم يرض قبل منه النفي اذا انفاه والطاهر ان هذا
لا يكون الا في حال قبول التهنئة والاستبشار بالولد فقد ذكر ذلك وذكر العقيقه ابو الليث
عن لي حيفه انه قال له ان نفيه الى بلاءه ايام وفي رواية الحسن السبعة ايام
وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله له ان نفيه الى اربعين يوما وهو مدة النفاس
هذا اذا كان حاضرا اما اذا كان غائبا ذكر الطحاوي عن لي يوسف ان له ان نفيه الى
اربعين يوما من حين قدم ما دام الولد لم يبلغ خولن فان قدم بعد الخولن فليس له نفيه ابدا
وذكر العقيقه عنه ان له نفيه بعد القدوم في سنتين وقال محمد رحمه الله له ان
ينفيه الى اربعين يوما من حين بلغه الخبر فان بلغه الخبر في مدة النفاس فله نفيه الى
تمام الاربعين عند اني حيفه ومحمد رضي الله عنهما وذكر في غير رواية الاصول
عن لي يوسف انه اذا تم للولد خولان او اكتم بلغه الخبر فمهاه بلاء عن بينهما ولا يقطع نسبه
منه وان كان غائبا بعد الخولن الى اربعين يوما من حين بلغه الخبر لا عن بينهما
ويقطع نسبه منه هذا كله فيما اذا لم يقربان الولد منه صريحا ولا كتابيا اما اذا قربان
الولد مني او فل هذا ولدي او هي فسكت ثم نفاه بعد ذلك فانه يلعن ولا يقطع
منه النسب وفي قياس قول في حيفه ينبغي ان يجوز نفيه حين بلغه الخبر كما اذا كان
حاضرا وان النعاب بالولد ورفق القضا في بينهما وفي نسب الولد منه ثم ولدت ولدا اخر
بعد ذلك بيوم لزمه الولدان جميعا ان اقرهما فلا جد ولا لعان وكذا ان نفاها

قوله

مطلقات

وان نفي نسب ولدا من امه ونحوها ليس من اهل اللعان لا ينبغي اللعان منه ولا ينبغي الولد من غير
لعان ابدا ولو ولدت ولد من نفي واحد ففها ثم ماتت احدهما وقبل الزمة
الولدان ولا لعان بينهما عند لي يوسف عند اني يوسف وقال محمد بطل
اللعان ونقطع نسب الحى منه ولو علق من زوجها ومي امه او كبا به ثم عقت او
اسلمت فمضى نسب ولدها فانه لا يلعن ولا ينبغي الولد **قوله** ولو كان له اربع
نسوة ففها لهن نكاح في فعله مع كل واحدة منهن لعان على حدة وان اهدب نفسه بحب
عليه جد واحد وان كان بعضهن من اهل اللعان لا عن منه وبين من اهل اللعان
ولو قدف المطلقة الرجعية لا عن بينهما ولو قدف البائنة حد ولا لعان ولو ولدت
المطلقة الرجعية ولدا لا قل من سنتين فمهاه حد الزوج ولا ينبغي الولد بالاجماع
وان جات لاكر من سنتين لا عن وفي القضا في نسب الولد منه بالانفاق ولو قال
لها يا رانية انت طالق لانا فلا حد ولا لعان ولو قال انت طالق لانا يا رانية فعليه
الحد ولا لعان بينهما

باب العدة

قوله واذا ورثت المطلقة في المرض فعدتها بعد الاجلن صورته رجل طلق المدخول
نهاية مرض موته بلاءا او بائنا من غير ان تسال منه الطلاق ثم مات وهي في العدة
فالها تراث عندنا خلافا للشافعي رحمه الله فيعد ذلك ينظر الى عدة الطلاق والوفاة
فتعد بالاكراه في قول في حيفه ومحمد وقال ابو يوسف تراث منه وتعد عدة
الطلاق وهي ثلاث حيض او بلاءه اشهر وتماه في كتاب الطلاق ولو ارتد الزوج وهو حي
ثم مات او قتل ورثت منه وتعد على الاطلاق الذي ذكرنا وروي ابن سماعة عن محمد
ان عدتها ثلاث حيض في قولهم جميعا لا الردة حصلت في الصحة خلاف الطلاق ولو
ارتدت المرأة وبحقت بدار الحرب ثم خرجت اليها مسئلة فلا عدة عليها عندنا الا
رواية عن لي يوسف انها اذا رجعت في مدة العدة يجب عليها العدة وهو قول زفر
ولم يخرج اليها مسئلة فللزوج ان يزوجها بخاتها في عدتها وعن لي حيفه انه لا عدة على
المرأة سواء حقت بدار الحرب او لم تلحق والصحيح على قول لي يوسف ومحمد وجوب العدة

مطلقات

مطلقات

مطلقات

لان الفرقه وقعت بعد الدخول وهما في دار الاسلام هكذا ذكر القدر وري وكل
من جلت في العدة فقد لها ان تضع حملها وان كان لك لاكر من ستين هكذا ذكر القدر
في جامعه وقال محمد ان جلت بعد الطلاق برجات بولد لاكر من ستين وهي مستويه
يجعل كالفانز وجت بعد انقضاء عدتها كيلا يكون الولد من الزنا **قوله** وان كانت ايسه
فاعدت بالشهور ثم رأت الدم انقض ما مضى من عدتها واختلف اصحابنا رحمهم الله في
مدة الاياس روي عن محمد ان حد الاياس في الروميات خمس وخمسون سنه وفي غير الروميا
ستون سنه لان الروميات اسرع تكبر هكذا ذكره الفقيه في نوازل وذكتر
الحسن عن في حيفه ان حد الاياس خمس وخمسون سنه من غير فصل بين الروميات
وغيرهن وعنه ايضا انه قال حد الاياس ما بين خمس وخمسين بلا ستين وقال
ابن مقال اذا بلغت خمسين سنه كان لها ان تعتد ببله اسهر وفي الجامع الصغير امراة
قد طلق وقدا في عليها بلا نون سنه ولم تحض فعدتها بالشهور فقد جعل حد الاياس
ثم بلاين سنه والاصح انه مختلف باختلاف الهوا والبلدان والغدا وذكتر في النوازل
عن الرضا في وغيره ان الاياس بعد الحيز قال وبه ناخذ وعن محمد في ابنة
سبعين سنه اذا رأت دما فهو حيض ان لم يكن عن افه فاذا اعتدت المراه على خلاف
النقاد المذكورة ثمرات للدم ولوبقي من عدتها يوم او ساعة استقبلت العدة بالحيض
وكذا اذا حاضت الصغير قبل تمام عدتها ولو حاضت امراة حيضه وكذا اذا
حاضت الصغير قبل تمام عدتها ولو حاضت المراه حيضه او حيضتين ثم ايست فانها
تصير ستين سنه ثم تستأنف العدة بالشهور وان كانت عادة امها واخواتها انقطاع
الحيض قبل ستين باخذ بعدهن وان كانت عا دهن انقطاع الحيض بعد ستين لا ناخذ
بذلك واحدا بالستين هكذا ذكر ابو الليث وان طلق في بعض الشهور ومات عنها
زوجها قال ابو حنيفة رضي الله عنه عدتها في الطلاق تسعون يوما وفي الوفاة
مايه وبلاون وقال ابو يوسف ومحمد رضي الله عنهما تعتد بالشهر الواحد بالايام
بلاين يوما وكل في اجر الشهور والباقي بالاهله وان كان في اول الشهر فعدتها بالاهله
في قولهم جميعا **قوله** واذا مات الصغير عن امراه ولها حمل فعدتها ان يضع
حماها يريده اذا اولدت بعد موته لاقل من سنه اشهر وان ولدته لسته اسهر

فصاعدا فعدتها اربعة اشهر وعشر **قوله** واذا وطئت المعتدة بشبهه فعدتها
اخرى قالوطي الشبهه الموجب لعدة اخرى على انواع منها ان المعتدة اذا زفت في غيره
زوجها فقبل له انها زوجت ثم بان لا مومنها اذا اخلقها لانا لم يبال لا مومنها وتزوجها
في العدة ودخل بها ومنها اذا دخل لها في العدة وقد طلقها فلا وفاق طنت انها حمل في
ومنها اذا اخلقها دون الثلاث بلفظ الكايد فوطئها في العدة ومنها اذا وطئت بشبهه
ولها زوج فطلقها بعد ذلك الوطئ في هذه المواضع يجب عليها عدتان وستا خلا ل
وتاديان في مدة واحدة عندنا كما في الدين شيوا كاتنا من رجلين ومن رجل
واحد من حيس واحد كما لمطلقه اذا تزوجت في عدتها فوطئت وفرق بينهما او من
جنسين كالمثوق عنها زوجها اذا وطئت بشبهه وعشتب ما راته من الحيض في الاشهر وكذا
ان كانت حايلا في عدة الطلاق فوطئت بشبهه فجلت او كانت حاملا في عدة الطلاق
فوطئت بشبهه فلو كان الحمل من الاجني وراجعتها الزوج لا يحل له وطئها حتى تضع حملها
وكذا لو كان الحمل من الزوج ولومات مولد ام الولد وزوجها ولا يعلم ما بين موتها
فعدتها اربعة اشهر وعشر عندنا في حيفه رضي الله عنه ولا عد لها بعد الاجلين
وان كان من موتها اقل من شهرين وخمسة ايام اعتدت اربعة اشهر وعشرا وان كان
بينهما شهران وخمسة ايام فعد لها بعد الاجلين ولومات مولد لها وهي منكوجة او
معتدة لم يلزمها عدة موته ولو اشترى المكاتب امراه ثم مات وترك وفا ديت
بدل الكا به قتل النكاح قبل الموت بلا فصل وعدتها حيضتان وان ولدت منه
فعد لها ثلاث حيض حيضتان للنكاح والعق حنث فنهما ما يحتب الزوجه وحيضه
للعق خاصته لا يحتب فيها شيئا وان لم تلد منه ولترك وفا فعد لها شهران وخمسة ايام
وذكر ابن سماعة عن محمد في نوادره اذا اشترى المكاتب امراه وولد لها منه فمات
وترك وفا من دون اموال فعد لها شهران وخمسة ايام فيه ثلاث حيض لا في اعلم انه
يؤذي المال فعتوا ويتوى فحكم بعجز فوجب الجمع بينهما **قوله** ولا يلبس بها مصبوغا
بعضر ولا زعفران يترد به اذا كانت بقدر على ثوب غير مصبوغ اما اذا كانت عاجز
عن غير فلا بأس بذلك على وجه لا يقصد به الزينه وكذا في ان شئت من راسها فلا بأس
ان تقيت عليه الدهن ان مشط بالاسنان المتباعدة من غير ارادة الزينه والمعتدة بالحيض

ان كان ايام حيضها عشرة فوقت اعتسابها ليس من الحيض وان كان دون العشرة فهو من الحيض
ولو كانت كافر ليس وقت الاعتساب من الحيض في الفصيلين جميعا وحل للزوج ان يطاها
وان كان اخر العدة حل لها ان تزوج بزوج اخر ولو جاءت المرأة بولد لتقام الستين من يوم الفرية
لمثبت نسبه الا ان يدعيه فان خرج راس الولد لاقل من ستين شهرا فصلا عنها لاكثر من
ستين لدرمة الراس ونصف البدن لاقل من ستين او خرج من قبل الرجلين الاكثر من
البدن لاقل من ستين والباقي لا كرم من ستين هكذا روي عن محمد والواعظ
المعروف عنها زوجها اربعة اشهر وعشرا وقد اعترفت بانقضاء عدتها ثم جاءت بولد لاقل من
ستة اشهر من وقت الاعتراف بتسببه وان جاءت به لا كرم من ذلك لم يثبت ولو
طلق امراته وهي حية فجاءت بولد لاقل من تسعة اشهر بتسبب عند أبي حنيفة ومحمد
وفور رحمهم الله وان جاءت به لتقام التسعة اشهر لم يثبت وقال ابو يوسف يثبت
نسبه الى تسعة وعشرين شهرا ما لم يعترف بانقضاء العدة وان كانت ميسورة بتسبب
ولدها اذا جاءت به لاقل من ستين من يوم الطلاق وان جاءت به لتقام الستين لم يثبت
وان كان الطلاق مرجعيا بتسببه اذا جاءت به لاقل من تسعة وعشرين شهرا ونصير ما
كان اقرت بانقضاء العدة بالشهر لم يثبت نسب ولدها عند أبي حنيفة ومحمد اذا جاءت
به لاقل من تسعة اشهر كما اذا لم تعترف بالانقضاء وقال ابو يوسف يثبت النسب الى
ستين كما في الباقية وان كانت متوفى عنها زوجها اقرت بانقضاء العدة بعد اربعة اشهر وعشرا
شهرات بولدها ان جاءت به لاقل من عشرين اشهر وعشرين ايام الاساءة ثبت نسبه عند أبي حنيفة
ومحمد والافلا وقال ابو يوسف يثبت الى ستين ولو ولدت الميتة لاكثر من
ستين لم يثبت نسبه بالاجماع وحكم بانقضاء عدتها قبل ستين تسببه اشهر عند أبي حنيفة
ومحمد حتى ينكحها ان ترد نفقه ستة اشهر وقال ابو يوسف يقضي عدتها بالولد
ولا ينكحها ان ترد شيئا من نفقه قال ابو بكر رحمه الله لو تزوج المطلقة
منه لكانت عدتها جات بولد وبها لا يعلم ان فساد النكاح ثبت نسب الولد منه
بالاجماع وان كانا يعلمان فساد ذلك عند أبي حنيفة ومحمد والافلا وقال ابو يوسف ومحمد
لا يثبت عدته ما اذا تزوج بدات محرم منه قال العقيقه ابو الليث رحمه الله
لو زابا ملة فجلت ثم تزوجها فولدت ان جاءت به لستة اشهر فصاعدا ثبت نسبه وان

المرأة

جاءت به لاقل من ستة اشهر لم يثبت نسبه الا ان يدعيه ولو قيل انه من الزنا اما ان قال
انه ابن من الزنا لا يثبت نسبه ولا يورث منه ولو خلا بامرأته خلقا صححة ثم طلقها صححا
وقال لم ارجعها معها وصدة فله المرأة او كذبته وجب عليها العدة ولا يجوز ان يتزوج باجتها
في عدتها ولها كمال المهر فان قال لها اذا جفت لم تصح الرجعة فان جاءت بولد لاقل من
ستين لم يعترف بانقضاء عدتها بتسببه وصحت تلك الرجعة وجعلوا طيبا
لها قبل الطلاق ولو كانت الحلو فثبت في النكاح الصحيح ان امكته الوطى مع بقا
المانع كالحيض والاحرام ونحوهما فلها نصف المهر ومالك لا يملكه الوطى
مع بقا المانع كما اذا كانا حاضرا معا او صغيرا لا يتصور منهما الجماع فلا عدة عليها
ولا علق للدمية من الذي عند أبي حنيفة في الفرقة عند أبي حنيفة في الفرقة والموت
اذا كان في ذمتهم كذا قال وان كانت حاملا لا يجوز لها ان تزوج حتى تضع حملها وقال
عليها العدة في الوجه كلها كما اذا كانت تحت مسلم ولو ان امرأه غاب زوجها فترجعت
بزوج اخر فولدت اولادا فقام للزوج الاول عند أبي حنيفة وقال ابو يوسف
ان جاءت به لاقل من ستة اشهر فهو من الاول وان جاءت به لا كرم من ذلك فهو من الثاني
وقال محمد ان جاءت به لستين او اقل فهو من الاول وان جاءت به لا كرم من ستين فهو
من الثاني ولو تزوجت وزوجها حاضرا فهو من الاول بالاجماع قوله ولا ينبغي
ان يخطب المعتد يتيده لا يصرح انه تزوجها بعد انقضاء العدة قوله ولا بأس
بالتعريض في الخطبة يريد به انه لا بأس ان يعرفها بالدليل والقرائن انما غاب فيها بعد
انقضاء عدتها وذلك مثل ان يقول اني اريد ان تزوج اويقول رب راعيت فيك
او يقول اني فيك الراغب او يقول اني اريد ان تزوج امرأه ونصفها بصفات هي موصوفة
بها او يقول اني لا رجوا ان يجتمع وهو قول سعيد بن جبير رضي الله عنه **صل**
الاستبراء الاصل فيه قوله عليه السلام في سبأيا او طاس الا لا يوطأ الحياي
حتى يضع حملها ولا الحياي حتى يستبرأ من حيضه ثم الاستبراء من مسخ وواجب
في المسخ ان يستبرأ المولى بجارسته التي يطأها بعد وطئها اذا اراد بيعها ولا ي
اذا اراد ان يزوجها وهي امه او مدبره او ام ولد ولا استبراء على الزواجر من حال
وقال محمد ان يزوجها من قبل ان يستبرأ زوجها ويحضره ولا اوجه عليه وعلى هذا اذا

راي امته ترى اوراق امراه فيزويها واما الواجب اذا ملك جاربه كاميله
 بمشري او هبه او صدقه او ميراث او وصيه او فدي او بدل طلع فقبضها وهي من خاله
 بالنكاح فانه يجب عليه ان يستبرأ بها بحضنه او شهران كانت ائنه او صغيره
 سواء ملكها من امراه او وصى وهي بكر او ثيب وعزله يوسف ان كانت بكر او طيبا قبل
 الاستبراء ومتى فجب الاستبراء حرم عليه الدواعي والطرز الى فرجها بشهوة وان كانت
 الجارية حاملا استبراءها حتى تضع حملها فاذا وضعت حله في بفسها ما سوى الوطى
 وقال بعضهم لا يحرم الدواعي اصلا ولو كانت قبل قبضها في هذه الوجوه كلها لا يفتد
 بتلك الحيضه عن الاستبراء وقال ابو يوسف يعتد بها ولو ارتفع حيضها بعله قال
 ابو حنيفة يدعيها حتى تبين انها ليست بحامل ولم يقدّر ذلك بقدر اوقاف ابو
 لا يطأها شهرين وخمسه ايام وفي رواية قال لا يطأها ثلاثه اشهر واربعه اشهر
 رجع وقال شهران وخمسه ايام وقال محمد لا يطأها اربعه اشهر وعشرا
 فان طهرت بها قبل في تضع حملها بالاجماع وقال زفر لا يطأها ستمين وقال
 ابو مطيع يدعيها تسعه اشهر ولو اشترى جاريه من عبد المادون ان لم يكن مستغرا
 بالدينون وليس عليه دن اصلا لم يجب عليه الاستبراء وان كان عليه دن مستغرق برقه
 واكابه فذلك عندهم وقال ابو حنيفة لزمه الاستبراء ولو اشترىها من
 مكاتبه استبراءها في قولهم جميعا ولو اشترى ثلاث بنات اخوات متفرقات تجاز
 له ان يطأ جميعهن لان كل واحدة بنت خاله صاجتها ولو اشترى الجارية واحزرت بدار
 ثم عادت بحب عليه ان يستبرأ بها ولو ابقت ولحق بدارا بحرب ثم عادت الى سيدها
 بوجه من الوجوه لم يستبرأ بها في قول ابو حنيفة خلافا لها والحيثه في اسقاط
 الاستبراء ان تزوجها المشتري ان لم تكن له امراه حرة ثم اشترى لها وحله ان يطأها
 قبل الاستبراء وسقط عنه جميع المهر وجيله اخرى ان اشترى بها وزوجها من
 اكرم يطلقها قبل الدخول بها وبغيرها او تزوجها المولى ولا يبيعها منه ويسلمها
 اليه ثم يطلقها قبل الدخول الا انها هنا يجب لمولاها على الزوج نصف المهر وله ان
 يراه منه فان طلقها الزوج قبل القبض ثم قبضها المشتري لا يحله وطئها حتى تستبرأ
 واستبراء المعتومه في دار الحرب ليس في شيء وعليه ان يستبرأ بها بعد الخروج الى دار الاسلام

بَابُ النِّقَاقِ النِّفَقَةِ الْوَاجِبَةِ أَنْوَاعُ

نفقه الارواح ونفقه المحارم من الرحم ونفقه الرقيق اما نفقه الارواح فانما يجب
 بالجنس واصل النكاح ولهذا لا نفقه لها قبل تسليم نفسها اياه الا اذا منعت نفسها منه
 بحق كما اذا كان مهرها حالا فطالبت به فلها النفقه وان نفق لها درهم واحد وان كان موقفا
 فلا نفقه لها وليس لها ان تمتنع من تسليم نفسها اليه وقال ابو يوسف لها ان تمتنع
 نفسها حتى يخدم مهرها الموجل وان سلمت نفسها وقدر دخل لها ثم امتنعت حتى يخدم مهرها
 فلها ذلك عند ابو حنيفة وعليه نفقهها ولا ليس لها ان تمتنع نفسها بعد التسليم وان فعلت
 لا نفقه لها حتى ترجع الى منزلها وان دخل بها وهي صغيره او مكروه ثم امتنعت عن تسليم
 نفسها حتى يخدم مهرها فلها النفقه والسكنى بالاجماع وان كانت المراه لا تجتمع او كانت
 مريضه لا يجتمع الوطى فسلمت نفسها فلا نفقه لها وله ان يرد المريضه الى اهلها وان كانت
 الصغيره ممن لا يستيناس او للخدمة والمريضه كذلك فمسكها في منزلها فلها النفقه
 فان حبست المراه قبل تسليم نفسها في الدين دخلت بينه وبين نفسها ولا تقدر على اذا
 الدين فلها النفقه وان كانت تقدر على اذا الدين فلا نفقه لها فان سلمت نفسها وفرض لها النفقه
 ثم حبست في الدين او مرضت لم تبطل نفقتها وهذا التفصيل في المريضه انما هو
 قول ابو يوسف وذكر محمد في الاصل ان المريضه والرقا اذا اعلنت النفقه قبل تسليم
 نفسها فرض لها القاضي النفقه ولم يجز خلافه واما الامه كلما بواها مولاها في منزل
 زوجها وترك استئجارها فنفقتها على الزوج وكلما منعها منه واستخدمها فله ذلك
 وتبطل نفقتها عنه كالحرة الماشرة وكل من لها النفقه فلها السكنى قوله فقبر ذلك
 بحالها جميعا قد قسم الخصم رحمه الله فقال ان كانا موسرين يجب عليه
 نفقه الموسر وان كانا معسرين يجب عليه نفقه المعسر وان كان الرجل موسرا والمراه
 معسره يجب عليه ادنى من نفقه الموسرات واوسع من نفقه المعسرين وقال
 الكرخي رحمه الله انه يعتبر حال الرجل في بيان واعسان دون ليارها واعسانها
 قال وهو الصحيح لقوله تعالى ليقو ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق
 مما آتاه الله ويفرض لها النفقه من الطعام والادام والادهان وما لا بد لها منه

صغيره
 لا يمنعها

بقدر الكفاية وان كان لها خادم مفرغ لخدمتها ليس له شغل غير خدمتها بفرض له النفقة
بالمعروف ولا يفرض لكر من خادم واحد عندهما وقال ابو يوسف يفرض لها نفقة
خادمين لا غير وعنه ان كانت المرأة مفرطة في التقى لا تكفي لخادم واحد وحاج
الى اكثر منه ففرض لها نفقة خادمتها بقدر ما يكفيها بالمعروف وان كثروا وهو اختيار
الطحاوي وقال ابن سحابة وعليه من الما ما انفصل المرأة ثوبها وبدن لها من الزوج
وقال انه قول اصحابنا رحمهم الله وعنه ايضا ليس عليه ان يشترى لها ما
توضا به او يعتزل من الجنازة وقال نصير رحمه الله ان كانت المرأة معتصة بالزوج
مخبة من ان تغفل اليها الما او يدعها تغفل الما نفسها وان كانت موسرة بمقدر طي استجار
من تغفل اليها الما فذلك عليها وكذا ما الوضوء الفقيه ابو الليث وعندي
يجب ما الوضوء على من يجب ما شربها واما الكسوة فهي واجبه عليه بالمعروف بقدر ما
يصلح لها عادة صيفا وشتا وان كان معتبرا بفرض عليه في الشتاء ذرع يهودي وملحفة
رطبته وخمار سابوري وكسار خيصر ولخادمتها قميص كباس وازار وكسا وفي الصيف
ذرع وخمار وملحفة ولخادمتها قميص كباس وازار وكسا وان كان موثرا بفرض عليه في
الشتاء ذرع يهودي واهروي وملحفة دينورية وكسا اذ رجائي ولخادمتها قميص رطب وازار
كباس وكسا رخيص وفي الصيف ذرع سابوري وخمار ابريسم وملحفة كسا وان كان
الرجل من الاعيان المشهورين فلها في الشتاء من الكسوة ذرع يهودي وملحفة هندية
وجه قراو ذرع قرا وخمار ابريسم وخمار وكسار ولخادمتها قميص يهودي وازار وجهته
وكسا وخفان وذكر الفقيه في نوازل انه ليس للمرأة على زوجها ملاء ولا خفان لا نهما
الله الحنوب فان صانت المرأة كسوتها بان لبستها يوما دون يوم بفرض لها كسوة اخرى
بعد معنى مدح يخرق مثلها وكذلك ان مكنت نفقها ولم سقها فانه يفرض لها نفقة
اخرى فان لمست كسوتها معتادة فخرق قبل الوقت جدد لها اخرى بخلاف الخادمة
فانه لا يجدد لها اخرى بخلاف ما اذا اسلفها نفقة مدق فانفقها قبل معنى المدق
وان لبست الكسوة معتادة ولم يخرق لم يجدد لها اخرى حتى يخرق فلو ضاعت النفقة
والكسوة عندها فلا شيء لها عليه بخلاف نفقة المحارم وكسوتهم فانه يسلمه نائبا
ذكره المسائل في التاميل المنسوب الى شمس الدين البيهقي رحمه الله **قوله**

وخمار ابريسم

وكل فريضة جات من قبل المراه بحصيه فلا نفقة لها لفرقة بحصيه من حقتها كارتداد
وتمكن ان زوجها من نفسها قبل الطلاق وان مكنت من نفسها في العدة لم يسقط نفقها وان ارتدت
في العدة سقطت النفقة فان اسلمت عادت اليها نفقها وسكناها وان طقت دار الحرب ثم
خرجت مثله وهي في العدة او سببت واعقت او لم تغفل نفقها وان ارتدت
قبل الطلاق ثم اسلمت في العدة لم تعد نفقها واما الفرقة من حقتها بغير حصيه
لا تسقط عنها النفقة والسكنى وذلك مثل ما اذا بلغت واختارت او اعتقت واختارت
الفرقة او تزوجت بغير كفو ووقا لا وليا بينها ومن زوجها ولها كمال المهر والنفقة والسكنى
في هذه المسائل وان كان ذلك قبل الدخول فلا شيء لها فان حات الفرقة من جهة الزوج
بحصيه او سببت مباح ان كان ذلك قبل الدخول فلها نصف المهر لا غير وان كان بعد
الدخول فلها كمال المهر والنفقة والسكنى الا اذا بلغ الا اذا بلغ الزوج واختار الفرقة
ولم يكن دخل لها فانه لا يلزمه شيء **قوله** وان مرضت في منزل الزوج فلها النفقة اخترا
عما اذا مرضت في بيت ابها او امها وقد كان خروجها اليهما زايغ وفي محاله يمكن ان
تخل في محقة او غيرها الى بيت زوجها فانه لا نفقة لها حتى ترجع الى بيت الزوج وان لم
يمكن حملها الى منزل الزوج فلها النفقة ما دامت كذلك **قوله** واحد منه
لها كمالا يريد به من المراه لا من المودع ونما مذكر بعد هذا وانما يفرض لها النفقة من
مال العايب الذي في يد المودع اذا كان يصلح ان يكون عينه فرضا لها كالدراهم
والدنانير والطعام والثياب التي تصلح ان تكون كسوة لها اما اذا كان مما لا يصلح ان يكون
نفقة او كسوة لها ليس للقاضي بيع ذلك لنفقها ويحلفها القاضي بالله انها امرأته وانه
لم يحلفها النفقة وان اعترف المودع بالزوجية وانكر الوديعه او انكرهما جميعا او
اعترف بالمال وانكر الزوجية فلا شيء لها في ذلك المال وان قامت عليه بينة لم يقبل بينها
وان كان القاضي عالما بالوديعه وبالزوجية وثبوت الدين على شخص بسبب لها مهر
او اقرب صاحب اليد ان المال للزوج او اقرب المديون بالزوجية والدين في القاضي ما بينهما
بدفع النفقة اليها ويفرض لها النفقة في ذلك المال فان طلبت المرأة ان تستدين على
لا اذن لها بالاستدانة عليه وان علم القاضي بالزوجية وكان قد فرض لها النفقة في
حضرة اذن لها بالاستدانة عليه وليس في الاذن الرجوع على الزوج لان النفقة اذا كا

باب الولد من احمه به

اذا قال ام الولد المطلقة انا ارضع
بغير ارضع او برطمين وارضع
ان يرضع غيره بما يرضع به نالام
به الاصل في طهر ان الفرقة متى وقعت
بما الرضعا وبغيره يكون صغيرا
ذكر او انثى او اركب وصفا والام
تربد انه يكون الولد عند ارب
يريد ان يكون عند نالام احمي به
هكذا قضى ابو بكر الصديق رضي الله
ولم ينكره احد فكان اجماعا واما
على حضانه الولد اقره فكانه لا يرضع
ايها العقب انظر وان ابنت لا تحب
واذا ثبت هذا فمقتضى ان كانت الام
ترضع برطمين وغيرهما ترضع
بدرطمين بغير ارضع والام وان
كانت ترضع بغير ارضع
كذلك روي عن ابيها لان الحضانه
وان كانت غير ارضع برطمين
والام تربد اكثر من ارضعها
رضع بغير ارضع وهي ترضع
ارضع ابيها لكن رضى غيرهما
عند الام ولا يرضع الا من نالام
الامه ارضع على ان يرضع
الطهر عند الام ولا يحسن ان يرضع
بغير ارضع الا ان يرضعها
في رضى عند العقب وكان الولد يرضع
عنه ما يرضع رضى رضى
ثم نعتوا ان منزل الام يرضعها

كتاب العتاق

الا عتاق تان يكون قربه وطاعه بان عتق عبده او امته لوجه الله تعالى واعتق عن
كاهن عليه وتان يكون مباحا ولا يكون قربه وطاعه كما اذا عتق لم يخطر بباله شيء
او اعتقه لوجه زيد او عمرو وتان يكون معصيه كما اذا اعتقه لوجه الشيطان
والصميم ولا يقع العتق الا من مالك مكلف فادركه على تملكه او تملك منافع من اخر
متبرعا ولا يقع العتق الا باللفظ باللسان لفظ صاح للعتق وذلك تقسم الى ثلاثة اقسام
الصريح وفيه الحق الصريح وليس بموضوع للعتق والى كماله فالصريح مثل قوله
انت حرا ومجرا وحزناك اوراسك راسك حرا وبذلك بدن حرا ومجرك وجه حرا ذلك
منون او يقولات معتق واعتيق واعتيقك او يقول له انت مولاي واناداه وقال
يا حريا عتق مولاي او وصفه بصفه لوملكه عتق عليه او قال له هذا ابني او هذا بنتي
او امي او ابني او عني او خل نفسي هذه الالفاظ يقع بها العتق ولا يحتاج الى انية وان قال
وان قال فوت به الكعب صدق فيما بينه وبين الله تعالى وان كان مولدا لم ولم يصدق في
العتق وان قال فوت به كان حرا في وقت ما ان كان العبد مسيبا يدين فيما بينه وبين
الله تعالى وان كان مولدا لغيره يدين وان قال فوت به انه حر من العمل دن فيما بينه وبين الله
ولا يدين في القضا وان قال انت حر من هذا العمل او قال انت حر من العمل اليوم عتق في

مسألة من كتب معتبره ولو جامع

القضا ويصدق فيما بينه وبين الله ونوقل بينه اخي وهذا الخ لم ينعقد في روايه
الاصل الا بالنسبه وفي روايه الحسن عن ابي جعفر عتق وان لم يرضع ولوناداه وقال
يا ابني يا بنتي يا امي لم ينعقد الا بالنسبه ولو قال يا ابني يا بنتي من غير اضافه لم ينعقد وان
قال له يا مائكي او يا سيدي لم ينعقد ولو قال يا حواشمه حر لم ينعقد عند محمد
وروي ان سماعه عن محمد اذا قال لعبده نسيتك حرا واصلاك حرا والدك حرا ان كان
يعلم انه سبي لم ينعقد وان لم يكن سبي عتق ايضا لو اراد ان يقول شيئا جرى على لسانه
العتق عتق وهو قول يابن يوسف وقال ابو الفاسم لو قال العبد لمولاه وهو من نزل حرا
انا حر كلسانه اى نعم لم ينعقد وقال ابو بكر لو قال له رجل اعقب عبدك فامري
براسه اى نعم لم ينعقد خلا في النسب ولو قال لفلان مده فلان استبد بك اما حرقا
الغلام ذلك عتق الا اذا قال له سميتك حرا حينئذ لم ينعقد العقبه وبما في
القضا اما فيما بينه وبين الله لا ينعقد في الوحيين جميعا اذا اراده الكعب وقال
ابو بكر لو قال لرجل قل كل عبيدي احرا فقال وهو لا يحسن العربية عتق عبده قال
العقبه وعند ابي الفداء لا ينعقد ولو قال له قلت حرو وهو لا يعلم بان هذا عتق عتق
في القضا ولا ينعقد فيما بينه وبين الله وكذا الجواب في الطلاق والحق الصريح وليس
بموضوع للعتق مثل قوله لعبده وهبت لك نفسك او وهبت منك نفسك
او بعت لك نفسك فانه ينعقد لوي اوم ينوقل اوم يقبل هكذا في شرح
الكعب وفي الايضاح والكليات مثل قوله خرجت من ملكي او خليت سيديك
اولا ملك لي عليك او لا سبيل لي عليك فان نوى العتق بهذه الالفاظ عتق ولا فلا
وان قال لا سبيل لي عليك الا سبيل الولد عتق في القضا وان قال الا سبيل المولاه دن
في القضا ولو قال لعبده انت لله لم ينعقد عند ابي جعفر وقال ابو يوسف ان نوى
العتق عتق ولو قال انت عبد الله ونوى العتق لم ينعقد عند ابي جعفر وابي يوسف
وروي ان سماعه عن ابي يوسف في نواده فم قال لعبده انت حرا او قال لا مراه انت
حالوق فبما ذلك معها قال ان نوى به الحرية والطلاق وقعا وروي المعلى عن ابي يوسف لو
قال كل مالي حرو له عبيد لم ينعقدوا واما الالفاظ التي لا تصلح للعتق مثل قوله لا
سلطان لي عليك او قال له اذهب حيث شئت او قال لعبده او امته انت بان وايت

مسألة من كتب معتبره ولو جامع

مسألة من كتب معتبره ولو جامع

على نكاح اوت طلاق فانه لا يعق وان نوي وعلى هذا ما رواه كذا من الطلاق
 وروى في قوله لا سلطان على عليك ونوى العتق ولو قال لبيد راسك راس حر
 بالاضافة او وجهك وجه حرا وبذلك يدن حر ليعتق كما اذا قال له ات مثل الحر
 وقالوا في قوله ات مثل الحر او ماتت الامثلة الحر ونوى به العتق عتقا مستدلا
 بما ذكره في كتاب الطلاق اذا قال لا مراة ات مثل امراء ولا نوي لايه ولا ن قد
 الا من امراة فانه يكون موليا لك منها ولو اردت المسلم ويجوز ان يجرب ولم يقسم
 الورثة ماله حتى اعتق عبدا من عبيد في دار الاسلام ثم خرج مسلما رده عليه ولا يعق
 ولو قسم العاصي ماله ثم جاء مسلما فعتقه لم يجز عتقه حتى يردده القاضي اليه ويجوز
 حتى الورثة ولو اشترى المكاتب من لا يملك بيعهم كالوالدين والمولود من غيرهم
 فاعتقهم مولاة هتقوا ولا يجوز عتق من يملك بيعهم ولو اعتق الحر في دار الحرب
 ثم اسلم او صار ذميا والعبد معه فهو عبده وعتقه باطل الا ان يخله في دار الحرب
 وقال ابن ابي عمير ابو يوسف هو حر ولو كان العبد مسلما فعتقه نافذ ولو اعتق المسلم
 حرسان في دار الحرب فهو على هذا الخلاف وذكر في بعض المواضع قول محمد مع ابي يوسف
 ولو اعتق المرتد عبده فقتل على رده لم ينفذ عتقه عند ابي حنيفة خلافا لما لا ان
 عند ابي يوسف يعق من جميع المال وعند محمد من ثلث المال كما في المريض وذكر في
 الشتر الكبير اذا اعتق المرتد عبده ويجوز ان يجرب ويقسم القاضي ماله بين ورثته
 فباعوا العبد ثم عاد مسلما فاشتراه عتق عليه **قوله** وان قال هذا في وثبت على
 ذلك عتق لثبوت على اقراره ليس يلزم حتى لو قال بعد ذلك او همت او اخطات
 لم يصدق والعتق واقع وذكر في الباب اذا ادعى انه قال ذلك بطريق الكرامة صدق
 ولا يعق ثم ينظر ان كان بولد مثله مثله وهو مجهول النسب ثبت نسبه منه وان
 لم يولد مثله مثله او كان معروف النسب عتق ولا يثبت نسبه وقال لا فيما لا يولد
 مثله مثله لا يعق ولو قال لبيد غير هذا في من الرنا ثم اشتراه عتق عليه ولا
 يثبت نسبه **قوله** فان كان احدهما موسرا ذكر في الاصل ان الموسر هو الذي يملك
 المال والعروض مقدار قيمه نصيب شركه والمعتق هو الذي لا يملك من المال والعروض
 مقدار نصيب شركه فان ملك اهل من ذلك فهو معتق وروى الحسن عن ابي حنيفة ان

مسألة

مسألة

مسألة

مسألة

مسألة

الموسر هو الذي يملك نصيب شركه يسوى الميزان والنجاد م فان اخذ نصيبا من المعتق وهو موسر
 ليس له بعد ذلك خيار السعاية واعتبر القيمة في السعاية والنصيب يوم الاعتناء وكذا
 حال المعتق حتى لو كان معتبرا عند الاعتناء ليس له نصيب من نصيبه حتى لو كان موسرا
 فاختار نصيبه ثم اعتبر ليس له حق في سعاية العبد وان كان المعتق مريضا ومات من مرضه
 لم يوحدا الضمان من تركه ويسعى العبد عند ابي حنيفة ولا يوحدا من تركه وان كان حيا
 ثم مات يوحدا الضمان من تركه ولو كان عبدا من رجلين فقال احدهما احدهما حر وهو
 فقير ثم استغنى واختار ايقاع العتق على احدهما قال ابو يوسف ضمن نصف قيمته
 يوم البيان وكذا لو مات قبل البيان ضمن ربع قيمته كل واحد منهما وقال محمد بغير القيمة
 وقيل التكليف بالعق ولو قال احدهما ان دخلت الدار فانت حر بعتب القيمة وحال
 المعتق في اليسار والاعسار يوم دخول الدار وان كان سريه فعتق احدهم عبدا من الغيبة
 ان كانوا مائة نفر او اقل يصدق عتقه وان كانوا اكثر من مائة لم ينفذ وعليه اذا املك
 دارهم محرم منه هكدي ذكره في نوادر من ستم **قوله** وكذلك اذا ورثته
 صورته امرأه استرته ابن زوجها ومات وتركته زوجها وهو وارث وتركته وارثا
 آخر وكذا اذا مات مول العبد وورثته الاب مع شخص اخر كما اذا زوج امته من عتقه
 فولدت منه ولدا فمات وترك بنتا وعمه وهو اب العبد وان اشترى ابه والاب موسر
 او قبلاه نصيبه او صدقه فلا ضمان على الذي عتق عليه وان كان موسرا لم يملك ما اذا ورثته
 واستوي فيه العلم والجهل وينبغي العبد في نصيبه عند ابي حنيفة رضي الله عنه
 هكدي ذكره في شرح الكرخي والتحفة وقال ابو يوسف ومحمد ان كان موسرا يجب
 عليه الضمان ولو باع نصف عبده من ذي رحم محرم منه حتى عتق نصيب المشتري لير
 يضمن البايع شيئا عند ابي حنيفة خلافا لما سواهم المشتري وشركه ان العبد قريه
 او لم يعلم في ظاهر الرواية وروى بشر عن ابي يوسف ان كان الاجني يعرف ذلك عتق العبد
 وسعى الاجني في قول ابي حنيفة وابي يوسف وان كان لا يعلم فهو الجاني ان شاقض البيع
 وان شام عليه وقال ابو يوسف لو اشترى العبد نفسه مع اجني من مولاة فابيع
 في حصته الاجني باطل بخلاف ما اذا اشترى رجلا من اهل داره او له ابو حنيفة
 اذا كان العبد يدين له نفق عتق احدهم نصيبه ودين الاخر وكاتبه المالك ولا يعلم

مسألة

ايهم اول عتق نصيب المعتق ولا شيء له على احد وضمن الذي يبرم المعتق سدس قيمته استحقاقا
وسعى العبد في السدس وان شأ استسقى العبد في الدث والقياس ان لا يضمن المعتق لسعي
العبد في ثلث قيمته مدبرا واما المكاتب والعبد في نصيبه مجبر ان شأ عجز
نفسه فان ادعى عتق ولا شيء له على احد وان عجز فله ان يكتبه بالحيا وان شأ اعتقه وان شأ
استسماه وان شأ ضمن المعتق والمدبر قيمه نصيبه بينهما نصفين ولو دبر احد منهما
اعتقه الاخر فساكت ما يحيا وان شأ عتق وان شأ استسقى العبد وان شأ ضمن المدبر ولا
شئ له على المعتق وان ضمن المدبر كان للمدبر ان يضمن المعتق قيمه الدث الذي كان على ملكه
وليس له ان يضمنه قيمه الدث الذي نقل اليه وقال ابو يوسف ومحمد العبد كله
مدبر لاول وعتق الثاني باطل ولو كانت جارية بين جليلين عتقها احدهما وهي حامل لم يضمن
المعتق من قيمه الحمل شيئا وكذلك كل حمل عتق بعتوه اذ كان المعتق ملكهما مثل ان
وفي الجارية الموصى برقبته لرجل وحيا لآخر لواعقها صاحب الرقبة عتقا جميعا وضمن
المعتق لصاحبه قيمه الحمل يوم الولادة لانه لا ملك له في المعتق هو الولد ولو استرك
نصف ابنه من رجل او وحيه منه عتق نصيبه ولا ضمان عليه علم بان شركه قرب
العبد ولم يعلم وان كان مؤسرا وقال ابو يوسف ومحمد ضمن قيمته ان كان مؤسرا
وسعى العبد في نصيبه قيمته ان كان معتبرا وقد سبق ذكره ولو كان العبد من جليلين
فاشترى نصيب احد منهما عتق عليه وضمن لشركه نصف قيمته ان كان مؤسرا
وسعى العبد فيها ان كان معتبرا بالاجماع ولو ادرك احد الشريكين بالآخر في عتق نصيبه
لم يكن له ان يضمنه في قول ابي حنيفة ومحمد واجدي الرواية عن ابي يوسف وفي
رواية اخرى له ان يضمنه وذكر في الحقيقة ان للشريكين ان يستعييه عند ابي حنيفة
وعند محمد سقط الضمان لا سعاية لهما على العبد **قوله** واذا اضاف العتق
ملك او بالشرط صح كما يصح في الطلاق فيريد به اذا اضاف العتق للملك اليه
مملوك في تلك الساعة فان لم يكن مملوكا في تلك الساعة ثم ملكه لم يعتق مثل ان يقول
محررة ان ملكك فانت حرة فارتدت ولحق بدار الحرب لم يبيت فملكها فاعلم بعتقها
ولو صرح وقال ان ارتدت ولحق بدار الحرب وسبيت وملكك وانت حرة فعتقت
ولو قال العبد والمكاتب او الحر في كل عبيد ام ملكه في المستقبل او في ثلاثين سنة

مطلب

مطلب

او ابدا فهو حر فحق العبد والمكاتب واستلم الحر ملك عبد الله يعق عند ابي حنيفة خلافا
لما ولو صرح وقال كل عبيد ام ملكه بعد عتق فهو حر فحق ملك عبد الله يعق بالاجماع
وكذا اذا اهل الحر في كل عبيد ام ملكه بعد اسلامي سلم وملك عبد الله ولو قال لامته ان
الدار فانت حرة فعتقها ثم ارتدت ولحق بدار الحرب فسبيت وملكها ودخلت الدار لم
يعتق عندنا وعن محمد لو قال لعبد انت حر فاعتق ان دخل الدار عتق في الدار ولم يدخل ولو قال
كل عبيد لي فهو حر وله عبد لا دن عليه ولعبد عبد عتق العبد ولم يعتق عبيده عند
ابي حنيفة واني يوسف الا ان يولعهم وقال محمد عتقوا وان لم يولعوا وان كان عليه دن
مستغرق لـ ابو حنيفة لم يعتقوا وان يولعهم وقال ابو يوسف عتقوا لان يولعهم
والا فلا وقال محمد عتقوا وان لم يولعهم ولو قال كل مملوك ام ملكه فهو حر ولا يئنه له فهو
على كل مملوك يملكه في الحال من ذكره وان يولعهم مستأجرو موهون ومدبر وام ولد ولا يعق
المكاتب الا بالنية الا ان يكون قد كتب بعد اليمين ولا يدخل الحمل في اليمين ولو قال
نوت الذكور وان الاما ت لم يصدق في القضا ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى ولو
قال نوت في قول كل مملوك ام ملكه في المستقبل لا في الحال فان اليمين متناهية واما جميعا
ولو قال كل مملوك ام ملكه في سنة او في ثلاثين سنة فهو على ما عتقك بعد اليمين خاصة
بالاجماع وكذا لو قال كل مملوك ام ملكه سنة او ثلاثين سنة او ابد او في ان اموت وان
قال اردت يقول ام ملكه سنة ان يكون في ملكي سنة لم يدين في القضا ودين فيما
بينه وبين الله تعالى ولو قال للمكاتب ان كنت عبيدي فانت حر لم يعتق لـ الفقيه
وبه نأخذ لان المكاتب ليس بعبد من كل وجه وكذا لو قال لامرأته في العدة وهي متو
ان انت امرأتى فانت طالق ولو قال انت جارات طالق عتق المكاتب وطلق المرأة
قوله وان عتق الحمل خاصة عتق ولم يعتق الام فيريد به اذا جات به لاقل من سنة
اشهر من يوم حلف وهي منكوبة الغير او ليس لها زوج ولا في عدة زوج وان كانت في العدة
عتق وان جات به لأكبر من ستة اشهر ضرورة ثبوت النسب من الزوج بوطن سابق على الطلاق
والفرقة فان جات بولد من اقل من ستة اشهر والا جاز لا كرم منه بشهر عتقا جميعا
وان قال لعبد انت حر في الف او بالف او على ان تعطيني الف او على الف تود بها او على الف
تجني بها او على ان اعطيك الف فقبل في المجلس صح وعتق في الحال والالف دن في دمه

مطلب

مطلب

الوفاة او الهلاك مكان الموت وحسبكم انه مقتوح الموت من المثل وان كان على الموت
دين سعى في جميع قتمته والمقتوح ان يعلق عصفه بصفد على خط الوجود كقوله ان مات من
مرضى بها او من سقى هذا او سقى او غرق او قتل وحكمه اذا مات على تلك العصفه كما
في المطلق وفي الحياه لمولا ان يتصرف فيه جميع الصفات من البيع والتكليف وغير ذلك
وتجوز تدبير ما في البطن اذا مات به لا قبل من سته اشهر او قبل من سته سنين وهي في عدم من
طلا وان لا يجوز بيع الام حتى تضع ولو ولدت ولد من احد ههنا لاول من سته اشهر الثاني
لا كرمه بيوم فها مدران وقال ابو يوسف رحمه الله لو كان مات او قتل
فليس بمدر واهل زوجه وموت من وروى الحسن عن علي بن جعفر رحمه الله عنده اهل ان
مات او دنت او غسلت او كبرت مات حر فليس بمدر وان مات وهو مملوك استجبت ان يعق
من المثل وقال محمد رحمه الله في الاصل اذا اهل انت حر بعد موتى ان شئت الساعة
فشا العبد من ساعته فهو حر من المثل بعد موت المولى ان يولي بالمسيه بعد الموت
فليس للعبد شيه حتى يموت المولى فان مات فشا عند موته عتق من المثل بغير تدبير
وكان ابو بكر الرازي رحمه الله يقول يجب ان لا يعق حتى يعقه الورثه ولو اهل
انت حر ان سبت بعد موتى مات فقام العبد من مجلسه الذي عمل بموته او احد في عمل اخر
فانه لا يسقط شي مما جعل الله وان قال انت حر قبل موتى بشر فليس بمدر فاذا
مضى شهر قبل موته وهو في ملكه فقد صار مدر عند علي بن جعفر وزعموه لا ليس
بمدر ولو قال ان مات في السنه او في عشر سنين مات حر فليس بمدر وان قال ان ماتت
في ما بين سنه فانت حر ومثله لا يعقش في تلك المدة غالبا فهو مدر مطلق في ذواته
الحسن عن علي بن جعفر وقال ابو يوسف لو قال لا ماتى سنه فهو مدر مقيد
بجوز بيعه وروى بشر بن خاد عن علي بن يوسف اذا قال لعبد انت مدر على الف قال
ابو جعفر ليس له القبول الساعة وله ان يبعه قبل ذلك او قبل ان مات وهو في
ملكه وقال قد قبلت وادى المال عتقوكى رواه عمر وعنه محمد وقال ابو يوسف
ان لم يقبل في مات فليس له ان يقبل بعد الموت وفي شرح الطحاوي اذا قال انت حر على
الف درهم بعد موتى او قال اذا ماتت انت حر على الف درهم فالقبول بعد الموت فاذا
قبل لم يصح حتى يعقه الورثه او الوصي والاول من الميت حتى يكون للدكتور منهم دون الانيه

مطلوب

عند علي بن جعفر ومحمد وعنه ابو يوسف في الام لا اذا اهل الغايب وانت حر على الف درهم
قال هو مدر والقبول في حاله الحياه فاذا قبل صح التدبير ولم يلزمه الا الف ولو اهل
كل مملوك املاكه فهو حر بعد موتى قال ابو جعفر ومحمد كل مملوك في الحال فهو مدر
وما ملكه بعد ذلك يعق من المثل بغير تدبير وقال ابو يوسف لا يدخل فيه ما يستقبل
ولو قال ان مات المولى فلا وانت حر او قال انت حر بعد موتى وموت فلان او قال انت
ودخلت الدار او كلمت فلانا وانت حر بعد موتى فان وجد الشرط بان مات فلان او كله
فقد صار مدر وان مات المولى ولا يم مات فلان او كله او دخل الدار لم يعق ولكن ينبغي
للموصي ان يعقه لانه في معنى الوصيه بالا عتاق وعنه علي بن يوسف لو اوصى لعبد بغيرهم من
ماله يعق بعد موته ولو اوصى له بجز من ماله لم يعق وقال ابو جعفر في مدر
ين جليلين مات احدهما يعق نصيبا لميت وسعي الاخره نصيبه قتمته ولا يعق كله وسعي
في نصيب قتمته التي ولو اعقبه احدهما وهو موسر فلا خلاف في خيار ان شاء
اعتق وان شاء ضمن ستره وان شاء استسقى العبد ولا ييسر له الا الضمان مع اليسار
والسعيه مع الاعسار ولو كانت مدره فمات بولد فدعاها احد هما ميت سبه عندنا
وضمن نصف قتمته مدر او قال زفر لا يثبت نصيبه ولو كانت ام ولد من جليلين
واعقوا احد هما نصيبه وهو موسر او مات عنها او كانت امه فولدت فدعاها احد
فلا ضمان عليه لشريكه عند علي بن جعفر ولا سعيه عليها وميت نصيب ولدها منه
وقالا ان كان موسرا ضمن نصف قتمتها وان كان معسرا سعت فيها **صل**
قال في الاصل وان جاربه ين جليلين وي حامل فدرت احد هما ما في بطنها واعتق
الاخر الام فللدري ذبران ضمن المقتوف نصف قتمه الام وليس له ضمن الحمل وذكر ابو سليمان عن محمد
ان الذي ذبر يضمن نصف قتمه الولد لصاحبه غير مدر ويضمن المقتوف نصف قتمته مدر

باب الاستتداد

كل مملوك ميت نصيب ولدها من مالها او من مال بعضها صارت ام ولد له ولدي لو مت
نصيب ولدها من غير مالها بنكاح او وطئ شبهه فاذا مات مولاهما وورثها او وطئها
بنسبه وهي مملوكه له عتقت عليه من جميع المال ولا سعيه عليها ان كان على المولى دين

مطلوب

وكذلك ان قلت مولاه الا انه ان كان القتل عمدا فنقص منها وان كان خطأ فلا شيء عليها
خلافا للمدبر اذا قتل مولاه فانه يقتل في العمد وينبغي في جميع قسمته في الخطا وبطل الوصي
قوله فان جات بعد ذلك بولد بنت نسبته منه بعد ان اراد ميراثه به مادام حل له
وطبها اما لو حرم عليه وطبها بعد ان صار ام ولد بوجه من الوجوه مثل ان يطبها
ابنه او ابوه لم يثبت نسب الولد اليه جاز بعد تحريم وطبها الا ان يدعيه **قوله** وان
نفا ما تنفي بقوله احتراز عن ولد المنكوحه فانه لا ينبغي من غير لسان وادان كان الرجل
يطبها حارته ولم ير له عنها وكان حصنها لم يحل له نفق ولها نفق بينه وبين الله تعالى ولم يهر
ان يعترف به ههنا رواه ابو يوسف عن ابن حنيفة رضي الله عنهما وان كان يرثها
ولم حصنها حل له نفقه وقال ابو يوسف ادا كان يطبها ولم حصنها اجب له ان
يدعيه وقال محمد رحمه الله اجب له ان يعق ولها نفق وتسمع لها فادامات
اجتهادها وقال الكرخي في مختصره اذا اقرب الولد صارت الجارية ام ولد له سواء كان
الولد حيا او ميتا او سقطا قد استبان خلقه او بعض خلقه وهو بمنزلة الولد الحالك
الخلق فان لم يستبين خلقه او بعض خلقه فدعاها المولى لا نصير ام ولد له رواه الحسن
عن ابن حنيفة وانما ثبت له ولاية النفي في مدق قبول التهنيد وطهور الاستبشا
بالولد وذكر الفقيه عن ابن حنيفة ان له نفقه الا يومين او ثلاثة ايام وروى الحسن عنه
المسبحه ايام وذكره الاصل ان له نفقه عندئذ خنفة ماله سطا ولد وروي
ابن له ماله عن ابن يوسف عن ابن حنيفة ان له نفقه بحضر الولادة وان كان غائبا
اذا علم وروي الحسن عنه ان له نفقه ماله ينسب اليه وماله يعبر عن نفسه وعن محمد
له ان نفقه الا اربعين يوما فان قدم بعد ستين وقد نسب اليه ليس له نفقه وقال
ابو يوسف ان كان جازا فعليه في مدق الفاس وان كان غائبا ولم يعلم مفقه في الجول
فان زاد على الجول لم يستطع نفقه وكذلك ان زاد على الاربعين وهو حاضر
وروي الحسن عن ابن يوسف انه قال ان قدم قبل ان يفطم وقبل ان ينسب اليه
ويستهر به كان له نفقه وان نسب اليه واستهر به لم يقدم لم يستطع نفقه بعد ذلك
فطم او لم يفطم وان لم يحج حتى يطم ليس له نفقه نسب اليه او لم ينسب وقاله
نفقه وان فطم ماله ينسب اليه ويستهر به او بلغ مبلغا يعبر عن نفسه فاذا بلغ ذلك

ليس له نفقه فان مات الام ليس له نفق الولد عند ابن يوسف خلافا لقرآن ولدت
ولدت في بطين مختلفين فدعي الاكبر بيت نسب الاصغر منه عند ما خلا لقرآن وان
ولدتا في بطن واحد ثبت نسبهما منه بالاجماع وان ولدت من الرثا لا نصير ام ولد
للرثا ولا يعق موته وان كانت في ملكه وان ملك ولد من عتق عليه وان كانت الجارية
بين شريكين فجاءت بولد فدعيها بنت نسبته منها وصارت ام ولد لهما فان جات
بعد ذلك بولد اخر لم يثبت نسبته الا بالدعوى وان كان اكبر من اثنين فذلك عند ابن
وقال ابو يوسف بوقف الامر الى وقت البلوغ فصديق لمن شامهم وقال
محمد لا يثبت نسبته لأكبر من اثنين **قوله** فان صدقه المكاتب بنت نسب الولد منه وكان
عليه عقرها وقته ولدتها يريد به قسمته يوم الخصومة هذا اذا علم انها طلق في ملك
المكاتب ولا نصير ام ولد له وللمكاتب بيعها وان مات المولى لا يعق فان ملكها المولى
صارت ام ولد له فان مات عتقت من جميع المكاتب **قوله** واذا وطئ الاب جارية ابنه
فجاءت بولد فدعاها بنت نسبته يريد به ادا كان الاب حرا مسلما وسكت الابن عن دعوى
الولد اما اذا كان عبدا او كافرا او ابنه مسلم لا يصح دعواه وهذا عند ابن حنيفة ومحمد
رضي الله عنهما وقال ابو يوسف رحمه الله لا يثبت الاستيلاء من الاب فاق
ادعاها الابن مع ابيه فالولد للابن والجارية ام ولد له وان اسم الاب او عتق نظرا لجات
به لسته اسهر فصا عبدا بعد الاسلام والحريه فدعواه صحيحه وبنت نسبته وان جات
به لاق من سته اشهر من وقت الاستيلاء والحريه فدعواه سده ولم يثبت نسبته
ولو ادعي الاب ولد جارية ابنه وقد جات به لاق من سته اشهر من حين ملكها الابن لم
يقبل دعواه ولو كانت الجارية مشتركة بينهما فجاءت بولد فدعيها معا لابل اول
استحسانا وضمن نصف قيمتها ونصف عقرها وضمن الابن نصف عقرها فذلك في قضاء
ولو كانت بين مسلم وكافر فدعيها معا لمسلم او كافر استحسانا ولو كانت بين كافي ومجوسي
فالكافي اولى في الاستحسان وان كانت بين عبدا ومكاتب فالمكاتب اولى وان كانت بين
عبدا مسلم وبين كافر فالمكاتب اولى ولو كانت بين كافي من تد دعوى الحر والابن ولو سبق
احدهما في الدعوى فالسابق اولا كما مر كان ولو كانت من جات بولد من صغير
واكبر فدعي احدهما الاكبر والاخر الاصغر ثبت نسب الولد من على ما ادعيها ونصير الجارية

ام ولد المدعي الاكبر استخسا ما قال محمد رحمه الله مني ام ولد لها جميعا
 ولو جات بولد واحد فادعاه احداهما ان كانت الجارية في ملكهما اقل من ستة اشهر
 حب على المدعي نصف قيمة الولد ولا شيء عليه من العقر وان كانت في ملكهما اكثر من ستة
 اشهر حب على المدعي نصف قيمة الولد ولا شيء عليه من العقر وان كانت في ملكهما اكثر من ستة
 اشهر حب على المدعي نصف العقر ولا شيء عليه من قيمة الولد وبنت نسبه في الوجهين جميعا
 ذكره في الايضاح **فصل** اصحابنا رحمهم الله اذا اسلمت ام ولد
 النضائي فبني عليها بالسعاية ولم يعق حتى يودي بدل السعاية فان مات النضائي قبل
 الاداء عتقت وقال في عتقت في الحال ولا تسقط عنها بدل السعاية بالموت
 ولو ماتت وتركت ولدا سعي الولد كما يسعي ولد المكاتبه وقال زولا سعاية عليه
 كولد الحرة وقال ابو يوسف انه قال حمل من الجارية مني او كان في بطنها من ولد هو يميني
 ثم قال بعد ذلك من كان حاملا فصدقه الجارية في ام ولد له ولو قال ما في بطنها مني
 ولم يقل من حمل او ولد ثم قال كان ربحا فصدقه لم تضرام ولده ولو قال ان كانت
 جلي هو مني فولدت لافل من ستة اشهر فشهدت الغالبة بالولادة فهي ام ولد له ولو اقر
 ان حملها منه فولدت لافل من ستة اشهر فصادق ام ولد له ولو ولدت الجارية من
 اب مولدها بنكاح صحيح او فاسد لم تضرام ولده وعق الولد على اخيه بالقرابة ولو اقر
 المولى في صحته الفاهام ولده صحيح اقرا وصادق ام ولد له سواء كان معها ولدا ولم يولد له
 بذلك في مرضه ان كان معها ولد فذلك وان لم يكن معها ولد فهي ام ولد ايضا الا ان
 يعق من الثلث كما يعق المولى ولو زوج امته من عبد فجات بولد فادعاه المولى بسببه
 ولو استولد طاعة نسبه منه وكثر يعق الولد منه ويصير الامه ام ولد له والولد الناضلي عبد يجوز له بيعه

كتاب المكاتب

الكتاب جارية لقوله تعالى كما تبوهن ان علمن فمهم خيرا قال بعضهم اراد به اقامة
 الصلاة واداء الفريضة وقال بعضهم اراد به ان لا يضر المسلمين بعد العتق ومع ذلك
 الكتاب جازين وان لم يعلم منهم خيرا وبني على رحمتهم ان كان كاتبة على نفسه دون ماله
 والناسي ان كاتبة على نفسه وماله وكلانها جائزا اما الاول ان يقول كاتبتك على الف درهم

ولو استولد طاعة
 بنكاح فطهرت فزوجها
 مولى من عن فولدت
 منه ثم استراها الاول
 مع ولد الناضلي من ام
 ولده

فكل مال هو في يدي قبل ان يمولاه وما كسبه بعد ذلك فهو له فاذا ادعى مسنده
 يدين الكتاب به تسليم الفضل والناسي ان يقول كاتبتك من نفسك ومالك على الف درهم
 فكل مال هو له في يدي وما كسبه في المستقبل فهو له دون مولاه سواء كان ماله اكر من يد
 الكتاب او اقل وليس للمولى من ماله غير ذلك الكتاب وماله هو الذي حصل له من كسبه في الحاضر
 او وهد له او تصدق به عليه فان اختلفا في كسبه فالقول للكتاب اما ان اشترى الحيات
 والعقرا فانها للمولى **قوله** واذا كاتب المولى عبدا او امته في مال حتر او عن الميتة
 والدم فان الكتاب لا يبيع عليها ولا يعقوا اذا اعتقوا الا ان يكون له اذا ادت بيلة كانت
 حرة فعتق ولا شيء عليه خلاف ما اذا كاتبه على خمر او على الخمر او ممتها فانه يعق عند ابي يوسف
 وذوي عنه عن ابن حنيفة انه لا يعق اذ الخمر الا ان يكون له اذا اقبلت الى فانت حرة
 فعتق ويسعى في قيمته وقال محمد في اختلاف زفر ويغوب ان ادعى قيمه بنفسه عتق
 وان ادعى الخمر لا يعق كما حصل ان عند ابن حنيفة ومحمد لا يعق اذ الخمر وعند ابي يوسف
 ومحمد يعق اذ القيمة فاذا اعتق اذ الخمر والخمر يسرى في الاكثر من قيمته بنفسه ومن قيمته
 ما كاتب عليه وقد وجد في بعض النسخ لا يقص من المسمى ولا زاد عليه ولا يدرى ذكره في
 شرح عبد الرزاق معللا بالراضى منهما وهو غلط والصحيح ما ذكره بالامه موافق لغيره
 من الحب ولو كاتبة على قيمه بنفسه والكتاب فاسد فان ادعى عتق ولا شيء عليه غيرهما فان
 زوج المولى عبدا من امته كاتبتا فولدت منه دخل في ذمتها وكسبه لأمه
قوله وان استرى المكاتب اباه او ابنه دخل في ذمته معناه انه يعق بعتقه وبرقه
 ولا يمكنه بيعه وعلى هذا من ملك من قرابة الولادة كالاجداد والجدات
 واولاد الاولاد وهو رواية الاصل ولا يردم بغيره ان كان قد اشترى امه ولا يرجع بالقصار
 الا اذا عجز خفيده له حق الرد فان راعه المولى ومات فولد له الرد للمولى فان مات المكاتب
 ولم يترك وقفا فقال ابو ابي ذر المشرى عن نودي المال خلا ذكره في مكاتب الاصل
 ان للمولى ان يقبل منهم ذلك الا من المولود من ذمته استخسا لا وباعول وبوخذ
 بذل الكتابه من منهم او هدر تركه المكاتب فما فضل من منهم يصرف بيلة ورثة المكاتب
 وذكر في كتاب المكاتب املا روايه ان سليمان بن ابي والام والولد المشرى في الكتابه
 انما وامال الكتابه كلهما دفعه واحدا فان المولى يقبل ذلك منهم فصا عن ابن حنيفة

في الولد المشتري وابويه واجدادهم وجدانية روايتان في رواية مكاتب الاصل
 لا يقبل منهم بدل الكا به بعد موته وفي رواية الاملا يقبل **قال** ابو حنيفة روى
 الله عنه في الجرد للمكاتب ان كاتب ابويه واجدادهم وأولاده فمنه الرواية تدل على
 انهم لم يدخلوا في حصة **قوله** وان اشترى ام ولد دخل ولدها في الكا به ولم يجر
 بيعها بغيره انه اشترى لها مع ولدها منها واشترى لها ثم الولد بعد ما فان مات
 المكاتب فلا سعاية عليها وبين ان ادنيا ما على المكاتب عند الموت عتقا وان لم يكن
 معها ولد فقالت اما اودي جميع المال حالا لم يقبل منها ولمولى المكاتب بيعها عند
 ابي حنيفة وفي نوادر من ستم مكاتب اشترى امراته فولدت منه ثم مات فانما تبيع
 قال اذا كان معها ولد سقط والا فلا **قال** محمد بن حمزة الله شعث سوا كان
 معها ولدا ولم يكن وهو قول في يوسف الا ولم يرجع وقال في قول ابي حنيفة ولو
 اشترى لها دون ولدها فله بيعها بخلاف ما اذا اشترى الولد بعد كذا ذكره في
 الاجناس قال ولدت منه وهي في مملكته فقد صار له ام ولد له فان مات المكاتب
 وولد صغيرا **قال** ابو حنيفة استحسن ان تسعي عن ولدها الصغير على نجوم الكا
 فان مات الولد في حياة المكاتب ثم مات المكاتب فزادت بدل الكا به حين موته
 عتق ولا ردت في الرق فبيعت في بدل الكا به ولا سعاية عليها **قوله** وان
 مات المكاتب وله مال لم يفسخ الكا به وفضيت كاتبة من اكسا به بغيره ان
 بدل الكا به صار مفضيا بجرد الموت وصل المال للمولى ولم يقبل **قوله**
 وان لم يترك وقا وترك ولدا مولودا في الكا به سعي في كاتبة امه على نجومه صورة
 مكاتب اشترى جارية فوطها بجات بولد فاعترف به ثم مات عنه فان ترك معه ابويه
 ولدا اخر مشترى في الكا به **قال** ابو حنيفة في مكاتب حسن بن زياد انهم
 موقوف على اداء مال الكا به من ابنه المولود في الكا به وليس له بيعهم ولا للمولى ان
 يسعهم فاذا ادى الولد المولود بدل الكا به عتقوا جميعا وان عجز فرد في
 الرق وهو لا معه في الرق الا ان يقولوا نحن نوفي المال السعة فقبل ذلك منهم بل
 نصا الفتا في عجز الولد المولود في الكا به فحصل عن ابي حنيفة بيع الابن المشتري
 وابويه روايتان في رواية مكاتب الاصل لا يعاون ويودي مال الكا به من بينهم

في

وفي رواية الحسن لا يعاون وان ادى مال الكا به والمكاتب مال كبير على البش
 كان في قياس قول ابي حنيفة الذي ولد في الكا به خاصة لا يرثه الاخرون وفي قياس
 قول في يوسف وزويرون جميعا هذا لفظ كتاب الحسن وان ملك دارهم محرم منه
 لا ولاد له كالا حق والاخوات واولادهم والعمات والاخوال والحالات لم يدخل
 كاتبة وله بيعه عند ابي حنيفة رضي الله عنه خلافا لهما ولو ادى مال الكا به وهم
 في ملكه عتقوا جميعا ولا سعاية عليهم **قوله** وان كاتبة على حيوان غير موصوف
 فالكا به جائز يرد به انه من جنس الحيوان كالفرس والبغل ونحوهما وقد مر في النكاح
 ولو **قال** كاتبتك على عبد جاز ولزمه عبد وسط فان احضره وانه لم يجر المولى
 على قبضه **قوله** وان كاتبت عبدا به كاتبة واحدة بالف درهم جاز فان ادبا عتقا
 وان عجز ارضا في الرق صورته رجل قال لعبد به كاتبتك على الفان ادبما عتقا
 وان عجز تمارد في الرق فان ادبا عتقا وان عجز ارضا في الرق فان عجز احداهما لم يفت
 الى عجز فان ادى الاخر بدل الكا به عتقا ويرجع على شريكه بنصف ما ادى قال
 مات احداهما فالحى مكاتب على حاله فاذا ادى جميع بدل الكا به عتق عتق الاخر
 آخر جزء من اجزاء حياته ويترجع على ورثة الميت بنصف ما ادى اذا مات ورثة من
 دخلوا في كاتبة ولو ترك الميت مالا قضى جميع بدل الكا به من ماله ثم رجع ورث
 الميت على الحى بنصف ذلك على نجومه وان كانا حيين فللمولى ان يطالب كل واحد منهما بجميع
 الالف سواء على ان كل واحد منهما ضامن عن الآخر ولم يقبل فما اداه احداهما فهو
 على النصيبين جميعا فان اعتقا احدهما سقط حصته عن الآخر ويكون مكاتبهما على
 هذا اذا كانت قيمتهما سواء وان كاتبت مختلفه فادى احدهما جميع مال الكا به
 رجع على صاحبه حصه قيمته من بدل الكا به كذا ذكره في شرح عبد الرزاق
 ولو لم يرد للمولى الكماله ولا قال لهما ان ادبما عتقا وان عجز تمارد في الرق
 فكل واحد منهما مكاتب على حدة فاذا ادى احدهما حصته نفسه عتق وفي النوازل لو
 كاتبت عبدا به كاتبة واحدة على الف على ان احدهما شام وهما السيد المكاتب احدهما
 عتقا جميعا ولم يقبل عادت الكا به وصارت الالف عليهما كالكات وبهما حرا وهذا
 عند في يوسف **قال** زفر والحسن لا يقنوا احدهما الا ان يقبل **قوله** فان

اعتق المكاتب احد الورثة لم ينفذ عتقه وان اعتق جميعا عتق مديده انه يعتق من
 وجهه الميث حتى ان الولد يكون للدور من عصبته دون الاماث لان المكاتب لا يورث
 وانما يورث ما في ذمته ولهذا اذا اعتقه احدكم لم يعتق ولو كانت امراته بنت المولى
 لم يفسخ النكاح ولو طلقها يقع طلاقه وانما عتق اراهم ذمته من بدل الكا به وان كاتب
 مديده ومات ولا مال له غيرها سعت في اقل من ثلث قيمتها ومن جميع بدل الكا به عند
 الى حيفه رضي الله عنه وقال ابو يوسف رحمه الله سعت في الاقل منهما
 ولا خيار لها وقال محمد رحمه الله سعت في الاقل من ثلث قيمتها وثلث بدل الكا به
 ولا خيار لها **فصل** ولو كاتب عبدك على الف منه فضاكه على ختمائه حاله
 جازا مستحسنا في قول حيفه ومحمد وقال ابو يوسف لم يجز وهو القياس
 ولو كاتبه على عبد الغير او بوجه وذكر في الاصل ان الكا به باطله عند حيفه ولم
 يتعرض لاجاره وروي ان سماعة عن يونس عن حيفه انها باطله وان اجاز
 صاحب العبد والتوب وقال ابو يوسف الكا به جائز وان لم يجز وقال محمد ان
 اجاز صاحب العبد جازت ورجع على المكاتب بقمه عبده وان لم يجز بطل ولو كاتب
 امته فولدت بنتا فولدت بنتها بنتا فاعتق المولى الوسطى عتقت الصغرى عند اي خياله
 خلاق لهما ولو كاتب عبدك في صحته على الف درهم وقيمته ختمائه وعتقه في مرضه
 ومات ولا مال له غير فهو بالخيار عند حيفه بن ان تسعي في ثلث بدل الكا به على
 نجومه وبين ان تسعي في ثلث قيمته ولا تسعي في الاقل ولا خيار له وان كاتبه في مرضه على
 الف وقيمته ختمائه ومات ولا مال له غير فعند حيفه والى يوسف يودي بثلث مال
 الكا به حاله والباقي لاجله وقال محمد يودي بثلث قيمته حاله والباقي لاجله
 ولو كاتب عبدك على الف على ان يخدمه ما عاش والكا به فاسده فان ادب الف ومضى اقل
 من قيمته عتق وكان عليه الباقي وقال زفر لا يعتق حتى يودي جميع قيمته ولو وهب
 للمولى المكاتب بدل الكا به فلم يقبل ولم يرد حتى يندنا وان لم يرد لم يعتق وقال زفر
 لا يعتق حتى يقبل وان كاتب نصف عبدك والكا به جاز في النصف عند حيفه
 فاذا ادب بدل الكا به عتق نصفه فان فضل من كسبه فنصفه له ونصفه لمولاه
 وتسعي في نصفه الباقي فاذا ادب عتق كله وقاله صلا جميعه مكاتبا فاذا ادب عتق

كتاب الولاء

الاصول فيه الخبر المروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي اجبر بعن عبده
 فقال هو اخوك ومولالك فان شكرك فهو خير له وشكر لك وان كفرك فهو شر له وخير
 لك وان مات ولم يترك وارثا كنت انت عصبته **قوله** وان شرط انه سايته
 يريد به ان لا يكون للمولى عليه ولا بعد عتقه ويكون ولاه بجميع المسلمين **قوله** ومن
 ملك ذارحم محرم منه عتق عليه وولاؤه له صورته اختار استرحت احدا لهما ابائهما فاما
 عنهما وتوك مالا فاللذان بينهما بالفرض المثلث للمشتري حق الولاء **قوله** فان ولدت
 بعد عتقها لا كرم من سته اشهر ولدا فولاؤه للمولى الام فان اعتق العبد جرحه لا ابنه وان نقل
 عن مولى الام الى مولى الاب يستدي به اذا اولدته لا كرم من سته اشهر ومضى امراته اما
 اذا اولدته لا كرم من سته اشهر ومضى في عتق من طلاق من فولاؤه للمولى الام لا ينقل عنه
 ابد العلم ان العلوق كان قبل العتق ولو مات المعتق عن ابن مولاه وعن ابن مولاه
 فميراثه لابن مولاه دون ابن ابنة وكذا لو مات المولى عن ابنتين ثم مات احدا لا بين عن
 ابن ثم مات العبد المعتق فولاؤه لابن المعتق وان ابن ابنة وهذا مخرجه قول الدكر اي
 لا قرب عصبته المصوب **قوله** ومن تروح من العجم معتقه من العرب فولدت
 له اولاد فولاؤه لها لمواليها عند حيفه ومحمد رضي الله عنهما صورته رجل حر الاصل
 من غير العرب تروح معتقه العرب فولدت له ولدا فعند حيفه ومحمد رضي الله عنهما
 ولا الولد لموالي امه لان غير العرب لا يتماصرون بالقبائل فصارت كعتقه بروج عبدا
 وقال ابو يوسف رحمه الله ولاؤه لموالي ابيه هكذا ذكر الشيخ الحسين
 القدر في المقرب وذكر في شرح عبد الرزاق ان الولد لمواليها عندهما اذا لم يكن
 للزوج نسب ولا عليه ولا عتاقه من رجل من اهل الحرب فاجر الى دار الاسلام
 فتزوج بعمره او معتقه من حصه العرب هذا لفظ كاه واجمعوا انهما لو كانا
 معقنان للعرب ان ولاؤه من قبل امه وعقد الموالاه ان يقولات مولاى جنائى
 عليك وجائيتك على وميراثي لك اذا مات وكذا لو قال واليتك وورث الاعلى من الاقل
 ولا يرث الاسفل من الاعلى الا اذا شرط في يده وانه كان له اولاد صغار
 دخلوا في ولايه ولو عقدت المرأة مع اخر عقد الموالاه ولها اولاد صغار فذلك

4

عندي حنيفة وقال لا يدخلون في ولايتها ولو ان امرأة من همدان اعتقت
عبدًا ثم ارتدت وحق بها الحرب ثم سببت واشترتها رجل من بني اسد فقتل
قولا وبها بني اسد وولا معتقها همدان في قول في يوسف الاول وفي قوله الاخر
وهو قول محمد وولا بني اسد ولو تزوجت رجل من بني اسد فولدت منه ولدا ثم
اعتقت عبدًا فولد لها فان مات ثم مات المعتق لم ير له ولدا لها الا اسدي
ولو جن جنابة يكون على عاقبتها ولا في الاصل في امه مات زوجها لم يعتقها
مولاها فجات بولدين احدهما لاقول من ستين يوم والاخر لاكثر من ستين يوم
ان ولاهما مولى الام ولم يحك خلافا وهذا يجب ان يكون قول في حنيفة والى
لان الولد الماتى نفع الاول عندهما واما على قول محمد الاول نفع الماتى فيكون
العتق قبل الولد فلا يثبت عليهما ولا في

العلوق

كتاب الجنائيات

الجنائيات على ادم نوعان جنائية في النفس وجنائية فيما دون النفس
وكل واحدة منهما على نوعين عمد وخطا فاقول رجل عمدا وهو من اهل العقوبة
والمقتول معصوم الدم على التامين واليمين بينهما شبهة الملك ولا شبهة الحروب
اعني به انه ليس بالمقتول بولد له ولا ولد له وان سفل ولا هو عبد ولا له عليه
من الرق ويقتص منه بالسيف ولا يقتل بما يقتل به عندنا خلافا للشافعي رحمه الله
سواء كان المقتول مسلما عن العيوب كلها او مريضا او معي عليه او مريضا او مفلوجا او
اعمي او مقطوع الجوارح او اسفل الجوارح او كان صبيا او مجنونا فانه يقتل به لا يستوي
في النفس والعمد ما تقدم ضربه بسلاح كالسيف والسيك والرمح والشابطة
والابرم والمسله وما كان من الحديد كالعود وسنجه الميزان سواء كان ذلك جنة
سفع بصعا او لم يكن له حدة وتكررت ضربه رقتا وكان الغالب عليه الملاك او لم تكرر
فقد ان وقع على القتل اسم الحديد وكذا ما كان من جنس الحديد كالصفر والاصا
والذهب والفضة قبل به بضعا او رقتا ولا لك ان قتله مما ليس من جنس الحديد

لكمه عمل عمله كالحرق بالنار في اصح الروايتين عن حنيفة والضرب
بالرجاج المخذول وبليطة القصبة والحجر المخذول والمبضع والحشبة الحارجه وقد حرم
ابو الحسين القدوري رحمه الله فقال في كل ما يقع به الذكاة اذا قتله ففيه
القصاص من دابة الضرب هذه الاشياء وجب عليه القصاص وكذا لو ضربه بمقتله
سواء صاب به حدة الحديد او ظهر جرحه الضرب او لم يجرحه عند ان حنيفة ومحمد
رحمهما الله اما على قول ان حنيفة رضي الله عنه من اعتبر نفس الحديد وهو رواية
الاصل فذلك ومن اعتبر الجرح وهو رواية الطحاوي لم يوجب عليه القصاص
الا ان يجرحه وبه الرواية اصح وقال بعض اصحابنا ما ذكره الطحاوي هو القصاص
وما ذكره في الاصل هو لا يستحسن ولو سقى رجلا شتا فمات قيل لانه يجب عليه
القصاص لانه يعمل عمل النار والسكين وذكر في شرح الرخوي لو افطم اطمع نساء
فمات فان كان الميت اطمع بنفسه فلا ضمان على الذي اطمعه والعزلة والضرب
وان اوجرح فعليه الدية ولو قتله بما ليس بسلاح ولا بجري مجرى السلاح لكنه مما
غالب كالحجر العظم والحشبة العظم والعصا الجرم ومدقه القصار من هو شبه
عمد عند ان حنيفة وعندهما عمد يجب فيه القصاص ولو قتله بحجر صغير او عصا
صغير او سوط صغير او لطة او كربة او ساير ما لا يقل غالبا فهو شبه عمد في قوم
جميعا ولو ضربه بسوط صغير ووالى الضربات حتى قتله يجب عليه القصاص عندنا
خلافا لاني حنيفة رحمه الله ولو القاه في الماء فغرق فلا قصاص عند ان حنيفة
وقال ان كان لما حيرت يخلص منه غالبا ففيه القصاص وان كان مما يخلص منه غالبا
لا قصاص فيه وذكر في الاجناس في الله ابو حنيفة رضي الله عنه لو لمطر رجلا
والقاء في الحرف سب فغرق يجب عليه الدية ولو سب ساعة ثم غرق لم يجب عليه الدية
وان القاه على اسننه من حمل او سطح فلا قصاص فيه وهو على خلاف الذي ذكرناه
في الماء وان طين على حريتا فمات فيه جوعا وعطشا فلا شيء عليه عند ان حنيفة
وقال يجب عليه الدية ولو كان القتل خطا فله الدية على عاقلة القاتل ويدخل معهم في الدية
فيكون مثل اعدام وعليه الكفارة دون الماشية والخطا ان يقصد مباحا فيصادف
مخطورا كما اذا رمى في صيد فصاب ادميا او ليلا حرنيا وقد كان سلم ولم يعلم

باسمه اوردى الى مرتد قد كان اسلم ولم يعلم به اوردى الى زيد فصاب عسرا بهذا
 كله خطأ ولو قصد عضو من انسان فصاب عضوا اخر منه فهو عسرا يقتله ولو كان
 نائما فاقب على صبي فقتله او سقط على انسان فقتله او سقطت من يده لينة او
 خشبة او حديد فصاب رجلا فمات من ذلك او وطئته الدابة وهو راى فمات
 فهذا كله قتل بالمباشرة وحكم الخطا وحرم القاتل من ارث المقتول ولو
 حفر برا على فارة الطريق او وضع حجرا او خشبا واخرج جناحا الى غير ملكه او
 وطئت دابته انسانا فقتله وهو سايق لها او قيد فهو قتل بسبب حب فيه الديه
 على عاقلة ولا كفارة عليه ولا يحرم من الميراث ولو وضع حجرا على الطريق قد خرج
 اخر فخطب به انسان فلد به على عاقلة المدحرج ولا يرجع لها على عاقلة الواضع ويورث
 دم المقتول كسائر امواله وسحقه من رث ماله ويحرم منه من حرم من ارث ماله
 ويدخل فيه الزوج والزوجه وسائر ورثته على فرايض الله تعالى ولا يدخل فيه الموصى له
 لان ما يستحقه من ماله انما يستحقه بطريق الصدقة لا بطريق الارث وليس للبعض
 ان ينقص من القاتل حتى يجهوا اهلهم ولو كان للمقتول اولاد صغار وكبار فليدكبار
 ان يقتلوا منه عند له خيفه وعند ما ليس لهم ذلك حتى يبلغ الصغار ولو غنى
 احدا لا وليا من القصاص فقتله البا قول ولم يعلموا بالعضو او علموا به ولم يعلموا انه
 سقط القصاص فلا قصاص عليهم وان علموا بان عفو البعض وجب الاسقاط لزمهم
 القود هم كى ذكره في ديات الاصل وذكره نوادر ابن سماعه عن يوسف
 ومحمد انه لا قود على عاقلة وان كان فيها عالما بالحكم الا ان يكون ضيما من القضاة
 حكم بطلان القصاص من ثمر قتلته فقتله يقتل وذكره في المجرى وهو رواية الحسن انه
 اذا علم بالعفو وجب عليه القصاص وما هنا مما في مسائل اهلها هذه والثانية ذكر
 في وكالة الاصل لو دفع الى رجل درهم وامره ان يفضي عنه الدين لعلان ثم ارتد
 الطالب ففضي الدين مع علمه برودة الطالب ان علم من طريق الفقه والعلم بان نفعه
 لا يجوز فهو ضامن وان لم يعلم بذلك فلا ضمان عليه والثالثة المعتقة اذا علمت
 بالعتق منى تحت زوج ولم تعلم بان لها خيرا والعتق لم يطل خيارها بالقيام عن
 المجلس والرابعة اذا اطل وسرب ناسيا ثم اطل متعمدا ان علم ان صومه لم يفسد

دى

بذلك لزمته الكفارة وان لم يعلم به فلا شئ عليه ذكره في كتاب الصلاة بحسن زناد
 والكا من خروج بصيقتين صبيحتان فمات امرأة فارصعتا متعمدا للفساد على الزوج
 باننا منه وغرم الزوج لكل واحدة منهما نصف المهر ورجع به على المراجعة وان لم تعلم
 بان ذلك يجرهما عليه لم يرجع عليها والسادسة ذكره نوادر ابن رستم رجل عليه صلاة
 يوم وليلة فضلى خرا من فجر اليوم كلها على هذا الترتيب فلا مسية كلها جائزه
 وصلاة اليوم كلها فاسدة الا العتمة لانه صلى العشا وهو يظن انها جائزه الا ان يكون
 عالما بالترتيب وفساد صلاة اليوميه فكون العشا فاسدا والسابعة اذا كان يومه
 تلف على اكل الميتة او جم الخمر او شرب الخمر فلم يفعل حتى قتل فانه ان كان عالما انه
 يسعه الاكل والشرب كان ثما وان كان لا يعلم به لا يكون ثما والثامنة لو قتل رجل
 لا قتلته او لتكفر بالله تعالى او لتقتل هذا المسلم عمدا فم يكفر وقتل المسلم ان لم
 عالما انه يسعه اطهار الكفر فقتله ولم يظهر الكفر لا يقتل في الاستحسان وان علم انه
 يسعه ذلك ذكر محمد بن شجاع انه يلزمه القصاص حتى لو احسن الكفر حتى انه لا قصاص
 في الوجهين جميعا وقد ذكرنا بعض هذه المسائل قبل هذا فان لم يقتله احد ولكن
 عفى بعضهم عن القصاص سقط حق الباقي وانقلب نصيبهم على القاتل مالا ولو كان
 الدم بين اثنين فعفا احدهما وقيله الاخر ولم يعلم بالعفو او علم به ولم يعلم بان القتل
 حرام فعليه الديه كامله في ماله وفي مال العاقل نصف الديه فليقتيان قصاصا
 في النصف ويرد النصف قصاصا ولا قصاص فيه وقال زفر بن عبد القصاص
 علم بالعفو وحرمة القتل ولم يعلم لانه بطل بطريق الحكم فكان قتله بغير حق قوله
 والقصاص واجب بقتل كل محزون الدم على البايد احترازا عن المستامن لان دم
 محزون مادام في دار الاسلام قد ارجع الى دار الحرب صار مباح الدم ولا يلزم
 على هذا الدم والمرد والقاتل لان الدمى ممنوع من الدخول الى دار الحرب
 والمرد يخير بين القتل والاسلام والقاتل كان ممنوعا عن القتل شرعا وروى عن
 ان المسلم يقتل المستامن كما يقتل الدمى ولا يقتل الرجل بولده ولا بولد له وان
 سفل ولا يقتل المراه بولدها ولا بولد ولدها وان سفل وانما الواجب هو الديه في
 ماله في ثلاث سنين ولو قتل الولد احدا من هؤلاء يقتل ولا يكون شبهة في

القصاص عنه **قوله** ومن ورت قصاصا على آية سقط صورته رجل قتل أم ولد
 اغني به امرأته وولده وارثها او قتل الخاولدة من الام وهو وارثه وعلى هذا من قتله
 الاب وولده وارثه وكذلك لو قتل رجل عمدا فلم يستوف الوالي القصاص حتى مات
 فورثه الابن كما اذا قتل حدثه من الام او جده فلم يقتض منه الام حتى مات فورثها الاب
 دون الاب ولو كان الاب وارثا لها سقط القصاص ايضا لانه ورت قصاصا على نفسه
 وكذا لو قتل احد من اخوته فلم يقتض منه بقيقه الا خوة حتى مات وآريا واحد منهم
 لانه ورت جزا من دم نفسه مع اخوته فلسقط عنه القصاص وقال ابو يوسف
 في رجلين قتل كل واحد منهما ابن الاخر عمدا وكل واحد منهما يرث الاخر فلا قصاص
 عليهما ويضمن كل واحد منهما الدية في ماله وقال زفر بن القاضى اشدى ايها
 شيت وسلمه لا الاخر حتى يقتله وسلمه وسقط قصاص الاخر وقال الحسن
 يوكل كل واحد منهما وكلا يستوفى القصاص ويقتلان الوكيلان من غير فصل
قوله واذا قتل عبد الرهن لاجب القصاص حتى تجتمع الراهن والمريض فالمدكور انما هو
 قول في حيفه واي يوسف رواه هشام عن محمد عنهما وقال محمد لاجب القصاص
 وان اجتمعا وقد روى ابن سماعة عن يوسف مثله وذكر في موضع اخر عن
 ابي يوسف انه قال اذا اختلف لاجب القصاص الا ان يقتض الراهن دمه قبل ان
 ان يطل القاضى القصاص فحينئذ يقتض منه وان اجتمعا على القصاص اقتض منه
 وروى هشام عن محمد عن يوسف واي يوسف رحمهم الله انه لو خد من العامل قيمته
 وتكون ههنا مكانه وروى بشر بن الوليد عن يوسف عن ابي حنيفة انهما اذا اتفقا
 على القصاص وقيمتة اهل من الدين او مثله فلهما ذلك وان اختلفا فلهما القيمة وتكون
 ههنا مكانه ثم قال اذا اجتمعا على القصاص سقط الدين عن المرتضى وفي الرواية
 التي قال لاجب القصاص وان اجتمعا رجعت المرتضى على الراهن بدينه ولو ضرب عين رجل
 فقتلها فلا قصاص عليه ذكره في نوادر ابن رستم وذكره في جنائيات حسن بن زياد ان
 قور عين رجل فاجب القصاص وكذا لو قضا عينه الثمن وليس للقاضي سوى الثمن انه
 يقتض منه وترك اعصى ولو قضا عين احوال قال ابو يوسف لا قصاص فيه
 ولو كان الفاقى شديد الحول يضرب بصره وفقا عين انسان لسن به حول فهو بالحياة

ان شافقا عينه بعينه وان شافقته نصف الدية في ماله ولو قطع عين رجل وديار
 اخر قطعت عينه لصاحب العين وديار لصاحب اليسار ولو قطع كف رجل من المفصل
 ثم قطع يد رجل اخر من المرفق جتمعا بقطع الكف لصاحب الكف ويخبر صاحب المرفق
 بقطع الباقي واخذ الارش وعلى هذا لو قطع اصبع رجل من مفصل واصبع رجل اخر
 من مفصلين بقطع اصبع اخر كله فانه يبدأ ولا بما لا يسقط حق الباقي ويخبر ما سواه
 ولو قطع اليد من الرمد عمدا او من المرفق او من القوه اقتض منه ولدي لو قطع القدم
 او الركبة والورك عمدا من المفصل في قول في حيفه رحمه الله ولو قطع بعض اللسان
 لرجب القصاص بالاجماع ولو قطعه من اصله اقتض منه عند يوسف خلا لغيره
 وعلى هذا الخلاف قطع الدر والام من الاصل وقول في حيفه في اللسان مع مجده
 وفي الدر مع ابي يوسف والقدر في ما ذكره ابو يوسف في الايف المراد
 به الحارن لان ما فوقه عظم ولا قصاص في العظم واجمعوا انه يجب القصاص في الحارن
 والحشفة هكذا قال ابو يوسف رحمه الله **فصل** وعفو الاب والوصي
 عن دم الصغير باطل والاب ان يقتض منه وله ان يصاحبه شوا كان القصاص في النفس
 او فمادون النفس اما الوصي ان كان القصاص في فمادون النفس فله ان يقتض له ان يصاح
 وان كان في النفس مثل ان يقتل عبد التيم فليس للوصي ان يقتض منه وان صاح عنه
 جاز في رواية كتاب الديات وفي رواية كتاب الصلح له جز ومن قبل عبد وليس له ولي
 الا السلطان ان شافق منه وان شافق على الدية وليس له ان يعفو او قال ابو يوسف
 ان كان من اهل دار الاسلام فلا امام ان يحد الدية وليس له ان يقتض منه وان كان من
 اهل دار الحرب باراسم في دار الاسلام فله ان يقتض له ان يحد الدية **قوله** ومن
 شج رجلا فاستوعبت الشجة ما بين قرني الساج يترديه انه شجة موصحة وان شج
 في مقدم راسه ليس له ان شجه في مؤخره والله اعلم

كتاب الديات

الدية في شبه العمد والخطا وكل دية وجبت بنفس القتل يقتض من ثلاثة اشياء
 في قول ابي حنيفة رضي الله عنه من الاجل والذهب والفضة وقال ابو يوسف ومحمد

بقضى من يلايه اخر من جمل كل حله ثوبان اذا وردا قيمتها خمسون درهمهما ومن القر ما يتبعه
 قيمه كل واحد خمسون درهما ومن الغنم الفاشاه قيمه كل شاة قيمتها خمسة دراهم وكل
 بانه لا خلاف في المسئلة لانه ذكر في كتاب المعاقلة ان الولي اذا صاح على اكر من ماتى حله
 او ماتى بقره والفضل ما حل عند ابي حنيفة واني يوسف ومحمد رضي الله عنهم فلو لم يكن من
 جنس الديه لما بطل الفضل اذا الصلح من غير جنس الديه جائز وان ذكر في القدر والقيمة
 كما اذا صاح به على بغال او حمير او مكيل او موزون واختلفوا فيما سوى الابل هل هو اصل
 في الديه او قيمه فكان ابو بكر الرازي يقول ولا بان الا صلح هو الابل وما سواها قيمه لها
 لا انفاقا قيمه بقدرت بالشرع فلا يزداد عليها ولا ينقص منها ثم قال بعد ذلك
 بان الدراهم والدنانير اصول بانفسهما وليست بقيمتها والديه في شبه العدة عندهما
 مائة من الابل اربعا وخمسون عشرون بنت مخاض وخمسون عشرون بنت لبون وخمسون
 حقة وخمسون عشرون جدعة وقال محمد بن حبيب الابل مائة بنون حقة وبناتون جدعة
 واربعون ما بين مائة الى ارباعها كلها حقة بطونها اولادها ووجوب الديه لا حد امر
 اما لفوت منفعة كاملة من العضو كالسمع والبصر والشم والعقل والكلاب وما الصلب من
 الرجل والمراه اول لفوت الرئدة كخلق الشعر والحيه فنقسم الديه ابداء على قدر المنفعة
 فان كانت المنفعة مقصورة على عضو واحد كاللسان والنفث والذكر يجب فيه دينه
 كاملة وان كانت في عضوين كالعينين والحنك واليد والرجل في احداهما نصف
 الديه وفي نوادر ان رسم لو ضرب على انف رجل حقه ذهب شتمه ففيه حكمه عدل
 وقال محمد لو ضرب انف رجل فلم يجد ربح طيب ولا ربح تن فيه حكمه عدل
 وكذلك ان وجد ربح طيب ولا يجد ربح طيب في املا دوايه الى سليمان فيه دينه كامل
 وذكر في الهاروني لو قطع انف الصبي من اصل العظم عدا يجب فيه القصاص سواء كان حيا
 رجا او لم يجد وان كان خطا يجب فيه الديه وفي الحية اذا حلفت في سطر حولا فلم يمت الديه
 وذكر في المجر دغز في حنيفة من خلق الحية كوجع فلم يمت ففيه حكمه عدل يعني بعد ما
 ينظر سنه فلم يمت وان كانت بحيته متصلة وهي حنيفة او دقيقة او كيفية فعليه
 بعد ما ينظر سنه ثم الديه في ماله ان كان عمدا وعلى عاقلة ان كان خطأ وقال
 ابو جعفر الهندواني ترجمه الله بان الحية على يلايه اوجه ان كانت وافرة ففيها الديه

د

كاملة وان كانت طافات لا يحل لها فلا شيء فيه وكذلك في حية المراه وان كانت بحية
 تقع لها الجمل في الحلة ففيها حكمه عدل ولو خلق شاربها فاحل سنه فلم يمت ففيه
 حكمه عدل عمدا كان وخطا وليس الشارب من الحية هذا هو الكلام في حية البحر
 اما في حية القبر وشعره فقد ذكر في الاصل ان فيها حكمه عدل وروي الحسن عن
 ابي حنيفة انه يضمن جميع قيمته ولو خلق ترأس انسان عمدا او خطا فعليه الديه بعد ما ينظر
 سنه فان ممت سته ايض وهو شارب الابل ابو حنيفة رضي الله عنه ان كان جرافلا شيء فيه
 وان كان عبدا ففيه حكمه عدل ولا يجب حكمه عدل فيها وفي النوادر في خلق
 الراس واليدين والاحجاب والشارب اذا لم يمت يجب فيه القصاص وفي الاذن اذا قطعها
 خطا الديه وان كان عمدا وقد قطعها من الاصل فعليه القصاص ولو استأصل اذن
 حين قطعها قال ابو حنيفة ينقص منه كما صنع به وعلى هذا شجرة الادل
 وقال محمد في نوادر ان رسم لو قطع اذن الى حل فذهب سمعه فعليه دينار
 دينه للسمع ودينه للادنين وفي العينين اذا قطعها عمدا او خطا الديه وذلك اذا ممت
 ضوءها خطا وقد مر في الحنايات وان ذهب بعض الناطر فيه حكمه عدل وفي اليد من
 اذا قطعها خطا من الرند الديه وان قطع اصابع الكف والركن فيهما الديه
 والكفان تبع للاصابع ستة اشيا من التوابع احدها الكف والقدم تبع للاصابع
 والثاني الحيلة تبع لليدي والثاني الجفون تبع للاشعار وهو الهدب والرابع الحشم
 تبع للظفر والخامس الانف تبع للمازل والسادس الذكر تبع للحشفة فان قطع اليد مع
 الذراع خطا من المفصل في الكف والا صابع الديه وفي الذراع حكمه عدل عمدا
 وقال ابو يوسف فيه الديه والذراع تبع للاصابع كالنكف وعلى هذا اذا قطع
 اليد من العضد والرجل من الفخذ فعند ماله فيه الديه وما فوق الكف والقدم ففيه
 حكمه عدل وعند ابي يوسف ما فوق الكف والقدم تبع للاصابع ولو قطع لها
 فيها اصبع او اصبعان او مفصل واحد فعليه ارش ما بقي من الاصابع عند ابي حنيفة
 ويكون الكف تبع لها ولا ينظر الى ارش الاصبع ولا حكمه عدل الكف فيدخل الامل
 في الاكر ولو قطع لها الاصابع فيها قال ابو يوسف فيه حكمه عدل لا يبلغ
 به ارش اصبع والا صابع كلها سواء قال ابن وهب سواها وشاري الحنصر

قوله عليه السلام في ارض صبي عريان
 وعرضها من عرضي الله عليه

والانصاف وكذلك الاستئذان لقوله عليه السلام في كل سن حرس من الابل يقتصر السن
في العهد بسن حاذية والضرب بالضرر والاب بالاب ولا يقتصر الا على الاسفل ولا الاسفل
بالاعلى وفي الكسر كسر من سن الكاسر بقدر ذلك بالمرء ويقتصر بالاصابع الاربعة بالاربعة
والسبابة بالسبابة والخنصر بالخنصر ولا يقتصر الشمال عن اليمين ولا اليمين عن الشمال
ولو ضرب سن رجل سودت او احمرت او احضرت ولم يسقط وجب الارش كاملا
وان اصغرت فقد مروى ابو يوسف عن له حنفية رضي الله عنهما ان فيها حكومة عدل
وروي محمد بن ابي حنيفة رضي الله عنهما ان المصروب ان كان حرا فلا شيء فيها وان كان
حكومة عدل وقال محمد بن حبيب فيها حكومة عدل حرا كانا وعبداء وهو قول
ابن يوسف وقال ابو يوسف ان كرت الصفر حتى يكون غيبا حبس الحرة فيها ارشام
قال القدوري رحمه الله حب ان يكون هديا بالاجماع وهذا بعد ان ينظر سنه
ومى باقية فلو بنت مكانا اخرى فلا شيء فيها ولو بنت اسودا واحمرا واحضر فيها الارش
كاملا كان لم يسقط ولو كسر ربع سن رجل والمكسور سنه مثل ربع سنه يكسر من الناس
ولا يكون على الكبر والصغر بل يكون على قدر ما كسره فكذلك في نوادر الرستم ودور
في المجرى لو نزع سن رجل ينبغي للقاضي ان يأخذ ضمينا من البازع للمزوع سنه ويجعله
سنه منذ يوم نزع سنه فاذا مضت السنه ولم يمتلئ من سنه وقال
ابو يوسف في نوادره لا يوجب سنه ويقضى عليه بالديه قال وانما يوجب في سن
الصبي حولا وسيل محمد بن من الرجل ينظر حوله لعلها بنت فقال لا فيقال له اقله
احد من اخوانك فقال لا انما ذلك اذا تحرك السن ينظر بها حوله فان بنت سن الرجل
او سن الصبي فلا شيء فيها ولذلك الطبري لو بنت نصف سنه فعليه نصف الارش ولو
قلع سن رجل خطأ فخذ صاحب السن سنه فابتها مكانا فعلى العالم ارش السن
كاملا وقال ابو يوسف لو بنت سن البازع بعد القلع لا يسقط الارش بل لزمه
كاملا وقال ابو حنيفة رضي الله عنه لا شيء في سن الصبي لا يثبت
وقال ابو يوسف فيها حكومة عدل لاجل الالم فان لم يثبت حب فيها الارش
كاملا وفيه ان الصبي الذي لم يحسن ولم يعقل وفيه ادبه ديه كامله ولذلك في
يده ورجله وذكره اذا كان تحرك وكل ما كان له زوج في الادمى كالعين والحاجب

مطلبها

ملوك

مطلبها

ففي احدهما نصف الدية وكل ما ليس له زوج كالانثى والذكر ففيه ديه كامله وقدر
وكل ما كان له اربعة كالهذب والجفن في احد هارب الدية ولو قطع بعض اللسان بحيث
يمنع من بعض الكلام فقد ابوسيف في جوابه ان عليه من الدية بقدر ذلك على عدد
الحروف الواقعة في اللسان كالالف والباء والحاء والهمزة والراء والزاي والسين والشتين
والضاد والضاد والظا واللام والنون فاما يمكنه اثبات حرف منها يدرمه من الدية
بخصته من حمله حروف اللسان وتعتبر كل حرف وعينه ورب حرف هو اعظم
عينيا وشينا من حرف فاما الحروف الهوائية والحلقية والشفوية لا تدخل تحت القسمة
وفي جنابات الحسن اذا منع بعض الكلام وتبين بعضه ولا يثبت بعضه ففيه حكومة
وفي الهامز في لو قطع لسان الصبي وهو يصيح فقل القاطع قد كان اخر من صياحه صياح
الاخر لا يقبل قوله وعليه الدية في الخطا والقصاص في العهد وان لم يسمع منه صياح
كان على القاطع حكومة عدل وفي الاثني الدية ولذلك في احدهما اذا ذهب منه
ما الصلب والشيء النحل والمجبوب سواء ان قطعها مع الذكروا واحدة ان قطعها غرضا
ففيه ديتان وان قطعها طولا ان قطع الذكرا ولا اثر الاثني ففيه ديتان لانها اثنا
محبوب وان قطع الاثني او لا ثم قطع الذكرا بعد ففي الاثني الدية وفي الذكروا حكومة
لانه ذكر حصي الواجب في ذلك حكومة عدل ولو ضرب رجلا فسلس بوله بحيث
لا يستمسك ففيه ديه كامله ولذلك اذا ضرب امراه مجرفا فضاها بحيث لا تستمسك
وان كانت بكر اوجب جميع الدية ولا حب المهر عندهما وقال محمد بن حبيب فيهما وان قطع
فوج امراه فضاها بحال لا يستطيع ان يجامع ففيه الدية وكذا لو قطع فوجها من الجاهل
حتى وصل الى العظم وان قطع احدهما ففيه نصف الدية وان وطئها بسببه فضاها
بحيث لا تستمسك البول فعليه الدية ولا مهرها عندهما وقال محمد بن حبيب
المهر والدية وان كانت تستمسك البول فعليه المهر وثلث الدية فان زنا بها فطاوعته
فاضاها فلا شيء عليه ولذلك اذا وطئ زوجته فضاها فان مات امراته من الوطئ
فلا شيء عليه عندهما وقال ابو يوسف جيب الدية على عاقلة وان اضاها
ولا تستمسك والديه في ماله وان استمسك ثلث الدية في ماله لانه وطئها
وطئا ليس بما ذون له عيشه ولو طعن بترج في ذنبه فضاها ولا يستمسك الطعام

في خوفه وبقية فقيه الدين وان اختلفا في ذهاب ضوء البصر في بعض اصحابنا
 حلق بين يديه حيه على العفلة فحتم حاله وفي الكلام يستعمل في يسر كلامه وفي
 السمع يحتمل بالروايح الكرامه فان ظهر منه شئ عن علمه كادب وفي السمع يستعمل
 فينا في قد روي عن القاضي اني حازم انه اراد ان يحكم على امره بحكمه فتظارشت
 وقالت لا اسمع ما تقول فودها وامر بها ان ترجع في وقت اخر فامر بعض اعوانه انها اذا
 حضرت ناد من خلفها استري عورتك فاستطرت حتى اذا حضرت صاح من خلفها استري
 عورتك فوثبت وتبست لحكم عليها بتلك الحكومة والشجاج احد عشر الحارصه
 وهي التي تخدم الجسد وتشفقه ولا تدعي الدائم معه وهي التي ترسل الدم كالدماغ
 والدمايمه من التي تخدم الجسد وتدعي اليه لاسيل والباضعه من التي تبضع
 اللحم الذي تحت الجلد اي قطعه ولا يبلغ الجلد تحت اللحم والمتلاجه وهي التي تمر
 في اللحم ويخرج من موضع اخر من الفظ المجرد وذكر في شرح الطحاوي ان المتلاحمه
 هي التي تقطع اللحم وهي فوق الباضعه وذو السماق وعزله يوسف من التي تسوق الجلد
 ولا تخدم شيئا من اللحم وعز محمد من التي لا تشق الجلد ولا تقطعه ولكن تسوده وتلحم
 فيها والسماق وهي التي تقطع اللحم وتصل الى الجلد الرقيقه التي من العظم واللحم وذو
 جنايات الحسن ما هو ابيض من هذا فقال السماق هو ان تصل الضربه الى حفار الارب
 جلده الراس التي تكون على حفار الراس هكذا حكاها عن حفيظه رضي الله عنه
 والموضحة من التي تجاوز الجلد وتوضح العظم الذي على حفار الراس هذا الفظ المجرد
 والهاشمه من التي تقشر قشر عظم الراس في تصدع ولا يخرج منها عظم ذكر في
 املا حسن زباد والمفصله من التي يخرج منها العظم والامه من التي تقطع الجوده
 الرقيقه التي من العظم والدماغ والدماغه من التي يبلغ الدماغ ولم يذكر محمد في
 الكتاب الحارصه والدماغه لان الحارصه لا اثر لها في الغالب فلا تتعلق بها حكم
 والدماغه لان الانسان لا يعيش معها فلا معنى لذكرها واجمعوا ان في الموضحة القصاص
 ان كان عمدا فنادونها روي الحسن عن حفيظه انه لا قصاص فيها وذكر محمد في
 الاصل انه يجب فيها القصاص لانه يمكن بقدر عوز الجراحه بمشماره بعد حله على
 قدر فساد في اللحم الا اخرها فستوفي منه مثل ما فعل وما فوق الموضحة لا يجب فيه

القصاص لا يفاق وذكر ابو يوسف رحمه الله في نوادره ان في الدماغه على النية
 بمزله الحارصه من هذا دليل على ان الانسان قد يعيش معها ولا يكون الشجاج الا في الراس
 والوجه والحايظه بين اللب والعاذه ولا يكون فوق الدوق ولا تحت العاذه في نوادره
 قال ابو حفيظه رضي الله عنه الحايظه ما دون الرز ولا يكون ما فوقه من العنق جانبا
 وقال ابو يوسف الموضحة في الوجه والرأس ولا يكون الامه الا في الراس والوجه
 في الموضع الذي تلحق منه الدماغ وفي الامه ثلث الدين وفي الراس ايام دينه كالملة
 وفي اربع ايام دينه وثلث دينه وفي الجفن الذي لا اشعار فيه حكومه عدل وقال
 محمد رحمه الله لو شج رجلا موضحة فذهب عيناه ولسانه وجماعه فعليه القصاص في
 الموضحة والعينين في الجماع واللسان الدين في ماله وقال ابو حفيظه رضي الله
 عنه لا قصاص في شئ من ذلك ومن قطع يدا صحيحه ويد القاطع صحيحه فقطعت قبل
 ان يقص منه ان وطعت حتى بات عليه نحو القصاص والقطع في السرقة فعليه ارش
 اليد المقطوعة وان قطعت ظمرا بغير حق او بافه سماويه سقط حق صاحب القصاص
 من البدن والمال وان كانت يدا القاطع معيبيه فتلقت ظمرا او بافه سماويه قبل ان يحد
 المقطوع به اخذ المال فحقه في عينيه كاليد الصحيحه وليس له ان يختار المال بعد ذلك
 وان شلت يدا القاطع بعد القطع فهو مجبر من قطعها شل ومن تركها وليس له ان يعزل
 المال وان قطع اصبعها زائدا وفي يده مثبها لم يقص منه عند حفيظه
 والى يوسف ولو قطع يدا القاطع فمات منه ضمن منه عند حفيظه خلافا لهما
 ولو كان له قصاص في النفس فقطع يدا القاطع شرعي عن القصاص فمات ضمن دينه اليد عند
 ان حفيظه خلافا لهما وكل جراحه عمد برات فكان موته من غيرهما فلا مام ان يقتل
 من ذلك المفصل اذا حلت الوارث ذلك ثم ان كان الجراح هو القاتل ان شاققت من
 النفس وان شاترك واذا وجبت حكومه عدل في شئ مما ذكرناه من يقوم سليمان عن ذلك
 العيب ان كان عبدا ويقوم معيبا بذلك العيب فيؤخر ما بينهما ونسب على القيمة
 السلمه فان كانت نسبتها بالشر ضمن عشر الدين وعلى هذا يجري المسائل هكذا
 ذكر الطحاوي رحمه الله وقال ابو الحسن الكرخي رحمه الله بقرب من الشجة التي
 لها ارش مقدرا بخزروالظن فنظر كم بينهما منها في فله الجراحه وكسرها فوجب

الارض مقدار من اشر الحراقة المقدرة وكان ينكر ما ذكره الطحاوي في الاقرار ويقول
ان يودي الي ان يحب في قلب السجاح انما يحب في الكية لانه يجوز ان يكون نقصان
الشجة الى هي السجاجة في العبد اكثر من نصف قيمته فاذا وجنا مثل ذلك من دية الحراوة جنة
في السجاجة انما يحب في الموضحة وبها لا يصح وان برأت الجراحه والجمت ونبت الشعر
ولم يبق لها اثر ولا شيء عليه عند لي خفيه وقال ابو يوسف عليه ارش
الام اي حكومة عدل بقا الام هكذا ذكره القذوري في القرب وذكر عنه في
شرح الطحاوي حكومه الام اي اجر العلاج واجر الطبيب وقال محمد عليه
اجر الطبيب ومن الادوية **قوله** ومن قطع يده رجل خطا لم يقتله قبل البريد
به انه قتله خطا اما لو قتله عمدا فعليه القصاص ولا يسقط عنه ارش اليد سواء
كان قبل البراء او بعد ويكون على قاتله القاتل وان كان القطع عمدا والقتل ذلك
قتله ودخل البدن في النفس عند مما وقال ابو حنيفة لا يدخل ويخبر الوارثة
ان شاوا فقطعوا اثر قتلوا وان ساوا قتلوا ولا يقطعوا وان شاوا فقطعوا او عفووا من النفس
وان كان القطع من واحد عمدا والقتل من اخر كذلك قتلوا وان كانا مخطئين ففيه
الدية على عاقلةهما وان كانا احدهما متعمدا والاخر مخطيا وجب القصاص على المتعمد
والدية على المخطي سواء صدر ذلك منهما قبل البراء او بعد وان شق واحد منهما بطن رجل
عمدا واخرج حشوته لم ضرب الاخر عنقه عمدا او خطا فاقابل هو الثاني ويجب عليه في
العهد والدية في الخطا وفي الاول ثلث الدية لانه جرحه جايضة هذا اذا كان المستوف
بطنه بحال يعيش ما او يعرضه وان كان لم يبق منه الا الاضطراب ومعالجة الموت
فالقابل هو الاول والجواب على ما ذكرنا في الثاني ويعبر الاخر ولا ضمان عليه وعلى هذا
كل جراحة صدرت من مخصين وان صدر الفعل منهما معا فاما ان يسلان في العهد
ويدان في الخطا وقتل العامد ودمي المخطي سواء جرحه كل واحد منهما جراحة
او جرحه احدهما جراحة واحدة والاخر جراحات كثيرة حتى ان في الخطا تجب الدية
عليهما نصفين ولو قطع اصبع رجل عمدا فقطع اخرين فمات القصاص على الثاني
عندنا وقال روف والساق في القصاص عليهما فان كان بعض الجراحات مضمونه
وبعضها غير مضمون فالمضمون يعد جنايته واحده وغير المضمون جنايته اخرى ولا يعد

وان اختلفت اسبابها وبينا انه في رجل جرح رجلا جراحة وعقر سبع ونفسته جبه
وجرحه جرحا صا به من هبوب الريح فمات فان نصف الدية على صاحب السبع ونصفها هدره
وكذلك لو جرحه الرجل جراحة واحده والسبع جراحات ولو جرحه جراحة واحده وجرحه
اخر جراحة اخرى جراحا انضم اليه ما هو بمر فمات كل واحد منهما ثلث الدية وثلثا هدره ولو امر
رجلا بقطع يد لعله به فقطعها وجرحه جراحة اخرى لم يورثها وجرحه رجلان كل واحد
جراحة اخرى ثمر عقر سبع فربع الدية هدره ونقسم الدية الارباع بين الثلاثة انما
فما اصاب المامور وهو ربع الدية ونصف ذلك هدره لان بعض حايته هدره وبعضها
معتبر فجب عليه ثمن الدية وعلى كل واحد من شركائه ثلث الدية والمعتبر في القسمة عند
الجنائ لا عدد الجنائات وان جرح اكثر اولاد جرحه انسان عمدا فخرج الباقي وهو
قتله وان كان خرج اقله ففيه الدية في ماله وان كان خطا فعلى صاحب الدية في الجرح
ولو جرح راسه فقتله انسان فعليه الدية ولا يلزمه القصاص ولو قعا عينيه فخرج
حيا كان عليه دية العينين وكذلك في اذنيه هكذا ذكر في الا جواهر
قوله وكل عد سقط فيه القصاص بشبهة فالدية في مال القاتل صورته رجل قتل
ولده او ولد ولد والدية وقدر الكلام فيه ولذلك لو ان عثر قتلوا رجلا عمدا واحدا ثم
ابوه فان القصاص سقط عنهم جميعا ويجب على جميع ذيه واحده على كل واحد عشر الدية
وعلى كل واحد كتمان ان كان القتل خطا **قوله** وكل ارش وجب بالصلح والدية في مال القاتل
صورته رجل ادعى على رجل انه قتل وليه عمدا او خطا فصاح به على مال فانه يكون في
ماله حالا ولا يحمله العاقله وان اعترف في الخطا فهو في ماله موجه الى ثلاث سنين
واذا اشترع في الطريق وشنا او ميزا با فسقط على انسان فعطبه به فانه ينظر ان
اصابه الطرف الداخل لا الحايط فلا ضمان عليه وان اصابه الطرف الخارج الا يطريق
العامه ضمن ما تلف به من نفير او مال وان اصابه الطرفان جميعا ضمن النصف وان لم
يعلم كيف اصابه ففي القياس لا ضمان عليه لانه لم يعلم بان جان وفي الاستحسان ضمن النصف
ولو جرح في حايط المسجد حفر فهدمه امر بتسويته واصلاحه وان صب في الطريق
ما فقتله رجل فمات فهو ضامن وان كان له طب عقره فقتله في الدار رجلا لم يضمن
ادخله في دخول الدار ولم ياد زوا قد قطار اما وطاه اوله واخره فهو ضامن له ولذلك

وان اصابه
الطرف الداخل
لا الحايط
فلا ضمان
عليه

في وسط القطار ان صدم ان الشان فقتله وان كان معه سابقا لهما وان كان السابقان يتقدم
فما اصاب ما خلفه وتاخر وان تنوسط فيسوقا فهو ضامن لانه اما ان يكون قايما او سابقا او قايما
وما بين يديه هو وسابقا وحده ذلك موجب للضمان فصار مثل الاول وان كانوا ثلاثة نفر احدهم في مقدم
السابقين سم القطار والاخر في موخر والاخر في وسطه وان كان الذي في الوسط والموخر لا يسوقان
والمقدم تقود القطار فما عطف مما امام الذي في الوسط فذلك كله على القايدين وما
تلف مما هو خلفه فهو على القايدين والوسط لانهما قايدين ولا شيء على الموخر الا ان يكون
سابقا لها وان كانوا يسوقون الضمان على جميعهم **قوله** واذا مال الحايط الى طريق
المسلمين اخبرنا عن الطريق الذي يختص به والاشهاد على مطالبته بهم الحايط ليس
بشرط حتى لو اعترف به صاحبه فهو ضامن وكذلك فيما بينه وبين الله تعالى اذا انكر
واثما ذكر الاشهاد لحي محكمه الالبات عند الحكم **قوله** محمد والاشهاد ان
يقول اشهدوا اني قد قدمت اليه في هدم حايطه هدم وهو على وجهين احدهما اذا مال
الى الطريق او الى ذلك انسان بعد ما بناءه مستقيما غير ما يبل وهو المراد من الكتاب
والثاني ان ضحيه ما يلا من الاثم فها هنا ضمن ما تلف منه ومن جبر وقع منه سواء اشهد
في مطالبه النقص والهدم او لم يشهد وان شهد على النقص فذهب بطلب من يستاجر
لهدمه وهو في طلبه فسقط الحايط فقتل انسانا او عقرا دابة او افسد متاعا ولا ضمان
عليه ولو سقط الحايط على الطريق بعد ما اشهد عليه فقتله انسان فعليه الضمان ولا ضمان
عليه في قول ابي يوسف خلافا لمحمد ولو اخله الحاكم في هدمه فاما جيله باطل ويضمن ما
تلف منه وان مال الى دار رجل فجله ضاحك لدار او ساكنها فاما جيله جائز ولا ضمان عليه مما
تلف به ولو باع الدار بعد ما اشهد على هدم حايطها فسقط بعض ما قبضها المشتري او
بعد ما دخلت في ملكه فلا ضمان على احد بخلاف ما اذا اشترع حايطه الى الطريق
باع الدار والجناح فان الباع يضمن ما تلف منه وان اشهد على القاضى او على الاب في
هدم حايط الصغير الذي في حجرهما لم ينقص من النقص وان لم ينقص من سقط ما تلف شيئا
كان ضمنه البالغ في ماله ضمنه الصغير من ماله وما كان على عاقله البالغ فهو على
عاقله الصغير وان كانت الدار من ورثة فاشهد على البعض دون البعض فلا ضمان على من
اشهد عليه في القياس **قوله** محمد رحمه الله ولكم استحسن فلم يمس ماء

قوله

والمطالبة الى مالك الدار اخبرنا عن الاشهاد على المتهزم والمشا جر
والمودع والمستعير فان هؤلاء لا يوافقون في هدم الحايط لانه لا ولاية لهم فيه واذا اصطدم
بارسان فاما فعلى عاقلة كل واحد منهما دية الاخر عندنا **قوله** وفي عاقلة كل
واحد منهما دية الاخر وعن محمد هو على التفصيل ان وقع على جميعهما فلا شيء على واحد منهما
وان وقع على قفوليهما فعلى عاقلة كل واحد منهما دية الاخر وان وقع احدهما على وجهه والاخر
على قفاه فدية الذي وقع على قفاه على صاحبه ودم الاخر هدمه وان وقع احدهما على رجل سار
على دابة فجاءه راجعا من خلفه فهدمه فعطبت فلا ضمان على المتقدم وان عطب المتقدم
بحب الضمان على الذي صدمه من خلفه والجواب في السفينتين كذلك ولو استقبلت
الارباقان فاصطدما فعطبت احدهما فضمنها على الاخر ولو اصطدم الرجلان فاحد
فيه كالكلام في الفارسين اذا اصطدما **قوله** ابو حنيفة رضي الله عنه في رجلين
مدتا شجر او تحلا فوقع عليهما فقتلهما فعلى عاقلة كل واحد منهما نصف دية الاخر ولو
قتل احدهما فعلى عاقلة الاخر النصف **قوله** في صبي في يد ابيه جده انسان من
والاب يمسه حتى مات فدية على الجاني وورثة الاب وان جده باه جميعا حتى مات
فاديه عليهما وبحر الاب من ارضه ولو غرض دراع انسان فذهب دراعه من فيه فسقط
استنانه وذهب كدراع فدية الاستنانه هدمه وضمن الدراع **قوله** ابو يوسف
في نوادر هشام في رجلين فاحدا جلا فوق عا على جميعهما فاما ضمن كل واحد منهما دية الاخر
فان وقع احدهما على قفاه والاخر على وجهه فاما ضمن صاحب القفاه دية صاحب الوجه
فان سقط الجبل فوقع على اقفية فاما لم يضمن شيئا فان قطع الجبل الانسان فوقع
على اقفية فاما ضمن القاطع دية صاحب الجبل ايضا **قوله** محمد رحمه الله ضمن
الجبل لا غيره **قوله** ولو اخل رجل في يد ثوب تشبه بدم رجل فدية صاحب الثوب من
فخرق الثوب ضمن المشتك نصف الخرق ولو قعد لاجل رجل فجلس على ثوبه وهو يعلم
فقام صاحب الثوب فاشق من جلوسه ضمن نصف الثوب **قوله** وكل ما يقدر من
دية الخرق مقدر من قيمة العبد ويدينه ان كل حناية حصلت في الخرق في حية
كمال الدية اذا حصلت في العبد او جنت جميع القته وكل حناية حصلت في الخرق
ولها رثن مقدر اذا حصلت في العبد تعتبر من قيمته وهذا قول ابي حنيفة رضي الله

وبنيانه اذا قتل العبد خطأ وقمته اكثر من عشرة الاف فانه لا يزاد عليه ولو قوت عليه
 عضوا مما يوجب نصف الدية في الحر في العبد يجب نصف القمته لا يزاد على خمسة الاف
 ولو قوت عليه عضو ولو قوت قسما على الحر او جئت كمال الدية ففي العبد يوجب جميع القمته
 ويصير العبد مستهدكا ويخير المولى من تسليمه الى الحاني واخذ جميع القمته ومن امساكه
 ولا شيء له غير ذلك وعندنا المولى يخرج من التسليم واخذ القمته ومن امساكه واخذ القمات
 وهي مسئلة الجثة العيا وفي قطع ادينه وحلق حاجبيه اذ لم يثبت عن له جنيته روايتان
 في رواية صار العبد مستهدكا بنا على ما مر وفي رواية ليس مستهدكا فان قطع اذنا
 واجده او حلق حاجبا واجدا فلم يثبت ففي الرواية الاولى من نصف قمته وفي الرواية
 الثانية من نقصان قمته وبه اخذ الطحاوي وفي موضحة العبد نصف عشر قمته
 الا ان يزيد على ارش موضحة الحر فانه لا يزاد عليه وينقص منه نصف درهم وما
 ليس له ارش معلوم في الحر اذ احصل ذلك في العبد ففيه نقصان قمته ولا يزاد فيه
 الا مائة على خمسة الاف الا عشر كما في العبد وقد وجد في بعض النسخ لا يزاد على خمسة
 الاف الا خمسة وهو صحيح رواه الحسن عن له جنيته رحمه الله والرواية المشهورة
 هي الاول وهي الصحيحة النسخ ولو قتل العبد رجلا خطأ فخر مولا له الف درهم علم انه فقير
 لا يملك شيئا لدية على المولى عند ان جنيته. وقالان دفع مولا له الدية والا دفع
 العبد الا ان مرضى الا وليا ان يتبعوا المولى في كل حقهم وليس لهم ان يرجعوا بعد ذلك
 ومن ضرب بطن امراه والقت جنيئا ميتا فعليه غرم والغرم خمسمائة درهم او عينا
 او امه فمعه كل واحد منهما خمسمائة درهم يتواكف الجنيذ ذكرا وانثى استبان جميع
 خلقه او بعينه ولو اقلت جنيثا او اكر في كل واحد غرم هذا في كل موضع
 لو كان الولد جيا لكان جرا سوا كانت امه حرة او امه اما حرة امه فهو من قمته على
 هذا الاعتبار فان قيل لو كان على هذا الاعتبار لوجب القول بالتسوية بين الدر والاشي
 كما في الحر قيل الله وكذا يقول لاننا وجبنا الحر في جنس الحر مقدرة خمسمائة درهم
 او ما يعادل ذلك والخمس مائة نصف عشر دية الحر وعشر دية الحر الا ترى لو كا
 قمته الجنيذ وهو ذكرا عشر الاف وقمته الانثى خمسة الاف ان الواجب في كل واحد
 منهما خمس مائة على الاعتبار الذي ذكرنا وقد مر ان كل ما قدر من دية الحر فهو مقدرة

ديرم

من قمته العبد فلو عد لنا عنها لوقع الافتراق بينهما ولا فرق وما وجبت جنيته الا مائة
 فهو من مال الصغار يرد وخذ منه حالا من ساعته رواه المصنف عن له يوسف والحسن
 عن له جنيته واي يوسف وراف وهو قول الحسن وما وجبت جنيته الحر فهو على عاقلة الصغار

باب القسامة

واذا وجد القليل في محله او في دار رجل في المصر وبه جراحه او اضره ضرب
 او حق فضيه القسامة على عاقلة رب المال اذا وجدته الدار او على عاقلة اهل المحلة
 اذا وجد في المحلة رواه ابو يوسف عن له جنيته وان وجد في درب من دروب
 الرباط فان كان من دروب بعضهم مصلوا واحد فهو على جميع اهل الدرب دون الرض صاحب
 الدار واهل المدينة وان كان من دروب بعضهم مصلنا او ناله فهو على جميع اهل الدرب
 وعلى جميع اهل الرض الذي ذلك الدرب فيه وان كان في المحلة قاتل شي وقد وجد فيها
 قاتل القسامة والديه على اهل الخطه دون المشركين ولو بيع منهم واحد في قول
 اني جنيته ومحمد وقال ابو يوسف يجب على جميعهم ومن اصحابنا من قال ان
 ابا حنيفة رضي الله عنه نفي هذا الحكم على ما شاهد بالكوفة ان اهل الخطه هم الذين كانوا
 يضررون المحلة ويديرون امراء دون المشركين وان لم يكن فيها احد من اهل الخطه فهو
 على المشركين لا اجتماع وان كان فيها سكان وملاك فهو على الملاك عندنا وقال
 ابو يوسف على السكان والملاك اذا كانوا فيها وان كان فيها سكان وليس فيها ملاك فعند
 اني جنيته الدية على الملاك دون السكان وعندنا في يوسف على السكان دون
 الملاك واهل الخطه هم الذين مذكروا امام ابن القبة وهم على ما هم عليه او توارثوا
 من ابايعهم واجدادهم والملاك هم اصحاب الرقبه والسكان هم المستأجرون
 والمستعيرين والمرضون والمودعون ويخلف المولى منهم خيبر رجلا من بنيهم
 وفائدة التخيير انه يخلف من يمتهم بقتله او يخلف من صاح القوم لعلمهم بغير قول القاتل
 فنقص من قتله من كل عن اليمين بحسن حتى يقر وان كل العدد في القسامة متا وارا ان
 يكر اليمين على البعض وترك البعض فقد روي عن محمد انه ليس له ذلك ويدخل الا عمن
 والمخذود في القدر والذي في القسامة هذا كله اذا وجد وبه اثر القتل او وجد

مطل

مطل

وكانت ابيته وبيته وبنوه مختلفين
 وكان ابيته وبيته وبنوه مختلفين
 وكان ابيته وبيته وبنوه مختلفين

الكرم او نصفه مع الناس اما ان وجد عضو منه او نصفه مشقوقا طولاً وقسماً لا
 قسامة فيه ولا دية ولو حرج في قبيله فقتل لا اكله فمات من تلك الجراحه وان
 كان عند موته صاحب فراس القسامة والديه على القبيله وان لم يكن صاحب فراس
 فلا ضمان فيه ولا قسامة وقال ابو يوسف لا ضمان في الوحيين جميعاً وان
 وجد القتل في السوق فهو على اربابها وان وجد في سوق العامة او في سوق السلطان
 والديه على بيت المال ولا قسامة فيه وان كان السوق مملوكا فعلى عاقله صاحب
 الملك وان وجد في نفر صغير لا يقطع عن السبيع الشفعة وهو خاص فعلى ارباب
 وان وجد في الغرات يربيه فهو هدر وان كان محتسباً بالشاطي فهو على ارباب القرى من
 ذلك الما وحده ان سمع الصوت فيها كان وجد القتل في الدار المستزاه والمستزى من
 غير اهل الحلة فعند ان يوسف القسامة على المشتري والديه على عاقلته في ذلك
 المضر وكذلك في الدار والادعى بالسوا اذا وجد فيها قتل فان كانت الدار في يد
 رجل ومن مفرغه مغلقة فوجد فيها قتل القسامة والديه على ارباب الدار عبيد
 ابي حنيفة واني يوسف وقال محمد ولو وجد القتل في فلاة من الارض ان كان ذلك
 المكان مالك القسامة والديه على مالكة وعلى قبيلته وان لم يكن له مالك وهو
 موضع يسمع فيه الصوت من مضر من الا مضارب القسامة والديه على ارباب القبائل
 في ذلك الموضع من مجال المضارب الا ارباب القرى منه وان لم يسمع فيه الصوت
 وليس ملك لا جد من الناس قد مدهم هروان وجد بين القرى فهو على اربابها اذا كان
 يبلغ الصوت اليها وان لم يبلغ اليها الصوت فهو هروان وجد القتل في العسكرة في
 فلاة من الارض ليست مملوكة لا حدان وجد في حيا وفسطاط والقسامة على ساكن
 الحيا والفسطاط والديه على عواقلهم فان وجد خارج الحيا والفسطاط فعلى ارباب
 الاخيه والفسطاط منهم القسامة والديه وان وجد بين الخيم فهو على خماهم كما
 اذا وجد في الحلة ولو كان الارض مالك القسامة على مالك الارض عند ابي حنيفة
 والعسكر كالياسك فيها ولو وجد في دار الوقف او في ارض موقوفة فان كان اربابها
 معلومين القسامة والديه عليهم وان كان الوقف للمجد فهو على اهل الحلة كما لو وجد في
 المسجد وفي الجامع الصغير رجل باع دارا فوجد فيها قتل والديه على من الدار في يده

بسم الله الرحمن الرحيم

مسالك

مسالك

فان اوى الولي على غيره من اهل الحلة سقطت القسامة عن غيره

فان اوى الولي على غيره من اهل الحلة سقطت القسامة عن غيره
 فان اوى الولي على غيره من اهل الحلة سقطت القسامة عن غيره
 فان اوى الولي على غيره من اهل الحلة سقطت القسامة عن غيره

موا كان فيه خيارا ولم يكن في قول ابي حنيفة ولا الدية على صاحب الدار ان لم يكن خيارا
 وان كان ثم خيارا فعلى من يضر الدار له وقال زفر رحمه الله الدية على المشتري لا
 ان يكون الحيا والبائع فتكون الدية عليه وعن محمد عن ابي حنيفة في قربة امراه ليس فيها
 غير هاتها لمختلف وكره عليها الايمان والديه على عاقلها من النسب من قريب
 القبايل اليها وهو قول محمد وقال ابو يوسف القسامة على ارباب القبائل
 اليها خاصة وسيل محمد عن رجل وجد قتلا في ارض رجل لا جنب قربة وليس صاحب
 الارض من اهل القرية قال منى على صاحب الارض واليه محمد في قتل وجد في دار
 القسامة على ارباب الدار وعلى عاقلته ان كانوا اجيرانه وان لم يكونوا اجيرانه فعلى عاقلته
 من اهل المضر وعليهم الدية ولم يفضل في الاصل ودر الكرخي ان كانت العاقله خاصة
 في المضر دخلوا في القسامة وان كانت غايبه القسامة على ارباب الدار مكرز عليه الا
 والديه عليه وعلى عاقلته وقال ابو يوسف لا قسامة على عاقلته ولو وجد الرجل قتلا
 في دار نفسه فالديه على عاقلته لوربته في قول ابي حنيفة ولا شيء فيه وهو قول
 زفر والحسن وقال محمد ولو وجد من الرجل واخيه قتلا في داره فان على عاقلته دية
 اسه واخيه فيرثها هو ان كان وارثا وان وجد القتل في السجى ولا يعرف من قتله
 والديه على بيت المال وقال ابو يوسف القسامة والديه على اهل السجى وان وجد العبد
 قتيلا في محله قال ابو حنيفة ومحمد فيه القسامة والقيمة على اهل الحلة في
 ثلاث سنين ولا يبلغ بها الدية قوله ولا يستخلف الولي ولا يقضي له بالجناية
 صورته رجل وجد قتيلا فادعى في الجناية على رجل انه قتله وكان منه ومن المقتول
 وعداوة كما مر فانكر المدعى عليه فقال الولي حلف انك قتله واخذ منك
 الجناية اى الدية فانه ليس للقاضي ان يفعل ذلك عندنا وعند السابق ومالك
 للقاضي ان يحلفه خمسين مائنا ويقضي له بالدية والله اعلم

كتاب المقاقل

قال ابو حنيفة رضي الله عنه الدية في شبه العمد والخطا وكل دية وجبت
 بالقتل في في عطا المقابلة في ثلاث سنين من يوم حكم الحاكم بذلك لان موقف القتل

هتكري ذكره محمد بن الحارثي في هذا ان كان القتال من اهل المعاقلة ومن اهل الديوان
ولا تؤخذ الدية من ذراريهم وان لم يكونوا اهل عطا وكانت لهم ارضا في ارضهم
ان كان القتال منهم والعطية ما فرض للمعاقلة والبرق ما جعل للفقراء فان كانت
دواوينهم على غير القبال وبجمعهم راية واحدة وفيد واحد وعرافة واحدة فعلى الرية
وان لم يكن من اهل الديوان فعلى قبيلته وان لم يكن له قبيلة فعلى ارضه وان كانت
ضربة بالمحال والدروب فالدية على اهلها وان كانت ضربة بالحرقة فعلى المجرم
الدين من ارضه كالقصار من الصفارين سمرقند والا ساكنه باسبغاب وان لم يسع
المحال والدروب لذلك ضم اليهم اقرب المحال والدروب اليهم حتى يكون على كل
واحد اربعة دراهم او لانه دراهم ودرة الاملا ان كان القتال من اهل ديوان امير
العرب والقتال من اعمام فالدية على من جمعهم ديوان ذلك لا ميرد ونعيم وان لم
يكن من اهل ديوان فعلى عصبته من النسب وان لم حر له عصبته من النسب ففي ماله ثوب
منها كل سنة اربعة دراهم او لانه دراهم فكل ما كان ارضه نصف عشر الدية الى تمام
الثلاث فهو على العاقلة في سنة واحدة فان مراد على الملك فله في سنة وماراد
عليه في سنة اخرى فان مراد على الملك فله في سنة وستين والباقي في السنة الثالثة
ولا يرب منها الضارب ان وجبت بضربه فان جعل العطايا الثلاث في سنة اخذت الدية
منها في سنة وان اخذت بوجرا ايضا وفي المراه تجل العاقلة ما يتن وخمسين فصا عدلانه
نصف عشر فتيها بغيره المحر المايه وفي الرجل والعبد اذا قتل خطأ فعليه على عاقلة
القاتل عند ما ولا يبلغها الدية وقال ابو يوسف في مال الجاني بالفه ما
بلغت ولو ان عشر قتلوا رجلا وجدا خطأ فعلى عاقلة كل واحد منهم عشر الدية في ثلاث سنين
وكذا اذا قتلوا عمدا واحد منهم ابو الدية في مال كل واحد منهم عشرها في ثلاث سنين
ولو جرحهم الدية عليهم بنفس القتل وانما وجبت بعد هذا كانت في مالهم ولا تغرم
العاقلة في ثلاث سنين الا من يلايه دراهم واربعه دراهم وان قلت العاقلة ضم اليهم
اقرب القبال منهم في الغيب سوا كانوا من اهل الديوان او من غيرهم ويكون القتال مثل
احد من الا ان يكون امرأة او من لسان اهل للنصر واذا وجبت الدية في بيت الملك يؤخذ منه
في ثلاث سنين وذكر في كتاب المعاقلة لحد اذا قتل رجل رجلا خطأ فعليه حكم الحاكم بالدية

على العاقلة من يوم الحكم لا من يوم القتل كما سبق ذكره في الهاروني والله اعلم

كتاب الحدود

الزنى الموجب للحد هو الوطى الحرام الحائض عن حقيقة الملك وحقيقته الزنى كاح
وعن شبهة الملك وشبهه النكاح وشبهه الاستباه والوطى ايلاج فوج الرجل في فوج
المراه ووطى المجنون والصبي العاقل ليس بزنا ولا يوصف بالحرمه وكذلك الوطى في الملك
كوطى جارسته المجوسية واحته من الرضايع والملوك بعضها وان كان حراما وكذا
وطى امراته الحائض والنفسا والمثروجه بغير شهود او كانت امه لغرم فتزوجها بغير
اذن مولاه او كان عبدا فروج امرائه بغير اذن سيده وكذا لو وطى جارية ابنه او
مركبته او جارية عبد الماده والمذنبون والجارية من الممنوع في دار الحريم
او بعد ما حررت او تزوج امه على حرة او تزوج مجوسية او خمسة عفة واحدة
او جمع بين اثنين او تزوج بخارمه فوطيها وقال علمت انها على حرام فانه لا يجد عند
اني خيفه وقال جاحد في كل ووطى حرام على المايه والتزويج لا يوجب شبهة وما
ليس حرام على المايه فعقد النكاح يوجب شبهة كالنكاح بغير شهود وعقد لك
وشبهه الاستباه ان يقولت ظننت انها بخل فانه لا يجد وان علمت انها
على حرام حد وذلك كون في سبع مواضع ادا ووطى جارية او جارية امه او زوجته
او ووطى المطلقة بلا نية العدة او ووطى امرأته في العدة او ووطى جارية مولاة او ووطى
الجارية المهرهونه في رواية كتاب الرهن في ستة مواضع لا يجب عليه الحد وان
قال علمت انها على حرام وثبت نسب ولله اذا ادعاه وذلك مثل الاب اذا ووطى
جارية ابنه والمطلقة ما بنا بالكمات والجارية المبيعه قبل التسليم الى المشتري
والجارية المهرهونه قبل التسليم الى المراه والجارية المشتركة والمهرهونه في رواية كتاب
الرهن ثم الزنا ما ثبت بالبينه والافراد بالبينه ان يهدار بعه من الرجال الا جراح
البالغين العقلاء المعدلين على رجل وامراه بالزنا فيسألهم الامام عن الزنا ما هو لا حتمال
انه زنا بالغير او بالعد او بالرجل فاذا شهدوا انه وطىها بفرجه يسألهم كيف هو لا حتمال
انه وطىها في الابطا والفدا وفي الدرع اصل في جيفه فاذا شهدوا انه وطىها

بيناهم ايزنا لا احتمال انه زنى بها في دار الحرب او في عسكر اهل النصارى ذلك
لا يوجب عليه الحد فاذا شهدوا انه في دار الاسلام يسألهم متى زنا الاحتمال انه
يقدم زناه فليسقط الحد ولم يقدموا حقيقته لذلك بقدر اذ فوضه الى الراى القاضى
وفي الحامع الصغير قدون بالحن وهو سته اشهر وليس ذلك باملازم وعن محمد بن قيس
بشهر فاذا بينوا انه ليس بمقدم سألهم متى زنا لا احتمال انه زنا بجارية ابنه او بامراه لا
يحمل الحامع او بامراه خرسا او بمن لا يعرف فوفيا ولعلها امراته او امته فاذا بينوا
كله على وجه صحيح قبلت شهادتهم وحكم بشهادتهم هذا اذا كان الشهود الاربعه محضين
فان جاء واحد بعد واحد لم يقبل شهادتهم وحدوا جميعا حد القذف
فان شهد الاربعه جمله فاقر الزاني بذلك بطلت شهادتهم في قول ابو يوسف وقال
ابو حنيفة ومحمد لا تبطل شهادتهم حتى يقر اربع مرات خبيد يواخذ باقران لا بشهادته
حتى لو رجع قبل رجوعه وان اقر بالزنا لا يواخذ باقران حتى يقر اربع مرات في مجالس
مختلفة كلما اقرده القاضي حتى يتواري منه وقال بعضهم تعتبر مجلس القاضي
والاول اصح لان ما عارضه الله عنه تردد في الاقرار اربع مرات والنبي صلى الله عليه
وسلم جالس في مكانه فان اقر اربع مرات في مجلس واحد فهو بمنزلة اقرار واحد
فان اقر ما بقي في مجالس مختلفة اخذ به والا فلا وسواك اقرار من الاربعه في
مجلس القاضي قبل ان يهود او في مجالس في كل يوم من او في كل شهر فانه يصح اقرار
ويقام عليه الحد اذا اقر اربع مرات غيبني للقاضي ان يقول له لعلك لم تست
او قبلت اولها ذات امرتك اول مرتين ولدي سائر الشبهات فان اصر على اقرار
يخبر عن عقله فاذا علم صحة عقله سأل عن جميع ما ذكرنا في الشهود الا في قوله في
ان يقدم في الاقرار بالزنا لا يسقط عنه الحد ولدي اذا اقر اقرار سرقة او شربا
او قذرا الا ان يقا الرمح شرط في الشرب عند مما خلا فالحد والقذف والحدوري
يجوز ان يسأل عنه متى زنا لا احتمال انه زنا في حال صغر وقال في الاخرس اذا اقر
اربعة مرات في كتاب كيه او اشار اشارها فانه يحد وان شهد واعليه بالزنا لم يقبل
شهادتهم والا عني اذا اقر بالزنا اربع مرات حد وكذلك اذا شهد عليه الشهود
ولذلك الحصى والعين وان اقرانه زنا بمجنونه او بصبييه بجامع مثلها فعليه الحد وان

٧

زنا بصبييه لا بجامع مثلها فافضاها لم يحد في قول ابو حنيفة والى يوسف
وان اقرانه زنا بفلايه ومي تنكر له عند يه حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد
حد ولو شهد اربعة على امراه بالزنى وهي بكر فلا حد عليها ولا على الشهود وانما يعرف البكران
بقول النساء ولو اقرت المرأة انها زنت بمجنون او صبي بجامع مثله فلا حد عليها فاذا ثبت
الزنا عند الحاكم وهو صحيح غير محضن حله فاما ما به حله بسوط لا ثمرة له اي لا شك له
ضربا متوسطا لا يرفع الجلادين فوق راسه لان بين ياض ابطه وضربه ضربا موطا غير
قاتل ولا جرح ويضرب على اعضاءه الا على عصبه وهو مقتل وهو الراس والوجه
والبطن والصدر والمذاكير وقال ابو يوسف يضرب الراس وفي رواية عنه يضرب
سوطا واحدا ولا يضرب في الزنا والتبر الا في ازار واحد وفي حد القذف يرفع القرف
والخشولة غير وان كانت الزانية امراه يضرب جالس ولا يرفع عنها الا الخشولة ولا
يقام الحد ومي مريضه او كامل ونفسا حتى يرا او يضع حبلها ويضرب ومي يبايض
وان كان محصنا رحم بالحجارة مخرج الى ارض فضا ولا يحفر له ولا يربط ولا يمسك ويكون
مطلقا فان هرب في حال مباحم وقد كان ذلك باقران حلي سبيله وان كان بالبينه
اتبع بالحجارة حتى يقتل واما المرأة في الرحم ان شئت حفر لها حفر ليلا تدبها وان
شئت لم تحفرها كل ذلك مشروع حسن في حقها والا حصان عيانة عن اجتماع سبعة
اشيا فانهما ان يكونا حزين الغنى عاقلين مسلمين قد تزوج امراه بكاحا صحيحا ودخل
بقا دخولا موجبا للفعل من غير انزال وبها على صفة الاحصان ان كانت المنكوجة
امه او صغيره او مجنونه او كاهية وقد دخل بها لا يكون محصنا وكذا لو دخل بالامه
ثرا عنت او اسلمت ولم يوجد بعد ذلك منه وطى حتى زنا فانه لا يكون محصنا
وعزله يوسف ان الرجل يكون محصنا بوطى الكاهية والامه وقد عنت ولم يدخل
بها بعد ذلك فان مات شرط من شرائط الاحصان لو احب هو الحد دون
الرحم فان وطى امراته في سرها لا يكون محصنا فاذا اراد والرحم لا يجوز الا بـ
واحد والام والولد وولد الولد وكل ذى رحم محرر منه ان يبرحوه فان فعلوا
ذلك لم يرحموا من الميراث وبهذا في الرحم الشهود ثم القاضي بر سائر الناس ولو امتنع
الشهود او بعضهم عن الرحم او مات او غاب او اعفى عليه او خرس او جن او ارتد او

والذي يقع المتاح في قبضة الاب واجد وان عملا والولد وولد الولد وان سفل ولا حق
للاج والعم والمولى وهذا عندني حقيقه والى يوسف وقال محمد لا يدخل فيه اولاد
البنات وانما يدخل فيه كل من يرث بالعصوبة يعني به الذكور من جهة الاب وان يرث
الحصومه من هو اقرب لا يسقط حق الاب بعد وله ان يطالبه بالقذف وسوا كان من له
له المطالبه وارثا او غير وارث ولو قذف جماعة بكلمة واحدة فعليه حد واحد
سواء حضر واحد منهم او حضر واجمعها ولو ضرب العاقر تسعة وسبعين سو طام ثم
قذف آخر فانه يجد ما بقي من السياط ولو وجد ثمان سو طام قذف اخر يجد ثانيا
ولا يصح العفو عن حد القذف عند علمائنا رحمهم الله وله تول الحصومه في وذكر
الطحاوي انه يصح العفو والله اعلم

كتاب السرقة

السرقة اخذ المال المنقوض على سبيل الخفية واشترط في بوث القطع عليه
ان يكون السارق من اهل العقوبة بان يكون عاقل بالغ والمسرقة نصابا كاملا من جنس
السرقة الى حين القطع فان نقص السرقة فيما ينهال يقطع وهو رواية الاملا وقال
محمد لا عبر للنقصان بعد الاحد وهو رواية الاصل وان سرق المالك في بلد وتوافعا
الى الحكم في بلد اخر فلا بد ان يكون قيمة المسروقة نصابا في البلد من جميعا والبصا
عندنا في السرقة عشرة دراهم واختلفوا في الدراهم فذكر الحنفي انه يعتبر عشرة
دراهم مضروبة وكذا قال ابو يوسف ومحمد لا يقطع في عشرة دراهم تبرا مال لم يكن
مضروبا وهو رواية عن جعفر بن زياد في حقه انه يقطع في عشرة دراهم
قبرا وهو المراد في الكتاب ولو سرق دراهم زبوا او نثرجه او ستوقه لم يقطع
حتى يساوي عشرة دراهم حيا ولا عبر للوزن ولذلك لو سرق قطعه بقر وزنها
عشرة دراهم وقمتها اقل وان سرق دينار او نصف دينار وقمتها عشرة دراهم
حياد قطعت به وان كانت قيمته اقل من ذلك لم يقطع ويقطع السارق اوان مر واحدا
عندنا وما قاله ابو يوسف لا يقطع حتى يقر من ولا يقطع الا حصومه من الحق
كالمالك والمستعير والمودع والمرقن والعاصب وقا بعض العن على سبيل السرقة

مكتوب

د

او يقطع فاستد والمستاجر والسب وفلا يقطع الا حصومه ما لك العن خاصه
ولو قطعت بين السارق من الرند والعين فاعلم في ذلك ثم سرقها اخر لم يقطع حصومه مالك
العين ولا حصومه السارق الاول ولا يقطع بين السارق الا ان يكون يسان صحته فان
كان مقطوع الاهام او مقطوع الاصبعين غير الاهام لم يقطع بمينه وعلى هذا
الرجل ولو سرق سرقه ولم يخذها حتى قطعت بمينه في قصاص قطعت رجله اليسرى
وذلك ان سرق نصابا اول من ولا يميز له قطعت رجله اليسرى **قوله** ولا يقطع
فما يوجد فيها مباحا لغيره الا ما ذكره فاما ذكره فاما هو قولها وقال ابو يوسف
يقطع في جميع ذلك الا في التراب والسرقة وعنه ايضا انه لا يقطع في
الشريد والخمر ولا في فاكهه لا يبقى سنده والصبر من مذهب جعفر انه يقطع في
الفاكهة البائسة **قوله** ولا يقطع في السكر المطبوخ يرد في كل شراب
اختلف العلماء في تحريمه كالمشك والمصنف وغير ذلك ويقطع في الخمر والعسل والذبيح
ولا يقطع في صليب الذهب والصنم الا روايه عن جعفر بن يوسف انه قال لا يقطع في
من مصلاته لم يقطع وان سرقها من بيت محمد يقطع **قوله** ولا يقطع في سرقة
العبد الصغير يريد به اذا كان العبد لا يعبر عن نفسه ولا يكلم وان سرق شيئا وبعضه
يوجب القطع وبعضه لا يوجب لم يقطع وان كانت قيمه الذي يوجب القطع نصابا او
اكثر وهو انما اذا سرق شرابا او مثله او ما ورد في ابي يونس قطعه او ذهب وعن
ابي يوسف اذا بلغت قيمه الا برق عشرة دراهم قطع وعلى هذا لو سرق كلبا وفي
عقده فلا ده ذهب او فضة قيمتها عشرة دراهم ولو سرق ما في الايام فارق ما فيه
ثم اخرج من الحرم فارقا قطعت به ولو سرق نصابا ليساوي عشرة دراهم وفي طرفة
دينار مشدود لم يقطع **قوله** ولا يقطع في الدفاتر كلها يريد به كل
دفتر يقصد منه المكتوب دون الاوراق والادام وهذا كالمصحف والحديث
وكب الفقه والاشعار واللغة وغير ذلك وقال ابو يوسف اذا كان
المصحف ليساوي عشرة دراهم محو الكتاب يقطع وقطعته وقال في موضع اخر يقطع
في المصحف الذي فيه الشعر الا ان يكون فيه معصية وقال ابو يوسف سالت ابا حنيفة
فمن سرق مصحفا فيه شعر فقال لا يقطع فاما المصحف الفارغ الذي لا كتابه

فيه والادام والورق والنفق في القطع **قوله** الا في ذوات الحساب
اي الذي لا يقصد منها الا اوراق الخيل ولا عبة للكتاب وان سرق من ذي رحم
محرم منه لم يقطع وان سرق من ذي رحم دون محرم كني الاعمام والعمات ونحو الاخوان
والخالات قطع وذلك ان سرق من ذي رحم كامرأته واحته او امه
من الرضاع في الرواية المشهورة وعن يوسف لا يقطع اذا سرق من امه من
الرضاع ولو سرق من غيره من جنس حقه لم يقطع وان كان ذلك الكرم من دونه
وسواء كان دينه حلالا او مؤجلا وان سرق من غير جنس حقه قطع وقد قال
بعض اصحابنا لا يقطع لاختلاف الخلاف ولورد السارق العين في السرقة منه قبل
ان يراها في المحاكم سقط القطع في المشهور من الروايات وان ترد لها بعد الملاءمة
وشماع البينة لم يسقط سوا كان قبل الفضا او بعد ولو امر الامام بقطعه فقال
المسروق منه عفو عنه فهو باطل وان قال العين المسروقة له او قال لم يسترها
منى او هل شهد شهودى سرور او اقر على نفسه بزور لم يقطع وان ملكها السارق
بوجه من الوجوه او وهبها مالكا منه سقط القطع سوا كان قبل الفضا بالقطع
او بعد وان رد العين على مالكا او على اخيه او عمه او حاله وهم في عياله لم يقطع
وان لم يكونوا في عياله قطع ولورده على امرأته او عبده او جريح او احد الوجوه
او جرح او جرحه لم يقطع سوا كانوا في عياله او لم يكونوا ولا قطع فيما يتسارع
اليه الفساد كاللحم والاكباد والفواكه الرطبة كالغلب والسفرجل وان كانت
مجزرة في خضيرة عليها باب مقفلة وان كان مما يباع كالجوز واللوز والتمر اليابسة
قطع الا ان اخذها من روث الاشجار وعلى هذا اذا سرق السبل في الصحراء
قوله ولا قطع على من سرق من حمام يريده اذا سرق منها نفاذا اما اذا
سرق منها ليلا قطع وهل يحبس الضمان على الحامي ام لا قال ابو القاسم ان
كان الحامي احفظ الساب واقرانه راي غرم دفعها وقال طينت الفحالة ضمنها
وان قال سرق ولا علم بها لم يضمن ان لم يذهب من ذلك الموضع قال ابو
لؤي الحامي باضا جنية على الارض فسرق اليباب ضمن وان سرق عدو لم يضمن
وقال ابو جعفر لو ماتت الحامية لغسل عنها في ذهاب الحمام فضا عت

الشباب ضمنت ان غابت الثياب من عنقها ومن عنقها **قوله** ع واذا دخل الحرز
جماعة وقول بعضهم الاخذ قطعوا جميعا يستويده اذا اصاب واحد
منهم عشرة ذراهم او ما قيمته عشرة دراهم لو قسم بينهم بالسوية وان اخذ السارق
في الحرز لم يقطع واذا وجد باب النار مفتوحا ودخلها خفية وان كان الباب
مردودا غير مغلق وفتح الباب وسرق منها شيئا قطع فان اخذ المتاع وخرج من الدار
فلصا حب المتاع ان يتبعه ويقتله فما دام المتاع معه فان طرح المتاع ليس له ان
قتله ذكره في المجرى وقال محمد اذا اراد ان يقتل يديه بقتله ضمن الدية وقال
ابو حنيفة وسعت قتله ولا عزم عليه وذكر في المجرى اذا جاز رجل يريده
على رجل منزله او احد في القبة فهو في سعة ان اخذ شيئا ويرميه حتى يقتله بوله
قتله اذا اراد ان يسرق متاعه وعن محمد اذا دخل اللص دار رجل فعلم به صاحب الدار
وعلم انه لا يقدر على احده يديه فان له قتله سوا دخل عليه مكبرا او غير مكبرا
وذكر في المجرى اذا دخل دان يريد ان يسرق ماله فقتله فلا يود عليه ولا دية
وقال ابن شجاع سالت الحسن بن علي ماله عن امرأته فقال كان هذا في زمن
الى حينه بالكو في اللصوص كل نوايد خلون الدار فان اندرهم واستعانت بطشوا
عن اندرهم فقتل فلذلك رخص في قتل اللصوص وقال ابو يوسف ان كان اندر
واستعانت هرب اللصوص لا يوتله وقال محمد اذا طلع رجل على حايطة رجل
وعليه ملاءة وصاحب الدار خاف لو صاح به باخذ الملاءة وهرب فان له ان يرميه
قال ابو القاسم تاويله عندى ان الملاءة قساوى عشرة دراهم قال
الفقيه اما اصحابنا المتقدمون لم يقدموا فيه بقدر او قال بصير سالت
سالت شاذان عن اللصوص اذا وقفوا على قوم واخذوا متاعهم فاستجابوا يقوم
حتى خرجوا في طلبهم وكفهم قال يستردون المتاع منهم من غير قتال الا ان
يكون ارباب المتاع معهم وعلموا انهم لا يقدرون على الاسترداد من غير قتال فلا
باسر ان يقاتلوهم ويستردوا المال ولو غاب اصحاب المتاع وصاروا حالك لا يعرف
مكانهم لم يجرم ان يقاتلوهم على استرداد متاعهم وقال ابن مقل لواحد لصا
معه روبا بالسرقة في حال يذهب في حاجته من غير ان يتعرض لسرقته في تلك

الساعة لم يجر ان يقتله ولكن باقى به الى الامام لمحبته حتى توب — وان دخل
 دانه واخذ متاعا يساوى عشرة فذهب فله ان يطالبه ويضربه حتى يلقي متاعه
 فان قال له اللص قبله وقال — شدا دلو اسقبله اللصوص لا يحل له ان يقابلهم
 فيما دون العشرة قال — العقيه وقال غير تقابلهم وبه ناخذ وقال ابو يوسف
 اذا عرض الرجل في الضحى رجل لا يريد ان اخذ ماله ان كان ماله اقل من عشرة دراهم
 فانه عليه ولا يقتله وان كان عشرة فصاعدا فان له قتله ولو دخل المحرق
 ثوبا فشق نصفين ثم اخرجوه وهو يساوى عشرة دراهم ان صفه عرضا يقطع وان
 صفه طولا فذلك عندنا خلا لا يوجب قتله قال — اصحابنا ما كان حرزا
 لنوع فهو حرز لجميع الانواع وجعلوا سرجه البقال حرزا للجواهر وقالوا في السارق
 السارق من المسجد اذا كان صاحبه يحفظه قطع وان لم يخرج من المسجد وروى ابن سماعة
 عن محمد بن رجل سرق من رجل تسعة دراهم من منزله م اى منزله له اخر فسرق
 منه درهمين او تسعة دراهم لا يقطع ولو سرق من عشرة افسر عشرة دراهم في
 موضع واحد قطع واذا قطعت يد السارق او رجله والعين فانه رد لها
 صاحبها سوا ذلك في يده او ملكها من اربع مئة او مئة او غيرها لك
 وقال — محمد لو ان جماعة نزلوا في الحان فسرق بعضهم متاع بعضهم صاحبه
 جنبه يحفظه او كانت تحت راسه لم يقطع خلاف المسجد والبيت الذي نزلوا
 فيه ولو فتح البواب جابوته وفسر متاعه فدخل عليه رجل فسرق متاعه
 وروب المتاع تحت لا يقطع وكذلك اذا دخل في الحمام فسرق متاع رجل وهو حيث
 يحفظه ولو دخل دار غير فاخذ متاعه ورجاه في منزله جازفها ثم خرج واحد ان كان
 للنهر من القوم ما اخرجده نفسه لم يقطع وان لم يكر له قوه لكن اخرجده تحريكه قطع ولو
 سرق سرقا مختلفة فظالمهم احد فقطعت يده فهو للسرقات كلها فان قطعت يده
 بخاصة الجميع والاعيان اقيه ردت على اربابها وان كانت اليه لم يضمن منها شيئا وان
 ملكك بعضها دون البعض ردت القسامة منها وان قطعت خصومة احدهم فذلك لك
 عندنا وقال — ابو يوسف لم يضمن للذي خاصته ويضمن للباقيين **قوله**
 واذا اخرج جماعة مسجونين فتول بعضهم او واحد منهم بقدرت على الامتاع فقصدها

قطع الطريق الى اخر ما ذكره فلا بد من معرفته شرائط قطع الطريق ليقع التميز بينه
 وبين السارق من شرائطه ان يكون لهم من القوم والكلية ما يقطع المار من الطريق في ذلك
 المكان ولا يكون من القوم ولا من المصرين ولا من المدنين ولا يكون منهم وبين المصرين
 ثلاثة ايام وليالها فاذا وجدت من الشرائط ترب عليهم حكم قطاع الطريق هو حكم
 ذكره في ظاهر الرواية وعنه يوسف اذا كان منهم وبين المصرين مسير سفرا وقطعوا
 الطريق ليل في المصر اجري عليهم حكم قطاع الطريق وعليه الفتوى ومن اشترى القتل
 واخذ المال ومن لم يشر سوا ذلك — ابن القائل لو ان عشرة قطعوا الطريق
 والتسعة منهم قيام والواحد منهم يقتل ويأخذ المال فلهم يقتلون فان ابوا شتم
 احد واقتل الواحد لا غير فاحد واحد او لم يقتلوا انفسا ولا اخذوا مالا حبسهم الا
 حتى يحوطوا ثوبه ويظهر فيهم سيما الضاحكين او يموتوا في الحبس فاخذوا بعد الثوب
 والاستغفار وحجب عنهم القضا صرح القدر في الفسوق ما دونها والارس فماله يجب
 فيه القضا صرح ضمنوا جميع ما تلفوا من المال ورد واما ما كان في ايديهم ولا
 يواحد هم الامام باحكام قطاع الطريق يقتل عفوا ولا وليا في القتل ولا بد ان
 يكون المال الماخوذ نصيبا كاملا لكل واحد منهم كما في السرقة وان كان اقل من ذلك
 لم يقطعوا **قوله** قتلهم الامام حدا يترد به سياسة لا قصاصا ولهذا لا
 لمقت بل عكسها ولا وليا وكان ينبغي ان يصح العفو منهم كما في سائر الجنايات وانما صير
 اليه لان ذلك احيانا جماعة المسلمين واموالهم وصياتهم واجبه على الامام
قوله وان شاكلهم في كيفية الصلب ان يغرر خشبه في الارض ثم يربط
 عليها خشبه اخرى عرضا فيضع قدميه على تلك الخشبه ويربط من اعلاها خشبه
 اخرى ويربط عليها يديه ثم يقطع عن الرمح في ثديه الا يستريح ويخفف الرمح حتى يموت
 وذكر الطحاوي بان النساء بمنزلة الرجال في جميع ما ذكرنا وهو خلاف ظاهر الرواية
 الا ترى انهن لا يقتلن في دار الحرب لانهن ليسن من اهل المحاربة فاذا لم يقطع ايديهن
 وارجلهن هل يسقط القطع عن الرجال المحاربين معهن فيه روايتان وذكر الطحاوي ان
 الصلب المذكور في الآية انما هو بعد القتل في قول ابن حنيفة وقال — ابو يوسف
 ان شاكلهم ثم صلبهم قال ابو حنيفة وان شاكلهم احياء ثم قتلهم وترك على الخشبه

4

نبذ العسل والنبي
والنبي والسعير والذرة
غير مطبوخ للتفريق
كل صبي لا يجد المسكر منه
ولا يقع طلاقه ولا يكره
الربا ولا وعند محمد حرام
صبي يجد المسكر منه ويتبع
طلاق السكران منه
وما يتخذ من العسل والنبي
الجواب عن غير طبخ طلال
وقررها اي قال محمد الله
للكوفة مطلقا ان سواء
طبخ او لم يطبخ السكر
بالفعل او لم يسكر لتناول
عم ما السكر قليله وكثيره
حرام من شره مجمع

وجوز بيعه وتمليكك عندك حنيفة واي يوسف ومن المذاهب فهو ضامن عن محمد
روايتان في روايه شربه حرام لكن لا يجد الا اذا سكر منه وفي روايه قال لا حرمه
ولا اشرب منه والصحيح قولهما لانه بعد من ينسحق حمه والصحابه رضوان الله عليهم اجمعين
وعصير التمر اذا طبخ وانضج الماراد في طبخه ولا بأس بشربه وان استند بعد ذلك
ذكره في المبرد نصا عن علي حنيفة وان لم يطبخ واستند في حرام ولا يجد حتى يسكر
فان عصير العنب نيا فادام طواجل شربه وجوز بيعه ولذلك ان صار قارصا لانه لا
يسكر من لونه ويكره اذا اطلأ الحاييه بالحدس وجعل فيها عصيرا وضى عليه مدق
ولم يستند ولم يسكر وذكره في نوادر هشام بن عمار في التلخيص اقبل
ان فعل فيه ان عندنا في حنيفة واي يوسف ومحمد رضي الله عنهم لا يشرب ذلك
حتى يذهب بلباه ويبقى ثلثه فجعله بمنزلة العصير وقال ابو يوسف في نوادر
المعالي ان يبيع الربب بمنزلة الربب لا يحتاج الى الطبخ لذهب بلباه وان طبخ العنب
كما هو روي الحسن عن علي حنيفة انه اذا طبخ اذ في طبخه فهو حلال بمنزلة الربب
وروي ابو يوسف عنه انه لا يجل في يذهب بلباه وما سوى هذه الا شربه كالمخدر
الحنطة والسعير والذرة والبر والسكر والشهد فهو مباح وان سكر منها لم يجد في
قول علي حنيفة واي يوسف رضي الله عنهما ولا يقع طلاقه ولا عتاقه وروي الحسن
عن علي حنيفة ان السكر منها حرام ولا يجل يحد وحد السكر عند علي حنيفة انه لا يعرف
الارض من السما ولا الفرو من القبا ولا الرجل من المرأة ولا الابيض من الاسود ولا
اذا احتلط كلامه وصار حال يحد في هو سكران بقاء عليه احد وعن علي يوسف
انه قال يستقر اقلها بالثاقلون وان عجز عن قرائتها فهو سكران والا فلا يصير
الحمر خلا حول بعض الحوضه فيها ونقا بعض المراق وانما يصير خلا بدهاب المراق
كلها وقال ابو يوسف ومحمد اذا حصل فيها شيء يسير من الحوضه فهو حل
شربه ولا ينفاخ به وان صب في الحمر حل وكل اذا صار حما مضاسوا كانت الغلبة للحل
او للحمر وذكره في الاصل قال ابو يوسف يحرم كل شراب يزداد جوده في الاناء على
طول التروك ووقته عشر ايام وان كان محض في عشر ايام او اقل منها فلا بأس به وهو
قول محمد بن رجح ابو يوسف وقال لا بأس به كله **قوله** ولا بأس بالخليطين

فان خليطان استم للتمر والعنب خيطان يربطان جميعا وعلى هذا اذا خلط شراب
الربب والتمر فان خلط عصير العنب مع نبيد التمر يطبخ عند ماما وسقي بلبه وقال
محمد بن شرب الخليطين ولا بأس بالاحتداد في الدبا والحم وهو القرع جرت فيها عنافيد
تريد فيها حتى تتأثر وتخرج عصيرها وهو عادة اهل تقف بالطائف والحنطة ومنى الخرق
الحضرا والمزفر وهو كل اناطلي الزفت خابية كانت او جرت والتفريق اصل الخلط يفرقها
ويجعلون فيها الرطب والبشر حتى يخلطان فيشربونه هكذا فيمن من مجامع

كتاب الصيد والذبايح

يجوز الاصطياد بالكلب والفهد والتم والذئب وابن عرس اذا كان معلما ولا يجوز الاصطياد
بالخنزير وان تعلم ولا يوقت في تعليمه من الاشياء في طامير الرواية عن علي حنيفة وانما
فوضه الى راي تلك الصناعة فاذا قالوا انه تعلم صار معلما والا فلا وروي الحسن عنه
انه لا يוכל ما صاده اولا ولا ما نيا ويوكل الثالث وما بعده وقال اذا اصطاد دلا ما قلم اكل
منه فقد صار معلما وان اكل ما اصطاده بعد ما حكم بتعلمه فقد حرم حل صيد اصطا ده
قبل ذلك عند علي حنيفة خلا لهما واستأنف تعليمه على نحو ما ذكرنا ولو اكل واحد الصيد
لما صاحبه فاخذ منه ثم وثب فاخذ من الصيد قطعة واكلها وهو في يد صاحبه
كان على تعلمه وكذلك لو اذا سرق من الصيد بعد ما دفعه الى صاحبه ولو بيع
الصيد فهشه وقطع منه قطعة واكلها ثم اخذ الصيد فقتله ولم ياكل منه لم يوط
ولو نفس منه قطعة واكلها والصيد حتى ثم ادرك الصيد واخذ وقته ولم ياكل
منه اكل ويشترط ان يكون المرسل للكلب من اهل الذبح وكذلك الرامي فاذا ارسل كلبه
المعلم او باريه للصيد وذكر اسم الله تعالى عليه عند الارسال او رماه بهم في عنده
الرمي اكل الصيد وان نسي التسمية عند الارسال والرمي كذلك وان تركها متعمدا
فالصيد ميتة لم يوط خلا في التسمية في الذبح عند جرح الشفة وان نسي
في الارسال بعد الارسال وفي الرمي بعد الرمي فذلك ميتة لم يوط ولو اوضح شاه
فسي حكم انسانا او شرب مأم دحها حلت دبحته وان مكث طويلا سقط حكم تلك
التسمية فان ارسل المعلم للصيد فما اصاب في سنة من الصيد فهو حلال وان

حتى يذهب بلباه

كروا ما دام في قوته ذلك ويستند فان حتم على صيد طويل لم يصدمه اخره ليرى بول
عول عن سننه ميمنه او ميسر واخذ صيدا لم يوكل وعن يوسف انه يوكل الا اذا
ادبر من ورايه فيصيد لم يوكل وان سمع حنا فطنه صيدا فاسل كلبه او باربه او رعى
اليه بهم فاصاب صيدا لم يوكل ان الحسن كان شاه او ادمي لم يوكل وان علم ان الحسن
كان حسن صيد ما كوك او غير ما كوك حنا اصطاده من ذلك ولو اسل كلبه لا يعير
فاصاب صيدا او اسل باربه الى الذنب فاصاب صيدا وهو لا يصطاد الا رانب
لم يوكل ما اصطاده وان ارسله الى خنز بري او الى ذئب فاخذ طيبا حل اكله ولا
لوطنه صيدا ورسله ولم يدبر ما هو ورسله اوطنه ادميا لم يوكل ما اصاب من
ذلك فان كثر الحلب بعد ما اصاب ارسله فلما تمكن من الصيد اخذ او اسل باربه
فقط على شجر ثم صدمه الصيد فاخذ وقتله حل اكله اذ اقلته بعد
ما جرعه اما اذا قتله حنا لم ياكله الا روايه عن عيسى حنيفه وقد روى عن يوسف
مثله وعلى هذا اذا صدمه الحلب صدمه او بجبهته فكم عرقه او رجله او عظمه
ولم يجره فمات من ذلك وروى عن عيسى حنيفه فمن سمع حنا فطنه صيدا فرماه اذا
هو شاه وقد اصاب صيدا لم يوكل ووطنه شاه فرماه فاذا هو صيدا لم يوكل
محمد لا ياكل الا بشرطين احدهما ان يكون ما حنه صيدا والباقي ان يرميه عاظر
انه صيد ولو انفلت الحلب من بين فخذ الصيد وقتله لم ياكله فان درك
المرسل الصيد حيا ولم يدعه لم يوكل وكذلك ان ضاق الوقت ولم يجد له في ظاهر
الروايه وروى عن اصحابنا السلامه انه يوكل استحسانا وبه اخذ الشافعي وقيل بان
هذا صحيح وقال اصحابنا اذا ادرك الصيد فلم ياخذ ان كان في وقت لواحد محله
دعه فلم ياخذ لم يوكل وان كان لم يمكنه دعه اكل ولو قدر عيسى دعه فدعه اكل في اي
دعه هكدي ذكره في شرح الكرخي وان ادرك الصيد وبه من احر احاط
ما لا يعيش الا مقدار ما يعيش المدبوح فرك دعه لم يضر هكدي ذكره محمد
وان جرعه الحلب جراحه لا يعيش مثله بان شق بطنه واخرج حشوه قال
ابو يوسف رحمه الله لا يحتاج الى الدكاة لان الحلب دكاة وفرع من دكاة وكذا
لو وقع في المفاات فيه بمنزله الساء اذا وقعت بعد الدخ في الماء بالاصطراب

فمات فيه وقال محمد رحمه الله ان كان لا يبقى الا مقدار ما يبقى المدبوح فكله
وان كان يبقى اكثر من ذلك فلا بد من دعه واحتلفوا في قول عيسى حنيفه رضي الله عنه
ونصف في شرح الطحاوي انه يحل الدكاة وبه اخذ ابو الليث رحمه الله وهو اربع ميا
احداها ما ذكرنا والباقي انه اذا رمى بلي صيد فاصابه ولم يبق من حياته الا مقدار
ما يبقى المدبوح ففيها من المستلين يحل اكله بالانفاق ولا يعمل الدكاة فهما والمسلمان
الاخبار اذا مرضت او شق الذئب بطنها ولم يبق الا مقدار ما يعيش المدبوح فان
عند عيسى يوسف ومحمد لا يحل الدكاة وعن يوسف روايه اخرى انه قال لا بد
ان يكون حال بقى الكرم من نصف يوم وروى ابن سماعه عن محمد انه قال لا بد ان يكون حال
يعيش يوما او نحو والمختار ان كل شيء دمج وهو حي حل اكله ولا يوقيت فيه وعليه الفتوى
لقوله تعالى الا ما دكيتم من غنم فصل وان دح شاه او بقرم وتحركت وخرج منها الدم اكلت
وان لم تحرك ولم يخرج منها الدم لم يوكل اذ لم يعلم حياتها عند الدخ ولو تحركت فلم
يخرج منها الدم اكلت لانه قد لا يكون لها دم خصوصا اذا اعلقت بورق العناب وان خرج
منها الدم ولم تحرك ونحوه مثل ما يخرج من الحياكل عند ابي حنيفه رضي الله عنه
وبه ناخذ واذا رمى شيئا الى الصيد اكل ما اصابه من الصيد في سننه ذلك سواء
اصاب ما قصده بالرمي او غيره فان مال من سننه عينا او شئ لا لا يصوب الرمح لم يوكل
فما اصابه وكذلك لو اصاب حياطا او حجر او نحرف لانه ناحيه اخرى فاصاب
صيدا وقال ابو يوسف ان من السهم مستويا يمينا وشمالا بعد ما اصاب الصخر
اكل وان مرجع راجعا فاصابه لم يوكل وان مرماه بالمرأض فخرجه اكل كيف ما اصابه
وكذلك البندقة والحجر والعود واذا اكسرت جناح الطائر ولم تحرقه لم يوكل وان خرقة
اكل وان اصاب راسه فابانه لم يوكل لانه ابانه بالنقل والقوم وان ابانه بمحمد اكل
وكذلك اذا اصابه بالمراق وذكر في الاجناس لم يرمي صيدا بمروء حديد
فان راسه لم يوكل والمرأض عصا محمد وده الراس بعة من الصيد وفي شرح
عبد الرب هو السهم المخذل من الطرف فان رمى بلي صيد فاصاب قربه او ظفنه
فاذا ما اكل وان لم يدعه لم يوكل وان قطع عضوا منه فابانه او بقي معلقا بجملته لم
يوكل العضو وان كان معلقا بالجماع اكل الجميع ولذلك ان ابان نصف راسه او اكره وان ابان

أقل من نصفه لم يוכל المبان فإن قطعه نصفين طولا أو عرضا بالسيف اكل الجميع وإن
قطعه اثلاثا أو أرباعا أو أكثر مما على العجز اكل كله وإن كان لا كرم على الرأس لا غير
وإذا وقع السهم في الصيد فحامل عنه حتى عاب عن عينه ولم يزل في طلبه حتى وجد
ميتا اكل وذكر أبو حنيفة رضي الله عنه في الجرد فمن أرسل كلبا ليصيد وهو في طلبه
أثر الأرسال قال — إن كان في طلبه أقل من نصف يوم أو نصف ليلة اكل وإن كان
طلبه أكثر من نصف يوم أو نصف ليلة لم يוכל إلا أن يدعه وفي الربادات إن بقي في
طلبه يوما كاملا وجد الصيد مقولا لم يוכל وإن كان أقل من يوم اكل وكذلك
في البازي وإن وقع الصيد في الماء مات فيه لم يוכל وذكر في عدة المفتي في علامة
المبشوط بمصيلة فقال إن كان رجي حاتم الله والأفلا **قوله** ودعجه المسلم
والكافي جلال يرد به إذا كان الداح يعقل التسمية ويضبطها ذكرنا أن أيا من صغير
كان أو كبير أحلا كان أو محرما بعد أن كان المدبوح من ذوات البت ولم يكره صيده إلا أنه
حرم على المحرم دبح الصيد لا غير والحجامة المسرولة صيده وإن كان الداح لا يقدر على
الدبح ولا يضبط التسمية فدبحته ميتة لم يוכל ولا يولد دبحه الصبي الذي لا يعقل
والجئون والسكران الذي لا يعقل ودبحه الآخر من بمنزلة دبحه الفصح أما دبحه الكافي
إن وجد المسلم كما حل له وإن كان عند الدبح حاضرا فسمي الله فلا بأس به أيضا وإن
سمي اسم المسح فدبحته ميتة ولا يוכל دبحه المرتد عن الإسلام وكذا دبحه الكافي
المرتد إلى غير دين أهل الكتاب والدبح بين الله والخمين أي من الصدر والدق والبرق
التي تقطع في الدكا أربعة الخلقوم وهو مجري النفس والمري وهو مجري الطعام
والودجان وبما عثران في جاني الرقبه مجري فيهما الدم فإن قطع كل الأربعة حلت الدحة
وكذلك أن قطع الدلاء عند يدي حنيفة أي الدلاء كانت وقال محمدان
قطع من كل واحد أكل والأفلا وعمر بن يوسف وفي رواية لا بد أن يقطع الخلقوم
والمري واحد الودجين والسنة في البعير أن يخرق يما وفي المشاة أن يخرق مضطجعة مستقبل
وسمى أن يحد سيفه بعد ما أجمع الشاه وكذلك يكره أن يبلغ بالسكين النجاء
وأخفوا فيه قال — بعضهم هو عظم العنق وقال — بعضهم هو كسر العنق قل
أن يمل موته وقال — بعضهم هو العرق الأبيض الذي في عظم العنق ولو أخذ سكيناً

منهم

ليدبح الشاه فرمى به وأخذ الشاة سكيناً أخر فذبحها ولم يستم أكل ولو أخذ سكيناً وتسمى
رمي بغيره لم يוכל والهيل والتكر والتسميح والتجديد كل ذلك بمنزلة التسمية عند أبي حنيفة
وأي يوسف رضي الله عنهما عالم كان التسمية أو جاهلاً ولو دبح شاه فسمي ثم دبح أخرى
فطن أن تسميته الأولى مجزي عنها لم يוכל ولو رمي سهم فقتل من الصيد أنزل ولا بأس بأكلها
وكذلك لو أرسل كلبه فأخذ من الصيد أنزل وكذا التي عليه السلام من الشاه سبعة أسيا
الذكر والأنثى والقبل والدر والعدد والمران والمسانة والدم قال — أبو حنيفة
رضي الله عنه أما الدم فهو حرام بالنظر وأما الستة الباقية فأي كرمها لأنه ليس فيها
نصف طمع وإن وجد في بطن الدحة جنين ميت لم يוכל عند يدي حنيفة سواء بنت شعير أو
غير بنت وقال إن كان خلقه تاما اكل أسعرا ولم يشعر وإن لم يتم خلقه لم يוכל **قوله**
ولا يجوز أكل دلي باب من السباع وفي مذهب من الطير فد والباب من السباع ما
يصح لأصطياد به كالأسد والنمر والفهد والذئب والضبع والكلب والثعلب
والسنور برياً كان أو اهلياً وذو المخلب من الطير كالصقر والنسر والعقاب والشاهين
والباشور وكل ما يصطاد بالصيد بخلافه ولا بأس بأكل العقيرة والهدم والخطاف
ويוכל الردى عند يدي حنيفة وقال — أبو يوسف إن كان يأكل الزرع والجيف لم يוכל
وكذلك كل غراب يأكل الزرع والجيف وإن كان يأكل الزرع ولم يأكل الجيف اكل وقال —
أبو حنيفة كل غراب يخلط الحب بالجيف فهو بمنزلة الدجاجة ويكره أكل السما الطافي
وهو الذي مات خنفاً أبغى من غير أن خلت به وإن مات بمعالجة آدمي فهو حلال
وإن وجد بعضه في الماء وبعضه خارج الما كان رأسه خارج الما اكل وإن كان داخل
الما كان نصفه أو أكره على الأرض لم يוכל وإن كان أكره في الما اكل وعن محمد رحمه
الله إن كان رأسه على الأرض والباقي في الما اكل وإن كان رأسه في الما وأكره لم يוכל
وعنه في النواذر يוכל اللحم الذي في صدق اللؤلؤ **قوله** ومن اصطاد بازاً
وفي جليبه سيراوسمكه وعليها خيط فهو بمنزلة اللقطة ولو حفر الماء جفم فوقه
صيد لم يملكه الكافر وهو لمن أخذ وإن حفرها للصيد مملكه ولو أخذ الطبيب
صيداً فبقت منه فأخذ كلباً أخر فهو لاول ولو رمي صيداً فقتل عليه من غير
جراحة ثم صبح من عشته فأخذ أخر فهو للما في ولو أرسل كلبه وترك التسمية عامداً

فلما مضى الكلب في أثر الصيد سمى وزجره فاخذ الصيد وقتله لم يترك له من كل انحرى من جرحه او
 لم يترك له ولو تبع الصيد من غير ان يترك له من كل انحرى من جرحه او لم يترك له من كل انحرى من جرحه او
 اصحابنا في جدي ارتفع بلبن حار حتى كبر لا يجها كله وعن محمد في الناقة الجلالة والشاة
 والبقر انما يكون جلاله اذا لم يترك له من كل انحرى من جرحه او لم يترك له من كل انحرى من جرحه او
 لا يشرب لبنها ولا يولد لها وقال ابو خنيفة رضي الله عنه لا يوقف في حبسها
 وانما كان يقول انه حبس في نبط بحما وهو قولهما وقد سبق ذكره وقال محمد
 رحمه الله في البعير والبقر ادا د في المصر او في الصحر فدا كما تمام العقر وقال
 بان البعير الذي يدعى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان بالمدينة اما الشاة
 ان بدت في الصحر فدا كما تمام العقر وان بدت في المصر فدا كما تمام العقر والله اعلم

كتاب الاضحية

الاضحية عندنا واجبة على الأغنياء المقيمين في الامصار والقرى والبراري
 من اهل الاسلام وغيرهم ولا تشترط فيها البلوغ ولا شترط الحرية وزوي عنك يوسف ان
 الاضحية سنة مؤكدة وروي ذكر الطحاوي عن محمد بن وهب الشافعي والغني الموجب
 للاضحية هو الذي يوجب صدقة الفطر وقد ذكرناه في بابها وهل تجب الاضحية عن
 الاولاد الصغار فيه روايتان وان كان له مال ضحي عنه ابو من ماله عندئذ
 وقال محمد بن زفر ضحي عنه من مال نفسه وهو رواية عنك حنيفة وان لم يترك
 للصغير اب ضحي عنه وصيه واكل الضحي من اضحيته ما قدره وبيع وصيه الباقي
 ويشترى ثمنه ما ينفع به ولو كان المجنون موسرا ضحي عنه واية من ماله في
 الرواية المشهورة وروي انه لا تجب الاضحية في مال المجنون وعنك حنيفة لو
 ولد للغي ولد في ايام النحر ضحي عنه ماله من ايام النحر ولو جاء يوم الاضحية وله ما يتا
 درهم او اكثر لا مال له غيرها فترقت منه او هلك فلا اضحية عليه وذلك
 لو نقص عدد ثمنها من النصاب ولو جاء يوم الاضحية ولا مال له لم استفاد ما يتا درهم
 وليس عليه ذن فعلية الاضحية هـ اذ في الهاروني ولو كان له عقار
 مستغلات اختلف المفسرون في اجاب الاضحية عليه قال ابو علي الهادي

المنازل

الرازي وغيره ينظر ان كان يدخل عليه من الغلة قوت سنة وجبت عليه الاضحية
 وصدقة الفطر وقال بعضهم ان فضل ما يتا درهم عن قوته شهرا فعليه الاضحية
 وقال بعضهم يعتبر قيمة العقار فان بلغت نصابا ضحي شاة والا فلا كما في سائر الامتعة
 وان كان العقار موقوف عليه ان كان قد وجب له في ايام النحر مقدار ما يتا درهم لزمته
 الاضحية والا فلا ولا تجوز الاضحية الا في ايام النحر وهي بانه ايام متواليات
 العاشر والحادي عشر والثاني عشر قبل غروب الشمس من ذي الحجة فان غربت الشمس خرج
 وقتها وسقطت عنه الاضحية وقد ائني وتصديق عليه بقية شاه بحري عن الاضحية
 وان ضحي نفا في ايام النحر جاز ويكره وان اوجب على نفسه اضحية شاه بعينها او
 اشتراها للضحية فمضت ايام النحر ولم يضحها تصديق بها حية عند علمائنا الثلاثة
 رحمهم الله ولا يذرمها شيئا من لبنها ولا صوفها وان ذبحها تصديق لحما وفضل
 ما ينفع منها حية ومن قيمتها مذبوحه ولا يضحى اهل المصر قبل فراغ الامام من صلاة
 العيد فمن فعل ذلك فهو شاه يحرم وان ضحي بها بعد ما قعد الامام قدر السهد جاز وذلك
 لو ذبحها بعد ما فرغ امام احد المسلمين من الصلاة فان ذبح بعد ما صلى الامام ثم
 علم انه صلى لم يضر وهو محدث اجزائه سواء كان ذلك قبل نفي الناس او بعد
 وعن محمد ان علم الامام بذلك نادى في الناس باعادة الصلاة فكل من ذبح قبل ان يبلغه
 اجزائه وكل من ذبح بعد ما بلغه البداء اعاده ومن ذبح اضحيته بعد زوال الشمس يوم
 النحر اجزائه سواء صلى الامام صلاة العيد او تركها عمدا من غير عذر وان تعد الذك
 من اول وقتها لا يلوذ الذبح حتى تسول الشمس فان وقعت القرعة في بلدك وليس فيها والى
 فضحي بعد طلوع الفجر اجزائه وذكر في املا محمد بن جرح والا ولا يصح واعتبر في الذبح مكان
 الاضحية سواء كانت في المصر او في الرستاق حتى لو كانت الشاة في القرية وصلح جها
 دخل المصر لصلى صلاة العيد فدبحها رجل عنه بامر قبل الصلاة اجزائه ولو كان على
 العكس لم يجز وهو طاهر الرواية وروي الحسن عنك حنيفة انه يعتبر مكان المذبوح
 عنه دون مكان الشاة ولو كان الاب مسافرا فعليه ان يضحى اولاده الصغار المقيمين
 وان كان هو مقيما واولاده مسافرين ضحي عن نفسه خاصة ولا اضحية على الحاج
 المسافر ومن مات في وسط ايام النحر فلا اضحية عليه سواء كان بالغ او صبيا والا فضل

للمفحى ان تصدق شئها ويخبر بها وتجد الباقي ضيافه للارباب ويجعل جلد لها
 الله للاستعمال كالسفر والمخل والغراب وان لم يتصدق شئ منها اجراته لان ما زاد منها
 انما هو اراقه الدم ولا يجوز ان يضحى الا بالنيا من كل نوع الا الضان فان الجذع منه حرم
 وهو الذي ياتي عليه نصف الجول فصا عدا والجذع من الابل ما الى عليه اربع سنين
 ومن البقر ما الى عليه سنة والتي من الابل ما الى عليه خمس سنين وطعنت في السادسة
 وفي الطماوى ما الى عليه اربعة احوال وطعن في الخامسة ومن البقر ما الى عليه سنتان
 وطعن في الثالثة ومن المعز والشاة ما الى عليه سنة وطعن في الثانية ولا يجوز في الاضحية
 الجدى والحمل والعجل والفصيل ولا شئ من الوجش وان كان متولدا من الوجش والانس
 فالعبرم بجانب الام ولا يضحى العجفا لانه لا تنقي والعجل والفصيل الى الذي ذهب
 من عظمها ويجوز ان يضحى الجحش والى ليس لها قرن من اصل الحلقه والثولابى
 المجنونه والسكى ومعى الى لا اذن لها من اصل الحلقه الا في رواية عن ابن خنفة ولو
 كانت صغيرة الاذن جاز ولا يجوز بالهتماوى الى لا اسنان لها وان كانت تعلف جاز
 ويجوز بالعرجا الى متى لا المسلك واجربا السمينة وما جاز مع العيب يجوز مع الكراهة
 والمستحب ان يكون سليما من العيوب الطامة ولو اشترى شاه سلمه للاضحية وهو عني
 او اوجب على نفسه شاه بعينها ثم حدث بها عيب لو حدث بها قبل الشراء منع من
 الجواز لم يجز لانه انما يجب عليه يوم النحر لا قبله فكون الواجب عليه سليما وان كان
 معسرا واشترى شاه للاضحية او اوجها على نفسه ومعى معيبة لم اعترضت
 لها فدهمها من الجواز صحيح ولا شئ عليه غيرها وان اوجها على نفسه ومعى غير معيبة
 ثم اشترى شاه سلمه فعبرت قبل الذبح لا يسقط عنه ما وجب عليه ولو ولدت
 الاضحية قبل الذبح يدرج الولد معها وقال بعضهم لا يدرج الولد وحده تصدق
 به ولو ضلته او سرقته واشترى مكانها اخرى ثم طهرها الاولى ولا فصل
 ان يذبحها جميعا وان ذبح الاولى جاز كل حال وان ذبح الثانية ان كانت قيمتها مثل قيمه
 الاولى واكثر جاز وان كانت اقل ضمن الزيادة وتتصدق بها ولم يفصل بين الغنى والفقر
 وقال بعض اصحابنا ان وجبت عن نيسار الجواب لذلك وان وجبت عن عسار
 لزمه دحما جميعا ولو حل المدبوح عيب في حاله الذبح لا يمنع جواز الاضحية

وذلك مثل ما اذا اضطربت الشاة عند الذبح فانكسرت رجلها او اصاب السكين منها
 فقتلها فان تركها في ذلك اليوم ففسخها من الغدا اجراته وان دخلها عيب من غير معاينة
 لم يجز عن الاضحية **فصل** ولو اشترى سبعة نفر في ابل او بقرا جازم عن الاضحية
 اذا نواقر به اتحدت بينهم واحلفت فان نوى بعضهم الاضحية وبعضهم هدي المتع
 وبعضهم جراد الصيد وبعضهم عن الميت وان اراد واحد منهم نصيبه كما او كان نصيبه قل
 من السبع فجميعه لم ولم يجز لهم عن الاضحية وان ضحى جاموسا احتلف المشايخ فيه وقال
 بعضهم لا يجزى لانه وحش وقال بعضهم جاز عن سبعة وهو الصحيح ولو ان يذبح
 اشترى كل واحد منهم شاه للاضحية احدهم بعشرة والاخر بعشرين والاخر ثلاثين
 وقيمة كل واحد مثل غيرها فاحتلفت حتى لا يعرف كل واحد منهم شاته بعينها فاصطلموا
 على ان واحد كل واحد منهم شاه فيضحى بها اجرا قيمه وتتصدق صاحب بلين بعشرين صاحب
 العشرين بعشرة ولا يتصدق صاحب العشرة بشئ وان اراد كل واحد منهم لصاحبه
 ان يذبحها عنه اجراته ولا شئ عليهم ومن ذبح اضحية عن غير امر اجراته استحسانا ولو غصب
 شاه فضحى بها فممن قتلها جاز في طاهر الرواية ولو ضحى بالشاه المودعة ثم ضمن قيمتها لم يجز

كتاب الايمان

الايمان ثلاثة يمين الغفور ويمين اللغو ويمين المنعقد فاليمين الغفوس ان يحلف بالله متعمدا
 بالكذب على شئ انه فعله ولم يفعله او على شئ لم يفعله على انه فعله والواجب عليه في هذه
 اليمين التوبة والاستغفار ولا كفارة عليه في هذه اليمين عندنا خلافا للشافعي
 واليمين اللغو ان يحلف على شئ انه صادق في ذلك والامن بخلافه كما اذا راى ظاهرا خلف
 انه غراب فاذا هو بازى فلهذه اليمين فخرجوا ان لا يواخذه الله بها وقد قيل للحجر رحمه الله
 ان الله تعالى اخبر ان لا يواخذه باللغو في يمينه قطعا فما معنى الشك في الجواب
 عنه من جميعه لحدما انه تعالى اخبر انه لا يواخذه في يمين اللغو ومحمد لم يعلم قطعا
 بان اللغو الذي اعتقده هو المراد من الاية لان ذلك اختلافا والساني ان الرجاء على نوعين
 رجاء طم ورجاء تواضع ويجوز ان يكون قوله ارجوا ان لا يواخذه الله بها على طم رجاء تواضع
 واليمين المنعقدة تنقسم الى ثلاثة اقسام بالمرسل وموقت وفور والمرسل هو الحالى

عن الوقت في الفعل وفيه وذلك قد يكون تابنا وقد يكون بغيره ولاول كوله والله لا طر
هذا الرغيف اولين البصره والثاني كوله والله لا اكل هذا الرغيف اولاد دخل من الدار
اما في الوجه الاول فاما دام الحالف والمخوف عليه فامين لا تحت وان هلك احدهما
حت وفي الوجه الثاني لا تحت ابدان فعل المخوف عليه من واحد حت في عيینه
ولزمته الكفارة ولا تتعد الممنون ابدا اما الوقت مثل قوله والله لا شربن الماء الذي
في هذا الكوز اليوم وفي الكوز ما اول طر هذا الرغيف اليوم فها هنا لا تحت ما لم يضر
اليوم فاذا مضى حت في عيینه ولزمته الكفارة فان مات الحالف قبل مضى اليوم لا
حت بالاجماع فان صب الماء الذي في الكوز قبل مضى اليوم وهلك الرغيف
لم تحت عنده وقال ابو يوسف تحت عند مضى اليوم وان ارسل منه فيما يستحيل
وجوده عادة مثل ان يقول والله لا يصعدن السما ولا مسنها ولا طيرن في الهوا
ولا قبلن هذا الحجر دهباً ولا شربن ماء الفرات كله ولا قتلن فلاناً وهو يعلم موته فان عيینه
تتعد وبحل بعد فراغه من العيّن تترمه الكفارة فان وقت عيینه باليوم لم تحت ما لم
يضر اليوم والصحيح من قول ابو يوسف انه تحت في الحال فان مات قبل مضى اليوم برقي
بمينه بالاجماع ولو حلف بما لا يتصور وجوده اصلاً كوله والله لا شربن الماء الذي
في هذا الكوز وليس في الكوز ما اول قتل فلاناً وفلان ميت وهو لا يعلم به لم تتعد
اليمين عندهما وقال ابو يوسف ان عتقت بيمينه وحت عقيبها ولزمته
الكفارة وان كان عاقلاً ما بان له ليس في الكوز ما تحت بالاجماع وعنه خيفة لم تحت
علم او لم يعلم وهو قول زفر رحمه الله واليمين الفور كل من خرجت جواباً او بناء على
امر يقيد به بدلالة الحال كما اذا اقيمت المرأة للخروج من البيت فقال لها
ان خرجت فانت طالق فجلست ساعة ثم خرجت او قلت له رجل يغدي معي فقال
والله لا يغدي او قال ان تغدت فامرتي طالق فلم يغد معه وذهب بيمينه
فغدي او اراد ضرب عبيده فقال له رجل ان ضربته فامرتي طالق او عبيدي حر
فركه ساعة ثم ضربه فها هنا لا تحت في الوجهين استحسنانا والقياس ان تحت
ولو قال لرجل اذا فعلت كذا فلم افعل كذا فغدي حر قال ابو حنيفة رضي الله
انه على الفور فان لم يفعل المخوف عليه على اثر فعله حت في عيینه وان كان قال

د

ثم لم افعل كذا فهو على الابد وقال ابو يوسف كلاماً على الفور وقال
محمد اذا قال لعبد ان تحت فلم اضربك فانت حرة على الفور ولو وهب السكران امرأته
دبراً فقالت انت تسترد ذلك متى اذا صحوت فقال ان استرددت ذلك منك
فانت طالق مسترده منها من ساعته وهو سكران لم تحت ويكون عيینه جواباً لطلبها
ولو حلف الرجل غصمه انه لا يخرج من البيت الا بآذنه بقضاه الدين ثم خرج بغير اذنه لم
حت والحلف انما يكون سماً الله كلها كوله والله وبالله وبالله والرجل من احم العالم
والفساد زو غير ذلك من اسمائه تعالى وكذلك اذا حلف بصفة من صفات ذاته
كعزم الله وعظمته وجلاله وكبريائه وكذلك اذا قال وقدر الله وقوته واراد به
وفشسته وامانة الله في طامر الرواية وقال ابو يوسف والشافعي لا يكون
يميناً وبه اخذ الطحاوي ولو قال وعلم الله وكلامه ورحمته لا يكون يميناً الا ان ينوي
به اليمين ولو قال وحق الله لا افعل كذا لا يكون يميناً في طامر الرواية الا ان ينوي
وان قال والحق لا افعل كذا فهو يمين ولو قال بالقاسي يمينه حقا جناناً ثم اختلف
المشاخ فيه ولو قال حلفت بالله او اقسمت بالله فهو يمين بالاجماع ولو قال احلف
بالله او اقسم بالله او اشهد بالله فهو ذلك عندنا والشافعي لا يكون يميناً
الا بالنية لانه يصلح للحال ويصلح للاستقبال والصحيح قولنا لان من قال اشهد بالله
الله يريد به في الحال عادة ولو قال اشهد او احلف او اقسم لا افعل كذا في غير
ان يذكر المقسم به فهو يمين عندنا نوى ولم ينو وقال زفر ان نوى كون يميناً ولا
فلا وقال الشافعي لا يكون يميناً نوى ولم ينو ولو قال والله والله او قال والله
الرجل من احم فهو يمين واحد وان ادخل من الاسمين حرف عطف يكون ايماناً متعدد ذكر
في اجماع الكبار وهو الصحيح وان ذكر معه الخبر مكرراً مثل ان يقول والله لا افعل كذا
والله لا افعل كذا يتعدد الايمان لا ان يكون على الكلام الثاني الخبر من الاول فمكون يميناً
واحد وعلى هذا اليمين بالطلاق والعقاق ولو قال والله لا احم فلا نام قال في ذلك
المجلس اوت في مجلس اخر والله لا احم فلا ما قال لا مائة من الدار ثم قال لها بعد
ان دخلت هذه الدار فانت طالق او قال والله لا ادخل هذه الدار قال بعد ذلك والله
لا ادخل هذه الدار فان لم يكن له فيه فيما يمينان في لود خطها لزمته كفارة وان يقع طلقان

مطلبها

مطلبها

مطلبها

وان نوى الغليظ والشديد على نفسه فذلك وان نوى بالناية الاولى كانت مينا
واحدة الا انه لا يصدق في الطلاق قضاء ولو قال ان كنت فعلت كذا فانه يهوى
او يضرب او كان وهو متهم بالكذب اختلف المشايخ فيهم والصحيح انه لا يكفر ورواه الحاكم
الشهيد عن ابي يوسف رحمهما الله ولو قال ان طمت فلانا ما يهودي فقد كفر ولو قال
نعم الله ما فعلت كذا بقصد ليعا الكذب فلا روايه فيه واختلف المشايخ في ذلك
والصحيح انه لا يكفر وقيل ان كان عنده يكفر فقد كفر لان اختيار الكفر كفر وان كان
عنده انه لا يكفر لم يكفر ولو حلف باسم الله عليه السلام او بالملائكة او بالكعبة او
بالصلاة او بالصوم او بالبحر لا يكون يمينا **فصل** في اذا حث الخائف في عسفه
ولزمته الكفارة بعد ذلك وقت التكفير لا وقت الحث حتى لو كان وقت الحث
غنيا وقت التكفير فقير اجراه الصوم ولو كان على العكس لم يجز وتكلموا
في حد الفتي **فصل** بعضهم ان كان عنده اقل من قوت شهر اجراه الصوم وروي
عن ابي يوسف انه قال ان لم يكن له الا ثوب واحد وهو لا يسته وليس له دار يسكنها
ويريد ان يسأل الناس في قوته وله خادم واحد لم يجز الصوم وكذا لو كان عنده
من الطعام ما يبلغ الكفارة وليس له غيره او كان له من الدراهم والدنانير مقدار ما يشتري
بها ما يكفر عن يمينه اما لو كان عنده من الاواني مقدار الكفارة لا يجب عليه الا الصوم
وان كانت قيمته ذلك مقدار ما يكفر بها عن عسفه **فصل** في نوازل في الليث
وفي الاجناس ان كان عليه دين وفي يده مقدار ما يكفر به عن يمينه لم يجز الصوم
وفيه ايضا عن ابي يوسف ان كان له اقل من مائة درهم وعليه كفارة يمين اجراه التكفير
وعن محمد اذا كان له فضل من الكفارة ما يبلغ احدا لا شيئا للملاة لم يجز الصوم
فصل ابن مقبل ان كان عنده قوت يوم وليلة مقدار ما يطعم عشرة مساكين لم
يجز الصوم ولو صام عن كفارة يمينه وفي ماله طعام او عبيد قد نسيه ثم تذكر بعد
ذلك لم يجز الصوم بالاجتماع ولو اطعم عشرة مساكين في يوم طعاما واحدا واعطى
كل واحد مدام الطعام اجراه وكذلك لو غدا رجلا واحدا عشر من يوما وعشاء في
رمضان عشر من ليله ولو اطعم فقرا اهل الدمة اجراه وفقرا المسلمين افضل **فصل**
ابو يوسف لا يجوز اطعامه لاهل الدمة ولا يجوز صرفها الى من لا يدفع الزكاة اليه

مطلوب

وان اختار التكفير بالكسوة كسائر مسكينين يمين او ثوبا جامعيا كالمحفة والقميص والفتا
وان اكسا امرأة زادهما حمارا ولو كسا رجلا ستر او يلا لم يجز وانما يجوز اذا اكساه ما يستر
عورته وسائر بدنه **فصل** في طاهر الرواية وعن محمد رحمه الله اذا اكساه ما يستر
عورته وجوز الصلاة فيه جاز ودل الخلاف على العكس وفي بعض النسخ ولو اعطى ثوبا واحدا
لعشرة مساكين وهو يساوي عشرة ابواب لم يجز الا عند طاهر الدباس ولو كانت
قيمتها مثل طعام عشرة مساكين اجراه عن الطعام في قول طاهر حنيفة ومحمد وقال
ابو يوسف لم يجز ما لم ينوبه عن الطعام ولو اعطى مسكين عمامة سابغة اجراه في
رواية الحسن عن ابي حنيفة وروي عن ابي يوسف انه لم يجز وروي الخري عن محمد
والستر او بل لم يجز ولو كسا حمسة واطعم خمسة جاز فان كان الطعام اخص من
الكسوة يكون عن الطعام وان كانت الكسوة اخص من الطعام اجراه عند محمد وقال
ابو يوسف لم يجز الا بالنية ولو اختار التكفير بالتقوى عتق رقبة كالملة الرق فان كان
المكاتب بعض يدي المكاتب عتق ثم اعسقه وان عتق ما في بطن جاريته لم يجز وان
ولدت له بعد يوم ولو قال لعبد غير ان اشترت لك فانت حر عن كفارة في ستره
عتق عن الكفارة ولو قال له ان اشترت لك فانت حرم اشتره بنوي به عن طاهر مينة
لم يجز ولو كان له عبيد وعليه دين لم يجز الصوم ومن اصحابنا من قال ان لم يجز
لانه فقير ومن حلف على معصية مثل ان لا يصلي او لا يصوم فلا ما ولا يكلم اباه ينبغي ان
اي حكم اباه ويصلي ويعزم على ترك القتل وكفر عن يمينه فان ترك الصلاة ولم يكلم اباه وتل
فلا ما فهو عاص وعليه التوبة والاستغفار واما من جلا الله ولا كفارة عليه لانه لم يباش
المحلف عليه ومن حرم على نفسه شيئا لم يصر محرما عليه وهذا مثل قوله هذا
الطعام على حرام ويكون خالفا وان اكله حث في يمينه ولزمته الكفارة ولو قال
كل حلال على حرام فهو على الطعام والشراب الا ان ينوي غير ذلك وان نوى امراته فهو
عليها وعلى الطعام والشراب ولا يدين عن نصير رحمه الله انه كان يقول اذا قال
الرجل كل حل على حرام او حلال الله على حرام وله اربع نسوة يقع على كل واحدة منهن
طلقه وان لم يكن له امرأة كان يمينا ويجب عليه كفارة بمن كان ابو جحر بن يلى سعيد
واو جعفر رحمهم الله يقولان يقع به الطلاق ونوي او لم ينو **فصل** الفقيه وبه

مطلوب

وكل ما يمسك به حرام ولو امره بغيره
الا ان يمسك به حرام ولو امره بغيره
وكل ما يمسك به حرام ولو امره بغيره

ناخذ لان العادة في زماننا انهم يريدون به الطلاق وان غلبت فيه بشرط مثل ان
 يقول ان شئ الله من نفي الله على ان تصدق بكى فوجد الشرط فعليه الوفاء بفسخ النذر
 وروى عن كنه حقه انه رجع عن هذا قبل موته بسبعة ايام وقال اجراته عن
 ذلك كان بمن هو قول محمد وان نذرنا مطلقا بان قال الله على ان تصدق بالف دينار
 او قال الله على عشر حجج لزمه الوفاء بفسخ النذر ورواه واحد ولو قال الله على ان اصوم
 سنة ونحوها لزمه الوفاء بها ولا جزيه كان اليمين في كونه الرواية وفي رواية جزيه
 وقالوا ان ابا حنيفة رجع الى هذا القول وبه اخذ الشافعي رحمه الله ولو قال الله على
 ان اصوم رجب فصام شعبان عنه جازا عند ما خلا لمجرد ولو قال الله على
 ان تصدق بدينار في يوم كرى وعلى مساكين كرى فتصدق في يوم اخر على مساكين
 بل اذا جاز ذلك لوند من ان يصلي في يوم كرى او كان كرى في فصل قبل ذلك
 اليوم او في غيره كان لو قال على طعام مساكين ولا ينفذ له لزمه اطعام عشر مساكين
 بل مسكين نصف صاع ولو قال على صدقة ولم ينو شيئا تصدق ونصف صاع
فصل ولو جمع بين الشرطين عرف العطف لا يقع الطلاق الا بوجودهما وذلك
 مثل ان يقول لامرأة ان دخلت هذه الدار وهذه الدار فانت طالق ولستوى في ذلك
 بقدم الشرط وما خيره وتوسطه وان عطف بحرف الفاء بان قال ان دخلت هذه الدار
 ففقد الدار فانت طالق لم يطلو حتى يدخل الدار الاولى ولا في الثانية بعدهما والطلاق في
 بقدم الشرط وما خيره وتوسطه كالطلاق في العطف بالواو ولو عطف بحرف
 بان قال ان دخلت هذه الدار وهذه الدار ففقد الدار الاولى في الاخرى بعد
 ساعة او اكره لم يطلو ولو قال ان دخلت هذه الدار ودخلت هذه الدار او قال ان دخلت
 هذه الدار فدخلت هذه الدار او قال ان دخلت هذه الدار فدخلت هذه الدار ذلك
 مع اعادة الفعل لا يختلف الجواب في الفصول الثلاثة وان قال ان كنت
 مادام ابواك جيزت طالق فمات احدا بولها لم ينفذ وان خرجت امرأته
 الى الري سراً منه فقبضت اليه انك امرأة بالري وقال كل امرأة بالري هي طالق او جاز
 اليه امرأته فقبضت اليه احلف بالطلاق انه ليس لك امرأه غير هذه فاحلف اذا
 اجنبته لم يطلو في الوجهين جميعا عند ان سلام وهو قول ابو يوسف ويقع الطلاق

عند البصير وهو قول محمد وبه نأخذ ولو قال لامرأة انت طالق ان خرجت من هذه
 الدار الا بادي او بامرئ او بغيري او بغيري او قال بغيري او بغيري او بغيري او بغيري
 او بغيري على فخرجت بغير اذنه ورضاه او بغيره حث في هذا طه واليمين اقية فان فعلت بعد
 ذلك مثله طلق اخرى ولا بد من الادب والعلم في كل مرة مكررة ما اذا قال ان خرجت
 بغيري او بغيري طلقه او لا راكبه فخرجت بغير طلقه او خرجت راجله وان ذكر كنهه حتى خرج
 بغير اذنه طلق وان حلت اليمين فان خرجت بعد ذلك بغير اذنه لم تطلق وان اذن لها من واحد
 فقد برئت بيمينه وان عني بقوله الا بادي في صدق في العضا ولا بد من الادب في
 كل خروج وذلك ان عني بقوله الا بادي في ذلك حتى لو اذن لها مرة واحدة او خرجت بغير
 اذنه من برئت بيمينه وروى عن ابى يوسف انه لا بد من وهو الصحيح فان اذن لها بالخروج
 في قوله الا بادي في نفسها من الخروج صح نفيه حتى لو خرجت بعد ذلك بغير اذنه طلق
 بخلاف ما اذا انها في كل حث لا يصح ولا يقع الطلاق بخروجها وان اراد في قوله
 الا بادي ان يخرج في كل مرة ولا يقع الطلاق في حث في ذلك ان يقول لها طاشت
 الخروج فقد ادت لك او يقول لها ادت لك بالخروج ادا ادت لك الدار كله فان
 بها بعد ذلك نفياً عاماً فقد تروى عن محمد انه يصح نفيه وعن ابى يوسف لا يصح
 ولو قال الا بادي فلان مات فلان قبل الادب بطلت اليمين عند ما حلف الا في بوي
 وقوله الا ان ادن لك بمنزلة حتى عند عامه العلماء وقال القراه هو بمنزلة قوله الا بادي
 فان نوى به في كل من فصول ما نوى لانه شدد على نفسه فيما حثه لفظه ولو حلفت
 المرأة زوجها بعقوبتها فلا يخرج من الدار الا بادي فطلقها فلا او ايأنا وانقضت
 عدتها بخرجت بغير اذنه لم تعتق عدها ولو قال لها ان خرجت من البيت فانت
 طالق فخرجت لا صح الدار طلق ولو قال ان خرجت من الدار فانت طالق فمات في باب خرجت
 او من اي مكان خرجت حث في بيمينه ولو قال ان خرجت من باب هذه الدار فخرجت
 من باب قد حدث بعد العن حث وان خرجت من السطح او من فوق حايطة او من بفتحة
 الدار لم ينفذ وان قال ان خرجت من هذا الباب لم ينفذ ما لم يخرج من ذلك الباب
فصل وان حلف لا يسكن هذه الدار وهو خارج منها لم ينفذ حتى يسكنها
 بنفسه وسئل اهل اهل ان كان له اهل ومن متاعه مقدار ما شئت به وحقا به في

مطلبها

الاستمتاع وان حلف انه لا يسكنها وهو فيها لم يرد من المين حتى ينقل منها اهله
 وولده ومناعه ومن كان متاعه معه من الخدم وابن تقي من متاعه وتدا وبار حث
 في قول ان حنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف يعتبر ان ينقل اكر المتاع
 وقال سفيان بن عيينه يقول ما يقوم به كذا حذاه وهو حث وان لم ياحد في النقلة
 من ساعة مع القدر عليها حث في حنيفة ولو اخذ في النقلة من ساعة لم يحنث
 وان كان فيه قليل سكنى وان منع من النقلة مكرها لم يحنث وان كان فيها اياما قال
 محمد بن ابراهيم من ساعة وترك المتاع كله في الدار ومكث في طلب المنزل اياما فلم يجد
 منزلا يستأجره وكان يمكنه ان يخرج المتاع ويضعه خارج الدار لم يحنث ولذلك
 لو وجد منزلا جعل يقل متاعه بنفسه حتى مكث فيها سنة وهو لا يترك الاستقبال
 بالنقلة وكان قد استأجر من قبله في يوم واحد والمساكنة في الحائطة بالنفس
 والاهل والمتاع ولو حلف لا يسكنها وساكن في واحد في حجر من الدار لم يحنث
 وعنه يوسف ان كانت الدار صغيرة حث وان كانت كبيرة او كان خان فيه حجر لم يحنث
 وان قال لا اسكنها في هذه الدار فقسما هما وجعل بينهما حايطا وفتح كل واحد
 بابا في طائفة منها ففيه روايتان وان حلف لا يسكن في هذه البلدة فميمنه على
 سكناها بنفسه دون متاعه وان حلف لا يسكن فلا يملك في منزل واحد او
 او موضع لم يحنث حتى تقم معه في منزل واحد حنيفة مشروما يكره في
 عهد المفتي في علامه الميسر طه ان سافر الكالف لم ساكن فلان مع اهله حث في
 الى حنيفة خلا في يوسف وان حلف انه يذهب من هذه القرية فاخر الزهاب لم
 يحنث وان قال لا اسكنها فاخر الخروج حث وان قال لا اسكن هذه الدار
 ما دامت لفلا في خرج من ملكه جزا منها لم يحنث وان قال لا ادخل هذه الدار
 فدخلها لم يحنث فان خرج منها لم يحنث حث في حنيفة ذكر في المحيط
 وان دخلها مكرها او ناسيا حث وان حلف لا يدخل دار فلان او حانوته فدخل داره او
 دكانا يسكنها غير لم يحنث وان لم يسكنها غير حث ولو كان ترجلا في بيت واحد
 لحلف احدهما انه لا يرافقه صاحبه فعمل طعامه ان كان الكالف نوى هذا لم يحنث
 وان قال والله لا ارافقك فخرجك في السفر كان معه في محل او كان اكراما او

قمارهما واخذا فقد رافقه وحنث في حنيفة وان كان اكراما محتملا والمخير والحق
 فذكر في الاجابة **فصل في الادل والشرب**
 الادل ايصال ما ياتي منه المصنع الى جوفه سواء مضغه او لم مضغه والشرب ايصال
 ما لا ياتي منه المصنع الى جوفه عند الصوت مثل الماء والعسل المزوج وغير ذلك
 والدوق معروف طم الشيء نفسه وان حلف لا ياكل او لا يشرب فداق يضره سبيل الحث
 ولو حلف لا يدوق طعاما ولا شرابا وعنه الادل والشرب صدق ولا يحنث الدوق
 ولو حلف لا يدوق ما فمضمض للوضوء والعسل لم يحنث وان حلف لا ياكل طعاما فهو على
 الحسد والحم وما يוכל مع الخبز على سبيل الادام وان حلف لا ياكل طعاما فلا يحنث
 مع خبز نفسه لم يحنث وان حلف لا ياكل هذا اللبن كله مع الخبز حث وان شرب
 لبنه حث وان شرب لبنه او جذا او قطا كل منه لم يحنث وان احتلط اللبن المحفوظ عليه
 بلبن الحمر من حنيفة قال ابو يوسف ان كان مغلويا لم يحنث ولا حث محمد بن حنيفة
 وان كان المحفوظ عليه لبن الضان والاخر لبن المذرة والجواب كما قال ابو يوسف وان حلف لا
 ياكل من هذا اللحم شيئا فاكل من رقه لم يحنث الا ان سوي الرقة ايضا وان حلف لا ياكل
 رمانة او غنبا لم يحنث وشرب ماء فري نفسه لم يحنث وان بلغ الرمان او الغنم من غير
 ان مضغه حث وان حلف لا ياكل سكر اتمس سكر حتى يلبس لم يحنث وان حلف لا يشرب
 من هذا الخمر فصار خلا وشربه لم يحنث وان حلف لا يشرب من هذا القرات فشرب من غير
 احد منها حث وان حلف لا ياكل فاكهة ولا يبيعه له فهو على كل فاكهة ماء الرمان
 والعنب والرطب في قول في حنيفة ولا ياكلها فاكهة فان اكل منها حث وقيل
 بانه اخلاف زمان ولو حلف لا ياكل هذه الرمانة فاكلها الا حث لم يحنث
 وان حلف لا ياكل من هذا العنب فاكل من عصير او زبيب لم يحنث او لا يشرب او لا يلبس
 فاكل وشرب او لبس قال عنيث باليمن غير لم يصدق وحنث وان قال
 لا اكل طعاما او لا اشرب شيئا او لا لبس ثوبا قال عنيث به غير صدق ولا يحنث
 عليه وان حلف لا ياكل ادا ما فاكل خبزا مع الخل او مع الزيت او ما يصطنع بالخبز
 حث بالاجماع وان اكل معه عنب او فاكهة او بقلة لم يحنث في قوله وان اكل
 جينا او حما او شوا او يضا لم يحنث في قول في حنيفة وانى يوسف وكل شيء

وان حلف لا ياكل
 من هذا الخمر فصار
 خلا وشربه لم يحنث

د ان اوله بليس ثوبه اوله ياكل طعامه اوله يشرب شرابه قال ذلك عن ملكه ثم
فعله لم يحنث بالاجماع وان فعله في ملكه حنث سواء كان في ملكه يوم حلف او لم يكن
في كاهن الرواية وعن محمد بن عيسى بن يوسف في ما يملكه عند الممنون لا ينال ما حدث
بعدها وعن يوسف ما يستدام فيه الملك ويجدد ساعة فساعة كالدار والعبد
والثوب فيمنه على ما يملكه عند الممنون وما يحدث حالا فلا كالطعام والشراب فهو
على ما يملكه يوم الفعل وفي الجاهل الصغير الشهيد في الدار بشرط وجودها في ملكه
يوم الحلف ودوامها في يوم الحنث في قول يونس بن يوسف ولو حلف بكلمة عبدا فلا
فكلم عبدا المضاربة وفيه ربح او ليس فيه ربح لم يحنث في قولهم وان سار الى المحل
عليه بان قال لا ادخل دار فلان من اوله اتم عبده هذا اولى ارب ذابته من
فعل المحلوف عليه بعد ما زال ذلك عن ملكه لم يحنث عند ما الا ان ينع دار بعينها
وقال محمد بن حنث الا ان ينع ما دام ملكا له وان حلف لا يدخل دار فلان قد دخل دارا
هو ساكنها حنث سواء كانت ملكه او غاربه عنده او مستأجرة له وقال ابو العباس
لو حلف لا يدخل دار فلان وله دار غله فان يمينه تقع على التي يسكنها ان لم يقد
كلام يدخل دار الغله وغيرها ولو حلف لا يحلم روجه فلان هذه اوصد بيقه هذا
فرالت الرواية وبطلت الصداقة م كله حنث بالاجماع وان قال الله
لا اهل امراه فلان ولا يمينه له وكلق فلان امراه كات له لم يحنث عند ان يحنث
خلفا لمحمد وان لم يكن له امراه ولا صدق من تزوج امراه واخذ صدقا فكله ذكر في
الريادات انه لم يحنث عند محمد وان حلف لا يحلم امراه فلم يمينه لم يحنث
وان حلف لا يزوج امراه فزوج صبيه حنث وان حلف لا يشتري امراه فاشترى
صغير لم يحنث وان قال لا مراة ان كلمت اولافان طالق وقالت المرأة ان
كلمت اوله فبعدي حرم كلها الزوج لم يحنث وان حلف لا يحلم فلانا فسلم وهو منهم
حنث وان قصدت القوم دون صدق فيما بينه وبين الله تعالى ولو سلم
في الصلاة والمحلوف عليه مع ان كان في يمينه لا يحنث سواء كان اما ما ومقدما
وان كان في بيان اخلف المشايخ فيه وقال محمد رحمه الله ان كان مقتديا
حنث في الاحوال كلها لانه يخرج من الصلاة بسلام الامام عنده وان حلف انه لا

يعوم

ينام حتى يقرأ اكي فنام وادخل الحنث عن يمينه يوسف وعند ما حنث وان حلف
بملكه حينما اوزمانا والحنث والزمان فهو على ما نوى فليلا كان او كيرا وان لم يكن له يمين
فهو على سبته اشرع عند ان يحنث عنه وعن يوسف لا يدن في القضاء فيما دون سبته
اشرع في الوحيين وان الله لا اكله الدر معر او منكر فهو على ما نوى وان لم
يكن له يمينه في المعرف يقع على الابد ذكر في الجاهل الكبير وهو الصحيح وفي المنكر يقع على
سبته اشرع عند ما وقال ابو حنيفة لا ادري ما الدر لكن منكر او توقف
ابو حنيفة رضي الله عنه في ما في مسائل احداها هذه وفي ان الملايكة افضل امر الانبياء
وفي اطفال المشركين وفي الحنث المشكل ووقت الحنث في الحلب متى يصير معلما
وفي الجلاله متى يطيب كفا وفي سواد الحمار والتوقف عن يمين حنيفة في هذه المسائل
من نصايه معرفته وعابه ورعه في الدين ولو لاح له وجه على حكمها وللقاه الفاس
منه بالسبع والطاعة كما تلقوا منه سائر الاحكام واقدوا به وما من احد من
الفاسطاط طبا العلوم كلها كما نطق به الكتاب العزيز بقوله تعالى وما او تيم من العلم
الا قليلا ولا نهدا من سيرة الانبياء عليهم السلام الا ترى ان النبي عليه السلام جبل
عن افضل القبايع فقال لا ادري حتى يخط حبل عليه السلام فاخبر بان افضل
البقاع المساجد ولذلك سئل عن اولاد المشركين فقال الله ورسوله اعلم بما كانوا
يعملون وغير ذلك مما توقف عليه صلوات الله وسلامه وان حلف بكلمة الدهور
والسنين والارمنه والا حايين والجمع والشهور والايام فهو على عشر من كل صنف
عند ابو حنيفة رضي الله عنه وقال في الشهور على اني عشر شهر وفي الايام سبعة
ايام وفي السنين والدهور والجمع على جميع العمر وان حلف لا يحلم سنين او جمعا او
شهورا او احيانا او اياما منه فهو على ما من كل صنف بالاجماع وان حلف في غير يوم الجمعة
في قوله لا اكله الجمعة او الجمع او جمعا لم يحنث وعن يوسف انه يدخل ما بين الجمع
كلما دخل الليالي في الايام وان حلف لا يحلم اياما حرم فهو على عشر ايام عند
ابو حنيفة وعند ما على سبعة ايام وان حلف لا يحلم يوما ولا يومين فهو على ايام
عند ابو يوسف وعلى يومين عند محمد وان حلف لا يحلم اليوم او الشهر او السنة فهو على
بقية اليوم والشهر والسنة وان قال قبل طلوع الفجر والله لا اكله يوما فهو على غروب

الشهر وان قال ذلك بعد طلوع الفجر فهو على يوم كامل من الغد لا حينما حلف ويدخل
 الليلة في اليمين وان حلف لا يجله ليله وقد مضى بعض الليل فهو من حين ما حلف لا
 مثل ذلك الوقت من الغد وان حلف لا يجله يوما فهو على ايامين يوما وان حلف لا يجله
 اول الشهر فهو الى ما دون النصف وان قال في آخر الشهر فهو بعد خمسة عشر يوما
 وان قال الى الحصاد فهو الى اول الحصاد وان قال ليلا قدوم الحاج فهو الى اول القادسية
 وان قال الى اشتاء فهو الى وقت لبس الناس الحشوة والفراتة السبل الذي حلف فيه
 وان قال الى آخر الشتاء فهو الى اخر ما القوها وقيل في الشتاء لا حين ما يوقدون
 النار في البيوت الشتوية وفي الصيف في البيوت الصيفية والربيع هو اخر
 الشتاء وان حلف لا يجله ليله العدم وهو نصف رمضان فهو الى آخر الليلة من
 شهر رمضان من السنة القابلة في قول الى حنيفة وقول الى نصف رمضان من
 السنة القابلة قال المقيي به اذا كان الحالف فيها عالما بما جلف العالما
 ما ان كان من العوام فهو الى السابع والعشرين من رمضان من السنة **فصل**
 ولو حلف لا يكذب هذا القلم فكسره من الموضع الذي سراه به براه ما نيا فكسبه لم يحنث
 وكذا لو حلف لا يستعمل هذا المقص او هذا السيف او هذه السكن فكسرها
 ثم عاد بها ما نيا لم يحنث وان زرع سببا المقص ونصاب السكن فجعل مكانه مسماوا
 اخر او نصابا اخر حنث وكذلك لو كان حنثا ففتقه او قيصا وجهه ففتقها ثم اعادها
 ولو فوق القيص وجعله وجهه محشيه لم يحنث وكذلك لو حلف المراه انها لا تلبس من
 المحففة فحاطت جانبيها وجعلت لها جنبيا فلبستها **قوله** ومن حلف لا يجلس
 على سرور يريد به هذا السرور ولهذا قال فجعل فوقه سرورا اخر اذا لا يتصور اخر من
 غير ان يستيقه مثله وعلى هذا قوله لا ينام على فراش فجعل فوقه فراشا اخر **قوله**
 وان حلف لا يتيمه ان استطاع فهذا على استطاعة الصحة دون القدرة والاستطاعة
 على نوعين استطاعة من جهة القضاء والقدرة واستطاعة من جهة السلامة وانقضاء
 الموانع فان بوى الاستطاعة من جهة القضاء والقدرة ولم يات له يحنث وان بوى
 الاستطاعة من جهة السلامة ولم يكر له يحنث فلم يمرض ولم يمنعه السلطان حتى فاتة المحل
 عليه حنث في يمينه **قوله** والوجود زوفا او بنهرجه والرفوف دراهم معشوة

شهر
 مكره
 مكره
 مكره

والبهرجه ما ضرب من الدراهم في غير دار الضرب وفي غير دار السلطان والستوقه
 صفر موم بالفضة والسبب ابو جعفر رحمه الله الرفوف ما ريفه السلطان في البهرجه
 ما بهرجه التجار والستوقه فارسي معرب ولو حلف لا ياخذ منه الدين الذي له عليه
 فاخذ حنطه مكانه حنث وان حلف لا يسرى فلا يافواه في الرجاء او من وراءه

كتاب الدعوى

اختلف المشايخ رحمهم الله في حد المدعي والمدعى عليه قال بعضهم المدعي
 من لا يجز على الخصومة اذا تركها والمدعى عليه من يجز عليها وهو المدعى عليه وبعضهم
 المدعي كل من ادعى باطنا او ظاهرا والمدعى عليه كل من ادعى ظاهرا او قرا او شي على
 كما هو عليه وقال بعضهم ايها النكر فالأخر مدعي وقال بعضهم كل من
 شهد بما في يد غيره لنفسه فهو مدعي وكل من شهد بما في يده لنفسه فهو منكرا
 وكل من شهد بما في يد غيره فهو شاهد وكل من شهد بما في يده لنفسه فهو مدعي
 واحد وان لا راعم فان كان كل واحد منهما لم يترك الدعوى لا يتركه الا في كل واحد
 منهما مدعي ومدعى عليه وذلك مثل ان يدعي احدى ما انه اشترى منه من
 محشيه وادعى الاخر انه باعها منه بالف وكلف كل واحد منهما اقامه البينه فاذا
 عجزا عنها تحادفا وفتح البيع فان المدعي في يمينه حاضر وطلب من خصمه لم
 يستحلف عند ان حنفته خلا فلا في يمينه ولا رواية عن محمد وان قال في يمينه
 غايه فحلفه فان حلف حنث ما لبيته خلفه بالاجماع فان حضر يمينه بعد ما حلفه
 قبلت يمينه وان كان قال لا يمينه في دعوى خلفه الحاكم بما لبيته لم يقبل عنه
 الى حنيفة ذكره في ادب القاضي حسن زناد وذكره في شرح الطحاوي انها تقبل
 وكذا اذا قال كل شاهد حاضر فهو زور ويحلف في رواية الحسن بن محمد
 رحمه الله لا تقبل شتمه فاذا اراد المدعي ان يحلف خصمه حلفه القاضي على حضوره ان كان
 في قول الى حنيفة ومحمد ولا يحلفه على حضوره دعوى المدعي وقال ابو يوسف
 حلفه على حضوره دعواه لا على حضوره ان كان الا ان تعرض للمكسر ليشي بوجب تخليفه عليه

وفي المسودات
 الدعوى بين الطالح والصالح
 فالمدعي على الصالح وان كان
 مدعى وقوله عم البينه
 للمدعي واليمين على من انكر
 حلفه فيما اذا كانت الدعوى
 بين الصالحين لا لا
 البينه متلفه النفس
 والدين ولا يجوز لمن
 تلف نفسه او دينه
 والطالح لا يحلف به الا
 النفس والدين والقول
 في الدعوى بين الصالحين
 يكون صادقا لا غير
 حتى يثبت بحسن الكثرة
 على القاضي لا حلف
 الطالح والناكر والقول
 في الدعوى بين الصالحين
 يكون صادقا لا غير
 حتى يثبت بحسن الكثرة
 على القاضي لا حلف
 الطالح والناكر والقول
 في الدعوى بين الصالحين
 يكون صادقا لا غير
 حتى يثبت بحسن الكثرة
 على القاضي لا حلف

باعت ملك الغيرة وسلم ثم
ادعى المال الى رجلين
وادعى المستر الاجانة عليه ونيانه اذا ادعى وديعه عند رجل او قرضا او سبعا او غضبا وانكر صاحبه

واقاما البينة فبينة كان عند حلفه بالله ليس له عليك هذا المال الذي يدعيه ولا شيء منه ولا بد له ولا بد
المستر او لا يملكه جزئ منه وعندنا يوسف حلفه بالله ما اودعه عندك ولا باعه منك ولا اقرضك
ادعى عليه دارا له بالها اياه ولا عصبته منه فان قال المنكر انها للقاضي قد قرض الانسان ويودع ثم
منع منه قسيس شئ يسترده منه وبيته ونفسه البيع برضاه فاذا قرض مثل هذا حلفه على صوته ان كان
وادعى اخرا له وقف ولو ادعى عينا ارضا غير محدودة لم يصح حتى يحضر الحاكم عندهما ويسمع الدعوى على عينيها
عليه سجلا واقاما بينة وشهد اليها الشهود بالشهادة اما في الميقات التي يتعذر احضارها كالراحه والا
فبينة مدعى البيع او قد ذكر القدر الذي ان صحبنا المتقدمين لم يذكرها فيها شيئا وكان شيوخنا يقولون
وان ذكر الواقعي ان شاحض اليها وان شاحض اليها امين شمس القاضي اذ التزم المنكر قال ابو نعيم
بعينه فبينة حلفه بالله الذي لا اله الا هو ولا يزيد عليها فان قصمه حلفه بالله الذي لا اله الا هو
عالم الغيب والسموات وهو الرحمن الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية الذي
يعلم ما بينه الا عين وما تخفى الصدور وهذا معنى قوله وبوكه بذكر او صافه وذكر
ادعى عليه فبينة ابو الحسن الكرخي عن اصحابنا جميعا ان لليمن على من حلف ان كان مظلوما وعلى من
محدوه وضئ له المستحلف ان ظالم وهذا صحيح فاما اذا حلف على امر ماض اما اذا حلف على امر
وقد قصد منه ذنوب معنى فهو على من حلف لا على من حلف لانه المستحلف لانه العاقد
اليمين في ذنوب القاضي حسن ان ادعى على رجل حقا فادان حلفه الطالب والمطلوب
مظلوم قد كان اقرضه مالا ثم قضاؤه وقد جاء يدعي عليه انه اقرضه مالا ينبغي للقاضي
ان يحلفه بالله ماله فله هذا المال الذي يدعيه ولا اقل منه ولا يحلفه بالله ما
اقرضه فان رضى القاضي الا يحلفه بالله ما اقرضه هذا المال الذي يدعي وهو يعلم انه
قضاؤه فهو في سعة ان ينوي يمينه انه ما اقرضه في هذا اليوم لانه مظلوم وان
كان ظالما لا يستعد ان يحلف وينوي بومه ذلك فان حلف ونوي بومه كان
اثما ويمينه غموس ولا يوبه له منها الا ان يودي المال ويستغفر الله تعالى وتوب اليه وامن
بلا الله ان شاعف له وان شاعف به ولو ادعى على رجل دعاوي متفرقة من الدرامم
والدنانير والمنازل والضياع قال نصير رحمه الله ليس ان يحلف
كل شئ ولكن جمع الدعاوي كلها وحلفه يمين واحد ولورفت المرأة زوجها الى القاضي

د

وحلف الزوج النكاح حلفه القاضي ان كانت امراتك هذا حلفه يقول وقتها
هكذا روي عن ابي يوسف وحلف من ابوبه وقتها بعضهم يقول له القاضي
ان كانت امراتك فني طالق فنقول الزوج نعم وروي عن ابي يوسف مثله ولا رد
اليمين على المدعي صورته ان يقول المدعي عليه المدعي حلف على صدق دعواي بخدما
يديه وهذا لا يصح عندنا خلافا للشافعي رحمه الله فان فعل ذلك فهو باطل ودعواه
محالها وكذلك انكار المنكر ولو اضطررنا على انه ان حلف المدعي عليه فهو بري من المال
فهو باطل ودعواه محالها وان قال المدعي عليه لا انكر ولا اقر لك فهذا صوته الا
وقال بعضهم هذا اقرار منه لانه قال لا انكر وان حلف الحق وحلف عليه او كان
مقر الحق لودعي اليه حقه وظف من ماله من حلف ذلك الحق وصفتها او اذون منه صفه
اخذ منه شرا على اي وجه كان او اخذ جمر بطريق الغصب والوديعة والعارية
وغير ذلك فتكره اياه وحلف عليه ويستثنى في يمينه وقيل على قول في حقيقته
لا تحتاج الى الاستئذان لان اليمين عندنا على صوته ان كان ولا اخذ الدرامم بالدنانير
ولا ايجد بالردى وياخذ الردى عن الجنياد وان كان حقه مما ليس له مثل ان كان في يد
ليس له ان اخذ غير وان هلك عند كاله ان اخذ منه من الدرامم والدنانير مقدار يمينه
وليس له ان اخذ منه عروضا وغير ذلك وان كان من ذوات الامثال كان له ان اخذ مثله
وقال الشافعي رحمه الله له ان اخذ الدرامم عن الدنانير والدنانير عن الدرامم
ولا ماخذ اكثر من قيمته ما عليه ولا ينبغي للقاضي ان يقضي على المنكر قبل ان يعرض عليه
اليمين فان فعل ذلك جاز وان عرض عليه اليمين فلا يثبت عليه حق المدعي حتى يتصل به
الحكم والعرض ان يقول ثلاث مرات اتحلف والا قضيت عليك بما ادعاه فاذا ثبت
الحق بيمينه او اقراره لا ينال الحاكم هل هو ملق اذ رضى على الا يفاام لا وانما يامر بدفع ما
عليه وان عيده الى مجلسه ثانيا حبسه وان كان ملتا خله في الحبس حتى توفي ما عليه
فان كان معتبرا وهو مقر بعينه لا يحسن الحاكم وان ادعى بانه وهو منكر
فالقول قول المدعي في بدل كل مال حصل في يده كمن البيع وتمن القرض والقول قول
المنكر في بدل كل ما ليس بمال كالمهر والتمالة وقد ذكرنا ما في كتاب الحجر هذا
اذا رفع الحاكم اول مرة وان رفع اليه غير مرة وظهر عندنا مما حلفه حبسه في اول

مطلبها
من ينظر هذا المقام
مكون من الغافلين

مطلبها

مسألة

الوجه انه ان ثبت عليه الحق بالبينه وان كان المدعى عليه اخر من اراد ان يحلفه
له الحاكم عليك عهد الله وميثاقه فيشربنهم ولا يحلفه بالله **قوله** ولا يقبل بينه
صاحب اليد في الملك المطلق والملك المطلق ان يدعي ان هذا ملكه ولا يرد عليه فان
قال اشترته او ورثته لا يكون دعوى مطلقا **قوله** واذا ادعى ان
عيها في يد اخر كل واحد منهما يزعم انها له وافاها البينة قضى لها بينهما نصفان بريد
انها ادعيها مطلقا ولا يارخ لهما او كان يارخها واحدا ودعواها دعوى
ملك مطلق او مقيد كالارث والشرى وغير ذلك فان كانت بينه احداهما سبق
تاريخها فهي له في الوجهين جميعا في قولنا في حيفه والى مستفاد اخر وفي قوله الاول
وهو قول محمد بن ميمون فان ارخ احداهما ولم يورخ الاخر فهي بينهما نصفان عندنا في
ولا عبر للتاريخ **وقال** ابو يوسف مولى لمن ارخ **وقال** محمد بن ميمون لمن لم يورخ
وان كانت العين في يد احداهما فهي للخارج الا ان يدكر امارحا وبارخ صاحب اليد سبق
فيكون اولى من الخارج فلن ارخ احداهما ولم يورخ الاخر فعندنا في حيفه الخارج اولى
وعندنا في يوسف صاحب التاريخ اولى **وقال** محمد بن ميمون لمن لم يورخ وان كانت
العين في يد احداهما فهي للخارج الا ان يدكر امارحا وبارخ صاحب اليد سبق فيكون
اولى من الخارج فان ارخ احداهما ولم يورخ الاخر فعندنا في حيفه الخارج اولى وعند
ابي يوسف صاحب التاريخ اولى **وقال** محمد بن ميمون لمن لم يورخ وان كانت في
ايديهما فالسبق منهما ماريحا اولى فان ارخ احداهما ولم يورخ الاخر كانت بينهما نصفين
عندنا في حيفه **وقال** محمد بن ميمون لمن لم يورخ اولى **وقال** ابو يوسف الذي
ارخ اولى وان ادعيها ميراثا او احد منهما يزعم انه ورثه من ابيه والمال في
يد الثالث فان كان يارخها واحدا ولم يورخ لهما يارخ هو بينهما وان ارخا وبارخ
احدهما سبق فهو له عندهما **وقال** محمد بن ميمون لو ارخ احداهما ولم
يورخ الاخر كان بينهما بالاجماع وان كان في يد احداهما فهو للخارج الا ان يكون
صاحب اليد سبقا يارخا فيكون موارا في عندهما **وقال** محمد بن ميمون في حيفه بينهما
وان ادعى الشراء والمال في يد الثالث ان ادعى كل واحد ان اشتراه من صاحب اليد
وافاها على ذلك بينه وتاريخهما واحدا ولا يارخ لهما فهو بينهما وعلى كل واحد منهما

مضف التمر ولهما الخيار فان ارخا واحدا التمر واخرا والاخر لا خذ ان قبل
القضا فله ان يارخ جميعه ولا خيار له وان كان بعدا لعضا ان يارخ حصته وان
شأ تركه ويقبل شهادة الشهود بالعقد المبرور وان ادعيها الشري من غير صاحب
اليدهما لم يشهد على الملك والعقد لم يقبل شهادتهما فان شهدا بذلك ولا يارخ
لهما او ذكر امارحا فهو بينهما وان كان احد المارخين سبق فهو بينهما اولى بالاعتبار
وان ارخ احداهما فهو له وان كان في يد احداهما فهو اولى سواء ارخ الاخر او لم يورخ
وذكر في حيفه الدعوى لو كان رجل وامراة في يد ايدتهما اولا فلهما المراه بينه
ان الدار لها والرجل عندها وافاها الرجل بينه ان الدار له والمراه زوجته ووجهاء
على الف درهم وسلمها اليها ولم يبق بينه بانه حرافة بينه بينه المراه والدار والعبد
لها ولا نكاح بينهما ولو افام بينه انه حرافة اصل والمسئلة حالها فهي زوجته وهو حر
والدار لها لان المراه والدار في يد الزوج فصارتا بينهما نصفان في النكاح وانما
اختلفا في دار في ايديهما فنقض لها المراه لانها خارجة وهو قيس قول في حيفه
وقال محمد بن ميمون في رجل بينه انه حرافة الدار لها ومي امراته وان افام بينه ان
الدار له والمراه امته وافاها المراه بينه ان الدار دارها والرجل عبيد لها الدار
نصفان ان كانا خارجين وان كانت في يد احداهما تركت في يد من في يد وتاريخها
البينتان ولا يقضى بوق احداهما كبرى ذوق في نوادر من مجامع وذكر في الاصل
اذا ادعى رجل نكاح امراه وافام على ذلك بينه وافاها بينه انها امراته وانه
اياها تزوج فالبينه بينه الزوج صدقته المراه او كذبت وان ادعت المراه التي ادعى
عليها النكاح انه تزوج اخا فلاه وانها امراه ومي غايبه والرجل ينكر ويقول
ما مي زوجته فان القاضى حكم بزوجته الحاضر في قولنا في حيفه **وقال** ابو يوسف لا امر
فان حضرت الغايبه وافاها بينه على ما ادعت اخا قضى بنكاحها وورق من الحاضر
والزوج وان انكرت قبلت بينه الزوج على الحاضر استخسانا ولو افام الحاضر
بينه على اقرار مدعي النكاح انه اقربان اخا امراه فقد ذكر في نوادر من سماعة
انه يقبل بينتها وينظر بينه الزوج ولو افام بينه انه من امها وابنتها بشهو
قبلت بينتها ولو افام بينه انه تزوج ابنتها ومي غايبه لم يقبل وورق بينهما

بان الحق في المسئس هو تعالى حتى لو حضرت وقالت ما مسني لا يقبل قولها وفي الزوج
 حق الاذمي حتى لو حضرت وانكرت النكاح كان القول قولها ولو اقام بينه على امرأة
 انه تزوجها واما متابعه المرأة بينه على انه تزوجها ان لم يدخل بواحدة منهما
 بينه الزوج وان دخل بها ففرق بينهما وان دخل باحدة منهما ان كانت المدخول بها البنت
 فالبينة بينه البنت **قوله** وان اقام كل واحد منهما بينه على الشراء من آخر وذكر
 تاريخا يزيد به ادعى احدهما الشراء من زيد وادعى الآخر الشراء من عمرو وقار
 سوا **قوله** فان اقام الخارج وصاحب اليد البينة على التناج فصاحب اليد اولى
 يزيد به انهما لم يذكر المارح او ذكر المارح واحدا ولو ادعى الخارج ان التناج
 واما على ذلك بينه فهو بينهما والشهادة بالتناج ان تشهد بان هذا كان يتبع من
 الماتة ولا يشترط ادا الشهادة على الولادة فان ذكر المارح فهو من افعه سن الدابة
 وان اشكل بينهما كانت منهما وان خالف المارحين جميعا هكذا ذكر في الاصل
 وقال الحاكم ايجل في رواية الى اللبث اذا كان سن الدابة على غير وفين لم
 يقبل بينه احدهما وهو الصحيح لان السن كدهما جميعا ولو تنازعا في ولد واما كل
 واحد منهما بينه انه ابنه من وقت كذا واشل سن الولد قال ابو حنيفة رضي الله
 عنه انه ابن ابنتهما مارتخا وقال هو ابنتهما وان وافق سنه احد المارحين كان اولى من
 الآخر **قوله** وكل سبب في الملك لا يتكرر فهد الذي ذكر مثل الثوب المنسوج من
 القطن والخواوي الى لو شرت لا تعود كما كانت مثل الفاني الحجر والحشب وغير ذلك
 والذي يتكرر من بعد اخري كالثوب المنسوج من الشعر والمرعزي والحزوان
 اشكل انه يتكرر ولا قضيه للخارج في قول محمد بن كدي ذكره القدوري وذكر في
 اخبار هذا قول اني حنيفة وكل ما يصنع من الذهب والفضة والحديد والصفوان
 وغير ذلك فانه يتكرر ولا يكون منسوخا وان كان سيفا او سكيا لا ينطبق
 الا مرة واحدة فهو كالشاج وان كان حليا قضيه للخارج لان الحلي يصاغ مرة بعد
 اخري والمحجوب كلها مثل الخطه والشعير والقطن والكتان وغير ذلك من
 المحجوب اذا اثارها في كل واحد يدعي انها له زرعها في ارضه فهي للخارج لا يها قد
 يوجد من الارض مع التراب فتزرع مع اخري كانت من حيلة مديكره وان

الام فالبينه من وجه
 ايضا وكانت المدخول
 بها صح

كانت دار في يد رجل ادعاهما ابنان احدهما جميعها والاخر نصفها واما ما على ذلك
 بينه فخذ في حنيفة رحمه الله بقسم الدارين بينهما ارباعا بطريق المنازعة فصاحب
 النصف في تنازع صاحب الكل في النصف فيسلم له ذلك وصاحب الكل تنازع صاحب النصف
 فيما يدعيه فيقسم بينهما نصفان فيسلم فحصل المدعي النصف ربعها والمدعي الكل ثلاثة
 ارباعها وقال ابو يوسف ومحمد يقسم الدارين بينهما ارباعا بطريق القول والمضاربة
 فمدعي النصف يدعي ثلثا من سهمين ومدعي الكل يدعي السهمين جميعا فيكون بينهما على قدر
 ثلثهما وان كانت الدار في ايدهما سلم جميعها لمدعي الكل لان كل واحد منهما لما كان في
 نصف الدار وكل واحد خارج فاما يسكنه صاحبها ولا منازعة لمدعي النصف
 فاما يسكنه مدعي الكل فيسلم له ذلك لا على وجه القضا ومدعي الكل تنازع مدعي النصف
 فاما يسكنه فاستوت منازعتهم فيه فيقضي لمدعي الكل لانه خارج وبينه اولى
 وان كانت الدار في يد رجل وادعى الخارج انها له منذ سنتين واما على ذلك بينه
 وادعى صاحب اليد انها في يده منذ ثلاث سنين فاقرب على ذلك بينه قضى لها من
 في يده هكذا رواه ابو يوسف عن لي حنيفة وقال في الاصل اقصى بالخارج
 قال القدوري هذا هو الصحيح وان كانت الدار في يد رجل وادعى اخر انه اشتراها
 من فلان بما به ذرهم وهو مملوكا وقد انقضت اقرار فلانا الاخر وهما له ومضاه
 منه وهو مملوكا فمضت بينهما نصفان وان كان معهما اخر وادعى ميراثا عن ابيه
 واما على ذلك بينه وادعى اخر صدقة وقضا من رجل اخر واما عليه بينه فالدائرهم
 ارباعا فان ادعوا من رجل واحد قضى لها المدعي الشراء ولو ادعى دارا في يد رجل فخذ
 صاحب اليد واما عليه بينه فالدار بينهما ارباعا فان ادعوا من رجل واحد قضى لها
 انها كانت في يده امس لم يقض له هذه البينة في الرواية المشهورة وعن لي يوسف انه
 انه يقضي له له وان اقر بذلك صاحب اليد او قامت على اقراره بينه بانها كانت عنده
 فهي للمدعي ولو شهد الشهود بانها كانت لايه قال اصحابنا رحمهم الله لم يقبل
 شهادتهم فان شهدوا بانها كانت في يده الى اوقات قبلت شهادتهم وقضى له له
 وعلى هذا اذا اقر بها ميراثا وان شهدوا بانها كانت لايه لم يقبل عندهما وقال
 ابو يوسف قبلت شهادتهم وان اقر به صاحب اليد او قامت البينة على اقرار

بالاجماع وان شهدوا بانها كانت بغيره امين واخذها منه هذا وعصها منه او
احدها اياه ووصلت اليه من بين قضى بها الخارج وان ادعى احدهما هبة في الدائنة
والاخر صدقه فاما سوا وان ادعى في شئ يحتمل نفسه فقد قال بعض اصحابنا
لا يقضي به لواحد منهما في قول ابي حنيفة رضي الله عنه لان هبة الواحد من اثنين لا يصح
عنده وقال بعضهم لا فرق من ما يحتمل نفسه ومن ما لا يحتمل ولو ادعى رجل ان
شيئا في يدك فاقض صاحب اليد بانه لا حد بينهما كان ذلك قبل الركنه وسماع
البينة دفع اليه وان كان بعد سماع الركنه قيل ان يقران ويدفع الى المقر له ويجعل يده بيد
المقرحى لو زويت بينهما فبقي بينهما وان اقر به فادنا رعا في دابه احدها راكبها
والاخر رد يده خلف الستور في المراكب في قول ابي يوسف رواه المعلى عنه وان
كانا في الستور فبقي بينهما ولو ادعى اثنان بايضا ولا حد بينهما عليه جردع او جردعان
والاخر عليه عسرة اجدعة فهو لصاحب العسرة والاخر عليه عسرة موضع جردعه
وذريعة الاصل ان لكل واحد ما جرت جردعه والقياس ان يكون بينهما نصيبان
ولا غير لكثرة الجردوع كقوله في يد رجل وطرفة في يدا اخر ولو ادعى عبدان في يد
رجل وانكر صاحب اليد وصدقه العبد فالقول قول صاحب اليد ولا عبرة
لصدوق العبد وان قال اما حرف القول قوله وان كان العبد صغيرا في يد
رجل ادعى انه عبد مكره فقال الماخر فهو عبد الذي في يده **فصل** في
الاصول في اقسام الزوج والزوج بينه على التزوج ولا يعلم عدد الورثة دفع الى
غيره الزوج الربع وفي الزوج الممنوع له نصفه الا حد وروى عن محمد في رواية الاصول
ان للزوج النصف وللزوجة الربع وزوي الحسن عن ابي حنيفة ان الزوجه ربع المحسن
وقال الحسن البصري للزوج المحسن وللزوجة ربع التسع وزوي في رواية عن ابي حنيفة
مثله وفي رواية ربع الممنوع لو عرت المرأة قطن غيرهما فقال صاحب القطن
فقال صاحب القطن عزليته باد في العزلت وقالت هي عزليته بغير ادراك
والعزل في ذلك على مثل قطنك والقول قول صاحب القطن هكذا في
في نوادر هشام عن محمد بن حنيفة الله ولو اختلف الزوجان في متاع البيت
فما يصح للرجال مثل العمامة والعقود والخفين والريح والسيف والقوس فهو

في
في

للزوج مع مميته وما يصح للنساء مثل الخصال والاسنود والنيابذ التي يختص
بالنساء بالزرع والجار فهو لكراهة مع مميته وما يصح للرجال والنساء مثل الفرائض
والوسادة وسقط البيت كالقصعة والطست وسائر ما يحتاج اليه الرجال
والنساء فهو للزوج مع مميته في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف
القول قول المرأة مع مميته في مقدار جهار مثلها والباقي للزوج مع مميته
فان مات احدهما واختلفت ورثة الميت مع الحي فعند ابي يوسف ومحمد لا يختلف
الجواب وقال ابو حنيفة هو للميت في مميته فان كان احدهما حرا والاخر عبدا
فما دونها ومكاتبها فعندهما الجواب فيهما وفي المحرر شوا وقال ابو حنيفة
ان كانا حيين فهو للمحرر منهما وان كان احدهما ميتا فهو للميت منهما وقال ابو حنيفة
اختلفت ورثة الزوج مع امراته في عرك وكرباس في يدها فقالت الورثة بانه للزوج
وقالت المرأة بانه لي فانه ينظر ان كان اصله من قطن كان للزوج فبيات وعزلت
ونسجت منه فذلك كله للزوج وهو ميراث وان كان الاصل للمراة فذلك كله لها
فان لم يعلم الا من قال قول قول المرأة ان كانت حية وقول ورثتها ان كانت ميتة
وان اختلفا في نفس القطن والقول قول المرأة لان الرجل لا يغزل القطن وقال
نصير لو اشترى الزوج قطنا فزله امراته بانه او بغير ادنه فهو للزوج ولا شيء لها فيه
وقال ابو القاسم لو دفع الى امراته ايجانا من ثمنها لتشتري به قطنا ففزعته
فكانت تشتري وتغزله وتبيعه وتشتري منه امتعه البيت فلامتعه كلها
للزوجة الا ان تشتري ذلك بوكالة وقال ابو جعفر لو عرت المرأة قطن زوجها
بانه وباعا الكرباس الذي اخذ منه واشترى به ثمنه امتعه لحاجة لها واخذها
بعض الكرباس شاب البيت فان الكرباس وما اشترى به للرجل الا ما اشترى به او بميته
ما يختص استعماله بالنساء فيكون لها وان تزوج رجل ابنته وماتت م ادعى ان ذلك ما كان
له لم يصبه منها وانما عانها بالقول قول زوجها ان ذلك ملكها وعيها بها
البينة فان شهد الشهود على مال معلوم انه كان لوالدها قبلت منه ودفع اليه
وان لم يكر له بينه فالقول قول الزوج مع مميته على العلم **فصل** في
الاصول في كتاب الصلح لو قال برات من دعوى في النصف الباقي من هذه العار او قال

اولم يطعن في بطلانه لا خلاف في هذه المسئلة لان جواب اني حيفه خرج في القرب
الثالث الذي اخبر النبي صلى الله عليه وسلم بصدق مقالته وجوابها خرج في القرب
الرابع الذي اخبر النبي صلى الله عليه وسلم بانها الكذب وكفى الفساد وقلة المبالات
بامور الدين فلو كان ابو حنيفة في زماننا هذا لاحتاج الى التعديل في الشر والعلايه
في جميع الاحداث وقيل ترك التعديل في العلايه في زماننا هذا ليعرف المعدل
مخوف او يستعمل على الحق بدل المال والمساعدة على الكاه ويقول المعدل في
تعديله انه عدل عندي مرضي القول جازر الشهاده هكذا قال ابن سلة وقال
ابو يوسف يقول في تعديله ما اعلم منه الا خيرا وعنده ايضا لو قال لا بأس
به فقد عدل له وركاه واذا راي رجلا جاحظا للجماعة ولم يتر منه ربه قال
ابو سليمان يسع للمعدل ان يعدله وان كان لا يعرفه جازا هذا ان عدل ان عدل عنده
فانه في صحة ان يعدله بقولهما وتعديل الواحد جازر في قول اني حيفه والى
والاشان وقال محمد لا بد من اثنين اعتبارا بالشهاده وعلى هذا في المتن
وقال محمد يجب على القاضي ان ينظر في عدالة الشهود في كل سنة اشهر
ولو رد القاضي شهاده شاهد فقال المدعي اخبرني عن الذي شهد شهادته لم يجر
يد لك وان قال اما اني بعدل من عدلته لم يفت الى ذلك هكذا في
محمد في نوادر من جماعة ومن راي شيئا في يد رجل هو يد عده لفسده وقد وقع
في قلبه صده فله ان يشهد على البات بان ذلك له وكذلك في العبد والاميه
اذا كانا صغيرين لا يعتران عن انفسهما وان كانا كبيرين ان سمع منهما بانهما مملوكان
فاجواب ذلك وان لم يسمع ذلك منهما لم يسمع له يسمعه ان يشهد به ان كان قد
راهما في ذلك ووقع في قلبه عتده قوله وتقبل شهاده اهل الاهواء
الاخطايه ذكر في الاملا ان الخطايه هو الرافضه وقال ابو حنيفة
بان هؤلاء قوم يقبل بعضهم عن بعض ويشهدون له بذلك وقال ابو يوسف
اندر من الخطايه لان القول الذي ذكر عنهم وقد قنوا وذهبوا وانما سموا خطايه
لانهم فسولوا الخطاب وهو رجل الكوفة ان يعتقد بان عليا هو الاكبر
وجعفر الصادق هو الاكبر وقد قله عيسى بن موسى واصله في نوادر ابو يوسف

مسألة

اوجه

لا يقبل شهادته من شتم اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم واقتل شهادته من
استوبه وبما روي قوله من يظن شتم السلف قوله وان كانت احسنات اعلى من
السيئات والرجل من حديث الجار قسم في ادب القاضي املا روايه بشر بن الوليد في
هذا يقسم مما حثنا لشمس على ستة اقسام احدها من يتم بها حشده فيها تعد الاظهر
لا يقبل شهادته وان كان عرف منه غير ذلك من ستره يعفاف وحضور صلوات
وكفى عما سواه من المعاصي والثاني ان لا يكون مقبلا على شيء من هذه الفواحش وكان مدعيها
سواء فقد ابطران كانت ذنوبه اكثر من الخير الذي هو فيه ونسب اليه الذنوب
لا يقبل شهادته ايضا وان كان لم يتعلق بهذه الذنوب وكان الغالب على شانه العفاف
وحضور الصلوات وهو منسوب الى ذلك معروف به وقد عرفت على محرمات الذنوب
قبلت شهادته والثالث ان يكون الغالب عليه السكر من البيرة واللقب بالحمام
وتطيةها فهذا لا يقبل شهادته وان كان يبيعها ولا يطيرها ولا يعرف بحامه فيها ولا شيء
سوى ذلك قبلت شهادته والرابع ان يلعب نسي من هذه الملاهي وقد عرفت ذلك عليه
بحال يشغله عن الصلاة فهذا لا يقبل شهادته وان كان لا يشغله عن الصلاة وما يلزمه
من الفسار ايضا فان من هذه الفهم مستثنى عن عتده الله في الجملة لم يقبل
شهادته وان كان من الملاهي التي لا تستسمع ولا تغلب على اهلها الجماعة والخير الذي
فيه اغلب من الشر قبلت شهادته وهذا معنى قوله وان لم يخصصه وان كان الشر
الذي فيه اغلب لم يقبل وليس هذا هو وانما هو الشر الذي عتبه عليه والخامس
ان يكون معروفا بالكذب الفاحش فهذا لا يقبل شهادته وان كان لا يعرف بشي من ذلك وانما
اكتفى بشي من الكذب والخير الذي فيه اغلب فبشهادته مقبولة اذ ليس احد يفتك من
الذنوب والسادس ان يكون الخيرة اغلب عليه فبشهادته مقبولة ايضا ما لم يكن له
دنب من الفواحش التي فيها الحد وما اشبه ذلك من المستثنى مما عفا على ذلك
ويقبل شهادته العدو على عدوه والصديق على صديقه وعلى اخيه ويقبل شهادته والد
الزنا وان ترك الاقلف لا حثان من طهر عدل لم يقبل شهادته وان تركه من غير قبلت
قال العقيه وهذا خدو يقبل شهادته الخي ياقبل شهادته امراه واحده
واذا وقعت الشهاده الدعوى قبلت كما اذا ادعى على رجل الفلانة ثم شهد الشهود بد

وان خالفها لم يقبل كما اذا ادعى عليه الف درهم وشهد الشهود بما به دينار او بكر
 حنطة وان ادعى انه رهن عند ياروباء او عصبه منه فشهد الشهود بذلك وقالوا
 باننا نعرف الثوب قبلت شهدا تقسم وبيان الثوب الى الغاصب والمرهن وعن محمد بن وهب
 بكر حنطة ولم تصفوها قبلت شهدا تقسم وان ادعى على رجل الف درهم فشهد واعليه
 بذلك وقالوا باننا نحن وزناها عليه ورب المال حاضر عند الورق قبلت شهدا تقسم
 وان كان غائبا لم يقبل وان شهد واثباتك امرنا ان نخالعه امرنا ان او نزوجك فلا نه
 فانكر المدعى عليه قبلت شهدا تقسم وتعد اتفاق الشاهدين في اللفظ والمعنى في دعوى
 الاموال كالمرض ونحوه في قول ابي حنيفة فان شهدا احدهما بالف والاخر بالفين والدينار
 يدعي الفين لم يقبل شهدا فيهما أصلا وقال ابو يوسف ومحمد قبلت شهدا فيهما
 على الف ولو ادعى الف فشهد احدهما بالف والاخر بالفين لم يقبل في قولهم وان ادعى الف
 وخمس مائة فشهد احدهما بالف والاخر بالف وخمس مائة او بالف ومائة دينار فشهد
 شهدا فيهما بالف في قولهم جميعا وان ادعى عليه الف فشهد احدهما بالف وخمس مائة
 لم يقبل في شيء من ذلك بالاجماع الا ان يقول كان عليه الف وخمس مائة ومدة
 قبضت بالخمس المائة ولم يعلم الشاهد ذلك فقبل حنيفة على الف وان ادعى عشر
 فشهد احدهما بعشر والاخر بعشرين فهو على الاختلاف الذي درنا وان كانت الدعوى
 في غير الاموال لم يقبل شهدا فيهما مع الاختلاف في الفصول كلها بالاجماع
 وسأله في مسائل رجل ادعى على اخيه باع عبدا بالف درهم والمشتري ينكر فشهد
 احدهما بالف والاخر بالفين او شهد احدهما بالف والاخر بالف وخمس مائة فانه لا
 يقبل شهدا فيهما بالاجماع وذلك لو ادعى المشتري ذلك والبايع ينكر وان كانت
 دعوى كالحاق فدعت المراه انه تزوجها على الف وخمس مائة والزوج ينكر فشهد
 احدهما بالف والاخر بالف وخمس مائة قبلت شهدا فيهما على الف وهي امرأته في قول
 وعندنا لا يقبل شهدا فيهما كما في البيع فابو حنيفة جعله دعوى مال وهما
 جعلاه دعوى عقد ولو كان الزوج هو المدعى والمراه ينكر لم يقبل في قولهم وان كانت
 دعوى طلاق او طلاق او فسخ من دم عمد وحل ذلك على مال فان كان الزوج
 والمولى ذوا القصاص هو المدعى فهو دعوى مال وقد عرف الجواب فيه وان

والاخر بالفين

كان المدعى هو القابل والعبد والمراه فهو دعوى عقد ولا يقبل شهدا فيهما بالاجماع
 وان كاتب دعوى كتابه ان كان المكاتب هو المدعى لم يقبل في قولهم وان كان هو المولى يصح
 دعواه **قوله** ولا تسع القاضي اليه على حرج ولا يحكم بذلك لصورة رجل
 ادعى على رجل حقا فقام على ذلك بينه وادعى خصمه ان الشهود فسقه او مستأجروا
 واقام على ذلك بينه وان القاضي لا يسع بينته ولا يلفظ اليه قولهم ولكن قال عن شهود
 المدعى في السرور تركهم في العلانية فاذا ثبت عدالتهم قبلت شهدا فيهم وحكم بها
قوله ولا يحكم بذلك يعني لا يحكم بقسمهم بشهادة هؤلاء وقوله لا يسع القاضي اليه
 يعني ان الشهود عليه اذا هيأ شهوده على الحرج عند القاضي لا يستنطقهم فان
 استنطقهم لا يقبل شهدا فيهم ولعل في استنطاقهم مع قبول شهدا فيهم اجازة المحقق عدم
 واجازة دعوى المبطل بان تعترفوا عند الاستنطاق حيا منهم ويرجعوا عن ما دتم
 قبل سفيدها فان عدل الشاهد واحد وجرحه واحد لسال الاخر هل عدله
 قضى بذلك وان جرحه انسان لا يقضي به وان عدله بعد ذلك الف واذا اراد الجرح سفي
 للجرح ان يقول الله اعلم به فان صرح بالجرح جاز وذكرك في الاصل لو شهد انسان على
 رجل انه اسقرضه من فلان يوم كذا الف درهم او عصبه اليه او جرحه او اشركه
 معه شيئا وشهد آخر ان خصمه انه لم يحضر يومئذ ذلك المكان وانه كان مكان
 كذا يعني مكانا اخر لم يقبل من الشهادة وذكر الطحاوي رحمه الله ان من لم يلى
 كان يقبل الشهادة على حرج وعلى انهم مستأجرون سمود زور وروي عن ابى يوسف
 مثل قول ابن له لعل ان ادعى المسهود عليه اني صاحبت الشهود على ما به درهم
 وسلمتها لهم على ان لا يشهدوا علي هذا وقد شهدوا عليه والان اطالبهم بماد فعت بهم
 واقام على ذلك بينه قبل القاضي بينته وقضى عليهم رد المال ولا يقبل شهدا فيهم بعد
 ذلك ايذا الا ان يجدوا توبه وان لم يصححهم على ما به ولم اسلمها لهم لم يقبل
 بينته وان شهدوا بان هؤلاء اقروا عندنا انهم شركاء في هذا المال او انهم وكلوا في هذا
 الحق قد خاصمو فيه سمع القاضي مقالهم وقبل شهدا فيهم ولا يجوز للشاهد ان يشهد
 بشيء سمعه ولم يعاينه الا في اربعة مواضع عنده حنيفة في النكاح والنسب
 والموت وولاية القاضي في مصر من الامصار اذا سمع الناس انهم يقولون بولي

بما لا يظن

مطل

من جوار غير ما عليه
 الاقتصار على ما عليه

القضاء وان لم يعان المشور والقبليد وكذا ان يحل ان يشهد بان هذا ولي له كذا
 وان لم يعان العهد والمشور وذكر في الاصل اذا سمع من واحد بقوله ان فلان بن فلان كان
 له ان يشهد لك بالنسب وعن ابي حنيفة لا يشهد بالنسب حتى يسمع ذلك من جماعة
 وعن ابي يوسف ومحمد لا يشهد ان يشهد حتى يسمع ذلك من عدلين وفي النكاح اذا استسهم
 بان حضر العرس والزفاف او اخرج رجلا عدلا بان يراه فلان حله ان يشهد على النكاح
 بانها امراته وذلك اذا سمع الناس يقولون ان هذا فلان بن فلان ولم يدركا اباه او شهدا ان
 اباه مات وتركهن الدار ميراثا ولم يدركا له ميراثا فله ان يشهد في حنيفة
 وقال يعقوب بن النسيب ولا يقبل في الميراث ويجوز ما مات النسب بالاستقفاضة ولا
 يحتاج الى ادراك الاب والدي قاله ابو حنيفة يجوز ان يكون وضع المسئلة على ان الشاهد
 ابن فلان او احد اولاد فلان او احد اولاد فلان من جهة الاستقفاضة ولم يبق الا السماع ولم يدركا اباه
 اخرج من ذلك حلال في هذه المسئلة ولا يجوز ان يشهد على الولا بالشهر عند ابي حنيفة ومحمد
 عدا ان يوازيه عتاق وقال ابي يوسف يجوز كما في النسب وذكر الطحاوي
 اذا شهد الختان او الفرس قول محمد بن ابي يوسف وانما يجوز ان يشهد في جميع ما ذكرناه من المسائل اذا لم يظهر
 اخرج من ذلك حلال الا ما اذا اظهر بان قال الشاهد بان يراه فلان ولم يحضر اصل النكاح
 او امره واجد حله او شهد بان لا مات وقدا خبرني فلان وفلان بذلك او قال الشاهد بان فلان فاضى بده
 ان يشهد على النكاح كذا في سمعت الناس يقولون انه فاض او قال الشاهد بان هذا ابن فلان ولم ادرك اباه ولم
 يقبل شهادته وقال ابو حنيفة رضي الله عنه ان اخبرك رجل عدل ان فلانا
 مات باقرية جلا بالمغرب وسعت ان يشهد بموته ولو سعت رجلا يقول اما ابن فلان
 لم يسمعك ان يشهد بنسبه حتى يسمع ذلك من العامة وان قال مقامه معك وقال
 محمد بن نويرة هشام اذا خرج القوم من ملك رجل وخارج القوم لم يشهدوا فاجروهم
 انها زوجت على كذا من الميراث اخرج الى شهادته الحارث بن عمار لم يسمع ان يشهدوا
 بذلك وان قالوا سمعنا من النسيب الحارث بن عمار لم يسمع ان يشهدوا لم يقبل شهادتهم
 فان وجد في حنيفة من رواية شهادته شهود ومي حنيفة ولم يذكر الشهادة لم يقبل
 شهادته في قول ابي حنيفة وقال اذا وجد في قطن محتوما حنيفة قبلت شهادته وحل
 له ان يشهد بان يشهد لجور الشهادته على الشهادة الا في الحدود والقصاص ولا يقبل شهادة

اخرج من ذلك حلال
 عدا ان يوازيه عتاق
 اذا شهد الختان او الفرس
 اخرج من ذلك حلال
 او امره واجد حله
 ان يشهد على النكاح
 يقبل شهادته
 مات باقرية جلا بالمغرب
 لم يسمعك ان يشهد بنسبه
 محمد بن نويرة
 انها زوجت على كذا
 بذلك وان قالوا
 فان وجد في حنيفة
 شهادته في قول ابي حنيفة
 له ان يشهد بان يشهد

شهود الفرع الا ان يحوت شهود الاصل ويحتمل ان يكونوا من صنف طيعون حضور مجلس
 القضاة في اعيانهم او يضيوا من قبلهم فلا يام قضاة او قال ابي يوسف ومحمد
 يقبل شهادته شهود الفرع في الميراث ان كان شهود الاصل صحافا فممن على ادلة الشهادة
 بانفسهم وان شرف شهود الاصل او ذهبت عقولهم او عموا وارثوا عن الاسلام
 شهادته شهود الفرع وان عدل شهود الاصل شهود الفرع او سكووا عن قولي حارث بن ابي
 ابي يوسف وقال محمد بن يعقوب شهود الفرع شهود الاصل لا يثبت له شهادته
 ثم عند ابي يوسف اذا شهدوا وهم عدول وسكووا عن تعديل اصولهم سال الحاكم عنهم
 فان عدلوا حكم بشهادتهم الفروع والا فلا فان لم يعلم الحاكم حال الاصل والفروع جميعا
 سال عن جميعهم في السرور والعلانية ويجوز تعديل الاب ابنة في قول ابي حنيفة
 وكذلك تعديل الاعشى المملوك عند ما خلا له الميراث او اذا شهد شهود الفرع ان الاصل
 قالوا شهد ان فلان بن فلان اقرط بالقرية شهدوا علينا بذلك او قالوا شاهدوا بالشهاد
 بذلك او قالوا بالشهاد وانما شهدنا به لم يقبل شهادتهم ولا يقبل في يقولوا بالشهاد
 شهادتنا بذلك او بالشهاد وليعطي شهادتنا عليه ولو اجاب المدعي الى اخراج الشهود الى
 ضيقه كان قد اشترطها فاستأجر طعنهم وقاب للردوب لم يقبل شهادتهم في قول ابي يوسف
 ولو اطلوا من طعامه في الطريق قبلت وقال محمد بن ابي حنيفة في الوجهين جميعا
 وقال في خبره بان للمشهد له ان يكلف للشاهد دابة ان كان شحا لا يقدر على المشي
 وقال في خبره ان كان لهم قوة المشي او ما استكروا به دابة فهو كمال ابو يوسف
 وان كان الطعام لم يصيبه ظم ولم كان عند طعام مهميا فقد منه الهم فكلوا منه قبلت
 شهادتهم وان شهد بشي حكم الحاكم بشهادته ثم رجع عنها عند الحاكم وقال ما شهدت
 به عندك كان اطلا وزورا وان القاضي لا يفسخ الحكم ويأمن بقضا ما ابلغه بشهادته
 ثم يشهره والا شهادته ان يسمع به القاضي في السوقه ان كان سويا ولا محلة ان لم
 يكن سويا ويقول ان القاضي يقرئ السلام ويقول ما وجدنا هذا شاهدا فخذوه
 وحذروا الناس عنه ولا يضرب في قول ابي حنيفة ولا يضربه ويطاف به وحسن الى
 ان يحدث بوبه ولا يسمي وجهه بالا حماره وذكر في شرح الطحاوي انه لا يطاف
 في قلوبهم ومن ردت شهادته في حادثة لم يقبل تعدد الشهادته في تلك الحادثة ابدا

الا في مسائل معدودة مثل ان يشهد على شيء وهو كافر او مجنون او صبي او
 قاتل الكافر وعق العبد وفاق المجنون وبلغ الضيق في شهادته كذا ما بينا في مقبل
 وكذلك الا في ذكر في الاصل ان الاعيان اذا شهد ما يتابعه ان يصير لم يقبل وان مردت
 شهادته بسبب الزمان ثم ردت فاعادها ما بينا لم يقبل وذلك مثل الزوج اذا شهد
 لامرأته او المرأة لزوجها فاقطعت الزوجية وانقضت العدة ثم اعادتها لم
 يقبل وكذلك اذا شهد عند الحاكم ولم يعدل في شهادته واصبح ثم شهد على ذلك
 الشيء بعينه وذكر في النواذر اذا شهد لامرأة فلم يرد القاضي شهادته حتى طلعت واغض
 عنها فانه يقبل شهادته لها ولو اقام رجل منه عند الحاكم ان لا يقبل اياه يوم
 كذا في قضيه كذا في وانه وارثه ثم جاءت امرأته فقامت منه ان اياه تزوجها بعد
 هذا اليوم لم يقبل شهادتها ولو اقام بينه وبين اياه مائة مات يوم كذا ولا والله
 غير ثم جاءت امرأة واقامت منه ان اياه تزوجها بعد هذا اليوم ثم ماتت قبلت شهادتها
 ووفق محمد رحمه الله بينهما بان في القتل يتعلق به حق لازم والموت ليس فيه حق
 لازم ولو اقام بينه وبين اياه قبل اياه يوم النحر مكة وادعى اخوه انه قتل يوم النحر الكوفة
 تجازت الشهادة وقضي لكل واحد منهما نصف الدين ولو كان المقتول ميتا في القتل
 واحدا بطلت الشهادة **والسنة** محمد في رجل اقام بينه وبين اياه في ارض لان الف درهم
 امس ومات اليوم وله الف في ماله وعدلت بينته واقام ابن الميت بينه وبين اياه
 مات قبل ذلك بشهر لم يلق في بينته الابن لانها لم تقم على حق وموت ابيه اليوم
 وقبل ذلك شهر سوا فمات من الميراث وانما يريد بذلك ابطال حق المدعى وزاد
 في نواذر اودن في شهادته فقال لو اقام الابن منه ان هذا الرجل قتل اياه بالسيف
 عمدا منذ عشرين سنة وانه لا وارث له غير وجات امرأته واقامت بينه وبين اياه
 تزوجها منذ خمس عشرة سنة وان هذا ولد لها منه وانه وارثه فان اياها خيفة استحسن
 في هذا ان يحجر عنه المرأة والنسب وابطل منه الابن على القتل ولو مات بالولد
 والمستلة حالها في بينته بينه الابن استحسننا والميراث له دون المرأة **فصل**
 في احوال القاضي في حجب على هذا بالرحم فارجموه او بالقطع واقطعوا او بالضر
 واضربوه ونحوه من احوال ذلك وان لم يعاينوا الحجة وعن محمد لا يسعهم ذلك حتى يعاينوا

الحجة وعن محمد لا يسعهم ذلك وما اخذ المشايخ لفساد القضاة **والسنة**
 ابو منصور المازندراني ان القاضي عالم وهو عدل قبل قوله وان كان سقا جاهلا لم
 يقبل قوله ولا يعمل به وان كان سقا وهو عالم وان كان عدلا وهو جاهل يستفسر منه
 فان احسن صدق وعمل بقوله والا فلا وان كان لرجل اب من دان في دار رجل فادان
 يمرت في دان من ذلك الباب فلصاحب الدار ان منعه ولم يدعي تخليفه فان شهد ان
 انه كان يمرت في هذه الدار من هذا الباب لم يقبل شهادتهما الا ان شهدا بان له طريقا
 ثانيا فيها فحينئذ يقبل وان لم يجد الطريق لم يسموا طولا ولا عرضا هكدي دكن
 في دعوي الاصل وفي نواذر هشام عن محمد ان ادعى طريقا في دار رجل فشهدا بان
 للمدعي ان له طريقا في هذه الدار ولا يعرفان ذلك بعينه لم يقبل شهادتهما وان كان
 لرجل ميزاب في دار رجل فادان يستل فيه الما فلبت الدار منعه الا ان شهد الشهود
 بان له مسيل ما فيها من هذا الميزاب فحوزان ولو الما المطر فهو الما المطر وان ولو اللوض
 والغسل فهو ذلك وان شهد وابا مسيل ولم يسبوه الى شيء فاشهادة جائز في
 ويهان ذلك الى صاحب الدار دكن في الاصل والجهالة في انواع الانفاق لا يقدح
 في شهادتهم ولو قال حضر القاضي مسيل ما من دار هذا الجاهل ادري فمر حتى يحمله
 يخرج ادري فانه كان يحرق فيه الما وكان الما وليس له فيه مجرى الما وفصل داهمه او
 وصل فهو اقرار منه وعليه اقامه البينة بانه كان غاصبا ولو قال ميزاب هذا
 يستل في ادري فمر حتى يحمله من دار فلينسب اقرار وكذا لو قال يمرت في ادري

كتاب الرجوع عن الشهادات

الا اصل فيه ان كل من ابلغ شهادته بشهادته على المشهود له منفعه لا عين
 لم يضمن بالرجوع وان ابلغ عليه عين مال ان كان يعوض هو عين مال او منفعه لها عين
 مال فكذا ذلك وان كان يعرض عوضا عليه الضمان بيبانه في المسائل اذا ادعى رجل
 على آخر مال فزعم فحجها اياه فشهد الشهود بذلك عليه حكم الحاكم بشهادتهم
 ثم رجعوا واكدوا بالنسبة فحضره فقضاؤه ما يرضى ولا يفسد ولكن يجب عليهم ضمان
 للمشهود لان هذا التلاف مال يعرض ويملكه لو ادعت المرأة ان تزوجها فلها

بعد الدخول بلا ما ذكر الزوج فشهد الشهود بذلك وحكم بوقوع الطلاق فلا ضمان
عليهم لا نفق المهر عليه منفعه ليست عين مال ولها حكم عين مال لا بالبيع لا فيه
له عند الخروج عن ملكه ولو ادعى انه استاجر هذه الدابة سنة بعشرين درهما فذكر
المواجر فشهدوا عليه بذلك وحكم به الحاكم واجرم مثله ما به درهم ثم رجعوا المهر
فيضمنوا ايضا لانهم المهر عليه منفعه لا عين مال وان ادعى انه اجرد ان من هذا
وانكم المستاجر فشهدوا عليه بذلك وحكم به الحاكم ثم رجعوا ان كان هذا في اول
المدّة واجرم مثله مثل المستاجر فلا ضمان عليهم وان كان اقل من ذلك ضمنوا الرابدة للمستاجر
وان ادعت المرأة على حل ان تروى حفا على الف وهو شرف فشهدوا عليه بذلك
وحكم بصحة النكاح ثم رجعوا المهر فيفسخ النكاح وينظر الى مهر مثله ان كان العا والامر
فلا ضمان عليهم لا نفق المهر عليه عين مال بعوض لان البيع عند الدخول في ملكه
مستقوم وان كان مهر مثله اقل من الف ضمنوا الزوج الى تمام الف وان ادعت انه
طلقها قبل الدخول وانكر الزوج فشهدوا عليه ثم رجعوا بعد الحكم ان كان قد سمى لها
فيضمن نصفه رجوع بذلك عليهم وان كان لم يسم لها ميرا وصمن المتيه رجوع بها ايضا
وان شهدا انان انه طلقها بلا ما شهدا اخر انان دخل بها ثم رجعوا بعد الحكم ضمنوا
بكال المهر ارباعا على شهادتي الدخول بلاه ارباعه وعلى شهادتي الطلاق ربعه
وان ادعى انه خالها على الف ومضى فشهدوا بذلك عليها ثم رجعوا ضمنوا لها الف
وان كانت المرأة في المدعيه فلا ضمان عليهم ولو ادعى انه اشترى من هذا عبده فشهد
وقمته الف فشهد عليه الشهود ثم رجعوا بعد الحكم ضمنوا للبايع خمس ما به وان كانت
قيمة العبد الف وادعى انه اشتراه بالعين في سنة فشهدوا عليه بذلك ثم رجعوا
والبايع بالخيار ان شاء اتبع المشتري في سنة وان شاء اتبع الشهود بالف حاله
وايضا اختار ضمنه بري لاخر فان اتبع الشهود رجعوا على المشتري بالف درهم
عند حلول الاجل وبطبت لهم الف وتنصد قون الف الاخرى وان شهدوا انه
باع من هذا عبده بالف درهم وشترها بالخيار للبايع في سنة ايام وقمه العبد الفان
فانكر البايع حكم الحاكم البيع ثم رجعوا ان فسخ البايع البيع في السنة او اجاز فلا
ضمان عليهم واذا لم يفسخ حتى مضت السنة واستقر البيع ضمنوا الى تمام قيمه العبد

مكرر

وذلك الف درهم ولو شهدوا على في القضا من الف على من القبل وهو ينكر حكم بشهادتهم
ثم رجعوا فلا ضمان عليهم في طاهر الرواية وعن ابن يوسف انهم يضمنون جميع الدية للو وان
شهدوا ان القاتل صاحب اوليا المقول على مال والقاتل ينكر حكم بشهادتهم ثم رجعوا
لم يضمنوا شيئا الا ان شهدوا انه صاحبه على اكر من الدية فيضمنون الرابدة ولو شهدوا
وقال ان لم يكن وزن هذا القيد رطلين فهو حر وان حل عنه فهو حر فشهدا ان ان وزنه رطلين
بعض العبد ثم حل القيد فاذ هو رطلان ضمننا قيمه العبد في قول ابن حنيفة وقال ابن
شيبه وعلى هذا الخلاف اذا شهدا انان انه اعتق عبده في رمضان حكم الحاكم بشهادتهما
ثم رجعا وشهدا اخر انان اعتقه في شعبان فان الضمان لا يسقط عن اليهود عند ابن حنيفة
وعند مالك يسقط واجمعوا انه لو شهدا اخر ان اعتقه في شوال لا يسقط الضمان عنهما
وان رجع الشهود عن شهادتهما ومعهم امرأة واحدة فالضمان على الرجل خاصة وان كان
امتن فضمنما بمنزله رجل واحد وان كان مع رجل واحد فرجعت واحدة مع الرجل فلا
ضمان على المرأة عند مالك ويضمن الرجل النصف وعلى قياس قول ابن حنيفة يضمنان
الا ما على الرجل السلمان وعلى المرأة الثلث ولو ادعى العبد على المولى ان كاتبه بالف
درهم وقمته الف وانكر المولى فشهد عليه الشهود ثم رجعوا فالمولى بالخيار ان شاء
اتبع المكاتب بالفرن وان شاء ضمن الشهود الف ورجعوا على المكاتب بالفرن وبطبت لهم
الف وتنصد قون الف والولد لولاه فان عجز المكاتب ورد في الرق رجع الشهود
على المولى بما ضمنوا له ولو شهدا انان على رجل انه اقر عندهما بان هذه الجارية ام ولد
فحكم به الحاكم ثم رجعا وليس معها ولد ضمننا له ما بين قيمتها قنة ومن قيمتها ام ولد لو
يتمها فاذا مات المولى ضمننا للورثة ما بقى من قيمه القنة وان كان معها ولد ضمننا
قيمة الولد ايضا فان مات المولى ولا وارث له الا هذا الولد فلها ان يترجعا عليه
بما اديا لايه من تركه وان لم يترك شيئا فلا ضمان عليه ولا يضمنان للولد نقصان فيه
الام وان كان له اخ من ابيه ضمننا له نصف نقصان فيه الام ورجعوا على الابن بما ضمننا
لابيه دون ما ضمننا لاجيه وما اخذ من الميراث فان رجعا بعد موت المولى ليس له
وارث سواء لم يضمننا شيئا وان كان له وارث اخر مشاهير ضمننا له نصف نقصان
قيمته ونصف قيمه الولد ولم يضمننا ما اخذ الابن من الميراث لغيره لهما ان رجعا عليه

مكرر

مكرر

مكتبة

بما ضمننا لشريكه في الميراث ولو مات المولى وترك ابنا وعبدًا وجارية ومالا
 وشهدا ان ان هذا العبد ولدته هذه الجارية من مولاها وصدة لها وانكرتها
 الابن ومضى الميراث بينهما ثم رجعا ضمننا قه العبد والجارية وما اخذ العبد من الميراث
 بخلاف ما اذا شهد بذلك في حياة المولى ولو ادعى على رجل انه وهبه لهذا العبد
 وشمله اليه وانكر الاله الطهنة وام الموهوب له يمينه على ذلك ثم رجعا الى الحكم
 ان كان قد رجع في هبة لم يضمنوا شيئا وان كان لم يرجع ضمن السهود قيمته وبطل حقه
 في الرجوع **قوله** وان رجع شهود الاصل وقالوا لشهد شهود الفرع على
 شهادتنا يريد به اذا ثبت شهود الفرع على شهادتهم وهو قول في حقيقته وانى
 وقال محمد بن زوايد عن في حقيقته ان شهود الاصل ضمنوا المال وان لم يرجع
 شهود الفرع عن شهادتهم فان رجع شهود الاصل والفرع فعندنا الضمان على شهود
 الفرع لا على شهود الاصل وعند محمد المشهود عليه بالجوار ان شامخ شهود الاصل
 وان شامخ شهود الفرع فان لم يرجع شهود الفرع عن شهادتهم ولكن انكر شهود
 الاصل الا شهدا على شهادتهم فلا ضمان على احد بالاجماع وان رجع شهود الفرع
 ولم يرجع شهود الاصل ضمنوا بالاجماع وان قال شهود الاصل بعد رجوع
 شهود الفرع غلطنا في شهادتنا والضمان على شهود الفرع خاصة وان رجع المكون
 عن التزكية ضمنوا في قول في حقيقته وقال لا ضمان عليهم ما اذا رجع شهود الاصل

فلا ضمان عليهم

كتاب ادب القاضى

القضا فرض على من استجبه فيه شرائط القضا فاذا اراد الامام ان يقلد القضا
 يجب عليه ان يقلد فان امتنع من تقليد فهو اثم الا ان يكون محضته اخر مثله فلا يام
 بالامتناع فان وجدنا ان ومما من اهل القضا لم يحدثا فقده والاخر اذع فهو
 اولى من الافقه **قوله** ولا ينبغي ان يطلب الولاية ولا يسألها والطلب ان يقول
 الامام ولنى القضا والسؤال ان يقول للامام ولا فى الامام قضا مدسه كدى لاجته
 الى ذلك وهو يطعمه ان يبلغ ذلك الامام فقلد القضا وكل ذلك يكره لانه
 لا يحصل لله تعالى وفيه ادلال واهانه بالعلم لان كل معرض مهان وقال عليه السلام

مطلب

قال الامام
العلم الاصل والعلوم
الفرع فمما لا بد من العلم

من سلك القضا وكل على نفسه ومن اجتهد عليه الرب الله عليه السلام كما يسند دم فاذا
 بقى هذا القضا ينبغي له ان لا يكون فطاعليطا واذا تقدم اليه الخصمان فلا بأس ان يقول
 ما ليما وان شاكهما حتى يتدياه بالكلام فاذا ادعى المدعى اسكت الاخر حتى يفرغ من دعواه
 ثم تستطلق المدعى عليه ويسكت الاخر حتى يفرغ من جواب كلامه فان كان جوابه
 اعترافا بالحق قضى عليه بذلك وهو مبطل على الخصم وان كان انكارا اسال المدعى اليه
 فان عجز وطلب بين خصمه حلفه القاضى فاذا حلف برى من ذلك الحق لا ان يقوم عليه
 فاذا قامت عليه اليه قضى عليه بذلك وان كان المنكر وكيل الرجل حضر الموكل وحلفه
 وان كان وكيل المرأة سقطت ان كانت تخرج الى الحمام وغير ذلك وليس بها مرض منها من
 ولا تقاس فلا بد لها من الحضور الى مجلس الحكم وان كانت عفيفة لا تخرج من بيتها بوث
 اليها من خلفها هناك ولا يخرجها من البيت وان سمع اليه ولم يحكم بها حتى عاب
 المدعى عليه حكم عليه بذلك ولا ينظر عوده في قول في يوسف وقال محمد لا
 بد من احضان وان كان قد علم القاضى بالحادثه بعد ما ولى القضا وذلك في المصتر
 الذي تولى القضا فيه والحادثه حق لا يبطل الرجوع كالقضا صر والقذف والطلاق
 ودعوى الاموال حكم على المدعى عليه بعله ولا يسال الشهود من المدعى وان كان يعلم
 قبل ان تولى القضا او قبل ان يصل الى البلد الذي تولى فيه القضا فقد اجمع اصحابنا
 انه لا يجوز قضاؤه في الحدود كلها غير حد القذف وامانة حد القذف والقضا صر
 وسائر الاحكام اختلفوا فيه **قوله** ابو حنيفة لا يجوز ان يحكم بعله وقالا يجوز
 وان كانت الحادثه مما تبطل الرجوع بعد الاقرار كالزنا والسرقة والشرب لا تقضى بعله
 وتقضى على السارق والمالك ولا يلقن الشاهد الشهادة وهو ان يقول له اشهد كذا وكذا
 لا يلقن الحجة للمدعى وهو ان يقول **قوله** ادعى عليه بكى ولدى **قوله** ابو
 لا بأس بملقن الشهود فان انضم الشهود فلا بأس ان يفرق بينهم ويسال عنهم اين كان وكيف
 كان ومتى كان فان اختلفوا اختلفا بقدر في الشهادة لا تقبلها وان لم يقدح في ذلك
 قبلها وينبغي للقاضى ان يقدم الرجال في الخصومة مفرد من النساء مفردات
 فان كثرت الخصوم فلا بأس ان يضرب لكل فريق ما يعينه في سبق في جلسته فهو اولى
 بالتقديم الا ان يكون غير نيا فحينئذ لا بأس ان يقدم على من سبقه وان كثرت

مطلب

مطلب

مطلب

وبصره في قضايه وكذا لو ولي على المستدين رجلا مشركا فاسم وفي الميزر
 قال ابو حنيفة لو قضى وهو محدود في القديف او عند ثم علم بحاله بطل
 كله وانما ابو يوسف في نوادر هشام اذا كان الجور من القاضي غابا ردت
 قضايه وشهادته وان كان الغالب منه احيى لم ارده وقال ابو حنيفة لو
 قضى القاضي زمانا بين الناس وان بعد قضايه لم يدر ثم علم انه كان فاسقا من قبل
 على ذلك مندولي القضا ينبغي للقاضي الذي يتهمون اليه ان يبطل كل قضيه قضى
 بها ولو كان المدعي في موضع والمدعى عليه في موضع اخر في مصر واحد وفيه
 قضيان فقال ابو يوسف ارفع الخصومة الى قاضي فلان وقال الاخر لا بل
 فلان قال ابو يوسف ذلك الى المدعي في موضع محصر حيث شاء وقال محمد
 ذلك الى المدعى عليه لانه المطلوب وان كانا في موضع واحد من المصالح
 الى قاضي ذلك الموضع وينبغي للقاضي ان يحد كتابا من اجل العدل والصالح
 من اهل الشهادة ويقعد في مكان يرى ما يكتب وما يصنع ويكتب القاضي
 المحققين في صحيفه ايضا ويدكر فيها شهودهم بطوبى وحجتهم ويكتب عليها خصوصية
 فلان فلان في شهر كذا في سنة كذا يجعلها في قطر وينبغي ان يجعل لكل شهر
 قطر على حدة حتى يكون بصره لك **فصل** قال ابو حنيفة رضي
 الله عنه ينبغي للقاضي ان لا يفتي للخصوم في المصروفين لغيرهم ولو جرت رجلا بالدر
 فغاب الطالب فقال المحضون لما اوفى المال واخرج من الحرس فهو مخير ان شاء
 المال منه ووضع في يدى عرك واخرجه وان شاء اخذ بالمال منه كيدا لموتقابه

كتاب القسمة

القسمة في الاملاك المشتركة نوعان قسمه اعيان وقسمه منافع ومن المهمات
 وقد مر في كتاب الصلح وهذا في بيان قسمه الاعيان والاصل فيه قسمه التي صلي
 الله عليه وسلم خيرة بين العائمين ومنه توارثته الامه ثم الاعيان فان كان كونه مالا
 سفل كالدر والعقار وثان كونه مما سفل كالعرض والحيوان والحبوب من المكيل
 والموزون وغير ذلك وقد يكون القسم براضى الشركاء لهم وقد رضى البعض

مسألة

مسألة

مسألة

دور لبعض

مسألة

مسألة

وذلك في القاضي وامينه فان رفع الامر الى القاضي ولم يرفع ذلك منفعه قسمها بينهم
 وان كان في القسمة ضررا ولا جاد لهم في القسمة لا يحسم لاذلك وان كان رضى الجميع
 ويخلى بينها وبينهم حتى يقسموها بانفسهم وذلك مثل الحمام والبيت الصغير وحجر الرمي
 والجوهر الواحد والنوب الواحد وما اشبه ذلك فان كان احدهما يتفهم نصيبه
 لكثيره والاخر يستغنى عنه فطلب احدهما القسمة ان كان الطالب صاحب القليل
 لم يقسمها وان كان صاحب الكثير قسمها وقال ابو يوسف ان لم يقسمها في الوجهين
 جميعا فان طلبوا من القاضي ان يقسم العقار منهم ان لم يدعوا بانها انتقلت اليهم من
 جهة الغير وانما ادعوا ملكا مطلقا قسمها بينهم باعترافهم بالاجماع وكذلك ان كان غروضا
 او شيئا من الموقوفات فلان لو ابانها ورثها من فلان لم يقسمها في قول ابو حنيفة حتى
 يقسموا اليه الموت وعقد الورثه وقال يقسمها باعترافهم كالعروض وشهد في
 انه قسمها باعترافهم ليعلم انه لم يحكم على ضررهم وان ادعوا انهم استروها من فلان الغائب لم
 يقسمها بينهم في روايه الاصل في يستو ابانها انتقلت اليهم من الغائب وفي روايه
 يقسمها بقولهم وان كان بعض الورثه غائبا او كان فيهم صغير لم يقسمها في الاحوال كلها
 عند يه حنفه وقال ان كان العقار في يد الكبار الحضور قسمها بينهم ووضع حق الغائب
 في يد امين يحفظه ويوكل عن الصغير رجلا يحفظ نصيبه وان كان في يد الصغير او في
 يد الغائب لا يقسمها الا بفاق حتى يقسموا اليه الموت وعقد الورثه فاذا مات اليه
 والحاضران واكر والغائب واحد فصا عداهم صغير قسمها بينهم وبين نصيب
 الغائب والصغير لا يندامين يحفظه فاذا ادان ان يقسم الدار يقسم العرضه بالدرع في
 قول ابو حنيفة واني يوسف والبناء بالقسمه في قولهم من عند يه حنفه بحسب كل ذراع
 من السفل الذي لا علولة بذراعين من العلو الذي لا سفل له وقال ابو يوسف بحسب
 ذراع من السفل ذراع من العلو وقال محمد يقسم العرضه والبناء بالقسمه وقال
 مشايخنا انما اجاب ابو حنيفة بهذا على عادة اهل الكوفة لان السفل كان الرقعة من العلو
 اما اذا كانت قومه العلوا كرهت القسمة والقوي على قول محمد لاختلاف الاماكن والبلدان
 وقوليه اذا كان سفلا لا علولة وعلوا لا سفل له وسفلا له علو قوم كل واحد على حدة
 ثم يقسم بالقسمه فكذا كونه الاطلا وانما هو قول محمد خاصه اما عند ما يقسم بالدرع

على ما ذكرنا ولو كان ميتا كان من قبله ولو كان من قبله ولو كان من قبله
يحتسب كل ذراع من السفل الكامل ثلاثة اذرع من العلو وعندنا في يوسف بن عيسى
كل ذراع من البيت الكامل ذراعين من العلو وعند محمد بن عبد الله القمي فيه اخذ الطائوي
وذكر في الاصل دار من حيطانها صفة فيها بيت واباب البيت في الصفة ومسيل
على ظهر الصفة فاصابت الصفة وقطعه من الساحة لا حديما واصاب البيت وقطعه من
الساحة لا حديما ولا طريقا ولا مسيلا ما وقد مر صاحب البيت ان يفتح بابا
فيما اصابه من الساحة ومسيل فيها فانه ليس له ان يرفع في الصفة كما كان من قبله
ماه على ما كان عليه وان لم يقدّر على ذلك وكما كان وقال محمد بن لو كان احد
الدارين الرقة والاخرى بالصحة فسميت احداهما في الاخرى ولو كان منزلا من قبله
في دار واحد حكمهما حكم منزله واحد وان افرق المنزلة في دار واحد قسم
كل منزل على حدة كما قسم الدار ولو ميراثا تقاسمتان نصيب احداهما وفيه شجر اغصانها
مظله على نصيب الاخر ذرايين رستم في نواديه انها تقطع كما تقطع اطراف الجذوع التي
لا ينفع بها وذكر ابن سحابة في نواديه انها لا تقطع فان قسم العقار بتراضي الشركاء
فاخرجت الفرعة الواحدة منها فخرج بعضهم لم يلفظ اليه رجوعه وان رجع قبل ذلك
قبل رجوعه وان كانت دارين لانه يفرق حديدهم عشرة اسهم والاخر خمسة والاخر سهم
واحد قال ابو نصر يجعل الفرعة على ستة عشر سهما بعدد السهام ثم يخرج الفرعة
فاول فرعة خرجت توضع على طرف من اطراف السهام بعد تعديل كل سهم ثم ينظر الى
الفرعة ان كانت لصاحب العشر اعطى ذلك السهم وتسعة اخرى متصلة به ثم تخرج
فرعة الباقي فخرج على الستة الباقية فتوضع اول الفرعة على طرف من السهام فان كان
ذلك لصاحب خمسة فله ما وقع عليه الفرعة واربع متصلة به وما بقي فلصاحب
السهم وان كانت الفرعة لصاحب السهم فله ذلك والخمسة المتصلة بالآخر **قوله**
ولا يترك القسام شتر كون يتردد به انه لا يتركهم ان يشتركا في الاجر الذي اخذونه
من الدارين القسمة والحظ فيه القسمة اذا اشتركا في الاجرة فطول بعض القسام لا يجب
الطالب الا باجر زائد على عدم المراح فالحق القسمة بالدار وان حضر جماعة والتمسوا من
اتحاکم ان يقسم الشركة بينهم وادعوا بانها ميراث لم يقسمها حتى يقوموا اليه على موته

وعدد ورثته فان شهد الشهود بالموت وقالوا بانها لا وارث للميت غير هؤلاء لم يقبل
شهادتهم في القياس في الاستحسان يقبل وان قالوا لا تعلم له وارثا غير هؤلاء قبلت
شهادتهم فيما سوا استحسانا وان قالوا لا تعلم له وارثا في هذا الموضع غيرهم فكذا في قول
ابي حنيفة وعند محمد لا يقبل اذا قبلت شهادتهم على الاختلاف الذي ذكرنا يقسم الشركة
بينهم على فرايض الله تعالى يستوي فيها من محب بغير لوطية ومن لا محب الا الزوج والزوج
فانه يعطى طهما اكر المصبيين للزوج النصف والمراة الربع فان شهدوا بالموت وسكنوا
فيما سواه ان كان من محب بغير كالم وليحد والاختار لا يقسمها بينهم حروضا
كانت الشركة او عقارا وان كان من محب كالأب والام والولد قسمها بينهم على فرايض الله
الا ان الزوج والزوج يعطى لهما اقل النصيبين في قول ابي حنيفة واكر النصيبين في قول محمد
وقال ابو يوسف يعطى للزوج الربع وللزوجة ربع الميراث في رواية للزوج الخمس
وللزوجة ربع الثلث **قوله** واجرة القسمة على عدد الورث في قول ابي حنيفة وقال ابي
قدر الا نصيبا وروي عن محمد والحسن عن ابي حنيفة ان اجرة القسام على من طلب القسمة دون
المتنعين ولو عثر الميراث على قسمة الغرامة على اهلها على عدد مروتهم وقال
بعضهم على قدر املاكهم وقال ابو الليث ان كانت الغرامة لتخصيص الايمان والقسمة على
عدد الورث وان كانت لتخصيص الاموال فعلى قدر الملك ولا شيء على الصبيان والنساء
وقيل يقسم على الذين تعرض لهم **قوله** ولا يقسم الرقيق بغيره اذا اطلب القسمة بعض الشركاء
دون البعض اما اذا كانت يتراضهم جازوا قال ابو حنيفة في الاصل اذا ورث
رققا وغيره جازت القسمة قال ابو بكر الرازي يعني يتراضهم وقال ابو الحسن
الكنخي بل يحل على ظاهره ويكون الرقيق مع الغريم من الاموال كالشرب **قوله** ولا
الجوامير يريد به اذا كانت الجوامير من اجناس مختلفة اما اذا كانت كلها من جنس واحد
جازت القسمة بعضها في بعضها كما في البقر والابل والعم ويقسم الثياب بعضها في بعض
اذا كانت من جنس واحد كالمروى والمروى وعدل الثوب بالوين والشاه بالشار
والبقرة بالقرن والابل بالابن **قوله** ولا يدخل في القسمة الدرامم والدنانير
يريد به اذا امكنت القسمة بينهما اما اذا لم يمكن عدل اجنعت الا نصيبا بالدرامم
والدنانير وفي بعض النسخ ينبغي للقسم ان لا يدخل في القسمة الدرامم والدنانير فان

فعل ذلك جاز وتكرهه ويقتسم المكيل والموزون والعادي المتعارف حصته في بعض
وان كان ممالا باع بعضه بعضا فلا يجوز قسمته مجازة **فصل** واذا كانت
بين رجلين او احدى مناهما ان يكره في حصته منها وان كانت ارض لهما ان يزرع
نصيبه هناك اذ كان في نوادر من شجاع غرضه يوسف واذ كان نوادر هشام ان له
في الوجهين حصصا في قول محمد ولو اراد احدى مناهما ان يحفر في ارضه لغيره ليس له ذلك
وكذلك اذا اراد ان يني شيئا ذكره في الاصيل وذكره في جنات حسن بن ابيان
له ذلك ولو كان بيت سفل رجل وعليه علو اخر فصفق البيت وجذوعه وروشته
وهما دية وبنو ابيه وطينه لصاحب السفل ولصاحب العلو سكاة **فصل** اذا كان في
الامتل فان سقط البنيان جميعا فلصاحب العلوان من السفل اذا امتنع صاحبه من
البناء من عليه علوم وعتق صاحب السفل من الانقاع حتى يعطيه قيمة بنا السفل
وفي بعض النسخ ما فوق على السفل ان كانت من قوم سبوا لا راضينهم فالكرى عليهم
فان امتنع بعضهم بامر القاضي من يكره ويرجعون على الممتنع حصته وليس لهم
ان يمنعوا من الشرب ولا يشبه السفل مع العلو وليس لصاحب العلوان من علوم شيئا
لم يكن قبل ذلك في قول حنيفة وقاله ان يفعل ما لا يضر السفل على هذا الخلاف
اذا اراد صاحب السفل ان يفتح كوة في الحائط وان كان لرجل دار فراق غير نافذ ولما
ناب كان له ان يفتح الى الرفاق عشر ابواب بالاجماع لان له ان يعمد حائطه ويدخل
في العرضه من اي النواحي شاء وان كان له داران ومنهما طريقان فبني فوق الطريق
على الدارين ظله **فصل** ابو يوسف ومحمد باسندك اذا كان لا يضر الطريق وان
خاصه احد بعد البناء بعد حده وان كان قبل البناء لكل احد منعه وان لم يضر الطريق
وقال ابو حنيفة كل من خاصه بعد البناء كان له هدمه وان لم يضر الطريق وقال
ايضا لا بأس بان ينفع بالجراح الذي شرعه في الطريق والدار الذي بناه فيه فان طالبه
بالهدم احد هدمه ولو كان عبدا بين رجلين فاستخدمه احدهما بغير اذن شريكه
فمات في خدمته ذكره الاصل انه لا ضمان عليه وذكره نوادر هشام عن محمد انه
يضمن نصيب شريكه ولو كانت دابة فركها واستعملها او حمل عليها متاعا فطعت
ضمن حصه شريكه ولو كان الطريق في رفاق غير نافذ فلا ضمانه ان ربطوا فيه الدابة

دار

الدابة ويضغوا فيه الحشيش وتوضوا فيه وان عطيت به انسان فلا ضمان عليهم وان
حفر فيه يتر او يني با فطيت به انسان ضمان

كتاب الاكراه

فصل اصحاب اذمهم الله يعتبر ان يكون المكرم قادرا على ايقاع ما توعد به وان
يكون غالب ظن المكرم انه يقع فيما توعد به وان لم يلب على طنه انه لا ياشترط ان
فليس بمكرم وينقسم الوعيد الى قول وجرح واذل فعضو وضرب شديد وجبر
وقيد فان كان على ناول محظور با مرخاف على نفسه او عضو من اعضائه او جرح فهو
على طه او جرح احدى ما باح له الناول ويأثر بالامتناع اذا كان عالما باحاجة الناول
وذلك ان ما باح له في حالة الضرورة كالحرق والحبيسة والدم وهو المراد من قوله فان صدر
حتى او قواه به ولم ياكل اذ انما وان اكره عليه با مرخاف على نفسه ولا على عضو من اعضائه
كالحبس والقيود والضرب الخفيف لا باح له ذلك والثانية اذ اكره على الكراهة تعالى
او سب النبي عليه السلام او شتم مسلم او استهلك ماله با مرخاف على نفسه او على
عضو من اعضائه ان فعل ذلك فهو معذور وان امتنع حتى وقع فيما توعد به فهو ماجور
فان اظهر الكرم وصبت النبي عليه السلام وقلبه ثابت على ما اظهر لسانه فقد كبروايت
منه امراته والسبيل في ذلك ان يورى اي نفي به محمد النضر واليهودي وغيرهما
وان كان قد اكره بحبس او قيد او اكره با مرخاف على نفسه او على عضو من اعضائه فقد كبروايت منه امراته
وان ادعى ان قبله كان مطمينا بالامتناع لم يفت خيلا دعواه والثالثة اذ اكره على الزنا
والقتل في هذا الوجه لا باح له بحال سواء توعد به با مرخاف على نفسه او على غرض ذلك
ولو اكره على قتل مورثه با مرخاف على نفسه او على عضو من اعضائه فقتله لم يحرم
الميراث وان اكره على عقد من العقود فهدا على وجهين كل عقيد بطله الهرب كالبيع
والشرك والاجارة ولا يقر الا لو اكره المكرم بشي من ذلك وان اكره بيع ماله فباعه على
غير التمس الذي اكره عليه فليس بمكرم وان اكره با قتل ما اكره عليه فذلك في التمس والامتناع
يكون مكرها ولا عقد يستوي فيه الهرب واجد كالنكاح والطلاق والطهار والرحمة
والنفي في الايلة والتدبير والعنف فمؤدوم عهد والتدبير والتمس فهو صحيح ويضمن المكرم قيمة

مطلوبها

العبد مؤتمرا كان او مستورا والوطا له وضمن نصف مائة امته ان كان قبل الدخول
والمثبته ان لم يتم لها مهر او عتق النكاح اذا كان زوجها على اقل من مهرها لم يتم
لها مهر المثل اذا طلقت المدة ذلك ولا يفرق بينهما وان لم يكن الزوج كقول المراه فلا وليا ان
يفرقا بينهما فان دخل بها وقد طأ وعنته في الجماع جاز النكاح ولا يرد على ذلك
المهر ولا خيارها وانما يثبت الخيار للاولياء وان دخل بها وبني مكرهه فقد رضى الزوج
بكمال مهرها ورجع في التدير على المكره بنقصان قسمه المهر فاذا طالت المولي
عنت المهر وكان ثلثه ان يرجعوا على المكره بما بقي من مهر العبد ولا يضمن المكره في
العنف من القصاص وان اكره القاتل ان يصاح او لما اقبلت على مال ففعل ذلك سقط منه
للقصاص ولا يلزمه المال ويختطف لاداءه باختلاف شرف المكره ودنائه وقوعه
وضمنه حتى قاله اصحابنا بان السوط الواحد والحسن والقيد في يوم واحد اكرهه
حق البعض من البعض فلهذا يكون الامر موقوف على رأي المجتهد وان وقعت النار في
السفينه وقدرت بقتلها له لو صبرا حرق ولو وقع في البحر حرق ففقد له حنيفه
يلقى نفسه في البحر اذا كان اخف من الاخرات وعندهما يصير في السفينه ولو قال
لرجل لا تلبس او تلبس ثيابك من اجل انك في النار وكل ذلك لا يجزيه ولكن في الالتقا
نوع حقه فهو بالخيار عند حنيفه ان شاء صبر على القتل وان شاربى نفسه من الجبل او
في النار ولا يبرأ الا الصبر على القتل **فصل** ولو اكره على شري
دي رجم محرم منه عتق ولا ضمان على المكره وكذلك لو قال لعبد رجل ان اسيرت
فان حررتك على الشري والقبض ولو قال لعبد ان دخلت الدار فاحرقها
على دخول الدار عتق ولا ضمان عليهما ايضا وكذلك اذا اكره على نكاح امرأه عتقها
بالتزوج فضمن لها نصف المهر ولو باع شيئا وسلمه وهو مكره ثبت الملك للمشتري
بعقد فاسد حتى لو كان عبدا فعتقه او دبره او تصرف فيه تصرفا لا يمكنه القبض
بعد تصرفه ولو مته القهر ولو اكره وخير من عتق عبده وطلاق امرأته قبل الدخول
ففعل احدهما ضمن المكره الا قل من قيمه العبد ومن نصف المهر ولو كان اكرهه بجبر او
قيد لا يضمن شيئا وان كان بعد الدخول بها فاعتق العبد ولم يطلق امرأته ولا ضمان
عليه لان طلاق امرأته لا يلزمه شيئا عدا ضمه يدل على الرضى بالصوت وان اكرهه من المكره

د

والقتل فاشترى القتل ولم يكره القياس ان حبس عليه القود عتق الا استحقاق حبس
في ماله وان كان غنا طابا به يسعه ان يظهر الكفر فقد قيل حبس عليه القصاص وقيل
حبس عليه الدين علم بذلك او لم يعلم وان اكره من اكل الميتة وقتل المسلم فرك الا ولا يشر
القتل فعليه القصاص فان خير من القتل والربا ينبغي له ان يصبر على ما توعد به فان
قل حبس القصاص على الذي اكرهه وان نرى من يرى بحد عتبه ولو كان اكرهه حبس او قيد
احدا المكره بموجب طر واحد منهما ولو خلف رجلا مكرها على عتق كل مملوك مملوكه في
المستقبل فملك مملوكا بشري ولصته او صدقه فلا ضمان عليه وان ورث عبدا
ضمن قيمته وان كان ذلك حبس او قيد فلا ضمان عليه وقاله ابو بكر لو كان في
يدك مال لرجل فقال له السلطان ان لم تعطني المال جديتاك شهر او ضربتاك
سوطا او طوف بك في البلاد لا يجوز ان يدفع المال اليه فان فعل ذلك ضمنه وان
قال قطع يدك او ضربك سوطا فدفعه فلا ضمان عليه وقال القتيبي ابو الليث
ان هدد السلطان وصي يتم بقتل او اطلاق عضو منه ليدفع اليه ماله ففعل ذلك
لم يضمن ولو هدد به بالحسن او بالقيد ضمن وان هدد به باخذ مال نفسه ان لم
يسلم اليه مال اليتيم ان علم به انه ياخذ بعض ماله ومرك البعض منه ذلك ما يجزيه لا
يسعه التسليم فان فعل ضمن مثله وان خشي ان ياخذ جميع ماله فهو معذور ولا ضمان
عليه ان دفع اليه المال وان اخذ السلطان مال اليتيم بنفسه فلا ضمان على الوصي
في الوجوه كلها ولو اكرهت المرأة على ان يقبل من زوجها بطلاقه واخذت بالف ففعلت
وقع الطلاق ولا شيء عليها في قول ابي حنيفة وله ان راجعها فان مرضيت بذلك
لزمها المالك وقاله محمد لا يبرأ من المراه وقول ابي يوسف مع ابي حنيفة
وقيل يجوز ان يكون مع محمد والاول اظهر وان اكره على عتق نصف عبده فاعتق
طه فلا شيء على المكره في قول ابي حنيفة وقاله يضمن قيمته وان اكره على عتق نصفه ففعل
ذلك عتق النصف فعلى المكره نصف قيمة العبد وقاله ضمن جميع القسمه وبنا
على مجزي الاهتتا فان اكره رجل على قطع يد نفسه فقطعها فلا ان يقتص من المكره

خمين

كتاب السيرة

الجهاد فرض لقوله تعالى انصر واحفوا وثقلوا وجاهدوا با ما هو اليكم وامسكوا
 وقال عليه السلام الجهاد ما مضى الى يوم القيامة ونفسير الجهاد هو للدعاء اليه
 من الحق والعتال مع الذين استعوا من قوله با طان والنفس فاذا قام به البعض سقط
 الفرض عن الباقي اذا كان هم كفايه فان لم يكن لهم كفايه ففرض على الاقرب فالاقرب من
 العدو الى ان يقع الكفايه فان لم يقع الكفايه الا بجميع الناس فقد صار فرض على الصوم
 والصلاة فمن جاز سقط الفرض عنه ومن لم يجاهد ولا عدوه له اشرب تربه والعدو
 على السلاح شرط للوجوب ولا يشترط امر الطريق ولو علم انه ان حارب قد وان
 لم حارب استلزم له القتال وعلى الامام ان يحصن الغور ويقتد على ابوابها
 جيوشا وجنودا وله ان يضرب الجمل على الناس اذا لم يكن في بيت المال شيء والحواصة
 افضل من صلاة الليل ان لم يكن شر احد يحرمهم وان كان شر من يحرمهم فالصلاة افضل
قوله ولا يجوز ان تقابل من لم يبلغه الدعوة فقد الذي ذكر ان كان في ابتداء بعث
 النبي عليه السلام اما في زماننا فانه لا حاجة الى الدعوة لانه مما من بلد ومكان الا
 وقد بلغ بعث النبي عليه السلام ودعاؤه الى الاسلام ويكون الامام خير من البعث
 وقسره وله ان يقتلهم حمرا وحفيه **قوله** ويمنع للمسلم ان لا يغدر واولا
 يغفلوا ولا يملوا ولا يغدر هو حقير الامان ونقص العهد والفلول من الجحانه في المعجم
 بان يهاك شيئا مما غنه هو او غير ولم يظهر او احوال على تخليد بعض الاسارى
 حتى التحقوا بدار الحرب والمثله ان تقطعوا اطراف الاسارى واعضائهم كالاذن
 والانف واللسان والا صبع ثم يقتلهم او يخلوا احب اليهم **قوله** ولا يجوز ان
 يبيعوا من ذلك شيئا ولا يتم له ربحه انه لا يجوز ان ياشترى البيع ولا ان يحد
 مالا لنفسه فاناع منها شبيها ربحه الى الغنيه ولا يغادون اسارى المسلمين اسارى
 الكفار ولا يمالكون عونا لهم عينا مثل السلاح والكراع ويغادون اسارى
 المسلمين بالدرهم والدينار والصق والباري والحب والهند واليثابه وقال
 ابو يوسف ومحمد يجوز مفاداة اسارى المسلمين باسارى المشركين وامان فادات
 اسارى المشركين المال لا يجوز في المشهور من الروايات وقال محمد في السبي
 الكبير لا بأس اذا كان المسلمون بذلك حاجة وعنه ايضا لا بأس ان يغادى الشيخ

الفاني والعجوز الفانيه اذا كانا حال لا يرحى منهما ولد واملا للنساء والصبيان لا يفادي
 بهن اسارى المسلمين وان اضطر المسلمون بذلك جاز ذلك اذا اخذوا الكراخي
 والسلاح منهم فطردوا وان ضاد وهما لم يسع لما ان يفعل ذلك الا عند لا يضطر او قال
 محمد ان جلبت لمشترون رجلا من اسارىهم رجل من المسلمين او رجلا لم يسعهم ذلك
 وذكر في الاصل ان المفاداة لا يجوز عندك جنيته احدا وقال ابو يوسف
 ومحمد يجوز بالنفس والمال **قوله** ولا يجوز لمن علمه سريده انه لا يرد اليهم مدته
 او حصنا قد اخذوهما منهم ولا ان تحبس الاسباب للحقوا بدار الحرب واذا فتح الامام
 البصرة عنوة فحجز في رواب الرجال البالغين العتق للمقاتلين من القتل والرك
 بعقد الدمة والاسترقاق ولا تسبيل له الى قبل الشيخ الفاني والراهب الذي لاخالط
 الناس والنساء والصبيان والمجايز وقال ابو حنيفة اذا كان مع المشتري امره
 تقابل وصي او محنون او شيخ كبير فلا بأس بقتله عند قيام الحرب ويقتل مقطوع
 اليد اليسرى ولا يقتل مقطوع اليد اليمنى ويقتل المحنون الذي خزان ويقتل اخري
 ومقطوع احدى الرجلين ولا يقتل مقطوع احدى اليدين واحدى الرجلين من خلفه
 ولو كان الرجلان يد لول على عودا في المسلمين فقتله مباح ولو طعن حربي مسلم برمح
 فقتله في جوفه قال ابو حنيفة لا بأس ان يثلى اليه فيقتله وان كان الرمح في جوفه ولا
 يكون هذا لافاضته في الهلكه لان الطائر انه لا يجوز من الطعن واذا اراد الامام ان
 يعوقه الى دار الاسلام ومعه غنيه لا يقتل على قتلها فما كان من ما شيد ذبحها واه
 وما كان من خدي وجوز ذلك دفعه في الرباب ويكسر كل شيء لا ينفع به بعد الكسر
 ويعرق المايعات كل ذلك على وجه لا ينفع العدو وبذلك يقتل كل من يصلح للقتال
 ويترك النساء والصبيان والمشايخ في الطريق حتى يموتوا من العري والجوع والعطش
قوله واذا حكمهم المدد في دار الحرب قبل ان يخرجوا الغنيه الى دار الاسلام ساركو
 فيها يرد به اذا حكمهم في دار الحرب قبل قسمة الغنيه ولنا نعم الا ان القسمة صادفت
 محل الاجتهاد فصدفت ولهذا قال صاحب الكتاب قسمة بين الغنائم قسمة ايداع
 ولا صادف حكم محل الاجتهاد فيملك كل واحد ما اصابه منها وان حكم المدد في دار
 الحرب بعد ما باعوا الغنيمه واخذوا منها فلا حق لهم فيها لانه استقر حق الغنائم في

ما قيل في الغنيمه
 لا تجزئ عندهم ودار الحرب
 فوجب ان يشار اليهم
 المدد اعتبارا لما اذا
 كان مل الغنيمه

الغنم بالبيع وذلك الجواب في السبا قولهم واذا غلب الترك على الروم فالترك
 حربي مثل الروم فاذا غلبت على الروم واخذوا موالهم واسترقوا اولادهم مذكورها
 فان غلبت على الترك حل لنا ما نجد من اموالهم واولادهم وكذلك على العكس ولا يمنع صلحنا
 مع احد القوتين عن ذلك وان دخل المسلم دار الحرب تاما ان يشتري منهم من اموالنا
 وما فيكم وقد كانوا اخذوها من القهر والغلبة ثم اخرجوها الى دار الاسلام فوجدوا
 مالها اخذوها باليمن الذي اشتراها الماجر فان كان يشتريها بخبر اخذها بالقهر
 وكذلك اذا وهبته الحربي منه او اشتراه بما ليس له مثل قال يستمر من اخرى من يد
 المشتري الاول واشتراه تاجرا اخر فخرجه المشتري الاول احق به من ماله القديم
 فاذا اخذه فماله باختيار ان شاخه باليمن جميعا وان شاركه وان ترك الاول
 اخر فللمالك ان اخذه بما اشتراه الثاني وان اشترى العبد الماسور رجل فلم يقضه
 حتى اسرا بانيام اشتراه اخر فخرجه الى دار الاسلام فخرجه البائع براحه منه
 باليمن ان شاوان تركه البائع فللمشتري الاول ان اخذه باليمن الذي اشتراه الثاني ويعد
 للبائع الاول مما اخذ وان لم يخرجه فلا شيء عليه فان كانت الماسورة جارية واشترى بها
 مسلم فخرجه الى دار الاسلام ثم زوجها من رجل فولدت اولادها فللمالك القديم ان
 ياخذها بكاربه مع اولادها وبطل النكاح في قول يونس ومحمد وبقا فان
 قال اعتق الماجر اولادها فللمقدم ان اخذها باليمن الذي اشتراها الثاني جارية فان كانت
 الماسورة بعد ما اشترت كان للمالك ان اخذها باليمن في قولهم وقيل في قول
 الى خليفه ما اخذها بغيرها عميا واذا وجد المالك ماله في الغنم قبل القسمة اخذ
 بغيره وان وجد بعد القسمة اخذ بالقسمة وان كان عبدا فاعقبه الذي وقع في سهمه
 بعد عتقه وبطل حق المالك وان باعه من رجل كان له ان اخذ باليمن الذي باعه منه
 وليس له ان يفيض البيع وعن محمد يقضه واحد بالقسمة ولو فدي الجز الماسور
 رجل بامر جاز وضمن ما ادى عنه وكذلك في المكاتب عتق في خليفه رضي الله عنه
 ولو امر المجرم بالخبر بالمشترى خرافا اشتراه رجع بتمنه على امره ولا يرجع به على الما
 قوله ويحرم النفل على القتال قال قيل ان يقول الامام من اخذ شيئا هو
 له فاذا اصاب بعد ذلك من الدرام والدناير وغيرها فهو له ولا خمس فيه وان

مسألة

مسألة

قال من اخذ شيئا لله الربع والنصف فله ما شرط له وما بقي محب فيه المحرم وشاركم
 فيه الاخذ وان قال لسريه قد جعلت لكم الربع فله ذلك وما بقي منها ومن العاين
 وان قال من قتل قتيلا فله سلبه كان له ما على المقتول من الساب والسلاح وما في
 وسطه من الهياكل سواء كان فيه دراهم لودناير او غيرها وله ما ركب من الفرس وما
 عليه من اللجام والسترج والحقيبة وجميع ما فيها وسائر الاية ولا خمس فيه واما غلام
 وخديته وامتنقه التي على دابة اخرى فليست لسلب وان قال لاني اولادك
 ان كان المقتول مبارزا بحيث بقا وماله كان سلبه لم وان كان عا جراحا عنهم فليس
 عنه فان ضربه رجل واخرجه من ان يكون مقابلا ثم ضربه اخر فليست له الاول
 وان كان على العكس فهو الثاني ومن اسير كافرا فهو باختيار ان شاقته وان شاقته الي
 الامير قوله ولكن يرضى لهم الامام على حسب ما يرى سريه به ما دام ذلك
 اقل من السهم اما اذا اراد ان يعطى مقدار السهم او اكثر فليس له ذلك واذا دخل الواحد
 او الاثنان الى دار الحرب فغير من بغداد الى الامام فخذ شيئا ولا خمس فيه وان دخل جماعة
 لها خنعة واحد واشيا محب فيه الخمس وان كان خوطم بغير ادن الامام ودكرته الا
 اذا دخل الواحد او الاثنان او الثلاثة بغير ادن الامام فخذوا شيئا فهو لهم ولا خمس
 فيه وان كانوا اربعة فففيه الخمس وان كان هدايا من اربابهم وعن يونس لا خمس
 فيه حتى يبلغ عددهم تسعة فاذا بلغ تسعة فففيه الخمس وان كان المسلم عتقا فعتقه
 احد ثم صوبوا ان كانوا عشرة فصاعدا لم يعتق وقال ابو حنيفة اقل السرية مائة
 وقال ابو يوسف اقلها تسعة وافي بن القدر متى كانت سرية وليس للمسلمين
 هناك عسكر محب الخمس في اخذوه وان لم تكن سرية فلا خمس فيه وكان ابو حنيفة يقول
 اذا دخل الرجل وحده فخذ شيئا وليس للمسلمين هناك عسكر فلا خمس فيه حتى يبلغ الركب
 تسعة فاذا صاروا تسعة فهم سرية والمشهور انه اذا دخل دار الحرب من لا متعده
 بادن الامام فخذ شيئا محب فيه الخمس وذلك لودخلت طليعة في دار رجل الحرب
 ما دن الامام فخذ شيئا واذا دخل بعضهم بادن الامام وبعضهم بغير ادن ولا منع
 لهم الحكم في حق كل واحد حاله الاجتماع ما حاله الا بغير ادن وان كانت لهم منعة
 محب الخمس فاما اخذوه واذا دخل الجزى المينا مستلما من ان كان له الامام ادخل الجز

لا مكن سنة فاقام بعد ذلك سنة فقد صار ذميا وان سكت عنه فاقام مدة
تقيم مثله بقوله له الامام انما ان يخرج والا جعلت ذميا فان اقام بعد ذلك سنة
جعل ذميا قال له استأذنت الامام في الخروج فمن اخذ فهو له ولا يكون فيما في قوله
اني يوسف ومحمد وهل يحب فيه الحسن فعنه روايتان وقال ابو حنيفة يكون فيما
للمسلمين فان سلم بعد الخروج الى دار الاسلام فعند اني حنيفة لا يختلف الجواب
وقال هو حر ليس لا حد عليه سبيل وان دخل عبد الحزني اليها مسلما بآمان اعه الامام
وبعث منه الى مولاه او بوقفه حتى يحضر مولاه **قوله** فان اسرا وقتل سقطت
ديونه وصارت الوديعة فيما يريد به اذا اسرا وقتل بعد ما ظهر المسلمون على الدار
اما اذا قتل قبل المظهر على الدار او مات خفا بقتله قبل الاستسار وهرب في وقت
الظهور على الدار فوديعته وديونه له ولو رتبته من بعده ولا يكون فيما وان كان رشا
قال ابو يوسف اخذ المهر من يده **وقال** محمد بن باع واستوفى دينه
والفضل لبيت المال ويوضع على ارض الخراج في كل حرب فقيرها يسمى وهو صاع ودرهم
والحرب ستون دراهما تستين دراهم ملك لستى وذلك تسبع مضات
ولا يكر الخراج وان تكرت العلة **وقال** ابو يوسف في الخلة الملتصقة والشجرة
لا ازيد على وظيفه جرب الكرم **وقال** محمد بن يوسف عليه ما يطبق وروى عن
ابي حنيفة مثل قوله وزاد عليه فقال ان كان يعمل ما تحت الفحل من الارض يجب
الارض ولا يؤخذ من الفحل ولو كانت له اشجار ملتصقة وفي وسطها مزرعة فعليه
خراج الارض وفي التمر مقدما يطبق ولا يزيد على عشرة دراهم بخاري ذكره في عمه
المفتي **وقال** ابو يوسف لا ينبغي للوالي ان يبرد على وظيفه عمر رضي الله عنه
وقال محمد لا يبرد ذلك اذا مات اراضيهم وحماتهم تحت ذلك وفي خراج حسن
ابن زياد **قال** ابو حنيفة لا يزداد على وظيفه عمر رضي الله عنه وعن يوسف
مثله وانفتت الروايات عنهم ان القضاة منها جائز فان جعل ارضه كما فعله خراج
الارض لان يطعم فاذا اطعم ان كان الخراج مثل وظيفه الكرم اخذ منه وظيفه الكرم
وان كان اقل من ذلك اخذ منه النصف الا ان يكون ذلك اقل من فيروز درهم فحينئذ
منه قفيز ودرهم وروى في رواية اخرى انه يؤخذ منه وظيفه الارض حتى يطعم

مسألة

مسألة

مسألة

الكرم

ضعف

اطعام الكرم فان قلع الكرم وزرعها جوبا فمصر لصاحبها عليه خراج الكرم ولا
اذا زرع في ارض الرعيان ما هو احسن منه فانه يؤخذ منه خراج الرعيان ويوضع في
ارض الرعيان والبستان ما يطبق لا يزداد على نصف الخراج والبستان ارض محوط فيها
بصيل واشجار متفرقة وقيل يعتبر في الرعيان القصر فان خرجت الارض فخر الخراج
يؤخذ منه نصفه وان اخرجت مثل الخراج اخذ كله ولو اخرج ارضه من اخرها خذها
المستاجر كرها لو طيفه على المستاجر وفي رواية مقدار خراج الزرع على المواجر
والزيادة على المستاجر ويؤخذ الخراج من ارض النساء والصبيان والمجانين فان ذهبت
بعض الخراج من الارض ان كان الباقي ضعف الخراج اخذ منه كل الخراج وان كان اقل من
ذلك اخذ منه بقدره فان هرب اهل الخراج وتروا اراضيهم ذكره في كتاب الخراج
حسن زياد ان الامام بالخيار عند ان يصفه ان شاعرها من بيت المال وعملها
للمسلمين ان شاد فمها الى غيرهم مقاطعة ويكون ما اخذ منهم لبيت المال وعن يوسف
الاملا اذا مات اهل الخراج دفع الامام اراضيهم مزارعة وان شاعرها ويضع الغلة
في بيت المال وان هربوا اخرجها فخذ منها مقدار الخراج ويحفظ ما بقي لاهلها فاذا رجع
رده عليهم ولا يوجرها حاله بمصر السنة التي تروا فيها **وقال** محمد في الزيادة اذا
عجز اهل الارض عن عمارتها ليس للامام ان يدفع الارض الى غيرهم ليربوها او يجرها او يخذ
الخراج من اجرتها فان لم يجد احدا يستأجرها باعها بمن يقوى على الخراج ثم خراج الماعز
ان يدفع الارض على ان يكون له نصفه او ثلثه او ربعه وحكمه حكم العشر حتى لا يجب الوظيفه
الا في الخراج منها ولو اشترى رجلان ضيعة فيها ارض فراج وكرم واشترى احدهما الكرم
والاخر الارض ان كان خراج كل واحد مقلد ما من الاخرين فهو على حاله الاول وان لم يبر
ذلك ان كان الكرم في الاصل انما فعل الكرم خراج الكرم وعلى الارض خراج الارض
وان كانت ارضه في الاصل قسم خراج الارض على الكرم في الاصل فلو كان يوسف اذا ترك
السلطان لرجل خراج ارضه بطل ولو ترك مطالبة الخراج فعليه ان تصدق به وان كان
في طلبه لم يترك ذلك ولو مات صاحب الارض بعد تمام السنة لم يؤخذ من تركه
خراج الارض في قوله اني حنيفة والي يوسف وذكر في زكاة الاصل اذا مات صاحب
الارض العشر لا يسقط عنه العشر ويؤخذ من تركه كما يؤخذ خراج ارضه وفي رواية

مسألة

مسألة

مسألة

ان رستم عن حنيفة سقط العرش بالموت وذكر في نوادر من سماعة عن محمد بن الحجاج انما
يجب عند بلوغ الغلة واذا كانت الارض عشيرة وشربها حراجية في حراجية في قول
ابي يوسف اعتبارا بالشرب ومن اجار ارضا ميتة بنهر شق من نهر حفرته الاغصان كالنهر
بين نهرين وادى بغداد ونهر الملك بين بغداد وقصر في ارض حراج وان كان من نهر عشيرة
عشيرة **قوله** فضع على الفتي الطائر الفتي لا اخر ما ذكره **قوله** بشر المني العني
من ملك مقدار الديه والفقر من ملك نصاب الزكاة والوسط من ملك نصابا
قوله عيني بن ابا ان كان ملك ما يكيه ويكي عياله وبفضل فهو عني وان كان
ملك ما يكيه ويكي عياله ولا بفضل فهو وسط وان كان لا يملك ما يكيه ويكي عياله
وهو اقل من الكفايه فهو فقير وكان ابو جعفر يقول انظر الى كل بلد لا ان البلاد
فصاحب عشه الاف يملح لا يعد من المكر من حتى يكون صاحب الفاء والجوها واهل بغداد
ومثل ذلك من البلاد لا يعد صاحب خمسين الف من المكر من وفي البلاد الصغار
صاحب عشه الاف يعد من المكر من واذا كان الرجل في اكر السنة غنيا احد منه جزية
الاغنيا وان كان في اكر السنة فقيرا احد منه جزية الفقراء ومن مرض اكر السنة لم يرد
منه الجزية والعصر المفضل هو الذي يقدر على تحصيل الدرهم والدنانير ما يوجهه كان
وان لم يحصل حقه اصلا وحب الجزية في اول الحول عند اني حنيفة الا انه لو خد منه
في اخر الحول اذ بقي منه يوم او نحو فان مضت السنة لم يوجد منه الجزية في قول
ابي حنيفة وقال لو خد منه مادام ذميا فان مات في انا الحول سقط عنه
الجزية في قولهم جميعا وكذلك اذا مات بعد الحول عند علمنا رحمهم الله ولا يوضع
الجزية على عبدة الا وثان من العرب لانه لا يقبل منهم الا الاسلام او السيف
ولا يستوفون ويؤخذ اهل الذمة بالتميز عن المسلمين في رخصهم ومراحمهم ونبذ الامام
ان اخذهم باظهار الكسحات وذلك مثل الخيط الغليظ لشد في وسطه
ويطسبون ولا تس مضره ويكون سروجها كون على قروشها مثل الرمانه وليس
لهم ان يسوا طيبا للمسلمين ولا اردية مثل اردتهم وفي الجانيه الصغير يكون
على السروج كهيئة الالف وانما اخذهم الامام باظهار الكسحات صغارا لهم
ومذله ولا ان النبي عليه السلام قال لا تبدؤهم بالسلام وانجوم الى الضيق

خير

الطريق فاذ لم يكرهم علامة يعرفون بها لان من ان بدأهم بالسلام وندعوهم بالمعقر
والرضوان وذلك لا يجوز حتى قال **قوله** اصحابنا رحمهم الله يحب ان يكون على ذورهم علامة
يعرف بها من ذور المسلمين كقبة السابل على ابوالهيم فيدعوا لهم بالمعقر ولا يجره
للمسلم ان يعرفهم ويعود مرضاهم وياكل من طعامهم واداء يوم عيدهم صنعوا حتى
كنايسهم القدمة الصلبيان ماشاوا ولا يملكهم الامام ان يخرجوها من الكنايس ويطوفوا بها
في المصر ولا يضربوا الناقوس الا في جوف الكنيسة وليس لهم ان يحدثوا في المصر حنيفة لم
يكر قبل ذلك وان كانوا في الراسين كان لهم ذلك ولكن لا حدان منهم منه **قوله**
اجهر على جرحهم اي تم قتلهم اذا جرحوا **قوله** واذا اقل اهل الحرب الامان
الامان فقال **قوله** رجل خرج من المسلمين وامراه حرم لا تحافوا ولا تهلوا وقال الغانسيه
مترسيذا وقال طهر عهده الله اود منه او نعالوا واسمعوا الكلام فهداه امان صحح
ذكر في السيرة الكبرى **قوله** محمد اذا قال الحربى الامان الامان وقال المسلم
الامان الامان يستعلم او سترى لا يكون امانا فان لم يقل يستعلم او سترى فهو امان
فاذا خرجوا الى المسلمين بعد الامان ينبغي للامام ان يدعوهم الى دار الاسلام اول
اعطا الجزية فان امتنعوا عن ذلك رد بهم الى ما منهم وذكر في السيرة الكبرى اذا قال البطريق
امنوني على اهل دار الحول والمكارون والاجرا وكل من حمل متاعه وجميع اخوته واخواته
الذين في بيته ورعيه وجميع من يعوله في الامان ونصير الحرب دار الاسلام اذا
اظهروا فيها احكام الاسلام ولا نصير ولا نصير دار الاسلام دار الحرب الا ان يكون ذلك
متصلا بدار الحرب وان فطر فيها احكام الكفر ولا يبقى هناك مسلم ولا دمي بالامان
الاول وهذا في قول ابي حنيفة وقال **قوله** ابو يوسف ومحمد اذا اظهروا فيها احكام
الكفر فقد صارت الدار دار حرب سواء كانت متصلة بدارهم او لم تكون ولا عبرة لمن
كان هناك من المسلم او الذمي بالامان الاول ومال بيت المال من اربعة انواع
منها ما يوضع فيه زكاة السواير والعشرو وما اخذ العاشر من فارة تجار المسلمين ومقر
ذلك الى سبعة اصناف ما عدا المولاهة فلولهم ومنها ما يوضع فيه خمس الغنائم
والركاز والمعادن ومصرف ذلك في ثمانية اصناف التامع والمساكين
وان السجيل يستوي فيه فقرا ذوى القربى وغيرهم وكان مصرفها في ثمن النبي عليه

والمشركين اذا قال
لا اله الا الله وقال آله
ان محمدا رسول الله او قال
اسلمت او آمننت بالله
او انا عبد لله او انا
الحنيفة فهذا اكل السلام
في حق وطائفة من
العراق قالوا ان محمدا
رسول الله مرسل
الى العرب لا اله الا الله
اسرائيل فله يكون
مسما بالشهادتين
حتى تبرأ من دينه
اسم كبر

السلام تحته مائة منها ما ذكرنا وسهم للنبي عليه السلام وسهم لقربته من الاغنياء والفقراء
فقط سهم الاغنياء بموتيه عليه السلام وقال الشافعي سهم ذوى القربى ثم على حاله
نصف ذلك لهم وسهم النبي عليه السلام انقل الى الخليفة وقوله تعالى واعلموا انما نعظم
من شئ فان الله خمسة نفسه عندنا انه يخرج الخمس كله على اسم الله تعالى تركابه ثم
ينصف الى ما ذكرنا من المصارف لان يكون له جلد من سهم سادس وقال بعضهم له
سهم كما ير السهام نصف الى عثمان المجاهد المحرم ونوع منها وضع فيه خراج الارض
والجزية وما يوحى من شئ يخرج من اجل ومن غلبت من الركا المضا عقه وما اخذ
العاشر من اهل الدعة والمستام من مصرف ذلك عمارة الركايات والضا طير والحيوان
وسد المغور والدروب وكذا لانها والعظام التي لا يملكها احد كسجون ومحور وحل
والفترات ويعطى من ذلك اوراق المقالة وذراهم وارواق القضاء والمفتين والمعلمين
والمحتسبه والولاة كل ذلك بقدر الكفاية وما لا يد لهم منه من غير اسراف ولا
تقتير ولا يجل لهم الفضل وترصد به الطرقات من الدواعر والصو من منها تركه
من مات ولا وارث له اترك زوجا لا ير مصرف ذلك الى نفقه المرضع واد وسهم وعلا جه
وكفر اموات المسلمين ولا نفقه اللقيط وعقل حيايته ونفقه من عجز عن الكسب
وليس له من يقوم بتعبه فان كان له مال فلا حق لهم في ذلك

كتاب الحظر والاباحة

وحلل للرجل ان ينظر الى زوجته ومملوكه من زانها لا قدمها وان شتمت بها من
الفرج الابنة حاله الحيض فانه لا يجل له الاستمتاع ما فوق الاراد في قول الخليفة
وان يوسف والمراد به مع الاراد وقال بعضهم لا يراد بهذا القول ما فوق
السنن من البطن ولا يجل سباح له ما دون السرة الى الركبة وقال محمد بن حبيب
الحايض شعرا الدم ويحل له ما ورا ذلك وباح للرجل ان ينظر الى عنق فرج امراته
ومملوكه والى فرج نفسه لان الاستمتاع ابلغ من النظر وليس له ذلك من الادب
وقال ابو يوسف في الاملا سالت ابا حنيفة في الاملا عن الرجل يمس فرج امراته
او تمس فرجه لم يحرث عليه فقال لا بأس بذلك وارجوا ان يعظم له الاجر ولا يجل

له ان ياتها من الدبر الا عند اصحاب الطوامر وهو خلاف اجتماع الصحابة رضي الله عنهم
وقد قال عليه السلام من لم يخالصها او امراه في دبرها فهو كافر وما انزل على محمد
ولا ينظر من الاحنية سوى وجهها ولفيها وان علب على طنه انه لشتمى فهو حرام
والقدم عورة في حق النظر والصلاة وذكر في الرادات انها ليست بعورة في حق
النظر كالوجه ومحرم مس الاحنية سواء كان عن شهوة او لم يكن وان كانت عورة فلا
باس لمصاتها اذا كان لا يشتمى وباح له النظر الى الداء ان يتر وجهها وان خاف ان يشتمى
لقوله عليه السلام لمغير لو نظرت اليها كان احرق ان يوقع بينكما وباح استعمال القليل
من الحر للرجال وذلك مقدار ثلاث اصابع او اربع اصابع كالعبرة في الثوب
والعامة ولا بأس بلبس القبر واذا كان كله من جلود السبع وعن محمد لا بأس بلبس الخمار
والحر هو ويرمح ومحرم استعمال اواني الدماء والفضة والادوية والشرب والادمان
وكذلك اذا اخذ من ذلك محله ومحم ومراه وركابا وكاما وغير ذلك ويستوى
في الرجال والنساء ولا بأس بالمضيب والمفضض في قول حنيفة وذلك اذا جعلها
على السيف وقال ابو يوسف ومحمد يكره ذلك كله وروى عن حنيفة ان كان يضع
فه على العود عند الشرب ويجلس على حشبه الكرسي المذهب والمفضض لا يكره ذلك
وان كان على الدماء والفضة فهو مكروه وروى عنه انه لا يكره ذلك اصلا وفي
المصحف عن يوسف ومحمد روايتان ولا يكره لبس الثياب التي جئت عليها بالذهب
والفضة وكذلك استعمال كل موه لانه اذا ادوب لم يخلص منه شئ ولا بأس بمسما
الذهب في فيض خام الفضة ويكره للرجال التمسح بما سوى الفضة ولا يراد على مقبال
ولو اخذ خام فضة وفضة من باقوت او عقيق او فيروزج ونقش عليه اسم او اسماء
اسما الله تعالى فلا بأس به وينبغي ان يحتم في ختم البسري في اليمنى ويجعل فضة في
جانب كفه وكان النبي عليه السلام يحتم في اليمنى وابوسكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم كانوا
يحمون في الشمال ولا ينبغي ان يحسب يد العبيد الكور ورجله الا عند الحاجة ويجوز
ذلك للنساء وعن حنيفة رضي الله عنه ان حضب راسه وحجته بالخنا والوسه فهو
حسن ويجوز ان اخذ من حخته اذا طالت ولا بأس بنيف الشيب ويكره تغيير بالسواد
وعن حنيفة رضي الله عنه يكره ان يحلق فساها الا عند الحاجة ولا يحلق شعده

حلقه وعن يوسف لا بأس بذلك ولا بأس بأخذ حاجيه وشعر وجهه ما لم يشبه
بالمخت وعنه محمد بن الطاهر والشعر والحصى والدم ويسكن التوقيت في إقليم الاطفا
ويكره ان يعبد سنده بالدم والفضه في قول له خيفه رضي الله عنه ولو ضاق
المسجد على الناس ومحبته ارض لا خروجه منه كرها بالقهر وقال محمد اذا غصب
ارضا فزرعها فلنا ان لشري من عليها فاكلها وليس للغاصب ان ياكل من غيرها الا
مقدار يدون ويتصدق بالباقي على الفقراء وقال ابو يوسف اذا غصب ارضا
فبناها مسجدا او حتما ما او حانوتا فلا بأس بالصلاة في المسجد والدخول في الحمام
بالاعتساف وفي ايجازات الشري وليس له ان يستاجرهما وان غصب دارا جعلها
مسجدا لا يشع لاحيان يصلي فيه ولا ان يدخلها وان جعلها مسجدا جامع لا يجمع فيه
وان جعلها طريفا ليس له ان يمر بها وعنه ايضا المكروه والشبهة الى احرام اوب
وعنه يوسف في المكروه مثله وقال خطف وتصير المكروه الى الحلال كقرب
ويكره الجلوس في المسجد بلا ايام للماثر ويجوز في غير المسجد للرجال وتركه افضل
ولا باح اتخاذ الضيفه في تلك الايام لان الضيفه وضعت للسرور ولومات
رجل واجلس والده على قبره من يقرأ القرآن عليه قبل ان يكره والا صح انه لا يكره
وهو قول محمد ولو ثبت على القبر شوكة او خشيش يكره قطع ذلك ما دام رطبا لانه
قبل ما دام رطبا يسبح فستتسلسل الميت به والقراءة عند القبور تنفع ويسبغ
كامل القدر ان يحتم في كل يوم يوما لقوله عليه السلام لان عمر رضي الله عنه
اقرء القرآن في اربعين يوما وقال ابو حنيفة من قرأ القرآن في كل سنة مرتين
فقد أدى حقّه وعن محمد القراءة في المصحف احب الى ويستحب ان يحم المله وولده عند
الحتم ويدعو لهم ولا بأس بالتعليم والكتابة لنفسه في المسجد ويكره بالاجرا عند
الضرور ويكره الخياطة فيه ولا بأس ان يتعلم من النجوم مقدار ما يعرف به القبلة
ومواقيت الصلاة وما عدا ذلك فهو حرام ولو خرج للتعليم ان كان قادرا على التعليم
وحفظ العيال فاجمع بينهما افضل وان لم يمكنه فالا صح انه يحل له التعليم ان
كان متعينا له وان لم يجر متعينا وقد حصل مقدار ما لا بد له منه مال الى القيام
بامر العيال ولا يخرج الى العلم ان خاف على ولده ويكره احرار النمل والعقرب بالنار

ولو نجس الصبغ بان مات فيها فان فلا بأس بصبغ الثياب بذلك وتغسلها بماء
كثير ويكره ان يدخل في اصبعه المراق للذراوي عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف
لا يكره ولا يكره ان يخل بالاجرة في الكيسه ويكره ان يوجر نفسه من الحافر لغرض العيب
ولو استاجر مريضا لغسل الميت لم يستحق الاجرة ويجوز ان يأخذ الاجرة كجمله وحفر قبره
ودفنه ويكره القعود على القبر ولا يسلم على من يقرأ القرآن وان سلم بحب عليه ردة وبه
أخذ الفقيه ابو الليث ويكره ان يمد المسلم للكا في السلام قال ابتداء الحافر بالسلام
لا يزيد على قوله وعليكم ويسلم الراكب على الماشي والماشي على القاعد والصغير على الكبير
ولا يجب رد السلام على السائل الذي يقف على الباب ولو سمع اسم النبي عليه السلام
وهو يقرأ لا يجب ان يصلي عليه وان فعل ذلك بعد فرائضه من القراءة لحسنه ولو عطست
المرأة ان كانت عجوز سميتها والا فلا وعلى هذا رد السلام عليها وان سلم على جماعة
ان لم يسلم احدا فكل من رد عليه السلام اسقط الفرض عن الباقي وان سمي شخصا بعينه لا
يسقط عن ذلك الشخص ولو سلم على رجل فرد الجواب ولم يستجبه لا يسقط عنه الفرض
ولا ينبغي ان يتصدق على السائل في اجماعه ويتصدق عليه قبل الدخول فيه وبعد
ما يخرج منه وقال خطف من اوب لا قبل شاة من تصدق عليه وقال
ابو بكر بن اسمعيل هذا ليس محتاجا الى سبعين فلسا ليكون قارن ويكره وضع الملمح على
الخبر ولا يكره بوضع الملح وجهه على الخبر ويكره مسح الكفين الاصابع في الخبز والا صح
انه ان كان يمد يده الى الخبر لا يجب كرمه ويكره ان يضع الخبز تحت القصعة ليشتمها ولا بأس
بالاكحال يوم عاشوراء لان النبي عليه السلام فعله وقد قيل انه يكره والا صح انه لا
يكره ولا بأس بمسح المال اذا كان موجه جلال ولا يضيغ به شيئا من الفرائض ولا يمنع
حق الله تعالى ولو قال كل انسان تناول من مالي فهو في حل منه قال محمد بن
لا يجوز لاحد ان تناول من ماله فان فعل ذلك صم وقال ابن سلام يجوز له ان يأخذ
ولو قال ان تناول فلان من مالي فهو حلال له فتناول من ماله بغير علمه حلال ذلك
ولا ضمان عليه ولو قال انت في حل من مالي حث ما اصبته فخدمته ما شئت قال محمد
هو في حل من الدراهم والدنانير خاصة وليس له ان يأخذ فاكهة من ارضه ولا شاه من
عنه ولا غير ذلك وعنه ايضا في حل من جليل قال احمد في الصاجه كل ما احت

سئل
عن رجل ترك مكانه اخل لا يشعه ان ينقطع به وطير يده ان تصدق به على بعض
اقربائه من الفقراء وله كان او غير ثم استوهبه منه وكذلك اذا ترك امرأه ملاءها في
موضع ثرجات امرأه اخرى فوضعت ملاءها عند اولي ثرجات اولي فاختار
ملاء الثانية وترك ملاءها في مكانها ولو سرق الرجل من ايده شيئا مات ابوه وهو
وارثه امرأته في سرقته ولا يواخذ به في الاخر غلام حتى لم يقطع اجله لها فانه ينظر
ان قطع اكرها فهو ختان وان كان نصفها او اقل فليس بختان ولا باب ان عثر له الصغيرة
وتجه ويد اوبه وكذلك وصي الاب الجدا ب الاب ووصيته وليس لصي العم والخال
ان يفعل ذلك الا ان يكون في عياله فان مات منه فلا ضمان عليه استحسانا وكذلك
اذا فعلت الام ذلك وان ولد وهو شبه المحتون لا يقطع منه شيء الا ان يكون ثم شيء يوارى
الخشفة فقطع مما فضل عنها وليس للختان وقت معلوم والفقير ابو الليث
والمتزوج عند اذ ابلغ سبع سنين تحت ما بينه وبين سبع سنين ولو اهرى اليه
رجل شيئا او اضافه ان كان غالب ماله من الكلال فلا بأس به الا ان يعلم بانه حرام وان
كان الغالب هو الحرام ينبغي ان لا يقبل الحرام الهدية ولا ياكل الطعام الا ان يخبر بانه
حلال ورثه او استقر منه من رجل وعرض يوسف في رجل مات وترك دفترا
وسمنا وله امرأه واولاد صغار فاني استحسن ان ياكلوا جميعا وان كان منهم كبير اخذ حصته
فان اهرى للصبي شيء من المأكول فلا يوبه ان اكل منه ولو اكل الرجل دون مائة فعليه
قتمته ولا شق بطنه عندنا سواء كان له مال او لم يكن له ولو كان لرجل كلب عقور
يلتص كل من مر عليه فلا يل القربة ان يقلوه وان يقدم اهل القرية الى صاحب الكلب
ولم يستله م عضر انسانا فهو ضامن وان عضه قبل المقدير اليه لم يضمن ولو ماتت
المرأة وهي حامل بعلم انه حي شق بطنها من الحائض الا يسترو وقد فعل ابو حنيفة ذلك
وعاش الولد ولود فمت المرأة وقد اتى على الولد سبعه اشهر وكان يتحرك في بطنها
فرايت في المنام انها تقول ولدت لانبيش لان الظاهر موته وان شربت المرأة
دواء تصلي بفسه وهي حامل فلا بأس بذلك وهي اولى بنفسها فان سقط الولد حيا او ميتا
فلا شيء عليها فان اتى على حبلها ميتا اشهر فاردت ان تلقى العلق على ظهرها سالت من
الاطباء فان قالوا لا يضر فعلت والا فلا وكذلك في الفخذ والجحامة فان عالجها المرأة

او هب من شئت جاز ان يفعل ذلك ويكون ابا حله ولو كانت شجرة مثمرة في ارض
رجل اغصانها خارجة منها فثارت الفرة فاردت ان تناول منها ان كان ذلك في مصر
وقد سقطت تحت الشجرة لا يشعه الناول منها الا ان يعلم بان صاحبها قد باع ذلك
امانضا واماد لاله بالعادة وان كانت في الحايطة ان كانت مما بقي فحوز ونحوه لا يشعه
الا ان يعلم بالادل وان كان مما لا يبقى وكذلك وقيل حل له الناول ما لم يعلم بالنهاي
مادة او صرحا وهو الاصح وان كان في الرستاق ان كان مما بقي لا يشعه الا ان يعلم
بالادل وان كان مما لا يبقى فله ذلك الا اذا علم بالنهاي والتسرك افضل في كل موضع
الا ان يكون في مكان كبير الثمار يعلم انه لا يشق على صاحبها فيشعه الادل دون الحمل
وجوز ان يرفع الفاح والكمثرى من نجر جاريها وان كان كبيرا ولو في السرة في عمر
وقع في حجر رجل فخذ اخر جاز ان لم يكن فتح حجره ليقع فيه السكر ولو اخذه بيده ثم
وقع منه فاحده اخر فهو لاول وجوز النهي بادل المالك لان النبي عليه السلام
نحر حننه ابرة يوم النحر قال من شاق لي قطع واذا مات الرجل وكسبه خبيث
قالوا للورثة ان يردوها الى اربابها وان لم يعرفوا اربابها تصدقوا بها وان كان كسب من
حيث لا يحل وابنه يعلم ذلك ومات الاب ولا يعلم الا ان ذلك بعينه فهو حلال له في
الشرع والورع ان تصدق به بين خصما ابيه ويكره كسب الحصان وما اجمع السائل
من المال فهو خبيث ولو كان الرجل معروفا بالوعظ وسأل من الناس فهو حرام والا مكر
فيه اعتد من كسب المغني والمال يجهل لان ذلك استحقاق للعلم واهانه به ولهذا
قال الله تعالى لا اسئلكم عليه من اجر ولو دعى الى دعوة فلو احب ان يحبه الى الله
واما حجب عليه ان يحبه اذ لم يجر هناك معصية ولا بدعه وان لم يحبه كان غاصيا
والامتناع اسلم في زماننا الا اذا علم يقينا بانه ليس فيها بدعة ولا معصية ولو ادعى
الضيوف بعضهم لبعض قبل الاجل ولا ضمان بضعه على المايد م ياكله هكك اروي
عن محمد وقيل يجوز ذلك استحسانا وكذلك اذا ناول من الطعام الى بعض الخدام الذي
هو في المائدة ولا يجوز ان يعطى انسان دخل هناك في طلب انسان الصريح في
هر ان نظير العرف الضاد قد وزل المردد وان اكل الرجل فوق الشبع فهو حرام في
كل مأكول وكراه الطير وقيل لم يكن فرعون قط الا وهو اهل الطير واذا سرق

هذا اذا كان له المال
متميزا عن مال غيره
وانه لا يعلم ان ما اعطاه
من اهلها واما اذا اقلما
للذل والخراج بحيث
لا يتميز احد ما في الامر
صاحب جميع ذلك فلو طوط
صرا ما من الامير
قالت ان معصية من
ان صوت الله هو الغنا
ينبت الفواح
لا ينبت النبات
بالماء والاد قال
في الوقفات لستم
الملائكة معصية الخلق
عليها فروع والتلذذ بها
من الكفر من الامير

مكعب رجل وترك مكانه اخل لا يشعه ان ينقطع به وطير يده ان تصدق به على بعض
اقربائه من الفقراء وله كان او غير ثم استوهبه منه وكذلك اذا ترك امرأه ملاءها في
موضع ثرجات امرأه اخرى فوضعت ملاءها عند اولي ثرجات اولي فاختار
ملاء الثانية وترك ملاءها في مكانها ولو سرق الرجل من ايده شيئا مات ابوه وهو
وارثه امرأته في سرقته ولا يواخذ به في الاخر غلام حتى لم يقطع اجله لها فانه ينظر
ان قطع اكرها فهو ختان وان كان نصفها او اقل فليس بختان ولا باب ان عثر له الصغيرة
وتجه ويد اوبه وكذلك وصي الاب الجدا ب الاب ووصيته وليس لصي العم والخال
ان يفعل ذلك الا ان يكون في عياله فان مات منه فلا ضمان عليه استحسانا وكذلك
اذا فعلت الام ذلك وان ولد وهو شبه المحتون لا يقطع منه شيء الا ان يكون ثم شيء يوارى
الخشفة فقطع مما فضل عنها وليس للختان وقت معلوم والفقير ابو الليث
والمتزوج عند اذ ابلغ سبع سنين تحت ما بينه وبين سبع سنين ولو اهرى اليه
رجل شيئا او اضافه ان كان غالب ماله من الكلال فلا بأس به الا ان يعلم بانه حرام وان
كان الغالب هو الحرام ينبغي ان لا يقبل الحرام الهدية ولا ياكل الطعام الا ان يخبر بانه
حلال ورثه او استقر منه من رجل وعرض يوسف في رجل مات وترك دفترا
وسمنا وله امرأه واولاد صغار فاني استحسن ان ياكلوا جميعا وان كان منهم كبير اخذ حصته
فان اهرى للصبي شيء من المأكول فلا يوبه ان اكل منه ولو اكل الرجل دون مائة فعليه
قتمته ولا شق بطنه عندنا سواء كان له مال او لم يكن له ولو كان لرجل كلب عقور
يلتص كل من مر عليه فلا يل القربة ان يقلوه وان يقدم اهل القرية الى صاحب الكلب
ولم يستله م عضر انسانا فهو ضامن وان عضه قبل المقدير اليه لم يضمن ولو ماتت
المرأة وهي حامل بعلم انه حي شق بطنها من الحائض الا يسترو وقد فعل ابو حنيفة ذلك
وعاش الولد ولود فمت المرأة وقد اتى على الولد سبعه اشهر وكان يتحرك في بطنها
فرايت في المنام انها تقول ولدت لانبيش لان الظاهر موته وان شربت المرأة
دواء تصلي بفسه وهي حامل فلا بأس بذلك وهي اولى بنفسها فان سقط الولد حيا او ميتا
فلا شيء عليها فان اتى على حبلها ميتا اشهر فاردت ان تلقى العلق على ظهرها سالت من
الاطباء فان قالوا لا يضر فعلت والا فلا وكذلك في الفخذ والجحامة فان عالجها المرأة

مطلد مهاب

في اسقاط ولدتها فلا أثر عليها ما لم يستنبت من خلقه هكذا ذكر في المحيط
قوله ويجوز ان يقبل في الهدية والا دن قول العبد والقي يتردد به اذا كان
هذا الذي اهداه اليك فلا ن فحاله ان اكله وتنصرف فيه على وجه كان وكذلك اذا
راى رجلا يبيع شيئا وعلم المشتري انه لغرم فقال اذن في صاحبه ببيعة فانه
بيعه ان لم يشتر ذلك منه ويطلب ان كانت جارية وكذلك لو قال جارية لرجل
مولى لك هدية فانه يبيعه ان احدثها واشترط ان يكون المجنون عاقلا قوله
ولا يقبل قوله في اخبار الديانات فهذا الذي ذكره مثل الشهادة بروية هلال رمضان
وقبل قول الواحد في نجاسة الشيء وطهارته وحله وحرمة سواها من سواها وكافرا
والاشارة الى هكذا ذكر في عمدة المفتي **فصل** ولو راى رجلا قتل
اباه عمدا بالسلاح او اقرا القاتل عنده وادعى انه قتله فصاحا عن ابيه او قال
اريد عن الاسلام فقتله باح له ان يقتض منه اذا طهره فان شهد عنه شاهدا
انه قتله بخوفه صادق فيما يقول ان كانا ممن لا يقبل شهادتهما فله ان يقتض منه
وان كانا ممن يقبل شهادتهما لم يحل يقتله حتى يشهدا بذلك عند الحاكم وان شهد به
رجل واحد عدل فذلك واذا راى انسانا اخذ مال ابيه او اقربائه وقد مات ابي
وادعى بانه كان عنده ودفعه او ديناله عليه فله اخذه من ماله وان شهد شاهدا
عليه ليس له ذلك ولو شهد عنه رجلان عدلان بانه قتل اياه عمدا بالسلاح
لاباح له قتله الا ان يحكم به الحاكم ويجوز السباق على مال في اربعة اشياء في
الحف يعني البعير والحمار يعني الفرس والبغل يعني المشي الاقدام وهو العدو والنضل
وهو الرمي وانما يجوز اذا كان البدل معلوما بشرط ان يكون ذلك من جانب احدهما
بان يقول لصاحبه ان سبقني فلك على كذا وان سبقتك فلا شيء لك على ولا يجوز ان
يكون البدل من الجانبين الا ان يكون منهما محلل وهو ان يقول ان سبقني فلك
على كذا وان سبقتك فلي عليك كذا وان سبق المحلل فلا شيء لك والمراد من الجواز انما هو
الحل والطيب دون الاستحقاق بشرعا وانما يجوز السباق اذا كان فرسه قد
يسبق وقد يسبق اما اذا كان سبق لا محالة فانه لا يجوز بحال واذا اطلق الرجل امرأته
لا نفسي سترها ولا يمسك سترها وكذلك المراه ولو لم بالسيئة ان خطر بهاله فلا

ثم عليه وان خطر بهاله وعزم عليه فهو آثم والله اعلم

باب ما يصير الرجل مسلما

قال ابن مقبل رحمه الله سمعت الحسن يقول اذا قال الرجل انا مسلم
فقال اسلمت فهو اسلام منه في قول علي بن ابي حمزة اهـ وقال نصير سالت
الحسين عن نصراني قال قبلت الاسلام هل يصير مسلما او لا فقال اذا قال اشهد ان لا اله الا
الله وان محمدا رسول الله وقبلت الاسلام وترك دينه فقد صار مسلما وقال
ابو القاسم في نصراني اراد ان يشترى من رجل شيئا فقال له الرجل انما باع هذا من
فقال اما مسلم لا يصير بذلك مسلما واسلم المفتي العاقل حازر عندنا خلافا
لروفا الشافعي ثم الكار عن علي بن ميمون من محمد بن ابي سحابة وتعالى كعبه الا وان
ومهم من يقره ويشرك به غير كالشوية فاذا قال احد من هؤلاء اشهد ان لا اله
الا الله كان ذلك اسلاما منه ولذلك اذا قال اشهد ان محمدا رسول الله وذكر محمد
في السير الكبير اذا حل رجل على مشرك فقال لا اله الا الله وهو ممن لا يقول ذلك فهو
مسلم ينبغي ان كف عنه وذلك لو شهد برساله محمد عليه السلام او قال انا على الاسلام
او الخبيفيه ومنهم من يقر بالتوحيد ومحمد بالرسالة فاذا قال لا اله الا الله لا
يصير بذلك مسلما واذا قال محمدا رسول الله فقد صار بذلك مسلما واما اهل الكفا
اذا قال اشهد بان محمدا رسول الله لا يصير بذلك مسلما حتى يبرأ من الدين الذي كان
عليه لان طائفة من اليهود يقرون انه عليه السلام في مرسل من الله تعالى مبعوث الي
العرب خاصة ولو قال اليهودي او النصراني اشهد ان لا اله الا الله واعتبرا من
اليهودية والنصرانية لا يصير به مسلما لا احتمال انه يبرأ من النصرانية ودخل في
اليهودية او يبرأ من اليهودية ودخل في النصرانية ولو قال ابرأ من النصرانية
او اليهودية وادخل في الاسلام او في دين محمد كان مسلما ولو قال انا مسلم او مو من
لا يصير به مسلما وروي الحسن عن ابي خيفة انه يسأل ابي شاذان هذا القول
قال اردت به ترك دين النصرانية او اليهودية والدخول في دين الاسلام صار مسلما
قال رجع عنه بعد ذلك فهو من يترك باج قتله وان قال اردت بقول اسلمت ابي

اني على الحق ولو اراد به الرجوع عن ذي لا يكون مسلما ولو لم يسأل عنه حتى صلى مع المسلمين في
 المسجد او اقرانه صلى مع جماعة او اذن في بعض المساجد فهو مسلم عندنا خلا والشيا في
 وقال ابو حنيفة لو قال المشرك لم يرت من الشرك ودخلت في الاسلام لا يصير
 مسلما حتى يقول اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله ويرت من الشرك
 ودخلت في الاسلام قال ترك واحدة من هذه الاربعه لا يكون مسلما ولو صلى المشرک
 او الكافي جماعة او اذن في مسجد جماعة حكم بالسلامه ولو صلى وحده او قرأ القرآن
 او لقنه لا يكون مسلما وعن محمد اذا صلى وحده وقبل استقبال القبلة فقد صار مسلما
 ولو شهد الشهود بالضم راو قد صلى سنه ولم يقولوا مع جماعة وهو يقول
 صلا في الحكم بالسلامه وذكر في نوادر اود بن سيد يوسف واليه صلى صلاه واجه
 مثل صلاتنا فاستقبل قبلتنا جعلته مسلما وان لم يله الاسلام ضربت عنقه
 ولو شهد جماعة انهم راو قد حج او قضا الحرام ولم يله شهدا لمناسك كلها فهو مسلم
 فان امتنع عن الاسلام فهو مرتد ولو شهدوا انه كان مسلم ولم يروا انه شهدا لمناسك
 لم يحكم بالسلامه فان لم يروا شهدا لمناسك او شهدا لمناسك ولم يلبس بغيره
 مسلما وقال ابن قفل في امام صلى يقوم شرا ثم قال اني هت بجوسيا
 فصلا ثم جازن فضررت ومحبس في يسلم وذكر في البرامكة بانه يستتاب فان لم
 يقب قت او روى ان مقابل عن الحسن في افراد ان كان اذ انه في وقت الصلاه يصير
 به مسلما ويجزى على الاسلام وكذلك ان صلى في وقت الصلاه جماعة وان اذن في غير
 وقت الصلاه لم يجزى واسلام المذموم حجاز استحسانا فان عاد اليه الكفر اجبر على الاسلام
 ولا يقتل وكذلك اسلام السكران وذكر في كتاب الاوتاد الحسن بن زياد لا يصير الاذاه
 مسلما وقال ابو يوسف لو شهدا ثمان على نصراني بانه اسلم اجبر على الاسلام
 قال في عن الاسلام قتل وقال ابو حنيفة اذا شهد لم يقبل شهادتهما عليه وكذلك
 لو شهد به رجل وامرأتان من المسلمين وترك على دينه وجميع الكفار في هذا ولو شهد
 نصرانيان على نصرانيه بالاسلام قبلت شهادتهما واجبرت عليه ولا يقتل ان امتنع

بَابُ مَا يَصِيرُ الْمُسْلِمُ بِهِ كَافِرًا وَمَا لَا يَصِيرُ

٢٠٦
 استهزاء العلم
 والعلماء الكفر
 قسم

قال ابو حنيفة رحمه الله في السيد الكبر لا يكون الكفر كرا حتى يعقد عليه القلب
 وذكر في كتاب الخارج لم يمتى من نصر الرازي قال علماؤنا ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد
 وزفر والحسن بن زياد كل من كفر بلسانه طائعا وقلبه مطمئن باليمان فهو كافرا لله تعالى
 لا ينفعه ما في قلبه من الخير ولما يعرف المؤمن من الكافر بلسانه فاذا كفر بلسانه كان كافرا
 عنده وعندها ولا يكون مومنا عنده الله تعالى وعن علي بن يوسف لو اراد ان يقول
 لا اله الا الله فخرى على لسانه بطريق الخطا مع الله فلا شيء عليه فيما بينه وبين الله تعالى
 وعن محمد لو اراد ان يقول اكلت فقال كرت لم يكفر وهذا محمول على انه فيما بينه وبين الله
 واما في القضا فقد كره وعنه حنيفة لو امر رجل ان يكفر بالله فقد كفر وهو قبل ان يكفر بالماضي
 ولو عمر على ان يامن بالكفر وكذلك ولو قال النضر في رجل اعرض عن الاسلام حتى اسلم
 فقال له اذهب فيك فلا زال يعلو حتى اعرض عليك الاسلام فقتل قال ابو حنيفة
 ابو الليث وسالت ذلك ابا جعفر فقال لا يكفر ولو اقرى لا يراه بالكفر حتى يبين من وجهها فقد
 كفر قبلها وتجوز المرأة على الاسلام وتضرب وتغزو حنة وسبعين سوطا وليس لها ان تزوج
 الا بزوجها الاول هكذا قال ابو بكر وكان ابو جعفر يفتي بهذا وبه ناخذ وقال
 ابن مقاتل لو قال المخرج حلال وهو يعلم بانها حرام فقد كفر وقال ابو نصر لو قال
 نأحرار بام حلال جهنم لم يكفر وهو عاص وقال ابراهيم بن عثمان من زعم ان اتيان المرأة الحرام
 علال كفر ولو قسا جر مع امراته فقال الفارسيه هرز ماني كافر شوم يكفر وكذلك
 اذا قال ان كان غدا دى والا كفر بانه يكفر في الحال ولو قال لرجل ينبغي ان تسجد لله
 سجدة ولي سبحه لا يكفر لان المراد من هذا انما هو الشكر والمثنه وقال ابو نصر لو قال مرأتى
 احب الى من الله فليس بمسلم وكذلك كل من كان حلقه احب اليه من الله واستتاب
 عن ذلك وجد دعقد النكاح بعد التوبة وعنه منصور لما تردى من قال
 لسلطان ظالم انه غادر كفر وعجب ان لا يكفر لانه قد جحد في بعض الاشياء ولو ارتد
 الصني العاقل عثر على الاسلام في قول ابو حنيفة ومحمد ولا يقبل وقال ابو يوسف
 ارتداده لا يصح ولو بلغ وهو مرتد اجبر على الاسلام ولم يقبل وقال ابو القاسم لو طابت
 رجلا بشي فقال اهر او خذاي جهما ست ازوى ستنام فقد هرقان باب ورجع والا
 عنقه وان لبس الكرا وسعاهمرا ست كاليسر ولو قيل لرجل حكم خذاي خبيث

فقال من حرم هذا زوجه دائم وهذا استخفاف بامر الله تعالى فكفر وكذلك اذا قال في
جواب المودن كذبت ولو قال — خصه الله حاكم بني ومنك فقال له خذا حاكمي
رائشايدا وقال حاكمي ترائشايد كره ولو قال — كافر في به اذن كادست لا يكفر ولو
قال لرجل المست مسلم فقال لا يكفر الا ان يغلط في ذلك ولو قالت المرأة لعنق خذاني
ذا تشمت باذنها كره ان رادت به الاستخفاف بالشريعة ولو قالت كافر بوزن
به است اذ انك يا توبون قيسل ما كهرت والا ولي لا يكفر ولو قال لرجل هروذن من
هم جون توازن كل كرم واراد به انه خلق ويصور مثله كما اود ما فقد كفر وان اراد به
صفته لا يكفر ولو قال — اعطى حقى والا اخذت يوم القمه فقال يوم الجانياني
دران انبوهي لا يكفر ولو قال اكر فلان سقامم بودي يا وي تكرويدي كره ما اذا قال —
لو امر في امر لا افعله او لا او من به او قال لو امرني الله عسرو حل بعشر صلوات فاني لا
افعلها او قال لو كانت القبلة من هذه الناحية خالت اصلي ولو قيل له في حال الغضب
اما تخشى من الله فقال لا يكفر ويخفى له ان يعود الى الاسلام وعن محمد لوادعي على رجل
الكفر فحده فابحود منه توبة واسلام — قال ابن ابي عمير بن يوسف لو صلى راي ولا اجم
له وعليه الوزر وقال بعضهم يكفر وقال — بعضهم لا اجر له ولا وزر عليه وهو ان
لم يصل ولو قال المريض ان شئت توفيتي مسلما وان سئت توفيتي كافرا فقد صار
كافرا ولو قال الرجل انا مؤمن ان شاء الله فقد كفر الا ان يكون متاولا ولو قال المدعي
لحاكم حلفه بالطلاق فقد اختلفوا في كفره ولو قال اكر سقامم بران وفسكان كواي
دهندا ستواو بدارم كره وقال — ابو بكر لو غاب النبي عليه السلام بشي من العيوب
يكفر وكذا قال بعضهم اذا قال لشعر عليه السلام شعير **صل** فيما باح
دني وجه القضا صم واذا راي الانسان رجلا مع امرأة او امته يريد ان يزوجي
لها على كره منها ايجله قتله ولو راي يزوجي بامرته او يزوجي بامرته محرم منه وقد طأعته
في الجماع فله ان يقتل الرجل والمرأة جميعا قال — شدا ورحمة الله لورا ودا مراه
او غلاما عن نفسه كان له ان يقتله وقال — الفقيه ابو الليث رحمه الله اذا قال
لا يقدران دفعه عن نفسه الا بالقتل فقتله فدمه هدر وزوي عن محمد مثل قوله
وقال — ابو نصر رحمه الله لو طلق امرأته فلا ما ولا بينه لها عليه وهو ينكر

الطلاق وبجاعتها ولا تقدر على المنع كان لها ان تقتله على وجه لا يجب عليها القصاص
قال — الفقيه يعني به اذا اراد جمعها ولا تقدر على المنع الا بالقتل ويقتل الخناق
سياسة اذا فعل ذلك غير مرة في قول ابي حنيفة وقال — ابو يوسف ومحمد اذا فعل
ذلك مرة واحدة قتله قصاصا ولو اشهر رجل على المسلمين شيئا كان لهم ان يقتلوه ولا
شي عليهم ولو كان الشا من مجنون فقتله المشهور عليه فعليه الدية في ماله ولو اشهر في
المصر على رجل سلا حاضره م قتله المشهور عليه فعليه الدية في ماله ولو اشهر في المصر
على رجل سلا حاضره م قتله المشهور عليه بعد ما انصرف عنه فعليه القصاص
ويقتل السارق اذا علم منه السرقة قول ابي حنيفة ولا يستتاب وان قال اني اترك السر
واتوب منه وقد شهد الشهود بانه سارق الا ان اقر على نفسه بذلك لا يقبل التوبة
منه ولو قال — كنت سارقا م وقد تركه او شهد الشهود بذلك قبل منهم وخطي سبيله
وذكر في البرامكة انه يقبل توبة السارق وقال — ابو يوسف اذا اقر على نفسه بانه يزوج
وحصن ويفعل كذا لا تعرض له حتى يكلم بالشرك فاستتاب وذكر الفقيه في نوازل
قال — ابو بكر يقتل السارق والخناق فان ابا لا يقبل توبتهما وقال — الفقيه يعني
ابو الليث ان احدا بعد التوبة قتل توبتهما وان احدا قبل التوبة قتل ولا يلتفت الى
وقال — ابو القاسم السجق بانه سارقا فريدعي انه يخلق كل شي يفعلنه فان باشر
ذلك وتبرأ منه وقال الله خالق كل شي قتل توبته وسارقا لا يتحان التوبة على
وجه لا يعتقد ما يفعلنه فاذا تقدم منه اسلام لا يكون به كافرا وسارقا لا يدرى
كيف يفعل ولا يقربه فاذا اخذ ونبذ منه ذلك فانه يقتل ويقبل توبته المردة ورجوه
فان طلب الناجيل من الامام اجله لانه ايام فان باب وعاد الى الاسلام ثم عاد الى
الكفر في فعل ذلك ثلاث مرات وفي كل مرة بوجه ماله ايام بطلبه جاز فان عاد الى
الكفر رابعة وطلب الناجيل لا بوجه فان اسلم من ساعته والا قيل وذكر ابو القاسم
انه كان ينفذ اضرائيا من ارتد عن الاسلام فكان اذا اضرابا واسما واذا اترك
عاد الى الارتداد فنفذ الله الشلح يقتلها واذا ارتد المسلم واليهاد بالله فقد كفر
عمله وجهه وكل صلاه صلاها وصار كان لم يزل كافرا مندول فان اسلم بعد ذلك
فعليه ان يعتد حجه فان ارتد بعد ما صلى ثم اسلم في وقتها فعليه اعادة الصلاه

وروي الحسن عن أبي خنيفة اذا قال الميراث ورجعت الى الاسلام بنيت لامام
ان يقول له وانت ترى من كل دين تنوي الاسلام فاذا قال ذلك فقد باب وسئل عن
الميراث كيف يستتاب فقال يقول استهدانا الله الا الله واشهدان محمد عبده ورسوله
ويقربه وما جاءه من عند الله ويبرأ من الدين الذي دخل فيه وان ارتد السكران فقد
روي اللؤلؤ عن أبي خنيفة رضي الله عنه انه صار من يداه والله اعلم

كتاب الوصايا

الوصية مشروعة بالكاتب والسنة اما الكتاب قوله تعالى من بعد
وصية بوصي بها او دين واما السنة ما روي محمد بن أبي خنيفة عن عطاء بن السائب
عن ابيه عن سعد بن رضاه عن ابي عبد الله عليه السلام قال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم اوصي بمالي
كله فقال لا قال فنصفه قال لا قال فثلثه قال الثلث والثلث لغيرك
ان تدع عيالك اغنيا خير من ان تدعهم غالة يتكفون الناس اي يدون اكرم الناس
في المسئلة وقد قيل معناه لسالوا لكمالهم من الناس ولا يدون اكرمهم وقوله عليه
السلام ان الله تعالى تصدق عليكم بثلاث اموالكم في اخر اعماركم زيادة في اعمالكم
ولا ان المرض حاله التوبة والرجوع الى الله تعالى واخر عهد بالدنيا واول اقباله على
الاخر فحسب ان يستدرك بعض ما فرط على نفسه في حال صحته وقيل انها
واجبة على العموم وقيل واجبة للوالدين والاقرين والصحيح انها مندوبة وليست
والوصية بثلاث ماله لغير الوارث جائز شأب الوارث او ابنته وكذلك الزادة
الثلاث اذا وصفت الوارث ولا يجوز لوارث ولا لقائل الا ان يحجزها الوارث وقال
ابو يوسف لا يجوز لقائل وان اجارته الوارث واعتبر الا جاز بعد الموت لا قبله فان
اجازها بعض الوارث وردها البعض حاز ما فعل كل واحد منهم ولا يشترط ان يكون
له مال عند الوصية حتى يجوز من ثلث ماله بعد الموت ولا يجوز وصية المصبي
وان كان مراهقا وكذلك المجنون ولو قال العبد ان عمتي ميت فقد اوصيت
لعنان كذا فهو جائز ولو اوصي رجل بثلث غنمه او بشاه من غنمه ولا غنم له الوصية

باطله وكذلك لو كان في ملكه يوم الوصية غنم فملكها ولو اوصي بشاه من ماله جاز
الوصية ويؤخذ من تركه مقدار قيمة الشاة ولو اوصي لرجل يداه او ثوب من ماله
فلو ورثه ان يعطوه ما شاؤا من الدواب والياب وان قال في مرضه طلي او
سدسي حازا استحبنا اوله من ماله ما اوصي بالهيا من ان لا يجوز لانه يحتمل اشيا سي
وان قال في ذكر الوصية سدس ذاري فلان فهو وصية وان قال في ذاري
فهو اقرار وكذلك اذا قال له الف درهم من مالي فهو وصية وان قال في مالي فهو
اقرار وان قال اوصيت بان له الفاضة مالي مكان وصية ولو اوصي لسهام من ماله
فله مثل اخس الا نصبا وقال ابو يوسف ومحمد له اخس سهام الورثة ولا يزداد على
الثلث وسأله في المسائل رجل مات وترك امرأة وابنا قال له اخس سهام الورثة وهو الزوج
وسأله في ذلك سهم فعطى التسع وفي رواية الجاهل يعطى له السدس من اخس سهام الورثة
وان ترك امرأة واجالا ب وام اولاد فعند أبي خنيفة للموصي له السدس لانه لا يجوز
الزيادة على الثلث السدس وعند سبالة خمس المال لان اخس السهام الربع فيزداد على ذلك
سهم اخر ويعطى له الخمس ولو ترك ثلاث بنين يعطى له سدس المال في قول أبي خنيفة
وعندهما يجعل المال ثلاثة اسهم ثم يزداد عليها سهم فعطى له الربع حتى لا يزداد نصيبه على
نصيب احد البنين ولا ينقص منه وذكر في المنقليات ان الوصية لرجل سهم من ماله مات
ولا وارث له فله نصف المال ويجعل الثلث المال بمنزلة ابن واحد ولو اوصي له بجوز من
ماله او بنصيب او شقة قصر او بعض او حظ او شيء فلو ورثه ان يعطوه ما شاؤا
وقال محمد اذا قال الرجل انظر واحد ما يجوزني ان اوصي به فاعطوه لفلان فهو طلي
الثلث ولو قال ما يجوزني ان اوصي به فلا ميراث له الورثة وان قال ادفعوا من
الدراهم او هذه الثياب الى فلان ولم يقل بقاى ولا انها وصية له فهو باطل
وان قال اخرجوا من مالي الفاء ولم يزد عليه حتى مات ان كان هذا في ذكر الوصية
جاز وصرف الى الفقرا ولو اوصي ان يتخذ طعاما للناس بعد موته ويطعم الذين يحضرون
التربة بكذا ايام قال ابو جعفر الهندي وانى يجوز ذلك من الثلث الذي يطول
مقامه عنده والذي يحى من بعيد ويستوى فيه التقى والفقير ولا يجوز للذي لا
يطول مقامه ان يأكل منه وقال ابو بكر الوصية بالخلعة وان اوصي بان يحمل

ونزاد على النصف ماله
على السدس في قوله خنيفة
وفي الجاهل السدس
الورثة ولا يزداد على السدس
ففي رواية الاصل يجوز
النصف من السدس وفي
رواية الجاهل الصغير يجوز
النصف من السدس

بعد موته الى موضع كدي فهو باطل فان حمله الوصي بغير ان الورثة ضمن ما انفق في
 حمله وان اوصى لرجل شي لقرى القران على قبره فالوصية باطلة وكذلك ان اوصى ان يصرف
 له قبره او يطين قبره ولو قال لمريض اوصني لشي فقال ثلث مالي ولم يزد ان كان
 ذلك على اثر السؤال مخرج ثلث ماله وبصرف الى الفقراء ولو قال تصدقوا
 بالف درهم فالوصية جائزة ومصرفها الفقراء ولو قال اعطوا والمسئلة كما لها فليس
 بشي ولو قال اذ امت فانت بري من الدين الذي على ثلثك فهو وصية وان كان
 له عبدان فوصى بامرعهما الرجل وبامرعهما لاخر فمات الموصي ثم مات احدهما القدر
 ولا يدري الميت منهما فالوصية باطلة في قول ابي حنيفة ورفر سوا الفقهاء على اخذ
 الباقي او لم يبقا وقال ابو يوسف ان الفقهاء على اخذ الباقي فهو بينهما نصفان
 وان لم يبقا فلا شيء لهما وذكر الناطق في اجناسه وهشام في نوادر عن محمد اذا
 قال اوصيت لزيد باحد هذين العبدن فمات قبل البيان والبيان في الورثة
 وان اختلفوا فمن دفع اليه بوقف لا مخرجي ينفقوا على واحد منهما وان كانت الورثة
 صغارا بوقف الامر حتى يبلغوا الحلم وذكر في الاملاهم سبق في البيان بصرف
 الوصية اليه ولا ينفق على قول الباقي وان كانوا صغارا فالامر بالموصي يدفع
 اليه اقلهما قيمة وان دفع ارفعهما قيمة جاز وان لم يكرههم وصي وللقاضي ان يدفع
 اليه ايهما شاء وعلى هذا اذا اوصى لهذا العبد باحد هذين الشخصين وكانت
 له بلاء او اب وكل من في القصة سوا فقال وصيت بافضل من البيات لفلان
 فليس بوصية ولو قال اوصيت بشي مالي وهو الف او نصيب من مائة الدار
 وهو ثلث فاذا ثلث ماله اكر من الف وصية اكر من الثلث فله جميع ذلك
 وكذا اذا قال اوصيت بما في هذا البيت وهو كذا فله بلاء اكرار وهو حنطة وسعير
 ولو قال اوصيت ثلث مالي هذا فله الثلث من ماله عند الموت
 والاشارة الى العين باطلة بخلاف قوله غني هذا فانه يتعلق حقه بالشار اليه
 وان اوصى لرجل بجميع ماله ولا خير بنصف ماله ولم يجر الورثة والثلث بينهما نصفان
 في قول ابي حنيفة وقال هو بينهما الا لصاحب الجميع لصاحب الجميع ماله
 ولصاحب النصف ثلثه ولا يضرب الموصي له عازا على الثلث في قول ابي حنيفة

نقد

في الثلث عند ابي حنيفة وعند ما يبدأ بالوصي فان فضل منه شي صرف لبل المحاماة
 والا فلا وعلى هذا الخلاف اذا اوصى بثلث ما في حالي وخطي وهب فان المحاماة اولى عبده
 وعند ما يخاص بالان لا واحد منهما يحمل الفقه فاستويا وهي مسئلة المحيط وذكر
 في القرب قال ابو حنيفة اذا تصدق بالثلث واقبضها او وهب لرجل بجمع محرم
 منه واقبض ثم خطي فانه يبدأ بالمحاماة وقال ما سوا ولو اوصى لرجل الف وهب
 لاخر الف وسلمها اليه واعتق عبدا وكل واحد ذلك يزد على الثلث فانه يبدأ بالعتق
 وكذلك اذا اوصى لرجل ثلث ماله وهب لاخر وسلم ثلث ماله وهب لرجل الف وهب
 ولو كان له عبد فتمت الف فوصى له لرجل او وصى ان يباع من اخر مائة فصنف سدس
 العبد للموصي لم يباع الباقي من الموصي له بالبيع شلي قيمته فيسلم له للورثة ولا
 كون يحتاج بالمحاماة بالبيع مقدما عليه لان المحاماة لها هنا غير لازمة بدليل انه
 يملك الرجوع عنها وقال محمد للموصي له بالرقبة سدس العبد وباع الباقي من
 اخر ثلثي الف وان اوصى ان يباع منه بالف واوصى بجميع ماله لاخر فمات
 ولا مال له غير فعند ابي حنيفة يضرب الموصي له بجميع المال بمقدار الثلث في ثلث
 المال ويضرب الاخر بجميع المال في الثلث وينقسم بينهما على اربعة اسهم وجميع
 السهام اثنى عشر سهمها ما اوصى له بجميع المال ربع الثلث وذلك سهمين بقى احد عشر
 فيباع من الموصي له بالبيع باحد عشر جزوا ومن ثلثي عشر جزوا فياخذ الموصي له من
 ثلثه بلاء اسهم لثمة له الثلث فبقى ثمانية اسهم فيكون للورثة وقال محمد
 يضرب الموصي له بالمال بجميع الرقبة كما يضرب الموصي له بالبيع فيكون الثلث منهما
 نصفان والرقبة كلها ستة اسهم للموصي له بالمال السدس وما بقى مائة من اخر
 خمسة اسداس الف فياخذ من الميراث خمسة لثمة له الثلث والباقي وذلك اربعة
 اسهم للورثة وقال ابو يوسف يباع جميع العبد منه بالف وما اوصى
 له بالمال ثلث المال والباقي للورثة وهي مسئلة العروس في الزيادة ولو
 اعتق في مرضه عبدا قيمته ثمانية فاكسب مائة وسلمها لبل مولاة فانفقها على
 نفسه ثم مات ولا مال له غير سعي العبد في ثلثي المائة الباقية ولو عمل جميع قيمته
 فانفقها مولاة معتوقة لا يتعاقب عليه وان اعتق عبدا من ثمة كل واحد منهما ثمانية

ان شاء العبد بالف وخمس مائة وان شأركه فان رضي بالخذ سني المعق للورثة
بحس مائة فان رضي بالخذ سني المعق للورثة بحس مائة فان رضي بالخذ سني المعق للورثة
سعايه عليه وان مات المعق قبل ان يوصي شيئا من سعايه وقد كان المشتري اخذ
الاخذ فهو باختيار ان شاء العبد بالف وسمايه وان شاقص البيع لان الوصية
يصح من الثلث والثلث كان من المشتري والمعتق نصفان ثلث المعتق مستوفيا لنصف
الثلث فبقى حق المشتري في نصف الثلث فيسبغ اليه سهام الورثة وذلك اربعة
فصد خمسة فحمله السهام الفادريم باخذ منها خمسة واذ لك اربعة واربعه
اخماسها للورثة وذلك الف وسمايه وقد نوى بموت المعتق خمس مائة خمسها
على المشتري واربعه اخماسها على الورثة واما عند ما قال المعتق اولى حال
وقد مات مستوفيا بجميع الثلث والمشتري باختيار ان شاء العبد بالف
وان شأركه ولو كان له عبدان احدى مائة الف وخمسمائة ومائة فاصى ان ساع
من زيد بمائة والاخر مائة وسمايه فاصى ان ساع من عمر بمائة ولا مال له سوا
كان الثلث بينهما الا بالصاحب المخاباه بالالف لهما ولصاحب المخاباه خمسمائة
لته وذلك اذا وصى لاحدهما بالف درهم ولا خراف وليس له مال سوى لانه
الف فان الف بينهما الثلث ومضى درهم المرسله وان كان له ثلاثة اعلى
بقمهم سوا فباع احدهم وحاطى ثم اعتق ثم باع وحاطى في الثلث من صاحب المخاباه نصفان
لانها من جمعه واحدة ثم ما اصاب صاحب المخاباه النانية فهو بينه وبين المعتق
لان المعتق مقدم عليها فيصير للمعتق ربع الثلث ولصاحب المخاباه النانية
ربع الثلث ولله اول نصف الثلث وان اعتق ولا ثم حاطى ثم اعتق لانه
بين المعتق الاول والمخاباه نصفان وشارك المعتق الثاني المعتق الاول بالخصم
لانها من جمعه واحدة وان اعتق ثم حاطى في الثلث من صاحب المخاباه
نصفان ويشارك المعتق الاول صاحب المخاباه الاخير فيما اصابه ثم
شارك المعتق الاخر المعتق الاول فيما اصابه من ذلك ولو اعتق ثم حاطى ثم اعتق

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

ثم يقسمان الثلث بينهما نصفين وهذا هو الصحيح من مذهبه وقال الحسن بن زياد
على قبايس قوله للموصي له بالثلث ربع المال والموصي له بالثلث لانه اربعة وهو قول
لبيد بن ربيعة وهو قول يوسف ومحمد وكل ما يجوز من الوصية باجارة الوارث ملكه المجازلة من جهة
الموصي لان حقها المجيز وان وصى بعبد سائر لزيد ثم اوصى به لعمرو فهو بينهما نصفان
فان مات احدهما في حياة الموصي فهو للباقي منهما وان قال العبد الذي اوصيت به
لفلان فهو لفلان او قد اوصيت به لفلان او قد اوصيت به لفلان فهو لفلان فهو رجوع
والعبد كله للباقي ولو قال وقد اوصيت به لفلان فان بينهما نصفان
وان اوصى ان حق الموصي عنه ثلث مائة درهم وثلث ماله خمسون لا يعتق عنه شيء
في قول لبيد خنقه وقال لا يشتري بثلث مائة درهم خنقه عنه وان اوصى ان يحج عنه
بمائة وثلث ماله خمسون يحج عنه من حيث يبلغ في قوله وان اوصى ان يشتري
عبد فلان فخنقه لغيره لثاوية الوصي من ثلث ماله فان اشع صاحبه من البيع
توقف ثلث المال حتى يموت العبد فاذا مات بطلت الوصية وان اوصى ان يشتري
لعبد المايد بعينه عبدا فخنقه ومضى ثلث ماله فاشتراه ثم اعتقه وصحقت
المايد او بعضها عن العبد عن الوصي لانه خالف في المشتري وكان مشتريا لنفسه
فان اوصى ان يعتق عبدا بعد خدمة ورثة سنة جازت الوصية وللعبدان
خدمهم على قدر موارثهم الا ان ذكر الموصي انه يخدمهم في التسوية فيبطل الوصية
ان كان احد ولديه ذكرا والاخر انا وان كانا ذكرا واشتري حارث الوصية فان كانت
امه لا يجوز ان يزوجها فان اعتقه احد الورثة قبل مضي السنة ضمن حصته من ثلث
من اخذ منه وذكر في المنقذ اذا وصى ان يخدم عبدا لورثته سنة ثم هو مخدم
سنة اشهرهم مرض او بوقاته يعتق بعد مضي السنة وان لم يخدمه عن ايضا
وان اوصى بخدمته امته سنة لرجل ثم يعتق بترك ابنته عنها احد مما لم يعتق
لان رقبته في حق الخدمة سنة مملوكة لا جنين وقال محمد بن نوادر بن سماعة
اذا وصى ان تصدق عنه بالف درهم مقصد ويقسمها من الدنيا يرم جزوان قال
تصدق بهذا الثوب له ان يبعده وتصدق بيمينه وليس له ان تصدق بيمينه
الثوب للورثة ولو قال اشترى عشر اوثاب فتصدق بها فاشترها الوصي كان له

مطلب

مطلب

ان يبيعها وتصدق بمثلها وفي نوادره يوسف اذا اوصى ان تصدق على مساكين
 مكة او على مساكين الذي تصدق على غيره ولا الامر حتى من وان يذم ان تصدق
 على حنيس فله ان تصدق على غيره وقال ابو حنيفة اذا اوصى ان تصدق
 على مساكين الكوفة تصدق الوصي من غريم ضمن ولم يفرق بين جياه الامرويين مما يده
 وقال محمد بن نوادر من سماعة اذا اوصى لرجل ان تصدق بهذه الالف بغيرها
 فتصدق مكانها من مال الميت جاز فان هلك الاولى قبل ان تصدق بها ضمن
 الوصي للورثة مثلها ولو قال تصدق بهذه العشرة على عشرة مساكين فتصدق
 بها على مسكين واحد دفعه واحدا جاز وكذلك اذا قال تصدق بها على
 مسكين واحد فتصدق بها على مسكينين او على عشرة مساكين ولو اوصى ان يرجع في
 جميع ما اوصى به الا فيما وقع لازما كالحيازة الحجرة والتدبير والهبنة المقبوضة
 الذي رجم محرم منه وان اوصى لرجل بعين ثمر قال في حق الوصية او رجعت عنها
 او باعها من اخر او اعقده او دبره او اخرجه عن ملكه باي وجه كان فهو رجوع عن الوصية
 وان اشتراه بعد ما باعها او وهبه من غير الوصي له ثم رجع في هبته صح الرجوع
 وبطلت الوصية وكذلك ان اوصى غصبه رجل فضمن له قيمته او مثله فان رد
 عين المقتضيه من العاصب لم تبطل الوصية وان اوصى بالثلث او بالربع لا يصح رجوعه
 عن ذلك القول وان قال لعبد ان يمت من مرضي هذا فانك حر ليل الرجوع عن
 ذلك الا بالفعل بان يبيعه او يهبه او يتصدق به فعمل هذا خرج الجواب عن قوله
 فاذا اصرح بالرجوع او قال او فعل ما يدل على الرجوع كان رجوعا وان اوصى لرجل ثوبا
 ثم قطعه وخطاه او اوصى بقطعة فغزله او جعله حشوا في الجبة او اوصى بغزل فسلجته
 او حديد فالتحذه لاما او سلاحا او بشاة فذبحها او بدم وبغضه فصاعها حليا
 او قلبا فدلك كله رجوع عن الوصية وكذلك اذا خطه بماله على وجه لا يميز
 كالسويق ذالته بالسن والثوب اذا اصبغها والساحا اذا بني فيها والارض اذا
 حفرها كما او غرستها اشجارا والاسن بمنزلة الشجر فان باعها فان زرعها رطبها لم يكن
 هذا رجوعا وكذلك اذا اوصى بدار فحضرها لان ذلك بموته الجدار فصار كالثوب
 اذا غسله فان حضرها لم يضر رجوع وان هدمها فليس برجوع كما اذا قطع

طالع

في

طالع

طالع

مطلوب

الثوب ولم يخطه ومن اوصى لرجل ثوبا اشهدوا اني لم اوص له بشي لا يكون رجوعا
 وهو رواية الجامع الكبير وقيل بانه قول محمد بن نوادر وهو المستوط يكون رجوعا
 وقيل بانه قولهم وهو اصح الروايتين على هذا اذا اوصى لرجل ثوبا ثم عرضت عليه من الغد
 فقال لا اعرف من الوصية وان قال تركت الوصية فهو رجوع وكذلك
 اذا قال كل وصية اوصيت بها فلان في مالها وان قال لي فلان كان رجوعا عن الاول
 ووصيته للماني **فصل** واذا قال اوصيت لي ولان والحق القول
 فهو وصي بعد موته وان قال ان حدثني حادث من مرضي هذا او من سفي هذا فامر
 مرضه ورجع من سفر ثم مات بطلت الوصية وان اوصى لرجل وقال اذا قدم
 فلان فهو وصي دون هذا فاما وصيانته قولك لي حنيفة وقال محمد اذا قدم كان وصي
 دون الاول وان اوصى لاهل بيت احد مما للمقاتلي ان نصب اخر مكانه في قولهم
 وان اوصى لرجل في ماله فهو وصي في ماله وولده وان لم يوص له احد حتى مات
 قالوا لا يحد في حق الصغار وان نصب وصيين في كل واحد ضربا من التصرف
 فكل واحد وصي في الانواع كلها في قولك لي حنيفة والي يوسف وقال محمد ليس
 لرجل واحد ان يتصرف فيما اوصى له صاحبه واذا اوصى لرجلين لاجل ما ان يتردد
 في شري الطعام والكسوة لا تمام وذكر في المأذون في ان ليس لاجل ما ان يتردد
 بشري الكسوة ولا شبيه الطعام وان ترك الميت كسوة وطعاما فلا حد ما ان يسلط
 الا يتم في قولهم وان كانا حاضرين ليس لاجل ما ان يشترى الكسوة والطعام الا بالامر الاخر
 وله ان يشترى كفن الميت ويقضي دينه ويرد عن المبيع الذي باعه الميت في حياته
 فوده القاضى بالغيب بعد موته الى الوصيين ليس لاجل ما ان يقبض الامع صاحبه
 ولما ان يرد الوديعة الى المودع والمنصوب الى صاحبه ويسلم العن الذي اوصى بها
 لرجل ويعتق العبد الذي اوصى بعبده فان اوصى ان يشترى له نفسه فمعتما عنه فليس
 لاجل ما ان يشترى واذا اشتراه كان لاجل ما ان يعتقه وبواجر التيمم احد الوصيين
 ولا بواجر عبده وان وهب لليتيم هبة فلا حد ما ان يعينه وان صار في يده شي من
 تركه الميت كان له ان يرد ما اوصى ان يرد عنه رجل في سبيل الله بفرسه فليس
 لاجل ما ان يشترى الفرس الا بالامر الاخر فاذا اشتراه كان لاجل ما ان يعطيه من

مطلوب

في حق الوصية او رجعت عنها او باعها من اخر او اعقده او دبره او اخرجه عن ملكه باي وجه كان فهو رجوع عن الوصية وان اشتراه بعد ما باعها او وهبه من غير الوصي له ثم رجع في هبته صح الرجوع وبطلت الوصية وكذلك ان اوصى غصبه رجل فضمن له قيمته او مثله فان رد عين المقتضيه من العاصب لم تبطل الوصية وان اوصى بالثلث او بالربع لا يصح رجوعه عن ذلك القول وان قال لعبد ان يمت من مرضي هذا فانك حر ليل الرجوع عن ذلك الا بالفعل بان يبيعه او يهبه او يتصدق به فعمل هذا خرج الجواب عن قوله فاذا اصرح بالرجوع او قال او فعل ما يدل على الرجوع كان رجوعا وان اوصى لرجل ثوبا ثم قطعه وخطاه او اوصى بقطعة فغزله او جعله حشوا في الجبة او اوصى بغزل فسلجته او حديد فالتحذه لاما او سلاحا او بشاة فذبحها او بدم وبغضه فصاعها حليا او قلبا فدلك كله رجوع عن الوصية وكذلك اذا خطه بماله على وجه لا يميز كالسويق ذالته بالسن والثوب اذا اصبغها والساحا اذا بني فيها والارض اذا حفرها كما او غرستها اشجارا والاسن بمنزلة الشجر فان باعها فان زرعها رطبها لم يكن هذا رجوعا وكذلك اذا اوصى بدار فحضرها لان ذلك بموته الجدار فصار كالثوب اذا غسله فان حضرها لم يضر رجوع وان هدمها فليس برجوع كما اذا قطع

الفقه ما يكتفيه بغير امر الاخر اذا كانت الفقه مشتملة وان اوصى ان يحج عنه فلا
 ثلثا له فلا حرج ان يدفع المال اليه وان لم يسم رجلا فليس له الدفع الى احد الا بالامر الاخر
 وقال ابو يوسف لكل واحد من الوصيين ان ينفذ في جميع ما ذكرنا من التصرفات
فصل وان اوصى لافسان بعد ولا خرمته او غلته او بسكنى دار لرجل وريثها
 لا خراجا فان اوصى بسكنى داره وليس له دار غيرها ولم تجر الورثة بطارت الوصية
 وسكن الموصى له ثلث الدار والورثة ثلثها فاذا مات بطلت الوصية ورجعت الورثة
 وليس للورثة بيع على الدار في قولنا في حيفه وقال ابو يوسف كان لم ذلك وكري
 في عمله الدار والعبد وان اراد الموصى له خدمة العبدان بواجب من اهل بيته ذلك
 وكري اذا اوصى له بغلته فاذا ان استخدمته لنفسه وبفقه العبد الموصى خدمته
 ومعه الدار والارض على الموصى له وان اوصى بخدمه الجارية لرجل لسه له في ولدها
 لشي وان اوصى بثمر بستانه ومعه ثمرة فهو على الموجود يوم الموت بعد ذلك البا
 وان لم يكن له مال سوى ما اوصى له من ثمر البستان فله ثلث الثمر وان مات الموصى له
 بعد ما اتم البستان لثمره لورثته وان اوصى بثلثها لرجل وثلثها لآخر فالفقه على
 صاحب الثمر فان لم يسم سنة فالى ان ينفق صاحب الثمر فانفق عليه صاحب الرقبه
 بقضا او بغير قضاء اتمته سنة اخرى فلصاحب الثمن ان يرجع مما انفق على صاحب
 الثمر ولا يكون متبرعا وشترط ان يكون الموصى له موجودا ويجوز الوصيه بالرجل
 وللجل اذا علم انه كان موجودا في البطن عند موت الموصى ذكر الطلح والى ان المدة
 بعينه من وقت الوصيه وانما يعرف ذلك اذا جات به لافل من سنة اسير والامة
 والداية فيها سواء وان جات لسنة اشهر او اكثر او وصيته باجله الا ان يكون لامة في عين زوجها

مسألة

ان كان الموصى له عند الموت كان له ما عرته

علمهم

كتاب الفرائض

وهو يرث الانسان من انسان لا باحد معان يلا به بالنسب وهو القرابة والسبب وهو
 الزوجية والولاية والولاية على ضر من ولا عتاقه وولا موالاه ويرث الاعلى من الاسفل
 ولا يرث الاسفل من الاعلى في الوهمين جميعا الا اذا شرط الاعلى فقال اذا مات فمالي
 لك حينئذ يرث الاسفل من الاعلى والله اعلم

باب من يحرم من الميراث ومن لا يحرم

ما حرم من ميراثه بالكره والقتل والرق واختلاف الدارس حقيقة كاله
 والحرى من الدمى وحكما كالحسين في حصنين يستحل كل واحد منهما دم الا
 كله ماله واحد ورثا القسي والمجنون من ابيه اذ فسله والبالغ العاقل اذا
 في بر جفها او سقط على حجر وضعه في الطريق مات من ذلك وان قتل مورثه في قصص
 او رجم او قتل مكرها لا يرثه بالاجماع وان قال قتلته وانا على الحق والان انا على ورثته
 في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يرث الباغي من العادل في الوجهين علم

باب المحجب والأسقاط

من لا يسقط من الميراث اربعة الولد والابوان والامراة ومن عدم يسقط بالاقرب منه
 ولا يحجب احد من الميراث بالان الكافر والعبد والقاتل ويجعل بماله الميت حقيقة
 والاثنان من الاخوة والاخوات من اى جهة كانا يحبان الام من الثلث في السدس

باب الفروض الفروض المذكورة في القرآن ستة نصف وربع
 ونحو ذلك من ثلث وسدس من ثلث اقل من ذلك يرثه مائة اصحاب الفروض ومن
 اكرمته يرثه بالرد او بالعصوبة والولاة والنصف فرض الابنه الواحد وبنت الابن
 وفرض الاخت الواحد لاب وام اولاد وفرض الزوج والربع فرض الزوج والزوجة
 والنم فرض الزوج والزوجة والثلث فرض الام وفرض الاس من اولاد الام ذكرين
 كانا او اثنتين والثلثان فرض بنتي الصلب وفرض بنت الابن وفرض الاختين اب وام
 اولاد والسدس فرض الاب والجد وفرض الام والجد من قبل الرجال والنساء
 وفرض واحد فصا عدم من بنات الابن مع بنات الصلب وفرض واحد من اولاد الام
 وفرض الاخت لاب مع الاخت لاب وام والله اعلم

باب العصبات

العصبة كل ذكر يلازم الذكور
 في نسبه الى ان ينتهي الى الميت ولا تصير الا في عصبة الا في ثلاثه مواضع
 احدها قصير الاخت لاب وام اولاد بعصبه مع بنت الصلب وبنت الابن
 عند عدم بنت الصلب والثاني قصير الاخت بعصبه مع اخواتها والثالث

بالصواب

الميراث

وان سقط

نقيب عبد الله فمات ولا وارث له غيرهما فانها رثته بالعصوبة
ان مجهول غير منسوب الى الرابع والثالث وغيرهما ٥ والله اعلم

باب الرد

اذا صدر عن ساهم ذوي السهام رد على اصحاب الفرائض على مقدار سهمهم الا في
الزوج والروجة والى بعض الصحابة رضوان الله عليهم رد عليهما كسائر
اصحاب الفروض قوله واذا اجتمعت في الجوس قرابتان لوفرقا في التخصيص
ورثا حصصهما من الاخر ورثت لهما صورتها مجوس روج بنته فولدت منه غلاما
فقزوج هذا الغلام امه ومي اخته من الاب ثم ماتت فانها رثت منه ثلث ماله بالامية
والنصف بالاختية فان لم تحل عصبة اخذت ما بقي من ميراثها بالرد وهذا اخر ما
مصدق به ٥ واحمد لله رب العالمين ٥

وما كان عن ساهم تاليه ولا غرض تصنيفه الا لذكر عند مطالعة
ناظره وادعى مدعا محض على فيه لانه ما تجي قوم الاب بالدعوى وما
ملك قوم الاب بالدعوى وقد عرضت عن ذكر الحج والفرائض بوقائع الاطالة
وعوضتها باب ما يصير الرجل به مسلما وما يخرج به عن الايمان
واثبتها عقيب الخطر والاباحة فلما فرغت من الكتاب واعرضته على
الشايع اشاروا لي ان اذكرها كلاحرم الكتاب منها فاجبتهم لي
ذلك على سبيل الاختصار امشالا من ٥ والله اعلم بالصواب

وصلى الله على سيدنا محمد واله
وصحبه وسلم تسليما كبيرا ٥

رجع الفراع منه يوم الاثنين الثاني من شهر
من شهر ذي القعدة سنة اربع مائة

فصل في التلخيص ومن في اللغة ما جاء اليه من ان يغير اختياره وما كان هذا العقد انما يعقد عند الفروقة
سواء تلخيصا فانه من موعن الكراه وفيه ثلاث مسائل اية احد ما ان يكون التلخيص في نفس المبيع مثله ان يخاف على المبيعة
ظالما او سلطانا فيقول انا اظهر البيع وليس بيع حقيقة وانما هي تلخيص وشهد على ذلك في بيعها في الظاهر من غير
شرط حكمي المعالي عن ابى يوسف عن ابى حنيفة رحمهما الله انهما عقدا عقد صحيحا ان العقد جائز وروى
في ان ماله وانما باطرا ولم يحكم فيه فانه هو قول ابى يوسف ومحمد رحمهما الله انهما عقدا صحيحا او ما شرطاه لم
يذكر كراه فيه فله يوفى فيه كما اذا اتفقا ان يشرطا شرطانا لئلا يتم تباعا من غير شرط ووجه الثاني انهما اتفقا
على انهما اتفقا لم يقصدا فصارا كالمالين فله ينقذ الثانية ان يكون في العقد ان اتفقا على الفرض الشر
ويتباعدان في الظاهر بالدين وعلى المعالي عن ابى يوسف عن ابى حنيفة رحمهما الله ان التمس ثمن العلانية
وروى محمد بن ابي مولى ان التمس ثمن السر من غير خلع فله يوفى ماله ان اتفقا على الفرض الشر
وكانها ظن له بها وجه الاقوال المذكور في العقد هو الذي يصح العقد به وما ذكرناه سراجا لم يذكر في حالة العقد
فقط حكمه الثالث ان اتفقا على ان التمس الثمن الزهرهم وتباعدان ما بينهما وبينه فله يوفى ماله في العقد
والاستحسان ان يصح بانه وينار وجه العقد ان التمس الباطل لم يذكر في العقد والمذكور يقصده
فقط فبقى بله شرط فله يصح وجه الاستحسان ان المقتضى البيع الجائز لا الباطل وان جائز ان التمس العلانية
كانها اضر باعنا السر وذكر الظاهر وليس هذا كما مسكنا له ولي ان الشرط سراجا لم يذكر في العقد
وبنيان وتعلق العقد به ويثبت له بالخيار في بيع التلخيص لانه لم يقصدا زوال المالك فصار شرط
خيارها فيتوقف على اجازتها ولو ادعى احد ما التلخيص لم يقبل قوله لا بينة له انه يدعى انفسا
العقد بعد انعقاده ويستخلف آخرون انه منكر فيه منه فعقد الله له حصار
مسألة ولو كان له رجل نساء فقال امرأتى ثلث فباعها مع كل واحد ثلث فباعها مع كل واحد ثلث فباعها مع كل واحد ثلث
وعند ابى حنيفة يوفى لكل واحد واحد بابتة وهذا هو القول من شرح كسر

ولو قال امرأة طالق وله مهران او ثلث او اربع تطلق احدهما وابيضان الى الزوج من جميع الفتاوى
ولو كان له رجل ثلث نسوة فطلق كله ما يقع لكل واحدة ثلثا عند الحيض ومجد وعند اربع يقع لكل واحد منها طلاقا بائنا
ولو قال لكل امرأة يقع ثلث تطلقا لكل واحد بالانفكاك من الفتاوى